سلسلة

الأحاديث الصَّحيحة

وشيء من فقهها وفوائدها

محمد ناصر الدين الألباني

المجلَّد الثاني

٥٠١ - ١٠٠٠

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

جميع الحقوق محفوظة للناشر

طبعة جديدة منقحة ومزيدة
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

الالباني، محمد ناصر الدين

سلسلة الاحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها.

٨٨٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٥ - ٢ - ٩٠٥٢ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

١ - ٤ - ٩٠٥٢ - ٩٩٦٠ (ج ٢)

١ - الحديث الصحيح ٢ - الحديث - تخريج ٣ - الحديث - جوامع الكتب أ - العنوان

ديوى ٢، ٢٣٢ ١٥/٠٩٥٤

رقم الايداع: ١٥/٠٩٥٤

ردمك: ٥ - ٢ - ٩٠٥٢ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

١ - ٤ - ٩٠٥٢ - ٩٩٦٠ (ج ٢)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
هاتف: ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠
فاكس ٤١١٢٩٣٢ - برقياً دفتر
ص.ب: ٣٢٨١ الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١
سجل تجاري ٦٣١٣ الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الجديدة

إن الحمد لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرور أنفسِنا، وسيئاتِ أعمالِنا، من يهدِه الله فلا مضلَّ له، ومن يضلِلْ فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله[1].

أما بعد؛ فهذه طبعة جديدة للمجلد الثاني من «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، منقحة ومزيدة، ومضاف إليها فوائد جديدة؛ توفرت لدي في برهة هذه السنوات العديدة التي مضت دون أن أتمكن من إعادة طبعه على هذه الصورة الجميلة المرضية، لانقطاع علاقتي الطباعية مع ناشره الأول صاحب المكتب الإسلامي، بسبب هجرتي من دمشق إلى عمان الشامية أولاً، ثم قطعت كل علاقاتي الأخوية التي كانت قائمة بيني وبينه بعد أن تبين لي من طرق عديدة أنه كان يستغل ثقتي به، وسكني إليه، وانكبابي على العلم، فتصرف بتصرفات منافية للثقة والأمانة المنوطة به، والتي كنت أظن أنها متحققة فيه، غير أن واقعه المؤسف العلمي، فضلاً عن المادي، حملني حملاً على إعلاني مقاطعتي إياه، وقد كنت كشفت عن بعض أفاعيله في بعض مقدماتي، مثل مقدمة «آداب الزفاف» نشر المكتبة الإسلامية بعمان، و «مختصر البخاري» المجلد الثاني نشر دار ابن القيم في الدمام. و «مختصر

---

(١) هذه هي خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلّمها أصحابه، وإني لأحمد الله تعالى أن وفقني لإحيائها، وأنه استجاب الكثيرون من محبي السنة للعمل بها، بعد أن كانوا في غفلة عنها، ولكني لاحظت أن بعضهم قد يزيد عليها بعض الكلمات، أو ينقص منها، فأرجو منهم أن يلتزموها كما جاءت عنه ﷺ دون أي زيادة أو نقص. وليراجع من شاء رسالتي فيها.

مسلم للمنذري»، و«صفة الصلاة» وكلاهما نشر مكتبة المعارف في الرياض، وماذا عسى أن يقول القراء المنصفون إذا علموا أنه مع مقاطعتي المذكورة لا يزال متسلطاً على كتبي، يطبعها كيف يشاء، وبالعدد الذي يشاء كأنه المالك لها؛ مع إنذاري إياه مراراً وتكراراً بعدم رغبتي في ذلك؟! ولكن لا . . ولم يقف جنفه عليّ وحدي، بل تعداه إلى الإخوة الذين بدأت أتعامل معهم وأتنازل لهم عن بعض كتبي، بعد أن كنت عرضت ذلك عليه قبل سنوات، فأبى ذلك، واستكبر عليّ واستعلى، وعندي خطابه إلي بما ذكرتُ عنه! فهو لا يزال يطبع الكتب الأربعة المذكورة آنفاً، مع علمه بأنها صارت ملكاً لهم، كما يطبع غيرها مع تزوير له في بعضها كما فعل في كتاب «التنكيل»، فمن شاء قابل بين طبعة مكتبة المعارف، وطبعة المكتب الإسلامي، فإنه سيرى العجب العجاب، وبخاصة إذا قرأ مقدمتي لطبعة المعارف، ومع ذلك فهو مستمر في طبع ما ذكرنا دون أي حق شرعي، ويُعلن ذلك في فهارِسه دون أي رادع أو وازع، فإنك لو فتحت على أول كتاب في فهرسه الأخير لعامِ (١٩٩١ م) فإنك ستجد كتابي «آداب الزفاف» الذي كنت بينت في مقدمة طبعة «صفة الصلاة» المشار إليها آنفاً ما يكفي لردعه عن استمراره في نشره، لأنه صار ملكاً لصاحب المكتبة الإسلامية، وقد اعترف هو بذلك لبعضهم، ولكنه الكيد والبغي والجشع والطمع. وإن مما يؤكد لك هذا أنه لما حذف منه مقدمتي البالغ عدد صفحاتها (٧٢) صفحة، لم يعد القارىء يستفيد من الأرقام التي تشير إلى نص متقدم أو متأخر، لأنها تشير إلى صفحات الطبعة الشرعية، وبعضها إلى نص في المقدمة المحذوفة!!

فيا معشر القراء! هل ترون من يفعل هذا بالمؤلف وقرائه يكون صادقاً حين يعلن في مقدمة «فهرسه» الآنف الذكر؛ أنه يتعامل معهم بموجب النصح والإخلاص! أم الأمر كما قال تعالى: ﴿إنها كلمة هو قائلها﴾؟!

وأما حقوقي المتراكمة لديه منذ بضع سنين، وأشياء أخرى هو يعلمها؛ ما كنت أحاسبه عليها لثقتي السابقة به، فإني أرجو من الله تعالى أن يعوضني بديلها من حسناته، ﴿يوم لا ينفع مال ولا بنون﴾، يوم لا درهم فيه ولا دينار، وإنما هي الحسنات والسيئات، قال ﷺ: «إن كان له عمل صالح أُخذ منه بقدر مَظْلَمتِه، وإن لم تكن له حسنات أُخذ من سيئاتِ صاحِبه فحُمل عليه». رواه البخاري، وذلك هو المفلس حقاً، كما جاء في الحديث الآتي في الكتاب برقم (٨٤٧). نسأل الله السلامة، ومعذرة إلى القراء، فإني مصدور!

* * *

هذا، ولعله مما يحسن ذكره في هذه المقدمة، ولفت أنظار القراء إليه، الأمور التالية:

١ ـ سيرى القراء تحت الحديث الآتي:

٥٠٣ ـ (طُوبى للشامِ، إن ملائكةَ الرحمن باسطةٌ أجنحتَها عليه).

رداً رصيناً هادئاً في تسع صفحات على تعقيب لأحد الفضلاء من المشايخ المكيين[١] ـ وقد توفي رحمه الله منذ بضع سنين ـ ذهب فيه إلى تضعيف الحديث المذكور في خطاب كان أرسله إلي، وقد نشطت للرد عليه لفضله وسلوكه طريق النقد النزيه، الذي لا يظهر منه أنه يَردُّ حباً في الظهور خلافاً لكثير من الناشئين، والصبيان المغرورين، الذين همهم المسارعة إلى الرد على الألباني، لا بياناً للحق، لأنهم يعلمون في قرارة نفوسهم، أنهم ليسوا أهلاً لذلك، لا لأن الألباني لا يخطىء، حاشا لله، فلا معصومَ بعد رسول الله ﷺ، فأنا بفضل الله أرجع إلى الحق إذا بدا لي من غيري، مهما كان شأنه، وكتبي، وتراجعي عما تبين لي من خطئي أكبرُ شاهد على ما

(١) هو الشيخ عبد الرحيم صديق، كاتب العدل بمكة سابقاً، رحمه الله تعالى.

أقول، حتى اتخذ ذلك بعض الصبيان الشانئين الجاهلين غرضاً لينسبني إلى ما لا يليق إلا به وبأمثاله من الزائغين الضالين.

من أجل هذا الفرق بين هؤلاء والشيخ الفاضل، كنت نشطت في الرد عليه، وبيان وجهة نظري فيما ذهب إليه، ولعله كان اقتنع بصواب ما كتبت، لأنه لم يرسل إليّ بعد ذلك تعقيباً آخر.

ويمكن تلخيص كلامه في أمرين اثنين:

الأول: تضعيفه للراوي يحيى بن أيوب الغافقي، وزعمه أن الأئمة على تضعيف أحاديثه.

والآخر: تضعيفه لابن لهيعة تضعيفاً مطلقاً، وكذا تضعيفه للحارث بن أبي أسامة.

وقد بينت خطأه في ذلك بياناً شافياً هناك اعتماداً على أقوال الأئمة النقاد، ويرجع ذلك إلى ما يأتي ملخصاً:

أولاً: قدم الجرح على التعديل مطلقاً، والصواب: أنه يقدَّم إذا كان سبب الجرح مبيَّناً، وكان في نفسه جرحاً مؤثراً، والواقع هنا على خلاف ذلك.

أما الغافقي، فلأنه ثقة في نفسه، لكن في حفظه ضعف يسير لا ينزل به حديثه عن مرتبة الاحتجاج به، وعلى هذا جرى الأئمة المخرجين لأحاديثه. فقد احتج به مسلم، وصحح حديثه هذا الأئمة من قبلي، كالترمذي وابن حبان والحاكم والمنذري والذهبي، وذلك مقتضى قول الحافظ فيه:

«صدوق ربما وهم».

فكيف يصح مع هذا قول الشيخ : «إن الأئمة ما زالوا يضعفون أحاديث الغافقي»؟!

وأما ابن لهيعة، فقد أجمل الكلام فيه ولم يفصِّل، فأوهم القراء أنه لا يحتج بحديثه مطلقاً، وليس كذلك، فقد صرحوا بصحة حديثه إذا روى عنه أحد العبادلة، فكان على الشيخ أن يُقيد ولا يطلِق، وأن يتتبع طرق الحديث في مكتبته العامرة لعله يجد له طريقاً من رواية أحدهم، وقد وفقني الله تعالى فأوقفني على رواية ابن وهب عنه. أخرجه الفَسَوي في «التاريخ والمعرفة» (٢ / ٣٠١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١ / ١١٤ طبع دمشق). فصح الحديث والحمد لله من هذه الطريق وحدها، فكيف وقد تابعه الغافقي، وهو ثقة حسن الحديث كما تقدم، فكيف وقد تابعهما عمرو بن الحارث الحافظ الثقة الفقيه كما سيأتي بيانه هناك.

ثانياً : تغافل الشيخ رحمه الله أو غفل عن قاعدة تقوية الحديث بالمتابعات والشواهد، وهذا مما يقع فيه كثير من الناشئين الناقدين مع الأسف، فإن ابن لهيعة ممن يستشهد به عند العلماء، ومن الغرائب أن الشيخ نفسه ذكر أن مسلماً أخرج له مقروناً، فلم يشعر رحمه الله أنه ينقل ما هو حجة عليه!

ثالثاً وأخيراً : ومن عجائبه أنه أعل الحديث أيضاً بأن في سند الحاكم الحارث بن أبي أسامة، ومع أنه وهم في تضعيفه كما أثبت هناك، فقد غفل أيضاً عن كون الحاكم قرنه مع ثقتين آخرين، فلو أنه كان ضعيفاً ـ كما زعم ـ لم يضر في صحة الحديث، فإنه متابع منهما ومن غيرهما كما بينت هناك.

وهناك أمور أخرى من الأخطاء والأوهام ستمر بالقارىء إن شاء الله تعالى، وإنما اقتصرت على ذكر ما يتعلق بتضعيفه للحديث، دفاعاً عن حَمَلة الحديثِ وتصحيحاً له، وتذكيراً بأن الكتابة في هذا العلم الشريف تصحيحاً

وتضعيفاً لا يُحْسنه مَنْ تعلّق به في تأخرٍ من السنِّ، أو حداثةٍ فيه، وإنما يُحسِنه أهل الاختصاص فيه الذين أفنوا حياتهم وشاخوا فيه، حتى جرى الحديث النبوي الصحيح في عروقهم، وصار جزءاً لا يتجزأ من حياتهم، أما من لم يكن كذلك فلا شك أنه سيقع في شؤم رد الأحاديث الصحيحة وتضعيفها، أو العكس، كما هو شأن أهل الأهواء والبدع. نسأل الله السلامة.

وتقريباً للموضوع إلى أذهان القراء لا بد من إخراج الحديث من الطرق الثلاث التي ضعفها الشيخ الفاضل، لتتمثل لهم الحقيقة بأجلى صورة؛ ذلك لأني كنت أخرجته يومئذ مختصراً ومعزواً لبعض كتبي، دون أن أسوق طرقه، فأقول:

الأولى: عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالرحمن بن شماسة عن زيد بن ثابت.

أخرجه الترمذي (٣٩٤٩) وأحمد (٥/١٨٥) وابن أبي شيبة (٥/٣٢٥)، والحاكم (٢/٢٢٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥/١٧٥ ـ ١٧٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/١١٢ ـ ١١٣ طبع دمشق) من طريق يحيى بن إسحاق السيلحيني وجرير بن حازم كلاهما عن يحيى بن أيوب به.

الثانية: عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيبة به.

أخرجه أحمد (٥/٣٢٤) والفَسَوي في «المعرفة» (٢/٣٠١) والطبراني (٥/١٧٦/٤٩٣٤) وابن عساكر أيضاً (١/١١٤ و١١٥) من طرق منها عبدالله بن وهب عنه. وقرن الفَسَوي وابن عساكر مع ابن لهيعة عمرَو بن الحارث، وأشار إلى ذلك ابن حبان في روايته الآتية.

الثالثة: عمرو بن الحارث ـ وذكر ابن سلم آخر معه ـ عن يزيد بن أبي حبيبة به.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١ / ٥٧٤ / ٢٣١١ ـ موارد) من طريق ابن وهب أيضاً: أخبرني عمرو بن الحارث..

وابن سلم هو عبد الله بن محمد المقدسي، شيخ ابن حبان في هذا الحديث، وهو ثقة، والآخر الذي يشير إليه هو ابن لهيعة كما صرحت بذلك رواية الفسوي وابن عساكر المذكورة قبله. وقد أخرجه الطبراني (رقم ٤٩٢٥) وابن عساكر عن عمرو بن الحارث وحده.

فأنت ترى ـ أيها القارىء الكريم ـ أنه قد اتفق هؤلاء الثلاثة: يحيى بن أيوب، وعبدالله بن لهيعة وعمرو بن الحارث على رواية الحديث عن يزيد بن أبي حبيب بسنده الصحيح الذي لا خلاف فيه، فلو فرض أنهم جميعاً ضعفاء في الحفظ لما تردد من شم رائحة هذا العلم الشريف في تصحيح حديثهم إعمالاً لقاعدة تقوية الحديث بالمتابعات والطرق، فكيف وثلاثتهم ثقات على التفصيل المتقدم؟! فكيف وقد صححه من تقدم ذكرهم من الأئمة؟!

فأرجو مخلصاً أن يعتبر بهذا البحث والتحقيق أولئك الناشئون المتهافتون على الرد عليّ لخطأ يبدو لهم، ويسودون في ذلك الصفحات، ويؤلفون الرسائل، ويطلعون على الناس بردود فجة لا علم فيها، والمثال قريب بين يديك.

وإذا كان هذا حال هذا الشيخ الفاضل، فكيف يكون حال سبطه المسمى بـ «خالد المؤذن» في مؤلفه الذي أسماه بـ «إقامة البرهان على ضعف حديث (استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان)، وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني»؟! وقد ذكر في مقدمته (ص ١٧) أنه عرضه على جمع سماهم، أشهرهم أحسن ما يقال فيه أنه لم يُعرف، ولم يشتهر بهذا العلم، ومنهم الشيخ الفاضل، وذكر أنه جده من جهة أمه، وقال عنه:

«فلما نظر فيه استحسنه، وشجعني على نشره»!

فما قيمة استحسانه رحمه الله، وقد عرفتَ مبلغه من العلم؟! بل إن العاقل اللبيب ليستشعر معي مبلغ قيمة هذا المستحسَن من هذا المستحسِن!!

وليس غرضي الآن الرد على هذا السِّبط في «إقامته» وبيان ما فيه من الجهل بهذا العلم، وتناقضه في الحكم، واتباعه للهوى، فذلك له مكان آخر إن شاء الله تعالى. وإنما أريد أن ألفت النظر إلى الفرق بين الجد والسبط من الناحية الأخلاقية، فالجد ـ رحمه الله ـ قنع بالرد علي كتابةً مع الثناء البالغ كما سترى فيما يأتي تحت الحديث: (طوبى . .)، لم يُرِدْ بذلك تظاهراً وشهرة بالرد على الألباني، وأما السبط فسلك غير سبيل جده، حباً في الظهور، وقديماً قالوا: حب الظهور يقصم الظهور، فلم يراسلني ويطلعني على وجهة نظره، بل سألني هاتفياً عدة أسئلة أجبته عليها بكل صراحة، كما حكى ذلك هو نفسه في «الإقامة» (ص ١١ ـ ١٣)، ثم نشره على الناس بذلك العنوان الضخم: « . . وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني»! ويصفه (ص ١١) بأنه «محدث العصر»! فإذا كان صادقاً مع نفسه في هذا القول كما هو الظاهر، فمن الظاهر أيضاً أنه يوحي بذلك العنوان أن الراد على الألباني لا بد أن يكون «محدث العصور»! وكتابه يطفح بالأنانية والعجب والغرور، نسأل الله تعالى لنا وله السلامة من كل الآفات في الدنيا والآخرة.

٢ ـ مثال ثان لتجرؤ بعض الطلبة على تضعيف الحديث الآتي:

٦١٣ ـ (لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه . .) الحديث.

خرّجتُ الحديث هناك من رواية حذيفة، وحسنه الترمذي وبينت علته. لكني قويته بشاهد من حديث ابن عمر، وقد ترددت في أحد رواته، هل هو

اللؤلؤي الفقيه الحافظ، فذكر ذلك الطالب أنه ليس به، وأنه المدائني الضرير، وأنه غير معروف، فتأكدت من كونه المدائني، بإخراجي من غير مصدر واحد عنه، وخطأتُ جزمَه بأنه مجهول، لرواية جماعة من الحفاظ عنه، وكأنه لا يعلم أن مثله يحتج به العلماء كما قرره الذهبي في «الميزان»، ونقله عنه اللكنوي في «الرفع والتكميل»، ولذلك أخرجه الضياء المقدسي في «المختارة»،وجوّد إسناده العراقي والهيثمي، كما سترى هناك، فكان على ذلك الطالب أن يتحرى، وأن يبحث، ولا يقف عند رأيه الشخصي، فإنه يبدو أنه لا معرفة له بهذا العلم، وإلا كان يكفيه تحسين الترمذي إياه من الطريق الأولى، ويعتبر الطريق الآخر شاهداً له، لأنه ليس شديد الضعف على الأقل!

٣ ـ مثال ثالث، لشاب مصري سمى نفسه فيصل عبد الحليم ذكر أنه في الثانية والعشرين من عمره! كان أرسل إلي خطاباً منذ بضع سنين بغير تاريخ وتوقيع، يثني علي كثيراً، ويذكر أنه اطلع على مؤلفاتي (!) وأنه عكف عليها، وجعلها غايته. . ، وأنه يود أن يتتلمذ علي. . ومع ذلك فقد قرن مع خطابه رسالة ينتقد فيها خمسة أحاديث من هذا المجلد ويضعفها بجرأة عجيبة، وجهل بالغ، يكفي العاقل أن يتصور ذلك من عمره المذكور، فمتى تعلّم؟ ومتى تمكّن أن يصير نقّاداً لمن يتمنى أن يكون له تلميذاً. . وإليك أيها القارىء الكريم مثالاً واحداً من نقده، تتأكد منه ما وصفتُه به، وتقيس عليه باقي الأمثلة:

لقد أنكر عليّ تقويتي للحديث الآتي:

٦١٩ ـ (ثلاثٌ لا تردُّ: الوسائدُ . .) الحديث.

وحجته في ذلك أن راويه عن ابن عمر مسلم بن جندب؛ لم يوثقه أحد سوى العجلي وابن حبان، ويقول: إنهما متساهلان! وهذا مما يضحك الثكلى، لأن ما ذكره من التساهل فمن كتبي ومؤلفاتي وتعليقاتي وردودي

عرف ذلك، فأنا الذي أشعتُ ذلك في العصر الحاضر، والفضل لله وحده أولاً وآخراً، وهذا مما يقع فيه كثير من الناقدين المُحْدَثين، وذلك لجهلهم أن ذلك ليس على إطلاقه كما يظن هذا المنكِر وغيره من الناشئين، كما نبهت عليه مراراً في مناسباتٍ كثيرة، ومن ذلك أن لا يتفرد المتساهل بالتوثيق، وهذا موجود هنا، فقد وثقه الحافظ ابن حجر، وكذا الذهبي، ثم هو إلى ذلك من أفاضل التابعين، وكان يقضي بغير رزق، وقال ابن مجاهد:

«كان من فصحاء الناس، وكان معلم عمر بن عبد العزيز، وكان عمر يثني عليه وعلى فصاحته بالقرآن».

وقد روى عنه جماعة من فضلاء التابعين كزيد بن أسلم، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم.

فلا جرم أن وثقه من ذكرنا من الأئمة، فماذا عسى يمكن أن يقول القائل فيمن يضعف حديث هذا الفاضل، وتوثيق الحفاظ إياه؟! لا شك أنه الجهل أو التجاهل، وأحلاهما مر.

٤ ـ لا يزال بعض المحققين والمعلقين يتعقبونني بغير علم، فيخطئون في حق هذا العلم الشريف، بعضهم بحقد دفين يكادُ يلمسُ باليد، وبعضهم بسبب انتقال العدوى إليهم، أو ربما بقصد بيان الحق ـ إن شاء الله ـ وأنا أذكر هنا مثالاً واحداً، ثم أدع الحكم للقراء فيه، وبيان رأيهم في الحامل عليه:

سيأتي تحت الحديث (٧٥٩) أن عمران القطان؛ وفي حفظه ضعف، قد خالف ثقتين في إسناد هذا الحديث، فقد روياه عن قتادة عن الحسن عن زياد بن رباح عن أبي هريرة. فقال عمران: عن قتادة عن عبدالله بن رباح عن أبي هريرة. فأسقط الحسن بين قتادة وابن رباح، وجعل عبدالله مكان زياد!

قلت: وهذه مخالفة مكشوفة لا تخفى على المبتدئين في هذا العلم،

ومع ذلك لم يقدر المعلق على «مسند أبي يعلىٰ» إلا أن يتعقبني بقوله بعد أن ذكر أن عمران هذا حسن الحديث:

«وقد اتهمه الشيخ ناصر الدين الألباني في «الصحيحة» بأنه أسقط من الإسناد الحسن، وقلب زياد بن رباح إلى عبدالله بن رباح، ولا أظنه أصاب في اتهامه هذا»!

كذا قال ـ أصلحه الله ـ فإنه لا يجوز النقد بالظن المجرد عن الدليل، لأن الظن لا يغني من الحق شيئاً، ولأنه أكذب الحديث كما قال ﷺ. هذا أولاً.

وثانياً: ألا يعلم أن من أنواع علوم الحديث: الحديث الشاذ، وأنه ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه، أو أكثر عدداً، والمخالف هنا هو أقل عدداً وحفظاً، فإنه حسن الحديث باعتراف المعلق، فإذا لم يكن هذا شاذاً عنده، فمعنى ذلك أحد أمرين: إما أنه لا يعرف الحديث الشاذ، أو أنه يخالف قواعد علماء الحديث، وأحلاهما مر.

٥ ـ وهناك كتيب صغير بعنوان «بذل الجهد في تحقيق حديثي السوق والزهد» بقلم أبي عبد الله عادل بن عبد الله السعيدان، وتقديم الشيخ الفاضل مقبل بن هادي اليماني، في (٦٣) صفحة صغيرة بالمرة، ذهب فيها إلى تضعيف الحديثين المشار إليهما، أما حديث السوق فسيأتي الرد عليه إن شاء الله تعالى في المجلد السابع من هذه «السلسلة» برقم (٣١٣٩).

وأما حديث الزهد فهو الآتي في هذا المجلد برقم (٩٤٤)، والذي يمكن ذكره هنا أن الرجل غير منصف معي، بل ولا مع بعض رواة الحديث، وإليك البيان:

١ ـ أما الأول فإن كل من يقابل تخريجي هناك وكلامي على الرواة بكل

تجرد وإنصاف، مع تخريجه وكلامه هو على الحديث والرواة يجد أنه لم يبذل أي جهد في التحقيق الذي زعمه في عنوان الرسالة، وغاية ما فعل أنه عاكسني في اعتدادي ببعض الرواة والطرق، واستشهادي بها، بل سوّى بين الطرق التي فيها كذاب، وبعض الطرق النظيفة منه، فانظر إلى الخلاصة التي قدمها للحديث من أربع طرق، ففي الأولى كذاب، وكذلك في الثالثة. وأما الثانية فهي سالمة من الضعف الشديد لأنها من رواية زافر بن سليمان عن محمد بن عيينة، وهما صدوقان، في حفظهما ضعف كما نقلته عن الحافظ هناك، يصلحان للاستشهاد كما هو معلوم في «المصطلح».

وأما الرابعة، فهي مرسلة، ورجالها ثقات، ولذلك جوّدت إسنادها هناك.

فماذا فعل الباحث المحترم؟! إنه

أولاً : لقد صرح عند تخريجه للطريق الأولى التي فيها الكذاب: أنه نقل ذلك عني، ولكنه دلس على القراء، فلم يذكر أنني بينت أن فيه الكذاب! فيتبادر إلى أذهانهم أنني استشهدت به على الأقل! وهذا زور ينبغي أن يترفع عنه الباحث المخلص.

ثانياً : وكذلك لما ذكر (ص ٤٨) قوله:

«وللحديث شاهد مرسل بلفظ..».

أوهمهم أنه من بحثه وكده! والواقع أنه مما استفاده مني، فقد قلت هناك:

«وقد وجدت له شاهداً مرسلاً بإسناد جيد بلفظ..»!

وإنما فعل ذلك لأمرين:

أحدهما: أن يتشبع بما لم يعطَ، فهو كما في الحديث الصحيح:

«كلابس ثوبي زور»!

والآخر: أنه لو نقله عني لوجب عليه أن ينقله كما هو عندي، فقد كنت صرحت هناك قائلاً: «بإسناد جيد»كما رأيت!

فتعمد كتم ذلك عن قرائه؛ لأنه لا يريد أن يلقي في أذهانهم وقلوبهم أنه مرسل جيد! لأن ذلك يتنافى مع الخط الذي خطه لنفسه، وهو تضعيفه للحديث!

وهنا لا بد لي من وقفة معه عند هذا المرسل وما فعل به من محاولة إسقاط الاستشهاد به بادعاء الاضطراب في إسناده، فإنه يعلم، أو لعله يعلم أن الحديث المرسل إذا جاء مسنداً من طريق أخرى ولو ضعيفة أنه يتقوى بمجموعهما عند الإمام الشافعي وابن تيمية وغيرهما[1]، فلكي لا يرد عليه أنه يتقوى هذا المرسل بمسند زافر بن سليمان اتخذ لنفسه خط الرجعة، فذهب يُحوِّش من هنا وهناك عدة روايات معلقات في بعضها ذكر ربعي بن حراش مكان مجاهد ـ وهذا هو المحفوظ ـ وفي بعضها: ربعي بن حراش عن الربيع ابن خُثيم، (ووقع عنده في أكثر من موضع: خيثم!) لم يجاوز إبراهيم، إلى غير ذلك من الروايات التي لا سنام لها ولا خطام، ثم خلص إلى القول (ص ٥٠):

«بهذه الطرق يتبين أن هذا المرسل فيه اضطراب واضح، وهذا مما يقدح في صحة هذا الطريق»!

كذا قال هداه الله. وهذا وحده كاف ليدل على أن الرجل ليس أهلاً للبحث في هذا العلم؛ فضلاً عن أن يتولى الرد على من لا يدانيه فيه! ذلك لأن الحديث المضطرب عند أهل العلم هو الذي جاء على وجوه مختلفة

---

(١) كالحافظ ابن حجر، فانظر كلامه في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٥٦٦ ـ ٥٦٧).

متعادلة القوة والصحة، لا يمكن ترجيح بعضها على بعض، وهذا يوجب عليه - لو كان منصفاً - أن يخرج تلك الطرق، ويتكلم عليها طريقاً طريقاً، فما ضعف منها طُرح، وما صح منها وجب التوفيق بينها، وإلا قيل إنه مضطرب، فهل بذل شيئاً من الجهد، ولا أقول: «بذل الجهد» كله ليكون صادقاً مع عنوان رسالته؟! لا شيء من ذلك مع الأسف، وإنما هو مجرد تحويش وادعاء لا يعجز عن مثله أعداء السنة، وما أحسن ما قيل:

والدعاوي ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء

وإذا كان الأمر كذلك، فلقد كان من الواجب عليه أن يقنع بقول أبي نعيم الذي نقله (ص ٤٨):

«رواه الأثبات عن الحسن بن الربيع، فلم يجاوزوا فيه مجاهداً».

فإن فيه إشارة قوية أنهم اختلفوا على الحسن بن الربيع، ومن ذلك أن بعضهم رواه عن مجاهد عن أنس، فجعله مسنداً، لكن الأثبات لم يتعدوا به مجاهداً، وهو المحفوظ كما سبق.

وجملة القول: إن هذا المرسل الصحيح، ومسند زافر عن محمد بن عيينة عن أبي حازم عن سهل، إذا ضُم أحدهما إلى الآخر، صار الحديث بذلك قوياً، فإذا ضُم إليهما رواية محمد بن كثير عن سفيان الثوري عن أبي حازم به، فإنها إن لم تزده قوة لم تضره، كما هو ظاهر.

٢ - وأما أنه غير منصف مع الرواة أيضاً، فقد تبين ذلك مما ذكرته آنفاً، فإنه سوّى بين الكذابين، وبين الصدوقين في عدم الاستشهاد بهم، وهذا خلاف ما عليه العلماء في الحديث الحسن أو الصحيح لغيره فلا داعي للإعادة.

وبهذه المناسبة ألفت نظر القراء إلى رسالة «وقفات مع (النظرات)» تأليف الأخ الفاضل سمير أمين الزهيري، يرد رداً موجزاً نافعاً بإذن الله على (نظرات) المؤذن وصاحبه العدوى الطائشة الجائرة التي طعنت في صحة أحاديث في المجلد الأول من هذه السلسلة الصحيحة، وصرح ـ جزاه الله خيراً ـ أنهما ما أصابا ولا في حديث واحد! وضرب على ذلك بعض الأمثلة، ونماذج من مناقشاتهما الفاشلة. ثم نصحهما أن يشتغلا بكتبهما وتنقيحها، ففيها الكثير مما يحتاج إلى إعادة النظر قبل الاشتغال بكتب غيرهما.

وقد ذكر في مقدمة الرسالة الأسباب التي تحملهم على الرد عليَّ، وحصرها في أربعة:

١ ـ الحداثة.

٢ ـ ضحالة العلم.

٣ ـ الأهواء.

٤ ـ حب الظهور.

ثم تكلم على كل سبب منها بشيء من التفصيل، فأحيل القراء إليها والاستفادة منها، فإنها نادرة في بابها.

وأضيف أنا إلى ما ذكر: الشيخوخة! فقد تنبه بعضهم لأهمية هذا العلم في سن متأخرة، فأخذوا يصححون و يضعفون فيخطئون كثيراً.

٦ ـ وأخيراً أرى أن ألفت النظر إلى ما ذكرته تحت الحديث (٥١٦)، وهو أنني كنت واهماً مع الحاكم والذهبي في قولهما: إن عطاء والد يعلى على شرط مسلم. والحقيقة أنه ليس على شرطه، بل ولا يعرف إلا برواية ابنه عنه. فَجلَّ من لا ينسى. ومن الغرائب أنه كان قد قلدني في خطئي هذا بعض

من يدعي التحقيق، فلعله يعود فيقلدني في الرجوع إلى الصواب، فهذا أولى به من ذاك التقليد!

على أن الحديث لا ينزل بذلك عن مرتبة الحسن لما ذكرت لـه من الطرق هناك، فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضلِه.

وهذا آخر ما يسر الله لـي كَتْبه في هذه المقدمة لهذه الطبعة الجديدة، سائلاً المولى سبحانه وتعالى أن ينفع بها أكثر مما نفع بسابقاتها، وأن يكفينا شر الفتن، ما ظهر منها وما بطن، إنه سميع مجيب.

«وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك».

عمّان/ الجمعة ٣ ربيع الآخر سنة ١٤١٢هـ

وكـتب

محمد ناصر الدين الألباني

بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم

٥٠١ - (نَهى ﷺ عَنِ التَّرَجُّلِ إلاَّ غِبًّا).

أخرجه أبو داود (٤١٥٩)، والنسائي (٢/٢٧٦)، والترمذي (١/٣٢٦)، وابن حبان (١٤٨٠)، وأحمد (٤/٨٦)، والحربي في «غريب الحديث» (٥/٧٩/٢)، والكشي في «جزء الأنصاري» (ق ١/١١)، وعنه أبو نعيم (٦/٢٧٦)، وابن عدي في «الكامل» (ق ٢/٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٣/٢١٢/١) من طرق عن هشام بن حسان قال: سمعت الحسن عن عبدالله بن مغفل به، وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ لكن الحسن البصري مدلس، وقد عنعنه في جميع الطرق المشار إليه؛ لكن له شاهدان يتقوى بهما:

الأول: عن ابن عمر مرفوعاً به.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٩٨) عن **محمد بن موسى الجريري**: حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر، وقال:

«محمد بن موسى لا يتابع عليه، وقد روي هذا من غير هذا الوجه بإسناد أصلح من هذا».

قلت: وكأن العقيلي يشير بذلك إلى حديث الحسن الذي قبله.

والشاهد الآخر هو:

٥٠٢ - (كانَ يَنْهانا عن الإرْفَاهِ، قلنا: وما الإِرْفَاهُ؟ قال: التَّرَجُّلُ كُلَّ يومٍ).

أخرجه النسائي (٢/٢٧٦ - ٢٧٧): أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال: حدثنا خالد ابن الحارث عن كهمس عن عبدالله بن شقيق قال:

«كان رجل من أصحاب النبي ﷺ عاملاً بمصر، فأتاه رجل من أصحابه، فإذا هو شَعِثُ الرأس مُشْعَانٌ، قال: ما لي أراك مُشْعَانًا وأنت أمير؟! قال: » فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الصحيح؛ غير إسماعيل بن مسعود ـ وهو أبو مسعود الجحدري ـ وهو ثقة.

وتابعه حميد بن عبد الرحمن الحميري قال:

«لقيت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ . . . » الحديث نحوه.

أخرجه أبو داود وغيره بسند صحيح. وصححه جمع ذكرتهم في «صحيح أبي داود» (٢٢ و ٧٤).

وله طريق أخرى، يرويها الجريري عن عبدالله بن بريدة:

«أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ رحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر، فقدم عليه وهو يمد ناقة له، فقال: إني لم آتك زائراً؛ وإنما أتيتك لحديث بلغني عن رسول الله ﷺ رجوت أن يكون عندك منه علم. فرآه شَعِثاً، فقال: مالي أراك شَعِثاً وأنت أمير البلد؟! قال: إن رسول الله ﷺ كان ينهانا عن كثير من الإِرْفاهِ. ورآه حافياً، فقال: ما لي أراك حافياً؟ قال: إن رسول الله ﷺ أمرنا أن نَحْتَفِيَ أحياناً».

أخرجه أحمد (٢٢/٦): ثنا يزيد بن هارون قال: أخبرني الجريري به.

وأخرجه أبو داود (٤١٦٠)، والنسائي (٢٩٢/٢ ـ ٢٩٣).

قلت: هذا إسناد حسن، وهو صحيح على شرط الشيخين، والجُريري إسمه سعيد بن إياس، وكان اختلط قبل موته، ولما سمع منه يزيد بن هارون قال: لم ننكر منه شيئاً. يشير إلى أن اختلاطه كان يسيراً يومئذ على الأقل، وكأنه لذلك روى له مسلم عنه.

وليس عند النسائي الأمر بالاحتفاء، وزاد:

«سئل ابن بريدة عن الإرفاه؟ قال: الترجل».

غَرِيبُ الحديثِ:

١ ـ (الإِرْفَاهُ)؛ قال في «النهاية»: «هو كثرة التدهن والتنعم، وقيل: التوسع في المشرب والمطعم، أراد ترك التنعم والدعة ولين العيش؛ لأنه من زي العجم وأرباب الدنيا».

قلت: والحديث يرد ذلك التفسير، ولهذا قال أبو الحسن السندي في حاشيته على النسائي:

«وتفسير الصحابي يغني عما ذكروا، فهو أعلم بالمراد».

قلت: ومثله تفسير عبدالله بن بريدة في رواية النسائي، والظاهر أنه تلقاه عن الصحابي. والله أعلم.

٢ ـ (التَّرَجُّلُ): هو تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه.

٣ ـ (غِبًّا) بكسر المعجمة وتشديد الباء: «أن يفعل يوماً ويترك يوماً، والمراد: كراهة المداومة عليه، وخصوصيةالفعل يوماً والترك يوماً غير مراد». قاله السندي.

٤ ـ (شَعِثُ الرأسِ)؛ أي: متفرق الشعر.

٥ ـ (مُشْعَانٌّ) بضم الميم وسكون الشين المعجمة وعين مهملة وآخره نون مشددة: هو المتنفش الشعر الثائر الرأس.

٦ ـ (يَمُدُّ ناقةً)؛ أي: يسقيها مَدِيداً من الماء.

٥٠٣ ـ (طُوبَى للشامِ؛ إنَّ ملائكةَ الرحمٰنِ باسِطَةٌ أَجْنِحَتَها عليهِ).

(قلت: هو حديث صحيح. أخرجه الترمذي (٢/٣٣) طبع بولاق وقال: «حديث حسن»، وزاد في بعض النسخ: «صحيح»، والحاكم في «المستدرك» (٢/٢٢٩)، وأحمد (٥/١٨٤)، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، وقال المنذري في «الترغيب» (٤/٦٣): «ورواه ابن حبان في

«صحيحه»، والطبراني بإسناد صحيح»).

هذا ما قلته في «تخريج فضائل الشام» (ص ٩١)، فتعقبني بعض الفضلاء المكيين من كتاب العدل في رسالة كتبها إلي بتاريخ (٢٩/٤/٩٠)[1] دلت على علم وفضل، فرأيت العناية بها وكتابة هذا الجواب، قال حفظه الله:

١ ـ إن الترمذي والحاكم أخرجاه من طريق **يحيى بن أيوب الغافقي**، وابن أيوب وإن احتجا به؛ إلا أن أئمة الجرح والتعديل لا زالوا يضعفون الأحاديث الواردة من طريقه كما سيأتي.

٢ ـ إن الإمام أحمد أخرجه عن **ابن لهيعة**، وعبدالله بن لهيعة لا يخفى الكلام عليه وإن أخرج له مسلم مقروناً.

٣ ـ أما قول الحاكم: «على شرط خ م»، وموافقة الذهبي له؛ فالذهبي رحمه الله له أوهام وتناقضات في «تلخيصه» قد لا تخفى؛ فمنها أن في سند الحاكم أيضاً **الحارث بن أبي أسامة**، وغفل الذهبي رحمه الله عنه، فقد غمزه في «تلخيص المستدرك» (صفحة ١٥٨/١)، فقد صحح الحاكم حديثه على شرط خ م، فقال الذهبي: «قلت: خبر منكر، والحارث ليس بعمدة». وقد ذكره الذهبي أيضاً في «الضعفاء والمتروكين»، وقال: «إنه ضعيف»؛ كما جاء في «فيض المناوي» (صحيفة ٦/٧)، وقد ترجم له في «تذكرة الحفاظ».

٤ ـ وأما يحيى بن أيوب؛ فقد أخرج له الحاكم حديثاً في «المستدرك» (ص ٢٠١/٢) وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، فتعقبه الذهبي بقوله: «يحيى بن أيوب فيه كلام».

٥ ـ وأخرج الحاكم أيضاً في «مستدركه» (ص ٩٧/٣) له حديثاً قال فيه: «إنه على

---

(١) وقد بالغ في الثناء فيها حتى قال: «لقد سبق لي أن درست شيئاً من كتب السنة وعلومها على مشايخي: عمر حمدان ومحمد إبراهيم الشيخ (مفتي المملكة السعودية رحمه الله)، ولكنني وايم الله قد تخرجت أخيراً من مدرستكم، لمثابرتي على ما تؤلفون وتحققون».

شرط الشيخين»، فتعقبه الذهبي بقوله: «يحيى وإن كان ثقة؛ فقد ضعف، ولا يصح بوجه»؛ أي: الحديث.

٦ ـ وأخرج الحاكم أيضاً في «مستدركه» (ص ٤٤ / ٤) له حديثاً قال فيه: «إنه على شرط الشيخين»، فرد عليه الذهبي بقوله: «هو خبر منكر، ويحيى ليس بالقوي».

٧ ـ وأخرج الحاكم أيضاً في «مستدركه» (ص ٢٤٣ / ٤) له حديثاً قال: «إنه على شرط الشيخين»، فرد عليه الذهبي بقوله: «قلت: هذا من مناكير يحيى».

٨و٩و١٠ ـ أحال الكاتب الفاضل على أحاديث ليحيى في «الجوهر النقي» والمناوي انتقداها عليه بنحو ما ذكر.

١١ ـ وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» (ص ١١٨): «فيه (أي: يحيى) مقال، ولكنه صدوق»، وهكذا قال في «التقريب»: «صدوق ربما أخطأ». قلت: ولعله قلد شيخه الحافظ العراقي، فقد جاء عنه في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص ٣٥٥/ ٣) قوله: «تفرد به يحيى بن أيوب، وفيه مقال، ولكنه صدوق».

١٢ ـ لم أحتج إلى نقل كلام أهل العلم في ابن لهيعة، وتساهل ابن حبان والترمذي في التصحيح؛ فهذا معلوم لدى المشتغلين بهذا الشأن.

١٣ ـ فإذا كان الحديث مداره على هذين الرجلين: ابن لهيعة وابن أيوب الغافقيين، وقد سلف كلام أئمة هذا الشأن فيهما؛ فَأَنَّى له الصحة؟! والله أعلم.

وجواباً عليه أقول مراعياً ترتيبه:

١ ـ لا تخلو هذه الفقرة من مبالغة مباينة للواقع؛ وهي قوله: «إلا أن أئمة الجرح والتعديل لا زالوا يضعفون . .»، فكيف يصح هذا الكلام والحافظ العراقي والعسقلاني يقويان حديثه كما نقله الكاتب الفاضل نفسه عنهما فيما تقدم؟!

فالحق أن يقال: إن الأئمة مختلفون في الاحتجاج بحديثه. وحين يكون الأمر كذلك؛ فالفصل في هذا الاختلاف إنما يكون بالرجوع إلى قواعد هذا العلم

ومصطلحه.

٢ ـ لي على هذه الفقرة ثلاث ملاحظات:

الأولى: أنها توهم أن أحمد لم يخرجه من طريق ابن أيوب، والواقع خلافه، فهو في الصفحة التي أشرت إليها في «تخريج الفضائل»، أخرجه عن ابن أيوب، نعم هو أخرجه في الصفحة التي قبلها عن ابن لهيعة أيضاً. وكذلك أخرجه إبن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٥/٥) عن ابن أيوب.

والثانية: نعم ابن لهيعة فيه كلام لا يخفى، والأحاديث التي نوردها في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» من روايته أكثر من أن تحصر؛ بيد أن هذا الكلام فيه ليس على إطلاقه، فإن رواية العبادلة الثلاثة عنه صحيحة، وهم عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرىء، فإنهم رووا عنه قبل احتراق كتبه؛ كما هو مشروح في ترجمته من «التهذيب»، وبعضهم يزيد عبادلة آخرين، فليحقق. (وانظر المقدمة).

والملاحظة الثالثة: أن ضعف ابن لهيعة إنما هو من سوء حفظه، فمثله يتقوى حديثه بمجيئه من وجه آخر ولو كان مثله في الضعف؛ ما لم يشتد ضعفه، وهذا بين في كتب «المصطلح»: كـ «التقريب» للنووي وغيره. وقد تابعه ابن أيوب كما سبق.

٣ ـ لا شك أن الذهبي له أوهام وتناقضات كثيرة في «تلخيصه على المستدرك»، وأنا بفضل الله من أعرف الناس بذلك، وأكثرهم تعقباً وتنبيهاً عليه؛ إلا أن موقفه تجاه هذا الحديث بالذات سليم؛ لأنه أقر الحاكم (٢٢٩/٣) على قوله فيه: «صحيح على شرط الشيخين»، ولا شك أنه على شرطهما، ولكن يجوز لغيرهما أن يناقشهما في صحته؛ كما فعل الذهبي في غير هذا الحديث، وضرب الكاتب الفاضل على ذلك بعض الأمثلة.

ثم قد تكون المناقشة مسلمة أو مردودة كما ستراه مفصلاً.

ولكننا نأخذ على الكاتب هنا أموراً:

الأول: إعلاله سند الحاكم بأن فيه الحارث بن أبي أسامة، فإنه يفيد بظاهره أن الحاكم لم يروه إلا من طريقه؛ وإلا لم يجز إعلاله به، وهذا غريب جدّاً من الكاتب؛ لأن

الحاكم أخرجه من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، وبشر بن موسى الأسدي، والحارث بن أبي أسامة التميمي؛ كلهم قالوا: ثنا يحيى بن إسحاق السيلحيني: ثنا يحيى بن أيوب. . ثم قال الحاكم:

«رواه جرير بن حازم عن يحيى بن أيوب».

ثم ساق سنده إليه به.

فهذان اثنان من الثقات تابعا الحارث على هذا الحديث! وليس من طريقة أهل العلم إعلال الحديث بالطعن في فرد من أفراد الجماعة المتفقين على رواية الحديث.

وقد تابعه أحمد أيضاً (٥/ ١٨٥) وابن أبي شيبة فقالا: ثنا يحيى بن إسحاق به!

الثاني: إن الذهبي لم يغفل هنا، ولكنه لما رأى الجماعة قد تابعوا الحارث؛ لم ير من الجائز في هذا العلم غمزه؛ لأنه لا يفيد شيئاً كما هو ظاهر، فالغفلة من غيره لا منه!

الثالث: إن الحديث الذي أشار إليه الكاتب، ونقل عن الذهبي أنه استنكره وقال عنه: «والحارث ليس بعمدة»؛ إنما علته من شيخ شيخ الحارث، وهو أبو عامر الخزاز؛ واسمه صالح بن رستم، ففيه ضعف من قبل حفظه؛ كما يشير إلى ذلك قول الحافظ في «التقريب».

«صدوق كثير الخطأ».

ثم هو ممن لم يحتج به البخاري، وإنما روى له تعليقاً، فلو أن الكاتب نسب الغفلة إلى الذهبي هنا؛ لكان أصاب.

الرابع: إن ما نقله عن الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» بواسطة المناوي أنه قال فيه: «ضعيف»؛ فليس بصحيح، وذلك من شؤم الواسطة! فلو أن الكاتب تجاوزها وراجع ديوان «الضعفاء والمتروكين» بنفسه؛ لوجد فيه عكس ما نقله المناوي، فقد قال في ترجمة الحارث منه (ق ١٥٢/ ١):

«صاحب المسند، صدوق، لينه بعضهم».

قلت: والتليين المشار إليه مع أنه من غير الذهبي فهو مما لا يعتد به كما يأتي.

الخامس: إن قوله: «وقد ترجم له في (تذكرة الحفاظ)»؛ فمما لا طائل تحته؛ لأنه لم يبين بماذا ترجم له؛ أبالتوثيق أم بالتضعيف؟ على أن الثاني أقرب إلى أن يتبادر إلى ذهن القارىء؛ لأنه لم ينقل ذلك إلا في صدد الكلام على تضعيف الرجل، فكيف والواقع أن ترجمته له في «التذكرة» يؤخذ منها التوثيق لا التضعيف؟ وإليك نص كلامه: قال (٢/ ٦١٩):

«وثقه إبراهيم الحربي؛ مع علمه بأنه يأخذ الدراهم (يعني: على التحديث) وأبو حاتم بن حبان، وقال الدارقطني: صدوق، وأما أخذ الدراهم على الرواية؛ فكان فقيراً كثير البنات. وقال أبو الفتح الأزدي وابن حزم: ضعيف».

ومن عرف حال أبي الفتح الأزدي، وما فيه من الضعف المذكور في ترجمته في «الميزان» وغيره، وعرف شذوذ ابن حزم في علم الجرح عن الجماعة ـ كمثل خروجه عنهم في الفقه ـ لم يعتد بخلافهما لمن هم الأئمة الموثوق بهم في هذا العلم، ولذلك قال الذهبي في ترجمة الحارث هذا من «الميزان»:

«وكان حافظاً عارفاً بالحديث عالي الإسناد بالمرة، تكلم فيه بلا حجة».

فقد أشار بهذا إلى ردّ تضعيف أبي الفتح وابن حزم إياه.

وممن وثقه أحمد بن كامل وأبو العباس النباتي، ولما نقل الحافظ في «اللسان» قول الذهبي المتقدم: «ليس بعمدة»؛ تعقبه بقوله:

«مع أنه في «الميزان» كتب مقابله صحيح، واصطلاحه أن العمل على توثيقه».

وجملة القول: إن الحارث بن أبي أسامة ثقة حافظ، وإن من تكلم فيه لا يعتد بكلامه، وإن الذهبي تناقض قوله فيه، والراجح منه ما ذكره في «الميزان» و «الضعفاء» أنه ثقة صدوق، وأن قوله في «التلخيص»: «ليس بعمدة» هو الذي ليس بعمدة؛ لأنه قاله من ذاكرته، والذاكرة قد تخون، وما ذكره في المصدرين المشار إليهما؛ إنما ذكره بعد

دراسة لترجمته وتمحيص لما جاء فيها؛ كما هو ظاهر لا يخفى على طالب العلم إن شاء الله تعالى. ويؤيده قوله في «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ٣٨٩) بعد أن ذكر تضعيف ابن حزم:

«قلت: لا بأس بالرجل، وأحاديثه على الاستقامة».

٥ ـ قلت: قول الذهبي: «يحيى وإن كان ثقة؛ فقد ضعف» لا يساوي أنه ضعيف، بل هو ظاهر في أنه عنده ثقة مع ضعف فيه، فهو على هذا لا ينافي موافقته الحاكم على تصحيح هذا الحديث الذي نحن في صدد الدفاع عنه، ولا ينافي قوله عقب الحديث الآخر: «ولا يصح بوجه»؛ لأنه ذكر له قبل ذلك علة أخرى كان يحسن بالكاتب الفاضل أن يذكرها، ونص كلام الذهبي:

«قلت: أحمد منكر الحديث، وهو ممن نقم على مسلم إخراجه في «الصحيح»، ويحيى وإن كان ثقة؛ فقد ضعف».

وأحمد هذا هو ابن عبدالرحمن بن وهب، فيه كلام كثير؛ حتى إن الذهبي أورده في «الضعفاء» (٢ / ٢) وقال:

«قال ابن عدي: رأيت شيوخ مصر مجمعين على ضعفه، حدث بما لا أصل له»، وذكر له في «الميزان» حديثاً من روايته عن عمه عبدالله بن وهب بسنده الصحيح عن ابن عمر مرفوعاً وقال: «فهذا موضوع على ابن وهب»، وذكر له حديثاً آخر عن عمه أيضاً بسنده الصحيح عن أنس مرفوعاً: «كان يجهر بـ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في الصلاة»، ولا يصح في الجهر حديث، وإنما أتي من اختلاطه، ولذلك قال الحافظ:

«صدوق تغير بأَخَرَةٍ».

قلت: فهو آفة الحديث الذي قال الذهبي فيه: «ولا يصح بوجه»، وليس يحيى ابن أيوب.

وجملة القول: إن قول الذهبي: «وإن كان ثقة؛ فقد ضعف»؛ إنما يعني أنه ثقة

من الدرجة الوسطى لا العليا؛ لأن فيه ضعفاً، فهو في زمرة الذين يحتج بحديثهم في مرتبة الحسن؛ ما لم يخالف أو يتبين خطؤه، وهذا هو معنى قوله فيه في «الضعفاء» (٢/٢١٨):

«ثقة قال النسائي: ليس بذلك القوي. وقال أبو حاتم: لا يحتج به».

وقوله في «التذكرة» (١/٢٢٨) بعد أن حكى بعض أقوال الموثقين والمضعفين:

«قلت: حديثه في الكتب الستة، وحديثه فيه مناكير».

فلا يخفى على طالب العلم أن قوله: «فيه مناكير» ليس بمعنى منكر الحديث، فإن الأول معناه أنه يقع أحياناً في حديثه مناكير، والآخر معناه أنه كثير المناكير، فهذا لا يحتج به؛ بخلاف الأول فهو حجة عند عدم المخالفة كما ذكرنا، ولذلك احتج به مسلم، وأما البخاري؛ فإنما روى له استشهاداً ومتابعة؛ كما أفاده الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص ٤٥١).

وإذا عرفت هذا سهل عليك أن تفهم على الصواب قول الذهبي الذي نقله الكاتب في الفقرة (٦):

«هو خبر منكر، ويحيى ليس بالقوي».

فإن ثمة فرقاً أيضاً بين قول الحافظ: «ليس بالقوي»، وقوله: «ليس بقوي»، فإن هذا ينفي عنه مطلق القوة، فهو يساوي قوله: «ضعيف»، وليس كذلك قوله الأول: «ليس بالقوي»، فإنه ينفي نوعاً خاصّاً من القوة، وهي قوة الحفاظ الأثبات، وعليه؛ فلا منافاة بين قوله هذا وقوله المتقدم: «يحيى وإن كان ثقة؛ ففيه ضعف».

وأما قوله: «هو خبر منكر»؛ فلم يظهر لي وجه نكارته ـ والله أعلم ـ إلا إن كان يعني تفرد يحيى به، فهو غير ضار حينئذ، على أنه لم يتفرد به ـ كما مضى ويأتي ـ فلا وجه لقوله: «منكر». والله أعلم.

٧ ـ قول الذهبي: «قلت: هذا من مناكير يحيى»؛ أي: من مفاريده كما تقدم

قبله، فليس فيه تضعيف مطلق ليحيى.

٨ ـ ١٠ ـ يجاب عن هذه الأمثلة التي أشار إليها الكاتب بنحو ما سبق.

١١ ـ قلت: ما جاء في هذه الفقرة عن الحافظين العراقي والعسقلاني يؤيد ما ذهبنا إليه من بيان حال يحيى بن أيوب، فإن قولهما: «فيه مقال، ولكنه صدوق»، وقول الحافظ في «التقريب»: «صدوق ربما أخطأ»؛ صريح في أن خطأه قليل، ومن ثبتت عدالته وثقته؛ فلا يسقط حديثه لمجرد أن أخطأ في أحاديث.

وخلاصة القول في يحيى: إن الأئمة اختلفوا فيه؛ فمنهم الموثق مطلقاً، ومنهم من قال فيه: «ثقة حافظ»، ومنهم من قال: «لا يحتج به»، ومنهم من قال: «سيىء الحفظ»، ومنهم من قال: «ربما أخل في حفظه»، ولم أر من أطلق فيه الضعف، فمن كان في هذه الحالة؛ فلا يجوز أن يميل طالب العلم إلى تجريحه مطلقاً، أو تعديله مطلقاً إلا ساهياً، بل لا بُدَّ من التوفيق بين هذه الأقوال المتعارضة إذا أمكن، وإلا فتقديم الجرح على التعديل، وهذا الأخير هو ما فعله الكاتب الفاضل، والأول هو الذي ذهب إليه الحافظ الذهبي والعراقي والعسقلاني، وهو الذي أختاره، وهو أنه حسن الحديث، لا صحيحه ولا ضعيفه؛ إلا إذا تبين خطؤه، وهو هنا قد تأكدنا من صوابه بمتابعة ابن لهيعة له ـ كما تقدم ـ ومتابعة غيره كما يأتي.

١٢ ـ قلت: في ابن لهيعة تفصيل سبقت الإشارة إليه في الجواب عن الفقرة الثانية، فلا نعيد الكلام فيه.

١٣ ـ فإذا كان الحديث مداره على هذين الرجلين.. فأنى له الصحة؟!

قلت: قد أثبتنا أن ابن أيوب حسن الحديث، فإذا كان كذلك؛ فحديثه ـ بدون شك ـ يرتقي بمتابعة ابن لهيعة إلى مرتبة الصحة، وهب أنه ضعيف الحديث كابن لهيعة؛ فالحديث بمجموع روايتهما إياه يرتقي إلى درجة الحسن لغيره؛ كما سبقت الإشارة إليه في أول هذه المقالة.

على أن الحديث صحيح ـ كما كنت قلته في «تخريج الفضائل» ـ فإنه قد تابعهما

عمرو بن الحارث، وهو ثقة فقيه حافظ؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، وروايته عند بن حبان في «صحيحه» (٢٣١١ ـ زوائده)، وهو مطبوع، فكان من الواجب على حضرة الكاتب أن يرجع إليه، وهو من المصادر التي نسبتُ الحديث إليها في «التخريج» المذكور، فهو على علم به، فعدم رجوعه إليه، والنظر في إسناده؛ مما لا يغتفر لمن أراد التحقيق في حديث ما؛ لا سيما إذا كان تحقيقه في سبيل الرد على من صححه من المتقدمين؛ كالحافظ المنذري، والمتأخرين مثلي.

وأزيد هاهنا فأقول: قد أخرجه أيضاً ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٢٩/٢) من الطريقين السابقين، ومن طريق الطبراني وهذا في «المعجم الكبير» (٦/١٧٦/٤٩٣٥): حدثنا **أحمد بن رشدين المصري**: نا حرملة بن يحيى: نا ابن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث بإسناده مرفوعاً بلفظ:

«طوبى للشام، إن الرحمن لباسط رحمته عليه».

لكن أحمد هذا هو ابن محمد بن الحجاج بن رشدين، أبو جعفر المصري؛ قال في «الميزان»:

«قال ابن عدي: كذبوه، وأنكرت عليه أشياء».

ثم ذكر له حديثاً من أباطيله، ورأى أن الحديث بهذا اللفظ من أباطيله أيضاً؛ لتفرده به دون كل من روى هذا الحديث من الثقات وغيرهم، فوجب التنبيه عليه؛ لا سيما وظاهر كلام المنذري أنه صحيح بهذا اللفظ، فإنه قال بعد أن ذكره بلفظ الترجمة:

«رواه الترمذي وصححه، وابن حبان في «صحيحه» والطبراني بإسناد صحيح ولفظه...» فذكره بهذا اللفظ المنكر، وأصرح منه في إيهام التصحيح صنيع الهيثمي، فإنه أورده في «المجمع» (١٠/٦٠) بهذا اللفظ وقال:

«رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح»!

وحق العبارة أن تتبع بقوله:

«غير أحمد بن رشدين. . »، فإنه ليس من رجال الصحيح، بل هـو من شيوخ الطبراني الضعفاء!

وكثيراً ما يصنع الهيثمي مثل هذا التعميم المخل، فكن منه على ذكر تَنْجُ إن شاء الله تعالى من الخطأ.

٥٠٤ ـ (المسلمُ أَخُو المسلمِ، لا يَظْلِمُهُ، ولا يُسْلِمُهُ، ومَنْ كان في حاجةِ أخِيهِ؛ كان الله في حاجتِهِ، ومن فَرَّجَ عن مسلمٍ كُرْبَةً؛ فَرَّجَ اللهُ عنه كُرْبَةً من كُرُباتِ يومِ القيامةِ، ومن سَتَرَ مسلماً؛ سَتَرَهُ الله يومَ القيامةِ).

أخرجه البخاري (٢/٩٨)، ومسلم (٨/١٨)، وأبو داود (٤٨٩٣)، والترمذي (١/٢٦٨)، وأحمد (٢/٩١) عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سالماً أخبره أن عبدالله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

والسياق للبخاري، وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

والجملة الأولى منه عند مسلم (٨/١٠ ـ ١١)، والترمذي (١/٣٥٠) وحسنه من حديث أبي هريرة، وكذلك عند أبي داود (٤٩١٨) لكن بلفظ: «المؤمن أخو المؤمن»، وعنده أيضاً (٣٣٥٦) من حديث سويد بن حنظلة باللفظ الأول، والترمذي (٢/١٨٣) وغيره من حديث عمرو بن الأحوص، وأحمد (٥/٢٤/٧١) من حديث رجل من بني سليط.

(تنبيه): أورد المنذري هذا الحديث في «الترغيب» (٣/١٧٥) من رواية أبي داود والترمذي فقط عن ابن عمر، وهذا قصور فاحش، إذ فاته أنه في «الصحيحين»، وأفحش منه أن السيوطي أورد الجملة الأولى منه من رواية أبي داود عن سويد بن حنظلة! ففاته أنه عند الشيخين وغيرهما ممن ذكرنا عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ، فاقتضى التنبيه.

ثم رأيت المنذري قد وفق للصواب؛ فعزاه في مكان آخر من «الترغيب» (٣/ ٢٥٠) للشيخين، والله الموفق.

٥٠٥ - (لَأَعْلَمَنَّ أقواماً من أُمتي يأتُونَ يومَ القيامةِ بحسناتٍ أَمثالِ جبالِ تِهَامَةَ، بِيضاً، فيجعلُها اللهُ هَبَاءً مَنْثُوراً. قال ثَوْبَانُ: يا رسولَ الله! صِفْهُم لَنَا، جَلِّهِم لنا؛ أنْ لا نكونَ منهم ونحن لا نَعْلَمُ. قال: أَمَا إنَّهم إخوانُكُم، ومِنْ جِلْدَتِكُم، ويَأْخُذُونَ مِنَ الليلِ كما تَأْخُذُونَ، وَلَكِنَّهُم أقوامٌ إذا خَلَوْا بمَحَارِمِ اللهِ انْتَهَكُوها).

أخرجه ابن ماجه (٤٢٤٥): حدثنا عيسى بن يونس الرملي: ثنا عقبة بن علقمة بن خديج المعافري عن أرطاة بن المنذر عن أبي عامر الألهاني عن ثوبان عن النبي ﷺ أنه قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات. وقال المنذري (٣/ ١٧٨):

«رواه ابن ماجه، ورواته ثقات».

وقال البوصيري في «الزوائد» (ق ٢٦٢/ ١):

«هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات. وأبو عامر الألهاني اسمه عبد الله بن غابر».

٥٠٦ - (لا تُكْثِرُوا الضَّحِكَ؛ فإنَّ كَثْرَةَ الضَّحِكِ تُمِيتُ القَلْبَ).

أخرجه ابن ماجه (٤١٩٣) من طريق عبد الحميد بن جعفر عن إبراهيم بن عبد الله ابن حُنَيْن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات؛ غير عبد الحميد بن جعفر؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، وربما وهِمَ».

وقال البوصيري في «الزوائد» (ق ٢٥٨/ ١):

«هـذا إسناد صحيـح، وأبو بكـر الحنفي اسمه عبـد الكبيـر بن عبـد المجيـد البصري».

قلت: وله طريق أخـرى عن أبي هريـرة أخرجهـا الترمـذي (٢/ ٥٠)، وأحمد (٢/ ٣١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٢٤٧/ ١) من طريق جعفر بن سليمان عن أبي طارق عن الحسن عنه. وقال الترمذي:

«هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث جعفـر بن سليمان، والحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً، وروى أبو عبيدة الناجي عن الحسن هذا الحديث قوله، ولم يذكر فيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ».

قلت: وأبو طارق هذا هو السعدي، وهو مجهول كما في «التقريب».

وله عنه طريق ثالث أخرجه ابن ماجه (٤٢١٧) من طريق أبي رجاء عن برد بن سنان عن مكحول عن واثلة بن الأسقع عنه.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير أن محكولاً وأبا رجاء ـ واسمه محـرز بن عبدالله الجزري ـ مدلسان، وقد عنعنا، ومنه تعلم أن قول البوصيري في «الزوائد» (ق ٢٦٠/ ١):

«هذا إسناد حسن»؛ فغير حسن! إلا أن يعني أنه حسن لغيره؛ فنعم، والحديث سيأتي بزيادة متناً وتخريجاً برقم (٩٣٠).

من خلقه ﷺ

٥٠٧ ـ (مَا ضَرَبَ ﷺ بيدِهِ خَادِماً قَطُّ ولا امرأةً، ولا ضَرَبَ رسولُ الله ﷺ بيدِهِ شيئاً قَطُّ؛ إلا أن يُجَاهِدَ في سبيلِ الله، ولا خُيِّرَ بين أَمْرَيْنِ قَطُّ إلا كان أَحَبُّهما إليه أَيْسَرَهُما؛ حتى يكونَ إثماً، فإذا كان إثماً كانَ أَبْعَدَ الناسِ مِنَ الإِثْمِ، ولا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ من شيءٍ يُؤْتَى إليه حتى تُنْتَهَكَ حُرُمَاتُ الله عَزَّ وَجَلَّ، فيكونَ هُوَ يَنْتَقِمُ لله عَزَّ وجلَّ).

أخرجه أحمد (٦/٢٣٢): ثنا عبد الرزاق: ثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وتابعه هشام بن عروة؛ فقال أحمد (٦/٢٢٩): ثنا أبو معاوية: ثنا هشام بن عروة عن أبيه به نحوه.

وهو عند مسلم (٧/٨٠) من هذا الوجه دون التخيير، وعند البخاري (٢/٣٩٤) من الوجه الأول دون الضرب.

٥٠٨ - (يا نعايا العرب! يا نعايا العربِ! (ثلاثاً)، إنَّ أخوفَ ما أخافُ عليكمُ الرِّيَاءُ، والشَّهْوَةُ الخَفِيَّةُ).

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، وابن عدي في «الكامل» (ق ٢٢٠/٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/١٢٢)، و«أخبار أصبهان» (٢/٦٦)، والبيهقي في «الزهد» (٢/٣٧/٢) من طريق عبدالله بن بديل بن ورقاء الخزاعي عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد حسن رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير عبدالله بن بديل هذا؛ فقال ابن عدي:

«له أشياء تنكر عليه من الزيادة في متن أو في إسناد، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً فأذكره».

قلت: روى ابن أبي حاتم (١٥/٢/٢) عن ابن معين أنه قال فيه: «صالح»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٦/٦٥٥):

«رواه الطبراني بإسنادين؛ رجال أحدهما رجال الصحيح؛ غير عبدالله بن بديل ابن ورقاء وهو ثقة».

وقال المنذري في «الترغيب» (٣/ ١٩٠):

«رواه الطبراني بإسنادين أحدهما صحيح»

(تنبيه): (الرياء) بالراء. ووقع في «الترغيب» و«المجمع»: (الزنا) بالزاي. وقال المنذري:

«وقد قيده بعض الحفاظ (الرياء) بالراء والياء».

قلت: وكذلك هو في كل المصادر المخطوطة وغيرها التي عزونا الحديث إليها، وكذلك أورده ابن الأثير في «النهاية» وقال:

«وفي رواية: «يانعيان العرب». يقال: نعى الميت ينعاه نعياً: إذا أذاع موته وأخبر به وإذا ندبه. قال الزمخشري: في (نعايا) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون جمع (نعيّ) وهو المصدر كصفي وصفايا.

والثاني: أن يكون اسم جمع كما جاء في أخية أخايا.

والثالث: أن يكون جمع نعاء التي هي اسم الفعل.

والمعنى: يانعايا العرب! جئن فهذا وقتكن وزمانكن؛ يريد: أن العرب قد هلكت. والنعيان مصدر بمعنى النعي. وقيل: إنه جمع ناع؛ كراع ورعيان. والمشهور في العربية أن العرب كانوا إذا مات منهم شريف أو قتل؛ بعثوا راكباً إلى القبائل ينعاه إليهم، يقول: نعاءِ فلاناً أو يانعاء العرب؛ أي: هلك فلان، أو هلكت العرب بموت فلان. فنعاء من نعيت؛ مثل: نظارِ ودراكِ. فقوله: نعاء فلاناً معناه: انع فلاناً؛ كما تقول: دراك فلاناً؛ أي: أدركه، فأما قوله: «يانعاء العرب» مع حرف النداء، فالمنادى محذوف تقديره: يا هذا! انع العرب، أو يا هؤلاء! انعوا العرب بموت فلان، كقوله

تعالى: ﴿ألاَ يا اسجدوا﴾[1]؛ أي: يا هؤلاء! اسجدوا، فيمن قرأ بتخفيف ﴿ألا﴾.

٥٠٩ - (إذا زَنَى العبدُ خرجَ منه الإيمانُ وكان كالظُّلَّةِ، فإذا انْقَلَعَ منها رجعَ إليه الإيمانُ).

أخرجه أبو داود (٤٦٩٠)، وابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (٢/١٥٤/١٤٠٩ و ١٤١٠)، والحاكم (١/٢٢) من طريق سعيد بن أبي مريم: أنبأ نافع بن يزيد: ثنا ابن الهاد أن سعيد بن أبي سعيد حدثنا أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا؛ إلا في نافع؛ فإنما أخرج له البخاري تعليقاً، فهو على شرط مسلم وحده، وصححه في «الفتح» (١٢ / ٥٠).

ثم أخرجه الحاكم من طريق أخرى عن أبي هريرة بلفظ:

«من زنى أو شرب الخمر؛ نزع الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان القميص من رأسه».

لكن إسناده ضعيف، وبيانه في «السلسلة الضعيفة» (١٢٧٤).

والحديث عزاه المنذري في «الترغيب» (٣/١٩١) للترمذي أيضاً، وذلك من تساهله؛ فإنه عند الترمذي (٢/١٠٤) معلق بدون سند.

٥١٠ - (مَنْ وَقَاهُاللّهُ شَرَّ ما بين لَحْيَيْهِ، وشرَّ ما بينَ رجليهِ دخلَ الجنةَ).

أخرجه الترمذي (٢/٦٦) وابن حبان (٢٥٤٦) من طريق ابن عجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«هذا حديث حسن غريب، وأبو حازم اسمه سلمان مولى عزة الأشجعية».

قلت: وهو ثقة محتج به في «الصحيحين»، وكذلك سائر الرواة؛ إلا ابن عجلان

---

[1] كذا قرأ بعضهم كما في «تفسير ابن كثير»، وصححها ابن جرير في «تفسيره» (١٩/٩٣).

ـ واسمه محمد ـ فأخرج له مسلم في «الشواهد»، وهو حسن الحديث.

وللحديث شاهد من حديث أبي موسى الأشعري مرفوعاً به.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤٢/٢٠) بسند صحيح. وشاهد آخر. يرويه تميم بن يزيد مولى بني زمعة عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال:

خطبنا رسول الله ﷺ ذات يوم ثم قال: فذكر نحوه.

أخرجه أحمد (٥/٣٦٢) عن عثمان ـ يعني: ابن حكيم ـ عنه، ورجاله ثقات رجال مسلم؛ غير تميم هذا، وقد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه (١/١/٤٤٢) بهذه الطريق، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره كذلك ابن حبان في «الثقات» (١/٥)؛ لكنه ذكر أنس بن مالك بدل رجل له صحبة.

ثم رأيت الحديث قد أخرجه الحاكم (٤/٣٥٧) من الطريق الأولى عن أبي هريرة، ومن طريق أبي واقد عن إسحاق مولى زائدة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

«من حفظ ما بين لحييه ورجليه دخل الجنة». وقال:

«صحيح الإسناد، وأبو واقد هو صالح بن محمد»، ووافقه الذهبي.

قلت: صالح هذا قال الذهبي في «الميزان»:

«مقارب الحال»، ثم ذكر أقوال الأئمة فيه، وكلها متفقة على تضعيفه إلا قول أحمد الآتي، وقد أورده في «الضعفاء» وقال:

«قال أحمد: ما أرى به بأساً. وقال الدارقطني وجماعة: ضعيف».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

قلت: فمثله يستشهد به إن شاء الله تعالى.

٥١١ ـ (كُلُّ ذَنْبٍ عسى اللّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ؛ إلا مَنْ ماتَ مُشْرِكاً، أو مؤمنٌ قَتَلَ مؤمناً متعمداً).

أخرجه أبو داود (٤٢٧٠)، وابن حبان (٥١)، والحاكم (٤/ ٣٥١)، وكذا أبونعيم في «الحلية» (٥/ ١٥٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/ ٢٠٩/ ٢) من طريق خالد بن دهقان قال:

«كنا في غزوة القسطنطينية بـ (ذُلُقْيَةَ)، فأقبل رجل من أهل فلسطين من أشرافهم وخيارهم، يعرفون ذلك له، يقال له: هانىء بن كلثوم بن شريك الكناني، فسلم على عبد الله بن أبي زكريا، وكان يعرف له حقه، قال لنا خالد: فحدثنا عبد الله بن أبي زكريا قال: سمعت أم الدرداء تقول: سمعت أبا الدرداء يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول»: فذكره، والسياق لأبي داود، وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، فإن رجاله كلهم ثقات، وقول الحافظ في خالد هذا: «مقبول» قصور منه، فإنه ثقة، وثقهُ ابن معين وغيره؛ كما ذكر هو نفسه في «التهذيب».

وأخرجه البزار (٤/ ١٢٤/ ٣٣٥٢) من الوجه المذكور، وزاد: قال خالد: وحدثني هانىء بن كلثوم عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد صحيح أيضاً.

وللحديث شاهد من حديث معاوية بن أبي سفيان مرفوعاً به.

أخرجه النسائي (٢/ ١٦٣) والحاكم وأحمد (٤/ ٩٩) من طريق ثور عن أبي عون، عن أبي إدريس قال: سمعت معاوية يخطب... فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: أبو عون هذا لم يوثقه غير ابن حبان، وقد ترجمه ابن أبي حاتم (٤/ ٤١٤ - ٤١٥)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والحديث في ظاهره مخالف لقوله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ لا يغفرُ أنْ يُشْرَكَ بِهِ ويغفرُ ما دُونَ ذلك لمن يشاءُ﴾؛ لأن القتل دون الشرك قطعاً؛ فكيف لا يغفره الله؟! وقد وفق المناوي تبعاً لغيره بحمل الحديث على ما إذا استحل؛ وإلا فهو تهويل وتغليظ، وخير منه قول السندي في «حاشيته على النسائي»:

«وكأن المراد كل ذنب ترجى مغفرته ابتداء إلا قتل المؤمن، فإنه لا يغفر بلا سبق عقوبة، وإلا الكفر؛ فإنه لا يغفر أصلاً، ولو حمل على القتل مستحلاً لا يبقى المقابلة بينه وبين الكفر (يعني: لأن الاستحلال كفر، ولا فرق بين استحلال القتل أو غيره من الذنوب، إذ كل ذلك كفر). ثم لا بد من حمله على ما إذا لم يتب، وإلا فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له؛ كيف وقد يدخل القاتل والمقتول الجنة معاً؛ كما إذا قتله وهو كافر ثم آمن وقتل».

٥١٢ - (يخرجُ عُنُقٌ منَ النارِ يومَ القيامةِ لها عَيْنان تُبْصِران، وأُذُنانِ تسمعانِ، ولسانٌ يَنْطِقُ؛ يقول: إني وُكِّلْتُ بثلاثةٍ: بكلِّ جبارٍ عنيدٍ، وبكلِّ مَنْ دعا معَ اللهِ إلهاً آخرَ، وبالمُصَوِّرِين).

أخرجه الترمذي (٢/٩٥)، وأحمد (٢/٣٣٦) من طريق عبد العزيز بن مسلم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب صحيح».

قلت: وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

ثم قال الترمذي:

«وقد رواه بعضهم عن الأعمش عن عطية عن أبي سعيد عن النبي ﷺ نحو هذا. وروى أشعث بن سوار عن عطية عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ نحوه».

قلت: قد رواه فراس أيضاً عن عطية عن أبي سعيد مثله إلا أنه قال: «وبمن قتل

نفساً بغير تفس» مكان «وبالمصورين» وزاد: «فينطوي عليهم فيقذفهم في غمرات جهنم».

أخرجه أحمد (٣/ ٤٠)، والبزار (٣٥٠٠) نحوه، وقال:

«فتنطلق بهم قبل سائر الناس بخمسمائة عام» مكان زيادة أحمد كما في «الترغيب» (٣/ ٢٠٤) وقال:

«وفي إسناديهما عطية العوفي، ورواه الطبراني بإسنادين رواة أحدهما رواة الصحيح، وقد روي عن أبي سعيد من قوله موقوفاً عليه».

قلت: وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها يرويه **ابن لهيعة** عن خالد بن أبي عمران عن القاسم بن محمد عنها مرفوعاً نحوه إلا أنه قال: «ووكلت بمن لا يؤمن بيوم الحساب». وزاد: «قال: فينطوي عليهم ويرمي بهم في غمرات جهنم».

أخرجه أحمد (٦/ ١١٠). وابن لهيعة ضعيف.

٥١٣ - (يا عائشةُ! إياكِ ومُحَقَّراتِ الأعمالِ (وفي لفظٍ: الذنوبِ)؛ فإنَّ لها مِنَ اللهِ طالباً).

أخرجه الدارمي (٢/ ٣٠٣)، وابن ماجه (٤٢٤٣)، وابن حبان (٢٤٩٧)، وأحمد (٦/ ٧٠ و ١٥١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ١٧٦/ ١) من طريق سعيد بن مسلم بن بانك قال: سمعت عامر بن عبد الله بن الزبير قال: حدثني عوف بن الحارث ابن الطفيل عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير ابن بانك بموحدة ونون مفتوحة، وهو ثقة كما في «التقريب».

والحديث عزاه المنذري (٣/ ٢١٢) للنسائي، والظاهر أنه يعني: «السنن الكبرى» له، وإلا فلم أره في «المجتبىٰ» له وهي الصغرى.

وللحديث شاهدان من حديث سهل بسند صحيح، وحديث ابن مسعود بسند حسن نحوه أتم منه، وسيأتي تخريجهما برقم (٣١٠٢).

٥١٤ ـ (لو غُفِرَ لكم ما تَأْتُونَ إلى البهائمِ لَغُفِرَ لكم كثيراً).

أخرجه أحمد (٦/٤٤١): ثنا هيثم بن خارجة قال: أنا **أبو الربيع سليمان بن عتبة السلمي** عن يونس بن ميسرة بن حلبس عن أبي إدريس عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن رجاله ثقات معرفون؛ غير سليمان بن عتبة ـ وهو الدمشقي الداراني ـ مختلف فيه، فقال أحمد:

«لا أعرفه».

وقال ابن معين: «لا شيء».

وقال دحيم: «ثقة».

ووثقه أيضاً أبو مسهر والهيثم بن خارجة وهشام بن عمار وابن حبان. ومع أن الموثقين أكثر؛ فإنهم دمشقيون مثل المترجم، فهم أعرف به من غيرهم من الغرباء. والله أعلم.

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق له غرائب».

وقال عبد الله بن أحمد في «زوائده على المسند» (٦/٤٤٢):

«حدثني الهيثم بن خارجة عن **أبي الربيع** بهذه الأحاديث كلها؛ إلا أنه أوقف منها حديث: «لو غفر لكم ما تأتون...»، وقد حدثناه أبي عنه مرفوعاً».

قلت: الأب أجل من الولد وأحفظ، والكل حجة، ولا بعد أن ينشط الراوي تارة فيرفع الحديث، ولا ينشط أخرى فيوقفه، فالظاهر أن الهيثم حدث به أحمد مرفوعاً،

وحدث ابنه موقوفاً، فحفظ كل ما سمع. فالحديث ثابت مرفوعاً وموقوفاً، والرفع زيادة، فهو المعتمد، وهذا في رأيي خير من قول المنذري في «الترغيب» (٣/٢١٢):

«رواه أحمد والبيهقي مرفوعاً هكذا، ورواه عبد الله في «زياداته» موقوفاً على أبي الدرداء، وإسناده أصح، وهو أشبه».

كذا قال، وهو من الغرائب؛ فإن إسناد الموقوف هو عين إسناد المرفوع، وإنما الخلاف بين أحمد وابنه، فإذا كان لا بد من الترجيح بين روايتيهما؛ فإن مما لا شك فيه أن رواية أحمد أرجح؛ لأنه أحفظ كما سبق، ولكني أرى أن لا مسوغ لذلك مع إمكان الجمع الذي ذكرته.

ومن العجيب أن المناوي نقل عن الهيثمي مثلما قال المنذري من الترجيح، والظاهر أنه سبق قلم منه، لأن الهيثمي (١٠/١٩١ و٢١٧) لم يزد على أن جود إسناده.

ثم وجدت متابعاً لأحمد أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/٩٥/٢) من طريق عباس بن محمد الدوري: ثنا الهيثم بن خارجة به مرفوعاً.

٥١٥ - (مَنْ أدْرَكَ والدَيْهِ أو أحَدَهُما، ثم دَخَلَ النارَ مِنْ بَعْدِ ذلكَ؛ فَأَبْعَدَهُ اللّهُ وأسْحَقَهُ).

أخرجه الإمام أحمد (٤/٣٤٤ و ٥/٢٩) عن شعبة عن قتادة قال: سمعت زرارة ابن أوفى يحدث عن أبي بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال: فذكره، وأخرجه الطيالسي (١٣٢١) ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٦/١٩٦): حدثنا شعبة به دون قوله: «وأسحقه».

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي بن مالك - وهو صحابي - عداده في أهل البصرة، وقد اختلف في اسمه على أقوال؛ رجح الحافظ هذا الذي في رواية قتادة هذه، وقد خالفه ابن جدعان، فقال الطيالسي أيضاً (١٣٢٢): حدثنا شعبة عن علي بن زيد أن زرارة يحدث عن رجل من قومه يقال له: مالك أو أبو مالك أو ابن مالك عن النبي ﷺ: فذكره بزيادة فيه دون الزيادة المتقدمة.

وكذلك رواه حماد بن سلمة: أنا علي بن زيد عن زرارة إلا أنه قال: عن مالك بن عمرو القشيري. جزم بذلك ولم يشك. وابن جدعان ضعيف، فلا يحتج به لا سيما مع مخالفته لمثل قتادة، وهو ثقة محتج به في «الصحيحين».

٥١٦ - (رِضَىٰ الربِّ في رِضَىٰ الوالِدِ، وسُخْطُ الربِّ في سُخْطِ الوالِدِ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٢)، والترمذي (١/٣٤٦)، وابن حبان (٢٠٢٦)، والحسن بن سفيان في «الأربعين» (ق ٦٩/٢) من طريق خالد بن الحارث: حدثنا شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ به.

ثم أخرجه الترمذي من طريق محمد بن جعفر، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (٢) عن شعبة به موقوفاً على ابن عمرو ولم يرفعه. وقال الترمذي:

«وهذا أصح، وهكذا روى أصحاب شعبة عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو موقوفاً، ولا نعلم أحداً رفعه غير خالد بن الحارث عن شعبة، وخالد بن الحارث ثقة مأمون».

قلت: وقد احتج به الشيخان، وقال الحافظ في «التقريب»:

«ثقة ثبت».

وقد وجدت له متابعين على رفعه:

الأول: عبد الرحمن: ثنا شعبة به مرفوعاً.

أخرجه الحاكم (٤/١٥١ - ١٥٢) من طريقين عنه وقال: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، وعبدالرحمن هو ابن مهدي، وهو من هو في الثقة والحفظ والضبط، وأحد طريقيه عند الحاكم من رواية عبدالله بن أحمد عن أبيه عنه ولم أره في «مسند أحمد». والله أعلم.

والآخر: أبو إسحاق الفزاري عن شعبة به.

أخرجه أبو الشيخ في «الفوائد» (ق ٢/٨١) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٧٦/٤).

وأبو إسحاق هذا هو إبراهيم بن محمد بن الحارث، وهو إمام ثقة حافظ محتج به في «الصحيحين» أيضاً.

قلت: فهؤلاء ثلاثة من الثقات الأثبات اتفقوا على رواية الحديث عن شعبة مرفوعاً، فثبت الحديث بذلك، وأن قول الترمذي: «إن الموقوف أصح» إنما هو باعتبار أنه لم يعلم أحداً رفعه غير خالد بن الحارث، أما وقد وجدنا غيره قد رفعه؛ فالرفع أصح، وذلك كله مصداق لقول من قال: كم ترك الأول للآخر.

وله طريق أخرى عن يعلى بن عطاء عند أبي نعيم في «الحلية» (٢١٥/٦)، ولكن لا أدري إذا كان وقع في إسناده تحريف أم لا؟

ثم وجدت هنا على هامش نسختي من الطبعة السابقةاستدراكاً خلاصته: أن عطاء والد يعلى لم يرو له مسلم، وأنه لا يعرف إلا برواية ابنه يعلى، وعليه فقد رجعت عن موافقتي للحاكم والذهبي على تصحيح الحديث على شرط مسلم؛ بل رجعت عن تصحيح إسناده تصحيحاً مطلقاً، بينما استمر مقلِّدي المتستر، والمتظاهر بالنقد الحاقد في تعليقه على «سير أعلام النبلاء» (١٤٧/١٤)! فلعل لديه من الجرأة الأدبية ما يحمله على اتباعي في رجوعي إلى الصواب!!

ولكني مع ذلك فقد أداني البحث والتحقيق إلى القول بأن الحديث لا ينزل عن رتبة الحسن بمجموع طرقه التي منها حديث أبي هريرة عند الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٤٤٣/١٢٥/١ بترقيمي)، وفيه لين، وآخر مختلف فيه كما في «مجمع الزوائد» (١٣٦/٨ - ١٣٧).

ومنها: عن ابن عباس قال: فذكر نحوه موقوفاً عليه.

أخرجه البخاري أيضاً (رقم ٧) بسند رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير تابعيه **سعيد القيسي**؛ لا يعرف.

٥١٧ ـ (سُبْحانَ اللهِ! وهَلْ أَنزَلَ اللهُ مِنْ داءٍ في الأرضِ إلا جَعَلَ لـه شِفاءً؟!).

أخرجه الإمام أحمد (٥/٣٧١): ثنا إسحاق بن يوسف: ثنا سفيان عن منصور عن هلال بن يساف عن ذكوان عن رجل من الأنصار قال:

«عاد رسول الله ﷺ رجلاً به جرح، فقال رسول الله ﷺ: «ادعوا له طبيب بني فلان». قال: فدعوه فجاء، فقال: يا رسول الله! ويغني الدواء شيئاً؟ فقال. . .» فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال مسلم؛ غير الرجل الأنصاري، وهو صحابي كما هو الظاهر، وجهالة الصحابي لا تضر، لا سيما وأصل الحديث مشهور عن النبي ﷺ، رواه عنه جماعة من الصحابة؛ منهم أنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وجابر، وأسامة بن شريك، وعبدالله بن مسعود، وصفوان بن عسال، وقد خرجت أحاديثهم وتكلمت على أسانيدها ـ وجلها صحيح ـ في «تخريج أحاديث الحلال والحرام» رقم (٢٩٠)، وإنما أوردت هذا هنا لهذه الفائدة التي تفرد بها من بيان سبب ورود الحديث. والحمد لله على توفيقه.

٥١٨ ـ (إنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لم يُنْزِلْ داءً إلا أَنزَلَ له شفاءً؛ إلا الهَـرَمَ، فَعَلَيْكُم بأَلْبانِ البَقَرِ؛ فإنها تَرُمُّ مِنْ كُلِّ الشَّجَرِ).

أخرجه الطيالسي (٣٦٨): حدثنا المسعودي عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله عن النبي ﷺ.

ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في «الطب» (ق ٢/١٢٦)، والحاكم (١/١٩٧)، ورجاله ثقات؛ غير أن المسعودي كان اختلط قبل موته، واسمه عبد الرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الكوفي؛ لكنه قد توبع، فأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٤٩/٣) من طريق زفر بن الهذيل عن أبي حنيفة عن قيس بن مسلم به. وهذه متابعة لا بأس بها، وخالفهما يزيد بن أبي خالد فقال: عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن النبي ﷺ قال: فذكره. لم يذكر فيه عبدالله وهو ابن مسعود.

أخرجه أحمد (٤/٣١٥) : ثنا عبد الرحمن بن مهدي : ثنا سفيان عن **يزيد بن أبي خالد** به.

ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في «طب الكبرى» (ق ٤٣٢/١).

ويزيد هذا هو ابن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني. قال الحافظ:

«صدوق يخطىء كثيراً، وكان يدلس».

وذكره الذهبي في «الضعفاء».

قلت: فمثله لا يعارض روايتي المسعودي وأبي حنيفة، فروايتهما أرجح، ويؤيده ما أخرجه الحاكم (٤/١٩٦) من طريق **أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي**: ثنا أبو زيد سعيد بن الربيع: ثنا شعبة عن الركين بن الربيع عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله مرفوعاً بلفظ:

«ما أنزل الله من داء إلا وقد أنزل له شفاء، وفي ألبان البقر شفاء من كل داء».

وقال: «صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

وفيما قالاه نظر؛ فإن رجاله على شرط مسلم غير الرقاشي، ثم هو ضعيف الحفظ، قال الحافظ:

«صدوق يخطىء، تغير حفظه».

قلت: فمثله يحتج به فيما وافق غيره، أما فيما خالف أو تفرد فلا، وقد تفرد هنا بقوله: «شفاء من كل داء»، وقد رواه **الربيع بن الركين** عن إبراهيم بن مهاجر عن قيس بن مسلم به، ولفظه:

«تداووا بألبان البقر؛ فإني أرجو أن يجعل الله فيها شفاء؛ فإنها تأكل من الشجر».

أخرجه الطبراني (٣/٤٩/١)، وأبو نعيم في «الطب» (ق ١٢٧/١).

والربيع بن الركين هو الربيع بن سهل بن الركين بن الربيع بن عميلة الفزاري، وهو ضعيف اتفاقاً، وهو حفيد الركين بن الربيع الذي في سند الحاكم، وهو على

ضعفه؛ فلفظ روايته أقرب إلى معنى لفظ المسعودي من تابعه الدالاني في رواية الرقاشي.

وجملة القول: إن الصواب في إسناد الحديث أنه من مسند ابن مسعود؛ لاتفاق الجميع عليه خلافاً لأبي خالد الدالاني، وفي متنه لفظُ المسعودي لمتابعة من ذكرنا له خلافاً للرقاشي الذي لم يستثن الهرم. والله أعلم.

ثم وجدت للمسعودي متابعاً آخر فقال البغوي في «حديث علي بن الجعد» (ق ١/٩٧): ثنا أبو الربيع الزهراني: ثنا أبو وكيع الجراح بن مليح عن قيس بن مسلم به سنداً ومتناً.

وهذا سند جيد، رجاله ثقات رجال مسلم، وفي أبي وكيع ضعف يسير في حفظه، وقال الحافظ فيه:

«صدوق يهم».

وأخرجه من طريق قيس عن قيس بن مسلم به مرسلاً لم يذكر ابن مسعود، وذكر فيه تلك الزيادة بلفظ:

«هو دواء من كل داء».

وقيس هو ابن الربيع الأسدي، وهو ضعيف أيضاً لسوء حفظه.

ثم أخرجه هو والنسائي في «الوليمة» (ق ١/٢١٣) من طريق حجاج بن نصير: ثنا شعبة عن الربيع بن الركين بن الربيع عن قيس بن مسلم مثل رواية الرقاشي سنداً ومتناً.

لكن حجاج بن نصير ضعيف.

ثم رأيت لأبي الدالاني متابعاً قوياً عند النسائي بسنده الصحيح عن أيوب الطائي عن قيس عن طارق مرسلاً بلفظ حديث الترجمة. فصح الحديث مرسلاً ومسنداً. والله أعلم.

٥١٩ - (إِنَّهُ مَنْ أُعْطِيَ حَظَّهُ مِنَ الرِّفْقِ؛ فَقَدْ أُعْطِيَ حَظَّهُ مِنْ خَيْرِ الدنيا والآخرةِ. وصِلَةُ الرَّحِمِ، وحُسْنُ الخُلُقِ وحُسْنُ الجِوَارِ يَعْمُرانِ الـدِّيارَ، وَيزِيدَانِ في الأَعْمارِ).

أخرجه أحمد (٦/ ١٥٩): ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث: ثنا محمد بن مهزم عن عبد الرحمن بن القاسم: ثنا القاسم عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها: فذكره.

ومن هذا الوجه أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٨/ ٢٤/ ٤٥٣٠).

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير محمد بن مهزم، وقد وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم:

«ليس به بأس». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال المنذري في «الترغيب» (٣/ ٢٢٤) وتبعه الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٥٣):

«رواه أحمد، ورواته ثقات؛ إلا أن عبد الرحمن بن القاسم لم يسمع من عائشة»!

كذا قالا، وكأنه سقط من نسختهما من «المسند» قوله: «ثنا القاسم»، وهو ثابت في النسخة المطبوعة، وهو صحيح، فقد تابعه عبد الرحمن بن أبي بكر عن القاسم بن محمد به.

أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٣/ ٧٤/ ٣٤٩١)، وضعفه بعبد الرحمن هذا؛ لكن عبد الرحمن بن القاسم ثقة، فمتابعته إياه تنفع ولا تضر.

وقد رأيت الحديث في «جزء من رواية محمد بن محمد بن سليمان الباغندي» قال (مجموع ١٠٧ - ظاهرية): ثنا إسحاق بن إبراهيم وأحمد بن الدورقي قالا: ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث... فساقه مثل أحمد تماماً؛ إلا أنه لم يسق من متنه إلا الجملة الأخيرة منه بلفظ:

«حسن الخلق، وحسن الجوار، وصلة الرحم يزدن في الأعمار، ويعمرن الديار».

وللشطر الأول من الحديث شاهد من طريق ابن أبي مليكة عن **يعلى بن مملك** عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال:

«من أعطي حظه من الرفق؛ فقد أعطي حظه من الخير، ومن حرم حظه من الرفق؛ فقد حرم حظه من الخير».

أخرجه أحمد (٦/٤٥١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣٥٢ - طبع الهند)، والترمذي (١/٣٦٢) وقال:

«حديث حسن صحيح».

كذا قال. ويعلى بن مملك قال الذهبي:

«ما روى عنه سوى ابن أبي مليكة».

ومعنى هذا أنه مجهول، ونحوه قول الحافظ:

«مقبول».

ثم رأيت الحديث من طريق **عبد الرحمن بن أبي بكر** أنه سمع القاسم بن محمد ابن [أبي] بكر يقول: سمعت عمتي عائشة تقول.. الحديث دون قوله: «وصلة الرحم...»، وزاد: «ومن حرم حظه من الرفق؛ حرم حظه من خيري الدنيا والآخرة».

أخرجه أبو نعيم (٩/١٥٩)، وإسناده ضعيف من أجل عبد الرحمن هذا، ولكن لعله لا بأس به في المتابعات، فقد قال الساجي:

«صدوق فيه ضعف يحتمل».

٥٢٠ - (قالَ اللّهُ: أنا اللّهُ، وأنا الرحمٰنُ، خَلَقْتُ الرَّحِمَ، وشَقَقْتُ لها مِنَ اسْمي، فَمَنْ وَصَلَها وَصَلْتُهُ، ومَنْ قَطَعَها بَتَتُّهُ).

أخرجه أبو داود (١٦٩٤)، والترمذي (١/٣٤٨) من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة قال:

«اشتكى أبو الرداد الليثي، فعاده عبد الرحمن بن عوف، فقال: خيرهم وأوصلهم، وما علمت أبا محمد؟ فقال عبد الرحمن: سمعت رسول الله ﷺ يقول:» فذكره.

ثم أخرجاه من طريق معمر عن الزهري: حدثني أبو سلمة أن الرداد الليثي أخبره عن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع رسول الله ﷺ بمعناه.

وأخرجه أحمد (١/١٩٤) من هذه الطريق بلفظ سفيان وابن حبان (٢٠٣٣) بنحوه.

وقال الترمذي:

«حديث سفيان عن الزهري حديث صحيح، ومعمر كذا يقول، قال محمد: وحديث معمر خطأ». وتعقبه المنذري بقوله (٣/٢٢٥):

«وفي تصحيح الترمذي له نظر؛ فإن أبا سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً، قاله يحيى بن معين وغيره».

قلت: الذي يبدو لي أن الترمذي لا يعني أن الحديث صحيح بالنظر إلى نسبته إلى النبي ﷺ، وإنما بالنسبة للزهري فقط، يعني أن ما نسبه سفيان إليه من الحديث بالسند المذكور صحيح النسبة إليه؛ بخلاف ما نسبه إليه معمر فهو خطأ، هذا الذي يتبادر إلى الذهن من النظر إلى جملة كلامه، وذلك لا يعطي أن الحديث عنده صحيح عن النبي ﷺ. والله أعلم.

هذا أقوله تخريجاً وتوجيهاً لكلام الترمذي؛ وإلا فالحديث صحيح عندي، ولم يخطىء فيه معمر، بل إن سفيان هو الذي قصر في إسناده فصيره منقطعاً، والدليل على ذلك أن معمراً قد توبع عليه، فقال الإمام أحمد عقب روايته السابقة ـ وكأنه أشار إلى تقويتها ـ: ثنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة: حدثني أبي عن الزهري: حدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن أن أبا الرداد الليثي أخبره عن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: فذكره. فهذه متابعة قوية لمعمر من شعيب بن أبي حمزة، فإنه ثقة، واحتج به

الشيخان، بل هو من أثبت الناس في الزهري كما قال الحافظ في «التقريب»، ولذلك جزم في «التهذيب» بأن حديث معمر هو الصواب، ويؤيده أنه قد تابعه أيضاً محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب به. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٣). ومحمد هذا هو ابن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، وهو حسن الحديث عن الزهري كما قال الذهلي.

قلت: فهذان متابعان قويان لمعمر يشهدان لحديثه بالصحة، فكيف يصح الحكم عليه بالخطإ ولو من إمام المحدثين؟ ورحم الله مالكاً إذ قال:

«ما منا من أحد إلا رد ورد عليه؛ إلا صاحب هذا القبر». يعني: النبي ﷺ.

والخلاصة: أن الصحيح في إسناد هذا الحديث أنه من رواية أبي سلمة أن الرداد أخبره عن عبد الرحمن بن عوف. فهو إسناد متصل غير منقطع، ولكن ذلك لا يجعله صحيحاً؛ لأن أبا الرداد هذا لا يعرف إلا بهذا الإسناد، ولم يوثقه غير ابن حبان، ولهذا قال الحافظ: «مقبول». يعني: عند المتابعة، وإلا فلين الحديث. ولكنه قد توبع، فقال الإمام أحمد (١/١٩١): «ثنا يزيد بن هارون: أخبرنا هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ أن أباه حدثه أنه دخل على عبد الرحمن بن عوف وهو مريض، فقال له عبد الرحمن: وصلتك رحم، إن النبي ﷺ قال: » فذكره.

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير عبد الله بن قارظ والد إبراهيم، فلم أجد من ترجمه، ولا ذكروه في شيوخ ابنه إبراهيم، فكأنه غير مشهور، وفي كلام ابن حجر ما يشعر بذلك، فإنه قال بعد أن صوب رواية معمر المتقدمة:

«وللمتن متابع، رواه أبو يعلى بسند صحيح من طريق عبد الله بن قارظ عن عبدالرحمن بن عوف من غير ذكر أبي الرداد فيه».

وفاته أن هذه الطريق في «مسند أحمد» أيضاً.

وقد وجدت للحديث شاهداً قوياً؛ فقال الإمام أحمد (٢/٤٩٨): ثنا يزيد قال: وأنا محمد عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ إلا أنهما إنما أخرجا لمحمد - وهو ابن عمرو بن علقمة الليثي المدني - متابعة، وهو حسن الحديث كما قال الذهبي. وبذلك صح الحديث والحمد لله. وهو يدل على أن أبا سلمة كان له فيه إسنادان: الأول عن أبي الرداد عن عبد الرحمن كما تقدم، والآخر هذا، كما أن يزيد بن هارون له فيه إسنادان: أحدهما إسناده المتقدم عن الدستوائي عن... عن ابن قارظ، والآخر هذا. وهو من الأحاديث التي فاتت الحافظ الهيثمي؛ فلم يورده في كتابه «مجمع الزوائد» - مع أنه على شرطه - لتفرد أحمد به عن الستة بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة.

وأما ما أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١١٨/٢) من طريق **محمد بن يزيد البكري الجوزجاني**: نا **أبو مطيع البلخي الحكم بن عبد الله**: نا شعبة عن سليمان الأعمش عن أبي ظبيان عن جرير مرفوعاً بلفظ:

«إن الله كتب في أم الكتاب قبل أن يخلق السماوات والأرض: أنا الرحمن الرحيم، خلقت الرحم، وشققت لها اسماً من اسمي، فمن وصلها وصلته، ومن قطعها قطعته».

قلت: فهذا ضعيف جدّاً من أجل البلخي، فقد ضعفوه، واتهمه بعضهم بالكذب والوضع، والبكري هذا لم أعرفه.

٥٢١ - (انْطَلِقُوا بِنا إلى البَصيرِ الذي في بني واقِفٍ نَعودُهُ. قال: وكانَ رجلًا أَعْمَىٰ).

أخرجه أبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (ق ١/١٣٣): نا ابن عفان: نا حسين الجعفي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير ابن عفان هذا، وهو الحسن بن علي بن عفان العامري؛ كما صرح البيهقي (١٠/٢٠٠) في روايته عنه. وهو صدوق كما قال الحافظ في «التقريب»، وقد توبع، فأخرجه السلفي في «الطيوريات» (ق ١/١٧٤) من طريقين آخرين عن حسين بن علي الجعفي به. وقال:

«قال ابن صاعد: وقوله: «عن جابر بن عبد الله» وهم، والصحيح: (عن محمد بن جبير بن مطعم)».

ثم رواه السلفي من طريق ابن صاعد عن سعيد بن عبد الرحمن وعبد الجبار بن العلاء: نا سفيان عن عمرو عن محمد بن جبير مرسلاً به.

قلت: وقال ابن وهب في «الجامع» (٣٨):

«وسمعت سفيان بن عيينة يحدث عن عمرو به».

ثم رواه السلفي من طريق إبراهيم بن بشار: نا سفيان بن عيينة: نا عمرو بن دينار عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه مرفوعاً. فزاد في السند: «عن أبيه»، فصيره مسنداً عن جبير بن مطعم. وإبراهيم بن بشار هو الرمادي، وهو ثقة حافظ، وله أوهام كما في «التقريب»، وقد تابعه محمد بن يونس الجمال كما في «تاريخ بغداد» (٤٣١/٧) و «سنن البيهقي» وقالا ـ واللفظ للأول ـ :

«والمحفوظ : عن محمد بن جبير فقط».

قلت: الأرجح عندي أنه عن جابر كما رواه الجعفي، وهو ثقة محتج به في «الصحيحين». ولم يتفرد به حتى يحكم عليه بالوهم، فقد أخرجه الخطيب من طريق الدارقطني: حدثنا محمد بن مخلد ـ ولم نسمعه إلا منه ـ : حدثنا ابن علويه الصوفي الحسن بن منصور: حدثنا سفيان بن عيينة به. وقال الدارقطني:

«تفرد به ابن مخلد عن ابن علويه عن ابن عيينة، وهو معروف برواية حسين الجعفي عن ابن عيينة».

قلت: وهذا إسناد صحيح كسابقه، الحسن بن منصور من شيوخ البخاري في «صحيحه»، وابن مخلد ـ وهو العطار الدوري ـ ثقة حافظ. فهي متابعة قوية لرواية الجعفي من الحسن بن منصور، وإذا كان قد خالفهما سعيد بن عبد الرحمن ـ وهو ابن حسان وعبد الجبار بن العلاء كما تقدم؛ فإن معهما من المرجحات ما ليس مع

مخالفيهما؛ من ذلك أنهما من رجال «الصحيح»، والآخران ليسا كذلك، ومنه أن معهما زيادة وهي الوصل، والزيادة من الثقة مقبولة، فكيف من ثقتين؟!

فإن قيل: فهلا رجحت بهذه الطريقة نفسها رواية إبراهيم بن بشار التي أسندها عن جبير بن مطعم؟

أقول: كنت أفعل ذلك لو أن الذي تابعه ـ وهو محمد بن يونس الجمال ـ كان ثقة، أما وهو ضعيف ـ كما في «التقريب» ـ فتبقى روايته مرجوحة لتجردها عن المتابع القوي، ومع ذلك فإنه يمكن اعتبار روايته مرجحاً آخر لرواية الجعفي والحسن بن منصور على ما خالفهما بجامع الاشتراك في إسناد الحديث، ومخالفة من أرسله، غاية ما في الأمر أنه وقع في روايته أن صحابي الحديث جبير بن مطعم، وفي روايتهما: جابر بن عبدالله، فترجح روايتهما على روايته بالكثرة والثقة. والله أعلم.

والحديث أورده المنذري في «الترغيب» (٣/ ٢٤٠) عن جبير بن مطعم وقال:

«رواه البزار بإسناد جيد»!

وقد عرفت أن الأرجح أنه من حديث جابر بن عبد الله، وهو رواية للبزار (٢/ ٣٨٩/ ١٩١٩) قال: حدثنا موسى بن عبد الرحمن المسروقي: ثنا الحسين بن علي الجعفي به.

٥٢٢ ـ (إنَّ المسلمَ المُسَدِّدَ لَيُدْرِكُ دَرَجَةَ الصَّوَّامِ القَوَّامِ بآياتِ اللهِ عزَّ وجلَّ؛ لِكَرَمِ ضَرِيبَتِهِ، وحُسْنِ خُلُقِهِ).

أخرجه الإمام أحمد (٢/ ٢٢٠): ثنا علي بن إسحاق: ثنا عبد الله: أنا ابن لهيعة: أخبرني الحارث بن يزيد عن ابن حجيرة الأكبر عن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

ثم أخرجه (٢/ ١٧٧) من طريقين آخرين صحيحين عن ابن لهيعة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وابن لهيعة ـ واسمه عبد الله ـ وإن كان قد ساء حفظه؛ إلا أن عبد الله هذا ـ وهو ابن المبارك ـ صحيح الحديث عنه؛ لأنه

سمع منه قديماً كما نبه على ذلك الحافظ عبد الغني بن سعيد وغيره. ولم يتنبه لهذا المنذري في «الترغيب» (٣/٢٥٧)، ثم الهيثمي في «المجمع» (٨/٢٢)، فأعلاَّه بابن لهيعة! وعزاه الثاني منهما للطبراني أيضاً في «الكبير» و «الأوسط» وقال:

«وبقية رجاله رجال الصحيح».

والحديث أخرجه أيضاً الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٩/٦٠) عن ابن لهيعة.

وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«إن الله ليبلغ العبد بحسن خلقه درجة الصوم والصلاة».

أخرجه الحاكم (١/٦٠) وقال:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

وأخرجه هو وغيره من حديث عائشة مرفوعاً نحوه بلفظ:

«درجات قائم الليل صائم النهار». وقال أيضاً:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي وصححه ابن حبان (١٩٢٧).

قوله: «ضريبته»؛ أي: طبيعته وسجيته كما في «النهاية».

٥٢٣ - (يا عائشةُ ارْفقي؛ فإنَّ اللّهَ إذا أرادَ بأهلِ بيتٍ خيراً دَلَّهُمْ على بابِ الرِّفْقِ).

أخرجه أحمد (٦/١٠٤): ثنا أبو سعيد قال: ثنا سليمان - يعني: ابن بلال - عن شريك - يعني: ابن أبي نمر - عن عطاء بن يسار عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال لها:

فذكره.

قلت: وهذا إسناد على شرط البخاري، وفي شريك - وهو ابن عبد الله بن أبي نمر -

كلام من قبل حفظه؛ لكنه لم يتفرد بالحديث، فقال أحمد أيضاً (٦/ ٧١): ثنا هيثم بن خارجة قال: ثنا حفص بن ميسرة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: فذكره؛ إلا أنه قال: «أدخل عليهم الرفق». وبهذا اللفظ أورده المنذري (٣/ ٢٦٢) من حديث عائشة وقال:

«رواه أحمد والبزار من حديث جابر، ورواتهما رواة الصحيح».

ونحوه في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٩) للهيثمي، وإسناد أحمد الثاني صحيح على شرط البخاري.

وسبب الحديث ما روى المقدام بن شريح عن أبيه قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن البداوة؟ فقالت:

٥٢٤ - (كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يَبْدو إلى هذِهِ التِّلَاعِ، وإنهُ أرادَ البداوَةَ مرةً، فأرسلَ إليَّ ناقةً مُحَرمةً مِنْ إبلِ الصدقةِ، فقال لي: يا عائشةُ! ارْفقي؛ فإنَّ الرِّفْقَ لم يكنْ في شيءٍ قَطُّ إلا زَانَهُ، ولا نُزِعَ مِنْ شيءٍ قَطُّ إلا شَانَهُ).

أخرجه أبو داود (٢٤٧٨) والسياق له، وأحمد (٦/ ٥٨/ ٢٢٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٣٣٥/ ١٢٩٩٧) من طريق شريك عن المقدام به.

وشريك سيىء الحفظ كما تقدم آنفاً؛ لكن تابعه شعبة عند مسلم (٨/ ٢٢ - ٢٣)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٦٩/ ٤٧٥)، وأحمد (٦/ ١٢٥/ ١٧١)، وإسرائيل عند أحمد (٦/ ١١٢/ ٢٠٦). وليس عند مسلم فقرة التلاع..

و(التلاع) مسايل الماء من علو إلى سفل. واحدها (تلعة).

٥٢٥ - (ما مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَلْتَقِيَانِ فَيَتَصَافَحَانِ إلا غُفِرَ لهما قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا).

أخرجه أبو داود (٥٢١٢)، والترمذي (٢/ ١٢١)، وابن ماجه (٣٧٠٣)، وأحمد (٤/ ٢٨٩/ ٣٠٣)، وابن عدي (٣١/ ١) من طريق الأجلح عن **أبي إسحاق عن** البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب من حديث أبي إسحاق عن البراء، وقد روي عن البراء من غير وجه، والأجلح هو ابن عبد الله بن حجية بن عدي الكندي».

قلت: وهو مختلف فيه، وهو حسن الحديث إن شاء الله وقد تابعه علي بن عابس، وهو ضعيف.

أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (١/١١).

لكن شيخه أبا إسحاق ـ وهو عمرو بن عبد الله السبيعي ـ كان اختلط، ولا أدري سمع الأجلح منه قبل الاختلاط أم بعده؟ ثم هو إلى ذلك مدلس، وقد عنعنه.

ومن طرقه التي أشار إليها الترمذي ما أخرجه أحمد (٤/٢٨٩) من طريق مالك عن أبي داود قال:

«لقيت البراء بن عازب فسلم علي وأخذ بيدي، وضحك في وجهي قال: تدري لم فعلت هذا بك؟ قال: قلت: لا أدري؛ ولكن لا أراك فعلته إلا لخير. قال: إنه لقيني رسول الله ﷺ ففعل بي مثل الذي فعلت بك، فسألني؟ فقلت مثل الذي قلت لي، فقال: (ما من مسلمين يلتقيان، فيسلم أحدهما على صاحبه، ويأخذ بيده ـ لا يأخذه إلا لله عز وجل ـ لا يتفرقان حتى يغفر لهما)».

ولكنه إسناد واهٍ جداً، أبو داود ـ وهو الأعمى، يسمى نفيع ـ متروك؛ كما قال الحافظ في «التقريب»، وبه أعله المنذري في «الترغيب» (٣/٢٧٠)، ثم الهيثمي في «المجمع» (٨/٣٧)، وعزواه للطبراني فقط في «الأوسط»!

ومنها ما عند أحمد (٤/٢٩٣) من طريق زهير عن أبي بلج يحيى بن أبي سليم قال: ثنا أبو الحكم علي البصري عن أبي بحر عن البراء أن رسول الله ﷺ قال:

«أيما مسلمين التقيا، فأخذ أحدهما بيد صاحبه، ثم حمدا الله؛ تفرقا ليس بينهما خطيئة».

قال ابن أبي حاتم عن أبيه (٢/٢٧٤):

«قد جود زهير هذا الحديث، ولا أعلم أحداً جوده كتجويده هذا. قلت لأبي: هو محفوظ؟ قال: زهير ثقة».

قلت: وزهير هو ابن معاوية، وقد خولف في إسناده، فرواه هشيم عن أبي بلج عن زيد أبي الحكم العنزي عن البراء به نحوه.

أخرجه أبو داود (٥٣١١).

ورجح الحافظ في «التعجيل» (ص ٢٩٢ - ٢٩٣) رواية هُشيم لمتابعة أبي عوانة له، ولم يذكر مصدرها. وعلى ذلك فعلة هذا الإسناد زيد هذا، وهو ابن أبي الشعثاء أبو الحكم العنزي؛ قال الذهبي:

« لا يعرف ».

وللحديث شاهد من حديث أنس مرفوعاً بلفظ:

«ما من مسلمين التقيا، فأخذ أحدهما بيد صاحبه؛ إلا كان حقّاً على الله أن يحضر دعاءهما، ولا يفرق بين أيديهما حتى يغفر لهما».

أخرجه أحمد (٣/١٤٢): ثنا محمد بن بكر: ثنا ميمون المَرائي: ثنا ميمون بن سياه عن أنس بن مالك. وقال المنذري في «الترغيب» (٣/٢٧٠):

«رواه أحمد والبزار وأبو يعلى، ورواة أحمد كلهم ثقات، إلا ميمون المرائي، وهذا الحديث مما أنكر عليه».

قلت: هو مترجم في «التهذيب» باسم (ميمون بن موسى المَـرَئي)، وذكر في شيوخه ميمون بن سياه، وفي الرواة عنه البرساني وهو محمد بن بكـر؛ لكن أخرجه الضياء في «المختارة» (ق ٢٤٠/١ - ٢) من طريق أحمد هكذا، ومن طريق أبي يعلى ومحمد بن إبراهيم الفسوي عن إبراهيم بن محمد بن عرعرة: ثنا يوسف بن يعقوب السدوسي: ثنا ميمون بن عجلان عن ميمون بن سياه به. فسمى والد ميمون عجلان، ولذلك قال الهيثمي في «المجمع» (٨/٣٦):

«رواه أحمد والبزار وأبو يعلى، ورجال أحمد رجال الصحيح؛ غير ميمـون بن عجلان، وثقه ابن حبان، ولم يضعفه أحد».

قلت: وهذا اختلاف مشكل لم يتبين لي الراجح منه؛ فإن الطريق إلى ميمون المرائي صحيح، وكذلك إلى ميمون بن عجلان، وقد ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/١/٢٣٩)، ولم يذكر فيه أكثر مما يستفاد من إسناد أبي يعلى وقال:

«وسئل أبي عنه؟ فقال: شيخ». فالله أعلم بالصواب من الروايتين.

وبالجملة؛ فالحديث بمجموع طرقه وشاهده صحيح، أو على الأقل حسن كما قال الترمذي.

٥٢٦ - (إنَّ المؤمِنَ إذا لَقِيَ المؤمِنَ فَسَلَّمَ عليهِ، وأَخَذَ بِيَدِهِ فَصَافَحَهُ؛ تَنَاثَرَتْ خَطَايَاهُما كما يَتَنَاثَرُ وَرَقُ الشَّجَرِ).

ذكره المنذري في «الترغيب» (٣/٢٧٠)، ثم الهيثمي في «المجمع» (٨/٣٦) من رواية الطبراني في «الأوسط» عن حذيفة، فقال الأول منهما:

«ورواته لا أعلم فيهم مجروحاً».

وقال الآخر:

«ويعقوب بن محمد بن الطحلاء روى عنه غير واحد، ولم يضعفه أحد، وبقية رجاله ثقات»!

قلت: وفي هذا الكلام غرابة؛ فإنه إنما يقال في الراوي: «روى عنه غير واحد، ولم يضعفه أحد» إذا كان مستوراً غير معروف بتوثيق، وليس كذلك ابن طحلاء، فقد وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم وغيرهم، واحتج به مسلم، ولذلك فإني أخشى أن يكون يعقوب بن محمد هذا هو غير ابن الطحلاء. والله أعلم.

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى يتقوى بها، فقال عبدالله بن وهب في «الجامع»

(٣٨ ـ ٣٩) : أخبرني ابن لهيعة عن الوليد بن أبي الوليد عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه أنه سمع حذيفة بن اليمان يذكر أن رسول الله ﷺ لقيه فقال: «يا حذيفة! ناولني يدك». فقبض يده، ثم الثانية، ثم الثالثة، فقال: «ما يمنعك؟». فقال: إني جنب. فقال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال مسلم؛ إلا أنه إنما أخرج لابن لهيعة ـ واسمه عبد الله ـ مقروناً بغيره، وهو صحيح الحديث إذا كان من رواية العبادلة عنه ـ كهذا ـ على ما هو مقرر في ترجمته، والوليد بن أبي الوليد هو أبو عثمان المدني مولى ابن عمر، ويقال: مولى لآل عثمان، قال ابن أبي حاتم (٤/٢/٢٠):

«جعله البخاري اسمين، قال أبي: هو واحد. سئل أبو زرعة عنه؟ فقال: ثقة»:

قلت: وهذا التوثيق مما فات الحافظ ابن حجر، فلم يذكره في ترجمة الوليد هذا من «التهذيب»، ولم يحك فيه توثيقاً سوى توثيق ابن حبان الذي أورده في «الثقات» (٥٥٢/٧)، وهو متساهل في التوثيق معروف بذلك، ولذلك لا يعتمده المحققون من العلماء، وعلى هذا جرى الحافظ في «التقريب» فقال فيه:

«لين الحديث».

وظني أنه لو وقف على توثيق أبي زرعة إياه؛ لوثقه ولم يلينه. والله أعلم.

والحديث أخرجه ابن شاهين أيضاً في «الترغيب» (ق ٢/٣١٠) عن الوليد بن أبي الوليد المديني عن يعقوب الحرقي عن حذيفة به.

هكذا في مسودتي ليس فيها بيان الراوي عن الوليد لينظر: هل هو ثقة أم لا؟ وإن كان المفروض أن حذفه أو عدم ذكره يكون عادة لكونه ثقة، وليس الأصل تحت يدي الآن، فإنه في المدينة المنورة، وأنا أكتب هذا في دمشق ١٣٨٧/٤/٣هـ، ولذلك فإني لا أستطيع المقابلة بين هذا الإسناد وبين إسناد ابن وهب والترجيح بينهما.

وللحديث طريق أخرى في «الجامع» ولكنها واهية، فقال (٢٧): أخبرني ابن

سمعان عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة بن اليمان به نحوه.

ورجاله ثقات؛ غير ابن سمعان ـ واسمه عبدالله بن زياد ـ قال مالك وابن معين وغيرهما:

«كـذاب».

فالعمدة على الطريق الأولى، وإنما ذكرت هذه للكشف عن حالها.

وله شاهد من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ لقي حذيفة فأراد أن يصافحه، فتنحى حذيفة.. الحديث نحوه. قال الهيثمي:

«رواه البزار، وفيه مصعب بن ثابت، وثقه ابن حبان، وضعفه الجمهور».

ثم تبين أن استغرابي المتقدم كان في محله، وأنه خطأ من الناشر، وأن صوابه «يعقوب جد العلاء» فأعدت تخريج الحديث، وبينت ذلك مفصلاً برقم (٤٦٩٢).

أَوَّلُ مَنْ جاءَ بالمُصَافَحَةِ إلى المدينةِ

٥٢٧ ـ (قَدْ أَقْبَلَ أَهْلُ اليمنِ، وهُمْ أَرَقُّ قُلُوباً مِنْكُمْ. [قال أنسٌ]: وهُمْ أولُ مَنْ جاءَ بالمُصَافَحَةِ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٦٧)، وأحمد (٣/٢١٢ ـ ٢٥١) من طرق عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس بن مالك قال:

«لما جاء أهل اليمن قال النبي ﷺ...».

والسياق للبخاري دون الزيادة، وظاهره أن قوله: «وهم..» من تمام الحديث المرفوع، وعلى ذلك جرى الحافظ في «الفتح» (١١/٤٦) فقال بعد أن عزاه للبخاري:

«بسند صحيح من طريق حميد.. وفي «جامع ابن وهب» من هذا الوجه: (وكانوا أول من أظهر المصافحة)».

ثم لم ينبه على أن هذه الزيادة مدرجة فيه، وأنها من قول أنس رضي الله عنه؛ كما تدل عليه الزيادة بين المعكوفتين، وهي عند أحمد في رواية: ثنا عفان: ثنا حماد به.

والسند صحيح على شرط مسلم، وحميد قد صرح بالتحديث في رواية يحيى بن أيوب عنه قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ:

«يقدم عليكم غداً أقوام هم أرق قلوباً للإسلام منكم».

قال: «فقدم الأشعريون ـ فيهم أبو موسى الأشعري ـ فلما دنوا من المدينة جعلوا يرتجزون يقولون:

غداً نلقى الأحبة   محمداً وحزبه

فلما أن قدموا تصافحوا، فكانوا هم أول من أحدث المصافحة».

أخرجه أحمد (٣/١٥٥ و٢٢٣).

قلت: وإسناده صحيح أيضاً على شرط مسلم.

٥٢٨ ـ (لا تَلْعَنِ الرِّيحَ فإنَّها مأمورةٌ، وإنَّهُ مَنْ لَعَنَ شيئاً ليسَ لَهُ بأهْلٍ رَجَعَتِ اللَّعْنَةُ عليهِ).

أخرجه أبو داود (٤٧٠٨): حدثنا مسلم بن إبراهيم: ثنا أبان ح وثنا زيد بن أخزم الطائي: ثنا بشر بن عمر: ثنا أبان بن يزيد العطار: ثنا قتادة عن أبي العالية ـ قال زيد: عن ابن عباس:

«أن رجلاً نازعته الريح رداءَه على عهد النبي ﷺ فلعنها، فقال النبي ﷺ..» فذكره.

وأخرجه الترمذي (١/٣٥٧): حدثنا زيد بن أخزم الطائي البصري به.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/١٧٥ ـ ١٧٦) من طريق أخرى عن زيد به.

وأخرجه ابن حبان (١٩٨٨)، والبيهقي في «الشعب» (٢/١٠٢/١) من طريق أبي

قدامة: حدثنا بشر بن عمر به. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب، لا نعلم أحداً أسنده غير بشر بن عمر».

قال المنذري عقبه في «الترغيب» (٣/٢٨٨ ـ ٢٨٩):

«وبشر هذا ثقة، احتج به البخاري ومسلم وغيرهما، ولا أعلم فيه جرحاً».

وأخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٥٩/٢٠٠/١).

٥٢٩ ـ (إنِّي لا أصافِحُ النساءَ؛ إنَّما قَوْلي لمائةِ امرأةٍ كَقَوْلي لامرأةٍ واحدةٍ).

أخرجه مالك (٢/٩٨٢/٢)، وعنه النسائي في «عشرة النساء» من «السنن الكبرى» له (٢/٩٣/٢)، وكذا ابن حبان (١٤)، وأحمد (٦/٣٥٧) عن محمد بن المنكدر عن أميمة بنت رقيقة أنها قالت:

«أتيت رسول الله ﷺ في نسوة نبايعه على الإسلام، فقلن: يا رسول الله! نبايعك على أن لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرق، ولا نزني، ولا نقتل أولادنا، ولا نأتي ببهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيك في معروف. فقال رسول الله ﷺ: «فيما استطعتن وأطقتن». قالت: فقلن: الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا، هلم نبايعك يا رسول الله! فقال رسول الله ﷺ:» فذكره.

وأخرجه النسائي في «المجتبى» (٢/١٨٤)، والترمذي (١/٣٠٢)، وابن ماجه (٢٨٧٤)، وأحمد، والحميدي في «مسنده» (٣٤١) من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر به؛ إلا أن الحميدي والترمذي اختصراه وزاد هذا بعد قوله: «هلم نبايعك»: «قال سفيان: تعني: صافحنا»، وهي عند أحمد بلفظ: «قلنا: يا رسول الله! ألا تصافحنا؟». وكذلك رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/١٨٦/٤٧٠). وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: وإسناده صحيح، وصححه ابن كثير في «تفسيره» من رواية أحمد، ووهم مختصره الرفاعي فعزاه (٤/٢٢٥) للبخاري!

وتابعهما محمد بن إسحاق: حدثني محمد بن المنكدر به، وزاد في آخره:

«قالت: ولم يصافح رسول الله ﷺ منا امرأة».

أخرجه أحمد والحاكم (٤/٧١) بسند حسن.

وله شاهد من حديث أسماء بنت يزيد مثله مختصراً.

أخرجه الحميدي (٣٦٨)، وأحمد (٦/٤٥٤ و٤٥٩)، والدولابي في «الكنى» (٢/١٢٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣/٢٤/١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٩٣) من طريق شهر بن حوشب عنها. وفيه عند أحمد:

«فقالت له أسماء: ألا تحسر لنا عن يدك يا رسول الله؟ فقال لها: إني لست أصافح النساء»[1]. وشهر ضعيف من قبل حفظه.

وهذه الزيادة تشعر بأن النساء كن يأخذن بيده ﷺ عند المبايعة من فوق ثوبه ﷺ، وقد روي في ذلك بعض الروايات الأخرى؛ ولكنها مراسيل كلها ذكرها الحافظ في «الفتح» (٨/٤٨٨)، فلا يحتج بشيء منها؛ لا سيما وقد خالفت ما هو أصح منها كهذا الحديث والآتي بعده، وكحديث عائشة في مبايعته ﷺ للنساء قالت:

«ولا والله ما مست يده ﷺ يد امرأة قط في المبايعة، ما بايعهن إلا بقوله: (قد بايعتك على ذلك)».

أخرجه البخاري.

وأما قول أم عطية رضي الله عنها:

---

(١) وزاد أبو نعيم: «ثم دعا بقعب فيه ماء فخاض فيه يده فقال: خضن أيديكن فيه. فكانت بيعتهن.

«بايعنا رسول الله ﷺ فقرأ علينا: ﴿أنْ لا يُشْرِكْنَ باللهِ شيئاً﴾، ونهانا عن النياحة، فقبضت امرأة يدها، فقالت: أسعدتني فلانة..» الحديث.

أخرجه البخاري، فليس صريحاً في أن النساء كن يصافحنه ﷺ، فلا يرد بمثله النص الصريح من قوله ﷺ هذا، وفعله أيضاً الذي روته أميمة بنت رقيقة وعائشة وابن عمر كما يأتي.

قال الحافظ:

«وكأن عائشة أشارت بذلك إلى الرد على ما جاء عن أم عطية، فعند ابن خزيمة وابن حبان والبزار والطبري وابن مردويه من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن عن جدته أم عطية في قصة المبايعة، قال: «فمد يده من خارج البيت، ومددنا أيدينا من داخل البيت، ثم قال: (اللهم اشهد)». وكذا الحديث الذي بعده حيث قال فيه: «قبضت منا امرأة يدها»: فإنه يشعر بأنهن كن يبايعنه بأيديهن. ويمكن الجواب عن الأول بأن مد الأيدي من وراء الحجاب إشارة إلى وقوع المبايعة وإن لم تقع مصافحة. وعن الثاني بأن المراد بقبض اليد التأخر عن القبول، أو كانت المبايعة تقع بحائل، فقد روى أبو داود في «المراسيل» عن الشعبي أن النبي ﷺ حين بايع النساء أتى بِبُرْدٍ قِطْري فوضعه على يده، وقال: (لا أصافح النساء)».

ثم ذكر بقية الأحاديث بمعناه، وكلها مراسيل لا تقوم الحجة بها.

وما ذكره من الجواب عن حديثي أم عطية هو العمدة؛ على أن حديثها من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن ليس بالقوي؛ لأن إسماعيل هذا ليس بالمشهور، وإنما يستشهد به؛ كما بينته في «حجاب المرأة المسلمة» (ص ٢٦ طبع المكتب الإسلامي).

وجملة القول: إنه لم يصح عنه ﷺ أنه صافح امرأة قط، حتى ولا في المبايعة فضلاً عن المصافحة عند الملاقاة، فاحتجاج البعض لجوازها بحديث أم عطية الذي ذكرته ـ مع أن المصافحة لم تذكر فيه ـ وإعراضه عن الأحاديث الصريحة في تنزهه ﷺ عن المصافحة؛ لأَمْرٌ لا يصدر من مؤمن مخلص؛ لا سيما وهناك الوعيد الشديد فيمن

يمس امرأة لا تحل له؛ كما تقدم في الحديث (٢٢٩).

ويشهد لحديث أميمة بنت رقيقة الحديث الآتي بعد هذا.

وبعد كتابة ما تقدم رأيت إسحاق بن منصور المروزي قال في «مسائل أحمد وإسحاق» (١/٢١١):

«قلت (يعني: لأحمد): تكره مصافحة النساء؟ قال: أكرهه. قال إسحاق: كما قال؛ عجوز كانت أو غير عجوز، إنما بايعهن النبي ﷺ على يده الثوب».

ثم رأيت في «المستدرك» (٢/٤٨٦) من طريق إسماعيل بن أبي أويس: حدثني أخي عن سليمان بن بلال عن ابن عجلان عن أبيه عن فاطمة بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس:

«أن أبا حذيفة بن عتبة رضي الله عنه أتى بها وبهند بنت عتبة رسولَ الله ﷺ تبايعه، فقالت: أخذ علينا، فشرط علينا، قالت: قلت له: يا ابن عم! هل علمت في قومك من هذه العاهات أو الهنات شيئاً؟ قال أبو حذيفة: إيهاً فبايعيه؛ فإن بهذا يبايع، وهكذا يشترط. فقالت هند: لا أبايعك على السرقة؛ إني أسرق من مال زوجي. فكف النبي ﷺ يده وكفت يدها؛ حتى أرسل إلى أبي سفيان فتحلل لها منه، فقال أبو سفيان: أما الرطب فنعم؛ وأما اليابس فلا ولا نعمة! قالت: فبايعناه. ثم قالت فاطمة[1]: ما كانت قبة أبغض إلي من قبتك، ولا أحب أن يبيحها الله وما فيها، ووالله ما من قبة أحب إلي أن يعمرها الله ويبارك فيها من قبتك. فقال رسول الله ﷺ: (وأيضاً؛ والله لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده)».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: وإسناده حسن، وفي محمد بن عجلان وإسماعيل بن أبي أويس كلام لا يضر إن شاء الله تعالى.

---

(١) فاطمة: (كذا الأصل ولعل الصواب: هند).

وهذا الحديث يؤيد أن المبايعة كانت تقع بينه ﷺ وبين النساء بمد الأيدي ـ كما تقدم عن الحافظ ـ لا بالمصافحة؛ إذ لو وقعت لذكرها الراوي كما هو ظاهر. فلا اختلاف بينه أيضاً وبين حديث الباب والحديث الآتي.

٥٣٠ ـ (كانَ لا يُصَافِحُ النِّساءَ في البَيْعَةِ).

أخرجه الإمام أحمد (٢/٢١٣): ثنا عتاب بن زياد: أنا عبدالله: أنا أسامة بن زيد: حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو أن رسول الله ﷺ كان.. فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن على ما تقرر عند العلماء من الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ـ كأحمد والحميدي والبخاري والترمذي وغيرهم ـ ومن دونه ثقات، وعبد الله هو ابن المبارك. ولهذا حسن إسناده الهيثمي (٨/٢٦٦).. وله شاهد من حديث أسماء بنت يزيد المذكور آنفاً. رواه الطبراني (٢٤/١٨٠/٤٥٥). وآخر عند الخطيب (٥/٢١٥ ـ ٢١٦) عن عائشة.

٥٣١ ـ (قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: يُؤْذِيني ابنُ آدمَ، يقولُ: يا خَيْبَةَ الدَّهْرِ (وفي روايةٍ: يَسُبُّ الدَّهْرَ). فلا يقُولَنَّ أَحَدُكُم: يا خَيْبَةَ الدَّهْرِ؛ فإني أنا الدَّهْرُ؛ أُقَلِّبُ لَيْلَهُ ونَهارَهُ، فإذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُما).

أخرجه البخاري (٣/٣٣٠ و ٤/٤٧٨)، ومسلم (٧/٤٥) والسياق له، وأبو داود (٥٢٧٤)، وأحمد (٢/١٣٨و٢٧٢و٢٧٥) من طرق عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

واستدركه الحاكم (٢/٤٥٣) من هذا الوجه واللفظ وقال: «صحيح على شرطهما، ولم يخرجاه هكذا»، ووافقه الذهبي، فوهما في الاستدراك على مسلم وقد أخرجه كما ترى، واغتر به المنذري فأورده في «الترغيب» بهذا اللفظ وقال (٣/٢٩٠):

«رواه أبو داود والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم».

وفي هذا الكلام على قلته ثلاث مؤاخذات:

الأولى: لم يعزه لمسلم وهو عنده بهذا التمام كما رأيت.

الثانية: عزاه لأبي داود، وهو عنده مختصر ليس فيه: «يقول: يا خيبة الدهر»، وإنما عنده الرواية الأخرى، وهي رواية للشيخين، وكذا ليس عنده: «فلا يقولن أحدكم: ياخيبة الدهر».

الثالثة: أنه قال: إن الحاكم صححه على شرط مسلم، والواقع أنه إنما صححه على شرط الشيخين، وهو الصواب الموافق لحال الإسناد.

ثم إن الحاكم زاد في آخر الحديث: «وتلا سفيان هذه الآية: ﴿ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيى وما يهلكنا إلا الدهر﴾». فلعله من أجل هذه الزيادة استدركه الحاكم، وأخرجه ابن حبان (١٧٥٩)، وابن جرير (٢٥/٦٢) بأتم منه.

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً بألفاظ متقاربة عند ابن أبي عاصم وغيره، خرجتها في «ظلال الجنة» (١/٢٦٥ ـ ٢٦٦ و ٣٠٤ ـ ٣٠٥). ويأتي أحدها.

معنى الحديث:

قال المنذري:

«ومعنى الحديث: أن العرب كانت إذا نزلت بأحدهم نازلة وأصابته مصيبة أو مكروه؛ يسب الدهر اعتقاداً منهم أن الذي أصابه فعل الدهر، كما كانت العرب تستمطر بالأنواء وتقول: مطرنا بنوء كذا. اعتقاداً أن ذلك فعل الأنواء، فكان هذا كاللاعن للفاعل، ولا فاعل لكل شيء إلا الله تعالى خالق كل شيء وفاعله، فنهاهم النبي ﷺ عن ذلك.

وكان [محمد] بن داود ينكر رواية أهل الحديث: «وأنا الدهر» بضم الراء ويقول: لو كان كذلك كان الدهر اسماً من أسماء الله عز وجل. وكان يرويه: «وأنا الدهرَ أقلب الليل والنهار» بفتح راء الدهر، على النظر في معناه: أنا طول الدهر والزمان أقلب الليل والنهار. ورجح هذا بعضهم، ورواية من قال: «فإن الله هو الدهر» يرد هذا. والجمهور

على ضم الراء. والله أعلم».

وللحديث طريق أخرى بلفظ آخر وهو:

٥٣٢ ـ (لا تَسُبوُّا الدَّهْرَ؛ فإنّ اللّهَ عزَّ وجلَّ قـالَ: أنا الـدَّهْرُ، الأيَّـامُ واللَّيَالي لي أُجَدِّدُها وأُبْلِيها، وآتي بملوكٍ بَعْدَ ملوكٍ).

أخرجه الإمام أحمد (٢/٤٩٦): ثنا ابن نمير: ثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ذكوان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد، وهو على شرط مسلم، وفي هشام بن سعد كلام لا يضر.

والحديث عزاه المنذري (٣/٢٩٠) للبيهقي وحده فقصر! وهو في «الشعب» (٤/٣١٦).

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/٧١):

«رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح».

٥٣٣ ـ (لَمَّا عَرَجَ بي رَبِّي عـزَّ وجلَّ؛ مَـرَرْتُ بقَوْمٍ لهم أظْفَـارٌ مِنْ نُحاسٍ يَخْمِشُونَ وُجُوهَهُم وصُدُورَهُم، فقلتُ: مَنْ هؤلاءِ يا جبريلُ؟ قالَ: هؤلاءِ الذينَ يأْكُلُونَ لُحُومَ النَّاسِ، ويَقَعُونَ في أعْراضِهِمْ).

أخرجه الإمام أحمد (٣/٢٢٤): ثنا أبو المغيرة: ثنا صفوان: حدثني راشد بن سعد وعبد الرحمن بن جبير عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وأخرجه أبو داود (٤٨٧٨): حدثنا ابن المصفى: ثنا بقية وأبو المغيرة قالا: ثنا صفوان به. ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/٢٩٩/٦٧١٦).

قال أبو داود: حدثناه يحيى بن عثمان عن بقية ليس فيه أنس: حدثنا عيسى بن أبي عيسى السَّلِيحي عن أبي المغيرة كما قال ابن المصفى.

قلت: والموصول من طريق بقية هو الصواب؛ لأنه رواية الأكثر عنه، ولأنه الموافق لرواية أبي المغيرة، وهو أوثق منه، واسمه عبد القدوس بن الحجاج الخولاني

الحمصي، ثقة من رجال الشيخين، ومن فوقه ثقات من رجال مسلم؛ خلا راشد بن سعد، ومع كونه ليس من رجال مسلم ـ على ثقته ـ فهو متابع، فالسند من طريق عبد الرحمن ابن جبير ـ وهو ابن نفير ـ صحيح على شرط مسلم. والداعي إلى تحرير هذا أنني رأيت المنذري قال في تخريجه للحديث من كتابه «الترغيب» (٣/ ٣٠٠):

«رواه أبو داود، وذكر أن بعضهم رواه مرسلاً».

فخشيت أن يتوهم من لا علم عنده بإسناد هذا الحديث؛ أن رواية البعض إياه مرسلاً مما يعل به الحديث، فأحببت الكشف عن أن هذا البعض إنما هو بقية، وأنه لم يتفق الرواة عنه على روايته مرسلاً، بل الأكثر عنه على وصله، وأنه هو الصواب لموافقته لرواية أبي المغيرة التي لم يختلف عليه فيها. والله الموفق.

ثم الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤/ ٣٤/ ١): حدثنا حسين بن مهدي: ثنا عبد القدوس أبو المغيرة به.

وتابعه عند الأصبهاني في «الترغيب» (١/ ٢٥٧/ ٥٦٠) شعيب بن شعيب الدمشقي: نا أبو المغيرة به.

٥٣٤ ـ (أَكْثَرُ خَطَايا ابنِ آدمَ في لِسَانِهِ).

أخرجه الطبراني (٣/ ٧٨/ ١ ـ ٢)، وأبو الشيخ في «أحاديثه» (١٠/ ٢)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤١/ ١٨)، وعنه الأصبهاني في «الترغيب» (٢/ ٧٠١/ ١٦٩٥)، وابن عساكر (١٥/ ٣٨٩/ ١) من طريق أبي بكر النهشلي عن الأعمش عن شقيق قال:

«لبى عبد الله رضي الله عنه على الصفا، ثم قال: يا لسان! قل خيراً تغنم، اسكت تسلم من قبل أن تندم. قالوا: يا أبا عبد الرحمن! هذا شيء أنت تقوله أم سمعته؟ قال: لا؛ بل سمعت رسول الله ﷺ يقول:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد، وهو على شرط مسلم. وقال المنذري في «الترغيب» (٤/ ٨):

«رواه الطبراني ورواته رواة الصحيح، وأبو الشيخ في «الثواب» والبيهقي بإسناد حسن».

٥٣٥ - (ليس شيءٌ مِنَ الجَسَدِ إلاَّ يَشْكُو إلى اللهِ اللِّسَانَ على حِدَّتِهِ).

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١/ ٤)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٧)، وابن أبي الدنيا في «الورع» (ق ١٦٥/ ٢)، وفي «الصمت» أيضاً (١٣/٣٩)، وأبو بكر بن النقور في الجزء الأول من «الفوائد الحسان» (١/١٣٣)، وأبو نعيم في «الرواة عن سعيد بن منصور» (٢٠٩/ ١ ـ ٢)، والبيهقي في «الشعب» (٤/ ٢٤٤/ ٤٩٤٧) عن عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه:

«أن عمر بن الخطاب اطلع على أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، وهو يمد لسانه، فقال: ما تصنع يا خليفة رسول الله؟ فقال: هذا أوردني الموارد؛ إن رسول الله ﷺ قال: » فذكره. وقال ابن النقور:

«تفرد بهذا الحديث أبو أسامة زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب، مخرج عنه في «الصحيحين»، رواه عن أبيه أبي خالد أسلم، وهو من سبي اليمن، يقال: كان بجاوياً، حديثه عند البخاري وحده، واختلف عن زيد، فرواه هشام بن سعد ومحمد بن عجلان وداود بن قيس وعبد الله بن عمر العمري كرواية عبد العزيز التي رويناها، ورواه سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي بكر وقال فيه: «إن أسلم قال: رأيت أبا بكر». وقيل: إن هذا وهم من الثوري، ورواه سُعَيْر بن الخِمْس عن زيد عن عمر عن أبي بكر، لم يذكر فيه أسلم. والصحيح من ذلك رواية عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الدراوردي، ومن تابعه عن زيد عن أبيه عن عمر عن أبي بكر كما أوردناه. والله أعلم».

قلت: فالحديث صحيح الإسناد على شرط البخاري؛ فإن الدراوردي ثقة، وإن كان من أفراد مسلم فقد تابعه الجماعة الذين ذكرهم ابن النقور، فالحديث عن زيد بن أسلم صحيح مشهور.

وقد تابعه أيضا مالك، فأخرجه في «الموطأ» (٢/٩٨٨/ ١٢) عن زيد بن أسلم به دون الحديث المرفوع.

والحديث نقل السيوطي في «الجامع الكبير» (٣/١٠٦٠ ـ مصورة المصرية) عن الحافظ ابن كثير أنه قال:

«إسناده جيد».

٥٣٦ ـ (مَنْ صَمَتَ نَجَا).

أخرجه الترمذي (٢/٨٢)، والدارمي (٢/٢٩٩)، وأحمد (٢/١٥٩ و ١٧٧)، وابن أبي الدنيا (٣٨/١٠)، وعنه الأصبهاني (٢/٦٩٧/١٦٨٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٢/٢٦) من طرق عن ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ. وقال الترمذي:

«حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة».

قلت: يعني أنه حديث ضعيف لسوء حفظ ابن لهيعة الذي عرف به؛ لكن رواه عنه بعض العبادلة الذين حديثهم عنه صحيح عند المحققين من أهل العلم؛ منهم عبد الله ابن المبارك فقال في «كتاب الزهد» (ق ١/١٧٢ كواكب ٥٧٥ ورقم ٥ و ٣٨ ـ طبع الهند): أنبأ عبد الله بن لهيعة به. ومنهم عبد الله بن وهب، فرواه في «الجامع» (٤٩) عنه. وأخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (ق ١/١٠٧) من طريق ابن وهب عنه به، لكنه قرن معه عمرو بن الحارث وهو ثقة، ولعل الطبراني أخرجه من هذه الطريق، فقد قال المنذري (٤/٩):

«رواه الترمذي وقال: حديث غريب، والطبراني ورواته ثقات».

ونقل المناوي عن الزين العراقي أنه قال:

«سند الترمذي ضعيف، وهو عند الطبراني بسند جيد».

وهذا ذكره العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/١٠٨).

٥٣٧ ـ (يا عائشةُ! إياكِ والفُحْشَ! إياكِ والفُحْشَ! فإنَّ الفُحْشَ لَوْ كانَ رجلاً لكانَ رَجُلَ سُوءٍ).

رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٥٩) عن عبد الجبار بن الورد قال: سمعت ابن أبي مليكة يقول: قالت عائشة: فذكره مرفوعاً، وقال:

«عبد الجبار قال البخاري: «يخالف في بعض حديثه»، وقد روي هذا بغير هذا الإسناد بأصلح من هذا، وبألفاظ مختلفة في معنى الفحش».

قلت: وقول البخاري هذا جرح لين لا ينهض عندي لإسقاط حديث عبد الجبار هذا، فقد وثقه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو داود وغيرهم، وقال ابن عدي:

«لا بأس به، يكتب حديثه».

وقال السلمي عن الدارقطني:

«لين».

قلت: فمثله لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، وبقية رجال الإسناد ثقات، فالحديث عندي ثابت حسن على أقل الدرجات.

وقد توبع على الطرف الأول من الحديث، ولباقيه شاهد، فقال أيوب عن عبد الله ابن أبي مليكة عن عائشة: أن يهودَ أتوا النبي ﷺ.. الحديث وفيه قوله ﷺ:

«مهلاً يا عائشة! عليك بالرفق، وإياك والعنف والفحش...» الحديث دون باقيه.

أخرجه البخاري (٦٠٣٠)، وله طريق أخرى عند مسلم (٧/٥).

وأما الشاهد؛ فيرويه ابن لهيعة عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً:

«لو كان الفحش رجلاً لكان رجل سوء».

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٣١/١٨١)، ورجاله ثقات، وابن لهيعة فيه ضعف من قبل حفظه، فيستشهد به.

وله طريق آخر عنها عند الطيالسي (١٤٩٥)؛ لكن فيه متروك. وقد سكت عنه في

«شرح الإحياء» (٧/٤٧٩)! ومن طريقة ابن أبي الدنيا (١٨٠ - ١٨١).

وله طريقان آخران عن عائشة مخرجان في الكتاب الآخر (٣٨٨٩).

٥٣٨ - (ما مِنْ آدميٍّ إلا في رأسِهِ حَكَمَةٌ بِيَدِ مَلَكٍ، فإذا تَوَاضَعَ قِيلَ للمَلَكِ: ارْفَعْ حَكَمَتَهُ، وإذا تَكَبَّرَ قِيلَ للمَلَكِ: ضَعْ حَكَمَتَهُ). [1]

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٨٢/١) من طريق سلام أبي المنذر عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير علي بن زيد - وهو ابن جدعان - وفيه ضعف من قبل حفظه، وبعضهم يجود حديثه أو يحسنه.

فقد أخرج له الحاكم (٢/٥٩١) حديثاً آخر بهذا السند ساكتاً عليه، وقال الذهبي: «إسناده جيد»!

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/٨٢) وقد ذكره عن ابن عباس:

«رواه الطبراني وإسناده حسن».

وقال المنذري في «الترغيب» (٤/١٦):

«رواه الطبراني، والبزار بنحوه من حديث أبي هريرة، وإسنادهما حسن»!

كذا قال؛ وفيه نظر يعرف بعضه مما سبق، وحديث ابن عباس خير إسناداً من حديث أبي هريرة، فإن مدارهما على ابن جدعان؛ غير أن الأول يرويه عنه سلام أبو المنذر، وأما الآخر فرواه المنهال بن خليفة عنه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً به.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤٢٧)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٢٢)، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق ١٤٢/١). وقال العقيلي:

---

(١) الحكمة محركة: ما أحاط بحنكي الفرس من لجامه، وفيها العِذاران؛ وهما من الفرس كالعارضين من وجه الإنسان.

«منهال بن خليفة قال يحيى: «ضعيف». قال البخاري: «فيه نظر». ولا يتابع عليه إلا من طريق تقاربه، وإنما يروى هذا مرسلاً».

قلت: وكأنه يشير إلى الطريق الأولى، وهي خيرمن هذه كما ترى؛ فإن سلاماً موثق عند جماعة، وهو حسن الحديث؛ بخلاف المنهال؛ فإن الجمهور على تضعيفه، بل البخاري ضعفه جدّاً بقوله المتقدم. ومن طريقه أخرجه البيهقي في «الشعب» (٦/٢٧٧).

وأما المرسل الذي أشار إليه فلم أقف عليه، وإنما وجدت له شاهداً موصولاً من حديث أنس، وله عنه طريقان:

الأول: عن **علي بن الحسن الشامي** عن خليد بن دعلج عن قتادة عن أنس مرفوعاً.

أخرجه ابن عساكر في «مدح التواضع» (ق ٨٩/١/٢) وقال:

«هذا حديث حسن غريب، تفرد به علي بن الحسن عن خليد بن دعلج، وقد روي عن أنس من وجه آخر».

قلت: أنى له الحسن وعلي بن الحسن هذا متهم؟! قال ابن حبان:

«لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب».

وقال ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث:

«كلها ليست محفوظة، وهي بواطيل، هي وجميع حديثه، هو ضعيف جدّاً». وقال الدارقطني:

«يكذب، يروي عن الثقات بواطيل». وقال الحاكم:

«روى أحاديث موضوعة».

قلت: فمثله لا يستشهد بحديثه فضلاً عن أن يحتج به أو يحسن حديثه.

ثم ساقه ابن عساكر من الوجه الآخر، وهو من طريق الزبير بن بكار: حدثنا أبو

ضمرة ـ يعني: أنس بن عياض الليثي ـ: حدثنا عبيد الله بن عمر عن وافد بن سلامة عن الرقاشي يزيد عن أنس مرفوعاً نحوه.

وأخرجه الدامغاني الفقيه في «الأحاديث والأخبار» (١/١١١/٢) والديلمي في «مسنده» (٣/٢٣ ـ ٢٤) عن أبي نعيم من طريق أخرى عن أبي ضمرة به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، يزيد ـ وهو ابن أبان ـ ضعيف، ووافد بن سلامة أورده البخاري والعقيلي وابن الجارود في «الضعفاء» وقال أبو محمد بن أبي حاتم عن أبيه (٤/٢/٥٠):

«هو يروي عن الرقاشي؛ فما يقال فيه؟! قال أبو محمد: يعني أن الرقاشي ليس بقوي، فما وجد في حديثه من الإنكار يحتمل أن يكون من يزيد الرقاشي».

قلت: هو رجل صالح متعبد، وقد بيّن الساجي سبب تضعيفه فقال:

«كان يهم ولا يحفظ، ويحمل حديثه لصدقه وصلاحه».

وقال ابن عدي:

«له أحاديث صالحة عن أنس وغيره، وأرجو أنه لا بأس به لرواية الثقات عنه».

قلت: فمثله قد يستشهد به، فإذا انضم إليه المرسل الذي أشار إليه العقيلي؛ صلحا للاستشهاد بهما، وبذلك يرتقي الحديث إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى.

وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس بسند يمكن الاستشهاد به، لكن في متنه زيادة منكرة، خرجته من أجلها في «الضعيفة» (٦٢٥٩).

٥٣٩ ـ (إِنَّ أولَ ما يُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ يومَ القيامةِ أَنْ يقالَ لَهُ: أَلَمْ أُصِحَّ لكَ جِسْمَكَ، وأُرْوِكَ مِنَ الماءِ البارِدِ؟).

أخرجه الترمذي (٢/٢٤٠)، وابن حبان (٢٥٨٥)، والحاكم (٤/١٣٨)، وفي «علوم الحديث» (١٨٧)، وعبدالله بن أحمد في «زوائد الزهد» (ص ٣١)، وابن معين في «التاريخ والعلل» (٤/٢)، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (ق ١٣٢/٢)، وتمام في

«الفوائد» (١/٣٦)، وابن بشران في «الأمالي» (١/٥/١٨)، وابن شاذان الأزجي في «الفوائد» (١/١٠٢/٢)، والرامهرمزي في «الفاصل» (ص ١٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٢٠/٢ و ١/٢٠٣/٨)، والضياء في «المنتقى من مسموعاته» (ق ١/٥٩)، وكذا أبو القاسم بن أبي القعنب في «حديث القاسم بن الأشيب» (ق ٢/٧)؛ كلهم من طريق عبدالله بن العلاء بن زبر قال: سمعت الضحاك بن عرْزب يحدث عن أبي هريرة مرفوعاً به. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

وأما الترمذي فقال:

«حديث غريب، والضحاك هو ابن عبد الرحمن بن عرزب، ويقال: ابن عرزم أصح».

ولا أدري لماذا استغربه الترمذي، واستغرابه يعني التضعيف غالباً مع أن رجاله كلهم ثقات؟! فالسند صحيح كما قال الذهبي تبعاً للحاكم. ومن طريقه وطريق غيره أخرجه البيهقي في «الشعب» (٤٦٠٧/١٤٧/٤).

٥٤٠ - (إنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بالكَلِمَةِ [ما يَتَبَيَّنُ فيها]؛ يَزِلُّ بها في النارِ أَبْعَدَ ما بَيْنَ المشرقِ والمغربِ).

أخرجه أحمد (٣٧٨/٢ - ٣٧٩): حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا بكر بن مضر عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٢٣/٨ - ٢٢٤) بهذا الإسناد؛ إلا أنه قال: «عيسى بن طلحة» مكان «أبي سلمة». ولعله أصح، فقد تابعه ابن أبي حازم عن يزيد عنه به.

أخرجه البخاري (٢٢٥/٤) والزيادة له.

وتابعه أيضاً الدراوردي عنه به.

أخرجه مسلم، وأخرجه البيهقي (٨/١٦٤) عنهما معاً.

وتابعه محمد بن إسحاق: حدثني محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن أبي سلمة به. ولفظه:

«إن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى بها بأساً؛ يهوي بها سبعين خريفاً في النار».

أخرجه أحمد (٢/٢٣٦)، والترمذي (٢/٥١) وقال:

«حديث حسن غريب من هذا الوجه».

وله شاهد من طريق أخرى. أخرجه أحمد (٢/٣٥٥/٥٣٣) من طريق جرير بن حازم قال: سمعت الحسن يحدث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

«إن الرجل ليتكلم بالكلمة، وما يرى أنها تبلغ حيث بلغت؛ يهوي بها في النار سبعين خريفاً».

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أن الحسن مدلس، وقد قيل: إنه لم يسمع من أبي هريرة.

وأخرجه أحمد أيضاً (٢/٤٠٢) من طريق الزبير بن سعيد قال: وحدث صفوان بن سليم أيضاً عن عطاء بن يسارعن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: فذكره بنحوه؛ إلا أنه قال:

«. . بالكلمة يضحك بها جلساءه؛ يهوي بها من أبعد من الثريا».

والزبير هذا لين الحديث كما في «التقريب».

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة، وفي أوله زيادة؛ إلا أن في سندها ضعفاً، والصواب فيها الوقف؛ كما حققته في الكتاب الآخر (١٢٩٩).

٥٤١ ـ (قالَ الله عزَّ وجلَّ: الكِبْرِياءُ رِدائي، والعِزَّةُ إزَارِي، فَمَنْ نازَعَنِي واحداً منهما أُلْقِيهِ في النارِ).

أخرجه أحمد (٢/٢٤٨): ثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن الأغر عن أبي هريرة ـ قال سفيان أول مرة: إن رسول الله ﷺ. ثم أعاده فقال: الأغر عن أبي هريرة ـ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الصحيح، وسفيان هو ابن عيينة، وهو وإن كان سمع من عطاء بعد اختلاطه؛ فقد تابعه سفيانُ الثوري، وقد سمع منه قبل الاختلاط، فقال أحمد أيضاً (٢/٣٧٦): حدثنا عبد الرزاق: أنبأنا سفيان عن عطاء بن السائب به. إلا أنه قال: «والعظمة» بدل «والعزة».

وكذلك أخرجه أبو داود (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤)، وأحمد أيضاً (٢/٤١٤ و ٤٢٧ و ٤٤٢)، والضياء في «المختارة» (٦١/٢٤٦/١) من طرق أخرى عن عطاء به. ووقع في رواية عبد الرزاق: «الأعرج» مكان «الأغر»، فالظاهر أنه خطأ مطبعي.

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٤٩ ـ موارد)، وابن ماجه أيضاً (٤١٧٥)، والواحدي في «تفسيره» (٤/٦١/٢) من طريقين آخرين عن عطاء بن السائب عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس مرفوعاً به.

فهذا إسناد آخر لعطاء، ولعله من تخاليطه.

ويرجح اللفظ الأول أمران:

الأول: أن أبا إسحاق ـ وهو السبيعي ـ رواه عن أبي مسلم الأغر حدثه عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة عن النبي ﷺ [عن الله عز وجل] قال:

«العز إزاري، والكبرياء ردائي، فمن نازعني بشيء منهما عذبته».

أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨/٣٥ ـ ٣٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٥٢) واللفظ له.

والآخر: قوله ﷺ في حديث آخر:

«فإنّ رداءه الكبرياء، وإزاره العزة..».

أخرجه أحمد وغيره في حديث لفضالة بن عبيد، وهو الآتي بعدهذا.

(تنبيه): أورد المنذري هذا الحديث في «الترغيب» (٤/ ١٦) من رواية مسلم عن أبي سعيد وأبي هريرة بلفظ: قال رسول الله ﷺ:

«يقول الله عز وجل: العز إزاري والكبرياء ردائي..». وهذا مخالف لما في «مسلم»، وكذا «البخاري» كما ترى، ثم قال:

«ورواه البرقاني في «مستخرجه» من الطريق الذي أخرجه مسلم، ولفظه..» فذكره باللفظ الذي عزاه لمسلم؛ إلا أن تمامه بلفظ البخاري، ولفظ مسلم مختصر: «فمن ينازعني عذبته». وبلفظ البرقاني أورده السيوطي في «الجامع الصغير» وعزاه لسمويه.

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فيما يحكيه عن ربه عز وجل قال:

«الكبرياء ردائي، فمن نازعني ردائي قصمته».

أخرجه الحاكم (١/ ٦١) من طريق سهل بن بكار: ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عنه، وقال:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

٥٤٢ ـ (ثلاثةٌ لا تَسْأَلْ عنهم: رجلٌ فارَقَ الجماعةَ، وعَصَى إمامَهُ وماتَ عاصِياً، وأَمَةٌ أو عَبْدٌ أَبَقَ فماتَ، وامرأةٌ غابَ عنها زَوْجُها قَدْ كَفَاها مُؤْنَةَ الدنيا، فَتَبَرَّجَتْ بَعْدَهُ، فَلَا تسألْ عنهم.

وثلاثةٌ لا تسألْ عنهم: رجلٌ نَازَعَ اللهَ عزَّ وجلَّ رِدَاءَهُ، فإنَّ رِدَاءَهُ الكِبْرِيَاءُ، وإزارَهُ العِزَّةُ، ورجلٌ شَكَّ في أَمْرِ اللهِ، والقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٩٠)، وابن حبان (٥٠)، والحاكم (١/ ١١٩) دون الشطر الثاني، وأحمد (٦/ ١٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (رقم ٨٩)، والبزارقي «مسنده» (١/ ٦١/ ٨٤ ـ الكشف)، والأصبهاني في «الترغيب» (٩٤٦و٢٣٣٤) وابن عساكر في «مدح التواضع وذم الكبر» (٥/ ٨٨/ ١) من طريق حيوة بن شريح: حدثني أبو هاني أن أبا علي عمرو بن مالك الجنبي حدثه عن فضالة بن عبيد مرفوعاً به. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بجميع رواته، ولم يخرجاه، ولا أعرف له علة»، ووافقه الذهبي!

قلت: وقد وهما في بعض ما قالا؛ فإن أبا علي الجنبي لم يخرج له الشيخان في «صحيحيهما»، وأبو هاني ـ واسمه حميد بن هاني ـ لم يخرج له البخاري.

وقال ابن عساكر:

«حديث حسن غريب، تفرد به أبو هاني، ورجال إسناده ثقات».

٥٤٣ ـ (مَنْ تَعَظَّمَ في نَفْسِهِ أوِ اخْتَالَ في مِشْيَتِهِ؛ لَقِيَ اللهَ عزَّ وجلَّ وَهُوَ عليهِ غَضْبَانُ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٤٩)، والحاكم (١/ ٦٠)، وأحمد (٢/ ١١٨) من طرق عن يونس بن القاسم أبي عمر اليمامي قال: حدثنا عكرمة بن خالد

قال: سمعت ابن عمر عن النبي ﷺ يقول: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين». ووقع في «التلخيص»: «على شرط مسلم»، وكذا نقل المنذري في «الترغيب» (٤/٢٠) عن الحاكم، وكل ذلك وهم، فإنه على شرط البخاري فقط؛ لأن يونس بن القاسم لم يخرج له مسلم.

والحديث قال المنذري:

«رواه الطبراني في «الكبير»، ورواته محتج بهم في (الصحيح)».

٥٤٤ ـ (آكُلُ كما يأكلُ العَبْدُ، وأَجْلِسُ كما يَجْلِسُ العَبْدُ).

رواه البغوي في «شرح السنة» (٢/١٨٧/٣) من طريق أبي الشيخ وهذا في «أخلاق النبي ﷺ» (ص ٦٠) عن عبيد الله بن الوليد عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة قالت:

قلت: يا رسول الله! كُلْ جعلني الله فداك متكئاً؛ فإنه أهون عليك. فأحنى رأسه حتى كاد أن تصيب جبهته الأرض وقال: بل آكل.. فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، عبيد الله بن الوليد ـ وهو الوصافي ـ قال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف».

لكنه قد توبع، فأخرجه ابن سعد (١/١/٢٨١)، وأبو يعلى (٤٩٢٠) من طريق أبي معشر عن سعيد المقبري عنها مرفوعاً به في حديث خرجته في «الضعيفة» (٢٠٤٥). وأبو معشر اسمه نجيح ، وهو ضعيف أيضاً.

والحديث قال الهيثمي (٩/١٩):

«رواه أبو يعلى وإسناده حسن».

وله شاهد معضل، أخرجه ابن سعد (١/٣٧١) عن يحيى بن أبي كثير مرفوعاً به. ورجاله ثقات. ورواه البيهقي أيضاً في «الشعب» (٥/١٠٧/٥٩٧٥)، وقال المناوي:

«ورواه هناد عن عمرو بن مرة . . ولتعدد هذه الطرق رمز المؤلف لحسنه» .

قلت : بل هو صحيح ؛ فإن له شاهداً مرسلاً صحيحاً ، أخرجه أحمد في «الزهد» (ص ٥ ـ ٦) من طريق جرير بن حازم قال : سمعت الحسن يقول :

«كان رسول الله ﷺ إذا أتي بطعام أمر به فألقي على الأرض، وقال : » فذكره . .

وإسناده مرسل صحيح . وكذلك إسناد هنّاد (٢ / ٤١١ / ٨٠٠) .

وأخرج الطرف الأول منه المروزي في «زوائد الزهد» (٩٩٥) من طريق إسماعيل ابن مسلم عن الحسن به .

وأخرجه أحمد أيضاً (ص ٥) من طريق عبدة بن أيمن عن عطاء بن أبي رباح به نحوه مرسلاً .

ورجاله ثقات؛ غير عبدة بن أيمن فلم أعرفه .

وأخرجه البزار (٣ / ١٥٧ / ٢٤٦٩)، ومن طريقه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ٢٧٣) من حديث عبدالله بن عمر مرفوعاً به دون الشطر الثاني .

٥٤٥ ـ (رخَّصَ النبيُّ ﷺ منَ الكذبِ في ثلاثٍ : في الحربِ ، وفي الإِصلاحِ بينَ الناسِ ، وقولِ الرجلِ لامرأتِهِ . وفي روايةٍ : وحديثِ الرجلِ امرأتَهُ ، وحديثِ المرأةِ زَوْجَهَا) .

أخرجه الإمام أحمد (٦ / ٤٠٤) : ثنا حجاج قال : ثنا ابن جريج عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أمه أم كلثوم بنت عقبة أنها قالت : فذكره .

قلت : وهذا إسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه من هذا الوجه، وإنما من وجه آخر عن الزهري كما يأتي .

ثم قال الإمام أحمد : ثنا يونس بن محمد قال : ثنا ليث ـ يعني : ابن سعد ـ عن يزيد ـ يعني : ابن الهاد ـ عن عبد الوهاب عن ابن شهاب به .

وأخرجه أبو داود (٢/ ٣٠٤)، والطبراني في «الصغير» (ص ٣٧) من طريقين آخرين عن ابن الهاد به.

وهذا سند صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير عبد الوهاب وهو ابن أبي بكر رفيع المدني وكيل الزهري.

قال أبو حاتم:

«ثقة صحيح الحديث، ما به بأس، من قدماء أصحاب الزهري».

وقال النسائي:

«ثقة».

وقد توبع، فقال أحمد: ثنا يعقوب قال: حدثنا أبي عن صالح بن كيسان قال: ثنا محمد بن مسلم بن عبيدالله بن شهاب به بلفظ: أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس، فَيَنْمِي خيراً، أو يقول خيراً. وقالت: لم أسمعه يُرَخِّصُ في شيء مما يقول الناس إلا في ثلاث..» فذكره بالرواية الثانية.

وكذا أخرجه مسلم (٨/ ٢٨) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد به.

وأخرجه البخاري (٥/ ٣٢٨ - ٣٢٩ فتح) من طريق عبد العزيز بن عبدالله: حدثنا إبراهيم بن سعد به دون قوله: «وقالت: لم أسمعه...».

وأخرجه مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب بتمامه؛ إلا أنه جعل هذه الزيادة التي من قولها من قول ابن شهاب فقال:

«قال ابن شهاب: ولم أسمع يُرَخِّصُ في شيء..».

وعلى هذه الرواية تكون الزيادة غير مرفوعة، وإنما من قول الزهري، ولهذا قال الحافظ في «الفتح»:

«وهذه الزيادة مدرجة، بَيَّنَ ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهري فذكر الحديث، قال: وقال الزهري. وكذا أخرجها النسائي مفردة من رواية يونس،

وقال: «يونس أثبت في الزهري من غيره». وجزم موسى بن هارون وغيره بإدراجها. ورويناه في «فوائد ابن أبي ميسرة» من طريق عبد الوهاب بن رفيع عن ابن شهاب. فساقه بسنده مقتصراً على الزيادة، وهووهم شديد».

وأقول: لا وهم منه البتة؛ فإنه ثقة صحيح الحديث كما تقدم، وقد تابعه ثقتان: ابن جريج وصالح بن كيسان، واقتصر الأول منهما على الزيادة أيضاً كما سبق بيانه، فهؤلاء ثلاثة من الثقات الأثبات اتفقوا على رفع هذه الزيادة، فصلها اثنان منهما عن أول الحديث، ووصلها به الآخر وهو صالح، فاتفاقهم حجة، وذلك يدل على أنها مرفوعة ثابتة، وأنها ليست مدرجة كما زعم الحافظ، ويتعجب منه! كيف خفيت عليه رواية ابن جريج فلم يذكرها أصلاً؟! وكيف اقتصر في عزوه رواية ابن رفيع على «فوائد ابن أبي ميسرة» وهي في «السنن» و «المسند»؟!

ويشهد لها ما أخرجه الحميدي في «مسنده» (٣٢٩): ثنا سفيان قال: ثني صفوان ابن سليم عن عطاء بن يسار قال:

«جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! هل علي جناح أن أكذب على أهلي؟ قال: لا؛ فلا يحب الله الكذب. قال: يا رسول الله! أستصلحها وأستطيب نفسها؟ قال: لا جناح عليك».

قلت: وهذا إسناد صحيح، ولكنه مرسل، وليس هو على شرط «مسنده»، وقد أورده في «أحاديث أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط رضي الله عنها» منه، وكأنه أشار بذلك إلى أن الحديث وإن كان وقع له هكذا مرسلاً؛ فهو يرجع إلى أنه من مسندها، ولذلك أورده فيه. والله أعلم.

ويشهد لها أيضاً حديث شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد عن النبي ﷺ قال:

«لا يصلح الكذب إلا في ثلاث: كذب الرجل مع امرأته لترضى عنه، أو كذب في الحرب؛ فإن الحرب خدعة، أو كذب في إصلاح بين الناس».

أخرجه أحمد (٦/٤٥٩و٤٦١)، والترمذي (٣/١٢٧ ـ تحفة) وقال:

«حديث حسن».

فقه الحديث:

بعد أن فرغنا من تحقيق القول في صحة الحديث، ودفع إعلاله بالإدراج؛ أنقل إلى القارىء الكريم ما ذكره النووي رحمه الله في شرح الحديث:

«قال القاضي: لا خلاف في جواز الكذب في هذه الصور، واختلفوا في المراد بالكذب المباح فيها ما هو؟ فقالت طائفة: هو على إطلاقه. وأجازوا قول ما لم يكن في هذه المواضع للمصلحة، وقالوا: الكذب المذموم ما فيه مضرة. واحتجوا بقول إبراهيم ﷺ: ﴿بل فعلَهُ كبيرُهُم﴾، و ﴿إني سقيمٌ﴾، وقوله: «إنها أختي»، وقول منادي يوسف ﷺ: ﴿أيتها العيرُ إنكم لسارقونَ﴾. قالوا: ولا خلاف أنه لو قصد ظالم قتل رجل هو عنده مختف؛ وجب عليه الكذب في أنه لا يعلم أين هو. وقال آخرون منهم الطبري: لا يجوز الكذب في شيء أصلاً. قالوا: وما جاء من الإباحة في هذا المراد به التورية واستعمال المعاريض لا صريح الكذب؛ مثل أن يعد زوجته أن يحسن إليها ويكسوها كذا، وينوي إن قدر الله ذلك. وحاصله أن يأتي بكلمات محتملة يفهم المخاطب منها ما يطيب قلبه، وإذا سعى في الإصلاح نقل عن هؤلاء إلى هؤلاء كلاماً جميلاً، ومن هؤلاء إلى هؤلاء كذلك وَوَرّى، وكذا في الحرب بأن يقول لعدوه: مات إمامكم الأعظم. وينوي إمامهم في الأزمان الماضية. أو غداً يأتينا مدد. أي: طعام ونحوه، هذا من المعاريض المباحة، فكل هذا جائز. وتأولوا في قصة إبراهيم ويوسف وما جاء من هذا على المعاريض. والله أعلم».

قلت: ولا يخفى على البصير أن قول الطائفة الأولى هو الأرجح والأليق بظواهر هذه الأحاديث، وتأويلها بما تأولته الطائفة الأخرى من حملها على المعاريض مما لا يخفى بعده؛ لا سيما في الكذب في الحرب؛ فإنه أوضح من أن يحتاج إلى التدليل على جوازه، ولذلك قال الحافظ في «الفتح» (٦/١١٩):

«قال النووي: الظاهر إباحة حقيقة الكذب في الأمور الثلاثة؛ لكن التعريض أولى. وقال ابن العربي: الكذب في الحرب من المستثنى الجائز بالنص؛ رفقاً بالمسلمين لحاجتهم إليه، وليس للعقل فيه مجال، ولو كان تحريم الكذب بالعقل ما

انقلب حلالاً. انتهى. ويقويه ما أخرجه أحمد وابن حبان من حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط؛ الذي أخرجه النسائي وصححه الحاكم في استئذانه النبي ﷺ أن يقول عنه ما شاء؛ لمصلحته في استخلاص ماله من أهل مكه، وإذن النبي ﷺ، وإخباره لأهل مكة أن أهل خيبر هزموا المسلمين، وغير ذلك مما هو مشهور فيه».

قلت: رواه النسائي في «سير الكبرى» وابن حبان (٤١٣ ـ ٤١٤ ـ موارد) من طريق أبي يعلى وهذا في «مسنده» (٦/ ١٩٤ ـ ١٩٧) وكذا أحمد (٣/ ١٣٨ ـ ١٣٩) والبزار (٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤٢ ـ «الكشف») والطبراني في «الكبير» (٣/ ٢٤٧ ـ ٢٤٩) والبيهقي (٩/ ١٥٠ ـ ١٥١) كلهم من طريق «مصنف عبد الرزاق» (٥/ ٤٦٦ ـ ٤٦٩). وتابعه محمد بن ثور عند الفسوي (١/ ٥٠٧ ـ ٥٠٩) كلاهما عن معمر عن ثابت عن أنس.

٥٤٦ ـ (لا نَعْلَمُ شيئاً خيراً مِنْ مائةٍ مِثْلِهِ إلا الرجلَ المؤمنَ).

أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٠٩): حدثنا هارون: حدثنا ابن وهب: حدثني أسامة عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٨٢): ثنا حسنون بن أحمد المصري: ثنا أحمد بن صالح: ثنا عبد الله بن وهب؛ إلا أنه قال: «ألف» مكان «مائة»، وأسقط من الإسناد محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، وقال الطبراني عقبه:

«لم يروه عن عبد الله بن دينار إلا أسامة، تفرد به ابن وهب، ولا يروى إلا بهذا الإسناد».

قلت: ورواية أحمد أصح سنداً ومتناً؛ لأن شيخ الطبراني حسنون هذا لا أعرفه. وإسناد أحمد حسن، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير محمد بن عبد الله بن عمرو ـ وهو سبط الحسن الملقب بـ (الديباج) ـ وهو مختلف فيه، وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٦٤):

«رواه أحمد والطبراني في «الأوسط» و «الصغير»؛ إلا أن الطبراني قال في الحديث. «من ألف مثله». ومداره على أسامة بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف جداً».

كذا قال. والراجح عندنا أنه ليس ابن زيد بن أسلم ـ وهو العدوي ـ وإنما هو أسامة ابن زيد الليثي، وهو من رجال مسلم، وأما العدوي فضعيف. وكان من الصعب ـ بل من المستحيل ـ تعيين المراد منهما في هذا الحديث على رواية الطبراني؛ لأن كلاً منهما روى عنه عبد الله بن وهب، ولم يذكرا في الرواة عن عبد الله بن دينار، وإنما أمكن التعيين برواية أحمد التي فيها أن شيخ أسامة هو (الديباج)، وقد ذكر في ترجمته من «التهذيب» أن أسامة بن زيد الليثي هو الذي روى عنه. وبذلك زال إعلال الهيثمي للحديث بابن أسلم. والله أعلم.

ثم رأيت الحديث في «المعجم الأوسط» للطبراني (١/ ٢٠٠/ ١/ ٣٦٤٤) بنفس سند «المعجم الصغير»، لكن بلفظ: «. . . مائة» وفق رواية أحمد، فهو المحفوظ.

٥٤٧ ـ (لَعَنَ اللهُ العَقْرَبَ؛ لا تَدَعُ مُصَلِّياً ولا غَيْرَهُ، فاقْتُلُوها في الحِلِّ والحَرَمِ).

رواه ابن ماجه (١٢٤٦)، وابن عدي (١/٦٨) عن **الحكم بن عبد الملك** عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عائشة قالت:

لدغ النبي ﷺ عقرب وهو يصلي فقال: فذكره. وقال ابن عدي:

«لا أعرفه إلا من حديث الحكم عن قتادة؛ قال ابن معين: ضعيف».

قلت: لكن لم ينفرد به الحكم، فقد رواه ابن خزيمة في «صحيحه» عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة به.

وللحديث شاهد قوي من حديث علي رضي الله عنه، وفيه بيان سبب وروده وهو الحديث الآتي:

٥٤٨ ـ (لَعَنَ اللهُ العقربَ؛ لا تَدَعُ مُصَلِّياً ولا غَيْرَهُ. ثم دعا بماءٍ ومِلْحٍ، وجعلَ يمسحُ عليها ويقرأُ بـ ﴿قلْ يا أَيُّها الكافرونَ﴾، و ﴿قلْ أعـوذُ بربِّ الفلقِ﴾، و ﴿قلْ أعوذُ بربِّ الناس﴾).

أخـرجه الـطبراني في «المعجم الصغيـر» (ص ١١٧)، وأبـو نعيم في «أخبـار أصبهان» (٢/٢٢٣)، وأبو محمد الخلال في «فضائل ﴿قل هو الله أحد﴾» (ق ٢٠٢/١) من طرق عن محمد بن فضيل عن مطرف عن المنهال بن عمرو عن محمد ابن الحنفية عن علي قال:

«لدغت النبي ﷺ عقرب وهو يصلي، فلما فرغ قال:» فذكره. وقال الطبراني:

«لم يروه عن مطرف إلا ابن فضيل».

قلت: وهو ثقة من رجال الشيخين، وكذا من فوقه؛ إلا أن المنهال لم يخرج له مسلم.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/١٥٢/٢): ناعبد الرحيم بن سليمان عن مطرف به؛ إلا أنه لم يذكر علياً في إسناده، ولا يضر الموصول لما تقرر أن زيادة الثقة مقبولة. وراجع الاستدراك الذي في آخر الكتاب رقم (١).

وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن مسعود نحوه وفيه:

«ثم أمـر بملح فألقي في مـاء، فجعل يـده فيه، فجعـل يقلبهـا حيث لـدغتـه ويقرأ..». ولكنه لم يذكر: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٨٣/١) بسند ضعيف، راجع «الاستدراك» (٢).

٥٤٩ ـ (ألا أُخْبِرُكُم بالمؤمنِ؟ مَنْ أَمِنَهُ الناسُ على أموالِهِم وأنفسِهِم، والمسلمُ مَنْ سَلِمَ الناسُ من لسانِهِ ويَدِهِ، والمجاهِدُ مَنْ جاهَدَ نفسَهُ في طاعةِ اللهِ، والمهاجِرُ مَنْ هَجَرَ الخطايا والذنوبَ).

أخرجه الإمام أحمد (٦/٢١): ثنا علي بن إسحاق قال: ثنا عبد الله قال: أنا ليث

قال: أخبرني أبو هانىء الخولاني عن عمرو بن مالك الجنبي قال: حدثني فضالة بن عبيد قال: قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات.

ثم أخرجه (٦/٢٢) عن رشدين بن سعد عن حميد أبي هانىء الخولاني به.

وأخرج ابن ماجه (٣٩٣٤) من طريق عبد الله بن وهب عن أبي هانىء به القضية الأولى والأخيرة.

وأخرجه ابن حبان (٢٥) من طريق أخرى عن الليث بن سعد به.

وأخرجه الحاكم (١/١٠ - ١١) من طريقين آخرين عن الليث به.

وأخرجا له شاهداً من حديث أنس مرفوعاً نحوه؛ إلا أنه لم يذكر القضية الثالثة، وقال في الأولى:

«والذي نفسي بيده؛ لا يدخل الجنة عبد لا يأمن جاره بوائقه».

أخرجه ابن حبان (٢٦)، والحاكم (١/١١) من طريق حماد بن سلمة عن يونس ابن عبيد وحميد عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال الحاكم:

«على شرط مسلم»، وأقره الذهبي، وهو كما قالا.

وهو عند مسلم في «صحيحه» (١/٤٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً به دون قوله: «والذي نفسي بيده»، ولذلك خرجته، وعلقه البخاري (٤/١١٨) عنه، ولكنه لم يسق لفظه، ووصله من حديث أبي شريح مرفوعاً بلفظ:

«والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن. قيل: ومن يا رسول الله؟ قال: الذي لا يأمن جاره بوائقه».

وأخرجه أحمد أيضاً في «المسند» (٦/٣٨٥).

٥٥٠ ـ (إذا سَرَّتْكَ حَسَنَتُكَ، وساءَتْكَ سَيِّئَتُكَ؛ فأنتَ مؤمنٌ).

أخرجه أحمد (٥/٢٥١و٢٥٢و٢٥٦)، وابن حبان (١٠٣)، والحاكم (١/١٤و٢/١٣) من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده ممطور عن أبي أمامة قال:

«قال رجل: يا رسول الله! ما الإيمان؟ قال: فذكره. قال: يا رسول الله! فما الإثم؟ قال: إذا حاك في صدرك شيء فدعه».

وقال الحاكم ووافقه الذهبي:

«صحيح متصل على شرط الشيخين».

وأقول: إنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإن زيد بن سلام وجده ممطوراً لم يخرج لهما البخاري في «صحيحه»؛ وإنما في «الأدب المفرد».

وتابعه معمر عن يحيى بن أبي كثير به.

أخرجه عبد الرزاق (١١/١٢٦/٢٠١٠٤)، ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/١٣٧/٧٥٣٩).

٥٥١ ـ (أفضلُ الساعاتِ جوفُ الليلِ الآخِرِ).

أخرجه أحمد (٥/٣٨٥) عن محمد بن ذكوان عن **شهر بن حوشب** عن عمرو بن عبسة قال:

«أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله! من تبعك على هذا الأمر؟ قال: حر وعبد. قلت: ما الإسلام؟ قال: طيب الكلام، وإطعام الطعام. قلت: ما الإيمان؟ قال: الصبر والسماحة. قال: قلت: أي الاسلام أفضل؟ قال: من سلم المسلمون من لسانه ويده. قال: قلت: أي الإيمان أفضل؟ قال: خلق حسن. قال: قلت: أي الصلاة أفضل؟ قال: طول القنوت. قال: قلت: أي الهجرة أفضل؟ قال: أن تهجر ما كره ربك

عز وجل. قال: قلت: أي الجهاد أفضل؟ قال: من عقر جواده، وأهريق دمه. قال: قلت: أي الساعات أفضل؟ قال: جوف الليل الآخر...».

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ محمد بن ذكوان ـ وهو الطاحي ـ وشهر ضعيفان؛ لكن الحديث ثبت غالبه من طرق أخرى.

أولاً: الفقرة الأخيرة منه أخرجها أحمد (٥/١٨٧) من طريق **أبي بكر بن عبدالله** عن حبيب بن عبيد عن عمرو بن عبسة عن النبي ﷺ نحوه.

ورجاله ثقات؛ غير أبي بكر ـ وهو ابن أبي مريم ـ فإنه سيىء الحفظ.

وأخرج هو (٤/١١١ ـ ١١٢ و ١١٣ ـ ١١٤)، وابن ماجه (١٣٦٤) من طريق **يزيد بن طلق عن عبد الرحمن بن البيلماني** عن عمرو بن عبسة قال:

«أتيت رسول الله ﷺ قلت: يا رسول الله! من أسلم؟ قال: حر وعبد. قال: فقلت: وهل من ساعة أقرب إلى الله تعالى من أخرى؟ قال: جوف الليل الآخر»، وقال ابن ماجه: «الليل الأوسط»، وهو شاذ.

قلت: وابن البيلماني ضعيف، وابن طلق مجهول.

لكن لهذه الفقرة طريق أخرى صحيحة عن عمرو بن عبسة؛ تجد الكلام عليها في «صحيح أبي داود» (١١٩٨).

ثانياً: فقرة: «أي الجهاد أفضل؟». فقد أخرج أحمد (٤/١١٤) من طريق **أبي قلابة** عن عمرو بن عبسة قال:

قال رجل: يا رسول الله! ما الإسلام؟ قال: «أن يسلم قلبك لله عز وجل، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك». قال: فأي الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان». قال: وما الإيمان؟ قال: «تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت». قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «الهجرة». قال: فما الهجرة؟ قال: «أن تهجر السوء». قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «الجهاد». قال: وما الجهاد؟ قال: «أن تقاتل الكفار إذا لقيتهم».

قال: فأي الجهاد أفضل؟ قال: «من عقر جواده وأهريق دمه». قال رسول الله ﷺ: «ثم عملان هما أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلهما: حجة مبرورة أو عمرة».

قلت: ورجال إسناده ثقات رجال الشيخين، فهو صحيح إن كان أبو قلابة ـ واسمه عبد الله بن زيد ـ سمعه من عمرو؛ فإنه مدلس، وعلى كل حال فهذه الفقرة ثابتة بمجموع الطريقين. والله أعلم.

ثالثاً: فقرة: «أي الهجرة أفضل؟». قد جاءت في الطريق الآنفة الذكر، فهي حسنة أيضاً.

رابعاً: فقرة: «أي الصلاة أفضل؟». هذه صحيحة؛ لأن لها شواهد؛ منها عند مسلم وغيره من حديث جابر: «أفضل الصلاة طول القنوت».

خامساً: فقرة: «الصبر والسماحة». لها شاهد من حديث جابر، وله عنه طريقان:

الأولى: عن **الحسن** عنه أنه قال:

«قيل يا رسول الله! أي الإيمان أفضل؟ قال: الصبر والسماحة».

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (ق ٢/١٨٤)، ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ إلا أن الحسن ـ وهو البصري ـ مدلس ولم يصرح بالسماع.

الثانية: عن **يوسف بن محمد بن المنكدر** عن أبيه عن جابر.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصبر» (٢/٤٣)، وابن عدي في «الكامل» من طريق أبي يعلى.

قلت: ويوسف هذا ضعيف؛ لكن الحديث قوي بمجموع طرقه الثلاث.

سادساً: فقرة: «حر وعبد». أخرجها مسلم في «صحيحه» (٢/٢٠٨ ـ ٢٠٩) من طريق أخرى عن عمرو بن عبسة.

٥٥٢ ـ (أفضلُ الجهادِ مَنْ عُقِرَ جَوَادُهُ وأُهْرِيقَ دَمُهُ).

أخرجه أحمد من طريقين عن عمرو بن عبسة مرفوعاً في أثناء حديث تقدم ذكره وتخريجه في الذي قبله، فهذا القدر منه حسن بمجموع الطريقين.

٥٥٣ ـ (أَفْضَلُ الهِجْرةِ أَنْ تَهْجُرَ ما كَرِهَ رَبُّكَ عزَّ وجلَّ).

أخرجه أحمد من طريقين عن عمرو بن عبسة مرفوعاً في أثناء حديث تقدم ذكره وتخريجه قبل حديث، فهذا القدر منه حسن بمجموع الطريقين أيضاً.

٥٥٤ ـ (الإيمانُ الصبرُ والسماحةُ).

أخرجه أحمد من حديث أبي أمامة، وابن أبي شيبة وابن أبي الدنيا وغيرهما من طريقين عن جابر كما تقدم بيانه قبل حديثين.

٥٥٥ ـ (أُوصِيكَ بتقوَىٰ اللهِ؛ فإنَّهُ رأسُ كُلِّ شيءٍ، وعليكَ بالجهادِ؛ فإنَّهُ رَهْبَانِيَّةُ الإسلامِ، وعليكَ بذكرِ اللهِ وتِلاوةِ القرآنِ؛ فإنَّهُ روحُكَ في السماءِ، وذكرُكَ في الأرضِ).

أخرجه أحمد (٣/٨٢): ثنا حسين: ثنا ابن عياش ـ يعني: إسماعيل ـ عن **الحجاج بن مروان الكلاعي وعقيل بن مدرك السلمي** عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً جاءه فقال: أوصني فقال: سألت عما سألت عنه رسول الله ﷺ من قبلك: فذكره.

قلت: ورجاله ثقات؛ غير الحجاج بن مروان الكلاعي؛ قال في «التعجيل»:

«ليس بالمشهور».

قلت: وهو مقرون بعقيل بن مدرك السلمي، وقد روى عنه ثلاثة من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»؛ لكن يؤخذ من ترجمته منه (٢/٣٣٣) ومن «التهذيب» أنه من أتباع التابعين، فقد قال فيه بعد أن ذكر جماعة من التابعين روى عنهم:

«أرسل عن أبي عبد الله الصنابحي».

وعليه؛ فهو منقطع بينه وبين أبي سعيد، ولا أدري إذا كان الأمر كذلك بين قرينه الحجاج الكلاعي وأبي سعيد؟

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/٢٨٣/١٠٠٠)، والطبراني في «المعجم الصغير» (ص ١٩٧)، والخطيب (٧/٣٩٢)، وكذا أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٧٣/٢٥٦/١ ـ ٢)، وأبو محمد الجوهري في «الفوائد المنتقاة» (٤/٢)، والواحدي في «الوسيط» (١/١٢٦/٢) من طريق ليث عن مجاهد عن أبي سعيد بلفظ:

«فإنه نور لك في الأرض وذكر في السماء». به نحوه، وقال الطبراني:

«لا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد».

قلت: وفاته إسناد أحمد، والحديث بمجموع الطريقين عندي حسن.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/٢١٥):

«رواه أحمد وأبو يعلى.. ورجال أحمد ثقات، وفي إسناد أبي يعلى ليث بن أبي سليم، وهو مدلس».

قلت: لا أعرف أحداً رماه بالتدليس، وإنما هو ضعيف لاختلاطه وكثرة خطئه.

ولبعضه شاهد من حديث أنس عن النبي ﷺ قال:

«لكل نبي رهبانية، ورهبانية هذه الأمة الجهاد في سبيل الله».

أخرجه أحمد (٣/٢٦٦) عن زيد العمي عن أبي إياس عنه.

قلت: وهذا سند ضعيف من أجل زيد ـ وهو ابن الحواري ـ وهو ضعيف كما في «التقريب»، وقد قال فيه الدارقطني وغيره:

«صالح».

قلت: فمثله يستشهد به.

ثم وجدت للحديث شاهداً آخر من حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ:

«فإن ذلك لك نور في السماوات ونور في الأرض».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٨٢/٢) عن **إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني**: حدثني أبي عن جدي عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر.

لكن إبراهيم هذا ضعيف؛ بل اتهمه بعضهم. ومع ذلك صححه ابن حبان (رقم ٩٤ ـ الموارد).

٥٥٦ ـ (إنْ كُنَّا لَنَعُدُّ لرسولِ اللهِ ﷺ في المجلسِ يقولُ: «ربِّ! اغفِرْ لي وتُبْ عليَّ؛ إنَّكَ أنتَ التَّوَّابُ الغَفُورُ» مائةَ مرةٍ).

أخرجه أحمد (٢/٢١): ثنا ابن نمير عن مالك ـ يعني: ابن مغول ـ عن محمد ابن سوقة عن نافع عن ابن عمر: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ولكن الرواة اختلفوا على مالك في قوله: «الغفور»، فذكر عنه ابن نمير هذا الحرف، وتابعه المحاربي عند الترمذي (٢/٢٥٤)، وخالفه عند ابن السني (٣٦٤) فقال: «الرحيم» مكان «الغفور».

وكذلك قال أبو أسامة عن مالك عند أبي داود (١٥١٦)، وابن ماجه (٣٨١٤)، وقرن هذا مع أبي أسامة المحاربي، فقد اختلف عليه أيضاً في هذا الحرف.

وكذلك قال سفيان عن مالك عند ابن حبان (٢٤٥٩)، وروايته عند الترمذي أيضاً، ولكنه لم يسق لفظه، وإنما أحال فيه على رواية المحاربي قائلاً:

«نحوه بمعناه»؛ فلا أدري كيف وقع هذا الحرف عند الترمذي عن سفيان؟! هل هو «الغفور» أم «الرحيم»؟! وعلى كل حال؛ فهذا اضطراب شديد فيه، لم يترجح عندي منه شيء؛ لأن اللفظ الأول اتفق عليه ابن نمير والمحاربي، واللفظ الآخر اتفق عليه أبو أسامة وسفيان.

نعم قد يمكن ترجيح لفظهما على لفظ الأولين؛ لأن أحدهما ـ وهو المحاربي ـ قد اختلف عليه كما سبق، فروايته الموافقة لروايتهما مما يرجحها على روايته الأخرى الموافقة لابن نمير وحده! ولكن سيأتي ما يدعم هذه الرواية، ويرجحها رواية ودراية.

ثم رأيت رواية ابن نمير في «الأدب المفرد» للبخاري (٦١٨) بلفظ: «الرحيم»؛ مما أكد الاختلاف عن ابن نمير أيضاً!

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى؛ كان يمكن الترجيح بها لولا أن الراوي تردد في هذا الحرف نفسه! فأخرجها أحمد (٢/٦٧) من طريق زهير: ثنا **أبو إسحاق** عن مجاهد عن ابن عمر قال:

«كنت جالساً عند النبي ﷺ فسمعته استغفر مائة مرة، ثم يقول: اللهم! اغفر لي وارحمني وتب عليّ؛ إنك أنت التواب الرحيم، أو إنك تواب غفور».

قلت: وأبو إسحق هو السبيعي، وهو ثقة، ولكنه مدلس، وهو إلى ذلك كان اختلط، وقد روى عنه زهير ـ وهو ابن معاوية بن حديج ـ بعد اختلاطه، فهو الذي تردد في هذا الحرف، وزاد على ذلك أن جعل الاستغفار مطلقاً مائة مرة، والاستغفار بهذا الدعاء مرة واحدة!

وأخرجه النسائي في «اليوم والليلة» (٤٥٩) بلفظ: «التواب الغفور» لم يشك.

ووجدت للحديث طريقاً ثالثاً؛ أخرجه أحمد أيضاً (٢/٨٤)، والنسائي (٤٦٠) عن يونس بن خباب: ثنا **أبو الفضل أو ابن الفضل** عن ابن عمر:

«أنه كان قاعداً مع رسول الله ﷺ فقال: «اللهم! اغفر لي وتب عليّ؛ إنك أنت التواب الغفور». حتى عد العاد بيده مائة مرة».

قلت: وهذا سند ضعيف، يونس هذا قال الحافظ:

«صدوق يخطىء، ورمي بالرفض»، و «أبو الفضل أو ابن الفضل مجهول».

قلت: وهذا الإسناد وإن كان ضعيفاً؛ فهو شاهد لا بأس به كمرجح لرواية:

«الغفور»، ويؤيده ملاحظة المعنى؛ فإن قوله: «رب! اغفر لي» يناسب قوله: «الغفور» أكثر من قوله: «الرحيم»، هذا ما بدا لي من التحقيق في هذا الحرف، ولم أقف على أحد كتب فيه، فإن أصبت فمن الله، وله الحمد وهو وليي، وإن كانت الأخرى فأستغفره من ذنبي: خطئي وعمدي، وكل ذلك عندي.

وقد ذكره النووي ثم الجزري بالحرف المرجوح: «الرحيم». والله تعالى أعلم.

ثم إن الحديث قال الترمذي عقبه:

«حديث حسن صحيح غريب».

وعزاه الحاكم (١/٥١١) لمسلم فوهم.

٥٥٧ - (أَبْشِرْ؛ إنَّ الله يقولُ: هي نارِي أُسَلِّطُها على عبدِي المؤمنِ في الدنيا؛ ليكونَ حَظَّهُ منَ النارِ في الآخِرَةِ).

أخرجه أحمد (٢/٤٤٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٢٢٩/٢) قالا: حدثنا أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن إسماعيل بن عبيد الله عن أبي صالح الأشعري عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ:

«أنه عاد مريضاً - ومعه أبو هريرة - من وعك كان به، فقال [له] رسول الله ﷺ:» فذكره.

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه (٣٤٧٠)، والحاكم (١/٣٤٥)، وكذا الترمذي (٢٠٨٩) وسكت عنه، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (١/١٥٩ - ٢) من طريق أخرى عن أبي أسامة به. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير الأشعري هذا؛ قال أبو حاتم:

«لا بأس به».

وروى عنه جماعة من الثقات، ولذلك جزم الذهبي في «الميزان» بأنه ثقة.

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مقبول»!

والحديث أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٤٠/ ١) من طريق **عبدالرحمن بن يزيد بن تميم**: حدثني إسماعيل بن عبيد الله به؛ إلا أنه زاد فيه فقال:

«خرج النبي ﷺ يعود رجلاً من أصحابه ـ وعلي وأنا معه ـ فقبض على يده، فوضع يده على جبهته، وكان يرى ذلك من تمام عيادة المريض، ثم قال: » فذكره دون قوله: «أبشر» في أوله، وقوله: «في الآخرة» في آخره.

قلت: وهذه زيادة منكرة لتفرد ابن تميم بها وهو ضعيف؛ مخالفاً ابن جابر وهو ثقة.

٥٥٨ ـ (يكونُ كَنْزُ أَحَدِكُم يومَ القيامةِ شُجَاعاً أَقْرَعَ، وَيفِرُّ منه صاحِبُهُ، ويَطْلُبُهُ ويقولُ: أنا كَنْزُكَ. قالَ: واللهِ لَنْ يزالَ يَطْلُبُهُ حتى يَبْسُطَ يَدَهُ فَيُلْقِمَها فاهُ).

أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٣١٢و٣١٦): ثنا عبد الرزاق بن همام: ثنا معمر عن همام بن منبه قال: حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ: فذكر أحاديث هذا أحدها.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه البخاري (٦٩٥٧).

وله طريق ثانية: قال أحمد (٢/ ٣٧٩): حدثنا قتيبة: حدثنا ليث بن سعد عن ابن عجلان عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة به نحوه وقال:

«أقرع ذا زبيبتين».

وإسناده جيد. وصححه ابن خزيمة (٢٢٥٤)، وابن حبان (٣٢٤٧ ـ الإحسان)، والحاكم (١/ ٣٨٩).

وتابعه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح به.

رواه البخاري (١٤٠٣).

وله طريق ثالثة: أخرجها (٢/ ٤٨٩) من طريق الحسن عن أبي هريرة نحوه وقال:

«له زبيبتان». وزاد في آخره:

«ثم يتبعه بسائر جسده».

وإسناده صحيح إن كان الحسن ـ وهو البصري ـ سمعه من أبي هريرة، ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين.

وله طريق رابعة: أخرجها (٢ / ٥٣٠) قال: ثنا علي بن حفص: أنا ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة نحوه.

وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أن علي بن حفص ـ وهو المدائني ـ لم يخرج له البخاري، فهو على شرط مسلم، وقد أخرجه (٣/٧٣)، وكذا ابن حبان (٣٢٤٤) من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري مرفوعاً نحوه وقال:

«فإذا أتاه فر منه، فيناديه: خذ كنزك الذي خبأته، فأنا عنه غني. فإذا رأى أن لا بد منه؛ سلك يده في فيه فيقضمها قضم الفحل».

٥٥٩ ـ (ما بَلَغَ أنْ تُؤَدَّىٰ زكاتُهُ فَزُكِّيَ فليسَ بكَنْزٍ).

أخرجه أبو داود (١٥٦٤) من طريق عتاب بن بشير عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن أم سلمة قالت:

«كنت ألبس أوضاحاً من ذهب، فقلت: يا رسول الله! أكنز هو؟ فقال: » فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، فيه ثلاث علل:

الأولى: الانقطاع بين عطاء ـ وهو ابن أبي رباح ـ وأم سلمة؛ فإنه لم يسمع منها كما قال أحمد وابن المديني.

الثانية: ثابت بن عجلان؛ فإنه مختلف فيه، وقد أورده العقيلي في «الضعفاء» (ص ٦٣) وقال:

«حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سألت أبي عن ثابت بن عجلان؟ قال: كان يكون

بالباب والأبواب. قلت: هو ثقة؟ فسكت؛ كأنه حسن أمره».

وقال الذهبي في «الميزان»:

«وثقه ابن معين. وقال أحمد: «أنا متوقف فيه». وقال أبو حاتم: «صالح». وذكره ابن عدي (ق ٤٦/٢) وساق له ثلاثة أحاديث غريبة. وذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال: «لا يتابع في حديثه فمما أنكر عليه حديث عتاب بن بشير...». (قلت: فذكره). قال الحافظ عبد الحق: «ثابت لا يحتج به». فناقشه على قوله أبو الحسن بن القطان، وقال: «قول العقيلي أيضاً فيه تحامل عليه. فقال: إنما يمر (!) بهذا من لا يعرف بالثقة مطلقاً، فأما من عرف بها فانفراده لا يضره؛ إلا إن كثر ذلك منه». قلت: أما من عرف بأنه ثقة فنعم، وأما من وثق [و] مثل الإمام أحمد يتوقف فيه، وسئل أبو حاتم؟ فقال: «صالح الحديث»؛ فلا نرقيه إلى رتبة الثقة، فتفرد هذا يعد منكراً، فرجح قول العقيلي وعبد الحق».

قلت: هذا رأي الذهبي في الخلاف المذكور، وخالفه الحافظ ابن حجر فانتصر لابن القطان، فقال في «التهذيب»:

«وصدق؛ فإن مثل هذا لا يضره إلا مخالفة الثقات لا غير، فيكون حديثه حينئذ شاذاً».

قلت: وأنا أرى أن الصواب مع الحافظ رحمه الله؛ لأن توقف أحمد في ثابت ليس مثلما لو كان ضعفه، فلو أنه ضعفه لم يضر فيه مع توثيق من وثقه؛ لأنه جرح غير مفسر، فهو غير معتبر، فكيف وهو لم يصرح بتضعيفه؟! وكأنه لهذا رمز السيوطي لحسنه في «الجامع الصغير»، وقال شارحه المناوي:

«قال ابن عبد البر: في سنده مقال. قال الزين العراقي في «شرح الترمذي»: إسناده جيد، رجاله رجال البخاري، وفيه ثابت بن عجلان.. وقد أحسن المصنف حيث اقتصر على تحسينه، قال ابن القطان: وللحديث إسناد إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيح».

قلت: وقد صرفهم جميعاً الاختلاف في ثـابت عن الانتباه للعلة الحقيقيـة في الإسناد؛ ألا وهي الانقطاع.

الثالثة : على أني أرى أنه لو ذهب ذاهب إلى إعلاله بـ (عتاب بن بشير) بدل (ثابت بن عجلان)؛ لم يكن قد أبعد عن الصواب، فإنه دونه في الثقة؛ كما يتبين ذلك بالرجوع إلى ترجمتيهما من «التهذيب». وحسبك دليلاً على ذلـك قول الحـافظ في عتاب:

«صدوق يخطىء». وفي ثابت: «صدوق»!

وجملة القول: إن هذا الإسناد ضعيف لانقطاعـه، وسوء حفظ عتـاب؛ إلا أن المرفوع منه يشهد له حديث خالد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب قال:

«خرجت مع عبد الله بن عمر فلحقه أعرابي، فقال له: قول الله: ﴿والذينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ والفِضَّةَ ولا يُنْفِقُونَها في سَبِيلِ اللهِ﴾؟ قال له ابن عمر: من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له؛ إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهوراً للأموال. ثم التفت فقال: ما أبالي لو كان لي أُحُدٌ ذهباً، أعلم عدده وأزكيه، وأعمل فيه بطاعة الله عز وجل».

أخرجه ابن ماجه (١٧٨٧)، والبيهقي (٤/٨٢) من طريق ابن شهاب: حدثني خالد بن أسلم به. وعلقه البخاري (٣/ ٢٥٠) مختصراً، وإسناده صحيح، وهو وإن كان موقوفاً فهو في حكم المرفوع؛ لأنه في أسباب النزول، وذلك لا يكون إلا بتوقيف من الرسول ﷺ، وحديث ابن عمر هذا هام جدّاً في تفسير آية الإنفاق هذه، فإن ظاهرها وجوب إنفاق جميع ما عند المسلم من الذهب والفضة، وقد أخذ بهذا الظاهر بعض الأحزاب الإسلامية في العصر الحاضر، ولم يلتفتوا إلى هذا الحـديث المبين للمراد منها، وأنها كانت قبل فرض الزكاة المطهرة للأموال، فلما نزلت قيدت الآية، وبينت أن المقصود منها إنفاق الجزء المفروض على الأموال من الزكاة، وعلى ذلك دلت سائر الأحاديث التي وردت في الترهيب من منع الزكاة، وكذلك سيرة السلف الصالح؛ فإن

من المقطوع به أن عثمان وعبد الرحمن بن عوف وغيرهما من أغنياء الصحابة لم ينفقوا أموالهم كلها، بل ماتوا وقد خلفوا لورثتهم أموالاً طائلة؛ كما هو مذكور في كتب السيرة والتراجم.

وجملة القول: إن الحديث بهذا الشاهد حسن أو صحيح. والله أعلم.

وقد روى مالك (١/٢٥٦/١) عن عبد الله بن دينار أنه قال: سمعت عبد الله بن عمر وهو يسأل عن الكنز ما هو؟ فقال:

«هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة».

وإسناده صحيح غاية.

٥٦٠ - (شَرُّ ما في رجلٍ شُحٌّ هالِعٌ، وجُبْنٌ خالِعٌ).

أخرجه أبو داود (٢٥١١)، وابن حبان (٨٠٨)، وأحمد (٢/٣٠٢و٣٢٠)، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٩/٥٠) من طريق موسى بن علي: سمعت أبي يحدث عن عبد العزيز بن مروان بن الحكم قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير عبد العزيز بن مروان بن الحكم - وهو والد عمر بن عبد العزيز - وهو ثقة.

٥٦١ - (الناسُ يومئذٍ على جسْرِ جهنَّمَ).

أخرجه أحمد (٦/١١٦ - ١١٧) من طريق عبد الله بن المبارك عن عنبسة بن سعيد عن حبيب بن أبي عمرة عن مجاهد قال: قال ابن عباس:

«أتدري ما سعة جهنم؟ قلت: لا. قال: أجل والله ما تدري إن بين شحمة أذن أحدهم وبين عاتقه مسيرة سبعين خريفاً، تجري فيها أودية القيح والدم. قلت: أنهاراً؟ قال: لا؛ بل أودية. ثم قال: أتدرون ما سعة جهنم؟ قلت: لا. قال: أجل والله ما

تدري؛ حدثتني عائشة أنها سألت رسول الله ﷺ عن قوله: ﴿والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه﴾؛ فأين الناس يومئذ يا رسول الله؟ قال: هم على جسر جهنم».

قلت: وهذا إسناد صحيح، وجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير عنبسة بن سعيد ـ وهو ابن الضريس الأسدي ـ وهو ثقة بلا خلاف. ومن طريقه رواه الحاكم (٢/٤٣٦)، وعنه البيهقي في «البعث» (٣١٧/٥٧٣). وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

وسؤال عائشة عن الآية له طريق أخرى في «المسند» (٦/٢١٨) عن الشعبي عنها؛ ولكنهم قالوا:

«إنه لم يسمع منها».

٥٦٢ ـ (نِعْمَ سَحُورُ المؤمنِ التمرُ).

أخرجه ابن حبان (٨٨٣)، والبيهقي (٤/٢٣٦ ـ ٢٣٧) عن محمد بن أبي بكر المقدمي: حدثنا إبراهيم بن أبي الوزير: حدثنا محمد بن موسى المدني عن المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح.

وله طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً عند أبي عوانة في «صحيحه»، وفي متنه زيادة، وإسناده واه جدّاً، ولذلك أوردته من أجلها في السلسلة الأخرى (١٣٢٦).

وله شاهد من حديث جابر، وله عنه طريقان:

الأولى: عن زمعة بن صالح عن عمرو بن دينار عنه مرفوعاً به.

أخرجه ابن عدي (ق ١٥٠/٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٥٠)، والخطيب (٢/٢٨٦ و ١٢/٤٣٨)، والسلفي في أواخر مجلس من «أمالي أبي مطيع المصري»

(ق ٢/٦٤) من طريق الطبراني . وقال أبو نعيم :

«تفرد به زمعة» .

قلت : وهو ضعيف .

والأخرى : عن محمد بن عمرو الواقفي عن أبي الزبير عنه به .

أخرجه المحاملي في الثالث من «الأمالي» (ق ١/٣٣)

والواقفي هذا ضعيف كما في «التقريب» .

وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه . لكن قال الهيثمي (١٥١/٣) :

«رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح» .

فلعله عند البزار من غير هذين الطريقين .

ثم تبين لي أنه من الطريق الأولى في «زوائد البزار» (ص ١٠٦) .

وله شاهد ثان من حديث عقبة بن عامر .

أخرجه أبو الحسن بن عبدكويه في «ثلاثة مجالس» (ق ٢/١٠) من طريق الطبراني وهذا في «المعجم الكبير» (٧٧٨/٢٨٢/١٧) ، وابن عدي (١/٥٨) عن **ابن لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عنه .

وابن لهيعة ضعيف لسوء حفظه ، فهو ممن يستشهد به .

وشاهد ثالث مرسل : أخرجه الخطيب في «التلخيص» (ق ٢/١٠٨) من طريق إسماعيل بن عياش عن **إبراهيم بن شعيث** عن سعيد بن عبد الله بن أبي هند .

وإبراهيم هذا ترجمة ابن أبي حاتم (١٠٥/١/١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وروي من حديث السائب بن يزيد مرفوعاً به وزاد وقال : «يرحم الله المتسحرين» ،

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦٦٨٩/١٨٩/٧) ، وفيه **خالد بن يزيد العمري** ،

وهو متهم بالكذب فلا يستشهد به. وأعله في «المجمع» بشيخه يزيد النوفلي فقصر! فليضم هذا إلى ما تحت حديث «الضعيفة» رقم (١٣٢٦).

(تنبيه): عزى الحديث المنذري في «الترغيب» (٢/ ٩٤)، وتبعه عليه الخطيب التبريزي في «المشكاة» (١٩٩٨) إلى أبي داود، وذلك وهم لا أدري من أين جاءهما؟!

٥٦٣ - (مَنْ صامَ يوماً في سبيلِ اللهِ؛ جعلَ اللهُ بَيْنَهُ وبينَ النارِ خَنْدَقاً كما بينَ السماءِ والأرضِ).

أخرجه الترمذي في «سننه» (١١/ ٣٢/ ٢)، وأبو حـزم بن يعقوب الحنبلي في «كتـاب الفروسيـة» (١/ ٧/ ٢) كلاهمـا من طريق الـوليد بن جميـل عن القاسم أبي عبدالرحمن عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: فذكره. وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن غريب من حديث أبي أمامة».

قلت: وهو كما قال، وفي الوليد وشيخه كلام لا ينزل حديثهما عن رتبة الحسن؛ لا سيما وللحديث شاهد من حديث أبي الدرداء مرفوعاً به.

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (٤٤٩)، و «الأوسط» (١/ ١٠٧/ ١) من طريق **عبدالله بن الوليد العدني**: ثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن شِمْر بن عطية عن **شهر بن حوشب** عن أم الدرداء عن أبي الدرداء. وقال:

«لم يروه عن سفيان إلا عبد الله بن الوليد».

قلت: وهو صدوق ربما أخطأ كما قال الحافظ؛ لكن شهر بن حوشب فيه ضعف لسوء حفظه، فيستشهد به.

فقول المنذري في «الترغيب» (٢/ ٦٢)، وتبعه الهيثمي (٣/ ١٩٤):

«رواه الطبراني في «الأوسط» و «الصغير» بإسناد حسن» ليس بحسن؛ إلا إن أراد أنه حسن لغيره فنعم.

ولـه شاهد آخر من حديث جابر مرفوعاً به.

أخرجه الطبراني أيضاً في «الأوسط»، وفيه **أبو ظبية - واسمه عيسى بن سليمان -** ضعفه ابن معين، وساق له ابن عدي عدة مناكير، وذكره ابن حبان في «الثقات».

(تنبيه): وقع آخر الحديث في النسخة المطبوعة من «السنن» (**١/٣٠٦ - طبع بولاق**): «كما بين المشرق والمغرب»، والذي أثبتناه أصح من وجوه:

أولاً: أنه الثابت في نسخة مصححة مخطوطة من «السنن»، ولذلك عزوت إليها، ومن صحتها أنه كتب على هامشها أن في نسخة: «المشرق والمغرب».

ثانياً: أنه الذي نقله عن «السنن» المنذري في «الترغيب»، والتبريزي في «المشكاة» (**٢٠٦٤**)، والسيوطي في «الجامع».

ثالثاً: أنه الموافق لرواية أبي حزم من الوجه الذي هو في «السنن».

رابعاً: أنه المطابق لرواية حديث أبي الدرداء وجابر. والله أعلم.

٥٦٤ - (إنَّ الحَسَنَ والحُسَيْنَ هما رَيْحانَتَايَ مِنَ الدنيا).

أخرجه البخاري (**٧/٧٩ و ١٠/٣٥٠ - فتح**)، والترمذي (**٤/٣٦٩ - ٣٧٠**)، وأحمد (**٢/٩٢ و ١١٤**) عن محمد بن أبي يعقوب عن عبد الرحمن بن أبي نُعم أن رجلاً سأل ابن عمر - [وأنا جالس] - عن دم البعوض يصيب الثوب؟ [فقال له: ممن أنت؟ قال: من أهل العراق]. فقال ابن عمر: [ها] انظروا إلى هذا! يسأل عن دم البعوض؟ وقد قتلوا ابن رسول الله ﷺ! سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. والزيادات لأحمد، والسياق للترمذي وقال:

«هذا حديث حسن صحيح».

ومن هذا الوجه أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (**٩/٥٨/٦٩٣٠ - الإحسان**) وله عنده (**٦٩٢٥**) وكذا أحمد (**٥/٥١**) بسند حسن عن أبي بكرة ليس فيه ذكر الحسين. وفيه **قصة** وثوب الحسن على ظهره ﷺ كلما سجد.

٥٦٥ - (أَحْصُوا هلالَ شعبانَ لرمضانَ، ولا تَخْلِطُوا برمضانَ؛ إلاّ أنْ يُوَافِقَ ذلكَ صياماً كان يَصُومُهُ أحدُكُم، وصُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فإنْ غُمَّ عليكم؛ فإنَّها ليست تُغَمَّىٰ عَلَيْكُمُ العِدَّةُ).

أخرجه الدارقطني (ص ٢٣٠)، والحاكم (١/٤٢٥)، وعنهما البيهقي (٤/٢٠٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١/١٨٢/٢ - ٢) من طريق أبي معاوية عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

وأقول: إنما هو حسن فقط للخلاف في محمد بن عمرو، ولأن مسلماً لم يحتج به، وإنما روى له متابعة.

ثم إن الحديث بهذا التمام للدارقطني وحده، وليس عند البغوي قوله: «وصوموا لرؤيته. . .» إلخ. وعند الحاكم الفقرة الأولى منه فقط.

وكذلك أخرجه الترمذي (١/١٣٣) وأعله بقوله:

«لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي معاوية، والصحيح ما روي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

«لا تقدموا شهر رمضان بيوم أو يومين».

وهكذا روي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو حديث محمد بن عمرو الليثي».

قلت: لما لم يقع للترمذي من الحديث إلا طرفه الأول كما أشرنا؛ قام في نفسه أن أبا معاوية وهم فيه فقال: «أحصوا هلال شعبان لرمضان» مكان قوله: «لا تقدموا. . .» إلخ. ولذلك حكم عليه بالوهم، ولست أرى ذلك؛ لأن رواية الدارقطني قد جمعت بين

الفقرتين، غاية ما في الأمر أنه وقع فيها: «ولا تخلطوا برمضان» بدل قوله: «لا تقدموا شهر رمضان بيوم أو يومين»، ولا يخفى أن المعنى واحد؛ لا سيما ولفظه عند البغوي: «ولا تصلوا رمضان بشيء إلا أن يوافق..» إلخ. وكأنه لما ذكرنا سكت البيهقي عن الحديث فلم يعله بشيء.

على أني قد وجدت لأبي معاوية متابعاً. أخرجه الضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق ٩٧/١) من طريق **يحيى بن راشد**: ثنا محمد بن عمرو به.

ويحيى بن راشد هو المازني البراء، وهو ضعيف يصلح للاعتبار والاستشهاد، فثبت أن الحديث حسن. والله أعلم.

وقد روى له الدارقطني شاهداً من حديث رافع بن خديج مرفوعاً نحوه؛ إلا أن في إسناده **الواقدي**، وهو متروك لا يصلح للاستشهاد، فإنما أوردته تنبيهاً.

ثم رأيت ابن أبي حاتم قد ساق الحديث في «العلل» (٢٤٥/١) من طريق **يحيى بن راشد** قال: حدثنا محمد بن عمرو به وقال:

«قال أبي: ليس هذا الحديث بمحفوظ».

فكأنه لم يقع له من طريق أبي معاوية؛ كما لم تقع للترمذي هذه الطريق، وبالجمع بينهما ينجو الحديث من الشذوذ والمخالفة. والله أعلم.

٥٦٦ - (أفضلُ الصدقةِ جهدُ المُقِلِّ، وابدأْ بِمَنْ تَعُولُ).

أخرجه البغوي في «حديث أبي الجهم العلاء بن موسى» (٢/٢): ثنا الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات على شرط مسلم؛ غير أبي الجهم هذا، وقد ترجمه الخطيب (١٢/ ٢٤٠ - ٢٤١) وقال:

«وكان صدوقاً، توفي في أول سنة ثمان وعشرين ومائتين».

وللحديث شاهد بإسناد صحيح عن أبي هريرة مرفوعاً، وهو مخرج في «الإرواء» (٨٢٦).

ولأوله شاهدان آخران عن أبي أمامة وأبي ذر مخرجان فيه (٨٨٩).

وشاهد آخر من حديث عبد الله بن حبشي مرفوعاً.

أخرجه أحمد (٣/٤١١ - ٤١٢)، وإسناده صحيح على شرط مسلم.

٥٦٧ - (ما مِنْ عبدٍ مسلمٍ يُنْفِقُ مِنْ كُلِّ مالٍ له زَوْجَيْنِ في سبيلِ اللهِ؛ إلَّا اسْتَقْبَلَتْهُ حَجَبَةُ الجَنَّةِ؛ كُلُّهم يَدْعُوهُ إلى ما عِنْدَهُ. قلتُ: وكيفَ ذلكَ؟ قالَ: إنْ كانتْ إبلاً فَبَعِيرَيْنِ، وإنْ كانتْ بقراً فبقرتينِ).

أخرجه النسائي (٢/٦٦)، والدارمي (١/٢٠٤)، وابن حبان (١٦٤٩ - ١٦٥٢)، والحاكم (٢/٨٦)، وأحمد (٥/١٥١ و١٥٣ و١٥٩ و١٦٤) من طرق عن **الحسن عن** صعصعة بن معاوية قال:

«لقيت أبا ذر، قال: قلت: حدثني. قال: نعم، قال رسول الله ﷺ. . .» فذكره، والسياق للنسائي، وزاد أحمد وابن حبان:

«ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث؛ إلا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته إياهم».

وقد أخرجها النسائي في «الجنائز» (١/٢٥٦)، وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا؛ لولا أن فيه عنعنة الحسن البصري؛ لكنه قد صرح بالتحديث عند أحمد من طريقين عنه، فهو على شرط الشيخين، وصعصعة من الصحابة رضي الله عنهم.

وجملة الإنفاق لها شاهد من حديث أبي هريرة نحوه، وفيه فضل أبي بكر الصديق. أخرجه الشيخان، وسيأتي إن شاء الله برقم (٢٨٧٨).

٥٦٨ - (مَنْ أحْيَا أرضاً ميتةً له بها أجْرٌ، وما أكلتْ منه العافيةُ فله به أجرٌ).

أخرجه الإمام أحمد (٣/٣١٣) قال: ثنا يحيى عن هشام بن سعيد - يعني: ابن عروة -: أخبرني عبيد الله بن عبد الرحمن الأنصاري قال: سمعت جابر بن عبدالله يقول: فذكره مرفوعاً.

ثم قال (٣/٣٢٦ - ٣٢٧): ثنا أبو النضر: ثنا أبو عقيل - قال عبد الله: قال أبي: أبو عقيل اسمه عبد الله بن عقيل -: ثنا هشام بن عروة: حدثني **عبيدالله بن عبدالرحمن** ابن رافع عن جابر بن عبدالله به.

قلت: فهذا يبين أن في الطريق الأولى تحريفاً وتقديماً وتأخيراً، والصواب فيها: «يحيى بن سعيد عن هشام - يعني: ابن عروة»، فأخطأ الطابع أو الناسخ فنقل: «بن سعيد» من بعد «يحيى» وجعله بين «هشام» و «يعنى: ابن عروة».

ثم تأكدت من ذلك حينما رأيت ابن حبان قد أخرجه في «صحيحه» (رقم ٥١٨٠ - الإحسان) من طريق يحيى القطان به على الصواب، وتابعه عنده (٥١٧٩) حماد بن سلمة عن هشام بن عروة به.

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنصاري فهو مجهول، وهو راوي حديث بئر بضاعة.

لكن للحديث طريقان آخران: أحدهما من طريق هشام بن عروة نفسه بإسناد آخر، وهو ما أخرجه أحمد (٣/٣٠٤) قال: ثنا عباد بن عباد المهلبي عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله مرفوعاً به بلفظ:

«من أحيا أرضاً ميتة فله منها - يعني: أجراً - وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة».

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

والطريق الآخر : ما عند أحمد (٣/٣٥٦) : حدثنا يونس ويحيى بن أبي بكير قالا : ثنا حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر به ؛ إلا أن يونس قال : «فله فيها أجر» ، وقال ابن أبي بكير : «فهي له» ، وقالا : «العافية» .

وأخرجه ابن حبان (٥١٨١) من طريق ثالث عن حماد بن سلمة به .

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، فقد أخرج بهذا الإسناد غير ما حديث ؛ إلا أن أبا الزبير مدلس وقد عنعنه ، ولكنه متابع كما مر .

هذا وقد اختلف في هذه اللفظة من الحديث : «فله فيها أجر» أو «فهي له» في الفقرة الأولى منه . فرواية يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن عبيد الله بن عبدالرحمن ، ورواية عباد بن عباد المهلبي مثل الرواية الأولى وهي رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير .

وخالفهم ثقتان آخران عن هشام بن عروة ، وهما حماد بن أسامة وحماد بن زيد ، أما الأول فأخرج حديثه أحمد (٣/٣٨١) قال : حدثنا حماد بن أسامة : حدثني هشام بن عروة : حدثني عبيدالله بن عبدالرحمن بن رافع به بلفظ :

«من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وما أكلت العافية منه له به صدقة» .

وأما ابن زيد فقال أحمد (٣/٣٣٨) : ثنا يونس : ثنا حماد ـ يعني : ابن زيد ـ : ثنا هشام بن عروة عن وهيب بن كيسان عن جابر به ؛ إلا أنه قال : «فهو له صدقة» . فقال رجل : يا أبا المنذر ! ـ قال أبو عبد الرحمن : أبو المنذر : هشام بن عروة ـ ما العافية؟ قال : ما اعتافها من شيء .

ثم وجدت لهما متابعاً ، وهو عبد الوهاب الثقفي عند ابن حبان (٥١٨٢) .

ولم يتبين لي الآن الرواية الصحيحة منهما ، وعسى أن نقف بعد على ما يرجح إحداهما على الأخرى فنبينه في مناسبة أخرى إن شاء الله تعالى .

ثم رأيت الحديث في «غريب الحديث» لأبي عبيد (ق ١/٥٢) : حدثنا معاوية عن

هشام بن عروة عن عبيد الله بن عبد الرحمن به باللفظ الثاني: «فهي له».

وأخرجه الدارمي (٢/٢٦٧) من طريق أبي أسامة ـ وهو حماد بن أسامة ـ عن هشام بن عروة به باللفظ الأول: «فله فيها أجر». فتأكدت بذلك من التصويب الذي قدمته لرواية «المسند»، ولكني لا أزال متردداً في الأرجح من اللفظين، وإن كان يمكن القول بصحتهما معاً؛ أي: فهي له ملكاً، وله أجراً. والله أعلم.

٥٦٩ ـ (يا أيُّها النـاسُ! أفْشُوا السـلامَ، وأطْعِمُوا الـطعامَ، وصِلُوا الأرحامَ، وصلُّوا بالليلِ والناسُ نِيَامٌ؛ تدخُلُوا الجنةَ بسَلاَمٍ).

أخرجه الترمذي (٢/٧٩)، والدارمي (١/٣٤٠)، وابن ماجه (١٣٣٥ و ٣٢٥١)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص ١٧)، والحاكم (٣/١٣ و ٤/١٦٠)، وأحمد (٥/٤٥١)، وابن سعد في «الطبقات» (١/٢٣٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/٥٣٦ و ٦٢٤ و ١٤/٩٥)، والضياء في «المختارة» (٥٨/١٧٦/١ ـ ٢) من طرق عن عوف بن أبي جميلة عن زرارة بن أوفى: حدثني عبدالله بن سلام قال:

«لما قدم النبي ﷺ المدينة انجفل الناس قبله، وقيل: قد قدم رسول الله ﷺ، قد قدم رسول الله، قد قدم رسول الله (ثلاثاً). فجئت في الناس لأنظر، فلما تبينت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب، فكان أول شيء سمعته تكلم به أن قال:» فذكره.

وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح». وأقره النووي في «الرياض» (رقم ٨٥٢)، والعسقلاني في «الفتح» (١١ / ١٩)، ومن قبلهما المنذري في «الترغيب» (١ / ٢١٤).

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين».

قلت: ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، وأقره المنذري والحافظ.

٥٧٠ ـ (إنَّ الله أوْحَى إليَّ أنْ تَوَاضَعُوا حتى لا يَفْخَرَ أحدٌ على أحدٍ، ولا يبغِي أَحَدٌ على أَحَدٍ).

أخرجه مسلم (٨/ ١٦٠)، وابن ماجه (٢/ ٥٤٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٧)، والبيهقي (١٠/ ٢٣٤)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣٦٤/ ١٠٠٠) من طريق **مطر الوراق** : حدثني قتادة عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حمار عن النبي ﷺ أنه خطبهم فقال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، ولكن له علتان: عنعنة قتادة، وسوء حفظ مطر الوراق، ولم يسمع قتادة هذا الحديث من مطرف؛ كما حققته فيما علقته على كتابي «مختصر صحيح مسلم»، وهو على وشك التمام[1]. انظر الحديث (٣٩٠٦ منه). ومن هاتين العلتين؛ توجهت الهمة إلى تتبع طرق الحديث لعل فيها ما يشد من عضده، فوجدته في «سنن أبي داود» (٢/ ٣٠٠) من طريق **الحجاج** عن قتادة عن يزيد بن عبدالله عن عياض به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف أيضاً؛ لأن الحجاج ـ وهو ابن أرطاة ـ مدلس أيضاً، ثم هو منقطع بين يزيد بن عبد الله وعياض؛ بينهما أخوه مطرف بن عبد الله كما رواه أحمد (٤/ ٢٦٦)، وعنه الطبراني (١٧/ ٣٦١/ ٩٩٣)، والطيالسي (١٠٧٩) بالسند الصحيح عن قتادة به، فذكر الخطبة؛ ولكن ليس فيها هذا الحديث إلا من طريق مطر الوراق السابقة، وهو مذكور في التعليق المشار إليه.

ووجدت للحديث شاهداً أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٦)، وابن ماجه (٤٢١٤) من طريق يزيد بن أبي حبيب عن **سنان بن سعد** عن أنس عن النبي ﷺ قال:

«إن الله عز وجل أوحى إلي أن تواضعوا، ولا يبغ بعضكم على بعض».

قلت: وإسناده خير من إسناد حديث عياض، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير

---

(١) ثم إني انتهيت منه والحمد لله، وشرعت في اختصار «البخاري» وتخريج معلقاته وآثاره، وهو على وشك التمام أيضاً. ثم إني انتهيت منه بكامله وطبع منه الأول، والثاني قد صدر وله الحمد، ويعاد الآن طبع الأول منه.

سنان بن سعد ـ وقيل: سعد بن سنان ـ وهو مختلف فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، وتجد تفصيل ذلك في «التهذيب». وابن أبي حاتم لما ترجمه (٢/١/٢٥١) لم يذكر فيه غير توثيق ابن معين. وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق له أفراد»

قلت: فهو حسن الحديث.

وبحديث عياض يرتقي إلى درجة الصحيح. والله أعلم.

ثم رأيت البيهقي صرح أن الحجاج هو ابن الحجاج، وتبعه المزي في «التحفة» و «التهذيب»، ووصله البخاري في «الأدب» أيضاً (٤٢٨). وأن الحجاج هذا ـ هو الباهلي ـ ثقة من رجال الشيخين، فالعلة الانقطاع، وقد زال بما سبق، فصح الحديث والحمد لله تعالى.

٥٧١ ـ (اعبُدُوا الرحمنَ، وأطْعِمُوا الطعامَ، وأفْشُوا السلامَ؛ تَدْخُلُوا الجنةَ بسلامٍ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٨١)، والترمذي (٢/٣٤٠)، والدارمي (٢/١٠٩)، وابن ماجه (٣٦٩٤)، وابن حبان (١٣٦٠)، وأحمد (٢/١٧٠و١٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/٢٨٧) من طرق عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: هو كما قال، ورجاله ثقات، وعطاء بن السائب إنما يخشى من اختلاطه، وما دام أنه لم يتفرد بالحديث فقد أمناه، فقد مضى الحديث قريباً (٥٦٩) عن عبد الله بن سلام دون الفقرة الأولى منه، وهي في غنية عن الاستشهاد لها لكثرة النصوص من الآيات والأحاديث التي وردت بلفظها ومعناها، وليس لابن ماجه من الحديث إلا هذه الفقرة وفقرة الإفشاء، وقد أخرجه من طريق ابن أبي شيبة، وهذا في «المصنف» (٨/٦٢٤).

(تنبيه) : عزا السيوطي هذا الحديث في «الجامع الصغير» للترمذي من حديث أبي هريرة! وقلده الشيخ الغماري فيما سماه بـ «الكنز الثمين» (٤٠٦)، وزعم في مقدمته أنه جرد فيه الأحاديث الثابتة! وإنما هو عنده كما عند غيره من حديث ابن عمرو، وأما حديث أبي هريرة عنده فهو بغير هذا السياق، وفيه زيادة: «واضربوا الهام»، وهي زيادة منكرة بإسناد ضعيف، ولذلك أوردته في «السلسلة الأخرى» (١٣٢٤)، وانطلى الأمر على المناوي؛ فإنه بعد أن نقل تصحيح الترمذي إياه وأقره! قال بعد قوله: «عن أبي هريرة»: «قال: قلت: يا رسول الله! إذا رأيتك طابت نفسي . . »، فأوهم أن هذا عند الترمذي، وإنما هو عند أحمد ومن طريق أخرى غير الطريق التي صححها الترمذي؛ على أنهما في الضعف سواء كما بينته هناك.

٥٧٢ ـ (تَبَسُّمُكَ في وجهِ أخِيكَ لك صدقةٌ، وأمرُكَ بالمعروفِ ونَهْيُكَ عَنِ المنكرِ صدقةٌ، وإرشادُكَ الرجلَ في أرضِ الضلالِ لك صدقةٌ، وبَصَرُكَ الرجلَ الرديءالبَصَرِ لك صدقةٌ، وإماطَتُكَ الحَجَرَ والشوكةَ والعظمَ عنِ الطريقِ لك صدقةٌ، وإفراغُكَ مِنْ دَلْوِكَ في دَلْوِ أخِيكَ لك صدقةٌ).

أخرجه الترمذي (١/٣٥٤) والسياق له، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٢٨) (٨٩١)، وابن حبان (٨٦٤)،وابن عدي في «الكامل» (٥/٢٧٥) عن عكرمة بن عمار: ثنا أبو زميل عن مالك بن مرثد عن أبيه عن أبي ذر مرفوعاً. وقال الترمذي:

«حسن غريب، وأبو زميل اسمه سماك بن الوليد الحنفي».

قلت: وهو ثقة كسائر الرواة؛ غير مرثد، وهو ابن عبد الله الزماني؛ قال الذهبي:

«ليس بمعروف، ما روى عنه سوى ولده مالك».

وفي «التقريب»:

«هو مقبول».

قلت: ولعل ابن حبان أورده في «ثقاته» على قاعدته المعروفة، وهو المناسب

لإخراجه حديثه في «صحيحه»، وهو لا يستحق ذلك، وغايته أن يكون حسناً لغيره؛ فإن له طريقاً أخرى بنحوه تأتي بعد ثلاثة أحاديث.

ثم رأيته في «ثقاته» (٥/ ٤٤٠).

٥٧٣ ـ (على كلِّ مسلمٍ صَدَقَةٌ. قِيلَ: أرأيتَ إنْ لم يجدْ؟ قال: يَعْتَمِلُ بيديْهِ فينفعُ نفسَهُ ويتصدقُ. قِيلَ: أرأيتَ إنْ لم يستطِعْ؟ قال: يُعِينُ ذا الحاجةِ الملهوفَ. قِيلَ: أرأيتَ إنْ لم يستطِعْ؟ قالَ: يأمرُ بالمعروفِ أو الخيرِ. قالَ: أرأيتَ إنْ لم يفعلْ؟ قال: يُمْسِكُ عَنِ الشَّرِّ فإنَّها صدقةٌ).

أخرجه البخاري (٢/ ١٢١)، وفي «الأدب المفرد» (٣٥ ـ ٤٦)، ومسلم (٣/ ٨٣) والسياق له، والنسائي (١/ ٣٥١)، ورواه الدارمي (٢/ ٣٠٩)، والطيالسي (ص ٦٧ رقم ٤٩٥)، وأحمد (٤/ ٣٩٥و٤١١) من حديث أبي موسى الأشعري مرفوعاً.

وللجملة الأخيرة منه شاهد من حديث أبي ذر يأتي قريباً تحت حديثه رقم (٥٧٥).

٥٧٤ ـ (على كُلِّ عضوٍ مِنْ أعضاءِ بني آدمَ صدقةٌ).

أخرجه أحمد (٢/ ٣٩٥): ثنا هوذة: ثنا عوف عن خلاس عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذا سند صحيح رجاله رجال الستة؛ غير هوذة ـ وهو ابن خليفة ـ وهو ثقة.

وهو مختصر: «كل سلامى من الناس عليه صدقة»، ويأتي.

٥٧٥ ـ (على كلِّ نفسٍ في كلِّ يومٍ طلعتْ فيه الشمسُ صدقةٌ منه على نفسِهِ. قلت: يا رسولَ اللهِ! مِنْ أينَ أتصدقُ وليس لنا أموالٌ؟ قالَ: لأنَّ مِنْ أبوابِ الصدقةِ التكبيرَ، وسبحانَ اللهِ، والحمدَ للهِ، ولا إلهَ إلا اللهُ، وأستغفرُ اللهَ، وتأمرُ بالمعروفِ، وتنهى عنِ المنكرِ، وتعزِلُ الشوكةَ عن طريقِ الناسِ والعظمةَ والحجرَ، وتَهْدِي الأعمى، وتُسْمِعُ الأَصَمَّ والأبْكَمَ حتى يَفْقَهَ،

وتَدُلُّ المُسْتَدِلَّ على حاجةٍ له قد عَلِمْتَ مكانَها، وتسعى بشدةِ ساقَيْك إلى اللهفانِ المستغِيثِ، وترفعُ بشدةٍ ذراعَيْكَ مَعَ الضَّعِيفِ؛ كُلُّ ذلكَ مِنْ أبوابِ الصدقةِ منك على نفسِكَ، ولك في جِمَاعِكَ زوجَتَكَ أجرٌ. قال أبو ذرٍّ: كيف يكونُ لي أجرٌ في شَهْوَتِي؟ فقال: أرأيتَ لو كانَ لكَ ولدٌ فأدركَ ورجوتَ خَيْرَهُ فماتَ؛ أكنتَ تحتَسِبُهُ؟ قلتُ: نَعَمْ. قالَ: فأنتَ خَلَقْتَهُ؟ قالَ: بلِ اللهُ خَلَقَهُ. قال: فأنتَ هدَيْتَهُ؟ قال: بلِ اللهُ هَدَاهُ. قال: فأنتَ تَرْزُقُهُ؟ قال: بلِ اللهُ كانَ يرزقُهُ. قال: كذلكَ فَضَعْهُ في حلالِهِ وجَنِّبْهُ حَرَامَهُ، فإنْ شاءَ اللهُ أحْيَاهُ، وإنْ شاءَ أماتَهُ، ولك أجرٌ).

أخرجه الإمام أحمد (٥/١٦٨): ثنا عبد الملك بن عمرو: ثنا علي ـ يعني: ابن مبارك ـ عن يحيى عن زيد بن سلام عن أبي سلام: قال أبو ذر: على كل نفس... إلخ. كذا الأصل لم يرفعه، والظاهر أنه سقط من الناسخ بدليل السياق.

وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم.

ورواه ابن حبان والنسائي كما رمز له في «المنتخب» (٢/٥٣٥). والله أعلم.

وله طريق أخرى أخصر منه بلفظ: «تبسمك في وجه أخيك صدقة». وقد مر (٥٧٢).

وله حديث آخر قال: سألت النبي ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله وجهاد في سبيله». قلت: فأي الرقاب أفضل؟ قال: «أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها». قلت: فإن لم أفعل؟ قال: «تعين صانعاً أو تصنع لأخرق». قال: فإن لم أفعل؟ قال: «تدع الناس من الشر؛ فإنها صدقة تصدق بها على نفسك».

أخرجه البخاري (٣/١١٧)، وفي «الأدب المفرد» (٣٤ و ٤٦)، ومسلم (١/٦٢)، وأحمد (٥/ ١٥٠ و ١٧١) عن أبي مرواح عنه. وعند النسائي (٢/٥٧) منه الجملة الأولى.

ولبعضه شاهد مختصر بلفظ:

«على كل سلامى من بني آدم في كل يوم صدقة، ويجزي من ذلك كله ركعتا الضحى».

أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ١٣٣): ثنا **عبدالله بن محمد بن سختان الشيرازي**: ثنا **علي بن محمد الزيادابادي**: ثنا سالم بن نوح عن هشام بن حسان عن قيس بن سعد عن طاوس عن ابن عباس رفعه. وقال: «تفرد به علي بن محمد».

قلت: ذكره السمعاني بغيرجرح أو تعديل، وتلميذه عبدالله بن محمد لم أره، وبقية رجاله ثقات رجال البخاري. ومن هذا الوجه أخرجه في «الأوسط» أيضا (٢/٢٧٠/٢).

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٣٧):

«رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط»، وفيه من لم أجد من ترجمه».

قلت: وله طريق أخرى عن طاوس بلفظ أتم وهو:

٥٧٦ - (فِي ابنِ آدمَ سِتُّونَ وثلاثُمائةِ سلامى أو عظمٍ أو مَفْصِلٍ، على كلِّ واحدٍ في كلِّ يومٍ صدقةٌ؛ كلُّ كلمةٍ طيبةٍ صدقةٌ، وعَوْنُ الرجلِ أخَاهُ صدقةٌ، والشَّرْبَةُ مِنَ الماءِ تُسْقِيها صَدَقَةٌ، وإماطَةُ الأذى عنِ الطريقِ صدقةٌ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٢) من طريق **ليث** عن طاوس عن ابن عباس أظنه رفعه. شك ليث.

قلت: وهو ابن أبي سليم وهو صدوق؛ إلا أنه كان اختلط؛ لكن تابعه قيس بن سعد عند الطبراني كما مر في «على كل سلامى»، فيتقوى به، وبقية رجاله ثقات رجال «الصحيحين»، فالحديث حسن إن شاء الله تعالى.

وله طريق أخرى بلفظ آخر عن أبي ذر أيضاً وهو:

٥٧٧ ـ (يُصْبِحُ على كلِّ سُلاَمَىٰ مِنْ أحَدِكم صدقةٌ، فكلُّ تسبيحةٍ صدقةٌ، وكلُّ تحميدةٍ صدقةٌ، وكلُّ تهليلةٍ صدقةٌ، وكلُّ تكبيرةٍ صدقةٌ، وأمرٌ بالمعروفِ صدقةٌ، ونهيٌ عنِ المنكرِ صدقةٌ، ويُجْزِىءُ منْ ذلكَ ركعتانِ يَرْكَعُهما منَ الضُّحَىٰ).

أخرجه مسلم (٢/١٥٨)، وأبو داود (٢/٢٤٩)، وأحمد (٥/١٦٧ و ١٦٨) عن أبي الأسود الديلي عن أبي ذر مرفوعاً.

وراجع ما سبق برقم (٤٥٤) «أو ليس قد جعل الله لكم»، وله شاهد من حديث بريدة بلفظ:

«في الإنسان ستون وثلاثمائة مفصل»، وهو مخرج في «الإرواء» (٢ / ٣١٢).

وآخر بلفظ:

«على كل مَيْسمٍ من الإنسان صلاة (وفي رواية: يصبح على كل مَيْسَم من ابن آدم كل يوم صدقة). فقال رجل من القوم: ومن يطيق هذا؟ فقال: أمر بالمعروف ونهي عن المنكر صلاة، وإن حملاً عن الضعيف صلاة، وإن كل خطوة يخطوها أحدكم إلى صلاة صلاة».

قال في «المجمع» (٣/١٠٤):

«رواه أبو يعلى والبزار والطبراني في «الكبير» و «الصغير» بنحوه من حديث ابن عباس، وزاد في «الصغير»: ويجزىء من ذلك كله ركعتا الضحى. ورجال أبي يعلى رجال (الصحيح)».

قلت: هو في «مسند أبي يعلى» (٢/٦٤٠ ـ ٦٤١) باللفظ الأول، وفيه **الوليد بن أبي ثور** ضعيف.

ثم رواه باللفظ الآخر بسند صحيح. ورواية «الصغير» مضت بلفظ:

«على كل سلامى». انظر الحديث (٥٧٥).

٥٧٨ - (لا تقومُ الساعةُ حتى يمرَّ الرجلُ بقبرِ الرجلِ ، فيقولُ : يا ليتني مكانَهُ ، ما به حُبُّ لقاءِ اللهِ عزَّ وجلَّ) .

أخرجه أحمد (٢ / ٥٣٠) : ثنا علي : أنا ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، وقد أخرجه كما يأتي ، وعلي هذا هو ابن حفص المدائني أبو الحسن البغدادي ، وهو ثقة .

والحديث أخرجه مالك في «الموطأ» (١ / ٢٣٩) ، وعنه البخاري (١٣ / ٦٣) ، ومسلم (٨ / ١٨٢) ، وأحمد (٢ / ٢٣٦) عن أبي الزناد به دون قوله : «ما به حب لقاء الله عز وجل» . وكذا رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨ / ٢٤٩ / ٦٦٧٢ - الإحسان) عن مالك .

ومن أجل هذه الزيادة خرجته هنا . ويشهد لها ما رواه أبو حازم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره نحوه بلفظ :

«يا ليتني كنت مكان صاحب هذا القبر . وليس به الدِّين إلا البلاء» .

أخرجه مسلم وابن ماجه (٢ / ٤٩٤) .

ومعنى الحديث أنه لا يتمنى الموت تديناً وتقرباً إلى الله وحباً في لقائه ؛ وإنما لما نزل به من البلاء والمحن في أمور دنياه . ففيه إشارة إلى جواز تمني الموت تديناً ، ولا ينافيه قوله ﷺ : «لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به . .» ؛ لأنه خاص بما إذا كان التمني لأمر دنيوي كما هو ظاهر .

قال الحافظ :

«ويؤيده ثبوت تمني الموت عند فساد أمر الدين عن جماعة من السلف . قال النووي : لا كراهة في ذلك ؛ بل فعله خلائق من السلف ؛ منهم عمر بن الخطاب و . .» .

٥٧٩ - (يُبَايَعُ لرجلٍ ما بينَ الرُّكْنِ والمَقامِ، ولن يَسْتَحِلَّ البيتَ إلا أهْلُهُ، فإذا اسْتَحلُّوهُ؛ فلا يُسْأَلُ عنْ هلكةِ العربِ، ثم تأتِي الحَبَشةُ فَيُخربونَهُ خراباً لا يعمرُ بعده أبداً، وهُمُ الذين يستخرجونَ كَنْزَهُ).

أخرجه أحمد (٢/ ٢٩١ و٣١٢ و٣٢٨ و ٣٥١)، وابن حبان (١٠٣٠)، والحاكم (٤/ ٤٥٢ - ٤٥٣) من طرق عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان قال: سمعت أبا هريرة يخبر أبا قتادة أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وسيأتي تخريجه بأوسع (٢٧٤٣).

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير سعيد بن سمعان وهو ثقة، ولذلك سكت الحافظ في «الفتح» (٣/ ٣٦٢) عليه بعدما عزاه لأحمد فقط! وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»!

٥٨٠ - (كانَ لا يفْطِرُ أيامَ البِيضِ في حَضَرٍ ولا سَفَرٍ).

أخرجه النسائي في «سننه» (١/ ٣٢١): أخبرنا القاسم بن زكريا قال: حدثنا عبيدالله قال: حدثنا يعقوب عن جعفر عن سعيد عن ابن عباس قال: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير يعقوب وجعفر الراوي عن سعيد وهو ابن جبير.

أما الأول فهو يعقوب بن عبدالله بن سعد القمي، وأما الآخر فهو جعفر بن أبي المغيرة القمي؛ قال الحافظ في كل منهما: «صدوق يهم»، وقال الذهبي في الآخر منهما: «صدوق»، وفي الأول: «عالم أهل (قم)، قال النسائي وغيره: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ليس بالقوي. قلت: خرج له البخاري تعليقاً».

وأخرجه الضياء المقدسي في «المختارة» (٥٩/ ٢١٢/ ١) من طريق الطبراني، وهذا في «المعجم الكبير» (١٢/ ١١/ ١٢٣٢٠) من طريق أخرى ضعيفة عن يعقوب، فالعمدة على رواية النسائي.

٥٨١ - (يقولُ الله عزَّ وجلَّ: مَنْ عَمِلَ حسنةً فله عَشْرُ أمثالِها أو أَزِيدُ، ومَنْ عَمِلَ سيئةً فجزاؤُها مِثْلُها أو أَغْفِرُ، ومن عَمِلَ قُرابَ الأرضِ خطيئةً، ثم لَقِيَني لا يُشْرِكُ بي شيئاً؛ جعلتُ له مِثْلَها مغفرةً، ومن اقتربَ إليَّ شِبْراً اقتربتُ إليه ذراعاً، ومَنِ اقتربَ إليّ ذراعاً اقتربتُ إليه باعاً، ومَنْ أتاني يمشي أتيتُهُ هَرْوَلةً).

أخرجه مسلم (٨/٦٧)، وابن ماجه (٣٨٢١)، وأحمد (٥/١٥٣و١٦٩) واللفظ له، والطيالسي (ص ٦٢ رقم ٤٦٤) من طريقين عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وإسناده صحيح على شرط الستة.

ورواه الحاكم (٤/٢٤١) من طريق ثالث عن المعرور به ببعض اختصار وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي. ورواه ابن حبان (٢٢٦ - الإحسان) أخصر منه.

٥٨٢ - (مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آياتٍ مِنْ أولِ سورةِ ﴿الكهفِ﴾؛ عُصِمَ مِنْ [فتنةِ] الدجالِ).

أخرجه الامام أحمد (٦/٤٤٩): ثنا روح: ثنا سعيد عن قتادة: ثنا سالم بن أبي الجعد الغطفاني عن معدان بن أبي طلحة اليعمري عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: فذكره. وأخرجه المحاملي في «الأمالي» (٣٣١ / ٣٥٦ - المكتبة الإسلامية) من طريق أخرى عن سعيد بن أبي عروبة به.

قلت: وهذا إسناد صحيح متصل، رجاله رجال الشيخين؛ غير أن البخاري لم يخرج لمعدان هذا، وقد أخرجه مسلم كما يأتي، وسعيد هو ابن أبي عروبة، وقد تابعه جماعة؛ فقال أحمد: ثنا حسين في «تفسير شيبان» عن قتادة: ثنا سالم بن أبي الجعد به. وشيبان هذا هو ابن عبد الرحمن التميمي أبومعاوية النحوي، ثم قال: ثنا عبدالصمد وعفان قالا: ثنا همام - قال عفان في حديثه: ثنا همام قال: كان قتادة يقص به علينا - قال: ثنا سالم بن أبي الجعد به.

ثم رجع إلى حديث عبد الصمد قال: ثنا همام: ثنا قتادة به؛ إلا أنه قال: «من حفظ عشر آيات من سورة ﴿الكهف﴾».

قلت: ومعنى هذا ـ والله أعلم ـ أن عبد الصمد وعفاناً اختلفا على همام في هذا الحرف من الحديث، فقال عبد الصمد: «من سورة ﴿الكهف﴾» لم يذكر فيه «أول»، وقال عفان: «من أول سورة ﴿الكهف﴾» كما قال الجماعة عن قتادة، ولا شك أن هذا هو الصواب؛ لأن الجماعة أحفظ؛ لا سيما ومعهم زيادة، ويؤكد ذلك أن عفاناً قد توبع، فقال الإمام أحمد (٥/١٩٦): ثنا يزيد: أنا همام بن يحيى عن قتادة به. ويزيد هو ابن هارون، ومن طريقه أخرجه الواحدي في «تفسيره» (٢/١٧٤).

وقال أبو داود في «سننه» (٤٣٢٣): حدثنا حفص بن عمر: ثناهمام: ثنا قتادة به. وقال:

«وكذا قال هشام الدستوائي عن قتادة؛ إلا أنه قال: «من حفظ من خواتيم سورة ﴿الكهف﴾». وقال شعبة عن قتادة: «من آخر ﴿الكهف﴾».

قلت: رواية هشام أخرجها مسلم (٢/١٩٩): حدثنا محمد بن المثنى: حدثنا معاذ بن هشام: حدثني أبي. . . فذكره مثل رواية الجماعة، وتابعه محمد بن بشار: حدثنا معاذ بن هشام به.

أخرجه الترمذي (٢/١٤٥).

فلا أدري أوهم أبو داود فيما عزى إلى هشام؛ أم أن هذا اختلف عليه الرواة على نحوما سبق من الخلاف على همام؟ وهذا أقرب.

وأما رواية شعبة فهي كما ذكر أبو داود، وقد وصلها أحمد (٦/٤٤٦)، والداني في «الفتن» (٢/١٣٢)، ومسلم، وقال عقبها:

«وقال همام: «من أول ﴿الكهف﴾» كما قال هشام».

يشير بذلك إلى ترجيح روايتهما على رواية شعبة، وهو كذلك لو كانا وحيدين؛

فكيف ومعهما رواية سعيد بن أبي عروبة وشيبان بن عبدالرحمن كما سبق؛ بل إن شعبة قد وافقهم عليها في رواية عنه أخرجها الترمذي وصححها، ولكنه شذ عنهم جميعاً في لفظ آخر فقال: «ثلاث» مكان «عشر»، وبيان ذلك في «السلسلة الأخرى» (١٣٣٦).

ثم رأيت شعبة قد روى ذلك الحرف على وجه آخر بلفظ: «من سورة ﴿الكهف﴾»، ولم يقل: «أول» ولا «آخر»، وكأنه لتردده بينهما.

أخرجه عنه هكذا الخطيب في «تاريخه» (١/ ٢٩٠).

(فائدة): قد جاء في حديث آخر بيان المراد من الحفظ والعصمة المذكورين في هذا الحديث، وهو قوله ﷺ في حديث الدجال:

«فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة ﴿الكهف﴾، فإنها جواركم من فتنته».

أخرجه أبو داود (٤٣٢١) بسند صحيح، وأصله عند مسلم (٨/ ١٩٧) دون قوله: «فإنها..».

٥٨٣ - (يَكْشِفُ ربُّنا عن ساقِهِ؛ فيسجدُ له كُلُّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ، ويبقَى مَنْ كانَ يسجدُ في الدنيا رياءً وسمعةً؛ فيذهبُ لِيَسْجُدَ فيعودُ ظهرُهُ طَبَقاً واحداً).

أخرجه البخاري (٨/ ٥٣٨ - فتح): حدثنا آدم: حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: فذكره.

وأخرجه أبو عوانة في «صحيحه» (١/ ١٦٩) من طريق آخر عن آدم بن أبي إياس به.

قلت: هكذا ساقه البخاري في «التفسير»، وهو قطعة من حديث أبي سعيد الطويل في رؤية الله في الآخرة؛ ساقه بتمامه في «التوحيد» (١٣/ ٣٦٢ - ٣٦٤): حدثنا يحيى بن بكير: حدثنا الليث به بلفظ:

«فيقول ـ يعني: الرب تبارك وتعالى للمؤمنين ـ: هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق. فيكشف عن ساقه؛ فيسجد..».

وأخرجه ابن منده في «الرد على الجهمية» (٢/٣٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٣٤٤) بسندهما عن يحيى بن بكير به. وقال البيهقي:

«رواه البخاري في «الصحيح» عن ابن بكير، ورواه عن آدم بن أبي إياس عن الليث مختصراً، وقال في هذا الحديث: «يكشف ربنا عن ساقه». ورواه مسلم عن عيسى بن حماد عن الليث كما رواه ابن بكير. وروي ذلك أيضاً عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ».

قلت: أخرجه مسلم في «الإيمان» من «صحيحه» (١/١١٤ ـ ١١٧): حدثني سويد بن سعيد قال: حدثني حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم به؛ إلا أنه قال: «... فيقولون: نعم. فيكشف عن ساقٍ...».

ثم ساقه مسلم عن عيسى بن حماد عن الليث به نحوه لم يسق لفظه. لكن ساقه ابن حبان (٩/٣٣٤/٧٣٣٣ ـ الإحسان) بلفظ سُوَيد.

ثم ساقه من طريق هشام بن سعد: حدثنا زيد بن أسلم به نحوه لم يسق لفظه أيضاً، وإنما أحال فيهما على لفظ حديث حفص.

وقد أخرج حديث (هشام) ابن خزيمة في «التوحيد» (ص ١١٣)؛ وأبو عوانة أيضاً وكذا الحاكم (٤/٥٨٢ ـ ٥٨٤) وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وفيه عنده: «نعم الساق، فيكشف عن ساقٍ».

وأخرجه ابن خزيمة وأحمد أيضاً (٣/١٦ ـ ١٧) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق: ثنا زيد بن أسلم به بلفظ: «قال: فيكشف عن ساق». ولفظ ابن بكير عند البخاري: «هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون: الساق». وهو لفظ مسلم عن سعيد بن

سويد؛ إلا أنه قال: «نعم» مكان «الساق». وجمع بينهما هشام بن سعد عند الحاكم كما رأيت، وهي عند مسلم؛ ولكنه لم يسق لفظه كما سبق.

وجملة القول: إن الحديث صحيح مستفيض عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد. وقد غمزه الكوثري ـ كما هي عادته في أحاديث الصفات ـ فقال في تعليقه على «الأسماء» (ص ٣٤٥):

«ففي سند البخاري ابن بكير وابن أبي هلال، وفي سند مسلم سويد بن سعيد».

قلت: وإذا أنت ألقيت نظرة منصفة على التخريج السابق؛ تعلم ما في كلام الكوثري هذا من البعد عن النقد العلمي النزيه؛ فإن ابن بكير لم يتفرد به عن الليث؛ بل تابعه آدم عند البخاري كما رأيت في تخريجنا، وفي كلام البيهقي الذي تجاهله الكوثري لغاية في نفسه، وتابعه أيضاً عيسى بن حماد عند مسلم، على أن ابن بكير وإن تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه؛ فذلك في غير روايته عن الليث، فقال ابن عدي:

«كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه».

وأما سويد بن سعيد؛ فهو وإن كان فيه ضعف من قبل حفظه، فلا يضره ذلك هنا؛ لأنه متابع من طرق أخرى عن زيد كما سمعت ورأيت، ومثل ذلك يقال عن سعيد بن أبي هلال؛ فقد تابعه حفص بن ميسرة وهشام بن سعد وعبد الرحمن بن إسحاق، فاتفاق هؤلاء الثلاثة على الحديث يجعله في منجاة من النقد عند من ينصف.

نعم لقد اختلف هؤلاء في حرف منه، فقال الأول: «عن ساقه». وقال الآخرون: «عن ساقٍ». والنفس إلى رواية هؤلاء أميل، ولذلك قال الحافظ في «الفتح» (٨/ ٥٣٩) بعد أن ذكره باللفظ الأول:

«فأخرجها الإسماعيلي كذلك. ثم قال: في قوله: «عن ساقه» نكرة. ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بلفظ: «يكشف عن ساق». قال الإسماعيلي: هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن في الجملة؛ لا يظن أن الله ذو أعضاء

وجوارح لما في ذلك من مشابهة المخلوقين، تعالى الله عن ذلك، ﴿ليس كمثله شيء﴾».

قلت: نعم ﴿ليس كمثله شيء﴾؛ ولكن لا يلزم من إثبات ما أثبته الله لنفسه من الصفات شيء من التشبيه أصلاً، كما لا يلزم من إثبات ذاته تعالى التشبيه، فكما أن ذاته تعالى لا تشبه الذوات ـ وهي حق ثابت ـ فكذلك صفاته تعالى لا تشبه الصفات، وهي أيضاً حقائق ثابتة تتناسب مع جلال الله وعظمته وتنزيهه، فلا محذور من نسبة الساق إلى الله تعالى إذا ثبت ذلك في الشرع، وأنا وإن كنت أرى من حيث الرواية أن لفظ: «ساق» أصح من لفظ: «ساقه»؛ فإنه لا فرق بينهما عندي من حيث الدراية؛ لأن سياق الحديث يدل على أن المعنى هو ساق الله تبارك وتعالى، وأصرح الروايات في ذلك رواية هشام عند الحاكم بلفظ:

«هل بينكم وبين الله من آية تعرفونها؟ فيقولون: نعم الساق. فيكشف عن ساق..».

قلت: فهذا صريح أو كالصريح بأن المعنى إنما هو ساق ذي الجلالة تبارك وتعالى. فالظاهر أن سعيد بن أبي هلال كان يرويه تارة بالمعنى حين كان يقول: «عن ساقه»، ولا بأس عليه من ذلك ما دام أنه أصاب الحق.

وإن مما يؤكد صحة الحديث في الجملة ذلك الشاهد عن ابن مسعود الذي ذكره البيهقي مرفوعاً ـ وإن لم أكن وقفت عليه الآن مرفوعاً ـ وقد أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (ص ١١٥) من طريق أبي الزعراء قال:

«ذكروا الدجال عند عبد الله، قال: تفترقون أيها الناس! عند خروجه ثلاث فرق.. فذكر الحديث بطوله، وقال: ثم يتمثل الله للخلق، فيقول: هل تعرفون ربكم؟ فيقولون: سبحانه إذا اعترف لنا عرفناه. فعند ذلك يكشف عن ساق؛ فلا يبقى مؤمن ولا مؤمنة إلا خرَّ لله ساجداً».

قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي الزعراء ـ واسمه عبدالله بن هانيء

الأزدي ـ وقد وثقه ابن سعد وابن حبان والعجلي، ولم يرو عنه غير ابن أخته سلمة بن كهيل.

ووجدت للحديث شاهداً آخر مرفوعاً، وهو نص في الخلاف السابق في «الساق»، وإسناده قوي، فأحببت أن أسوقه إلى القراء لعزته وصراحته، وهو:

٥٨٤ ـ (إذا جمعَ اللهُ العبادَ بصَعيدٍ واحدٍ نادَىٰ منادٍ: يَلْحَقُ كُلُّ قومٍ بما كانُوا يَعْبُدُونَ. فَيَلحقُ كُلُّ قومٍ بما كانُوا يَعْبُدُونَ، ويبقَى الناسُ على حالِهِم، فيأتِيهم فيقولُ: ما بالُ الناسِ ذَهَبُوا وأنتم هٰهنا؟ فيقولونَ: ننتظرُ إلهَنَا. فيقولُ: هل تَعْرِفُونَهُ؟ فيقولونَ: إذا تَعَرَّفَ إلينا عَرَفْنَاهُ. فَيَكْشِفُ لهم عنْ ساقِهِ فَيَقَعُونَ سُجوداً، وذلكَ قولُ اللهِ تعالى: ﴿يومَ يُكْشَفُ عنْ ساقٍ ويُدْعَوْنَ إلى السُّجُودِ فلا يستطيعونَ﴾، ويبقى كُلُّ منافقٍ فلا يستطيعُ أنْ يَسْجُدَ، ثم يَقُودُهُم إلى الجنةِ).

أخرجه الدارمي في «سننه» (٢/٣٢٦): أخبرنا محمد بن يزيد البزاز عن يونس بن بكير قال: أخبرني ابن إسحاق قال: أخبرني سعيد بن يسار قال: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال الصحيح؛ إلا أن ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم متابعة.

ثم وجدت له طريقاً أخرى عن أبي هريرة مختصراً بلفظ:

«﴿يوم يكشف عن ساق﴾ قال: يكشف الله عز وجل عن ساقه».

أخرجه ابن منده (٨/٣٩) من طريق يحيى بن حماد: ثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي صالح عنه.

وهذا إسناد صحيح إن سلم ممن دونه؛ فإن فيهم من لم أعرفه.

ثم رأيت حديث ابن مسعود المتقدم (ص ١٢٨) عند الطبراني (٥٧٦٣) بسند صحيح.

٥٨٥ ـ (كانَ لا ينامُ حتى يقرأَ: ﴿ألم. تنزيلُ السجدة﴾ و ﴿تباركَ الذي بيدِهِ الملكُ﴾).

صحيح. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٠٩) والنسائي في «عمل اليوم والليلة»، وكذا ابن السني (٦٦٩)، والترمذي (٢/١٤٦)، والدارمي (٢/٤٥٥)، وأحمد (٣/٣٤٠)، والبغوي في «تفسيره» (٦/٤٩٦) عن ليث عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هذا حديث رواه غير واحد عن ليث بن أبي سليم مثل هذا. ورواه مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ نحو هذا. وروى زهير قال: قلت لأبي الزبير: سمعت من جابر (فذكر هذا الحديث)؟ فقال أبو الزبير: إنما أخبرنيه صفوان أو ابن صفوان. وكأن زهيراً أنكر أن يكون هذا الحديث عن أبي الزبير عن جابر».

قلت: وهذا التعليق وصله النسائي أيضاً (٧٠٩)، والحاكم (٢/٤١٢)، والبغوي في «الجعديات» (ق ٢/١١٧)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/٥٤/٢) فقال: حدثنا علي: أخبرنا زهير قال: قلت.. إلخ.

قلت: فعِلَّة الحديث هو صفوان أو ابن صفوان؛ لم ينسب؛ لكني رأيت الحافظ ابن حجر قد أورده في «باب من نسب إلى أبيه أو جده..» بأنه «صفوان بن عبد الله بن صفوان؛ نسب لجده»، فإذا كان كذلك فهو صفوان بن صفوان، وهو ثقة من رجال مسلم. وكذلك سائر رجاله عند البغوي، وزهير هو ابن معاوية بن حديج أبو خيثمة، فالسند صحيح، كما قال الحاكم والذهبي، والله ولي التوفيق.

وأما رواية المغيرة بن مسلم؛ فقد وصلها الثعلبي في «تفسيره» (٣/٨٤/١)، والواحدي في «الوسيط» (٣/١٩٩/١) بإسنادهما عنه عن أبي الزبير عن جابر به، وزاد:

«ويقول: هما يفضلان كل سورة في القرآن بسبعين سنة، ومن قرأهما كتبت له سبعون حسنة، ومحي عنه سبعون سيئة، ورفع له سبعون درجة».

والمغيرة هذا صدوق كما قال الحافظ، ولكني في شك من ثبوت هذه الزيادة عنه، وليس في متناول يدي الآن إسناد الحديث إليه لأعيد النظر فيه، ولما كنت نقلته من المصدرين المذكورين؛ لم أنقل منه إلا قسمه الأعلى المذكور هنا، وإني لأخشى أن تكون هذه الزيادة مدرجة في الحديث، فقد روى الدارمي (٢/٤٥٥): حدثنا عفان: ثنا حماد بن سلمة: أنا أبو الزبير عن عبد الله بن ضمرة عن كعب قال:

«من قرأ ﴿تنزيل السجدة﴾ و﴿تبارك الذي بيده الملك﴾؛ كتب له سبعون حسنة، وحط عنه بها سبعون سيئة، ورفع له بها سبعون درجة».

قلت: وهذا إسناد مقطوع حسن، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير عبد الله بن ضمرة؛ وثقه العجلي وابن حبان، وروى عنه جمع من الثقات. والبحث في هذه الزيادة يحتاج إلى مزيد من التحقيق، فعسى أن ييسر لي ذلك قريباً.

ثم رأيت النسائي قد أخرجه (٧٠٦) من طريق المغيرة دون الزيادة. وصرح ابن السني في روايته المتقدمة أنها من قول طاوس. والله أعلم.

(تنبيه) قد أعلَّ الحديث المعلِّق على «شرح السنة» (٤/٤٧٢) بضعف الليث وعنعنة أبي الزبير، وغفل أو تغافل - لا أدري؟! - عن رواية صفوان السالمة من العلتين، والتي صححها الحاكم والذهبي كما تقدم.

٥٨٦ - (﴿قلْ يا أيُّها الكافرونَ﴾ تَعْدِلُ ربعَ القرآنِ).

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٥٥/١) والحاكم (١/٥٦٦ - تلخيص) من طريق غسان بن الربيع: حدثنا **جعفر بن ميسرة الأشجعي** عن أبيه عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: بل جعفر بن ميسرة منكر الحديث جدّاً قاله أبو حاتم. وغسان ضعفه الدارقطني».

قلت: هذا قد وثق، فالعلة من جعفر؛ فقد ضعفه البخاري جداً بقوله: «منكر الحديث»؛ لكنه لم يتفرد به، فقد جاء من طريق أخرى عن ابن عمر.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٠٣/٢) من طريقين عن سعيد بن أبي مريم: أنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عنه مرفوعاً به. وزاد في أوله: «﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن». وهذا القدر منه في «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من الصحابة، وهو صحيح مشهور يكاد يكون متواتراً، ولذلك لم أخرجه هنا، وهو في «صحيح أبي داود» (١٣١٤).

ورجاله ثقات؛ غير ابن زحر وابن أبي سليم؛ فإنهما ضعيفان من قبل حفظهما، فيتقوى حديثهما بما روى سلمة بن وردان قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره وزاد: «و﴿إذا زلزلت﴾ ربع القرآن، و﴿إذا جاء نصر الله﴾ ربع القرآن».

أخرجه أحمد (٣/١٤٦ - ١٤٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/٣٨٠)، والترمذي (٢/١٤٧) وقال: «حديث حسن». ورجاله ثقات؛ غير سلمة؛ فإنه ضعيف لسوء حفظه أيضاً، فالحديث حسن بمجموع الطرق؛ لا سيما وله طريق أخرى عن أنس، وشاهد آخر عن ابن عباس، وهما مخرجان في «السلسلة الأخرى» (١٣٤٢).

وله شاهد ثالث من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٣٢)، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٠٥). وقال الطبراني:

«تفرد به زكريا بن عطية».

قلت: وهو مجهول.

والحديث ذكره الحافظ في «نتائج الأفكار» من طريق الطبراني هذه، وأعله بالجهالة ثم قال:

«وللحديث شواهد مرسلة»!

ثم ساق شاهدين اثنين مقطوعين! ففاتته هذه الشواهد الكثيرة الموصولة. والموفق الله تبارك وتعالى.

٥٨٧ ـ (كانَ الكتابُ الأولُ يَنْزِلُ مِنْ بابٍ واحدٍ على حرفٍ واحدٍ، ونزلَ القرآنُ مِنْ سبعةِ أبوابٍ على سبعةِ أحرفٍ).

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/١٨٤ ـ ١٨٥)، وابن جرير الطبري في «التفسير» (١/٥٣)، والحاكم (١/٥٥٣)، وابن حبان (١٧٨٢)، والهروي في «ذم الكلام» (ق ٦٢/٢)، وابن عبدالبر في «التمهيد» (٨/٢٧٥) من طرق عن حيوة بن شريح عن عقيل بن خالد عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: فذكره وزاد.

«زجرٌ، وأمرٌ، وحلالٌ، وحرامٌ، ومحكمٌ، ومتشابهٌ، وأمثالٌ، فَأَحِلُّوا حَلاَلَهُ، وحَرِّمُوا حَرَامَهُ، وافْعَلُوا ما أُمِرْتُمْ بِهِ، وانْتَهُوا عما نُهِيتُم عَنْهُ، واعْتَبِرُوا بأَمْثَالِهِ، واعْمَلُوا بِمُحْكَمِهِ، وآمِنُوا بمتَشَابِهِهِ، وقُولُوا: آمنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عندِ ربِّنا».

قلت: وهذا إسناد قال الحاكم: «صحيح»! ووافقه الذهبي، ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير سلمة هذا، فقد ترجمه ابن أبي حاتم، وروى عن أبيه أنه قال:

«لا بأس به».

لكن أعله الطحاوي بالانقطاع؛ فإنه ساقه بعده من طريق عبد الله بن صالح قال: حدثني الليث بن سعد قال: حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب قال: أخبرني سلمة ابن أبي سلمة [عن أبيه] أن رسول الله ﷺ... ثم ذكر هذا الحديث، ولم يذكر فيه عبدالله بن مسعود. ثم قال الطحاوي:

«فاختلف حيوة والليث عن عقيل في إسناده، فرواه كل واحد منهما على ما ذكرناه في روايته إياه عنه، وكان أهل العلم بالأسانيد يدفعون هذا الإسناد بانقطاعه في إسناده؛

لأن أبا سلمة لا يتهيأ في سنه لقاء عبد الله بن مسعود، ولا أخذه إياه عنه».

وأقول: في إسناد طريق الليث عبد الله بن صالح، وفيه ضعف من قبل حفظه، ولذلك فرواية حيوة أصح؛ لكنها منقطعة لما ذكره الطحاوي من عدم سماع أبي سلمة من ابن مسعود، فقد مات هذا سنة (٣٢)، وهي السنة التي مات فيها عبد الرحمن بن عوف والد أبي سلمة، وقد ذكروا أنه لم يسمع من أبيه لصغره، فهذه هي علة الحديث: الانقطاع، وبه أعله ابن عبد البر أيضاً، وتبعه الحافظ في «الفتح» (٩/٢٩).

وقد وجدت له طريقاً أخرى موصولة؛ يرويها عثمان بن حيان العامري عن فلفلة الجُعْفي قال:

«فزعت فيمن فزع إلى عبد الله ـ يعني: ابن مسعود ـ في المصاحف، فدخلنا عليه، فقال رجل من القوم: إنا لم نأتك زائرين؛ ولكنا جئنا حين راعنا هذا الخبر. قال: إن القرآن أنزل على نبيكم من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وإن الكتاب الأول كان ينزل من باب واحد على حرف واحد».

أخرجه الطحاوي (٤/١٨٢)، وأحمد (١/٤٤٥).

قلت: وهذا إسناد جيد موصول، رجاله كلهم ثقات معرفون؛ غير فلفلة هذا، واسم أبيه عبد الله، أورده ابن أبي حاتم (٣/٢/٩٢ ـ ٩٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (١/١٨٥)، وروى عنه جماعة من الثقات كما في «التهذيب»، ويمكن أن يكون فلفلة هذا هو الواسطة في رواية هذا الحديث بين أبي سلمة وابن مسعود.

وبالجملة فالحديث حسن عندي بهذه الطريق. والله أعلم.

وقد روي من حديث أبي هريرة؛ غير أن إسناده واه جدّاً؛ فلا يصلح للاستشهاد، وفي أوله زيادة أوردته من أجلها في «الكتاب الآخر» (١٣٤٦).

٥٨٨ - (إنَّ لكلِّ شيءٍ سناماً، وسنامَ القرآنِ سورةُ ﴿البقـرةِ﴾، وإنَّ الشيطانَ إذا سمِعَ سورةَ ﴿البقرةِ﴾ تُقْـرَأُ؛ خـرجَ مِنَ البيتِ الذي يُقْـرَأُ فِيهِ سورةُ ﴿البقرةِ﴾).

أخرجه الحاكم (١/٥٦١) من طريق عمرو بن أبي قيس عن عاصم بن أبي النجود عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود موقوفاً ومرفوعاً. وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو عندي حسن؛ لأن في عاصم هذا بعض الضعف من قبل حفظه. ولنصفه الآخر طريق أخرى عنده عن عاصم به نحوه.

والنصف الأول أخرجه الدارمي (٢/٤٤٧) من طريق حماد بن سلمة عن عاصم به موقوفاً على ابن مسعود وزاد:

«وإن لكل شيء لباباً، وإن لباب القرآن المفصل».

قلت: وإسناده حسن.

وللحديث شاهد من حديث سهل بن سعد مرفوعاً نحوه، وآخر من حديث أبي هريرة نحوه. وهما مخرجان في «الكتاب الآخر» (١٣٤٨ و ١٣٤٩).

ولطرفه الأول منه شاهد آخر من حديث معقل بن يسار مرفوعاً بلفظ:

«البقرة سنام القرآن وذروته، نزل مع كل آية منها ثمانون ملكاً، واستخرجت ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾ من تحت العرش فوصلت بها...».

أخرجه أحمد (٥/٢٦) عن رجل عن أبيه عنه.

قلت: وهذا إسناد ظاهر الضعف، وقد سمي الرجل الأول في بعض الطرق بأبي عثمان، وصرح فيها بأنه ليس النهدي، فهو مجهول على كل حال.

٥٨٩ - (مَنْ قَرَأَ ﴿قلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ حتى يَخْتِمَها عَشْرَ مراتٍ؛ بَنَىٰ اللهُ له قصراً في الجنةِ).

أخرجه أحمد (٤٣٧/٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٤٧) من طريق **ابن لهيعة ورشدين بن سعد** قالا: ثنا **زبان بن فائد الحَمْراوي** عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه معاذ بن أنس الجهني صاحب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ قال: فذكره وزاد:

«فقال عمر: إذن نستكثر قصوراً يا رسول الله! فقال: الله أكثر وأطيب».

وأخرجه ابن السني (٦٨٧) عن ابن لهيعة وحده دون الزيادة.

قلت: وهذا إسناد لين من أجل زبان؛ قال الحافظ:

«ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته».

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٤٥/٧):

«رواه الطبراني وأحمد، وفي إسنادهما رشدين بن سعد وزبان وكلاهما ضعيف، وفيهما توثيق لين».

قلت: رشدين قد تابعه ابن لهيعة عند أحمد، وذلك مما يقويه ويبعد العلة عنه، وزبان غير متهم، فحديثه مما يستشهد به.

وقد وجدت له شاهداً موصولاً وآخر مرسلاً.

أما الأول؛ فأخرجه الطبراني في «الأوسط» عن أبي هريرة مرفوعاً به دون الزيادة، وزاد:

«ومن قرأها عشرين مرة بني له قصران، ومن قرأها ثلاثين مرة بني له ثلاث».

قال الهيثمي: «وفيه هانىء بن المتوكل وهو ضعيف».

وأما الآخر؛ فقال الدارمي في «سننه» (٤٥٩/٢): حدثنا عبد الله بن يزيد: ثنا حيوة قال: أخبرني أبو عقيل أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: إن نبي الله ﷺ قال: فذكر الحديث مثل حديث معاذ بن أنس بتمامه، وفيه الزيادة الثانية التي في الشاهد الأول.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي عقيل - واسمه زهرة بن معبد - فهو من رجال البخاري وحده، فإذا ضم إلى هذا المرسل الصحيح الموصولان من حديث معاذ وأبي هريرة؛ تقوى الحديث وبلغ رتبة الحسن على أقل الدرجات.

٥٩٠ - (سَيَلِيكُم أمراءُ بعدي، يُعَرِّفُونَكم ما تُنْكِرُونَ، ويُنْكِرُونَ عليكم ما تَعْرِفُونَ، فَمَنْ أدركَ ذلك منكم؛ فلا طاعةَ لِمَنْ عَصَىٰ الله).

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٢٥)، والحاكم (٣/٣٥٦) من طريق عبدالله بن واقد عن أبي الزبير عن جابر عن عبادة بن الصامت مرفوعاً به. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ورده الذهبي بقوله:

«قلت: تفرد به عبد الله بن واقد وهو ضعيف».

فقال المناوي عقبه:

«وبه يعلم أن رمز المصنف لحسنه غير حسن».

وقال العقيلي:

«وقد روي في هذا رواية من غير هذا الوجه أصلح من هذه الرواية بخلاف هذا اللفظ».

والحديث عزاه السيوطي للطبراني أيضاً في «الكبير»، ولم أره في «المجمع»، ولعل رمزه عليه بالحسن باعتبار أن له طريقاً أخرى عن عبادة، وقد وقفت عليها إلا أن فيها زيادة لم ترد في هذه الطريق، ولذلك أوردتها في «السلسلة الأخرى» (١٣٥٣)، وهي التي رواها الطبراني، وذكرها في «المجمع» (٥/٢٢٦ - ٢٢٧)، وأما هذه فقد استخرت الله تعالى، فأوردتها هنا لتقويها بمجموع الطريقين. والله الهادي إلى سواء السبيل.

ثم وجدت له شاهداً من حديث ابن مسعود مرفوعاً بلفظ:

«سيلي أموركم بعدي رجال يطفئون السنة، ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها. فقلت: يا رسول الله! إن أدركتهم كيف أفعل؟ قال: تسألني يا ابن أم‌عبد! كيف تفعل؟! لا طاعة لمن عصى الله».

أخرجه أحمد وابنه (١/٣٩٩ ـ ٤٠٠)، وابن ماجه (٢٨٦٥) والسياق له، والبيهقي (١٢٧/٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٧٤/٣) من طرق عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه عن جده عبدالله بن مسعود به. ولفظ الطبراني:

«سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن مواقيتها، ويحدثون البدع. . .» الحديث.

قلت: وإسناده جيد على شرط مسلم.

٥٩١ ـ (إنَّ أولَ ما هلكَ بنو إسرائيلَ أنَّ امرأَةَ الفقيرِ كانت تُكلِّفُهُ منَ الثيابِ أو الصِّيَغِ ـ أو قال: منَ الصِّيغَةِ ـ ما تُكلِّفُ امرأةُ الغَنِيِّ. فذكرَ امرأةً من بني إسرائيلَ كانت قَصِيرةً، واتخذتْ رِجْلَيْنِ من خَشَبٍ، وخَاتماً له غَلَقٌ وَطَبَقٌ، وَحَشَتْهُ مِسْكاً، وخرجتْ بينَ امرأتينِ طَوِيلَتَيْنِ أو جَسِيمتَيْنِ، فَبَعَثُوا إنساناً يتبعُهُم، فعرفَ الطَّوِيلَتَيْنِ، ولم يعرِفْ صاحبةَ الرِّجْلَيْنِ منْ خشبٍ).

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٢٠٨): حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني قال: ثنا المعتمر عن أبيه قال: ثنا أبونضرة عن أبي سعيد أو جابر أن نبي الله ﷺ خطب خطبة فأطالها، وذكر فيها أمر الدنيا والآخرة، فذكر أن أول ما هلك. . الحديث.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في «صحيحه» (٤٧/٧ ـ ٤٨)، وابن حبان (٥٥٦٥ ـ الإحسان) من طرق عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً نحوه بقصة المرأة القصيرة فقط، ولذلك خرجته.

وكذلك أخرجه أحمد (٤٦/٣) من طريق المستمر بن الريان الإيادي: ثنا أبو نضرة العبدي عن أبي سعيد الخدري به؛ إلا أنه زاد في أوله فقال:

«إن رسول الله ﷺ ذكر الدنيا فقال:

«إن الدنيا خضرة حلوة؛ فاتقوها واتقوا النساء». ثم ذكر نسوة ثلاثاً من بني إسرائيل. . . » الحديث نحوه دون بعث الإنسان.

وسنده صحيح أيضاً، وصححه ابن حبان (٥٥٦٤). وروى منه مسلم (٨٩/٨) طرفه الأول.

٥٩٢ - (إنَّ لكلِّ أمةٍ فتنةً، وفتنةَ أمتي المالُ).

أخرجه الترمذي (٥٤/٢)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢٢٢/١/٤)، وابن حبان (٢٤٧٠)، والحاكم (٣١٨/٤)، وأحمد (١٦٠/٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (ق ١/٨٦) من طرق عن الليث بن سعد عن معاوية بن صالح أن عبدالرحمن بن جبير بن نفير حدثه عن أبيه عن كعب بن عياض قال: سمعت النبي ﷺ يقول: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح غريب». وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالوا؛ بل هو عندي على شرط مسلم، وقد أعل بما لا يقدح كما يأتي.

وروي من حديث أبي هريرة.

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٩٩) عن علي بن قتيبة: ثنا مالك عن موسى الأحمر عنه مرفوعاً به. وقال:

«ليس له أصل من حديث مالك، ولا من وجه يثبت، وعلي بن قتيبة الرفاعي بصري لين الحديث، عن الثقات بالبواطيل وما لا أصل له».

وقوله: «ولا من وجه يثبت» مردود بحديث كعب بن عياض؛ فإنه لا علة له، وقد صححه من ذكرنا، وكذا ابن عبد البر في ترجمة كعب هذا من «الاستيعاب»، وأقرهم الحافظ في «الفتح» (١١/٢٥٣)؛ وقال:

«وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور عن جبير بن نفير مثله».

وأقول: هذا لا يصلح للشهادة؛ لأنه من طريق المشهود له الموصول من طريق جبير نفسه كما تقدم. فتأمل.

٥٩٣ - (مَنْ سَرَّهُ أنْ يستجيبَ الله له عندَ الشدائدِ والكُرَبِ؛ فَلْيُكْثِرِ الدعاءَ في الرخاءِ).

رواه الترمذي (٢/٢٤٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١/٢٨٣/٦٣٩٦)، وابن عدي (١/٢٥٥)، وعبدالغني المقدسي في «الدعاء» (١٤٤ - ١٤٥)، وكذا ابن عساكر (٣/١٨٣/١) عن **عبيد بن واقد**: ثنا سعيد بن عطية عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وأشار الترمذي إلى تضعيفه بقوله: «غريب».

وقال ابن عدي: «وعبيد بن واقد عامة ما يرويه لا يتابع عليه».

وأقول: وفاته أنه قد توبع؛ فرواه أبو يعلى (٦٣٩٧) من طريق أبي بشر جعفر بن إياس عن **شهر بن حوشب** به. فالعلة من شهر لسوء حفظه.

وله طريق أخرى عند الحاكم (١/٥٤٤)، ومن طريقه ابن النجار في «الذيل» (١٠/١٠٧/١)، وعنه المقدسي عن **عبد الله بن صالح**: ثنا معاوية بن صالح عن أبي عامر الألهاني عن أبي هريرة. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد، احتج البخاري بابن صالح، وأبو عامر الألهاني أظنه الهوزني، وهو صدوق»، ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر؛ فإن ابن صالح فيه ضعف من قبل حفظه.

وأبو عامر الهوزني اسمه عبد الله بن لُحَي، وهو ثقة، ولكن يبدو أنه غير الألهاني؛ فإن هذا أورده ابن أبي حاتم في (الكنى) (٤/٢/٤١١)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذلك أورده في (الكنى) ابن حبان في «الثقات» (١/٢٧١ - ٢٧٢)، وأما عبدالله بن لحي فقد أورداه في (الأسماء)، فهذا دليل على التفريق، وإن كان صنيع الحافظ بن حجر يدل على خلاف ذلك، فإنه أورد أبا عامر الألهاني في (الكنى) وقال: «اسمه عبدالله بن عامر. تقدم». فرجعنا إلى (الأسماء) فلم نجد فيها من اسمه عبدالله بن عامر؛ وكنيته أبو عامر من هذه الطبقة، ولكن وجدناه يقول: «عبدالله بن عامر بن لحي في ترجمة عبدالله بن لحي». ففيه إشارة إلى أن عبدالله بن عامر المكنى بأبي عامر الألهاني؛ هو عنده عبدالله بن عامر بن لحي المكنى بأبي عامر الهوزني، ويناقضه أنه فرق في (الكنى) بينهما، وهو الصواب. والله أعلم.

والحديث عزاه المنذري في «الترغيب» (٢/٢٧١) للحاكم من حديث سلمان أيضاً، فلينظر؛ فإني لم أجده في (الذكر والدعاء) من «مستدركه».

٥٩٤ - (ادعُوا الله تعالى وأنتم مُوقِنونَ بالإجابـةِ، واعلموا أنَّ الله لا يستجيبُ دعاءً مِنْ قلبٍ غافلٍ لاهٍ).

رواه الترمذي (٢/٢٦١)، والحاكم (١/٤٩٣)، وابن حبان في «الضعفاء» (١/٣٧٢)، وابن عدي (٤/٦٢)، والخطيب في «التاريخ» (٤/٣٥٦)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح معاني الآثار» (٦-٧)، وابن عساكر (٥/٦١/١) عن **صالح المُرِّي** عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الترمذي:

«حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وقال الحاكم:

«حديث مستقيم الإسناد، تفرد به صالح المري وهو أحد زهاد أهل البصرة».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: صالح متروك».

وسبقه إلى نحو ذلك المنذري فقال في «الترغيب» (٢/٢٧٧) متعقباً على الحاكم:

«لا شك في زهده؛ لكن تركه أبو داود والنسائي».

لكن له شاهد بسند ضعيف رواه أحمد (٢/١٧٧) عن ابن عمرو نحوه. وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف، وفي أول حديثه زيادة:

«القلوب أوعية بعضها أوعى من بعض؛ فإذا سألتم الله. . .».

وحسن إسناده الهيثمي (١٠/١٤٨)!

٥٩٥ - (إذا سألتُمُ الله فاسألُوهُ بِبُطُونِ أَكُفِّكُم، ولا تسألُوهُ بِظُهُورِها).

أخرجه أبو داود (١٤٨٦)، وكذا البغوي، وابن أبي عاصم، وابن السكن، والمعمري في «اليوم والليلة»، وابن قانع كما في «الإصابة»، وابن عساكر (١٢/٢٣٠ - ٢٣١) من طريق ضمضم عن شريح: ثنا أبو ظبية أن أبا بحرية السكوني حدثه عن مالك ابن يسار السكوني ثم العوفي أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد، ضمضم هذا - هو ابن زرعة - وثقه جماعة منهم ابن معين، وضعفه أبو حاتم، وقال الحافظ:

«صدوق يهم»، وسائرهم ثقات، وقول الحافظ في أبي ظبية وهو السُّلفي الحمصي: «مقبول» غير مقبول؛ بل هو قصور؛ فإن الرجل قد وثقه جماعة من المتقدمين منهم ابن معين. وقال الدارقطني:

«ليس به بأس».

وقد روى عنه جماعة من الثقات.

والحديث صحيح؛ فإن له شواهد؛ منها عن أبي بكرة مرفوعاً به.

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٢٤) من طريق أبي جعفر الأخرم: ثنا عمار بن خالد: ثنا القاسم بن مالك المزني عن خالد الحذاء عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

وهذا رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير عمار بن خالد وهو ثقة، وكذا من دونه.

وقد قال الهيثمي (١٠/١٦٩):

«رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح؛ غير عمار بن خالد الواسطي وهو ثقة».

وقد صح عن خالد بإسناد آخر له مرسلاً؛ فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٢١/١): نا حفص بن غياث عن خالد عن أبي قلابة عن ابن محيريز مرفوعاً به.

وهذا سند مرسل صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، واسم ابن محيريز عبد الله.

لكن أخرجه يعقوب بن أحمد الصيرفي في «المنتقى من فوائده» (٢/٢٥٧) من طريق أبي نعيم: ثنا سفيان عن خالد عن أبي قلابة عن عبدالرحمن بن محيريز به.

ولعل هذا أصح؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم (٢/٢٠٦) من رواية بشر بن المفضل عن خالد الحذاء به. وقال:

«قال أبي: يقال: هو عبد الله بن محيريز؛ الصحيح. وكذلك قال خالد عن أبي قلابة».

قلت: فإن كان هو عبد الله فالسند صحيح، وإن كان عبد الرحمن فمحتمل للصحة؛ لأنه قد أورده ابن حبان في «الثقات» (١/١٢٩)، وقد روى عنه جماعة، فهو صالح للاستشهاد به على الأقل.

وللحديث شاهد آخر من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ:

«لا تستروا الجدر... سلوا الله ببطون أكفكم...» الحديث، وزاد في آخره:

«فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم».

أخرجه أبو داود (١٤٨٥) من طريق عبد الله بن يعقوب بن إسحاق عمن حدثه عن محمد بن كعب القرظي: حدثني عبد الله بن عباس. وقال:

«روي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية، وهذا الطريق أمثلها، وهو ضعيف أيضاً».

قلت: وعلته الرجل الذي لم يسم، وقد سماه ابن ماجه وغيره صالح بن حسان؛ كما بينته في تعليقي على «المشكاة» (٢٢٤٣)، وهو ضعيف جدّاً، وعلى ذلك فهذه الزيادة منكرة، ولم أجد لها حتى الآن شاهداً.

وكأنه لذلك قال العز بن عبد السلام: «لا يمسح وجهه إلا جاهل». فاعتراض المناوي عليه ليس في محله، كيف وهذه الزيادة لو كانت ضعيفة السند لم يجز العمل بها؛ لأنها تضمنت حكماً شرعياً، وهو استحباب المسح المذكور؛ فكيف وهي ضعيفة جدّاً؟!

(تنبيه): لا يصلح شاهداً للزيادة حديث ابن عمر مرفوعاً:

«كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه».

لأن فيه متهماً بالوضع، وقال أبو زرعة:

«حديث منكر، أخاف أن لا يكون له أصل».

كما بينته في التعليق على «المشكاة» (٢٢٤٥).

ولا حديث السائب بن يزيد عن أبيه نحوه.

أخرجه أبو داود (١٤٩٢)؛ لأن فيه ابن لهيعة ـ وهو ضعيف ـ عن حفص بن هاشم

بن عتبة بن أبي وقاص، وهو مجهول كما قال الحافظ.

وقال الذهبي:

«روى عنه ابن لهيعة وحده، لا يدرى من هو؟».

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (٢٢/٥١٤ - ٥١٩) إلى ضعف حديث المسح، وقال:

«إذ ليس فيه إلا حديث أو حديثان لا تقوم بهما حجة».

وأفاد أنه صح عنه ﷺ أنه رفع يديه في الدعاء، فراجعه.

٥٩٦ - (ثلاثُ دعواتٍ مستجاباتٍ لا شَكَّ فِيهِنَّ: دعوةُ الوالِدِ، ودعوةُ المسافرِ، ودعوةُ المظلومِ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٢ و ٤٨١)، وأبو داود (١٥٣٦)، والترمذي (٢/٢٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٢)، وابن حبان (٢٤٠٦)، والطيالسي (٢٥١٧)، وأحمد (٢/٢٥٨ و ٣٤٨ و ٤٧٨ و ٥١٧ و ٥٢٣)، وابن ماسي في «فوائده - آخر جزء الأنصاري» (ق ٢/٩)، والبرزالي في «جزء فيه أحاديث منتخبة من جزء الأنصاري» رقم الحديث (١٥ - وهو الأخير)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/٢١١/٢) من طرق عدة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي جعفر عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن، وأبو جعفر الرازي هذا الذي روى عنه يحيى بن أبي كثير يقال له: أبو جعفر المؤذن، وقد روى عنه يحيى بن أبي كثير غير حديث».

قلت: لم أر في شيء من الطرق تقييد أبي جعفر بأنه الرازي، وهو مع كونه ضعيفاً من قبل حفظه فلم يدرك أبا هريرة، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة، بل هو غيره قطعاً، فقد صرح بسماعه من أبي هريرة في رواية البخاري، وكذا أحمد في روايته، بل إن ابن ماسي في روايته قد سماه فقال: عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن علي عن

أبي هريرة؛ لكن هذه الرواية كأنها شاذة، وهي تشهد لقول ابن حبان في «صحيحه» في أبي جعفر هذا أنه محمد بن علي بن الحسين، فتعقبه الحافظ بعد أن ساق الرواية المذكورة:

«وليس هذا بمستقيم؛ لأن محمد بن علي لم يكن مؤذناً؛ ولأن أبا جعفر هذا قد صرح بسماعه من أبي هريرة في عدة أحاديث، وأما محمد بن علي بن الحسين فلم يدرك أبا هريرة، فتعين أنه غيره. والله تعالى أعلم».

وفي «الميزان»:

«أبو جعفر الحنفي اليمامي عن أبي هريرة، وعنه عثمان بن أبي العاتكة مجهول. أبو جعفر عن أبي هريرة ـ أراه الذي قبله ـ روى عنه يحيى بن أبي كثير وحده، فقيل: الأنصاري المؤذن. له حديث النزول، وحديث ثلاث دعوات، ويقال: مدني. فلعله محمد بن علي بن الحسين، وروايته عن أبي هريرة وعن أم سلمة فيها إرسال؛ لم يلحقهما أصلاً».

قلت: وجملة القول: إن أبا جعفر هذا إن كان هو المؤذن الأنصاري أو الحنفي اليمامي فهو مجهول، وإن كان هو أبا جعفر الرازي فهو ضعيف منقطع، وإن كان محمد بن علي بن الحسين فهو مرسل.

إلا أن الحديث مع ضعف إسناده فهو حسن لغيره كما قال الترمذي؛ وذلك لأني وجدت له شاهداً من حديث عقبه بن عامر الجهني مرفوعاً بنحوه، وهو بلفظ:

«ثلاثة تستجاب دعوتهم: الوالد، والمسافر، والمظلوم».

أخرجه أحمد (٤/١٥٤)، والخطيب (١٢/ ٣٨٠ ـ ٣٨١) من طريق زيد بن سلام عن عبد الله بن زيد الأزرق عن عقبة بن عامر الجهني قال: قال النبي ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير عبد الله بن زيد الأزرق أورده ابن أبي حاتم (٢/٢/٥٨) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (١/١٤٨) على قاعدته المعروفة.

(تنبيه) : كنت خالفت الحافظ في تعليقي على «الكلم الطيب» رقم (١١٦)، والآن فقد وافقته للشاهد المذكور، والسبب أنه كان اختلط علي هذا الحديث بحديث آخر لأبي هريرة يرويه عنه أبو مدلة، وقد أوردت حديثه هذا في «الضعيفة» (١٣٥٨).

٥٩٧ - (إذا قامَ صاحبُ القرآنِ فَقَرَأَهُ بالليلِ والنهارِ ذَكَرَهُ، وإن لم يَقُمْ بِهِ نَسِيَهُ).

أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص ٧٣): حدثنا يونس بن عبد الأعلى: أخبرني أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير يونس هذا فهو من رجال مسلم. وقد أخرجه في «صحيحه» (١٩١/٢): حدثنا محمد بن إسحاق المسيبي: حدثنا أنس بن عياض به.

٥٩٨ - (ثلاثةٌ في ضمانِ اللهِ عزَّ وجلَّ: رجلٌ خرجَ إلى مسجدٍ مِنْ مساجدِ اللهِ عزَّ وجلَّ، ورجلٌ خرجَ غازياً في سبيلِ اللهِ، ورجلٌ خرجَ حاجّاً).

أخرجه الحميدي في «مسنده» (١١٩٠): ثنا سفيان: ثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

ومن طريق الحميدي رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥١/٩)، وإليها فقط عزاه السيوطي في «الجامع»! وبيض له المناوي!

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه أبو نعيم (١٣/٣ - ١٤) من طريق أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه؛ إلا أنه قال: «والمعتمر» مكان «رجل خرج إلى المسجد».

وفي سنده الحكم بن عبدة البصري، وهو مستور كما في «التقريب».

٥٩٩ ـ (إنَّ الله يبعثُ لهذِهِ الأمةِ على رأسِ كُلِّ مائةِ سنةٍ مَنْ يُجدِّدُ لها دِينَها).

أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (١/٤٥)، والحاكم (٤/٥٢٢)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (ص ٥٢)، والخطيب في «التاريخ» (٢/٦١)، والهروي في «ذم الكلام» (ق ١١١/٢) من طرق عن ابن وهب: أخبرني سعيد بن أبي أيوب عن شراحيل بن يزيد المعافري عن أبي علقمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

ورواه ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/١١٤) من طرق: أنبأنا ابن وهب به.

قلت: وسكت عليه الحاكم والذهبي، وأما المناوي فنقل عنه أنه صححه، فلعله سقط ذلك من النسخة المطبوعة من «المستدرك»، والسند صحيح؛ رجاله ثقات رجال مسلم.

ووقع عند الحاكم والهروي مكان «شراحيل»: «شرحبيل»؛ ولا أراه محفوظاً، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في ترجمة: (شرحبيل بن شريك) من «التهذيب». والله أعلم.

ولا يعلل الحديث قول أبي داود عقبه:

«رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني لم يجز به شراحيل».

وذلك لأن سعيد بن أبي أيوب ثقة ثبت كما في «التقريب»، وقد وصله وأسنده، فهي زيادة من ثقة يجب قبولها.

(فائدة): أشار الإمام أحمد إلى صحة الحديث؛ فقد ذكر الذهبي في «سير الأعلام» (١٠/٤٦):

«قال أحمد بن حنبل من طرق عنه: إن الله يقيض للناس في رأس كل مائة من

يعلمهم السنن، وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب، قال: فنظرنا؛ فإذا في رأس المائة عمر بن عبدالعزيز، وفي رأس المائتين الشافعي».

٦٠٠ ـ (أَخْرِجُوا العواتِقَ وذَوَاتِ الخُدُورِ؛ فَلْيَشْهَدْنَ العِيدَ ودَعْوةَ المسلمينَ، وَلْيَعْتَزِلِ الحُيَّضُ مُصَلَّىٰ المسلمينَ).

أخرجه الحميدي في «مسنده» (رقم ٣٦٢): ثنا سفيان قال: ثنا أيوب عن حفصة قالت: فسألنا أم عطية: هل سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ فقالت: نعم بِأَبا ـ وكانت إذا حدثت عن رسول الله ﷺ قالت: بأبا ـ سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجاه بنحوه، وزادا في رواية لهما:

«قلت: يا رسول الله! إحدانا لا يكون لها جلباب؟ قال: لتلبسها أختها من جلبابها».

وهي عند الحميدي أيضاً (٣٦١). وزاد مسلم في رواية أخرى:

«قالت: الحيض يخرجن فيكن خلف الناس، يكبرن مع الناس».

وزاد البخاري في رواية له:

«فقلت لها: آلحيض؟ قالت: نعم؛ أليس الحائض تشهد عرفات، وتشهد كذا، وتشهد كذا؟!».

قوله: «بأبا»: بكسر الموحدة بعدها همزة مفتوحة ثم موحدة مُمَالَةَ؛ كما في «الفتح» (٢/٤٦٤). وأصله «بأبي»، وهو رواية للبخاري؛ أي: هو مفدى بأبي.

والحديث أخرجه النسائي أيضاً وابن ماجه بلفظ البخاري المشار اليه، وسيأتي في المجلد الخامس تحت الحديث (٢٤٠٨). ولفظ مسلم (٣/٢٠ ـ ٢١): «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضحى العواتق..» الخ.

٦٠١ - (أَعْجَزُ الناسِ مَنْ عَجَزَ عَنِ الدعاءِ، وأَبْخَلُ الناسِ مَنْ بَخِلَ بالسلامِ).

رواه عبد الغني المقدسي في «كتاب الدعـاء» (٢/١٤١) من طريق أبي يعلى والطبراني من طريقين عن مسروق بن المرزبان: ثنا حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة مرفوعاً.

وقال الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٤٢/٥٧٢١):

«تفرد به مسروق، ولا يروى إلا بهذا الإسناد».

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير مسروق، وهو صدوق له أوهام كما قال الحافظ، فمثله حسن الحديث؛ فلا يرتقي حديثه إلى درجة الصحيح، وقد أحسن السيوطي صنعاً حين رمز لحسنه في «الجامع الصغير»، إن ثبت ذلك عنه. وأما تعقب المناوي له بقوله:

«قال المنذري: «وهو إسناد جيد قوي». وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح؛ غير مسروق بن المرزبان وهو ثقة». وبه يعرف أن رمز المصنف لحسنه تقصير، وحقه الرمز لصحته».

فتعقب لا وجه له، وهو إنما اغتر بقول الهيثمي في ابن المرزبان أنه ثقة. وهذا توثيق مجمل بعد أن عرفت ما فيه من الضعف اليسير.

نعم الحديث صحيح؛ فقد أورد له المقدسي شاهداً من طرق عن زيد بن الحريش: ثنا عمر بن الهيثم: ثنا عوف عن الحسن عن عبد الله بن مغفل مرفوعاً.

ورجاله موثقون؛ غير عمر هذا فإنه مجهول كما في «التقريب»، والحسن مدلس وقد عنعنه. ورواه العسكري في «تصحيفات المحدثين» (٢/٩٠٢/٩٠٣): حدثنا زيد بن الحريش؛ إلا أنه قال: «عثمان بن الهيثم»، وهو الصواب الموافق لرواية الطبراني في «الصغير» (ص ٥٧)، وعثمان ثقة إلا أنه كان قد تغير.

ثم رأيت الحديث أخرجه ابن حبان (١٩٣٩) من طريق أبي يعلى: حدثنا محمد ابن بكار: حدثنا إسماعيل بن زكريا: حدثنا عاصم الأحول به؛ إلا أنه أوقفه على أبي هريرة مع تقديم الجملة الأخرى. وكذلك هو في «مسند أبي يعلى» (٦٤٤٩/٥/١٢)، وقال الهيثمي عقب عزوه إياه (١٤٧/١٠):

«ورجاله رجال الصحيح».

قلت: وهذا يرد قول الطبراني المتقدم: أنه تفرد به ابن المرزبان، فلعله أراد: مرفوعاً. وهو في حكم المرفوع كما هو ظاهر. والله أعلم.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وابن بكار هو العيشي البصري، فصح الحديث بذلك والحمد لله.

٦٠٢ - (مَنْ رأى مُبْتَلًى فقالَ: الحمدُ للهِ الذي عافاني مما ابتلاكَ بِهِ، وفَضَّلَنِي على كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفْضِيلاً؛ لم يُصِبْهُ ذلكَ البلاءُ).

أخرجه الترمذي (٢٥٣/٢)، وابن عدي في «الكامل» (١٤٣/٤ و ٣٧٨/٦) من طريق عبدالله بن عمر العمري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال:

«حديث [حسن] غريب من هذا الوجه».

قلت: ورجاله ثقات؛ غير العمري فإنه ضعيف لسوء حفظه.

وقد وجدت له طريقاً أخرى خيراً من هذه؛ يرويه مروان بن محمد الطاطري: ثنا الوليد بن عتبة: ثنا محمد بن سوقة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٣/٥)، وفي «أخبار أصبهان» (٢٧١/١)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٢٥٥/١٥) من طرق عن مروان به. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث محمد، تفرد به مروان عن الوليد».

قلت: ورجاله كلهم ثقات رجال البخاري؛ غير الوليد بن عتبة؛ وهو أبو العباس الدمشقي فقال البخاري في «تاريخه»:

«معروف الحديث».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/٢٢٦)، وروى عنه جمع من الثقات الحفاظ، كأبي زرعة الدمشقي، وترجمه ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه تعديلاً وكأنه لم يعرفه.

قلت: قد عرفه البخاري، ومن عرف حجة على من لم يعرف؛ لا سيما إذا كان العارف مثل البخاري أمير المؤمنين في الحديث، فالحديث إن لم يكن حسناً لذاته من هذه الطريق؛ فلا أقل من أن يكون حسناً لغيره بالطريق التي قبله؛ لا سيما وله طريق أخرى عن ابن عمر؛ يرويه عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: فذكره نحوه وزاد في آخره:

«كائناً ما كان؛ ما عاش».

أخرجه الترمذي، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٢٦٥)، وابن عدي (٥/١٣٦). وقال الترمذي:

«حديث غريب، وعمرو بن دينار قهرمان آل الزبير، شيخ بصري، وليس هو بالقوي في الحديث، وقد تفرد بأحاديث عن سالم بن عبد الله».

قلت: ومما يدل على ضعفه اضطرابه في إسناد هذا الحديث، فرواه مرة هكذا، ومرة قال: عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً؛ لم يذكر عمر في سنده.

أخرجه ابن ماجه (٣٨٩٢)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٦/٢)، وابن الأعرابي في «المعجم» (ق ٢٣٨/٢)، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (١/٢)، وتمام الرازي في «الفوائد» (ق ١١٧/١)، والحنائي في «الفوائد» (٣/٢٥٨/٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١/١٤٩/٢) من طرق عنه به. وقال الحنائي:

«غريب، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير مولاهم، واختلف عليه فيه، فرواه عنه ابن علية كما أخرجناه، ورواه عنه حماد بن سلمة عن عمرو ابن دينار قال: سمعت سالم بن عبدالله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ. فلم يسنده؛ بل أرسله. قال: وقد رواه أحمد بن منصور الرمادي عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سالم بن عبد الله قال: كان يقال: من رأى مبتلى.. الحديث. وهذا أقرب إلى الصواب إن شاء الله تعالى، وإنما تفرد عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم بذكر النبي ﷺ على الاختلاف الذي ذكرناه عليه فيه، وعمرو بن دينار هذا فيه نظر، وهو غير عمرو بن دينار المكي مولى ابن باذان صاحب جابر؛ ذاك ثقة جليل حافظ».

قلت: ومن وجوه الاختلاف على عمرو هذا ما أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٠٦) من طريق **الحكم بن سنان**: حدثنا عمرو بن دينار عن نافع ابن عمر مرفوعاً به نحوه، وقال:

«إنما يرويه عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن جده، ومن قال: عن عمرو بن دينار عن نافع عن ابن عمر؛ فقد أخطأ».

قلت: قد تابعه محمد بن سوقة عن نافع به كما تقدم، فلعل هذا هو أصل الحديث عن عمرو بن دينار، فرواه مرة هكذا على الصواب؛ وسمعه منه الحكم بن سنان على ضعفه، ثم اضطرب في روايته على ما سبق شرحه.

وعلى كل حال فالحديث قوي بمجموع الطريقين الأولين. والله أعلم.

ثم وجدت له طريقاً أخرى عن نافع عن ابن عمر به، فبادرت إلى اخراجه في هذه «السلسلة» برقم (٢٧٣٧).

٦٠٣ - (ذَرَارِي المسلمينَ في الجنةِ يَكْفُلُهُمْ إبراهيمُ ﷺ).

رواه أحمد (٢/٣٢٦)، وابن حبان (١٨٢٦)، وابن أبي داود في «البعث» (٦٥/١٦)، وأبو محمد المخلدي في «الفوائد» (٢٨٩/ ١)، والحاكم (٢/ ٣٧٠)، وابن

عساكر (١١/٣٢٨/٢) عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان: حدثني عطاء بن قرة عن عبدالله بن ضمرة عن أبي هريرة مرفوعاً.

أورده ابن عساكر في ترجمة عطاء هذا، وروي عن علي ـ وهو ابن المديني ـ أنه قال:

«لا أعرفه».

وعن أبي زرعة أنه قال:

«كان من خيار عباد الله»

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وحسن له الترمذي، وفي «التقريب»: «صدوق».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

وإنما هو حسن فقط.

وله طريق أخرى عن أبي هريرة فيها زيادة منكرة؛ خرجته من أجلها في «السلسلة الأخرى» (٥٥٣٨).

ثم وجدت للحديث شاهداً من حديث مكحول مرسلاً بلفظ:

«إن ذراري المؤمنين أرواحهم في عصافير خضر في شجر في الجنة، يكفلهم أبوهم إبراهيم عليه الصلاة والسلام».

أخرجه سعيد بن منصور في «السنن» (٣/١/١٢٨)، ورجاله ثقات، وعبد الرزاق (٦/١٥٩ ـ ٦٠).

٦٠٤ ـ (كانَ إذا أرادَ أنْ يسجدَ كَبَّرَ ثم يسجدُ، وإذا قامَ منَ القعدةِ كبرَ ثم قامَ).

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/٢٨٤): ثنا كامل بن طلحة: ثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال «التهذيب»، وفي كامل وابن عمرو كلام لا يضر.

والحديث نص صريح في أن السنة التكبير ثم السجود، وأنه يكبر وهو قاعد ثم ينهض. ففيه إبطال لما يفعله بعض المقلدين من مد التكبير من القعود إلى القيام!

وفي معناه ما أخرجه البخاري (٢/٢٧٢ ـ السلفية)، وأحمد (٢/٤٥٤) عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث أنه سمع أبا هريرة يقول:

«كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: «سمع الله لمن حمده» حين يرفع صلبه من الركعة، ثم يقول ـ وهو قائم ـ: «ربنا! لك الحمد»، ثم يكبر حين يهوي ساجداً، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر حين يهوي ساجداً، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها، ويكبر حين يقوم من اللتين بعد الجلوس».

وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٧٨٧).

قلت: فقوله: «ويكبر حين يقوم من اللتين..»؛ أي: عند ابتداء القيام، وبه فسره الحافظ في «الفتح» (٢/٢٢٠ ـ السلفية)، ويؤيده قوله: «ثم يقول: «سمع الله لمن حمده» حين يرفع صلبه»؛ فإن هذا لا يمكن تفسيره إلا بذلك؛ لأنه ورد الاعتدال. وأما قول النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤/٩٩):

«وقوله: «يكبر حين يهوي ساجداً، ثم يكبر...» دليل على مقارنة التكبير لهذه الحركات وبسطه عليها، فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع وغيره حتى يصل حد الراكع... ويشرع في التكبير للقيام من التشهد الأول حين يشرع في الانتقال، ويمده حتى ينتصب قائماً»!

قال الحافظ عقبه (٢/٢٧٣):

«ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة».

قلت: وأغرب من ذلك مدّ بعض الشافعية التكبير حين القيام من السجدة الثانية، وينتصب قائماً في الركعة الثانية، ويجلس بين ذلك جلسة الاستراحة (وهي سُنة)، فتراه يمد التكبير ويمد حتى يكاد ينقطع نفسه قبل الانتصاب. ولا يشك عالم بالسُّنة أن هذا من البدع، وقد قال الحافظ (٢/٣٠٤):

«فالمشهور عن أبي هريرة أنه كان يُكبر حين يقوم؛ ولا يؤخره حتى يستوي قائماً كما تقدم عن «الموطأ». وأما ما تقدم من حديثه بلفظ: «وإذا قام من السجدتين قال: الله أكبر؛ فيحمل على أن المعنى: إذا شرع في القيام».

قلت: ومثله حديث ابن عمر: «وإذا قام من الركعتين رفع يديه».

رواه البخاري (٢/٢٢٢)، وله طريق أخرى في «صحيح أبي داود» (٧٢٨)، وله عنده (٧٢٩) شاهد من حديث علي، وصححه ابن خزيمة (٥٨٤) وزاد: «وكبر»، وشاهد آخر عنده (٧٢٠) من حديث أبي حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ، وصححه ابن خزيمة أيضاً (٥٨٧)، وفيه التكبير، وقال ابن خزيمة (١/٢٩٦):

«وكل لفظة رويت في هذا الباب أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا ركع؛ فهو من الجنس الذي أعلمت أن العرب قد توقع اسم الفاعل على من أراد الفعل قبل أن يفعله. كقول الله: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم﴾ الآية، فإنما أمر الله عز وجل بغسل أعضاء الوضوء إذا أراد أن يقوم المرء إلى الصلاة؛ لا بعد القيام إليها، فمعنى قوله: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة﴾؛ أي: إذا أردتم القيام إليها؛ فكذلك معنى قوله: «يرفع يديه إذا ركع»؛ أي: إذا أراد الركوع؛ كخبر علي وابن عمر الذي ذكرناه».

أقول: فإذا عرفت هذا؛ فالأحاديث المذكورة موافقة لحديث الترجمة ومؤيدة له؛ إلا أن هذا صرح بأن القيام كان بعد التكبير، وتلك غير صريحة في ذلك، ولكنها بمعناه

ضرورة أن التكبير زمنه أقصر من القيام كما لا يخفى. فتأمل هذا يتبين لك تجاوب الأحاديث بعضها مع بعض؛ خلافاً لمن توهم معارضتها لحديث الترجمة.

٦٠٥ - (ليس على النساءِ حَلْقٌ؛ إنما على النساءِ التقصيرُ).

أخرجه أبو زرعة في «تاريخ دمشق» (ق ١/٨٨): ثني يحيى بن معين قال: حدثنا هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة قال: إنه أخبره عن صفية بنت شيبة قالت: أخبرتني أم عثمان بنت أبي سفيان عن ابن عباس مرفوعاً به. وقال:

«لم يسند هذا الحديث إلا هشام بن يوسف، ولا رواه إلا يحيى بن معين».

كذا قال! وذلك على ما أحاط به علمه؛ وإلا فقد توبع ابن معين؛ فقال أبو داود في «سننه» (١٩٨٥): حدثنا أبو يعقوب البغدادي - ثقة - : ثنا هشام بن يوسف به.

وأبو يعقوب هذا هو إسحاق بن أبي إسرائيل: إبراهيم بن كامجرا المروزي، وهو ثقة كما قال أبو داود وغيره، وقد تكلم فيه بعضهم لوقفه في القرآن، وذلك لا يضره في روايته كما تقرر في «المصطلح»؛ خلافاً لما نقله الزيلعي عن ابن القطان فيه؛ لا سيما وقد تابعه ابن معين كما رأيت، وابن المديني كما يأتي.

ومن هذا الوجه أخرجه المخلص في «جزء منتقى من الجزء الرابع من حديثه» (١/٨٨): حدثنا عبدالله - هو البغوي - : ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل: حدثني هشام بن يوسف به؛ إلا أنه قال: عن ابن جريج: أخبرني عبدالحميد بن جبير به. فصرح ابن جريج بالتحديث عنده، وهذه فائدة هامة، وقد توبع عليها كما يأتي.

وكذلك أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص ٢٧٧) بإسناد المخلص وسياقه.

وأخرجه الدارمي في «سننه» فقال (٢/٦٤): أخبرنا علي بن عبدالله المديني: ثنا هشام بن يوسف مصرحاً فيه ابن جريج بالتحديث.

وكذا رواه البيهقي (٥/١٠٤) من طريق آخر عن علي بن المديني .

وتابعه إبراهيم بن موسى عن هشام في «تاريخ البخاري» (٣/٢/٤٦) .

وأخرجه الدارقطني أيضاً، والطبراني (١٢/٢٥٠/١٣٠١٨) عن أبي بكر بن عياش عن ابن عطاء ـ يعني: يعقوب ـ عن صفية بنت شيبة به .

ويعقوب هذا ضعيف؛ لكنه من الطريق الأولى صحيح؛ لولا أن أم عثمان بنت أبي سفيان؛ قال ابن القطان: «لا يعرف حالها»؛ كما نقله الزيلعي عنه، وبها ضعفا الحديث. لكن قال الحافظ في «التقريب»:

«أم عثمان بنت سفيان أو أبي سفيان، وهي أم ولد شيبة بن عثمان، لها صحبة وحديث».

وأوردها ابن عبد البر في «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» وقال:

«كانت من المبايعات، روت عنها صفية بنت شيبة، وروى عبدالله بن مسافع عن أمه عنها».

قلت: فإذا ثبتت صحبتها؛ فقد زالت جهالتها؛ لأن الصحابة كلهم عدول كما هو مقرر في «علم الأصول».

وبذلك صح الحديث، والحمد لله الذي به تتم الصالحات .

٦٠٦ ـ (ما شأني أَجْعَلُكَ حِذَائي (يعني : في الصلاةِ) فَتَخْنِسُ؟!) .

أخرجه أحمد (١/٣٣٠): ثنا عبد الله بن بكر: ثنا حاتم بن أبي صغيرة أبو يونس عن عمرو بن دينار أن كريباً أخبره أن ابن عباس قال:

«أتيت رسول الله ﷺ من آخر الليل فصليت خلفه، فأخذ بيدي، فجرني فجعلني حذاءه، فلما أقبل رسول الله ﷺ على صلاته خنست، فصلى رسول الله ﷺ، فلما انصرف قال لي: فذكره. فقلت: يا رسول الله! أو ينبغي لأحد أن يصلي حذاءك وأنت

رسول الله الذي أعطاك الله؟ قال: فأعجبته، فدعا الله لي أن يزيدني علماً وفهماً. قال: ثم رأيت رسول الله ﷺ نام حتى سمعته ينفخ، ثم أتاه بلال، فقال: يا رسول الله! الصلاة. فقام فصلى ما أعاد وضوءاً».

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه الضياء في «المختارة» (٦٧/١١٨/٢) من طريق الإمام أحمد ثم قال:

«قد روي في «الصحيحين» ذِكرُ صلاة ابن عباس مع النبي ﷺ من غير طريق؛ لكن فيما رويناه من ذكر الانخناس، وقول النبي ﷺ له، وجواب النبي ﷺ؛ لم يذكراه في (الصحيح)».

وفي الحديث من الفقه أن الرجل الواحد إذا اقتدى بالإمام وقف حذاءه عن يمينه؛ لا يتقدم عنه ولا يتأخر، وهو مذهب الحنابلة كما في «منار السبيل» (١/١٢٨)، وإليه جنح البخاري؛ فقال في «صحيحه»:

«باب يقوم عن يمين الإمام بحذائه سواءً إذا كانا اثنين».

ثم ساق حديث ابن عباس الذي أشار إليه الضياء. وانظر تعليقي على «مختصر البخاري» (١/٤٧ و ١٨٠)؛ ففيه أثر صحيح عن عمر يشهد لترجمة البخاري، وهو ظاهر كلام الإمام محمد في «الموطأ» (ص ١٢٢ - ١٢٣).

٦٠٧ - (أطْيَبُ الكسبِ عملُ الرجلِ بيدِهِ؛ وكلُّ بيعٍ مَبْرورٍ).

صحيح. وله طريقان:

الأول: عن رافع بن خديج. رواه أحمد (٤/١٤١)، والطبراني في «الأوسط» (١/١٣٥/١)، والحاكم (٢/١٠) عن المسعودي عن وائل بن داود عن عباية بن رفاعة عنه قال:

سئل رسول الله ﷺ: أي الكسب أطيب؟ قال: «عمل الرجل..» فذكره. وقال الطبراني:

«لم يروه عن وائل إلا المسعودي».

قلت: وهو ثقة؛ لكنه كان قد اختلط، وقد خالفه الثوري فقال:

«عن وائل بن داود عن سعيد بن عمير عن عمه». أخرجه الحاكم وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

الثاني: عن ابن عمر. رواه الطبراني في «الأوسط» عن الحسن بن عرفة: ثنا قدامة بن شهاب المازني: ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن وبرة بن عبد الرحمن عن ابن عمر مرفوعاً به وقال:

«لم يروه عن إسماعيل إلا قدامة، تفرد به الحسن بن عرفة».

قلت: وهو لا بأس به، وبقية رجاله ثقات، فالسند صحيح إن شاء الله.

وقال المنذري (٣/٣)، وتبعه الهيثمي (٦١/٤):

«رواه الطبراني في «الكبير» و «الأوسط»، ورجاله ثقات».

وقد رواه **شريك** عن وائل بن داود عن جميع بن عمير عن خاله أبي بردة مرفوعاً به.

أخرجه أحمد (٤٦٦/٣)، والحاكم أيضاً، وهذا خلاف آخر على وائل. وقال الحاكم:

«وإذا اختلف الثوري وشريك؛ فالحكم للثوري».

قلت: وهذا مما لا ريب فيه؛ فإن شريكاً سيىء الحفظ، والثوري ثقة حافظ إمام، ولذلك فلا يضره مخالفة غير شريك إياه، فقد قال أبو عبيد في «غريب الحديث» (ق ٢/١٢١): حدثنا أبو معاوية ومروان بن معاوية كلاهما عن وائل بن داود عن سعيد بن عمير قال: سئل النبي ﷺ.. فذكره مرسلاً لم يذكر في إسناده: «عن عمه»، وهي زيادة صحيحة لرواية الثوري لها؛ وإن خطأها البيهقي كما نقله المنذري عنه. والله أعلم.

ثم رأيت في «العلل» لابن أبي حاتم قال (٤٤٣/٢):

«سألت أبي عن حديث رواه أبو إسماعيل المؤدب عن وائل بن داود عن سعيد بن عمير ابن أخي البراء عن البراء عن النبي ﷺ أنه سئل. . الحديث. قال أبي: وحدثني أيضاً الحسن بن شاذان عن ابن نمير هكذا متصلاً عن البراء. وأما الثقات: الثوري وجماعته فرووا عن وائل بن داود عن سعيد بن عمير أن النبي ﷺ. والمرسل أشبه».

قلت: فهذا يدل أن الرواة اختلفوا على الثوري في إسناده، فالحاكم رواه عنه موصولاً كما تقدم، وأبو حاتم يذكر أنه رواه مرسلاً.

ويتلخص مما سبق أن جماعة رووه عن وائل مرسلاً، وآخرون رووه عنه موصولاً، ولا شك أن الحكم لمن وصل؛ لأن معهم زيادة علم، ومن علم حجة على من لم يعلم، والذين وصلوه ثقات: ابن نمير، وأبو سعيد المؤدب، وسفيان الثوري في إحدى الروايتين عنه، وكذلك شريك ثقة؛ وإن كان سيىء الحفظ؛ فيحتج به فيما وافق الثقات كما هو الشأن هنا، ولا يحتج به فيما خالفهم كما فعل هنا أيضاً، فإنه وافقهم في الوصل، وخالفهم في اسم الصحابي فقال: «عن خاله أبي بردة». وقالوا: «عن عمه». وقال بعضهم: «عن البراء». فقد اتفقوا على وصله، واختلفوا في صحابيه، وذلك مما لا يضر فيه؛ لأن الصحابة كلهم عدول. والله أعلم.

٦٠٨ - (إنَّ هذا لا يَصْلُحُ. يعني: اشتراطَ المرأةِ لزوجِها أنْ لا تتزوجَ بعدَهُ).

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٢٣٨)، و«الكبير» (٢/١٤/١١٨٦ و ٢٥/١٠٢/٢٦٧) من طريق نُعَيم بن حماد: ثنا عبد الله بن إدريس عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أم مبشر الأنصارية:

«أن النبي ﷺ خطب أم مبشر بنت البراء بن معرور فقالت: إني اشترطت لزوجي أن لا أتزوج بعده. فقال النبي ﷺ: » فذكره. وقال الطبراني:

«تفرد به نعيم».

قلت: وهو ضعيف، وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٥٥):

«رواه الطبراني في «الكبير» و «الصغير»، ورجاله رجال الصحيح».

فهو وهم أو تساهل منه؛ فإن نعيماً هذا ـ وقد تفرد به ـ إنما أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم في مقدمة «صحيحه»، فلا ينبغي إطلاق عزو حديثه إليهما؛ لأنه يوهم أنه محتج به عندهما! ثم هو ضعيف كما ذكرنا، وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء كثيراً».

ومع هذا فإنه صرح في «الفتح» (٩/٢١٩) بأن إسناد «الصغير» حسن!

وقوله: «بنت البراء..» لعله خطأ مطبعي، والصواب: «امرأة البراء»؛ وذلك لوجهين:

الأول: أنه كذلك وقع في «الكبير» و «المجمع».

والآخر: أني وجدت للحديث شاهداً قوياً مفصلاً، ولذلك خرجته في «هذا الكتاب»؛ وإلا فنعيم من حق «الكتاب الآخر»؛ فقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٢/٢٨٥):

«قال لنا الجعفي: نا زيد بن الحباب قال: نا يحيى بن عبدالله بن أبي قتادة عن محمد بن عبدالرحمن بن خلاد الأنصاري عن أم مبشر الأنصارية عن النبي ﷺ قال لها وهي في بعض حالاتها ـ وكانت امرأة البراء بن معرور فتوفي عنها فقال ـ: إن زيد بن حارثة قد مات أهله، ولن آلو أن أختار له امرأة، فقد اخترتكِ له. فقالت: يا رسول الله! إني حلفت للبراء أن لا أتزوج بعده رجلاً. فقال رسول الله ﷺ: أترغبين عنه؟ قالت: أفأرغب عنه وقد أنزله الله بالمنزلة منك؟! إنما هي غيرة، قالت: فالأمر إليك. قال: فزوجها من زيد بن حارثة، ونقلها إلى نسائه، فكانت اللقاح تجيء فتحلب، فيناولها الحلاب فتشرب، ثم يناوله من أراد من نسائه. قالت: فدخل علي وأنا عند عائشة، فوضع يده على ركبتها، وأسر إليها شيئاً دوني، فقالت بيدها في صدر رسول الله ﷺ

تدفعه عن نفسها، فقلتُ: مالك تصنعين هذا برسول الله ﷺ؟! فضحك رسول الله ﷺ وجعل يقول رسول الله ﷺ: دعيها؛ فإنها تصنع هذا وأشد من هذا».

قلت: ورجال إسناده ثقات؛ يحيى بن عبد الله ومحمد بن عبد الرحمن بن خلاد الأنصاري، وقد وثقهما ابن حبان (٢/ ٣٠١و١/ ٢٠٩)، والأول منهما روى عنه جماعة من الثقات كما في «الجرح» (٤/ ٢/ ١٦١).

وقال ابن حبان:

«روى عنه أهل المدينة، كنيته أبو عبد الله، مات سنة ثنتين وسبعين ومائة».

وشيخ البخاري (الجُعفي) اسمه: (محمد بن عبد الرحمن بن الحسن الكوفي)، قال الحافظ:

«صدوق يحفظ، وله غرائب».

فالحديث بهذا الشاهد حسن. والله أعلم.

(تنبيه): هذا الشاهد مما لم يقف عليه الحافظ العراقي، فقد أورد الغزالي في «الإحياء» الطرف الأخير منه، فقال العراقي في «تخريجه» (٢/ ٤٣):

«لم أقف له على أصل»!

وبيّض له الزبيدي في «شرح الإحياء» (٥/ ٣٥٣)؛ فلم يعلق عليه بشيء!

وهذا مثال من الأمثلة الكثيرة التي مرت في هذه «السلسلة» وغيرها مما يؤكد المثل السائر: «كم ترك الأول للآخر».

٦٠٩ - (إذا كانَ الذي ابتاعَهَا (يعني: السرقةَ) مِنَ الذي سَرَقَهـا غيرَ مُتَّهَمٍ يُخَيَّرُ سَيِّدُها؛ فإن شاء أخذَ الذي سُرِقَ منه بثمنِها، وإنْ شـاءَ اتبعَ سارِقَهُ).

أخرجه النسـائي (٢/ ٢٣٣)، والحاكم (٢/ ٣٦)، وأحمـد (٤/ ٢٢٦) عن ابن جريج قال: ولقد أخبرني عكرمة بن خالد أن أسَيْد بن حضير الأنصاري ـ ثم أحد بني حارثة ـ أخبره:

«أنه كان عاملاً على اليمامة، وأن مروان كتب إليه أن معاوية كتب إليه أن: أيما رجل سرق منه سرقة فهو أحق بها حيث وجدها. ثم كتب بذلك مروان إليّ، وكتبت إلى مروان أن النبي ﷺ قضى بأنه إذا كان. . . ثم قضى بذلك أبو بكر وعمر وعثمان. فبعث مروان بكتابي إلى معاوية وكتب معاوية إلى مروان: إنك لست أنت ولا أسيد تقضيان علي؛ ولكني أقضي فيما وليت عليكما، فانفذ لما أمرتـك به. فبعث مـروان بكتاب معاوية، فقلت: لا أقضي به ما وليت بما قال معاوية». وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»، وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: أسيد هذا مات زمن عمر، ولم يلقه عكرمة، ولا بقي إلى أيام معاوية، فتحقق هذا».

قلت: التحقيق أن قوله: «ابن حضير» وهم من بعض رواته، والصواب: «ابن ظهير». قال الحافظ المزي في ترجمة ابن حضير بعد أن ساق الحديث من طريق هارون ابن عبد الله عن حماد بن مسعدة عن ابن جريج:

«فإنه وهم. قال هارون: قال أحمد: «هو في كتاب ابن جريج: أسيد بن ظهير». ولكن كذا حدثهم بالبصرة. ورواه عبد الرزاق وغيره عن ابن جريج عن عكرمة عن أسيد ابن ظهير، وهو الصواب».

أقول: رواية عبد الرزاق عند النسائي قال: أخبرنا عمرو بن منصـور قال: ثنـا سعيد بن ذؤيب قال: حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج: ولقد أخبرني. . . إلى آخـر السياق المذكور في مطلع التخريج. وأنت ترى أنه وقع فيه: «أسيد بن حضير». وهذا خلاف ما عزاه المزي لرواية عبد الرزاق، فهل روايته في «النسائي» مخالفة لروايته عند

غيره ممن نقلها المزي عنه؟ أم أن نسختنا منه وقع فيها خطأ من الطابع أو الناسخ؟ كل من الأمرين محتمل في الظاهر، ولكن مما يرجح الاحتمال الثاني؛ أن الحافظ المزي أورد الحديث في «تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف» (١/٧٥)، وتبعه النابلسي في «الذخائر» (١/١٧) من طريق النسائي عن عمرو بن منصور به. فذكره كما ذكره في «التهذيب» على الصواب. وقال عقبه:

«وكذا رواه إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق. وقيل: عن أسيد بن حضير. وهو وهم».

فتبين أن الذي في نسختنا من «النسائي» خطأ من الناسخ أو الطابع.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فابن ظهير صحابي، وقد استصغر يوم أحد، وروى عنه غير عكرمة ابنه رافع ومجاهد، فثبت الحديث وزال الوهم. والموفق الله.

وفي الحديث فائدتان هامتان:

الأولى: أن من وجد ماله المسروق عند رجل غير متهم اشتراها من الغاصب أو السارق؛ فليس له أن يأخذه إلا بالثمن، وإن شاء لاحق المعتدي عند الحاكم. وأما حديث سمرة المخالف لهذا بلفظ: «من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به، ويتبع البيّع من باعه»؛ فهو حديث معلول كما بينته في التعليق على «المشكاة» (٢٩٤٩)؛ فلا يصلح لمعارضة هذا الحديث الصحيح؛ لا سيما وقد قضى به الخلفاء الراشدون.

والأخرى: أن القاضي لا يجب عليه في القضاء أن يتبنى رأي الخليفة إذا ظهر له أنه مخالف للسنة، ألا ترى إلى أسيد بن ظهير كيف امتنع عن الحكم بما أمر به معاوية وقال: «لا أقضي ما وليت بما قال معاوية»؟!

ففيه رد صريح على من يذهب اليوم من الأحزاب الإسلامية إلى وجوب طاعة الخليفة الصالح فيما تبناه من أحكام ـ ولو خالف النص في وجهة نظر المأمور ـ وزعمهم أن العمل جرى على ذلك من المسلمين الأولين، فهو زعم باطل لا سبيل لهم إلى إثباته،

كيف وهو منقوض بعشرات النصوص هذا واحد منها؟! ومنها مخالفة علي رضي الله عنه في متعة الحج لعثمان بن عفان في خلافته، فلم يطعه؛ بل خالفه مخالفة صريحة كما في «صحيح مسلم» (٤/٤٦) عن سعيد بن المسيب قال:

«اجتمع علي وعثمان رضي الله عنهما بـ (عُسْفَانَ)، فكان عثمان ينهى عن المتعة أو العمرة، فقال علي: ما تريد إلى أمر فعله رسول الله ﷺ تنهى عنه؟! فقال عثمان: دعنا منك! فقال: إني لا أستطيع أن أدعك. فلما أن رأى علي ذلك أهل بهما جميعاً».

٦١٠ - (ألا إنَّ العـاريةَ مُؤَدَّاةٌ، والمنحـةَ مردودةٌ، والـدَّيْنَ مقضِيٌ، والزعيمَ غارِمٌ).

أخرجه الإمـام أحمد (٥/٢٩٣): ثنـا علي بن إسحاق: أنـا ابن المبارك: ثنـا عبد الرحمن بن يزيد بن (في الأصل: عن) جابر قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد عمن سمع النبي ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا سند صحيـح، رجالـه كلهم ثقات رجـال الشيخين؛ غير علي بن إسحاق - وهو السلمي - وهو ثقة اتفاقاً، وجهـالة الصحـابي لا تضر. وقـال الهيثمي (٤/١٤٥):

«ورجاله ثقات».

وللحديث شاهد من طريق إسماعيل بن عياش: ثنا شرحبيل بن مسلم الخولاني قال: سمعت أبا أمامة الباهلي يقول: سمعت رسول الله ﷺ: فذكره.

أخـرجه أحمـد (٥/٢٦٧)، وأصحاب السنن - إلا النسـائي - والـطبـراني في «المعجم الكبير» (٨/١٣٥ - ١٣٦)، وقال الترمذي (٢/٢٥٢ - تحفة):

«حديث حسن، وفي الباب عن سمرة، وصفوان بن أمية، وأنس، وقد روي عن أبي أمامة عن النبي ﷺ أيضاً من غير هذا الوجه».

قلت: وعلى هذا فاقتصاره على تحسين الحديث مع هذه الشواهد والطرق قصور بين؛ لا سيما والطريق الأولى عند أحمد صحيحة لذاتها كما عرفت.

ومن طرقه وألفاظه الحديث الآتي بعده.

وقد خولف ابن المبارك في إسناده؛ فقال ابن ماجه (٢/٧٢): ثنا هشام بن عمار وعبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقيان قالا: ثنا محمد بن شعيب عن عبد الرحمن بن يزيد عن سعيد بن أبي سعيد عن أنس مرفوعاً به.

قال في «الزوائد»:

«وهذا إسناد صحيح، وعبد الرحمن بن يزيد ـ هو ابن جابر ـ ثقة، وسعيد بن أبي سعيد هو المقبري».

قلت: ومحمد بن شعيب هو ابن شابور، وهو ثقة اتفاقاً، وقد زاد على ابن المبارك فسمى الصحابي أنساً، فهي زيادة مقبولة، وليست مخالفة لرواية ابن المبارك كما هو ظاهر.

ولقد أبعد الزيلعي النجعة؛ فنسب الحديث في «نصب الراية» (٤/٥٨) للطبراني وحده في «مسند الشاميين» من طريق هشام بن عمار: ثنا محمد بن شعيب به. وتبعه على ذلك الحافظ في «الدراية» (ص ٢٩٠)!

٦١١ ـ (العاريةُ مؤداةٌ، والمنحةُ مردودةٌ، ومنْ وجدَ لُقَطَةً مُصَرَّاةً؛ فلا يَحِلُّ له صِرارُها حتى يُرِيَها).

رواه ابن حبان في صحيحه (١١٧٤): أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي: حدثنا الهيثم بن خارجة: حدثنا الجراح بن مليح البهراني: حدثنا حاتم بن حريث الطائي قال: سمعت أبا أمامة يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا سند حسن؛ حاتم هذا روى عنه سوى الجراح هذا معاوية بن صالح؛ قال ابن أبي حاتم (١/٢/٢٥٧):

«قال ابن معين: لا أعرفه. وسألت أبي عنه؟ فقال: شيخ».

قال الحافظ في «التهذيب»:

«قلت: وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: ثقة. قال ابن عدي: لعزة حديثه لم يعرفه ابن معين، وأرجو أنه لا بأس به».

قلت: فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى، وبقية رجاله رجال الصحيح؛ غير أحمد بن الحسن الصوفي، وهو ثقة، وثقه الدارقطني والخطيب كما في «تاريخه» (٤/٨٢ - ٨٤)، وقد توبع، فقال الطبراني في «الكبير» (٨/١٤٣/٧٦٣٧): حدثنا موسى بن هارون: ثنا الهيثم ابن خارجة ح، وحدثنا جعفر بن محمد الفريابي، ثنا هشام بن عمار قالا: ثنا الجراح بن مليح البهراني.

والحديث أشار إليه الحافظ في «التلخيص» وقال (ص ٢٥):

«وصححه ابن حبان من طريق حاتم هذه، وقد وثقه عثمان الدارمي».

والحديث رواه النسائي من هذا الوجه فقال: أنا عمرو بن منصور: نا الهيثم بن خارجة به. ذكره ابن حزم (٩/١٧٢) وأعله بقوله:

«حاتم بن حريث مجهول».

كذا قال؛ وكأنه لم يقف على توثيق الدارمي له، أو لم يعتد به، فلا أدري ما وجهه حينئذ مع قول ابن عدي: «لا بأس به»؟!

واعلم أن الطرف الأول من الحديث: «العارية مؤداة» قد روي من طريق أخرى عن أبي أمامة، ومن طرق أخرى عن رسول الله ﷺ ذكرها ابن حزم وضعفها كلها، وفاته الطريق الأولى باللفظ الأول عند أحمد، وهي صحيحة عندنا كما علمت من الحديث الذي قبله.

أقول هذا وإن كان المعروف عن ابن حزم أنه لا يحتج برواية من لم يسم من الصحابة خلافاً للجمهور. ومما لا يرتاب فيه عاقل أن هذه الطرق ولو قيل بأن مفرداتها لا تخلو من ضعف؛ فإن مجموعها مما يدل على أن للحديث أصلاً أصيلاً، فكيف والطريق

الأولى صحيحة وهذه حسنة؟! فكيف وله شاهد بلفظ: «بل عارية مؤداة» كما سيأتي (٦٣١)؟!

وأما الشطر الثاني من الحديث، فيشهد له حديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يحل صرار ناقة بغير إذن أهلها؛ فإنه خاتمهم عليها. .» الحديث.

أخرجه أحمد (٤٦/٣) من طريق شريك عن عبد الله بن عصم أبي علوان: سمعت أبا سعيد الخدري. .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن حبان في «الثقات» (٥٧/٥) في ترجمة ابن عصم هذا وقال:

«يخطىء كثيراً».

وقال في «الضعفاء» (٥/٢):

«منكر الحديث جدّاً. .».

وقال أبو زرعة:

«ليس به بأس».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء، أفرط فيه ابن حبان وتناقض».

وشريك ـ هو ابن عبد الله القاضي ـ سيىء الحفظ.

وإذا عرفت هذا فقول الهيثمي في «المجمع» (١٦٢/٤):

«رواه أحمد، ورجاله ثقات»

قلت: ففيه تساهل كبير.

٦١٢ - (كانَ قائماً يصلي في بيتِهِ، فجاءَ رجلٌ فاطلعَ في بيتِهِ، فأخذَ رسولُ اللهِ ﷺ سَهْماً مِنْ كنَانَتِهِ، فَسَدَّدَهُ نحوَ عينَيْهِ حتى انصرفَ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٦٩)، وأحمد (٣/١٩١)، وأبو القاسم البغوي في «حديث هدبة» (رقم ٨٠) من طريق حماد بن سلمة: أنا إسحاق بن عبد الله بن طلحة عن أنس أن رسول الله ﷺ كان... فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

وقد أخرجه البخاري في «الديات»، وأحمد أيضاً (٣/١٢٥/١٧٨)، وأبو يعلى (٣٨١٣ و ٣٨٦٤) من طريق حميد عن أنس مختصراً نحوه، وفيه عند أحمد - وإسناده ثلاثي -:

«فأخرج الرجل رأسه».

وأخرجه مسلم (٦/١٨١) وغيره مِن طريق أخرى عن أنس نحوه، وليس عنده - وكذا البخاري - ذكر الصلاة؛ خلافاً لما يوهمه كلام المعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، وكذلك كلام شارحه الفاضل.

٦١٣ - (لا ينبغِي لمؤمنٍ أنْ يُذِلَّ نفسَهُ. قالوا: وكيفَ يُذِلُّ نفسَهُ؟ قال: يَتَعَرَّضُ مِنَ البلاءِ ما لا يُطِيقُ).

رواه الترمذي (٢/٤١ - بولاق)، وابن ماجه (٤٠١٦)، وأحمد (٥/٤٠٥)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (١٥١)، وابن عدي (٦/٣٠٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣/١٧٩) عن علي بن زيد عن الحسن عن جندب عن حذيفة مرفوعاً. وقال الترمذي والبغوي:

«حديث حسن غريب».

قلت: علي بن زيد هو ابن جدعان، وهو ضعيف، والحسن هو البصري، وهو مدلس وقد عنعنه، وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١٣٨) عن أبيه:

«هذا حديث منكر».

وذكره في موضع آخر (٢/٣٠٦) من طريق عمرو بن عاصم الكلابي عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد به. فقال:

«قال أبي: قد زاد في الإسناد جندباً، وليس بمحفوظ، حدثنا أبو سلمة عن حماد، وليس فيه جندب».

قلت: وهو عندهم جميعاً من طريق عمرو بن عاصم، فكأن أبا حاتم يشير إلى إعلال الحديث بالانقطاع بين الحسن وحذيفة، وهو على كل حال منقطع لما ذكر من تدليس الحسن. وقد صح عنه مرسلاً؛ فقال أبو يعلى في «مسنده» (٢/٥٣٦): حدثنا قطن بن نسير: حدثنا جعفر بن سليمان: حدثنا المعلى بن زياد عنه.

ثم وجدت للحديث شاهداً من حديث ابن عمر مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٠٤/١): حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خيثمة: نا زكريا بن يحيى المدائني: نا شبابة بن سوار: نا ورقاء بن عمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عنه به.

وأخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (ج ٧٢/١٩٩/١) من طريق الطبراني.

قلت: وهذا إسناد صحيح إن كان زكريا بن يحيى هو أبو يحيى اللؤلؤي الفقيه الحافظ، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير ابن أبي خيثمة، وهو ثقة حافظ، له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (٢/٢٧٨) وغيره.

ثم وقفت على ما يدفع كون زكريا هو أبا يحيى اللؤلؤي؛ فقد رأيت الحديث في «المعجم الأوسط» للطبراني (٢/٢٧/٥٤٨٩ بترقيمي) رواه عن ابن أبي خيثمة قال: ثنا زكريا بن يحيى الضرير: ثنا شبابة به.

وتابع ابن أبي خيثمة الحافظ البزار فقال في «مسنده» (٤/١١٢/٣٣٢٣ - الكشف): حدثنا زكريا بن يحيى الضرير البغدادي: ثنا شبابة بن سوار به. وقال:

«لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد».

قلت: قال الهيثمي (٧/٢٧٤ - ٢٧٥):

«رواه البزار والطبراني في «الأوسط» و«الكبير» باختصار، وإسناد «الكبير» جيد، ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير زكريا بن يحيى بن أيوب الضرير، ذكره الخطيب، روى عن جماعة، وروى عنه جماعة، ولم يتكلم فيه أحد».

قلت: وقال في موضع آخر (١٠/١٣٨):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه زكريا بن يحيى بن أيوب الضرير، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

قلت: فكأنه نسي ما ذكره في الموضع الأول عن الخطيب، وقد ترجمه في «تاريخ بغداد» (٨/٤٥٧ - ٤٥٨) برواية جمع من الثقات الحفاظ؛ منهم يحيى بن صاعد والقاضي المحاملي، وقد فاته ابن أبي خيثمة؛ فإنه ثقة حافظ كما تقدم، فمثله مما يحتج به العلماء، ولذلك جود إسناده - كما رأيت - الهيثمي، ولا يعتبر مجهولاً كما زعم أحد الطلاب في كتاب أرسله إلي بواسطة أحد إخواننا الفضلاء، غير مؤرخ، ومغفل من التوقيع، وزعم فيه - سامحه الله - أن الحديث ضعيف، وأن زكريا هذا مجهول، واستند في ذلك على قول الهيثمي فيه في الموضع الآخر: «لم أعرفه»، ولم يذكر تجويده لإسناده في الموضع الأول، فلا أدري إذا كان ذلك منه عن غفلة، أو عن قصد وعدم اعتداد منه به؟! وأيهما كان فليس بجيد من شخص ليس له قدم راسخة في هذا العلم - كما يبدو لي من خطابه - أن يتجرأ على أهل العلم الذين قووا الحديث كالترمذي والبغوي والضياء المقدسي وغيرهم: كالحافظ العراقي؛ فإنه نقل تصحيح الترمذي للحديث في «تخريج الإحياء» (١/٤٦) وأقره، وكذلك فعل الزبيدي في «شرح الإحياء» (١/٢٩٦)، ونقل عن العراقي أنه قال في طريق مجاهد عن ابن عمر:

«وإسناده جيد».

والظاهر أن الزبيدي نقل هذا عن التخريج الكبير للعراقي.

ثم ذكر الزبيدي للحديث شواهد أخرى؛ فليراجعها من شاء.

وبالجملة؛ فإن الطالب المجهول قد تسرع في الحكم على الحديث بالضعف، وعلى راويه بالجهالة؛ مع رواية الحفاظ عنه، وتجاهله لتقوية المتخصصين في هذا العلم للحديث. والله المستعان.

٦١٤ - (مَنْ قَطَعَ سِدْرَةً صَوَّبَ الله رأسَهُ في النارِ. [يعني: منْ سِدْرِ الحَرَمِ]).

أخرجه أبو داود (٥٢٣٩)، والنسائي في «السير» (٢/٤٣/٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/١١٩و ١٢٠)، والطبراني في «الأوسط» (١/١٢٣/١)، وعنه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٥٦/١٣٦/٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/١٣٩) من طرق عن ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن حبشي قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الطبراني - والزيادة له -:

«لا يروى عن عبد الله بن حبشي إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن جريج».

قلت: ورجاله ثقات، والإسناد جيد لولا أن فيه عنعنة ابن جريج، وقد صرح بالتحديث عن عثمان بن أبي سليمان هذا في حديث آخر له أخرجه أحمد (٣/٤١١ - ٤١٢)، والضياء. فالله أعلم.

وقد خالفه في إسناده معمر فقال: عن عثمان بن أبي سليمان عن رجل من ثقيف عن عروة بن الزبير يرفع الحديث إلى النبي ﷺ نحوه.

أخرجه أبو داود (٥٢٤٠)، والبيهقي (٦/١٣٩ - ١٤٠).

وابن جريج أحفظ من معمر، فالموصول أولى لولا أن فيه العنعنة؛ لكن الحديث صحيح بما له من الشواهد؛ فمنها عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:

«إن الذين يقطعون السدر يصبون في النار على رؤوسهم صَبّاً».

أخرجه الطحاوي (٤/ ١١٧)، والخطيب في «الموضح» (١/ ٣٨ ـ ٣٩)، والبيهقي (٦/ ١٤٠) من طريقين عن وكيع بن الجراح قال: ثنا محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس عن عروة بن الزبير عنها.

قلت: وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير محمد بن شريك وهو ثقة، وأما إعلال البيهقي نقلاً عن أبي علي الحافظ بقوله:

«ما أراه حفظه عن وكيع، وقد تكلموا فيه ـ يعني: القاسم بن محمد بن أبي شيبة ـ والمحفوظ رواية أبي أحمد الزبيري ومن تبعه على روايته عن محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس عن عروة أن رسول الله ﷺ مرسلاً».

قلت: فهذا الإعلال غير قادح؛ لأن القاسم هذا لم يتفرد به عن وكيع؛ بل قد تابعه مليح بن وكيع بن الجراح كما أشرنا إليه، وهو ثقة. ولذلك قال الخطيب بعد ما روى قول الدارقطني: «تفرد به وكيع عن محمد بن شريك، وتفرد به عنه مليح» ـ قال:

«قلت: وهكذا رواه القاسم بن محمد بن أبي شيبة عن وكيع».

وقال الخطيب عقبه:

«ورواه أبو معاوية عن أبي عثمان محمد بن شريك؛ فأرسله ولم يذكر فيه عائشة. أخبرناه. . . .».

قلت: فيبدو مما ذكرنا أن الأصح عن محمد بن شريك مرسل، ولكنه مرسل صحيح الإسناد، فهو على كل حال شاهد قوي لحديث الباب؛ لا سيما وقد توبع ابن شريك على وصله.

أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» من طريق إسماعيل بن عبدالله بن زرارة: ثنا **حماد أبو بشر العبدي والأشعث بن سعيد** عن عمرو بن دينار به.

لكن الأشعث هذا متروك وإن قرن به حماد أبو بشر العبدي؛ فإني لم أعرفه، فإن وثق فالسند جيد.

وله شاهد جيد وهو:

٦١٥ - (قاطِعُ السِّدْرِ يُصَوِّبُ الله رأسَهُ في النارِ).

أخرجه البيهقي (٦/١٤١) من طريق عبد القاهر بن شعيب عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن؛ كما هو المعروف في إسناد بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

وعبد القاهر بن شعيب؛ قال صالح جزرة:

«لا بأس به». وذكره ابن حبان في «الثقات».

وتابعه **يحيى بن الحارث** عن أخيه **مخارق بن الحارث** عن بهز بن حكيم به بلفظ:

«من الله لا من رسوله؛ لعن الله قاطع السدر».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٤٢٠/ ١٠١٦): حدثنا بكر بن أحمد بن مقبل البصري: ثنا زيد بن أخرم: ثنا **يحيى بن الحارث** به.

ورجاله ثقات؛ غير مخارق هذا فلم أجد من ترجمه، وقد ذكره الحافظ في شيوخ يحيى بن الحارث الشيرازي.

ثم رأيته ذكر عقبه تمييزاً: «يحيى بن الحارث. عن أخيه زهدم عن بهز بن حكيم.. بهذا الحديث. قال العقيلي: «لا يصح». خلطه بعضهم بالذي قبله وهو غيره».

وأقول: هكذا وقع عند العقيلي (٢/٩٢ و٤/٣٩٥ـ ٣٩٦): «زهدم» مكان «مخارق».

أخرجه عن شيخه **محمد بن الحجاج بن يوسف الحميري الصنعاني**: حدثنا زيد بن أخرم به.

وشيخه هذا لم أعرفه، وقد خالف شيخ الطبراني بكر بن مقبل كما رأيت، وهو حافظ إمام كما قال الذهبي في «السير» (١٤/٢٠٥)، فروايته أولى. والله أعلم.

والخلاصة؛ أن لهذه الرواية علتان: جهالة مخارق هذا، وأخيه يحيى، وهو غير الشيرازي كما تقدم عن الحافظ، ويؤيده أنه وقع عند العقيلي منسوباً هكذا: «الطائي»، وبيحيى أعله الهيثمي (٤/٦٩)، وذكر قول العقيلي:

«ولا يصح حديثه». يعنى: هذا.

(تنبيه): قال أخونا الفاضل حمدي السلفي في تعليقه على هذا الحديث في «المعجم الكبير»:

«ورواه البيهقي من طريق آخر؛ قال شيخنا: وإسناده حسن».

وهو يعني حديث الترجمة؛ فهو الذي يصدق عليه ما نقله عني ـ جزاه الله خيراً ـ فكان حق العبارة أن يضاف إليها: «وبلفظ آخر»؛ لدفع ما توهم عبارته أنني حسنت الإسناد بلفظ اللعن، وليس كذلك: فاقتضى التنبيه.

وله شاهد ضعيف يرويه **إبراهيم بن يزيد** عن عمرو بن دينار عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً بلفظ:

«اخرج فأذن في الناس: من الله لا من رسوله؛ لعن الله قاطع السدرة».

أخرجه البيهقي، والطحاوي (٤/١١٩) نحوه.

وإبراهيم هذا ـ وهو الخوزي ـ متروك، وقد اضطرب في إسناده كما بينه البيهقي، فالاعتماد على ما قبله. والله أعلم.

إذا ثبت الحديث عن رسول الله ﷺ؛ فقد أشكل على بعض العلماء، فتأوله أبو داود بقوله:

«هذا الحديث مختصر؛ يعني: من قطع سدرة في فلاة يستظل بها ابن السبيل والبهائم عبثاً وظلماً بغير حق يكون له فيها؛ صوب الله رأسه في النار».

وذهب الطحاوي إلى أنه منسوخ، واحتج بأن عروة بن الزبير ـ وهو أحد رواة الحديث ـ قد ورد عنه أنه قطع السدر. ثم روى ذلك بإسناده عنه.

وأخرجه أبو داود (٥٢٤١) بأتم منه من طريق حسان بن إبراهيم قال: سألت هشام بن عروة عن قطع السدر؟ وهو مستند إلى قصر عروة فقال: أترى هذه الأبواب والمصاريع؟ إنما هي من سدر عروة، كان عروة يقطعه من أرضه، وقال: لا بأس به. زاد في روايته: فقال: هي ياعراقي! جئتني ببدعة! قال: قلت: إنما البدعة من قبلكم، سمعت من يقول بمكة: لعن رسول الله ﷺ من قطع السدر.

قلت: وإسناده جيد، وهو صريح في أن عروة كان يرى جواز قطع السدر.

قال الطحاوي:

«لأن عروة مع عدالته وعلمه، وجلالة منزلته في العلم؛ لا يدع شيئاً قد ثبت عنده عن النبي ﷺ إلى ضده إلا لما يوجب ذلك له، فثبت بما ذكرنا نسخ الحديث».

قلت: وأولى من ذلك كله عندي أن الحديث محمول على قطع سدر الحرم؛ كما أفادته زيادة الطبراني في حديث عبد الله بن حبشي، وبذلك يزول الإشكال. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ثم رأيت السيوطي قد سبقني إلى هذا الحمل في رسالته «رفع الحذر عن قطع السدر» (ص ٢١٢ ج ٢ ـ الحاوي للفتاوي). فليراجعها من شاء؛ فإنه سيجد فيها للحديث طرقاً أخرى، وإن كان لم يحرر القول فيها كما هي عادته غالباً.

٦١٦ - (ابْنُوهُ عَرِيشاً كَعَرِيشِ موسى. يعني: مسجدَ المدينةِ).

روي مرسلاً عن الحسن البصري، وسالم بن عطية، والزهري، وراشد بن سعد. وموصولاً عن أبي الدرداء، وعبادة بن الصامت.

١ - عن الحسن. أخرجه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (٢/٢٥/٣) من طريق عبد الرحيم بن سليمان عنه إسماعيل بن مسلم عنه قال:

«لما بنى رسول الله ﷺ المسجد؛ أعانه عليه أصحابه، وهو يتناول اللَّبِنَ حتى اغبر صدره، فقال: » فذكره.

قال ابن كثير في «البداية» (٢١٥/٣):

«وهذا مرسل».

قلت: ورجاله ثقات كلهم إن كان إسماعيل هذا هو العبدي القاضي، وإن كان هو المكي البصري فهو ضعيف، وكلاهما روى عن الحسن. ثم ترجح لدي أنه المكي.

وقد توبع؛ فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/١٠٠/٢)، وعنه ابن عساكر (٢/٣١٧/١٢) من طريق أيوب عن الحسن به.

وإسناده صحيح مرسل.

وقال الدارمي (١٨/١): أخبرنا مسلم بن إبراهيم: ثنا الصعق قال: سمعت الحسن به نحوه.

والصعق - هو ابن حَزْن - من رجال مسلم، وفي «التقريب»:
«صدوق يهم».

٢ - عن سالم بن عطية. أخرجه البيهقي في «سننه» (٤٣٩/٢) عن ليث عنه.

وليث هو ابن أبي سليم ضعيف، وشيخه سالم لم أجد له ترجمة.
ثم رأيت في شيوخ الليث (سَلْم بن عطية)، فالظاهر أن سالماً هذا تحرف على

الطابع أو الناسخ، أو أنه رواية، وهكذا وقع في نقل الزبيدي (٦/٢٨) عنه، وسكت عليه، وهو ثقة.

٣ ـ عن الزهري. أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/٢٣٩ ـ ٢٤٠): أخبرنا **محمد بن عمر** قال: حدثني معمر بن راشد عنه قال: فذكره في أثناء حديث طويل في بناء المسجد.

قلت: وهذا إسناد واه جدّاً؛ محمد بن عمر هو الواقدي، وهو متروك؛ فلا يصلح للشواهد والمتابعات.

٤ ـ عن راشد بن سعد. قال المفضل الجندي في كتاب «فضل المدينة» (رقم ٤٧ ـ منسوختي): حدثنا ابن أبي عمر وسعيد قالا: ثنا سفيان عن ثور بن يزيد عنه قال:

«وجه النبي ﷺ عبد الله بن رواحة وأصحاباً له معهم قصبة أو جريدة وهم يمسحون بها المسجد، فقال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله! لو بنينا مسجدنا هذا على بناء مسجد الشام[1]؟ فأخذ النبي ﷺ الجريدة أو القصبة، وهجل بها ـ يعني: رمى بها ـ وقال: خشيبات، وثمام، وعريش كعريش موسى، والأمر أعجل من ذلك».

قلت: وهذا إسناد مرسل أيضاً صحيح رجاله كلهم ثقات.

وقد روي موصولاً، وهو:

٥ ـ عن أبي الدرداء. قال أبو حامد الحضرمي الثقة في «حديثه» (ق ٢/٢): نا **زيد بن سعيد الواسطي**: ثنا بشر بن السري: ثنا سفيان الثوري عن ثور عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء قال: فذكره مثل الذي قبله مع اختصار في قول الصحابي. ورواه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٩/١٩٣/١): حدثنا محمد بن هارون: ثنا **زيد بن سعيد الواسطي** به. والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٧/١١٧/١) من طريق البغوي عن **زيد الواسطي** به.

---

(١) قلت: لعل بعض الرواة سماه مسجداً باعتبار ما كان عليه في عهده، وإلا فهو كان كنيسة في عهد النبي ﷺ، وأستبعد أن يسميه ابن رواحة مسجداً.

قلت: ورجاله ثقات رجال البخاري؛ غير زيد هذا أورده الذهبي في «الميزان» فقال:

«عن أبي إسحاق بخبر باَطل متنه: من أدخل على مؤمن سروراً؛ لم تمسه النار».

وقال الحافظ في «اللسان»:

«وساقه المؤلف في «معجمه» من وجه آخر إلى أبي حامد [عنه]، وقال: هذا خبر منكر، ورواته أعلام ثقات، فالآفة زيد هذا، ولم أجد أحداً ذكره بجرح ولا تعديل».

٦ - عن عبادة. أخرجه ابن أبي الدنيا من طريق أبي سنان عن يعلى بن شداد بن أوس عنه:

«أن الأنصار جمعوا مالاً فأتوا به النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله! ابنِ هذا المسجد وزينه؛ إلى متى تصلي تحت هذا الجريد؟! فقال:

«ما بي رغبة عن أخي موسى؛ عريش كعريش موسى».

وهذا حديث غريب من هذا الوجه.

كذا قال الحافظ ابن كثير في «البداية» (٣/٢١٥). وأبو سنان هذا اسمه عيسى بن سنان الحنفي، وهو لين الحديث كما في «التقريب».

قلت: ومن طريقه أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/٥٤٢) وكذا الطبراني في «مسند الشاميين» (ص ٤٢٥ - ٤٢٦ / المصورة).

وجملة القول: إن الحديث بمجموع المرسلين الصحيحين وهذا الموصول يرتقي إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى.

ثم وجدت له شاهداً آخر مرسل؛ رواه نعيم بن حماد في «زوائد زهد ابن المبارك» (رقم ١٩٨) قال: أنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر قال: قالوا: يا رسول الله! هِده[1]. يعنون: المسجد؛ يقولون: طينه. قال:

---

(١) كذا الأصل، وقد فسره في الحديث بأنه يعني: طينه. والله أعلم.

«لا، بل عرش كعرش موسى». يعني: العريش.

ورجاله ثقات؛ غير أن ابن حماد نفسه ضعيف.

٦١٧ - (مَنْ أُعْطِيَ عطاءً فَوَجَدَ فَلْيَجْزِ بِهِ، ومَنْ لم يجدْ فَلْيُثْنِ، فإنَّ مَنْ أَثْنَىٰ فقدْ شَكَرَ، ومَنْ كَتَمَ فقد كَفَرَ، ومَنْ تَحَلَّى بما لم يُعْطَهُ كانَ كلابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ).

أخرجه أبو داود (٤٨١٣) من طريق بشر: ثنا عمارة بن غزية قال: حدثني رجل من قومي عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«رواه يحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية عن شرحبيل عن جابر».

قلت: وصله البخاري في «الأدب المفرد» (٢١٥): حدثنا سعيد بن عفير قال: حدثني يحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية عن شرحبيل مولى الأنصار عن جابر به.

وبهذا الإسناد رواه ابن جرير الطبري (مسند عمر ٦٧/٦٠٢ و١٠٣)، ورواه من طريقين آخرين عن عمارة به.

وأورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٣١٨/٢) من طريق بشر وقال:

«قال أبي: هذا الرجل هو شرحبيل بن سعد».

قلت: وقد خالف بشراً إسماعيل بن عياش، فقال عن عمارة بن غزية عن أبي الزبير عن جابر به.

أخرجه الترمذي (٣٦٥/١) وقال:

«حديث حسن غريب. ومعنى قوله: «ومن كتم فقد كفر» يقول: قد كفر تلك النعمة».

قلت: إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن الحجازيين، وهذه منها؛ لا سيما وقد خالفه بشر - وهو ابن المفضل - وهو ثقة، فالصواب أن تابعي الحديث إنما هو

شرحبيل بن سعد؛ كما جزم به أبو داود وأبو حاتم[1]، وهو رواية البخاري، ويؤيد ذلك أن زيد بن أبي أنيسة رواه أيضاً عن شرحبيل الأنصاري عن جابر به.

أخرجه ابن حبان (٢٠٧٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٤١/٢).

وإذ قد دار السند على شرحبيل بن سعد؛ فهو إسناد ضعيف؛ لأن شرحبيل هذا يكاد يكون متفقاً على تضعيفه، فلم يوثقه غير ابن حبان وشيخه ابن خزيمة، فأخرجا له في «الصحيح»، وذلك من تساهلهما الذي عرفا به.

نعم للحديث طريق أخرى عن جابر يتقوى بها، أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٢٠/٢) من طريق أيوب بن سويد عن الأوزاعي عن محمد بن المنكدر عن جابر يرفعه.

قلت: وأيوب هذا صدوق يخطىء كما في «التقريب»، فهو شاهد جيد.

وقد صح الحديث من طريق أخرى مختصراً بلفظ:

٦١٨ - (مَنْ أُبْلِيَ بلاءً فَذَكَرَهُ فقدْ شَكَرَهُ، وإنْ كَتَمَهُ فقدْ كَفَرَهُ).

أخرجه أبو داود (٤٨١٤)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٥٩/١) من طريق جرير عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ. قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

وله شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً به نحوه.

أخرجه ابن عساكر (١/٣٠٢/١٦)، وفيه عثمان بن فائد وهو ضعيف، وقد وقع بياض في النسخة فلم يتبين سنده كاملاً.

(أُبْلِيَ)؛ أي: أُنعم عليه. قال في «النهاية» عقب الحديث:

---

(١) وقال ابنه (٣٥٠/٢) بعد أن ذكر رواية إسماعيل هذه عن أبي زرعة: «هذا خطأ؛ إنما هو عمارة بن غزية عن شرحبيل عن جابر».

«الإبلاء : الإنعام والإحسان، يقال: بلوت الرجل وأبليت عنده بلاءً حسناً».

٦١٩ ـ (ثلاثٌ لا تُرَدُّ : الوسائدُ، والدُّهْنُ، واللَّبَنُ).

أخرجه الترمذي (٢ / ١٣٠)، وعنه البغوي في «شرح السنة» (٣/١١٢/٢)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (ص ١٨٥)، وبشر بن مطر في «حديثه» (٣/٨٩/١)، وابن حبان في «الثقات» (٤/١١٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٩٦/١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٩٩) من طريق عبد الله بن مسلم عن أبيه عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث غريب، وعبد الله هو ابن مسلم بن جندب، وهو مدني».

قلت: وكأنه قد خفي حاله على الترمذي، ولذلك استغرب حديثه، وقد عرفه غيره، فقال ابن أبي حاتم في «كتابه» (٢/٢/١٦٥):

«سئل أبو زرعة عنه؟ فقال: مديني لا بأس به».

وكذا قال الحافظ في «التقريب».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٥١).

وقال العجلي:

«مدني ثقة».

وقال الذهبي:

«مقل، ما علمت لأحد فيه مغمزاً».

وأما أبوه فهو أشهر منه؛ قال ابن حبان في «الثقات» (٥/٣٩٣):

«يروي عن ابن عمر، وكان قاضي المدينة، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري و. . . و. . . مات سنة ست ومائة».

وقال العجلي:

«تابعي ثقة». وكذا قال الحافظ أنه ثقة، وسبقه إلى ذلك الذهبي، فلا عبرة بمن زعم بأنه مجهول من المتعلقين بهذا العلم؛ الذين استسهلوه، وظنوا أنه يمكن للطالب أن يصير مجتهداً فيه نقاداً لكبار العلماء ما بين عشية وضحاها! وراجع المقدمة (ص١١).

قلت: وبقية رجال الإسناد ثقات معروفون، فالإسناد جيد لا علة فيه، فقول ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٠٨) عن أبيه:

«هذا حديث منكر» مردود. ومثله ما نقله المناوي عن ابن القيم أنه قال:

«حديث معلول، رواه الترمذي وذكر علته، ولا أحفظ الآن ما قيل فيه؛ إلا أنه من رواية عبدالله بن مسلم بن جندب عن أبيه عن ابن عمر».

قلت: فهذا مردود أيضاً؛ لأنه مجرد دعوى. ثم قال المناوي:

«وقال ابن حبان: إسناده حسن؛ لكنه ليس على شرط البخاري»!

كذا قال: ولعل فيه تحريفاً، فإنه لا يشبه كلام ابن حبان. وحسنه المناوي في «التيسير».

(تنبيه): سقط من رواية ابن حبان اسم عبد الله هذا، ووقع عنده: «مسلم بن جندب عن أبيه عن ابن عمر...»، وليس السقط من الناسخ؛ بل الرواية عنده هكذا وقعت له؛ فإنه أورده في ترجمة (جندب بن سلامة) وقال:

«ويقال: ابن سلام المدني، يروي عن ابن عمر، روى عنه مسلم بن جندب».

ثم ساق الحديث.

ولا شك أن هذه الرواية شاذة؛ لمخالفتها للروايات الأخرى المطبقة على أنها من رواية عبدالله بن مسلم عن أبيه عن ابن عمر، وأنه لاذكر لجندب فيها. والله أعلم.

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى عن ابن عمر؛ فقال الروياني في «مسنده» (ق ٢/٢٤٩): نا العباس بن محمد: نا أبو الربيع سليمان بن داود بن رشيد: نا خالد بن زياد الدمشقي عن زهير بن محمد المكي عن نافع عنه به.

ورجاله ثقات؛ غير خالد هذا فمجهول، وزهير بن محمد هو أبو المنذر التميمي الخراساني؛ قال الحافظ:

«رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها».

ومن هذه الطريق أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/٢١٣/٢) وقال:

«لا أعرف أبا الربيع هذا ولا خالداً إلا من هذا الوجه».

فتعقبه الحافظ في «اللسان» بقوله:

«أما أبو الربيع فهو الختلي بلا شك».

قلت: وهو ثقة من رجال مسلم؛ مترجم في «التهذيب» وغيره.

(فائدة): قال الترمذي:

«الدهن؛ يعني به: الطيب».

٦٢٠ - (ضالَّةُ المسلمِ حَرَقُ النارِ).

أخرجه أحمد (٥/٨٠)، والدارمي (٢/٢٦٦)، والطبراني في «المعجم الصغير» (ص ١٧٤)، و «الكبير» (١/١٠٢/٢) من طريق سعيد الجريري عن أبي العلاء بن الشخير عن مطرف: ثنا أبو مسلم الجذمي - جذيمة عبد القيس -: ثنا الجارود مرفوعاً به. وزاد أحمد والطبراني:

«وقال في اللقطة: الضالة تجدها فانشدها، ولا تكتم ولا تغيب؛ فإن عُرفت فأدها، وإلا فمال الله يؤتيه من يشاء».

قلت: وأبو العلاء هذا اسمه يزيد بن عبد الله بن الشخير، وهو ثقة؛ لكن اختلفوا عليه في إسناده، فرواه هكذا سعيد الجريري، وتابعه قتادة[1] وخالد الحذاء عند أحمد والدارمي، وفي رواية لأحمد عن الحذاء به؛ إلا أنه أسقط من الإسناد أبا مسلم الجذمي. وكذا رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/١٣١/١٨٦٠٣)، والصواب

(١) ورواه عنه ابن حبان أيضاً (١١٧٠)؛ لكن سقط منه اسم الجارود، وهو ثابت في «الإحسان»، وعلقه الترمذي (١/٣٤٤).

الأول؛ لأنه قد تابعهم أيوب عن أبي العلاء به.

لكن خالفه الحسن ـ وهو البصري ـ فقال: عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه مرفوعاً به.

أخرجه أحمد (٤/٢٥)، وعنه الضياء في «المختارة» (٥٨/١٨٢/٢)، وابن ماجه (٢٥٠٢)، وابن حبان (١١٧١)، وابن سعد (٧/٣٤)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (١/٥)، والبيهقي (٦/١٩١)، والضياء أيضاً من طريق حميد الطويل عنه.

وتابعه قتادة عن مطرف به.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٣٢٩/١٥٧٠ ـ ط)، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٩/٣٣)، والضياء.

ولعل هذه الرواية عن مطرف عن أبيه أرجح من رواية مطرف عن أبي مسلم الجذمي عن الجارود؛ لاتفاق ثقتين عليها وهما الحسن وقتادة؛ بخلاف تلك؛ فقد تفرد بها أبو العلاء كما رأيت.

فإن كان كذلك؛ فالإسناد صحيح، وكذا قال الحافظ في «الفتح» (٥/٩٢) بعد أن عزاه للنسائي. يعني في «الكبرى».

وأما طريق أبي مسلم فإنه ليس بالمشهور؛ لكنه لم يتفرد به، فأخرجه الطبراني (٣/١٠٢/ ١ ـ ٢) من طريق أبي معشر البرا: نا المثنى بن سعيد عن قتادة عن عبد الله ابن بابي عن عبد الله بن عمرو أن الجارود أبا المنذر أخبره به.

قلت: فهذه متابعة قوية، والسند جيد، وهو على شرط مسلم.

فهذا يدل على أن للحديث أصلاً من رواية الجارود مرفوعاً. فمن الممكن أن يقال: إن إسنادي مطرف كليهما ـ عن الجارود وعن أبيه عبد الله بن الشخير ـ صحيح. والله أعلم.

وللحديث شاهد من حديث عصمة مرفوعاً به وزاد:

«ثلاث مرات».

رواه الطبراني في «الكبير» (١٧/١٨٤/٤٨٩)، وفيه أحمد بن رشدين وهو ضعيف.

قوله: «حَرَق النار» بالتحريك؛ أي: لهبها، وقد يسكن؛ أي: أن ضالة المؤمن إذا أخذها إنسان ليتملكها أدته إلى النار. «نهاية».

٦٢١ - (الأنبياءُ - صلواتُ اللهِ عليهم - أحياءٌ في قُبُورِهِم يُصَلُّونَ).

أخرجه البزار في «مسنده» (٢٥٦)، وتمام الرازي في «الفوائد» (رقم ٥٦ - نسختي)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٢٨٥/٢)، وابن عدي في «الكامل» (ق ٩٠/٢)، والبيهقي في «حياة الأنبياء» (ص ٣) من طريق **الحسن بن قتيبة المدائني**: ثنا المستلم بن سعيد الثقفي عن **الحجاج بن الأسود** عن ثابت البناني عن أنس مرفوعاً به. وقال البيهقي تبعاً للبزار:

«يعد في أفراد الحسن بن قتيبة».

وقال ابن عدي:

«وله أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنه لا بأس به».

كذا قال، ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل هو هالك، قال الدارقطني في رواية البرقاني عنه: متروك الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف. وقال الأزدي: واهي الحديث. وقال العقيلي: كثير الوهم».

قلت: وأقره الحافظ في «اللسان».

ومما يدل على ضعفه أنه رواه مرة عن حماد بن سلمة عن عبد العزيز عن أنس به! أخرجه البزار.

وبقية رجال إسناده الأول ثقات؛ ليس فيهم من ينظر فيه غير الحجاج بن الأسود؛

فقد أورده الذهبي في «الميزان» وقال:

«نكرة، ما روى عنه ـ فيما أعلم ـ سوى مستلم بن سعيد؛ فأتى بخبر منكر عنه عن أنس في أن الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون. رواه البيهقي».

لكن تعقبه الحافظ في «اللسان» فقال عقبه:

«وإنما هو حجاج بن أبي زياد الأسود، يعرف بـ «زق العسل»، وهو بصري كان ينزل القسامل، روى عن ثابت وجابر بن زيد وأبي نضرة وجماعة، وعنه جرير بن حازم وحماد بن سلمة وروح بن عبادة وآخرون. قال أحمد: ثقة، رجل صالح. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/٢٠٢) فقال:

«حجاج بن أبي زياد الأسود من أهل البصرة.. وهو الذي يحدث عنه حماد بن سلمة فيقول: حدثني حجاج الأسود».

قلت: ويتلخص منه أن حجاجاً هذا ثقة بلا خلاف، وأن الذهبي توهم أنه غيره فلم يعرفه ولذلك استنكر حديثه، ويبدو أنه عرفه فيما بعد، فقد أخرج له الحاكم في «المستدرك» (٤/٣٣٢) حديثاً آخر خرجته في «السلسلة الأخرى» (١٨٣٨)، فقال الذهبي في «تلخيصه»:

«قلت: حجاج ثقة».

وكأنه لذلك لم يورده في كتابه «الضعفاء» ولا في «ذيله». والله أعلم.

وجملة القول: إن الحديث بهذا الإسناد ضعيف، وأن علته إنما هي من الحسن بن قتيبة المدائني، ولكنه لم يتفرد به؛ خلافاً لما سبق ذكره عن البيهقي؛ فقد تابعه يحيى بن أبي بكير، وهو ثقة من رجال الشيخين، فقال أبو يعلى الموصلي في «المسند» (ق ١/١٦٨): ثنا أبو الجهم الأزرق بن علي: ثنا يحيى بن أبي بكير: ثنا المستلم بن سعيد عن الحجاج عن ثابت به.

ومن طريق أبي يعلى أخرجه البيهقي قال: أخبرنا الثقة من أهل العلم قال: أنبأ أبو عمرو بن حمدان قال: أنبأ أبو يعلى الموصلي . . .

قلت : وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات ـ فقد عرفت من كلام الحافظ المتقدم أن الحجاج هو الأسود بروايته عن ثابت ـ غير الأزرق هذا، قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يغرب».

ولم يتفرد به؛ فقد أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٨٣) من طريق عبد الله بن إبراهيم بن الصباح عن عبد الله بن محمد بن يحيى بن أبي بكير : ثنا يحيى ابن أبي بكير به.

أورده في ترجمة ابن الصباح هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وعبدالله بن محمد بن يحيى بن أبي بكير؛ فترجمه الخطيب (١٠/٨) وقال:

«سمع جده يحيى بن أبي بكير قاضي كرمان. . وكان ثقة».

فهذه متابعة قوية للأزرق تدل على أنه قد حفظ ولم يغرب، وكأنه لذلك قال المناوي في «فيض القدير» بعدما عزاه أصلُه لأبي يعلى:

«وهو حديث صحيح».

ولكنه لم يبين وجهه، وقد كفيناك مؤنته. والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وأما في شرحه الآخر: «التيسير» فقال:

«قال السمهوري: رجاله ثقات، وصححه البيهقي». يعني رجال أبي يعلى؛ بخلاف رجال البزار وغيره كما تقدم بيانه. وقد أشار الهيثمي إلى هذا الفرق بقوله (٨/٢١١):

«رواه أبو يعلى والبزار، ورجال أبي يعلى ثقات».

هذا؛ وقد كنت برهة من الدهر أرى أن هذا الحديث ضعيف؛ لظني أنه مما تفرد به ابن قتيبة ـ كما قال البيهقي ـ ولم أكن قد وقفت عليه في «مسند أبي يعلى» و «أخبار أصبهان»، فلما وقفت على إسناده فيهما تبين لي أنه إسناد قوي، وأن التفرد المذكور غير صحيح، ولذلك بادرت إلى إخراجه في هذا الكتاب تبرئة للذمة، وأداء للأمانة العلمية، ولو أن ذلك قد يفتح الطريق لجاهل أو حاقد إلى الطعن والغمز واللمز، فلست أبالي بذلك ما دمت أني أقوم بواجب ديني أرجو ثوابه من الله تعالى وحده.

فإذا رأيت أيها القارىء الكريم! في شيء من تآليفي خلاف هذا التحقيق؛ فاضرب عليه واعتمد هذا، وعض عليه بالنواجذ، فإني لا أظن أنه يتيسر لك الوقوف على مثله. والله ولي التوفيق.

ثم اعلم أن الحياة التي أثبتها هذا الحديث للأنبياء عليهم الصلاة والسلام إنما هي حياة برزخية، ليست من حياة الدنيا في شيء، ولذلك وجب الإيمان بها دون ضرب الأمثال لها؛ ومحاولة تكييفها وتشبيهها بما هو المعروف عندنا في حياة الدنيا.

هذا هو الموقف الذي يجب أن يتخذه المؤمن في هذا الصدد: الإيمان بما جاء في الحديث دون الزيادة عليه بالأقيسة والآراء؛ كما يفعل أهل البدع الذين وصل الأمر ببعضهم إلى ادعاء أن حياته ﷺ في قبره حياة حقيقية! قال: يأكل ويشرب ويجامع نساءه![1]، وإنما هي حياة برزخية لا يعلم حقيقتها إلا الله سبحانه وتعالى.

ويشهد للحديث رؤيته ﷺ ليلة الإسراء لموسى قائماً في قبره يصلي. وسيأتي إن شاء الله برقم (٢٦٢٧).

٦٢٢ ـ (مَنِ احْتجمَ لسبعَ عشرةَ، وتسعَ عشرةَ، وإحدى وعشرينَ؛ كانَ شفاءً مِنْ كلِّ داءٍ).

أخرجه أبو داود (٢/١٥١)، وعنه البيهقي (٩/٣٤٠)، والطبراني في «المعجم

---

(١) راجع «مراقي الفلاح».

الأوسط» (٢/١١٤/٢/٦٧٦٦ - بترقيمي) - وفي متنه سقط - : ثنا أبو توبة الربيع بن نافع : ثنا سعيد بن عبدالرحمن الجمحي عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال مسلم، وفي سعيد بن عبد الرحمن كلام لا يضر إن شاء الله تعالى.

قال الحافظ في «الفتح» (١٠/١٢٢):

«وثقه الأكثر، ولينه بعضهم من قبل حفظه».

وقال في «التقريب»:

«صدوق له أوهام، وأفرط ابن حبان في تضعيفه».

وقد أخرج الحديث مختصراً أبو محمد المخلدي العدل في «الفوائد» (٣/٢٢٤/١)، والحاكم (٤/٢١٠) من هذا الوجه وقال:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وتعقبه المناوي بقوله:

«لكن ضعفه ابن القطان بأنه من رواية سعيد الجمحي عن سهل عن أبيه، وسهل وأبوه مجهولان. اهـ. لكن ذكر جدي في «تذكرته» أن شيخه الحافظ العراقي أفتى بأن إسناده صحيح على شرط مسلم».

قلت: وهذا هو الصواب أنه على شرط مسلم؛ فإن رجاله كلهم رجال «صحيحه»، وما منعنا أن نحكم نحن بصحته إلا ما في سعيد بن عبد الرحمن من ضعف في حفظه، وأما تضعيف ابن القطان له؛ فهو بناء منه على أن شيخ سعيد هذا هو سهل؛ وليس كذلك؛ بل هو سهيل - بالتصغير - ابن أبي صالح كما جاء منسوباً في «المستدرك»، وهو وأبوه ثقتان معروفان من رجال مسلم أيضاً.

وللحديث شواهد من فعله عليه السلام ومن قوله؛ فانظر: «خير يوم تحتجمون فيه» رقم (١٨٤٧)، و «كان يحتجم» رقم (٩٠٨).

(تنبيه) : وللحديث طريق أخرى في «المعجم الأوسط» للطبراني (رقم ٦٨٠) دون جملة الشفاء، وإسناده واه جداً، وإن من جهل المعلق عليه قوله (١/ ٣٨٩):

«لم أجد الحديث من طريق أبي هريرة لا في الكتب الستة ولا في «مجمع الزوائد» في مظانه»!!

٦٢٣ - (عليكم بالأبْكارِ؛ فإنهنَّ أعذبُ أفواهاً، وأنْتَقُ أرحاماً، وأرضى باليَسِيرِ).

أخرجه ابن ماجه (١٨٦١)، وابن أبي عاصم في «الوحدان» (ق ٢٠٦/ ١) عن محمد بن طلحة التيمي: حدثني **عبدالرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة الأنصاري** عن **أبيه** عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان:

الأولى: الجهالة: فإن عبد الرحمن بن سالم بن عتبة لم يذكروا عنه راوياً غير محمد بن طلحة هذا؛ ولذا قال الحافظ في «التقريب»:

«مجهول».

قلت: ومثله أبوه سالم بن عتبة؛ فليس له راو غير ابنه عبد الرحمن هذا.

والأخرى: الاضطراب في إسناده، فرواه الحزامي عن محمد بن طلحة هكذا، وخالفه فيض بن وثيق فقال عنه: أخبرني عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده به.

أخرجه المقابري في «حديثه» (ق ٨٧/ ١)، وتمام الرازي في «الفوائد» (٢/١١٣)، والبيهقي (٧/ ٨١).

وخالفه أيضاً عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي: أنبأ محمد بن طلحة التيمي به.

أخرجه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/٣٦/١).

وخالفه كذلك إبراهيم بن حمزة الزبيري عن محمد بن طلحة به.

أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٣/٣/١) وقال:

«وعبد الرحمن بن عويم ليست له صحبة».

وكذلك قال البيهقي بعد أن رواه هو والطبراني في «الكبير» (١٧/١٤٠/٣٥٠) من طريق عبدالله بن الزبير الحميدي ثنا محمد بن طلحة به.

قلت: فهو مرسل على رواية الجماعة عن محمد بن طلحة، وأما على رواية إبراهيم الحزامي عنه فهو موصول؛ لأنه قال: «عتبة بن عويم» مكان «عبد الرحمن بن عويم». وعتبة له صحبة كأبيه؛ لكن الصواب رواية الجماعة.

ومن هذا تعلم أن قول صاحب «المشكاة» (٣٠٩٢):

«رواه ابن ماجه مرسلاً».

خطأ؛ فإنما رواه هو موصولاً، ورواه البغوي وغيره مرسلاً كما شرحنا.

وله شاهد من حديث جابر مرفوعاً به وزاد:

«وأقل خِبّاً».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٦٣/١ ـ مجمع البحرين): ثنا محمد بن موسى الإصطخري: نا عصمة بن المتوكل عن بحر السقا عن أبي الزبير عنه. وقال:

«لم يروه عن بحر إلا عصمة».

قلت: وهو إسناد واه مسلسل بالعلل:

الأولى: عنعنة أبي الزبير؛ فإنه كان مدلساً.

الثانية: بحر السقاء؛ فإنه ضعيف كما في «التقريب».

الثالثة: عصمة بن المتوكل؛ قال العقيلي في «الضعفاء» (٣٢٥):

«قليل الضبط للحديث، يهم وهماً. قال أبو عبد الله ـ يعني: الإمام أحمد ـ: لا أعرفه».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٥٩):

«رواه الطبراني، وفيه أبو بلال الأشعري ضعفه الدارقطني».

كذا قال، وليس في إسناد «الأوسط» أبو بلال هذا، فلا أدري أسقط من نسخة «زوائد المعجمين»؛ أم وقع في «المجمع» خطأ من الناسخ أو الطابع؟ فقد جاء فيه عقب هذا:

«وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «تزوجوا الأبكار؛ فإنهن أعذب أفواهاً، وأنتق أرحاماً، وأرضى باليسير». رواه الطبراني، وفيه أبو بلال الأشعري ضعفه الدارقطني».

فهذا التخريج مثل تخريج حديث جابر تماماً، ومثله غير معتاد، فمن الجائز أن يكون نظر الناسخ أو الطابع انتقل من تخريج الأول إلى هذا، فكتب أو طبع مرتين في الحديثين، فذهب تخريج الحديث الأول!

ثم تأكدت من هذا الاحتمال حين رأيت المناوي نقل عن الهيثمي أنه قال:

«فيه بحر بن كنيز ـ في الأصل: يحيى بن كثير، وهو خطأ مطبعي ـ السقاء وهو متروك».

ثم وقفت على حديث بحر السقا في «المعجم الأوسط» (٢/١٨٥/٢/٧٨٢٧ بترقيمي)، فوجدته فيه كما نقلته من قبل عن «مجمع البحرين»؛ غير أن فيه: «محمد بن سهل بن مخلد الإصطخري» بين (محمد بن سهل الإصطخري) و (عصمة بن المتوكل). فلا أدري أسقط من «المجمع» أم من قلمي؟!

ورأيت حديث ابن مسعود في «المعجم الكبير» (١٠/١٧٢/١٠٢٤٤) قال:

حدثنا **القاسم بن محمد الدلال الكوفي**: ثنا أبو بلال.. والقاسم ضعفه الدارقطني أيضاً.

شاهد ثان: عن ابن عمر مرفوعاً به.

أخرجه الحافظ ابن المظفر في «حديث حاجب بن أركين» (١/٢٥٤/٢) عن **عبدالرحمن بن زيد بن أسلم** عن أبيه عنه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدّاً؛ عبد الرحمن بن زيد هذا متهم، وقد مضى له أحاديث.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٧٢/١) بسند صحيح عن عاصم قال عمر: فذكره موقوفاً عليه، ولعله الصواب.

شاهد ثالث: عن بشر بن عاصم عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ:

«عليكم بشواب النساء؛ فإنهن أطيب أفواهاً، وأنتق بطوناً، وأسخن أقبالاً».

أخرجه الشيرازي في «الألقاب» كما في «الجامع الصغير»، ولم يتكلم المناوي في «شرحه» على إسناده بشيء! سوى أنه ذكر أنه وقع في بعض النسخ: «يسير» بمثناة تحتية مضمومة فمهملة مصغر، وفي بعضها: «بشر» بالباء الموحدة كما ذكرنا، وهو الصواب؛ لأنه المذكور في كتب الرجال، وهو ثقة كأبيه، فإن صح السند إليه فهو إسناد جيد، وما أراه يصح.

لكن من الممكن أن يقال: بأن الحديث حسن بمجموع هذه الطرق؛ فإن بعضها ليس شديد الضعف . والله أعلم.

ثم جزمت بذلك حين رأيت الحديث في «كتاب السنن» لسعيد بن منصور (٥١٢ و٥١٣ و ٥١٤) عن عمرو بن عثمان ومكحول مرسلاً.

ورواه عبد الرزاق (٦/١٥٩/١٠٣٤١) عن مكحول. وسنده صحيح مرسلاً.

وأما قول البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/٩٨):

«وله شاهد في «الصحيحين» وغيرهما من حديث جابر». فليس وهماً كما تبادر لبعضهم؛ وإنما هو تسامح جروا عليه؛ فإنه يعني حديثه: «فهلا بكراً تلاعبها وتلاعبك»، وهو مخرج في «الإرواء» (١٧٨٥).

(تنبيه): قوله في حديث جابر: «خِبّاً» هو بالخاء المكسورة؛ أي: خداعاً كما في «الفيض».

٦٢٤ - (لم يُرَ للمُتَحَابَّيْنِ مِثْلُ النِّكَاحِ).

أخرجه ابن ماجه (١٨٤٧)، والحاكم (٢/ ١٦٠)، والبيهقي (٧/٧٨)، والطبراني (٣/١٠٦/١)، وتمام في «الفوائد» (١٣٠/١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٩٨)، والمقدسي في «المختارة» (٦٢/٢٨١/٢) من طريق محمد بن مسلم الطائفي: ثنا إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه؛ لأن سفيان بن عيينة ومعمر بن راشد أوقفاه عن إبراهيم بن ميسرة على ابن عباس»، ووافقه الذهبي.

قلت: كذا قال؛ ولعل صواب العبارة: أرسلاه عن إبراهيم عن طاوس.

ثم إن الطائفي هذا مع كونه من رجال مسلم؛ ففي حفظه ضعف؛ أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

فلا يحتج به؛ لا سيما مع المخالفة التي أشار إليها الحاكم.

فقد أخرجه أبو يعلى (٢٧٤٧) من طريق أبي خيثمة، والعقيلي من طريق الحميدي: حدثنا سفيان عن إبراهيم عن طاوس به مرسلاً. وقال:

«هذا أولى».

وكذلك رواه سعيد (٤٩٢) عن سفيان.

وتابعه معمر عن إبراهيم به.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦/١٥١/١٠٣١٩).

وتابعه ابن جريج عن إبراهيم به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٢/١).

وسفيان هو ابن عيينة، وقد روي عنه موصولاً بإسناد آخر له؛ فقال ابن شاذان في «المشيخة الصغرى» (رقم ٦٠ ـ نسختي): حدثني أبو الفوارس أحمد بن علي بن عبدالله ـ محتسب المصيصة من حفظه ـ: نا أبو بشر حيان بن بشر ـ قاضي المصيصة ـ: نا أحمد بن حرب الطائي: نا سفيان بن عيينة: نا عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس به.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون من الطائي فصاعداً.

وأما حيان بن بشر؛ فذكره ابن أبي حاتم (١/٢/٢٤٨) من رواية عمر بن شبة النميري عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما أحمد بن علي أبو الفوارس؛ فلم أجد له ترجمة فيما لدي من المراجع، وأغلب الظن أنه في «تاريخ ابن عساكر»، ولست أطوله الآن[1].

ولم يتفرد به ابن عيينة، فقد رواه إبراهيم بن يزيد عن سليمان الأحول وعمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال:

«جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن عندنا يتيمة، وقد خطبها رجل معدم ورجل موسر، وهي تهوى المعدم، ونحن نهوى الموسر، فقال ﷺ: » فذكره.

أخرجه أبو عبد الله بن منده في «الأمالي» (ق ١/٤٦) هكذا، والطبراني في

---

(١) قلت: ثم إني طلته؛ ولكني لم أر المترجم فيه. والله أعلم.

«المعجم الكبير» (٣/١٠٢/١) المرفوع منه فقط.

لكن إبراهيم هذا ـ وهو الخوزي ـ متروك، ولم يعرفه ابن عدي، فقال: «مجهول». فراجع «اللسان» (١/١٢٥).

وروي عن إبراهيم بن ميسرة من طريق أخرى عنه موصولاً؛ فقال عبد الصمد بن حسان: ثنا سفيان الثوري عن إبراهيم بن ميسرة به.

أخرجه أبو القاسم المهرواني في «الفوائد المنتخبة» (١/٥٥) وقال:

«لم يروه هكذا موصولاً عن الثوري إلا عبد الصمد بن حسان، وتابعه مؤمل بن إسماعيل. ورواه غيرهما عن سفيان مرسلاً لم يذكر ابن عباس في إسناده، وهو الصواب».

قلت: لم أره عن الثوري مرسلاً؛ وإنما عن ابن عيينة كما تقدم، فرواية عبد الصمد هذه جيدة؛ لأنه صدوق كما قال الذهبي، ولم يرو ما شذ به عن الثقات بخلاف الطائفي وغيره كما رأيت؛ بل قد تابعه مؤمل بن إسماعيل كما ذكر المهرواني، فهو متابع لا بأس به لعبد الصمد.

فإذا ضم إلى هذا الموصول طريق ابن عيينة الأخرى الموصولة عن عمرو بن دينار؛ أخذ الحديث قوة، وارتقى إلى درجة الصحة إن شاء الله تعالى.

(تنبيه): قال المناوي في «الفيض»:

«وفيه عند ابن ماجه سعيد بن سليمان؛ قال في «الكاشف»: [قال] أحمد: كان يصحف».

قلت: هذا الإعلال ليس بشيء؛ فقد رواه غيره من الثقات عند الحاكم وغيره.

(تنبيه): قال البوصيري (٢/٩٤):

«إسناد ابن ماجه صحيح رجاله ثقات، رواه أبو يعلى..».

وهذا خطأ؛ فإن أبا يعلى إنما رواه مرسلاً كما تقدم، وإسناد ابن ماجه ليس صحيحاً للمخالفة التي سبق بيانها، وقد قلده المناوي في «التيسير» على تصحيحه!

٦٢٥ - (إذا تزوجَ العبدُ فقدِ استكملَ نصفَ الدِّينِ، فَلْيَتَّقِ الله فيما بَقِيَ).

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٦٢/١) من طريق **عصمة بن المتوكل**: نا **زافر بن سليمان** عن إسرائيل بن يونس عن **جابر** عن **يزيد الرقاشي** عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«لم يروه عن زافر إلا عصمة».

قلت: وكلاهما ضعيف، وفوقهما ضعيفان آخران: وهما جابر - وهو ابن يزيد الجعفي - ويزيد الرقاشي، وجابر أشد ضعفاً منه؛ لكنه لم يتفرد به عنه؛ فقد أخرجه الطبراني أيضاً من طريق **عبد الله بن صالح**: حدثني **الحسن بن خليل بن مرة** عن **أبيه** عن **يزيد الرقاشي** به.

قلت: وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء:

١ - عبد الله بن صالح - هو كاتب الليث المصري - فيه ضعف وغفلة.

٢ - الحسن بن الخليل بن مرة لم أجد له ترجمة، وقد ذكر في ترجمة أبيه من «التهذيب» أنه روى عنه ابنه علي بن الخليل بن مرة، ولم أجد له ترجمة أيضاً.

٣ - الخليل بن مرة ضعيف كما في «التقريب».

٤ - يزيد الرقاشي - وهو ابن أبان - ضعيف أيضاً.

وقد روي عنه من طريق أخرى خير من هذه عن الخليل.

أخرجه الخطيب في «الموضح» (٢/٨٤) عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي: حدثنا **الخليل بن مرة** به. وكذا رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤/٣٨٢ - ٣٨٣).

قلت: فقد صح الإسناد إلى الخليل، وهو وإن كان ضعيفاً كما ذكرنا؛ فليس ذلك

لتهمة في صدقه؛ وإنما لضعف في حفظه، وكذلك شيخه يزيد بن أبان الرقاشي، وقد قال فيه ابن عدي:

«له أحاديث صالحة عن أنس وغيره، وأرجو أنه لا بأس به لرواية الثقات عنه».

وقال في الخليل:

«لم أر في حديثه حديثاً منكراً قد جاوز الحد، وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث».

قلت: فمثلهما وإن كان لا يحتج بحديثهما؛ ولكن يستشهد به.

وقد جاء من طريق أخرى عن أنس هي خير من هذه، فمجموعهما يقوي الحديث ويرتقي إلى درجة الحسن ولفظه:

«من رزقه الله امرأة صالحة؛ فقد أعانه على شطر دينه، فليتق الله في الشطر الثاني».

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٦١/٣)، والحاكم (١٦١/٢) وعنه البيهقي. عن عمرو بن أبي سلمة التنيسي: ثنا زهير بن محمد: أخبرني عبد الرحمن - زاد الحاكم: ابن زيد - عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد، وعبد الرحمن هذا هو ابن زيد بن عقبة الأزرق مدني ثقة مأمون»، ووافقه الذهبي.

كذا قال، وزهير بن محمد هو أبو المنذر الخراساني الشامي؛ أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«ثقة فيه لين».

وفي «التقريب»:

«رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة؛ فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد:

كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر. وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه».

قلت: وهذا من رواية التنيسي عنه وهو شامي، ولذلك فالإسناد عندي ضعيف.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٧٢):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه عبد الرحمن عن أنس، وعنه زهير بن محمد ولم أعرفه؛ إلا أن يكون عبد الرحمن بن زيد بن أسلم؛ فيكون إسناده منقطعاً، وإن كان غيره فلم أعرفه. والله أعلم».

قلت: بينت رواية الحاكم أنه عبد الرحمن بن زيد، ثم ذكر أنه ابن عقبة، وقد ترجمه ابن أبي حاتم (٢/٢/٢٣٣) وقال:

«يعد في أهل المدينة، روى عن أنس بن مالك، روى عنه عمرو بن يحيى، وسألت أبي عنه؟ فقال: ما بحديثه بأس».

وأورده ابن حبان في «الثقات» (١/١٢٥).

(تنبيه): ذكرت آنفاً أن الذهبي أقر الحاكم على تصحيحه، وهو الذي وقع في النسخة المطبوعة من «التلخيص». ثم رأيت المناوي يقول في «الفيض»:

«قال الحاكم: صحيح. فتعقبه الذهبي بأن زهيراً وثق؛ لكن له مناكير. اهـ. وقال ابن حجر: سنده ضعيف».

ونقل المنذري في «الترغيب» (٣/٦٨) تصحيح الحاكم إياه، وأقره أيضاً! وكذلك صنع الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/٢٢)؛ ولكنه ذكر أن ابن الجوزي رواه في «العلل» من حديث أنس بسند ضعيف».

قلت: هو في «العلل» (٢/١٢٢) من طريق أخرى ضعيفة عن يزيد الرقاشي به.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٤/٢٥٢):

«رواه الطبراني في «الأوسط» بإسنادين، وفيهما يزيد الرقاشي وجابر الجعفي، وكلاهما ضعيف، وقد وثقا».

قلت: التوثيق المذكور مما لا يعتد به لا سيما في الجعفي؛ فقد اتهمه بعضهم؛ لكنه ليس في الطريق الأخرى عند الطبراني، وقد تابعه الخليل بن مرة وهو خير منه كما سبق تحقيقه.

فإذا ضمت هذه الطريق إلى طريق عبد الرحمن بن زيد؛ أخذ الحديث بهما قوة. والله تعالى أعلم.

٦٢٦ - (المُتَبَارِيَانِ لا يُجابَانِ، ولا يُؤْكَلُ طعامُهُمَا).

هكذا أورده الخطيب التبريزي في «المشكاة» (٣٢٢٦)، ثم السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي في «شعب الإيمان» عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال المناوي:

«ورواه عنه أيضاً ابن لال والديلمي».

هكذا قال، ولم يتكلم على إسناده بشيء، وقد وقفت عليه؛ فقال ابن السماك في جزء من «حديثه» (ق ٦٤/١): حدثنا سعيد بن عثمان الأهوازي: نا معاذ بن أسد: نا علي بن الحسن الضرير عن أبي حمزة السكري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به؛ إلا أنه قال:

«المترائيان».

وعليه حرف (صـ) إشارة إلى أنه كذلك هو في الأصل، والنسخة جيدة؛ فإنها بخط الحافظ ابن عساكر مؤرخ دمشق وسماعه.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير سعيد بن عثمان الأهوازي ترجمه الخطيب وقال (٩/٩٧):

«وكان ثقة، وقال الدارقطني: صدوق، حدث ببغداد».

قلت: وعلي بن الحسن الضرير هو علي بن الحسن بن شقيق العبدي مولاهم المروزي، فقد ذكروا في شيوخه أبا حمزة السكري شيخه في هذا الحديث، ولكني لم أر من وصفه بـ (الضرير). والله أعلم.

ثم رأيته في «شعب البيهقي» (٥/١٢٩/٦٠٦٨) من طريق أحمد بن عبيد، و «مسند الديلمي» (٣/٨٣) معلقاً على ابن لال، رواه عن شيخين له أحدهما عثمان بن أحمد ـ وهو ابن السماك ـ قالوا: حدثنا سعيد بن عثمان الأهوازي به؛ لم يقع فيه عندهم لفظ: «الضرير»، فألقي في النفس أنها مقحمة من بعض النساخ أو الرواة، كما أنه تحرف اسم «معاذ» إلى «معلى» في «الشعب»، وقال في تفسير الحديث:

«يعني: المتباريين بالضيافة فخراً ورياءً».

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس:

«أن النبي ﷺ نهى عن طعام المتباريين أن يؤكل».

أخرجه أبو داود (٣٧٥٤) وغيره بإسناد رجاله ثقات؛ لكنهم صححوا أنه مرسل؛ كما بينته في التعليق على «المشكاة»، وهو مرسل صحيح الإسناد، فهو شاهد قوي؛ لا سيما وقد أودعه الضياء المقدسي في «المختارة» (٦٤/٤١/١)، وأشار إلى الخلاف في وصله وإرساله. وممن أرسله البغوي في «الجعديات» (٢/١١١٢/٣٢٥٧).

٦٢٧ - (إذا دخلَ أحدُكُم على أخيهِ المسلمِ، فأَطْعَمَهُ منْ طعامِهِ؛ فليأكُلْ ولا يَسأَلْهُ عنه، وإنْ سَقَاهُ من شرابِهِ فليشربْ من شرابِهِ، ولا يسأَلْهُ عنه).

أخرجه الحاكم (٤/١٢٦)، وأحمد (٢/٣٩٩)، وأبو يعلى (٦٣٥٨)، والطبراني في «الأوسط» (٣/٢١٩/٢٤٦١ ط و ٢/٢٣/٢/٥٤٣٨ بترقيمي)، والخطيب (٣/٨٧

ـ ٨٨)، والديلمي في «مسند الفردوس» (١/١/١١٣ ـ مختصره) من طريق مسلم بن خالد عن زيد بن أسلم عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد، وله شاهد صحيح على شرط مسلم حدثناه...».

ثم ساقه من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة رواية قال: فذكره. ووافقه الذهبي.

وقوله: «إنه على شرط مسلم» فيه تساهل؛ لأنه إنما روى لابن عجلان متابعة؛ ولذلك قال المناوي في «التيسير»: «وإسناده لا بأس»، فالحديث بمجموع الطريقين صحيح.

وقوله: «رواية» هو بمعنى مرفوعاً كما هو مقرر في علم المصطلح، فلا ينبغي أن يعلَّ الإسناد الأول بهذا؛ بل هذا شاهد قوي له كما ذكر الحاكم. والله أعلم.

هذا والظاهر أن الحديث محمول على من غلب على ظنه أن الأخ المسلم ماله حلال ويتقي المحرمات، وإلا جاز بل وجب السؤال، كما هو شأن بعض المسلمين المستوطنين في بلاد الكفر، فهؤلاء وأمثالهم لا بد من سؤالهم عن لحمهم مثلاً أقتيل هو أم ذبيح؟

٦٢٨ ـ (عليكم بالرَّمْيِ فإنَّهُ خيرُ لَعِبِكُم).

رواه البزار في «مسنده» (٢/٢٧٩/١٧٠١ ـ الكشف)، والطبراني في «الأوسط» (٣/٣٩/٢٠٧٠ ط)، وأبو حفص المؤدب في «المنتقى من حديث ابن مخلد وغيره» (٢/٢٢٥)، والخطيب في «الموضح» (٢/٣٠) عن حاتم بن الليث: ثنا يحيى بن حماد: ثنا أبو عوانة عن عبدالملك بن عمير عن مصعب بن سعد عن أبيه مرفوعاً.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات من رجال «التهذيب»؛ غير حاتم بن الليث فقال الخطيب (٨/٢٤٥):

«كان ثقة ثبتاً متقناً حافظاً».

وبقية رجاله رجال الشيخين، ولولا أن عبد الملك بن عمير كان تغير حفظه في آخر

عمره؛ لجزمت بصحة هذا السند، ولا يضره أنه وصف بالتدليس؛ لأنه مغتفر لقلته؛ كما أشار إلى ذلك الحافظ بقوله: «ربما دلس»، وأعله البزار بالوقف، ولا أدري وجهه!

والحديث قال المنذري في «الترغيب» (٢/ ١٧٠):

«رواه البزار والطبراني في «الأوسط»، وإسنادهما جيد قوي».

وقال الهيثمي (٥/٢٦٨):

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير»، والبزار، ورجالهما رجال «الصحيح»؛ خلا عبد الوهاب بن بخت وهو ثقة».

كذا وقع فيه؛ ولعله من الناسخ، والصواب: خلا حاتم بن الليث.

٦٢٩ - (ما مِنْ إمامٍ يُغْلِقُ بابَهُ دونَ ذَوِي الحاجةِ والخَلَّةِ والمسكنةِ؛ إلا أغلقَ الله أبوابَ السماءِ دونَ خَلَّتِهِ وحاجَتِهِ ومسكَنَتِهِ).

أخرجه الترمذي (١/ ٢٤٩)، والحاكم (٤/ ٩٤)، وأحمد (٤/ ٢٣١) من طريق علي بن الحكم قال: حدثني أبو حسن عن عمرو بن مرة قال: قلت لمعاوية بن أبي سفيان: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. قال: فجعل معاوية رجلاً على حوائج الناس. وقال الحاكم:

«إسناده صحيح»، ووافقه الذهبي! وذلك من أوهامهما؛ فإن أبا الحسن هذا هو الجزري، وقد قال الذهبي نفسه في ترجمته من «الميزان»:

«تفرد عنه علي بن الحكم».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«مجهول».

لكن الحديث له إسناد آخر صحيح بلفظ:

«من ولاه الله عز وجل شيئاً من أمر المسلمين، فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم؛ احتجب الله عنه دون حاجته وخَلَّتِه وفقره».

أخرجه أبو داود (٢٩٤٨)، والترمذي ولم يسق لفظه، وابن سعد في «الطبقات»

(٧/٤٣٧)، والحاكم، والبيهقي (١٠/١٠١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/٨٤/١ ـ ٢) من طريق القاسم بن مخيمرة أن أبا مريم الأزدي أخبره قال:

«دخلت على معاوية فقال: ما أنعمنا بك أبا فلان! ـ وهي كلمة تقولها العرب ـ فقلت: حديثاً سمعته أخبرك به؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. وقال الحاكم:

«وإسناده شامي صحيح»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

وله شاهد من حديث معاذ مرفوعاً به نحوه.

أخرجه أحمد (٥/٢٣٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/١٥٢/٣١٦) بإسناد قال المنذري (٣/١٤١): «جيد»؛ وإنما هو حسن في الشواهد؛ لأن فيه شريكاً القاضي وهو سيىء الحفظ.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٥/٢١٠):

«رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد ثقات»!

٦٣٠ ـ (بَلْ عارِيَةٌ مؤداةٌ).

أخرجه أبو داود (٢/٢٦٦)، والنسائي كما في «المحلى» (٩/١٧٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١١٧٣)، وأحمد (٤/٢٢٢) عن حبان بن هلال: نا همام بن يحيى: نا قتادة عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال: قال لي رسول الله ﷺ:

«إذا أتتك رسلي؛ فأعطهم ثلاثين درعاً وثلاثين بعيراً. فقلت: يا رسول الله! أعارية مضمونة أم عارية مؤداة؟[1] قال:» فذكره. وقال ابن حزم:

---

(١) قال الصنعاني في «سبل السلام» (٣/٥٥):
«المضمونة التي تضمن إن تلفت بالقيمة، والمؤداة التي يجب تأديتها مع بقاء عينها؛ فإن تلفت لم تضمن بالقيمة».
قلت: وذلك مقيد بما إذا كان من غير تعدي المستعير؛ وإلا فهو ضامن. كما هو ظاهر.

«حديث حسن، ليس في شيء مما يروى في العارية خبر يصح غيره».

كذا قال، وفي الباب حديثان آخران ثابتان سأذكرهما بعد هذا.

وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات، وقد قال الحافظ في «بلوغ المرام»:

«رواه أحمد وأبو داود والنسائي، وصححه ابن حبان».

قلت: وليس هو عند النسائي في «المجتبى»؛ فالظاهر أنه في «سننه الكبرى»!

وفي الحديث دلالة على وجوب أداء العارية ما بقيت عينها، فإذا تلفت في يد المستعير؛ لم يجب عليه الضمان؛ لأنه فرق فيه بين الضمان والأداء، فأوجب الأداء دون الضمان. وهذا مذهب أبي حنيفة وابن حزم، واختاره الصنعاني فقال:

«والحديث دليل لمن ذهب إلى أنها لا تضمن العارية إلا بالتضمين، وهو أوضح الأقوال».

ويدل للاستثناء المذكور حديث صفوان بن أمية الآتي وهو:

٦٣١ - (لا؛ بَلْ عارِيَةٌ مضمونةٌ).

أخرجه أبو داود (٢/ ٢٦٥)، والبيهقي (٦/ ٨٩)، وأحمد (٣/ ٤٠١ و٦/ ٤٦٥)، والطبراني (٨/ ٥٩/ ٧٣٣٩) عن شريك عن عبد العزيز بن رفيع عن أمية بن صفوان بن أمية عن أبيه أن رسول الله ﷺ استعار منه أدراعاً يوم حنين، فقال: أغصب يا محمد؟ فقال: فذكره. وزاد أحمد وغيره قال:

«فضاع بعضها، فعرض عليه رسول الله ﷺ أن يضمنها له، قال: أنا اليوم يا رسول الله! في الإسلام أرغب».

ولهذه الزيادة شاهد مرسل عن أناس من آل عبدالله بن صفوان عند أبي داود وغيره. ورجاله ثقات. وقال أبو داود:

«وكان أعاره قبل أن يسلم».

ولصفوان ترجمة حسنة في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢/٥٦٢-٥٦٧).

قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: جهالة أمية هذا، لم يورده ابن أبي حاتم، ولا وثقه أحد، ولهذا قال الحافظ:

«مقبول». لكنه لم يتفرد به كما يأتي.

وأما ما نقله الدكتور بشار في تعليقه على «تهذيب الكمال» (٣/٣٣٣) عن «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢/٤٤) أنه قال: «صدوق». فهذا إنما قاله الذهبي في (أمية بن صفوان بن عبدالله بن صفوان بن أمية)، فهذا متأخر عن صاحب الترجمة، ويؤيد قول الذهبي توثيق ابن حبان إياه (٤/٤١)، وإخراج مسلم له في «صحيحه»، وسيأتي تحت الحديث (٢٤٣٢).

الثانية: شريك - وهو ابن عبد الله القاضي - وهو سيىء الحفظ، وقد تابعه قيس بن الربيع؛ ولكنه خالفه في إسناده، فأدخل بين عبد العزيز وأمية بن صفوان (ابن أبي مليكة). علقه البيهقي.

وتابعه أيضاً جرير؛ لكنه قال: عن عبد العزيز عن أناس من آل عبد الله بن صفوان أن رسول الله ﷺ قال:

«يا صفوان! هل عندك من سلاح؟». قال: عارية أم غصباً؟ قال: «لا؛ بل عارية». فأعاره ما بين الثلاثين إلى الأربعين درعاً. . الحديث.

أخرجه أبو داود وعنه البيهقي.

ثم أخرجه هذا من طريق أنس بن عياض الليثي عن جعفر بن محمد عن أبيه.

أن صفوان أعار رسول الله ﷺ سلاحاً؛ هي ثمانون درعاً، فقال له: أعارية

مضمونة أم غصباً؟ فقال رسول الله ﷺ: فذكره. ثم قال:

«وبعض هذه الأخبار وإن كان مرسلاً؛ فإنه يقوى بشواهده مع ما تقدم من الموصول».

ويشير بقوله: «بشواهده» إلى حديث جابر بن عبد الله، وحديث ابن عباس.

أما حديث جابر؛ فأخرجه الحاكم (٣/٤٨ ـ ٤٩)، وعنه البيهقي (٦/٨٩) من طريق ابن إسحاق: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه جابر بن عبد الله:

«أن رسول الله ﷺ سار إلى حنين ـ فذكر الحديث وفيه: ـ ثم بعث رسول الله إلى صفوان بن أمية؛ فسأله أدراعاً عنده مائة درع وما يصلحها من عدتها، فقال: أغصباً يا محمد؟ فقال: بل عارية مضمونة حتى تؤديها عليك. ثم خرج رسول الله ﷺ سائراً». وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: وإنما هو حسن فقط للكلام المعروف في ابن إسحاق، والمتقرر أنه حسن الحديث إذا صرح بالتحديث كما في هذا.

وأما حديث ابن عباس؛ فأخرجه البيهقي (٦/٨٨) عن الحاكم عن إسحاق بن عبد الواحد القرشي: ثنا خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عنه:

«أن رسول الله ﷺ استعار من صفوان بن أمية أدراعاً وسلاحاً في غزوة حنين، فقال: يا رسول الله! أعارية مؤداة؟ قال: عارية مؤداة».

قلت: وهذا سند ضعيف علته إسحاق هذا؛ قال أبو علي الحافظ:

«متروك الحديث».

وقال الخطيب:

«لا بأس به».

ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل هو واه».

ولهذا قال الحافظ في «بلوغ المرام» عقب حديث صفوان هذا:

«وصححه الحاكم، وأخرج له شاهداً ضعيفاً عن ابن عباس».

وفي الحديث دليل على أن العارية تضمن، ولا خلاف بينه وبين الحديث الذي قبله؛ لأنه يدل على الضمان إذا تعهد بذلك المستعير، والحديث المشار إليه محمول على ما إذا لم يتعهد، فلا تعارض. أي أن الأصل في العارية إذا تلفت أن لا تضمن؛ إلا بالتعهد. قال الصنعاني:

«الحديث دليل على تضمين العارية، فإن وصفها بـ «مضمونة» يحتمل أنها صفة موضحة، وأن المراد من شأنها الضمان، فيدل على ضمانها مطلقاً. ويحتمل أنها صفة للتقييد، وهو الأظهر؛ لأنها تأسيس، ولأنها كثيرة. ثم ظاهره أن المراد عارية قد ضمناها لك، وحينئذ يحتمل أنه يلزم؛ ويحتمل أنه غير لازم؛ كالوعد وهو بعيد. فيتم الدليل بالحديث للقائل أنها تضمن، وهو الأظهر بالتضمين، إما بطلب صاحبها له؛ أو بتبرع المستعير».

٦٣٢ - (المختلعاتُ والمنتزعاتُ هُنَّ المنافقاتُ).

أخرجه النسائي (٢/١٠٤)، والبيهقي (٧/٣١٦)، وأحمد (٢/٤١٤) من طريق أيوب عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: فذكره. قال النسائي:

«قال الحسن: لم أسمعه من غير أبي هريرة».

قلت: وهذا نص صريح منه أنه سمعه من أبي هريرة، وهو ثقة صادق؛ فلا أدري وجه جزم النسائي رحمه الله تعالى بنفي سماعه منه! مع أن السند إليه صحيح على شرط

مسلم؟! وقد قال الحافظ في «التهذيب» بعد أن ساقه في ترجمة الحسن:

«وهذا إسناد لا مطعن في أحد من رواته، وهو يؤيد أنه سمع من أبي هريرة في الجملة، وقصته في هذا شبيهة بقصته في سمرة سواء».

قلت: يعني أن الذي تحرر في اختلاف العلماء في سماع الحسن من سمرة أنه سمع منه شيئاً قليلاً، فكذلك سماعه من أبي هريرة ثابت؛ ولكنه قليل أيضاً بدلالة هذا الحديث. والله أعلم.

وبالجملة؛ فهذا الإسناد متصل صحيح، فلا يلتفت إلى إعلال النسائي بالانقطاع؛ لأنه يلزم منه أحد أمرين: إما تكذيب الحسن البصري في قوله المذكور، وإما توهيم أحد الرواة الذين رووا ذلك عنه. وكل منهما مما لا سبيل إليه، أما الأول فواضح، وأما الآخر؛ فلأنه لا يجوز توهيم الثقات بدون حجة أو بينة، وهذا واضح بين.

ثم إن للحديث شواهد:

الأول: عن أنس بن مالك مرفوعاً مثله.

أخرجه المخلص في «العاشر من حديثه» (٢/٢١٤) عن أبي سحيم: ثنا عبد العزيز بن صهيب عنه.

وهذا إسناد ضعيف جدّاً؛ أبو سحيم - واسمه المبارك بن سحيم - قال الحافظ في «التقريب»:

«متروك».

الثاني: عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال: فذكره؛ إلا أنه قال: «والمتبرجات» مكان «والمنتزعات».

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٣٧٦)، والخطيب في «التاريخ» (٣/٣٥٨) من طريق محمد بن هارون الحضرمي: ثنا الحسين بن علي بن الأسود العجلي: ثنا وكيع:

ثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي وائل عنه. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث الأعمش والثوري، تفرد به وكيع».

قلت: هو ثقة حجة، وكذلك من فوقه، فالسند صحيح إن سلم ممن دونه، وهو الذي يدل عليه قول أبي نعيم: «تفرد به وكيع»؛ فإن مفهومه أن من دونه لم يتفرد به، وهذا خلاف ما رواه الخطيب عن الدارقطني أنه قال:

«ما حدث به غير أبي حامد».

قلت: يعني الحضرمي هذا وهو ثقة أيضاً؛ لكن شيخه العجلي متكلم فيه؛ قال أبو حاتم:

«صدوق».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال:

«ربما أخطأ».

وقال أحمد:

«لا أعرفه».

وقال ابن عدي:

«يسرق الحديث، وأحاديثه لا يتابع عليها».

قلت: فإن كان قد توبع عليه كما يفيده مفهوم كلام أبي نعيم المتقدم فالإسناد صحيح، وذلك ما أستبعده لما سبق ذكره عن الدارقطني، ولأن العجلي قد خولف في إسناده! فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ١٤١/١): نا وكيع قال: نا أبو الأشهب عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره بلفظ العجلي.

فهذا هو الصحيح عن وكيع، وهو إسناد صحيح مرسل، فهو على كل حال شاهد

قوي للحديث. والله أعلم.

الثالث: عن ثوبان عن النبي ﷺ قال: فذكره دون قوله: «والمنتزعات».

أخرجه الترمذي (١/٣٢٣)، وابن عدي، والحربي في «غريب الحديث» (٥/١٨٥/١) عن ليث عن أبي الخطاب عن أبي زرعة عن أبي إدريس عنه. وقال الترمذي:

«هذا حديث غريب، وليس إسناده بالقوي».

قلت: وعلته ليث وهو ابن أبي سليم ضعيف، وشيخه أبو الخطاب مجهول كما قال الحافظ.

وله علة أخرى؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم (١/٣٠٤ ـ ٣٠٥) من طريق أبي بكر بن عياش عن ليث به؛ إلا أنه لم يذكر في إسناده أبا إدريس وقال:

«وهذا الصحيح، قد وصلوه؛ زادوا فيه رجلاً».

قلت: لكن الحديث صحيح يشهد له ما قبله من الطرق.

الرابع: عقبة بن عامر الجهني بلفظ:

«إن المختلعات المنتزعات هن المنافقات».

رواه الطبري (ج ٤ رقم ٤٨٤٢ صفحة ٥٦٨) قال: حدثنا أبو كريب قال: حدثنا حفص بن بشر قال: حدثنا قيس بن الربيع عن أشعث بن سوار عن الحسن عن ثابت بن يزيد عن عقبة بن عامر الجهني قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل أشعث بن سوار؛ فإنه ضعيف كما في «التقريب».

ومثله قيس بن الربيع، وبه وحده أعله الهيثمي (٥/٥) بعد أن عزاه للطبراني وقال:

«وبقية رجاله رجال (الصحيح)»!

كذا قال؛ ولا أدري إذا كان شيخ قيس في رواية الطبراني هو غير أشعث بن سوار؟

ثم طبع «المعجم الكبير» للطبراني؛ فرأيته فيه (١٧/ ٣٣٩/ ٩٣٥) من طريق الأشعث، فتبين أن الهيثمي كان واهماً فيما قال.

٦٣٣ ـ (كانَ يَكْتَحِلُ في عينِهِ اليمنى ثلاثَ مراتٍ، واليسرى مرتين).

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٤٨٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٥٩٩) عن عبدالحميد بن جعفر عن عمران بن أبي أنس قال: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد مرسل قوي، عمران تابعي، مات سنة (١١٧).

ثم أوقفني الأستاذ شعيب الأرناؤط على وصله في «أخلاق النبي ﷺ» لأبي الشيخ (ص ١٨٣)، ومن طريقه البغوي في «شرح السنة» (١٢/ ١١٩) من هذا الوجه عن عمران عن أنس مرفوعاً به.

ورجاله ثقات، فثبت موصولاً والحمد لله.

وقد روي له شاهد من طريق عتيق بن يعقوب الزبيري: نا عقبة بن علي عن عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ:

«كان إذا اكتحل جعل في العين اليمنى ثلاثاً، وفي اليسرى مِرْوَدَيْنِ، فجعلها وتراً».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٩٩/ ١)، و «المعجم الأوسط» (١/ ٥٠/ ٢/ ٨٦٤ بترقيمي).

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ عبد الله بن عمر ـ وهو العمري المكبر ـ ضعيف.

وعقبة بن علي ليس بالمشهور؛ قال العقيلي في «الضعفاء»:

«لا يتابع على حديثه، وربما حدث بالمنكر عن الثقات».

وعتيق بن يعقوب فيه ضعف يسير كما بينه في «اللسان»، فالعلة ممن فوقه؛ عبدالله أو عقبة.

ومن طريقه أخرجه البزار أيضاً كما في «مجمع الزوائد» (٥/ ٩٦) وقال:

«وهو ضعيف».

قلت: ولم أره في «الطب» ولا في «الزينة» من «زوائد البزار». والله أعلم.

وإنما فيه (ص ١٦٦) من طريق **الوضاح بن يحيى**: حدثنا أبو الأحوص عن عاصم عن أنس مرفوعاً بلفظ:

«كان يكتحل وتراً».

وقال الهيثمي:

«والوضاح بن يحيى ضعيف».

ثم وجدت له ما يقويه؛ فأخرجته فيما يأتي برقم (٢٧٤٦).

قلت: ولفظه مجمل يحتمل أنه عنى وتراً في عين واحدة دون الأخرى؛ أي فهو وتر بالنسبة إليهما معاً وهو الأظهر. ويحتمل أنه عنى وتراً بالنسبة لكل واحدة منهما؛ يعني ثلاثاً في كل عين، وهذا روي صريحاً في حديث ابن عباس من طريق **عباد بن منصور** عن عكرمة عنه.

لكنه إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن عباد بن منصور كان تغير في آخره؛ مع كونه مدلساً؛ كما كنت بينته في تخريج حديثه هذا في «إرواء الغليل» رقم (٧٥)، وأن بينه وبين عكرمة رجلين أسقطهما هو؛ أحدهما ـ وهو إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي ـ كذاب، والآخر ضعيف.

وأشرت هناك إلى تخطئة العلامة الشيخ أحمد شاكر؛ لتصحيحه إسناد هذا

الحديث في تعليقه على «المسند» (٣٣١٨).

والآن قد بدا لي أنه لا بد من توضيح ما أشرنا إليه هناك؛ لأن بعض الأساتذة المشتغلين بالتحقيق لما اطلع عليه أشكل عليه الأمر، فأقول:

إن العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى بنى تصحيحه المذكور على أمور هامة:

الأول: أن عباد بن منصور ثقة (ج ٤/٦ و ٥/١٠٨).

الثاني: أنه لم يكن مدلساً أصلاً.

الثالث: شكه في ثبوت الكلمات التي وردت عن بعض أئمة الحديث الدالة على أن عباداً كان مدلساً، وشكه في دلالتها إن صحت!

الرابع: أن ابن أبي يحيى الذي دلسه عباد ليس هو إبراهيم بن أبي يحيى الكذاب؛ وإنما هو محمد بن أبي يحيى الثقة!

هذه هي الدعائم التي بنى عليها الشيخ المومى إليه صحة الحديث.

وجواباً على ذلك أقول وبالله التوفيق:

أولا: لا نعلم أحداً من الأئمة المتقدمين ـ ولا من الحفاظ المتأخرين ـ أطلق التوثيق على عباد بن منصور كما فعل الشيخ رحمه الله تعالى، اللهم إلا رواية عن يحيى بن سعيد هي معارضة بأقوى منها عنه نفسه.

وقبل الشروع في بيان ذلك أسرد لك أقوال الأئمة التي ذكرها الحافظ في «التهذيب» في ترجمة عباد هذا:

١ ـ قال علي بن المديني: «قلت ليحيى بن سعيد: عباد بن منصور كان قد تغير؟ قال: لا أدري؛ إلا أنا حين رأيناه نحن كان لا يحفظ. ولم أر يحيى يرضاه». «الجرح والتعديل» (٣/١/٨٦)، وابن عدي (ق ٢٣٨/١).

٢ ـ وقال أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد: «قال جدي: عباد ثقة، لا ينبغي أن

يترك حديثه لرأي أخطأ فيه. يعني: القدر».

٣ ـ وقال الدوري عن ابن معين: «ليس بشيء[١]، وكان يُرمى بالقدر».

٤ ـ وقال أبو زرعة: «لين». «الجرح» (٨٦/١/٣).

٥ ـ وقال أبو حاتم: «كان ضعيف الحديث، يكتب حديثه، ونرى أنه أخذ هذه الأحـاديث عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكـرمة». «الجـرح» (٨٦/١/٣) دون التصريح باسم (إبراهيم).

٦ ـ وقال علي بن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد: قلت لعباد بن منصور: سمعتَ حديث: «مررت بملأٍ من الملائكة..»، و «أن النبي ﷺ كان يكتحـل...» يعني من عكرمة؟ فقال: حدثهن ابن أبي يحيى عن داود عن عكرمة».

٧ ـ وقال أبو داود: «ليس بذاك»[٢].

٨ ـ وقال النسائي: «ليس بحجة». وفي موضع آخر: «ليس بالقوي»[٣].

٩ ـ وقال ابن عدي ـ كما تقدم في الحديث الذي قبله ـ: «هو في جملة من يكتب حديثه».

١٠ـ وقال ابن حبان: «كل ما رَوى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عنه، فدلسها عن عكرمة».

١١ـ وقال الدارقطني: «ليس بالقوي».

١٢ـ وقال أحمد: «كانت أحاديثه منكرة، وكان قدريّاً، وكان يدلس».

---

(١) زاد في «الجرح والتعديل» عنه: «ضعيف». وكذا عنده في رواية ابن أبي خيثمة عن ابن معين. وعند ابن عدي (٢٣٨/١) «ليس حديثه بالقوي». وعنده من طريق الدورقي عن ابن معين: «ضعيف الحديث».

(٢) قلت: وزاد العقيلي عنه: «وعنده أحاديث فيها نكارة، وقالوا: تغير».

(٣) قلت: وقال في «الضعفاء»: «ضعيف، وقد كان أيضاً تغير».

١٣ـ وقال ابن أبي شيبة : «روى عن أيوب وعكرمة أحاديث مناكير».

١٤ـ وقال أبو بكر البزار : «روى عن عكرمة أحاديث، ولم يسمع منه».

١٥ـ وقال العجلي : «لا بأس به يكتب حديثه». وقال مرة: «جائز الحديث».

١٦ـ وقال ابن سعد : «وهو ضعيف عندهم، وله أحاديث منكرة».

١٧ـ وقال الجوزجاني : «كان يُرمى برأيهم، وكان سيىء الحفظ، وتغير أخيراً».

قلت : بعد هذا السرد لما قيل في عباد؛ يتبين لك أن كل هؤلاء الأئمة اتفقت أقوالهم على تضعيفه؛ إلا ما في الرواية رقم (٢) عن يحيى بن سعيد، فسيأتي بيان ما يعارضها، وإلا قول العجلي (١٥): «لا بأس به يكتب حديثه». وقال مرة: «جائز الحديث». وهذا كما ترى ليس صريحاً في التوثيق؛ بل إن كل من كان على علم بأقوال الأئمة في الرجال، وتعابيرهم في التعديل والتجريح؛ ليشعر معي أن هذا القول من العجلي ليشير إلى أن في الرجل ضعفاً ولو يسيراً، وحينئذ فلا يجوز الاعتماد عليه في توثيق عباد توثيقاً مطلقاً لأمرين:

الأول : أنه ليس صريحاً في ذلك كما ذكرنا.

والآخر : أنه لو كان صريحاً؛ فالعجلي معروف بالتساهل في التوثيق كابن حبان تماماً، فتوثيقه مردود إذا خالف أقوال الأئمة الموثوق بنقدهم وجرحهم؛ على أنه يمكن بشيء من التسامح أن يحمل كلامه على موافقة كلماتهم؛ لأنه ليس صريحاً في التوثيق كما ذكرنا.

وأما قول يحيى بن سعيد في الرواية الثانية عنه: «ثقة».

فالجواب من وجهين:

الأول : معارضته بما في الرواية الأولى عنه وترجيحها عليه بأمرين:

١ ـ أنها أصح؛ لأنها من رواية علي بن المديني الإمام الثبت، وتلك من رواية

أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد الذي لم يزد الحافظ في ترجمته على قوله فيه: «صدوق»!

٢ ـ أنها تضمنت جرحاً مفسراً، والجرح المفسر مقدم على التعديل عند التعارض؛ كما هو معلوم في «المصطلح».

وثمة وجه آخر: معارضته بأقوال الأئمة الآخرين؛ فإنها متفقة على تضعيف الرجل؛ مع بيان سبب التضعيف في كثير منها مثل قول ابن سعد نفسه: «إنه لا يحفظ». ومثله وأصرح منه قول الجوزجاني: «إنه كان سيىء الحفظ، وإنه تغير أخيراً». ومثل قول أبي داود: «إن عنده أحاديث فيها نكارة». وكأنه تلقى ذلك من قول شيخه أحمد: «أحاديثه منكرة». ونحوه قول ابن سعد: «له أحاديث منكرة».

وبعضهم رماه بالتدليس، وعبارة أحمد أعم وأشمل من عبارة ابن حبان التي توحي بأن تدليسه خاص بما رواه عن عكرمة.

قلت: فالأخذ بأقوال هؤلاء الأئمة الجارحة لعباد خير من الأخذ بقول يحيى بن سعيد الموثق له؛ لا سيما وقوله الأول موافق لهم كما هو بين ظاهر، والحمد لله تعالى.

قلت: فإذا عرفت هذا فانظر إلى ما صنع العلامة أحمد شاكر؛ لقد ذكر قول النسائي وابن سعد المضعفين له ثم قال عقبه مباشرة (٤/٦):

«وكلامهم فيه يرجع إلى رأيه في القدر، وإلى أنه يدلس، فيروي أحاديث عن عكرمة لم يسمعها منه، ولم يطعن أحد في صدقه».

قلت: كذا قال، وهو من الغرائب؛ إذ كيف يسوغ أن يوجه كلامهم المضعف له بخلاف ما نص جمهورهم على سبب التضعيف؟! فهذا النسائي نفسه أطلق التضعيف ولم يرمه بالقدر؛ بل أضاف إلى ذلك أنه كان تغير! وكذلك نسبه إلى التغير الجوزجاني كما في الفقرة (١٧)، وزاد على ذلك أنه كان سيىء الحفظ. ونحوه قول يحيى بن سعيد رقم (١): «كان لا يحفظ».

وهذا ابن سعد بعد أن عزا تضعيفه إلى أئمة الحديث أتبعه بقوله:

«وله أحاديث منكرة».

ومثله قول ابن أبي شيبة رقم (١٣)، وأعم منه قول أحمد رقم (١٢):

«كانت أحاديثه منكرة».

فهذه الأقوال علاوة على أنها جرح واضح؛ فهي تتضمن في نفس الوقت بيان سبب الجرح؛ وهو أنه يتفرد بأحاديث لا يتابعه عليها الثقات. وذلك يلتقي مع أقوال الذين وصفوه بسوء الحفظ وبالتغير، وذلك جرح مفسر، فكيف يصح مع هذا كله أن يقال:

«وكلامهم فيه يرجع إلى رأيه في القدر»؟!

والحقيقة أنه لو ثبتت ثقة عباد وحفظه وعدم تدليسه؛ لم يضر في روايته رأيه في القدر؛ لأن العمدة فيها إنما هو العدالة والضبط والسلامة من العلة القادحة كالتدليس، وهذا مفقود هنا.

أما الضبط؛ فلِمَا سبق بيانه من أقوال الأئمة أنه كان لا يحفظ. ومنه تعلم أنه لا ينافي ذلك قول الشيخ أحمد:

«ولم يطعن أحد في صدقه».

لأنه ليكون ثقة لا بد مع ذلك أن لا يطعن أحد في حفظه أيضاً، وهذا غير متحقق هنا كما سلف.

وأما التدليس؛ فقد جزم بنفيه الشيخ أحمد، والرد عليه فيما يأتي، وهنا ينتهي الكلام عليه في قوله: «إنه ثقة». ويتبين أنه ضعيف سيىء الحفظ.

ثانياً: قوله: «إنه لم يكن مدلساً أصلاً».

ويكفي في الرد على هذا قول الإمام أحمد فقرة (١٢):

«وكان يدلس». وقول ابن حبان فقرة (١٠):

«كل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عنه، فدلسها عن عكرمة».

ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه كان يدلس فقال:

«صدوق، رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأَخَرَةٍ».

وسبقه إلى ذلك الحافظ العلائي؛ فذكره في المدلسين في كتابه القيم «جامع التحصيل» (١٢٣/ ٢٧).

قلت: فهذه نصوص صريحة في أن عباداً كان مدلساً.

فبماذا رد ذلك الشيخ أحمد؟ لقد قال (٥/ ١٠٩):

«هي تهمة نسبت إليه لكلمات نقلت لا نراها تصح أو تستقيم»!

ثم ساق قول أبي حاتم المتقدم في الفقرة (٥):

«نرى أنه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيى..».

ثم قول يحيى بن سعيد: «قلت لعباد: سمعت حديث.. فقال عباد: حدثهن ابن أبي يحيى عن داود عن عكرمة». قال الشيخ أحمد:

«فهذه كلمات توهم التدليس (!) وقد أوقعت في وهم كثير من المحدثين أنه أخذ هذه الأحاديث من إبراهيم بن أبي يحيى؛ حتى أن بعضهم حين نقل شيئاً من هذه الكلمات ـ كـ«الميزان» و«التهذيب» ـ لم يقل: «ابن أبي يحيى»؛ بل قال: «إبراهيم بن أبي يحيى»، وإبراهيم ضعيف جدّاً عندهم، فأخطؤوا خطأً فاحشاً، ونسبوا الرجل إلى تدليس عن راوٍ ضعيف هو منه براء، وهو تدليس بعيد أن يكون إن لم يكن غير معقول؛ فإنهم زعموا أنه يدلس اسم راوٍ متأخر مات سنة (١٨٤)، فكيف يدلس عباد راوياً لا يزال حيّاً وهو أصغر من بعض تلاميذه؟!».

قلت: الجواب عن هذا سهل جدّاً - ولا أدري كيف خفي ذلك على الشيخ الفاضل ؟! - فإن من المعلوم في الأسباب التي تحمل المدلس على التدليس؛ أن تكون روايته عمن هو أصغر سنّاً - من باب رواية الأكابر عن الأصاغر - فيسقطه حبّاً في العلو بالإسناد؛ أو لعلمه بأنه غير مقبول الرواية عند المحدثين، وهذان الأمران متحققان في ابن أبي يحيى؛ فما وجه استغراب بل استنكار الشيخ لتدليس عباد إياه، ثم لشيخه داود وهو ضعيف أيضاً؟! أفمثل هذا يرد اتهام الأئمة إياه بالتدليس؛ بل وينسبون إلى الخطأ الفاحش؛ ويتلقى ذلك الخلف عن السلف؛ حتى جاء الشيخ يتهمهم بذلك بدون حجة؛ بل باستنكار ما هو واقع في عديد من الروايات من رواية الأكابر عن الأصاغر؛ ومن إسقاط الشيخ تلميذه الذي هو شيخه في حديث ما؛ كما هو الواقع هنا على ما بيّنّا؟!

وأما قوله : «فهذه كلمات توهم التدليس».

فالجواب من وجهين :

الأول : أن من كلمات التدليس كلمة الإمام أحمد : «وكان يدلس». فهي كما ترى صريحة في التدليس، فلا جرم أن الشيخ لم يتعرض لذكرها فضلاً عن الجواب عنها!

والآخر : أن ما ذكره الشيخ عن أبي حاتم ظاهر في اتهامه لعباد بالتدليس، وهو قوله: «نرى أنه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيى . .».

فإن كان الشيخ يرد ذلك من قبل أن أبا حاتم لم يجزم بذلك لقوله: «نرى»؛ فالجواب: أنه لا فرق بين قوله هذا وبين قول الشيخ أحمد نفسه قبله بكلمات:

«لا نراها تصح»! كما تقدم نقله عنه!

وجوابنا القاطع أن رأي العالم المختص في علمه حجة على غير المختص؛ لا يجوز رده إلا بحجة أقوى؛ فأين هي؟!

ونحو قول أبي حاتم قول يحيى بن سعيد: «قلت لعباد: سمعت حديث. . من

عكرمة ؟ فقال : حدثهن ابن أبي يحيى عن داود عن عكرمة». فإنه ظاهر في أن يحيى كان عنده شك ـ على الأقل ـ في سماع عباد للأحاديث المذكورة من عكرمة، ولذلك سأله هل سمعها منه؟ فلم يجبه عباد بجواب يزيل الشك؛ بل أجاب بما يؤكده وهو قوله: «حدثهن إبراهيم. . ». فلم يقل: حدثنيهن. وبهذا يثبت أن عباداً مدلس؛ وإلا فما الذي منعه من التصريح بأنه سمع: ولو بلفظ: «نعم»؛ إلى القول بما يشبه كلام السياسيين الذي لا يكون صريحاً في الجواب، ويحتمل وجوهاً من المعاني؟! وهذا مما تورط به ـ في نقدي ـ العلامة أحمد شاكر نفسه؛ فقال في آخر كلامه:

«فلو صحت هذه الأسئلة (يعني: من يحيى لعباد)، وهذه الجوابات من عباد؛ لكان الأقرب إلى الصواب أن يكون قال: حدثهن ابن أبي يحيى وداود بن الحصين عن عكرمة؛ يريد تقوية روايته بأن داود بن الحصين ومحمد بن أبي يحيى رويا هذه الأحاديث أيضاً عن عكرمة كما رواها؛ لا أنه يريد أن يثبت على نفسه تدليساً لا حاجة له به»!

قلت: نعم لو كان له اختيار في ذلك يسعه أن لا يثبت على نفسه التدليس لما فعل. أما وقد سئل من الإمام يحيى بن سعيد هل سمع؟ والمفروض أنه سمع كما يزعم الشيخ؛ فما الذي منعه من التصريح بذلك جواباً على سؤال الإمام؛ إلى القول بأنه تابعه على روايته عن (عكرمة) ابن أبي يحيى وداود؟! فيا عجباً! كيف يرضى الشيخ تفسيره ذاك وهو أبعد ما يكون عن إجابة السؤال؛ لا سيما وهو به قد خرج عن نص الرواية؛ فإنها تقول: «حدثهن ابن أبي يحيى عن داود»، والشيخ يقول: «ابن أبي يحيى وداود»؟!

نعم؛ قد يقال: إن الشيخ استجاز مثل هذا القول المخالف للرواية؛ لأنه في شك من صحتها؛ كما أشار إلى ذلك بقوله السابق: «فلو صحت هذه الأسئلة. . .»، ومثله قوله السابق أيضاً: «لا نراها تصح»! وسيأتي الجواب عنه في الفقرة التالية.

وهذا كله على فرض أن الرواية بلفظ: «حدثهن» كما رجحه الشيخ، وأما على الرواية الأخرى: «حدثني»؛ فهي نص لا يحتمل المعنى الذي ذكره الشيخ إطلاقاً. فثبت أن عباداً مدلس، وأن نفي الشيخ له مما لا وجه له، وأن عباداً لم يسمع الحديث من عكرمة، وأن بينه وبين عكرمة واسطتان هما: ابن أبي يحيى عن داود!!

ثالثاً: شك الشيخ في صحة سؤال يحيى بن سعيد لعباد؛ هل سمع تلك الأحاديث عن عكرمة؟ ولم يحمله على الشك في صحته ضعف في إسناده وقف عليه؛ وإنما هو اضطراب وقع ـ في زعمه ـ في متنه! فقد ذكر أنه وقع في «الميزان» بلفظ: «حدثني ابن أبي يحيى» بدل «حدثهن ابن أبي يحيى» الذي سبق نقله عن «التهذيب».

أقول: ومع أن مثل هذا الاختلاف لا يعتبر اضطراباً قادحاً في الصحة ـ لدى العارفين بهذا العلم ـ لإمكان حمل الرواية الأولى ـ إن قيل: إنها مبهمة ـ على الأخرى؛ لأنها مفصلة كما هو واضح. ومع ذلك فاللفظ الأول هو الأرجح؛ بل الراجح عندي لثبوته في كتاب «الضعفاء» للعقيلي، وإسناده هكذا (ص ٢٧٣): حدثنا محمد بن موسى قال: حدثنا محمد بن سليمان قال: سمعت أحمد بن داود الحداد يقول: سمعت علي بن المديني يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: فذكره.

ورواه الحافظ المزي في «التهذيب» من طريق العقيلي.

قلت: وهذا إسناد جيد، الحداد هذا ثقة مترجم في «تاريخ بغداد» (٤/١٣٨ ـ ١٤٠)، مات سنة إحدى أو اثنتين ومائتين.

ومحمد بن سليمان هو أبو جعفر المصيصي المعروف بلوين ـ فيما يظهر ـ وهو ثقة من رجال «التهذيب» مات سنة (٢٤٠).

ومحمد بن موسى هو أبو عبد الله المعروف بالنهرتيري، وهو ثقة جليل مترجم أيضاً في «التاريخ» (٣/٢٤١ ـ ٢٤٢)، مات سنة (٢٨٩).

قلت: فقد بان بهذا التخريج أن المسألة صحيحة ثابتة عن يحيى بن سعيد القطان؛ وباللفظ الذي يبطل تفسير الشيخ أحمد لها كما تقدم، ويثبت اعتراف عباد بأنه لم يسمع تلك الأحاديث من عكرمة؛ وإنما تلقاها عن إبراهيم ـ وهو ضعيف جدّاً كما اعترف الشيخ به ـ عن داود، وهو ضعيف في عكرمة خاصة.

رابعاً: وأما زعم الشيخ أن ابن أبي يحيى ليس هو إبراهيم؛ وإنما هو محمد بن

يحيى وهذا ثقة؛ فمردود بأنه قول محدث لم يقله أحد قبله فيما أعلمه؛ بل هو مخالف لتصريح ابن حبان المتقدم في الفقرة (١٠):

«كل ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى. . .».

وعليه جرى من بعده من الحفاظ المتأخرين؛ فقد قال الحافظ المزي في «التهذيب»:

«روى عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وهو أكبر منه».

ولم أر أحداً ذكر أنه روى عن محمد بن أبي يحيى والد إبراهيم.

وأما تصريح عباد بن منصور بسماعه لهذا الحديث عند الترمذي؛ فهو ـ إن كان محفوظاً عنه غيرَ شاذ ـ مما لا يفرح به؛ لأن تصريح المدلس بالتحديث إنما ينفع إذا كان حافظاً ضابطاً، وعباد ليس كذلك، فلعله وهم فيه بسبب سوء حفظه، أو تغيره في آخر أمره.

وجملة القول: إن حديث ابن عباس هذا لا يصلح شاهداً لحديث الترجمة؛ لشدة ضعف إسناده؛ ولأن لفظه مخالف للفظه في العين الأخرى، فبقي على ضعفه.

نعم من الممكن أن يقال: إن حديث ابن عمر عند الطبراني يصلح شاهداً لحديث الترجمة؛ لأنه في المعنى مثله، وإسناده ليس شديد الضعف، وهذا الذي أنا إليه أميل، فالحديث صحيح. والله أعلم.

٦٣٤ ـ (لك بها سَبْعُمائةِ ناقةٍ مَخْطُومَةٍ في الجنةِ).

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/١١٦) من طرق عن فضيل بن عياض عن سليمان بن مهران عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود قال:

«جاء رجل بناقة مخطومة، فقال: يا رسول الله! هذه الناقة في سبيل الله. قال. . .» فذكره. وقال:

«مشهور من حديث الأعمش، ثابت، حدث به عن الفضيل جماعة من المتقدمين».

قلت: والشيباني اسمه سعد بن إياس. وقد تابعه جرير عن الأعمش به.

أخرجه الحاكم (٢/ ٩٠) وقال:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

ثم استدركت فقلت: قد أخرجه مسلم في «صحيحه» (٦/ ٤١) من طريق جرير به؛ لكن فيه: «أبي مسعود الأنصاري»، وكذا في «المستدرك» دون قوله: «الأنصاري». نبهني إلى ذلك طالب في الجامعة الإسلامية في المدينة عقب انتهائي من عمرة رمضان بأيام سنة (١٤٠٥)، جزاه الله خيراً. فقوله في «الحلية»: «ابن مسعود» خطأ مطبعي؛ ويؤيده أن الحديث عند ابن أبي شيبة (٥/٣٤٨)، والطبراني (١٧/ ٢٢٩)، والبيهقي (٩/١٧٢) كما في «مسلم»: «أبي مسعود الأنصاري».

٦٣٥ - (مَنْ تَطَبَّبَ ولا يُعْلَمُ منه طِبٌّ؛ فهو ضامِنٌ).

أخرجه أبو داود (٤٥٨٦)، والنسائي (٢/ ٢٥٠)، وابن ماجه (٣٤٦٦)، والدارقطني (ص ٣٧٠)، والحاكم (٤/ ٢١٢)، وابن عدي في «الكامل» (٥/١٧٦٧)، والبيهقي (١٤١) من طريق **الوليد بن مسلم عن ابن جريج** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال أبو داود:

«لم يروه إلا الوليد، لا ندري هو صحيح أم لا؟».

وأما الحاكم فقال:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

قلت: وهو بعيد؛ فإن ابن جريج والوليد مدلسان وقد عنعناه؛ إلا عند ابن ماجه والدارقطني والحاكم فقد وقع فيه تصريح الوليد بالتحديث، فقد انحصرت العلة في عنعنة شيخه ابن جريج.

وأعله البيهقي بعلة أخرى فقال:

«ورواه محمود بن خالد عن الوليد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن جده عن النبي ﷺ. لم يذكر أباه».

كذا قال، ولعلها رواية وقعت له؛ وإلا فقد رواه النسائي عنه مثل رواية الجماعة عن الوليد، فقال عقبها:

«أخبرنا محمود بن خالد قال: حدثنا الوليد عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله سواء».

وأما الدارقطني فأعله بعلة أخرى فقال:

«لم يسنده عن ابن جريج غير الوليد بن مسلم، وغيره يرويه عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب مرسلاً عن النبي ﷺ».

قلت: وذا لا يضر؛ فإن الوليد ثقة حافظ، وإنما العلة عنعنة ابن جريج كما بَيَّنَّا.

وللحديث شاهد من رواية عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز: حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال: قال رسول الله ﷺ:

«أيما طبيب تطبب على قوم لا يعرف له تطبب قبل ذلك، فأعنت؛ فهو ضامن».

قال عبد العزيز: أما إنه ليس بالعنت؛ إنما هو قطع العروق والبط والكي.

أخرجه أبو داود (٤٥٨٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/٣٢١/٧٦٤١).

قلت: وإسناده حسن لولا أنه مرسل مع جهالة المرسل؛ لكن الحديث حسن بمجموع الطريقين. والله أعلم.

٦٣٦ - (أُبايِعُكَ على أنْ تعبدَ الله، وتقيمَ الصلاةَ، وتُؤْتِيَ الزكاةَ، وتُنَاصِحَ المسلمينَ، وتُفَارِقَ المُشْرِكَ).

أخرجه النسائي (٢/١٨٣)، والبيهقي (٩/١٣)، وأحمد (٤/٣٦٥)، والطبراني

في «المعجم الكبير» (٢/٣٥٩/٢٣١٨) من طريق أبي وائل عن أبي نخيلة البجلي قال: قال جرير:

«أتيت النبي ﷺ وهو يبايع فقلت: يا رسول الله! ابسط يدك حتى أبايعك، واشترط علي فأنت أعلم. قال:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، وأبو نخيلة بالخاء المعجمة، وقيل بالمهملة؛ وبه جزم إبراهيم الحربي وقال: «هو رجل صالح». وقد جزم غير واحد بصحبته كما بينه الحافظ في «الإصابة». ورواه جمع عن شقيق عن جرير به.

أخرجه أحمد (٤/٣٥٧ و٣٥٨ و٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٤) والطبراني (٢/٣٤٣، ٣٥٦، ٣٥٨) من طرق عنه، لم يذكر أبا نخيلة. وهو أصح.

ولهذا الحديث شاهد من حديث كعب بن عمرو مثله.

أخرجه الحاكم (٣/٥٠٥) بسند ضعيف.

وشاهد آخر من حديث أعرابي، بلفظ:

«إنكم إن شهدتم . . .».

وهو مخرج في «الإرواء» (٥/٣٢) من رواية البيهقي، وأحمد، ورواه عبد الرزاق أيضاً (٤/٣٠٠). وسيأتي برقم (٢٨٥٧).

وقد رويت الجملة الأخيرة منه من طريق أخرى عن جرير بلفظ:

«أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين. قالوا: يا رسول الله! ولم؟ قال: لا تَراءى نارُهُما».

أخرجه الترمذي (٢/٣٩٧): حدثنا هناد: ثنا أبو معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله:

«أن رسول الله بعث سرية إلى خثعم، فاعتصم ناس بالسجود، فأسرع فيهم القتل، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فأمر لهم بنصف العقل وقال:» فذكره.

ثم قال الترمذي: «حدثنا هناد: ثنا عبدة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن

أبي حازم مثـل حديث أبي معـاوية، ولم يذكـر فيه عن جرير، وهـذا أصح. وفي البـاب عن سمـرة، وأكثر أصحاب إسماعيل قالـوا: عن إسماعيل عن قيس بن أبي حازم أن رسول الله ﷺ بعث سرية. ولم يذكروا فيه عن جرير، وروى حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن إسماعيل بن خالد عن جرير مثل حديث أبي معاوية، وسمعت محمداً يقول: الصحيح حديث قيس عن النبي ﷺ مرسل، وروى سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال: لا تساكنوا المشركين ولا تجامعوهم، فمن ساكنهم أو جامعهم فهو مثلهم».

قلت: إسناد الحديث الأول الموصول رجاله ثقات رجال مسلم؛ لكن أعله الترمذي تبعاً للبخاري وغيره بالإرسال، ولولا أن في أبي معاوية ـ واسمه محمد بن خازم بمعجمتين ـ شيئاً من الضعف من قبل حفظه؛ لقلت: إنه زاد الوصل، والزيادة من الثقة مقبولة؛ على أنه قد تابعه في وصله الحجاج بن أرطاة كما ذكر الترمذي، وصله عنه الطبراني (رقم ٢٢٦١ و ٢٢٦٢) والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٣٩/ ٩٣٧٣) وفي «السنن» (٩/ ١٢ ـ ١٣) مختصراً بلفظ:

«من أقام مع المشركين فقد برئت منه الذمة» ويأتي؛ لكن الحجاج مدلس وقد عنعنه.

ثم إن الحديث أورده الهيثمي (٥/ ٢٥٣) عن قيس بن أبي حازم عن خالد بن الوليد:

«أن رسول الله ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى ناس من خثعم...» الحديث، وقال:

«رواه الطبراني ورجاله ثقات».

ثم رأيت الحديث قد أخرجه الحافظ في «تخريج الكشاف» (٤/ ٥٥ رقم ٤٥٧) فقال:

«رواه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث جرير.... وصله أبو معاوية عن

إسماعيل عن قيس عنه، وأرسله غيره من أصحاب إسماعيل: كعبدة بن سليمان ووكيع وهشيم ومروان، وتابعه حجاج بن أرطاة عن إسماعيل موصولاً، وحجاج ضعيف، ورجح البخاري وغيره المرسل، وخالف الجميع حفص بن غياث فرواه عن إسماعيل عن قيس عن خالد بن الوليد. خرجه الطبراني».

قلت: أخرجه في «المعجم الكبير» (٤/١٣٤/٣٨٣٦) من طريق عمير بن عبد العزيز بن مقلاص: ثنا يوسف بن عدي: ثنا حفص بن غياث به.

قلت: ورجاله ثقات كما تقدم عن الهيثمي، لكني لم أعرف عميراً هذا.

وهو عند أبي داود في «الجهاد»، وأخرجه الطبراني أيضاً في «المعجم الكبير» (ج ١ ورقة ١٠٩ وجه ١) مخطوطة الظاهرية (رقم ٢٨٢ حديث) عن أبي معاوية به.

وفي معناه حديث: «لا يقبل الله من مشرك بعدما أسلم عملاً؛ أو يفارق المشركين إلى المسلمين». وقد مضى برقم (٣٦٩)، وهو مخرج أيضاً في «الإرواء» (٥/٣٢).

٦٣٧ - (ما تَوَادَّ اثنانِ في اللهِ عزّ وجلّ، أو في الإسلامِ، فَيُفَرَّقُ بينهما إلّا ذنبٌ يُحْدِثُهُ أحدُهُما).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٠١) من طريق سنان بن سعد عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وإسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير سنان بن سعد - ويقال: سعد بن سنان - قال الحافظ:

«صدوق له أفراد».

قلت: وهذا مما لم يتفرد به؛ فقد رواه جماعة عن غير أنس من الصحابة؛ فمنهم عبدالله بن عمر أن النبي ﷺ كان يقول: فذكره في حديث.

أخرجه أحمد (٢/٦٨) من طريق ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران عن نافع عن ابن عمر.

ورجاله ثقات؛ إلا أن ابن لهيعة سيىء الحفظ، فحديثه مما يستشهد به.

ومنهم أبو هريرة عنه ﷺ قال: فذكره.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢٠٢) عن إسحاق بن راهويه: ثنا **كلثوم بن محمد بن أبي سدرة**: ثنا **عطاء بن ميسرة عنه**.

قلت: وهذا إسناد منقطع ضعيف؛ **عطاء بن ميسرة** هو ابن أبي مسلم الخراساني، ولم يسمع من أحد من الصحابة.

وكلثوم هذا قال أبو حاتم:

«يتكلمون فيه».

ومنهم رجل من بني سليط قال:

«أتيت النبي ﷺ. . .» فذكر حديثاً فيه هذا.

يرويه **علي بن زيد** عن الحسن: حدثني رجل من بني سليط.

أخرجه أحمد (٥/٧١).

وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد، وحسنه الهيثمي (١٠/٢٧٥)، ورجاله ثقات؛ غير علي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ وهو ضعيف الحفظ.

وبالجملة؛ فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح. وبالله التوفيق.

٦٣٨ ـ (أَقِيلُوا ذَوِي الهيئاتِ عَثْراتِهم إلا الحُدُودَ).

أخرجه أبو داود (٤٣٧٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/١٢٩)، وأحمد (٦/١٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/٤٣)، وابن عدي في «الكامل» (٣٠٦/١)، والحافظ ابن المظفر في «الفوائد المنتقاة» (٢/٢١٤/٢)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق ٤٨/١)، وكذا البيهقي (٨/٣٣٤) من طرق عن **عبدالملك بن زيد** عن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن عمرة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

أورده ابن عدي في ترجمة عبد الملك هذا مع حديث آخر له، وقال:

«وهذان الحديثان منكران بهذا الإسناد، لم يروهما غير عبد الملك بن زيد».

قلت: قد وثقه ابن حبان (٧/ ٩٤) وروى عنه ثقتان.

وقال النسائي:

«ليس به بأس».

وقال ابن الجنيد:

«ضعيف الحديث».

فمثله حسن الحديث، وهو ما يعطيه قول النسائي المذكور، وقد اعتمده الحافظ في «التقريب».

ومثله يحتج بحديثه في مرتبة الحسن؛ إلا أن يتبين خطؤه، وهذا غير موجود في هذا الحديث، وكأنه لذلك قوى الطحاوي حديثه هذا؛ بل قد جاء ما يؤيد حفظه إياه سنداً ومتناً.

فقد تابعه أبو بكر بن نافع العمري عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة به.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٦٥)، والطحاوي، وابن حبان في «صحيحه» (١٥٢٠)، وكذا أبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٢٣٧)، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٧٣/ ٢٥٥/ ١)، وابن المظفر في «الفوائد»، والبيهقي؛ كلهم من طرق عن العمري به؛ لم يذكروا في إسناده: «عن أبيه»، غير ابن المظفر في إحدى روايتيه.

لكن أبو بكر هذا ـ وهو مولى زيد بن الخطاب كما وقع صريحاً في «فوائد الشافعي» ورواية للطحاوي ـ قال ابن معين:

«ليس بشيء».

وقال أبو داود:

«لم يكن عنده إلا حديث واحد». ثم ذكر هذا.

وقال الحاكم أبو أحمد:

«ليس بالقوي عندهم».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

وتابعه أيضاً عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة به. دون قوله: «إلا الحدود».

أخرجه الطحاوي (١٢٨/٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٣٦) وقال:

«وقد روي بغير هذا الإسناد، وفيه أيضاً لين، وليس فيه شيء ثابت».

أورده في ترجمة عبد الرحمن هذا، وروى عن البخاري أنه قال:

«روى عنه الواقدي عجائب».

قلت: الواقدي متهم، فلا يغمز في شيخه بما روى من العجائب عنه، والأصل براءة الذمة، فلا ينقل عنها إلا بحجة، وكأنه لذلك قال الحافظ فيه:

«مقبول».

يعني عند المتابعة، وقد توبع ـ كما عرفت ـ فيكون حديثه مقبولاً.

وقد توبع أيضاً مع شيء من المخالفة لا تضر إن شاء الله تعالى.

فقال الخلال في «الأمر بالمعروف» (ق ٢/٥): أنا أحمد بن الفرج أبو عتبة الحمصي قال: ثنا ابن أبي فديك: ثنا ابن أبي ذئب عن محمد بن أبي بكر عن أبيه عن جده عن عمر مرفوعاً به.

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير أحمد بن الفرج، فهو ضعيف من قبل حفظه، غير متهم في صدقه؛ قال ابن عدي:

«لا يحتج به، هو وسط».

وقال ابن أبي حاتم:

«محله الصدق».

قلت: فمثله يستشهد به، ولا يحتج به؛ خصوصاً فيما خالف فيه الثقات كقوله في هذا الإسناد: «عن أبيه عن جده عن عمر»؛ فهو من أخطائه لا ممن فوقه؛ فإنهم ثقات، والصواب: «عن أبيه عن عمرة عن عائشة» كما تقدم في رواية الجماعة.

وعلى كل حال؛ فاتفاق هؤلاء الأربعة على رواية هذا الحديث عن محمد بن أبي بكر دليل قاطع على أن له أصلاً عنه؛ لأنه يبعد عادة تواطؤهم على الخطأ، فإذا اختلفوا عليه؛ فالعبرة بما عليه رواية الجماعة وقد عرفتها.

وقد تابعهم عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

أخرجه الطحاوي (٣/ ١٢٩).

وعبد العزيز هذا ثقة، وكذلك من دونه، فهو إسناد صحيح.

وقد وجدت له طريقاً أخرى عن عائشة رضي الله عنها؛ فقال الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/ ١٨٥/ ١): نا محمد بن عبد الله الحضرمي: نا **إسحاق بن زيد الخطابي**: نا محمد بن سليمان بن [أبي] داود: نا **المثنى أبو حاتم العطار**: نا عبيدالله بن عيزار عن القاسم بن محمد عنها أن النبي ﷺ قال: فذكره دون الزيادة. وقال:

«لم يروه عن عبيد الله إلا المثنى، ولا عنه إلا محمد وريحان بن سعيد».

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ المثنى هذا ـ وهو ابن بكر البصري ـ قال العقيلي (ص ٤٢٩):

«لا يتابع على حديثه».

وقال الدارقطني:

«متروك».

وعبيد الله بن عيزار ثقة كما في «الجرح والتعديل» (٢/٢/ ٣٣٠).

وسائر الرواة ثقات معروفون؛ غير إسحاق بن زيد الخطابي ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح»، والسمعاني في «الأنساب»، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولعله في «الثقات» لابن حبان.

ثم رأيته فيه (٨/١٢٢)، وقد روى عنه أيضاً ابنه عبد الكبير وأبو حاتم الرازي.

وله شاهد من حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره بلفظ الترجمة؛ إلا أنه قال: «زلاتهم» دون الحدود.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٢٧/٢/٧٧١٣ - بترقيمي)، وعنه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/٢٣٤)، والخطيب في «تاريخه» (١٠/٨٥ - ٨٦) من طريقين عن عبدالله بن محمد بن يزيد الرفاعي: حدثني أبي: نا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عنه. وقال الطبراني:

«لا يروى عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الله بن يزيد».

قلت: وهو ثقة كما قال الخطيب، وكناه بأبي محمد الحنفي المروزي، وفي ترجمته أورد الحديث، وذكر أنه مات سنة (٢٧٥).

وسائر رواته موثوقون حديثهم حسن؛ غير محمد بن يزيد الرفاعي فقد اختلفوا فيه، وقال الحافظ في «التقريب»:

«ليس بالقوي».

قلت: فمثله لا أقل من أن يكون حسن الحديث لغيره، فالحديث شاهد حسن لحديث عائشة. والله أعلم.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/٢٨٢) في حديث ابن مسعود هذا:

«رواه الطبراني عن محمد بن عاصم عن عبد الله بن محمد بن يزيد الرفاعي، ولم أعرفهما، وبقية رجاله رجال (الصحيح)».

قلت: عبد الله قد عرفنا أنه ثقة. وأما محمد بن عاصم؛ فهو متابع من محمد بن مخلد، وهو ثقة، فجهالته لا تضر.

وعاصم - وهو ابن بهدلة - لم يحتج به الشيخان.

ثم عرفت محمد بن عاصم، وهو أبو جعفر الثقفي الأصبهاني، ترجم له أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (١٧١/٣٧٧) ترجمة حسنة وأرخ وفاته سنة (٢٦٢) ووصفه الذهبي في «السير» (١٢/٣٧٧) بـ «القدوة العابد الصادق الإمام».

ثم إنني قد فتشت عن الحديث في (مسند ابن مسعود) في «معجم الطبراني الكبير» فلم أره، ولا دل عليه شيء من الفهارس التي تحت يدي. والله أعلم.

وله طريق أخرى يرويه إبراهيم بن حماد الأزدي: ثنا عبد الرحمن بن حماد البصري قال: ثنا الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً بلفظ:

«تجافوا عن ذنب السخي؛ فإن الله آخذ بيده كلما عثر».

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/١٠٨) وقال:

«غريب».

قلت: وإبراهيم بن حماد الأزدي الظاهر أنه الزهري الضرير ضعفه الدارقطني.

ثم رواه (٥/٥٨ - ٥٩) من طريق الطبراني عن بشر بن عبيد الله الدارسي قال: ثنا محمد بن حميد العتكي عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بلفظ:

«تجاوزوا. . . .».

وبشر هذا قال ابن عدي:

«بيِّن الضعف جدّاً».

وله شاهد آخر من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ:

«تجاوزوا في عقوبة ذوي الهيئات».

أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (ق ١/٣٣): نا تمتام (محمد بن غالب): نا عبد الصمد بن النعمان: نا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار عنه.

وأخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (١٢٢) من هذا الوجه.

قلت: وهذا إسناد جيد؛ عبد العزيز ـ وهو الماجشون ـ وابن دينار ثقتان من رجال الشيخين، وعبد الصمد بن النعمان قال الذهبي:

«وثقه يحيى بن معين وغيره، وقال الدارقطني والنسائي: ليس بالقوي».

ووثقه ابن حبان أيضاً والعجلي كما في «اللسان»، فهو حسن الحديث على أقل الأحوال. وهو في «ثقات ابن حبان» (٤١٥/٨).

وتمتام ثقة مأمون كما قال الدارقطني، فثبت هذا الإسناد، والحمد لله.

وروى الطحاوي (١٣٠/٣) عن محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ:

«تجافوا عن عقوبة ذوي المروءة، وهم ذوو الصلاح».

لكن محمد هذا قال الذهبي في «الضعفاء»:

«ضعفوه».

وللشطر الأول منه شاهد من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً وزاد: «إلا في حد من حدود الله تعالى».

لكن إسناده ضعيف جدّاً كما بينته في «ترتيب المعجم الصغير» رقم (٣١٤)، ووقع في «الجامع الصغير» و«الفتح الكبير» مرموزاً له بـ (طس)؛ أي: الطبراني في

«المعجم الأوسط»، وهو وهم؛ فإن الهيثمي لم يعزه إلا إلى «الصغير»، ثم راجعت أحاديث شيخه فيه محمد بن عبده المصيصي في «الأوسط» (٢/١١٤/٢/٦٧٦٥ - ٦٧٦٩ - بترقيمي) فلم أَرَه فيها، وقال الهيثمي:

«وفيه **محمد بن كثير بن مروان الفهري**، وهو ضعيف».

قلت: بل هو ضعيف جدّاً كما بينته هناك.

وله شاهد عن الحسن البصري مرسلاً.

أخرجه ابن المرزبان في «كتاب المروءة» (١/٢) عن **علي بن محمد القرشي**: ثنا **علي بن سليمان** عن **الفضل بن روح** عنه.

وهذا إسناد مظلم؛ من دون الحسن لم أعرفهم.

والقرشي يحتمل أن يكون أبا الحسن المدائني الأخباري صاحب التصانيف، وفيه كلام.

ثم رواه من طريق **إبراهيم بن الفضل** عن جعفر بن محمد عليه السلام مرفوعاً بلفظ:

«تجاوزوا لذوي المروءة عن عثراتهم، فوالذي نفسي بيده؛ إن أحدهم ليعثر وإن يده لفي يد الله عز وجل».

وهذا ضعيف جدّاً؛ فإنه مع إعضاله فيه إبراهيم بن الفضل متروك.

وفيما تقدم من الطرق والشواهد كفاية. والله أعلم.

وأما ما روى **عبد العزيز** بن عبد الله **أبو عمر الرملي**: حدثنا **ذو النون بن إبراهيم الزاهد المصري**: حدثنا فضيل بن عياض الزاهد: حدثنا ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ:

«تجاوزوا عن ذنب السخي، وزلة العالم، وسطوة السلطان العادل؛ فإن الله تعالى آخذ بأيديهم كلما عثر عاثر منهم».

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٤/ ٩٨).

قلت: فهذا ضعيف لا يصح؛ ليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ كان اختلط.

وذو النون ضعفه الدارقطني والجوزقاني.

وأبو عمر الرملي لم أعرفه.

وتابعه أحمد بن صليح الفيومي: ثنا أبو الفيض ذو النون به مختصراً دون ذكر زلة العالم، وسطوة السلطان العادل.

أخرجه أبو نعيم (١٠/ ٤).

ثم أخرجه من طريق محمد بن عقبة المكي عن فضيل بن عياض مثله.

(فائدة): روى البيهقي عن الشافعي رحمه الله أنه قال:

«وذوو الهيئات الذين يقالون عثراتهم: الذين ليسوا يعرفون بالشر، فيزل أحدهم الزلة».

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٢/ ٨٨) بعد أن ذكر الحديث من رواية أبي داود عن عائشة ساكتاً عليه مشيراً بذلك إلى تقويته.

«ويستفاد منه جواز الشفاعة فيما يقتضي التعزير، وقد نقل ابن عبد البر وغيره فيه الاتفاق، ويدخل فيه سائر الأحاديث الواردة في ندب الستر على المسلم، وهي محمولة على ما لم يبلغ الإمام».

٦٣٩ ـ (كانَ لا يَقْنُتُ إلا إذا دعا لقومٍ، أَو دعا على قومٍ).

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» رقم (٦٢٠): نا محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري: حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد جيد، وهو على شرط مسلم، وفي ابن مرزوق كلام لا يسقط

حديثه عن مرتبة الاحتجاج به؛ لا سيما وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة:

«أن النبي ﷺ كان لا يقنت إلا أن يدعو لأحد، أو يدعو على أحد».

أخرجه ابن خزيمة أيضاً من طريق أبي داود: حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عنه.

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

٦٤٠ - (أيُّما ضَيْفٍ نزلَ بقومٍ، فأصبحَ الضَيْفُ محروماً؛ فله أنْ يأخذَ بِقَدْرِ قِراهُ ولا حرجَ عليه).

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/٤٠)، وأحمد (٢/٣٨٠) من طريق معاوية بن صالح عن أبي طلحة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير أبي طلحة - واسمه نعيم بن زياد - وهو ثقة.

وله شاهد من حديث عقبة مرفوعاً بلفظ:

«إن نزلتم بقوم فأُمَروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم».

رواه الشيخان، وهو مخرج في «الإرواء» (٨/١٦٢/٢٥٢٤).

٦٤١ - (كانَ لا ينامُ حتى يقرأَ ﴿الزُّمَرَ﴾ و ﴿بني إسرائيلَ﴾).

أخرجه الترمذي (٤/٢٣٢ - تحفة)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/١٢٦/٢)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص ٦٩)، والحاكم (٢/٤٣٤) وأحمد، (٦/٦٨/١٢٢) من طرق عن حماد بن زيد عن أبي لبابة قال: قالت عائشة: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد جيد، سكت عليه الحاكم والذهبي، ورجاله ثقات، وقال الترمذي:

«أخبرني محمد بن إسماعيل (يعني: البخاري) قال: أبو لبابة هذا اسمه مروان مولى عبد الرحمن بن زياد، وسمع من عائشة، سمع منه حماد بن زيد».

قلت: وكذلك سماه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧١٢/٤٣٤) ومن **طريقه** ابن السني في «عمله» (٦٧٢/٢١٨)، وقال ابن معين:
« ثقـة ».
وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٢٥/٥)، وروى عنه ثقتان آخران، ولذلك صرح الذهبي في «الكاشف» والعسقلاني في «التقريب» بأنه ثقة.

ولم يعرفه ابن خزيمة فقال مترجماً عن الحديث:
«باب استحباب قراءة ﴿بني إسرائيل﴾ . . إن كان أبو لبابة هذا يجوز الاحتجاج بخبره؛ فإني لا أعرفه بعدالة ولا بجرح».

قلت: قد عرفه البخاري ومن وثقه، ومن عرف حجة على من لم يعرف.

٦٤٢ ـ (مَنْ قامَ بعشرِ آياتٍ لم يُكْتَبْ منَ الغافِلينَ، ومَنْ قامَ بمائةِ آيةٍ كُتِبَ منَ القانِتِينَ، ومَنْ قرأَ بألفِ آيةٍ كُتِبَ منَ المُقَنْطَرِينَ).

أخرجه أبو داود (٢٢١/١ ـ التازية)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٢٥/١)، وابن حبان (٦٦٢)، وابن السني (٦٩٧) عن أبي سوية أنه سمع ابن حجيرة يخبر عن عبدالله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ أنه قال: فذكره وقال:

«إن صح الخبر؛ فإني لا أعرف أبا سوية بعدالة ولا جرح».

قلت: هو صدوق كما في «التقريب»، واسمه عبيد بن سوية، وقال ابن يونس وابن ماكولا: «كان فاضلاً». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عنه جماعة.

وابن حجيرة ـ اسمه عبد الرحمن ـ ثقة من رجال مسلم؛ فالإسناد جيد.

وله شاهد عن ابن عمر قال: فذكره مثله؛ إلا أنه قال في الجملة الأخيرة:

«ومن قرأ بمائتي آية كتب من الفائزين».

أخرجه الدارمي (٢/٤٦٥) من طريق أبي إسحاق عن **المغيرة بن عبد الله الجدلي** عنه.

ورجاله ثقات؛ غير المغيرة بن عبد الله الجدلي فلم أعرفه، وفي طبقته المغيرة بن عبد الله اليشكري الكوفي، روى عنه جماعة منهم أبو إسحاق السبيعي؛ فلعله هذا.

وهذه الجملة وإن كانت موقوفة؛ فلها حكم المرفوع. والله أعلم.

وقد روي الحديث عن أبي هريرة مرفوعاً بالجملة الأولى منه بلفظ:

«من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين».

رواه الحاكم (١/٥٥٥): أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب ـ بـ(همدان) ـ: ثنا **محمد بن إبراهيم بن كثير الصوري**: ثنا موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به.

ورواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٩٦): حدثني محمد بن حفص البعلبكي: ثنا **محمد بن إبراهيم الصوري**: ثنا **مؤمل بن إسماعيل**: ثنا حماد بن سلمة به. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

وأقول: هو كما قالا إن صح السند به إلى ابن إسماعيل؛ وكان هو موسى لا مؤمل، وفي كل من الأمرين نظر!

أما الأول؛ فإن مدار السند ـ كما رأيت ـ على محمد بن إبراهيم بن كثير الصوري، وقد أورده الذهبي في «الميزان» وكناه أبا الحسن، وقال:

«روى عن الفريابي ومؤمل بن إسماعيل، روى عن رواد بن الجراح خبراً باطلاً أو منكراً في ذكر المهدي[1]، وكان غالياً في التشيع».

---

(١) قلت: ولفظه: «المهدي رجل من ولدي وجهه كالكوكب الدري»!

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات»، وترجم له ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٣٨١/١٤)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو في عداد المجهولين إن لم يكن من المجروحين!

وأما الآخر؛ فلا تطمئن النفس إلى أن ابن إسماعيل هو موسى؛ وذلك لأمرين:

أولاً: أن كتاب الحاكم فيه كثير من التصحيفات في رجال كتابه كما هو معروف عند الخبيرين به، فخلافه مرجوح عند التعارض كما هو الواقع هنا، ففي رواية ابن السني أنه مؤمل بن إسماعيل لا موسى بن إسماعيل.

ثانياً: أنهم لم يذكروا في شيوخ الصوري هذا موسى بن إسماعيل بل مؤمل بن إسماعيل؛ كما رأيت في كلام الذهبي ومثله في «لسان العسقلاني».

ومما سبق يتبين أن السند ليس على شرط مسلم؛ لأن مؤمل بن إسماعيل ليس من رجاله، ولا هو صحيح؛ لأن مؤملاً سيىء الحفظ كما في «التقريب»، وأيضاً فقد عرفت حال الصوري.

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن أبي هريرة بلفظ:

«من صلى في ليلة بمائة آية لم يكتب من الغافلين، ومن صلى في ليلة بمائتي آية فإنه يكتب من القانتين المخلصين».

أخرجه الحاكم (١/٣٠٨ ـ ٣٠٩) عن **سعد بن عبد الحميد بن جعفر**: ثنا **عبد الرحمن بن أبي الزناد** عن موسى بن عقبة عن عبيد الله بن سلمان عن أبيه أبي عبدالله سلمان الأغر عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال:

«صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبي!

وأقول: وقد وهما؛ فإن ابن أبي الزناد لم يحتج به مسلم، وإنما روى له شيئاً في المقدمة، ثم هو إلى ذلك فيه ضعف؛ قال الحافظ:

«صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهاً».

والراوي عنه سعد لم يخرج له مسلم أصلاً، وفيه ضعف أيضاً؛ أورده الذهبي نفسه في «الضعفاء» وقال:

«قال ابن حبان: كان ممن فحش خطؤه. وقال ابن معين: لا بأس به».

وقال الحافظ:

«صدوق، له أغاليط».

قلت: فمثل هذا الإسناد مما لا يطمئن القلب لثبوته؛ لا سيما والمحفوظ في الحديث: «عشر آيات» بدل «مائة» كما سبق. والله أعلم.

٦٤٣ - (مَنْ قرأَ في ليلةٍ مائةَ آيةٍ لم يُكْتَبْ منَ الغافِلينَ، أو كُتِبَ منَ القانِتِينَ).

أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص ٦٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/١٢٤/٢)؛ كلاهما بإسناد واحد فقالا: ثنا أحمد بن سعيد الدارمي: ثنا علي بن الحسن بن شقيق: أخبرنا أبو حمزة [السكري] عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وقوله: «أو كتب من القانتين» شك من بعض رواته، وهو مما لا ينبغي الشك فيه عندي؛ وذلك لأمرين:

الأول: أن قوله: «لم يكتب من الغافلين» قد ثبت فيمن قام بعشر آيات؛ كما تقدم في الحديث الآنف الذكر.

والآخر: أن قوله: «كتب من القانتين»، ثبت فيمن قام بمائة آية؛ فقد روى عبدالله بن زياد عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال:

«من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ مائة آية كتب من القانتين».

أخرجه الحاكم (١/٥٥٥ ـ ٥٥٦) شاهداً، وقال الذهبي:

«قلت: إسناده واه».

وأقول: عبد الله هذا الظاهر أنه ابن سمعان المخزومي المدني، وهو متهم.

ولكن قد جاء معناه في أحاديث أخرى، فشطره الأول ثبت من حديث ابن عمرو كما تقدم، وشطره الآخر ثبت نحوه من حديث تميم الداري وهو الآتي بعده؛ بل صح ذلك من طريق أخرى عن أبي حمزة كما يأتي برقم (٦٥٧).

٦٤٤ ـ (مَنْ قرأَ بمائةِ آيةٍ في ليلةٍ كُتِبَ له قُنُوتُ ليلةٍ).

أخرجه الدارمي (٢/٤٦٤): حدثنا يحيى بن بسطام: ثنا يحيى بن حمزة: حدثني زيد بن واقد عن سليمان بن موسى عن كثير بن مرة عن تميم الداري أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن رجاله ثقات معروفون؛ غير يحيى بن بسطام قال ابن أبي حاتم (١٣٢/٢/٤):

«سألت أبي عنه؟ فقال: شيخ صدوق، ما بحديثه بأس، قدري، أدخله البخاري في «كتاب الضعفاء»، فيحول من هناك».

ثم رأيتـه في «المسند» (١٠٣/٤)، و«الطبراني الكبير» (١٢٥٢/٣٨/٢) وكذا النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧١٧/٤٣٦) من طريق الهيثم بن حميد عن زيد بن واقد به، فصح الحديث والحمد لله.

٦٤٥ ـ (اقْرَؤُوا المُعَوِّذاتِ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ).

أخرجه النسائي (١٩٦/١)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٧٥٥)، وعنه ابن حبان (٢٣٤٧)، والطبراني (٨١٢/٢٩٥/١٧) عن ليث عن حنين بن أبي حكيم عن علي بن

رباح عن عقبة قال: قال لي رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير حنين بن أبى حكيم فهو صدوق. والليث هو ابن سعد الإمام.

ومن هذا الوجه رواه أصحاب السنن بنحوه، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٣٦٣).

٦٤٦ - (نعمتِ السورتانِ يُقْرَأُ بهما في ركعتينِ قبلَ الفجرِ: ﴿قلْ هُوَ الله أحدٌ﴾ و ﴿قلْ يا أيُّها الكافرونَ﴾).

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/١٢١/٢): ثنا بندار: نا إسحاق بن يوسف الأزرق: ثنا **الجريري** عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت:

«كان رسول الله ﷺ يصلي أربعاً قبل الظهر، وركعتين قبل الفجر لا يدعهما، قالت: وكان يقول: » فذكره.

وأخرجه أحمد (٦/٢٣٩)، وابن ماجه (١١٥٠) وليس عنده الأربع قبل الظهر، وابن حبان (٦١٠) من طريق يزيد بن هارون عن سعيد الجريري به وليس عند ابن حبان قوله في أوله: «كان. . .». وهذا رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٣٨٠ بترقيمي) دون حديث الترجمة.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير أن الجريري كان اختلط قليلاً قبل موته بثلاث سنوات.

٦٤٧ - (إنَّ بين يَدَيِ الساعةِ: تَسْلِيمَ الخاصةِ، وفُشُوَّ التجارةِ؛ حتى تعينَ المرأةُ زوجَها على التجارةِ، وقطعَ الأرحامِ، وشهادةَ الزُّورِ، وكتمانَ شهادةِ الحقِّ، وظهورَ القلمِ).

أخرجه أحمد (١/٤٠٧ - ٤٠٨): ثنا أبو أحمد الزبيري: ثنا بشير بن سلمان عن سيار عن طارق بن شهاب قال:

«كنا عند عبد الله جلوساً، فجاء رجل فقال: قد أقيمت الصلاة. فقام وقمنا معه، فلما دخلنا المسجد؛ رأينا الناس ركوعاً في مقدم المسجد، فكبر وركع، وركعنا، ثم مشينا، وصنعنا مثل الذي صنع، فمر رجل يسرع فقال: عليك السلام يا أبا عبدالرحمن! فقال: صدق الله رَسُوله. فلما صلينا ورجعنا دخل إلى أهله؛ جلسنا، فقال بعضنا لبعض: أما سمعتم رده على الرجل: صدق الله، وبلغت رسله. أيكم يسأله؟ فقال طارق: أنا أسأله. فسأله حين خرج، فذكر عن النبي ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

وروى منه البزار (٤/١٤٧/٣٤٠٧) الجملة الأولى بنحوه وزاد:

«وأن يجتاز الرجل بالمسجد لا يصلي فيه».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/٣٢٩): «ورجال أحمد والبزار رجال الصحيح».

ثم قال أحمد (١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠): ثنا يحيى بن آدم: أنا بشير أبو إسماعيل به دون قوله: «وشهادة الزور...»، ودون قصة الركوع والمشي.

وإسناده صحيح أيضاً.

وخالفهما أبو نعيم: ثنا بشير بن سلمان به مثل رواية الزبيري؛ إلا أنه لم يذكر: «وقطع الأرحام...»، وقال بدلها:

«وحتى يخرج الرجل بماله إلى أطراف الأرض فيرجع فيقول: لم أربح شيئاً».

أخرجه الحاكم (٤/٤٤٥ ـ ٤٤٦) من طريق السري بن خزيمة: ثنا أبو نعيم. وسكت عليه هو والذهبي.

وأبو نعيم ثقة حجة وهو الفضل بن دكين.

لكن الراوي عنه السري بن خزيمة لم أجد له ترجمة.

ثم رأيت ابن حبان قد ذكره في «الثقات» (٨/٣٠٢) وقال:

«مستقيم الحديث».

وله ترجمة جيدة في «سير الذهبي» (١٣/٢٤٥)، ووصفه بـ «الإمام الحافظ الحجة». وذكر عن الحاكم أنه قال:

«هو شيخ فوق الثقة».

ثم رأيت الحاكم قد أخرجه (٤/٩٨) من طريق إبراهيم بن إسحاق الزهري: ثنا أبو نعيم به مثل رواية الزبيري دون قوله: «وظهور القلم» وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

وهكذا دون الزيادة أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٤ ـ ٥ و ٤/٣٨٥).

وقد وجدت لآخر الحديث شاهداً من حديث عمرو بن تغلب: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«. . . وإن من أشراط الساعة أن يكثر التجار، ويظهر القلم».

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١١٧١): حدثنا **ابن فضالة عن الحسن قال**: قال عمرو بن تغلب به.

ومن طريق الطيالسي أخرجه ابن منده في «المعرفة» (٢/٥٩/٢).

قلت: وابن فضالة ـ واسمه مبارك ـ صدوق، ولكنه يدلس، وكذلك الحسن وهو البصري؛ لكن هذا قد صرح بالتحديث عن عمرو في «مسند أحمد» (٥/٦٩)، وقد أخرج الطرف الأول من الحديث.

٦٤٨ ـ (إنَّ مِنْ أشراطِ الساعةِ إذا كانتِ التحيةُ على المَعْرِفـةِ. وفي رواية: أن يُسَلِّمَ الرجلُ على الرجلِ لا يُسَلِّمُ عليه إلا للمَعْرِفةِ).

أخرجه أحمد (١/٣٨٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٣٦/٢) من طريق **مجالد** عن عامر عن الأسود بن يزيد قال:

«أقيمت الصلاة في المسجد، فجئنا نمشي مع عبد الله بن مسعود، فلما ركع الناس؛ ركع عبد الله وركعنا معه ونحن نمشي، فمر رجل بين يديه فقال: السلام عليك يا أبا عبدالرحمن! فقال عبد الله وهو راكع: صدق الله ورسوله. فلما انصرف سأله بعض القوم: لم قلت حين سلم عليك الرجل: صدق الله ورسوله؟ قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول:» فذكره بالرواية الأولى.

قلت: ورجاله ثقات كلهم؛ غير مجالد ـ وهو ابن سعيد ـ وليس بالقوي؛ لكن يقويه الرواية الأخرى؛ فقد روى شريك عن عياش العامري عن الأسود بن هلال عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره بالرواية الأخرى.

أخرجه أحمد (١/٤٠٥ ـ ٤٠٦).

وهذا إسناد جيد في الشواهد والمتابعات، رجاله كلهم ثقات؛ غير شريك ـ وهو ابن عبدالله القاضي ـ فإنه سيىء الحفظ؛ لكن مجيء الحديث من الطريق السابقة يجعلنا نطمئن لثبوته، وأنه قد حفظه.

ويزيده قوة أن له طريقاً ثالثة عن ابن مسعود مرفوعاً بمعناه. وقد خرجته قبيل هذا.

٦٤٩ ـ (إنَّ مِنْ أشراطِ الساعةِ أنْ يمرَّ الرجلُ في المسجدِ لا يصلي فيه ركعتينِ).

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٣٢٦) وغيره من حديث عبد الله بن مسعود مرفوعاً. وفي إسناده ضعف بينته في «الكتاب الآخر» (١٥٣٠) من أجل زيادة فيه.

لكن الحديث له طريق أخرى عن ابن مسعود يتقوى بها؛ لأنه لا علة فيه سوى الجهالة كما بينته هناك (١٥٣١).

بل له طريق صحيح عند البزار كما تقدم بيانه تحت الحديث (٦٤٧).

وله شاهد مرسل يرويه شريك عن العباس بن ذريح عن عامر رفعه.

أخرجه البغوي في «حديث علي بن الجعد» (١/١٠٧/١٠).

وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد، رجاله ثقات؛ غير شريك ـ وهو ابن عبد الله القاضي ـ فإنه سيىء الحفظ؛ لكنه ثقة في نفسه، غير متهم في صدقه، فحديثه صحيح إذا توبع عليه. والله أعلم.

٦٥٠ ـ (ثلاثةٌ لا يُقْبَلُ منهم صلاةٌ، ولا تَصْعَدُ إلى السماءِ، ولا تجاوِزُ رُؤوسَهُم: رجلٌ أَمَّ قوماً وهم له كـارِهُونَ، ورجـلٌ صلى على جنازةٍ ولم يؤمر(١) وامرأةٌ دعاها زوجُها مِنَ الليلِ فَأَبَتْ عليهِ).

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٦١/١) من طريق **عطاء بن دينار الهذلي** أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. ومن طريق عمرو بن الوليد عن أنس بن مالك يرفعه. يعني: مثل هذا. وقال:

«أمليت الخبر الأول وهو مرسل؛ لأن حديث أنس الذي بعده مثله، لولا هذا لما كنت أخرج الخبر المرسل في هذا الكتاب».

قلت: الخبر الأول رجاله ثقات؛ لكنه معضل؛ لأن عطاء بن دينار الهذلي لم يلق أحداً من الصحابة، وإنما يروي عن التابعين.

والخبر الآخر رجاله ثقات أيضاً وهو موصول؛ إلا أن عمرو بن الوليد قال الذهبي:

«ما روى عنه سوى يزيد بن أبي حبيب».

لكن يبدو من ترجمته أنه كان فاضلاً معروفاً، فقال ابن يونس:

---

(١) الأصل: «تويز» ولا معنى له؛ والتصحيح من «ترغيب المنذري» (١٧١/١).

ثم طبع «صحيح ابن خزيمة» فوقعت هذه اللفظة فيه (١٥١٨): «يؤمر». والظاهر أنه حرف مشكل من قديم؛ فإن السيوطي لما أورد الحديث في «الجامع الكبير» (رقم ١٣١٠٠) لم يسقه إلا إلى قوله: «كارهون»!

وقد كنت علقت على الحديث في حاشية «الصحيح» بأن «الحديث صحيح دون الفقرة الوسطى»؛ وذلك للجهل بصواب اللفظة المذكورة. والله أعلم.

«كان من أهل الفضل والفقه»، وذكره يعقوب بن سفيان في «ثقات أهل مصر»، وأفاد (٤٧٣/٢) أنه روى عنه الأوزاعي، وكذلك ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٨٤/٥).

وقضية إخراج ابن خزيمة لحديثه في «الصحيح» أنه ثقة عنده، وهذا هو الذي ترجح لي، فالحديث جيد. والله أعلم.

٦٥١ ـ (الخَيْرُ عادةٌ، والشَّرُّ لَجَاجةٌ، ومَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خيراً يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ).

أخرجه ابن ماجه (١/٩٥ ـ ٩٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٠٤/٣٨٥/١٩) من طرق عن الوليد بن مسلم: ثنا مروان بن جناح عن يونس بن ميسرة بن حلبس أنه حدثه قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: فذكره.

وهذا إسناد حسن رجاله ثقات؛ مسلسل بالتحديث غير مروان بن جناح، وهو «لا بأس به» كما في «التقريب» تبعاً للدارقطني.

ورواه ابن حبان في «صحيحه» من طريق هشام بن عمار عن الوليد بن مسلم بإسناده ومتنه سواء كما في «موارد الظمآن» (٨٢).

وكذلك أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/١٣٥) في ترجمة روح بن جناح ـ وهو أخو مروان بن جناح ـ لكن وقع عنده: «روح بن جناح» مكان «مروان بن جناح»، فلا أدري أهو سهو من الرواة؛ أم أن الوليد بن مسلم رواه عن الأخوين معاً، وعنه هشام؛ فكان يرويه عن هذا تارة وعن هذا تارة؟ والله أعلم.

ورواه الضياء في «موافقات هشام بن عمار» (٢/٥٨).

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١/٣) من طريق عمرو بن عثمان قال: نا الوليد بن مسلم عن مروان بن جناح به.

وأخرجه عبد الغني المقدسي في «العلم» (٢/٥).

وأخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهـان» (١/٣٤٥)، و «الحلية» (٥/٢٥٢) من طريق أخرى عن الوليد به دون الفقرة الثانية منه.

وهذه الفقرة متفق على صحتها بين الشيخين من حديث معاوية رضي الله عنه، وسيأتي في (المجلد الثالث) برقم (١١٩٤).

٦٥٢ - (نَهَىٰ عنْ أنْ تُكَلَّمَ النســاءُ (يعني : في بُيُـوتِهِنَّ) إلا بــإذنِ أزواجِهِنَّ).

أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٨/٢٣٠/٢) عن قيس بن الربيع عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن أبي جعفر مولى بني هاشم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهـذا إسناد ضعيف من أجـل قيس وشيخه؛ فـإنهما ضعيفـان من قبـل الحفظ.

لكن ذكر له الخرائطي شاهداً عن تميم بن سلمة قال:

«أقبل عمرو بن العاص إلى بيت علي بن أبي طالب في حاجة، فلم يجد عليّـاً، فرجع، ثم عاد فلم يجده - مرتين أو ثلاثاً - فجاء علي فقال له: أما استطعت إذ كانت حاجتك إليها أن تدخل؟ قال:

نهينا أن ندخل عليهن إلا بإذن أزواجهن».

قلت: وإسناده صحيح.

ومن هذا الوجه أخرج المرفوع منه فقط ابن أبي شيبة (٤/٤١٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٧٥/٢/١٣٩٤).

وقد عزاه السيوطي في «الجامع» للطبراني في «الكبير» من حديث عمرو بلفظ الترجمة. وقال المناوي:

«رمز المصنف لحسنه، وعدل عن عزوه للدارقطني لكونه غير موصول الإسناد عنده».

قلت: لم يعزه الهيثمي (٤/٤٦ ـ ٤٧) إلا لأحمد، و(مسند عمرو بن العاص) من «المعجم الكبير» لم يطبع بعد لنتأكد من صواب العزو إليه، وقال الهيثمي: «ورجاله رجال «الصحيح»؛ إلا أن أبا صالح لم يسمع من فاطمة، وقد سمع من عمرو».

وهو في «المسند» (٤/٢٠٥) من طريق أبي صالح قال:

«استأذن عمرو بن العاص على فاطمة...» الحديث.

ورجاله ثقات رجال الشيخين، فهو صحيح الإسناد لولا أن ظاهره الإرسال، ولم يتنبه له المعلق على «مسند أبي يعلى» (١٣/٣٣٢)؛ فقد أخرجه من هذا الطريق بهذا التمام، وقد فات على الهيثمي! وقد وصله الترمذي (٢٧٨٠)، وأحمد (٤/١٩٧و٢٠٣)، وأبو يعلى (٧٣٤١)، والبيهقي (٧/٩٠ ـ ٩١) من طريق الحكم عن أبي صالح عن مولى عمرو بن العاص عنه مثل رواية تميم.

وللحديث طريق أخرى عن الحسن أن عمرو بن العاص... الحديث نحوه.

رواه عبد الرزاق (١٢٥٤٢)، ورجاله ثقات.

٦٥٣ ـ (عمرُو بنُ العاصِ مِنْ صالحي قريشٍ).

أخرجه الترمذي (٢/٣١٦)، وأحمد (١/١٦١)، وأبو يعلى (٢/١٨ ـ ١٩) عن ابن أبي مليكة قال: قال طلحة بن عبيد الله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. وقال الترمذي:

«ليس إسناده بمتصل؛ ابن أبي مليكة لم يدرك طلحة».

قلت: ورجال إسناده ثقات أثبات، وقد روي موصولاً من طريق سليمان بن عيسى بن موسى بن طلحة بن عبيد الله: حدثني أبي عن جدي عن موسى بن طلحة عن طلحة قال: سمعت رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٣/١)، وعنه الضياء المقدسي في «المختارة» (١/٢٨٥)، وإسناده ضعيف كما بينته في «الكتاب الآخر» (١٥٣٧).

لكن له شاهد بلفظ: «أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص»، وآخر بلفظ: «ابنا العاص مؤمنان: هشام وعمرو». وقد مضيا (١٥٥ و ١٥٦).

٦٥٤ - (ليس أحدٌ أفضلَ عندَ اللهِ مِن مؤمنٍ يُعَمَّرُ في الإسلامِ؛ لتسبيحِهِ، وتكبيرِهِ، وتهليلِهِ).

أخرجه أحمد (١/١٦٣)، وعنه الضياء في «المختارة» (١/٢٨٣) من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عبد الله بن شداد:

«أن نفراً من بني عذرة ثلاثة أتوا النبي ﷺ فأسلموا، قال: فقال النبي ﷺ: من يكفينيهم؟ قال طلحة: أنا. قال: فكانوا عند طلحة، فبعث النبي ﷺ بعثاً، فخرج فيه أحدهم فاستشهد، قال: ثم بعث بعثاً، فخرج فيهم آخر فاستشهد، قال: ثم مات الثالث على فراشه، قال طلحة: فرأيت هؤلاء الثلاثة الذين كانوا عندي في الجنة، فرأيت الميت على فراشه أمامهم، ورأيت الذي استشهد أخيراً يليه، ورأيت الذي استشهد أولهم آخرهم، قال: فدخلني من ذلك، قال: فأتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، قال: فقال رسول الله ﷺ: وما أنكرت من ذلك؟! ليس أحد..» الحديث.

قلت: وهذا إسناد حسن، وهو صحيح على شرط مسلم، وفي طلحة بن يحيى كلام من قبل حفظه؛ لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن إن شاء الله تعالى.

وعبد الله بن شداد تابعي كبير ولد في عهد النبي ﷺ، فقد يقال: إنه مرسل.

فأقول: بل الظاهر أنه مسند تلقاه من طلحة نفسه؛ لقوله في أثناء الحديث: «قال طلحة»، ويؤيده أن الحديث رواه البزار (٤/٢٢٧/٣٥٩٠)، وأبو يعلى (١/٨/٦٣٤) عن طلحة أيضاً عن إبراهيم عن عبدالله بن شداد عن طلحة بن عبيدالله به نحوه. والله أعلم. وقال الهيثمي (١٠/٢٠٤) بعد ما عزاه إليهما وإلى أحمد:

«ورجالهم رجال الصحيح».

٦٥٥ - (الطاعِمُ الشاكرُ بمنزلةِ الصائمِ الصابرِ).

أخرجه الترمذي (٢/٧٩): حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري: ثنا محمد بن معن المدني الغفاري: حدثني أبي عن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: فذكره، وقال:
«هذا حديث حسن غريب».

قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ مع أن معناً والد محمد لم يوثقه غير ابن حبان، لكن روى عنه جمع من الثقات، وأخرج له الشيخان. وأما ابنه محمد فقد وثقه ابن معين وغيره.

ولكنه قد خولف في إسناده؛ فقال عمر بن علي المقدمي: سمعت معن بن محمد يحدث عن سعيد بن أبي سعيد المقبري قال:

«كنت أنا وحنظلة بالبقيع مع أبي هريرة رضي الله عنه، فحدثنا أبو هريرة بالبقيع عن رسول الله ﷺ أنه قال:» فذكره.

أخرجه الحاكم (٤/١٣٦) وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

وأخرجه في مكان آخر (١/٤٢٢)، وسقط منه بعض إسناده، وقال:

«صحيح على شرط الشيخين»! فوهم.

وزاد عليه الذهبي فقال:

«قلت: هذا في «الصحيحين»؛ فلا وجه لاستدراكه»!!

قلت: فقد خالفه المقدمي؛ فجعل تابعيه سعيد بن أبي سعيد وليس أبا سعيد، وهو الراجح عندي؛ لأنه أوثق من محمد بن معن الغفاري.

وقد توبع؛ فقال أحمد (٢/٢٨٣): ثنا عبد الرزاق: ثنا معمر عن الزهري عن رجل من بني غفار أنه سمع سعيد المقبري يحدث عن أبي هريرة به.

وأخرجه البغوي في «شرح السنة» (١١/ ٢٨٠/ ٢٨٣٢) من طريق عبد الرزاق، لكن ليس فيه «عن الزهري» وهو كذلك في «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ٤٢٤/ ١٩٥٧٣)، وهو الصواب

وهذا إسناد صحيح إلى الرجل الغفاري، ومن الظاهر أنه معن والد محمد؛ فإنه غفاري كما صرحت به رواية الترمذي المتقدمة، فهذا يؤكد أرجحية رواية المقدمي على رواية محمد بن معن.

ثم بدا لي أن لا اختلاف بين روايتهما؛ فقد رأيت رواية محمد بن معن في «مسند أبي يعلى» (٦٥٨٢) مثل رواية المقدمي: «سعيد بن أبي سعيد»، ويقويه أنه وقع كذلك في بعض نسخ الترمذي؛ كما ذكر الاستاذ الدعاس في تعليقه على «الترمذي» (٧/ ١٨٣) فقوله في إسناد الترمذي: «أبو سعيد» صوابه «أبو سعد»، وهذه كنية سعيد بن أبي سعيد فلا اختلاف، وأما «أبو سعيد» فاسمه «كيسان» وليس لمعْن عنه رواية. ويؤيد ذلك ما يأتي.

وأخرجه ابن حبان (٩٥٢) من طريق معتمر بن سليمان عن معمر بن راشد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به.

هكذا وقع في «موارد الظمآن»: «معمر عن سعيد». وأنا أخشى أن يكون منقطعاً أو وقع في سنده سقط؛ فإن بين معمر وسعيد المقبري الرجل الغفاري؛ كما يدل عليه رواية عبد الرزاق عنه. وكذلك وقع أيضاً في «الإحسان» (١/ ٢٦٧/ ٣١٥).

ثم رأيت الحافظ يقول في «الفتح» (٩/ ٥٠٤):

«لكن في هذه الرواية انقطاع خفي على ابن حبان؛ فقد رويناه في «مسند مسدد» عن معتمر عن معمر عن رجل من بني غفار عن المقبري. وكذلك أخرجه عبد الرزاق في «جامعه» عن معمر. وهذا الرجل هو معن بن محمد الغفاري ـ فيما أظن ـ لاشتهار الحديث من طريقه».

وللحديث طريق ثانية عن أبي هريرة؛ فقال أحمد (٢/ ٢٨٩): حدثنا عبيد بن

أبي قرة: ثنا سليمان بن بلال: حدثني محمد بن عبد الله بن أبي حرة عن عمه حكيم بن أبي حرة عن سَلْمان الأغر عنه به.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله كلهم ثقات، وفي عبيد بن أبي قرة كلام لا يضر.

وسليمان بن بلال ثقة من رجال الشيخين، وقد خولف؛ فقال عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن أبي حرة عن عمه حكيم بن أبي حرة عن سنان بن سنة الأسلمي صاحب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره نحوه.

أخرجه الدارمي (٢/ ٩٥)، وابن ماجه (١٧٦٥)، وأحمد (٤/ ٣٤٣)، وكذا ابنه عبد الله، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ١١٨/ ٦٤٩٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ١٧) من طرق عن عبدالعزيز به. وقال البوصيري في «زوائد ابن ماجه»:

«إسناده صحيح».

قلت: وهو كما قال لولا المخالفة المذكورة، وسليمان أحفظ من عبد العزيز، فروايته أصح إن كان عبيد بن أبي قرة قد حفظها عنه.

ولكن الحديث على كل حال صحيح؛ لأن الاختلاف في اسم صحابي الحديث لا يضر كما هو ظاهر، وقد زاد الدارمي في إسناده: «عن أبيه»، فصار الحديث عنده من رواية سنة والد سنان، وهي منكرة؛ لأنه تفرد بها نعيم بن حماد وهو ضعيف؛ لا سيما وقد خالفه من سبقت الإشارة إليه، وقد عزا هذه الرواية صاحب «المشكاة» (٤٢٠٦) إلى ابن ماجه أيضاً، وذلك وهم، وقد نبهت عليه في التحقيق الثاني لـ «المشكاة»، والله تعالى أعلم.

ثم رأيت الحديث قد أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١/ ١٤٢ ـ ١٤٣) من الوجهين: عن سليمان بن بلال وعبد العزيز بن محمد، وذكرهما ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ١٣ ـ ١٤) وقال:

«فقيل لأبي زرعة: أيهما أصح؟ قال: حديث الدراوردي أشبه».

كذا قال. والله أعلم.

ثم رأيت للحديث طريقاً ثالثة عن أبي هريرة؛ ولكنها مما لا يفرح به، وإنما أذكرها للمعرفة؛ أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٤٢/٧) من طريق **إسحاق بن العنبري**: ثنا يعلى بن عبيد عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة به. وقال:

«غريب من حديث الثوري، تفرد به إسحاق عن يعلى».

قلت: يعلى ومن فوقه ثقات من رجال مسلم، وإنما الآفة من إسحاق هذا؛ فقد أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين» وقال:

«كذاب»!

وقد خولف إسحاق بن موسى الأنصاري في إسناده من قبل **يعقوب بن حميد بن كاسب**: ثنا محمد بن معن عن أبيه عن عبد الله بن عبد الله الأموي عن معن بن محمد عن حنظلة بن علي الأسلمي عن أبي هريرة به.

ويعقوب هذا فيه ضعف، فرواية الأنصاري مقدمة على روايته لأنه أوثق منه؛ لا سيما ويشهد له رواية عبد الرزاق المتقدمة. والله أعلم.

والحديث علقه البخاري في «صحيحه» بصيغة الجزم فقال (٥١٠/٢):

«باب الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر. فيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ».

٦٥٦ - (آمِرُوا اليتيمةَ في نَفْسِها، وإِذْنُها صُمَاتُها).

هكذا أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٣/١) من رواية الطبراني في «المعجم الكبير» عن أبي موسى الأشعري، وتبعه صاحب «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير»؛ ولكنه لم يرمز له بأنه من (الزيادة)، فلعله سقط ذلك من الناسخ أو الطابع؛ فإني لم أره في «الجامع الصغير» الذي عليه شرح المناوي؛ بل هو في «الزيادة» كما كنت نبهت على ذلك في التعليق على «صحيح الجامع الصغير» (رقم ١٤)، ولم يذكره الهيثمي بهذا اللفظ وإنما بلفظ:

«تستأمر اليتيمة في نفسها، فإن سكتت فقد أذنت، وإذا أبت لم تكره».

وقال:

«رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني، ورجال أحمد رجال (الصحيح)».

قلت: وهو في «المسند» (٤/٣٩٤/٤٠٨)، وكذا «سنن الدارمي» (٢/١٣٨)، وابن حبان (١٢٣٨)، والبيهقي (٧/١٢٢) من طريقين عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي موسى به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرطهما، وله شواهد مخرجة في «الإرواء» (١٨٢٨ و١٨٣٣).

ومن شواهده مرسل سعيد بن المسيب مرفوعاً:

«تستأمر اليتيمة في نفسها، وصمتها إقرارها».

أخرجه سعيد بن منصور (٣/١/١٣٩/٥٥٦)، وعبد الرزاق (٦/١٤٤/١٠٢٩٥) بسند صحيح.

٦٥٧ - (مَنْ حافظَ على هؤلاءِ الصلواتِ المكتوباتِ؛ لم يُكْتَبْ مِنَ الغافلِينَ، ومَنْ قرأَ في ليلةٍ مائةَ آيةٍ كُتِبَ مِنَ القانِتِينَ).

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/١٨٠/١١٤٢)، والحاكم (١/٣٠٨) عن أبي حمزة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، وأبو حمزة هو محمد بن ميمون المروزي.

٦٥٨ - (لو لم تَكُونُوا تُذْنِبُونَ؛ خَشِيتُ عليكم أكثرَ من ذلكَ العُجْبَ).

أخرجه البزار (٣٦٣٣ - الكشف)، والعقيلي (١٧١)، وابن عدي (١٦٤/١)،

والبيهقي في «الشعب» (٥/٤٥٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/١١٧) عن سلام بن أبي الصبهاء عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/٢٦٩) بعد عزوه للبزار:

«وإسناده جيد».

وسبقه إلى ذلك المنذري في «الترغيب» (٤/٢٠).

قلت: ورجاله ثقات؛ غير سلام هذا، وهو مختلف فيه؛ فقال ابن عدي في آخر ترجمته:

«وأرجو أنه لا بأس به».

وروي عن البخاري أنه قال فيه:

«منكر الحديث».

وقال الذهبي:

«ضعفه يحيى. وقال أحمد: حسن الحديث. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد».

ثم ساق له حديثين هذا أحدهما، وقال:

«ما أحسنه من حديث لو صح».

قلت: هو حسن على الأقل بشاهده الآتي وغيره؛ فقد أخرجه أبو الحسن القزويني في «الأمالي» (١/١٢) عن كثير بن يحيى قال: حدثنا أبي عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد، رجاله ثقات؛ غير يحيى والد كثير، وهو يحيى بن كثير أبو النضر صاحب البصري؛ قال الحافظ:

« ضعيف ».

وابنه كثير ثقة؛ فقد روى عنه أبو زرعة، وقد علم عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة؛ بل سئل عنه؟ فقال:

«صدوق».

وقال أبو حاتم:

«محله الصدق، وكان يتشيع»؛ كما ذكره ابنه في «الجرح والتعديل».

قلت: ولا أدري إذا كان العقيلي عنى هذا الإسناد أو غيره بقوله عقب حديث ابن أبي الصبهاء:

«لا يتابع عليه عن ثابت، وقد روي بغير هذا الإسناد بإسناد صالح»؟

ونقل المناوي عن الحافظ العراقي أنه قال:

«وطرقه كلها ضعيفة».

ثم قال المناوي:

«وكان ينبغي للمصنف تقويتها بتعددها الذي رقاه إلى رتبة الحسن، ولهذا قال في «المنار»: هو حسن بها. بل قال المنذري: رواه البزار بإسناد جيد».

(تنبيه): لقد جرى الجمهور على التفريق بين سلام بن أبي الصهباء هذا؛ وبين سلام بن سليمان المزني أبي المنذر الكوفي ـ أصله من البصرة ـ الذي روى له النسائي عن ثابت عن أنس مرفوعاً:

«حُبب إليَّ من الدنيا النساء والطيب، وجعل قرة عيني في الصلاة».

ومنهم ابن أبي حاتم فقال في الأول منهما (٢/١/٢٥٧) عن أبيه:

« شيخ ».

وقال عن الآخر (٢/١/٢٥٩):

«قال أبي: صدوق صالح الحديث».

وأما ابن عدي فجعلهما واحداً، فإنه لم يترجم للمزني هذا، وساق حديثه الذي عند النسائي في ترجمة ابن أبي الصبهاء، وهو أمر محتمل جدّاً؛ فقد اشتركا في ثلاثة أشياء، فكل منهما بصري، ويكنى بأبي المنذر، ويروي عن ثابت، ويبعد عادة مثل هذا الاتفاق في الراويين المختلفين. والله أعلم.

٦٥٩ - (إنَّهُ أعظمُ للبركَةِ. يعني: الطعامَ الذي ذهبَ فَوْرُهُ ودخانُهُ).

أخرجه الدارمي (٢/ ١٠٠)، وابن حبان في «صحيحه» (١٣٤٤)، والحاكم (٤/ ١١٨)، والبيهقي (٧/ ٢٨٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ٨٤/ ٢٢٦) عن قرة بن عبدالرحمن عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن أسماء بنت أبي بكر:

«أنها كانت إذا ثردت غطته شيئاً حتى يذهب فوره ودخانه، ثم تقول: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: » فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم في الشواهد»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

وقد تابعه عقيل بن خالد عن ابن شهاب به.

أخرجه أحمد (٦/ ٣٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٧٧) من طريق عبدالله بن المبارك: ثنا ابن لهيعة: حدثني عقيل به. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث ابن المبارك عن ابن لهيعة».

قلت: وإسناده صحيح رجاله ثقات؛ فإن ابن لهيعة صحيح الحديث إذا روى عنه العبادلة؛ ومنهم عبد الله بن المبارك هذا.

والحديث قال الهيثمي (٥/ ١٩):

«رواه أحمد بإسنادين أحدهما منقطع، وفي الآخر ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف، ورواه الطبراني، وفيه قرة بن عبد الرحمن وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه ابن معين وغيره، وبقية رجالهما رجال (الصحيح)».

قلت: وكأنه لم يتنبه أن حديث ابن لهيعة من رواية ابن المبارك عنه؛ وإلا لما ضعفه، والله أعلم. والإسناد المنقطع الذي أشار إليه هو من تخاليط ابن لهيعة، يرويه عنه حسن ـ وهو أن موسى الأشيب ـ قال: ثنا ابن لهيعة قال: ثنا عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أسماء بنت أبي بكر.. فأسقط (عروة) من بين ابن شهاب وأسماء.

٦٦٠ ـ (اقرؤوا القرآنَ فإنّكم تُؤْجَرُون عليه، أَمَا إني لا أقولُ: ﴿الٓمٓ﴾ حرفٌ، ولكنْ ألفٌ عشرٌ، ولامٌ عشرٌ، وميمٌ عشرٌ، فتلكَ ثلاثونَ).

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١/٢٨٥)، والديلمي (١/١/١٣) من طريق محمد بن أحمد بن الجنيد قال: نا أبو عاصم عن سفيان عن عطاء بن السائب عن أبي الأحوص عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال «الصحيح» غير ابن الجنيد ترجمه الخطيب وقال: «وهو شيخ صدوق». ووثقه غيره.

وقد خولف في رفعه؛ فقال الدارمي في «سننه» (٢/٤٢٩): حدثنا أبو عامر قبيصة: أنا سفيان به نحوه إلا أنه أوقفه.

ويرجح الرفع أن الترمذي أخرجه (٤/٥٣) من طريق محمد بن كعب القرظي فقال: سمعت عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ:

«من قرأ حرفاً من كتاب الله فله...» الحديث نحوه.

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٤٦١/٩٩٨٢).

وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: وإسناده جيد أيضاً، وقد خرجته في تعليقي على «الطحاوية» (ص ٢٠١ ـ الطبعة الرابعة، و«المشكاة» (٢١٣٧).

ثم رأيت الحافظ ضياء الدين المقدسي قد أخرج الحديث في «جزء فيه أحاديث وحكايات وأشعار» (١/٩) من طريق الخطيب به وقال:

«عطاء بن السائب ثقة؛ إلا أنه اختلط في آخر عمره، فإذا روى عنه مثل سفيان وشعبة وحماد بن سلمة؛ فإنهم سمعوا منه قبل الاختلاط، وحديثهم عنه صحيح، ومحمد بن الجنيد وثقه أحمد بن إسحاق بن البهلول».

وأقول: قرن حماد مع سفيان وشعبة فيه عندي نظر؛ لأنه قد سمع من عطاء بعد الاختلاط أيضاً كما حققه الحافظ في «التهذيب»، فينبغي التوقف عن تصحيح حديثه عنه؛ حتى يتبين أنه سمعه منه قبل الاختلاط خلافاً لبعض فضلاء المعاصرين، وقد ألحق الحافظ في «نتائج الأفكار» بسفيان وشعبة الأعمشَ لعلو طبقته، وهذه فائدة لم أجد أحداً نبه عليها غيره، فجزاه الله خيراً.

(تنبيه): في النسخة المطبوعة من «تاريخ الخطيب» بعد قوله: «تؤجرون» زيادة: «[وكل حرف عشر حسنات]»؛ وضعها الطابع بين المعكوفتين، وكأنه أخذها من بعض نسخ «التاريخ»، ولكني لما وجدتها مباينة للسياق، ولم ترد في «الجامع الصغير» وكذا «الكبير» للسيوطي؛ لم أطمئن لثبوتها فلم أستدركها.

ثم تأكدت من ذلك حين رأيت الضياء قد رواه عن الخطيب بدونها، وكذلك هو عند الديلمي، والحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله.

ثم وجدت لعطاء بن السائب متابعاً؛ فقال ابن نصر في «قيام الليل» (٧٠): حدثنا يحيى: أخبرنا أبو معاوية عن الهَجَري عن أبي الأحوص به بلفظ أتم منه ونصه:

«إن هذا القرآن مأدبة الله، فتعلموا مأدبته ما استطعتم، وإن هذا القرآن هو حبل الله، وهو النور المبين، والشفاء النافع، عصمة من تمسك به، ونجاة من تبعه، لا يعوج فيقوم، ولا يزيغ فيستعتب، ولا تنقضي عجائبه، ولا يخلق عن كثرة الرد، اتلوه فإن الله يأجركم على تلاوته بكل حرف عشر حسنات، أما إني لا أقول بـ ﴿الٓمٓ﴾ [حرف]، ولكن بالألف عشراً، وباللام عشراً، وبالميم عشراً».

وهذا إسناد لا بأس به في المتابعات، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير الهَجَري - واسمه إبراهيم بن مسلم - وهو لين الحديث.

ومن طريقه أخرجه الحاكم وكذا الدارمي (٢/٤٣١) وعبدالرزاق (٣/٣٧٥-٣٧٦) إلا أنهما أوقفاه، وكذا الطبراني (٩/١٣٩) (١/٥٥٥) وقال: الحاكم:

«صحيح الإسناد».

ورده الذهبي بقوله:

«إبراهيم ضعيف».

وله متابع آخر أخرجه الحاكم (١/٥٦٦) عن عاصم بن أبي النجود عن أبي الأحوص به نحو حديث عطاء مختصراً موقوفاً ومرفوعاً وقال:

«صحيح الإسناد»، وأقره الذهبي، وإنما هو حسن فقط.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٨٠٨) موقوفاً: أخبرنا شريك عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص به.

وشريك سيىء الحفظ، فيستشهد به.

٦٦١ - (أبشرُوا؛ هذا ربُّكم قد فتحَ باباً منْ أبوابِ السماءِ يُبَاهِي بِكُمُ الملائكةَ، يقولُ: انظرُوا إلى عبادِي؛ قد قَضَوْا فَرِيضَةً، وهم يَنْتَظِرُون أخرى).

أخرجه ابن ماجه (٨١)، وأحمد (٢/١٨٦) عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو قال:

«صلينا مع رسول الله ﷺ المغرب، فرجع من رجع، وعقب من عقب، فجاء رسول الله ﷺ مسرعاً قد حفزه النفس، وقد حسر عن ركبتيه فقال:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وأبو أيوب هو المراغي الأزدي البصري. وقال البوصيري في «الزوائد» (١/٥٤):

«هذا إسناد رجاله ثقات»(١). وكذا قال المنذري في «الترغيب» (١/١٦٠)؛ ولكنه أعله بالانقطاع بين أبي أيوب وابن عمرو، ولا وجه له. والله أعلم.

وتابعه سليمان بن المغيرة عن ثابت: ثنا رجل من الشام عن ابن عمرو به.

أخرجه أحمد (٢/١٩٧).

وله طريق أخرى؛ أخرجه أحمد (٢/٢٠٨) عن **علي بن زيد** عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمرو به.

وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد، رجاله كلهم ثقات؛ غير علي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ ففيه ضعف من قبل حفظه.

٦٦٢ ـ (ذَهَبَ أهلُ الهِجْرَةِ بما فيها).

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/٢٥٢)، والحاكم (٣/٦١٦) من طريقين عن زهير بن معاوية: ثنا عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي: ثنا مجاشع بن مسعود قال:

«أتيت رسول الله ﷺ بأخي مجالد بعد الفتح، فقلت: يا رسول الله! جئتك بأخي مجالد لتبايعه على الهجرة. فقال: فذكره. فقلت: فعلى أي شيء تبايعه يا رسول الله؟ قال: أبايعه على الإسلام والإيمان والجهاد».

والسياق للحاكم، وسكت عليه هو والذهبي، وزاد الطحاوي:

«قال: فلقيت معبداً بعد ـ وكان أكبرهما ـ فسألته؟ فقال: صدق مجاشع».

قلت: وإسناده صحيح.

ثم رأيته في «البخاري» (٤٣٠٥ ـ فتح)، و«صحيح أبي عوانة» (٤/٤٩٩)، وأحمد (٣/٤٦٩) من طرق عن زهير؛ وهو ابن معاوية أبو خيثمة الكوفي.

وتابعه جمع عن عاصم الأحول به.

---

(١) وفي نقل السندي عنه: «إسناده صحيح». والله أعلم.

أخرجه البخاري، ومسلم (٦/ ٢٧ ـ ٢٨)، وأبو عوانة، وأحمد. وله عنده طريق أخرى عن مجاشع نحوه ولفظه:

«لا هجرة بعد الفتح، ويكون من التابعين بإحسان».

وسنده صحيح.

وروى أحمد أيضاً (٣/ ٢٢٣)، والنسائي مثل هذه القصة عن يعلى بن أمية في حق أبيه، وصححه ابن حبان (١٥٧٧)؛ لكن في إسناده جهالة كما بينته في «تيسير الانتفاع/ عمرو بن عبد الرحمن بن أمية».

٦٦٣ ـ (اجْتَنِبُوا هذه القاذورةَ التي نهى الله عزَّ وجلَّ عنها، فَمَنْ أَلَمَّ فليستَتِرْ بسترِ اللهِ عزّ وجلّ؛ [فإنَّهُ من يُبْدِ لنا صفحَتَهُ نُقِمْ عليه كتابَ اللهِ]).

رواه أبو عبد الله القطان في «حديثه» (٥٦/ ١)، وعنه البيهقي (٨/ ٣٣٠): حدثنا حفص بن عمرو الريالي قال: ثنا عبد الوهاب الثقفي قال: سمعت يحيى بن سعيد الأنصاري يقول: حدثني عبد الله بن دينار عن ابن عمر:

«أن رسول الله ﷺ بعد أن رجم الأسلمي قال:» فذكره.

ورواه العقيلي (٢٠٣) من طريق الثقفي ومن طرق أخر عن يحيى بن سعيد به، وزاد في رواية ما بين المعكوفتين.

وسندها حسن، والأصل صحيح.

وأخرجه أبو القاسم الحنائي في «المنتقى من حديث الجصاص وأبي بكر الحنائي» (٢/١٦٠)، وابن سمعون في «الأمالي» (٢/ ١٨٣/ ٢) من طرق أخرى عن الريالي به.

وتابعه أنس بن عياض عن يحيى بن سعيد به، وفيه الزيادة.

أخرجه الطحاوي في «المشكل» (١/ ٢٠)، والبيهقي، والحاكم

(٤/٢٤٤و٣٨٣) وقال:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

وقد وجدت له شاهداً من حديث أبي هريرة مرفوعاً به.

أخرجه الديلمي في «مسنده» (١/١/٤٠ ـ مختصره) عن يحيى بن أبي سليمان عن زيد أبي عتاب عنه.

وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد، زيد هذا ـ وهو ابن أبي عتاب ـ وثقه ابن معين.

ويحيى بن أبي سليمان قال أبو حاتم:

«يكتب حديثه، ليس بالقوي».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٦١٠).

وشاهد آخر عن زيد بن أسلم مرسلاً.

رواه مالك (٣/٤٣) عنه.

٦٦٤ ـ (اجتَمِعُوا على طعامِكُم، واذْكُرُوا اسمَ اللهِ تعالى عليه يُبارَكْ لكم فيه).

أخرجه أبو داود (٢/١٣٩)، وابن ماجه (٢/٣٠٧)، وابن حبان (١٣٤٥)، والحاكم (٢/١٠٣)، وأحمد (٣/٥٠١)، وأبو نعيم في «الأخبار» (٢/٣٥٠) من طريق الوليد بن مسلم قال: ثني وحشي بن حرب بن وحشي عن أبيه عن جده:

«أن رجلاً قال: يا رسول الله! إنا نأكل ولا نشبع؟ قال: فلعلكم تأكلون متفرقين؟ اجتمعوا....» إلخ.

ومن هذا الوجه رواه البيهقي في «الشعب» (٥/٧٥/٥٨٣٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/١٣٩/٣٦٨) وابن عساكر في «التاريخ» (١٧/٧٣٤)، والمزي في «التهذيب» (٥/٥٣٩).

أورده الحاكم شاهداً: ولم يصححه هو ولا الذهبي، وأما الحافظ العراقي فقال في «تخريج الإحياء» (٢/٤):

«إسناده حسن».

قلت: وليس بحسن؛ فإن وحشي بن حرب بن وحشي قال صالح جزرة:

«لا يشتغل به ولا بأبيه»؛ كما في «الميزان». وقال في ترجمة أبيه حرب:

«ما روى عنه سوى ابنه وحشي الحمصي».

ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: «مستور».

وقال في أبيه:

«مقبول».

قلت: وإعلاله بأبيه أولى من إعلاله بابنه وحشي؛ فإن هذا قد روى عنه جمع من الثقات، وذكره فيهم ابن حبان (٧/٥٦٤)، بخلاف أبيه فما روى عنه سوى ابنه كما تقدم.

وفي «فيض القدير»:

«ووحشي هذا قال فيه المزني! والذهبي: فيه لين. وقصارى أمر الحديث ما قاله الحافظ العراقي أن إسناده حسن. وقال ابن حجر: في صحته نظر؛ فإن وحشي الأعلى هو قاتل حمزة، وثبت أنه لما أسلم قال له المصطفى: «غيب وجهك عني». فيبعد سماعه منه بعد ذلك إلا أن يكون أرسل. وقول ابن عساكر: إن صحابي هذا الحديث غير قاتل حمزة. يرده ورود التصريح بأنه قاتله في عدة طرق للطبراني وغيره».

أقول: وبالجملة؛ فالإسناد ضعيف لما ذكرناه، وأما ما نظر فيه ابن حجر فلا طائل تحته؛ فإن غاية ما فيه أن وحشيّاً أرسله، ومرسل الصحابي حجة كما تقرر في المصطلح؛ على أنه لا تلازم عندي بين قوله عليه السلام: «غيب وجهك عني» وبين عدم سماعه من النبي ﷺ. والله أعلم.

لكن الحديث حسن لغيره؛ لأن له شواهد في معناه فانظر:

«إن الله يحب كثرة الأيدي في الطعام»، و«أحب الطعام . . .»، ويأتيان في هذا المجلد (٨٩٥)، و«كلوا جميعـاً»، وسيأتي في المجلد الـرابـع (١٦٨٦)، والمجلد السادس (٢٦٩١).

ولعله لـذلك أقـر الحافظ المنـذري في «الترغيب» (٣/١٢١) ابن حبـان على تصحيحه إياه، ولم يشر إلى تضعيفه له بتصديره إياه بقوله: «وروي. . .» كما هي عادته واصطلاحه. والله أعلم.

٦٦٥ - (عليكم بالإِثْمِدِ؛ فإنَّهُ مَنْبَتَةٌ للشعرِ، مـذهبةٌ للقَـذَى، مصفاةٌ للبصرِ).

رواه البخاري في «التاريـخ» (٤/٢/٤١٢)، والطبـراني (١/١٢/١) عن أبي جعفر النفيلي: نا يونس بن راشد عن عون بن محمد ابن الحنفية عن أبيه عن جـده علي بن أبي طالب مرفوعاً.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/١٧٨) من طرق عن الفريابي به. وقال:

«حديث غريب من حديث ابن الحنفية، لم يـروه عنه إلا ابنـه عون، ولا عنـه إلا يونس».

قلت: وهذا سند رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير عون هذا فأورده ابن حبان في «الثقات» (٢/٢٢٨) وقال:

«يروي عن أبيه عن جده، روى عنه عبد الملك بن أبي عياش»

قلت: فقـد روى عنه يـونس بن راشـد أيضـاً، وزاد في «الجـرح والتعـديـل» (٣/١/٣٨٦): «محمد بن موسى».

فالسند حسن كما قال المنذري في «الترغيب» (٣/١١٥).

٦٦٦ - (أكرِمُـوا الشَّعْرَ).

أخرجه البزار (٢٩٧٤ - الكشف)، وابن عدي في «الكامل» (ق ١١٣ - ١١٤)،

وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢١٤)، والديلمي (١/١/٣٤) من طريق **خالد بن إلياس** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال: فذكره. وقال ابن عدي:

«وهذا يرويه عن هشام بن عروة خالد بن إلياس».

يعني أنه تفرد به، وهو ضعيف جدّاً.

وبه أعله الهيثمي في «المجمع» فقال (٥/١٦٤):

«وهو متروك».

وقال الحافظ في «مختصر الديلمي»:

«ضعيف».

قلت: لكنه لم يتفرد به؛ فقد تابعه إسماعيل بن عياش؛ لكنه خالفه في إسناده فقال: عن هشام بن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال:

«كانت لأبي قتادة جمة، فقال له رسول الله ﷺ: أكرمها. فكان يرجلها غبّاً».

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢/٢٦٥/٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٥٠٩/١)، وكذا الطبراني في «الأوسط» (١/٣٩/١/٦٦٣). وقال الهيثمي:

«رواه من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين وهي ضعيفة، وبقية رجاله ثقات».

لكن الحديث له شواهد كثيرة تدل على صحته، وقد مضى ذكرها تحت الحديث (٥٠٠ ـ من كان له شعر فليكرمه).

ومما يشهد له ما أخرجه البيهقي أيضاً من طريق أحمد بن منصور: ثنا عبد الرزاق: ثنا معمر عن سعيد بن عبد الرحمن الجرشي عن أشياخهم أن النبي ﷺ قال لأبي قتادة:

«إن اتخذت [شعراً] فأكرمه».

قال: فكان أبو قتادة ـ حسبت ـ يرجله كل يوم مرتين.

والجرشي هذا لم أعرفه، وكذا الأشياخ!

ثم رواه من طريقين عن محمد بن المنكدر به مرسلاً وقال:

«وهو أصح، ووصله ضعيف».

ثم رأيت الحديث عند عبد الرزاق، ومنه تبين أن «الجرشي» محرف، وأن الصواب: «الجحشي»، وهو معروف؛ كما سيأتي تحقيقه برقم (٢٢٥٢) إن شاء الله تعالى.

٦٦٧ ـ (الجماعةُ رحمةٌ، والفُرقةُ عذابٌ).

أخرجه أحمد (٤/٢٧٨)، وهو وابنه عبد الله في «الزوائد» (٤/٣٧٥)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٤/٩٣)، والقضاعي (٣/١) عن أبي وكيع الجراح بن مليح عن أبي عبد الرحمن عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال: قال النبي ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن رجاله ثقات، وفي أبي عبد الرحمن ـ واسمه القاسم بن عبد الرحمن ـ كلام لا ينزل حديثه من رتبة الحسن، وكذلك الجراح بن مليح.

والحديث عزاه السيوطي لعبد الله والقضاعي فقط، وهو قصور.

واعلم أن الحديث عند أحمد وابنه قطعة من حديث نصه بتمامه:
«من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، والتحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، والجماعة...».

وقد أورده السيوطي بتمامه في «الجامع الكبير» من رواية عبد الله بن أحمد والبيهقي في «شعب الإيمان» والخطيب في «المتفق» دون أحمد! وهو عند البيهقي (٦/٥١٦ ـ ٥١٧).

٦٦٨ ـ (آيةُ الإيمانِ حبُّ الأنصارِ، وآيةُ النِّفاقِ بُغْضُ الأنصارِ).

أخرجه البخاري (١/١٠و٤/٢٢٣)، ومسلم (١/٦٠)، والنسائي (٢/٢٧١)،

والطيالسي (ص ٢٨١ رقم ١١٠١)، وأحمد (٣/ ١٣٠و١٣٤و٢٤٩) من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً. ولفظه عند مسلم والنسائي على القلب:

«حب الأنصار آية الإيمان، وبغض الأنصار آية النفاق».

٦٦٩ - (كانَ يأخذُ الوبرةَ مِنْ قُصَّةٍ من فَيْءِ اللهِ عز وجل فيقولُ: مالي مِنْ هذا إلا مِثْلُ ما لأحدِكم؛ إلا الخُمسَ، وهو مردودٌ فيكم، فأدُّوا الخيطَ والمخيطَ فما فوقَهُما، وإياكم الغلولَ! فإنه عارٌ وشنارٌ على صاحبِهِ يومَ القيامةِ).

أخرجه أحمد (٤/ ١٢٧ - ١٢٨): ثنا أبو عاصم: ثنا وهب أبو خالد قال: حدثتني أم حبيبة بنت العرباض عن أبيها مرفوعاً.

ومن هذا الوجه أخرجه البزار (٢/ ٢٩١/ ١٧٣٤)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٥٩/ ٦٤٩).

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات؛ غير أم حبيبة هذه، قال الذهبي:

«تفرد عنها وهب أبو خالد».

وفي «التقريب»:

«مقبولة».

وقال الهيثمي (٥/ ٣٣٧):

«رواه أحمد والبزار والطبراني، وفيه أم حبيبة بنت العرباض، ولم أجد من وثقها ولا جرحها، وبقية رجاله ثقات».

قلت: وقال الذهبي أيضاً:

«وما علمت في النساء من اتهمت، ولا من تركوها».

قلت: وعليه فحديثها حسن؛ لأن له شاهداً من حديث عبادة بن الصامت بلفظ:

٦٧٠ - (كانَ يأخذُ الوبرةَ من جنبِ البعيرِ منَ المغنمِ ، فيقولُ: مالي فيه إلا مِثْلُ ما لأحدِكم منه، إياكم والغلولَ! فإنَّ الغلولَ خِزْيٌ على صاحبِهِ يومَ القيامةِ، أدُّوا الخيطَ والمخيطَ وما فوقَ ذلك، وجاهِدُوا في سبيلِ اللهِ تعالى القريبَ والبعيدَ؛ في الحضرِ والسفرِ؛ فإنَّ الجهادَ بابٌ مِنْ أبوابِ الجنةِ، إنهُ لَيُنَجِّي الله تبارك وتعالى به منَ الهَمِّ والغَمِّ، وأقِيمُوا حُدُودَ اللهِ في القريبِ والبعيدِ، ولا يأخُذْكم في اللهِ لومةُ لائمٍ).

أخرجه عبد الله بن أحمد (٤/ ٣٣٠) قال: ثنا عبد الله بن سالم الكوفي المفلوج - وكان ثقة -: ثنا عبيدة بن الأسود عن القاسم بن الوليد عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن عبادة بن الصامت مرفوعاً.

وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير ربيعة بن ناجد قال في «الخلاصة»:

«روى عنه أبو صادق الأزدي فقط».

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الذهبي في «الميزان»:

«لا يكاد يعرف».

وأما الحافظ فقال في «التقريب»:

«إنه ثقة».

وما أدري عمدته في ذلك، وما أراه إلا وهماً منه رحمه الله تعالى.

ثم الحديث روى ابن ماجه (٢/ ١١١ - ١١٢) منه قوله:

«أقيموا حدود الله» إلخ. بإسناد عبد الله بن أحمد. وقال في «الزوائد»:

«هذا إسناد صحيح على شرط ابن حبان، فقد ذكر جميع رواته في (ثقاته)».

قلت: وشرط ابن حبان في التوثيق فيه تساهل كثير؛ فإنه يوثق المجاهيل مثل: ربيعة بن ناجد هذا الذي لم يرو عنه غير أبي صادق.

ورواه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (ق ٦٧/١) من الوجه المذكور بتمامه.

وأخرجه أحمد (٥/٢١٦و٢٢٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٤٢٨/١) من طريقين آخرين عن المقدام بن معدي كرب عن عبادة بن الصامت به نحوه.

فالحديث بمجموع طرقه صحيح إن شاء الله تعالى.

ثم رأيت ابن أبي حاتم قد أورده (١/٤٥٣) من طريق أخرى عن عبادة به مثل رواية ابن ماجه وقال:

«قال أبي: هذا حديث حسن إن كان محفوظاً».

وأقول: هو بلا شك محفوظ بمجموع هذه الطرق.

٦٧١ - (كان بَشراً منَ البشرِ؛ يفلي ثوبَهُ، ويحلبُ شاتَهُ، ويخدُمُ نَفْسَهُ).

أخرجه الإمام أحمد (٦/٢٥٦): ثنا حماد بن خالد قال: ثنا ليث بن سعد عن معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة قالت:

«سئلت: ما كان رسول الله ﷺ يعمل في بيته؟ قالت:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

وقد خالفه **عبد الله بن صالح** فقال: حدثني معاوية بن صالح به، إلا أنه قال: «عروة» مكان «القاسم».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٤١)، وعنه الترمذي في «الشمائل»

(٢/ ١٨٥ - طبع المطبعة الأدبية)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١/ ٣٢٨)؛ لكن وقع فيه: «عَمرة»!

قلت: وعبد الله بن صالح فيه ضعف من قبل حفظه؛ فلا يعتد بمخالفته.

وخالفه أيضاً عبد الله بن وهب عن معاوية فقال: «عَمرة» بدل «القاسم».

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢١٣٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٣١) من طريقين عنه به. وقال أبو نعيم:

«روى الليث بن سعد عن معاوية مثله».

قلت: في روايته: «القاسم» بدل «عمرة» كما سبق، فلعل ما ذكره أبو نعيم رواية وقعت له عن الليث. ثم قال:

«واختلف على يحيى بن سعيد؛ فرواه يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن حميد بن قيس عن مجاهد عن عائشة. ورواه ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن مجاهد عن عائشة رضي الله تعالى عنها من دون حميد».

قلت: وأصح الروايات عندي رواية الليث وابن وهب؛ لأنهما من الثقات الحفاظ، ولم يترجح عندي أي روايتيهما أصح؛ اللهم! إلا إذا ثبت أن الليث قد رواه مرة مثل رواية ابن وهب عن عمرة كما ذكر أبو نعيم، وحينئذ فهذه الرواية أصح لاتفاقهما عليها، وعلى كل حال؛ فهذا الاختلاف لا يخدش في صحة الحديث؛ لأن كلًّا من القاسم وعمرة ثقة، فهو انتقال من ثقة إلى آخر، فالاختلاف في ذلك ليس مما يضر في صحة الحديث. والله أعلم.

ثم وقفت على رواية الليث المعلقة عند أبي نعيم، وصلها ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٤٠٦) بسند صحيح عنه عن معاوية عن يحيى عن عمرة. . فاتفقت الروايتان وصح الترجيح المذكور.

٦٧٢ - (وَلَدُ الزنا شَرُّ الثلاثةِ).

أخرجه أبو داود (٣٩٦٣)، والطحاوي في «المشكل» (١/ ٣٩١)، والحاكم (٢/ ٢١٤و٤/ ١٠٠)، والبيهقي (١٠/ ٥٧و٥٩)، وأحمد (٢/ ٣١١)، وابن عدي

(٤٤٨/٣). من طرق عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وزاد البيهقي في رواية:

«قال سفيان: يعني: إذا عمل بعمل أبويه».

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، ولا ينافيه قول الذهبي في «سير الأعلام» (٥/٤٥٩) أنه من غرائب سهيل؛ لأنه إنما يعني أنه من أفراده، وهو ما أشار إليه ابن عدي عقب الحديث، وقد قال في آخر ترجمته:

«وسهيل عندي مقبول الأخبار، ثبت، لا بأس به».

ومن المعروف عند العلماء أن ما تفرد به الثقة فهو حجة؛ لا يجوز رد حديثه لمجرد التفرد، ولهذا حسن إسناده ابن القيم كما يأتي، وتبعه المناوي في «التيسير».

وتابعه عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة به.

أخرجه الحاكم وعنه البيهقي.

قلت: وإسناده حسن في المتابعات والشواهد.

وتفسير سفيان المذكور قد روي مرفوعاً من حديث عبد الله بن عباس وعائشة.

أما حديث ابن عباس؛ فيرويه ابن أبي ليلى عن داود بن علي عن أبيه عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«ولد الزنا شر الثلاثة إذا عمل بعمل أبويه».

أخرجه ابن عدي (٢/١٢٧)، ومن طريقه البيهقي، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٩٢/٢)، و«الأوسط» (١/١٨٣/٢) وقال:

«لم يروه عن داود إلا ابن أبي ليلى».

قلت: واسمه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو ضعيف لسوء حفظه،

ولهذا قال البيهقي:

«إسناده ضعيف».

وأما المناوي فحسنه، ولعله يعني لغيره!

وأما حديث عائشة؛ فيرويه إبراهيم بن إسحاق عن محمد بن قيس عنها به.

أخرجه هكذا ابن الأعرابي في «المعجم» (٨/١ - ٢) من طريق إسحاق بن منصور: نا إسرائيل عنه.

وخالفه أسود بن عامر فقال: ثنا إسرائيل قال: ثنا **إبراهيم بن إسحاق** عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة عنها به.

أخرجه أحمد (١٠٩/٦).

قلت: وهذا الاضطراب من إبراهيم بن إسحاق، وهو إبراهيم بن الفضل المخزومي المترجم في «التهذيب»، وهو متروك كما في «التقريب»، وسائر الرواة ثقات.

وهذا التفسير وإن لم يثبت رفعه؛ فالأخذ به لا مناص منه؛ كي لا يتعارض الحديث مع النصوص القاطعة في الكتاب والسنة؛ أن الانسان لا يؤاخذ بجرم غيره. وراجع لهذا المعنى الحديث (١٢٨٧) من «الكتاب الآخر».

وقد روي الحديث عن عائشة رضي الله عنها على وجه آخر؛ لو صح إسناده لكان قاطعاً للإشكال ورافعاً للنزاع، وهو ما روى **سلمة بن الفضل عن ابن إسحاق** عن الزهري عن عروة قال:

«بلغ عائشة رضي الله عنها أن أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «ولد الزنا شر الثلاثة». فقالت: [يرحم الله أبا هريرة]! أساء سمعاً فأساء إجابة؛ لم يكن الحديث على هذا؛ إنما كان رجل [من المنافقين] يؤذي رسول الله ﷺ، فقال: «من يعذرني من فلان؟». قيل: يا رسول الله! إنه مع ما به ولد زنا. فقال رسول الله ﷺ: «هو شر الثلاثة». والله عز وجل يقول: ﴿ولا تزرُ وازرةٌ وزرَ أخرى﴾».

أخرجه الطحاوي والحاكم وعنه البيهقي وضعفه بقوله:

«سلمة بن الفضل الأبرش يروي مناكير».

قلت: وقال الحافظ:

«صدوق كثير الخطأ».

وفيه علة أخرى؛ وهي عنعنة ابن إسحاق فإنه مدلس، ومع ذلك فقد قال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»!

ورده الذهبي بقوله:

«كذا قال، وسلمة لم يحتج به (م)؛ وقد وثق، وضعفه ابن راهويه».

قلت: وكذلك ابن إسحاق لم يحتج به مسلم؛ وإنما روى له متابعة؛ على أنه مدلس وقد عنعنه.

قال الإمام الطحاوي عقبه:

«فبان لنا بحديث عائشة رضي الله عنها أن قول رسول الله ﷺ الذي ذكره عنه أبو هريرة: «ولد الزنا شر الثلاثة»؛ إنما كان لإنسان بعينه كان منه من الأذى لرسول الله ﷺ ما كان منه؛ مما صار به كافراً شرّاً من أمه ومن الزاني الذي كان حملها به منه. والله تعالى نسأله التوفيق».

قلت: ولكن في إسناد حديثها ما علمت من الضعف، وذلك يمنع من تفسير الحديث به؛ فالأولى تفسيره بقول سفيان المؤيد بحديثين مرفوعين ولو كانا ضعيفين؛ إلا أن يبدو لأحد ما هو أقوى منه فيصار حينئذ إليه.

ويبدو من كلام ابن القيم رحمه الله في رسالته «المنار» أنه جنح إلى هذا التفسير؛ لأن مؤداه إلى أن الحديث ليس على عمومه؛ فقد ذكر حديث: «لا يدخل الجنة ولد زنا» الآتي عقب هذا، وحكى قول ابن الجوزي أنه معارض لآية ﴿ولا تَزِرُ وازرة وِزْرَ أخرىٰ﴾

فقال:

«قلت: ليس معارضاً لها إن صح؛ فإنه لم يحرم الجنة بفعل والديه؛ بل إن النطفة الخبيثة لا يتخلق منها طيب في الغالب، ولا يدخل الجنة إلا نفس طيبة، فإن كانت في هذا الجنس طيبة دخلت الجنة، وكان الحديث من العام المخصوص. وقد ورد في ذمه أنه «شر الثلاثة»، وهو حديث حسن، ومعناه صحيح بهذا الاعتبار؛ فإن شر الأبوين عارض، وهذا نطفته خبيثة، وشره من أصله، وشر الأبوين من فعلهما».

(تنبيه) : لقد تبين لكل ذي عين من هذا التخريج والتحقيق أن الحديث بهذه الطرق صحيح بلا ريب، وأقواها حديث سهيل، ولذلك قصر ابن الجوزي ـ ومن قلده ـ تقصيراً فاحشاً بإيراده الحديث في «موضوعاته» (٣/ ١١٠) من رواية ابن عدي وحده؛ ليتسنى له أن يقول: «فيه من لا يعرف»! يشير إلى شيخ ابن عدي فيه (حمزة بن داود الثقفي)، فخفيت عليه الطرق الأخرى من تخريج أبي داود وغيره، وقد سبقت الإشارة إليها، وهي عن جرير بن عبدالحميد وخالد الحذاء وأبي حذيفة والثوري ويعقوب بن عبدالرحمن، فهؤلاء الثقات رووه عن سهيل! ولقد تعامى عنها ـ مع الأسف ـ المعلق على «سير الذهبي» ـ كعادته فيما لا يوافق هواه من الحديث ـ فأوهم قراءه أن الحديث من رواية ابن عدي فقط المعللة! وتشبث بتضعيف شيخه حمزة وشيخه، وهو واهم أيضاً في ذلك، ولا داعي لمناقشته في ذلك؛ ففي تلك الطرق غنية عن المناقشة لو أنصف!

٦٧٣ ـ (لا يدخلُ الجنةَ عاقٌّ، ولا مَنَّانٌ، ولا مُدْمِنُ خمرٍ، [ولا ولدُ زنيةٍ]).

أخرجه الدارمي (٢/ ١١٢)، وكذا النسائي (٢/ ٣٣٢)، والبخاري في «التاريخ الصغير» (١٢٤)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٢٠٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٢٣٦)، وابن حبان (١٣٨٢ و ١٣٨٣)، والطحاوي في «المشكل» (١/ ٣٩٥)، وأحمد (٢/ ٢٠١ و ٢٠٣) من طريق سالم بن أبي الجعد عن جابان عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ به. وليس للبخاري منه إلا الزيادة وقال:

«لا يعلم لجابان سماع من عبد الله، ولا لسالم سماع من جابان، ويروى عن علي بن زيد عن عيسى بن حطان عن عبد الله بن عمرو رفعه في أولاد الزنا، ولا يصح».

وقال ابن خزيمة:

«ليس هذا الخبر من شرطنا؛ لأن جابان مجهول».

ورواه محمد بن مخلد العطار في «المنتقى من حديثه» (١/١٥/٢) من طريق عبد الله بن مرة عن جابان عن عبد الله بن عمرو به.

قلت: وعلة هذا الإسناد جابان هذا؛ فإنه لا يدرى من هو كما قال الذهبي؟ وإن وثقه ابن حبان على قاعدته. والزيادة التي في آخره منكرة؛ لأنها بظاهرها تخالف النصوص القاطعة بأن أحداً لا يحمل وزر أحد، وأنه لا يجني أحد على أحد، وفي ذلك غير الآية أحاديث كثيرة خرجتها في «الإرواء» (٢٣٦٢)، ولذلك أنكرتها السيدة عائشة رضي الله عنها؛ فقد روى عبد الرزاق (٧/٤٥٤/١٣٨٦٠و١٣٨٦١) عنها أنها كانت تعيب ذلك وتقول:

«ما عليه من وزر أبويه؛ قال الله تعالى ﴿ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾».

وإسناده صحيح.

وقد رواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٨٣ ـ ١٨٤) عنها مرفوعاً.

وفي إسناده من لم أعرفه. وكذا قال الهيثمي (٦/٢٥٧).

وقال البيهقي (١٠/٥٨) عقب الموقوف:

«رفعه بعض الضعفاء، والصحيح موقوف».

ومن هذا تعلم أن قول السخاوي فيما نقله ابن عراق عنه (٢/٢٢٨):

«أخرجه الطبراني من حديث عائشة، وسنده جيد».

فهو غير جيد.

ثم عرفت الذي رفعه، وأنه ضعيف كما أشار إلى ذلك البيهقي، فخرجت الحديث في «الضعيفة» رقم (٦١١٥).

وقد وجدت للحديث شواهد يتقوى بها؛ فقال الطحاوي (١/٣٩٥): حدثنا أبو أمية: حدثنا محمد بن سابق: حدثنا إسرائيل (في الأصل: أبو إسرائيل) عن منصور عن أبي الحجاج عن **مولى لأبي قتادة** عن النبي ﷺ قال: فذكره بتمامه.

قلت: وهذا شاهد قوي رجاله كلهم ثقات؛ غير مولى أبي قتادة فلم أعرفه؛ لكنه إن كان صحابياً فلا تضر الجهالة به؛ لأن الصحابة كلهم عدول كما هو معلوم، ومن المحتمل أن يكون منهم؛ لأن الراوي عنه أبا الحجاج هو مجاهد بن جبر التابعي المشهور.

وقد ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣١) من طريق **عبيد بن إسحاق** عن مسكين بن دينار التيمي عن مجاهد: حدثني زيد الجرشي قال: سمعت النبي ﷺ يقول: فذكره. وقال:

«قال أبي: هذا حديث منكر».

قلت: وعلته عبيد هذا ـ وهو العطار ـ ضعفه الجمهور.

وقد اختلف على مجاهد في إسناد هذا الحديث اختلافاً كبيراً، استوعب أبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٠٧ ـ ٣٠٩) طرقه، وقد جاء الحديث في بعضها بتمامه؛ منها طريق عبيد هذه وغيرها، وبعضها في «المسند» (٣/٢٨و٤٤) دون الزيادة، وهي عند أبي يعلى مع تمام الحديث (٢/٣٩٤/١١٦٨)، ولم يرد في بعضها الآخر إلا الزيادة التي في آخره، وقد أخرجها الطحاوي (١/٣٩٣ ـ ٣٩٤).

وقد رويت هذه الزيادة من حديث أبي هريرة؛ ولكنها غير محفوظة عنه كما بينته في «الكتاب الآخر» (١٤٦٢).

وجملة القول إن الحديث بهذه الطرق والشواهد لا ينزل عن درجة الحسن.

والله أعلم.

وقوله: «لا يدخل الجنة ولد زنية» ليس على ظاهره؛ بل المراد به من تحقق بالزنا حتى صار غالباً عليه، فاستحق بذلك أن يكون منسوباً إليه، فيقال: هو ابن له، كما ينسب المتحققون بالدنيا إليها؛ فيقال لهم: بنو الدنيا بعملهم وتحققهم بها، وكما قيل للمسافر: ابن السبيل، فمثل ذلك: ولد زنية وابن زنية؛ قيل لمن تحقق بالزنا؛ حتى صار تحققه منسوباً إليه، وصار الزنا غالباً عليه، فهو المراد بقوله: «لا يدخل الجنة»، ولم يرد به المولود من الزنا، ولم يكن هو من ذوي الزنا؛ لما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله.

وهذا المعنى استفدته من كلام أبي جعفر الطحاوي رحمه الله وشرحه لهذا الحديث. والله أعلم.

ثم وجدت للحديث شاهداً آخر دون الزيادة، ولفظه:

«لا يلج حائط القدس: مدمن خمر، ولا العاق لوالديه، ولا المنان عطاءه».

أخرجه أحمد **(٣/٢٢٦)** قال: ثنا هشيم: ثنا **محمد بن عبد الله العمي** عن **علي بن زيد** عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وعلي بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعيف.

ومحمد بن عبد الله العمي أورده ابن حبان في «الثقات» **(٧/٤٢٥)**، والسمعاني في «الأنساب» من روايته عن ثابت البناني، ورواية أبي النضر وغيره عنه، فهو مستور. ومن طريقه أخرجه البزار أيضاً **(٣/٣٥٥/٢٩٣١)**.

وبالجملة؛ فهو شاهد لا بأس به.

ويقويه ما أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» **(ص ٢٣٧)** من طريقين عن خالد بن الحارث قال: ثنا شعبة عن يعلى بن عطاء عن نافع عن عروة بن مسعود عن عبدالله بن عمرو أنه قال:

«لا يدخل حظيرة القدس سكير، ولا عاق، ولا منان».

وإسناده صحيح، وهو موقوف في حكم المرفوع، فهو شاهد قوي لحديث أنس هذا.

ومما يشهد له الحديث الآتي:

٦٧٤ - (ثلاثةٌ لا ينظرُ الله عَزَّ وجلّ إليهم يومَ القيامةِ: العاقُّ لوالدَيْهِ، والمرأةُ المُتَرَجِّلَةُ، والدَّيُّوث. وثلاثةٌ لا يدخلونَ الجنةَ: العاقُّ لوالدَيْهِ، والمُدْمِنُ الخمرَ، والمنان بما أعْطَى).

أخرجه النسائي (١/٣٥٧)، وأحمد (٢/١٣٤)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٣٥)، وابن حبان (٥٦) عن عمر بن محمد - يعني: ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - عن عبدالله بن يسار مولى ابن عمر قال: أشهد لسمعت سالماً يقول: قال عبد الله رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وسياق المتن للنسائي.

ورواه ابن عدي (٥/٢١) من هذا الوجه مختصراً.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير عبد الله بن يسار، وقد روى عنه جماعة من الثقات، ووثقه ابن حبان، فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى.

ثم رواه أحمد (٢/٦٩ و ١٢٨) عن قطن بن وهب بن عويمر بن الأجدع عمن حدثه عن سالم بن عبد الله به مختصراً بلفظ:

«ثلاثة قد حرم الله عليهم الجنة: مدمن الخمر، والعاق، والديوث الذي يقر في أهله الخبث».

وقطن هذا ثقة من رجال مسلم؛ لكن شيخه لم يسم فهو مجهول، ويمكن أن يكون عبدالله بن يسار المتقدم.

وقد تابعه محمد بن عمرو عن سالم به نحوه، وسيأتي إن شاء الله تعالى في «المجلد السابع» برقم (٣٠٩٩).

٦٧٥ - (لا يدخلُ الجنةَ عاقٌّ، ولا مدمنُ خمرٍ، ولا مُكَذِّبٌ بقَدَرٍ).

أخرجه أحمد (٦/٤٤١)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/٣٢/٢): ثنا أبو جعفر السُّويدي قال: ثنا أبو الربيع: **سليمان بن عتبة الدمشقي** قال: سمعت يونس بن ميسرة عن أبي إدريس عائذ الله عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: فذكره.

وأبو جعفر هذا اسمه محمد بن النوشجان البغدادي، وهو ثقة؛ وثقه ابن حبان (٩٢/٩) وغيره.

وقد تابعه سليمان بن عبد الرحمن عند البزار (٣/٣٦/٢١٨٢ - الكشف) وقال:

«قال البزار: إسناده حسن».

وروى منه ابن ماجه (٣٣٧٦) القضية الوسطى منه من طريق أخرى عن سليمان بن عتبة به، وقد سقطت من الحديث في «مجمع الزوائد» (٧/٢٠٢).

قال البوصيري في «الزوائد»:

«إسناده حسن، وسليمان بن عتبة مختلف فيه، وباقي رجال الإسناد ثقات».

قلت: وهو كما قال.

٦٧٦ - (كفاكَ الحَيَّةَ ضربةٌ بالسَّوْطِ؛ أصبتَها أم أخطأْتَها).

أخرجه أبو العباس الأصم في «حديثه» (رقم ١٥٠ - نسختي)، والدارقطني في «الأفراد» (ج ٣ رقم ٤٨ نسختي) من طريق إسماعيل بن مسلمة بن قعنب: ثنا حميد بن الأسود عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال:

«حديث غريب من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، تفرد به أبو الأسود حميد بن الأسود عنه، ولا نعلم حدث به غير إسماعيل بن مسلمة بن قعنب عنه».

قلت: وإسماعيل هذا صدوق كما قال أبو حاتم، وهو أخو الإمام عبد الله بن مسلمة. وقال الذهبي:

«ما علمت به بأساً؛ إلا أنه ليس في الثقة كأخيه».

قلت: ثم ذكر له حديثاً أخطأ في رفعه، وذلك مما لا يخدج فيه؛ لأن الخطأ لا يسلم منه بشر، وقد وثقه ابن حبان والحاكم، فالحديث حسن الإسناد؛ فإن من فوقه من الثقات المعروفين؛ على خلاف مشهور في محمد بن عمرو لا يضره، ولا يمنع من الاحتجاج بحديثه.

والحديث أخرجه البيهقي في «السنن» (٢/٢٦٦) من هذا الوجه، وقال:

«وهذا إن صح؛ فإنما أراد ـ والله أعلم ـ وقوع الكفاية بها في الإتيان بالمأمور، فقد أمر ﷺ بقتلها، وأراد ـ والله أعلم ـ إذا امتنعت بنفسها عند الخطأ، ولم يرد به المنع من الزيادة على ضربة واحدة».

والحديث لم يتكلم عليه المناوي بشيء، فكأنه لم يقف على سنده، ولكنه قال: «ورواه عنه (يعني: أبا هريرة) الطبراني أيضاً».

وأقول: لم يذكره الهيثمي في «المجمع» (٤/٤٧) من حديث أبي هريرة وإنما من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، وعزاه للطبراني في «الأوسط» وليس في «الكبير» كما يوهمه إطلاق المناوي العزو للطبراني؛ فإن ذلك يعني: «المعجم الكبير» اصطلاحاً.

وقد أخرجه في «الأوسط» (٣/٣٩١/٢٨٤٠ ط) من طريق سليمان بن داود الشاذكوني قال: حدثنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك قال: حدثني ربيعة بن سعيد الأسلمي عن عبدالرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه عن عثمان مرفوعاً. وقال:

«لا يروى عن عثمان إلا بهذا الإسناد تفرد به الشاذكوني».

وبالشاذكوني أعله الهيثمي وقال:

«وهو ضعيف».

قلت: بل هو هالك.

٦٧٧ - (مدمنُ الخمرِ إنْ ماتَ لَقِيَ الله كَعابدِ وَثَنٍ).

أخرجه أحمد (١/٢٧٢): ثنا أسود بن عامر: ثنا الحسن - يعني: ابن صالح - عن محمد بن المنكدر قال: حُدثت عن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

ورواه عبد بن حميد في «المنتخب» (١/٨٠) والخلعي في «الفوائد» (١/١٠٥) عن الحسن بن صالح به.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير شيخ ابن المنكدر فهو مجهول لم يسم، وقد جاء مسمى في بعض الطرق؛ فأخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٣٧٩)، وعنه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١/١٥٤)، وابن عدي في «الكامل» (١/٢٢٠) عن عبد الله بن خراش: حدثنا العوام بن حوشب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به نحوه. وقال ابن عدي:

«عبد الله بن خراش منكر الحديث».

قلت: ولم يتفرد به؛ فقد رواه إسرائيل: نا حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير به.

أخرجه ابن أبي حاتم (٢/٢٦)، والسِّلَفي في «الطيوريات» (١/١٩٨)، وكذا أبو نعيم في «الحلية» (٩/٢٥٣) من طرق عن إسرائيل به. قال ابن أبي حاتم:

«ورواه أحمد بن يونس فقال: عن إسرائيل عن ثوير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ. قال أبي: حديث حكيم عندي أصح. قلت لأبي: فحكيم بن جبير أحب إليك أو ثوير؟ فقال: ما فيهما إلا ضعيف غال في التشيع. قلت: فأيهما أحب إليك؟ قال: هما متقاربان».

وقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/١٦١/٢)، وابن بشران في «الأمالي» (٢٥/٨٧/٢) عن ثوير بن أبي فاختة به.

ثم روى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة أنه رجح أيضاً حديث حكيم.

قلت: وهو ضعيف كما في «التقريب»، وكذلك ثوير.

ثم قال ابن أبي حاتم (٢/٢٧):

«سألت أبي عن حديث رواه المؤمل بن إسماعيل عن سفيان عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. سمعت أبي يقول: هذا خطأ؛ إنما هو كما رواه حسن بن صالح عن محمد بن المنكدر قال: حُدثت عن ابن عباس عن النبي ﷺ».

قلت: وقد أخرجه من حديث ابن عمرو أبو الحسن الحربي في «الفوائد المنتقاة» (٢/١٥٥/٣) من طريق المؤمل به.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً مختصراً بلفظ:

«مدمن الخمر كعابد وثن».

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١/٣٨٦)، وابن ماجه (٣٣٧٥)، وأبو بكر الملحمي في «مجلسين من الأمالي» (١/٢)، وأبو الحسين الآبنوسي في «الفوائد» (٢/٣)، والواحدي في «الوسيط» (١/٢٥٥)، والضياء المقدسي في «المنتقى من الأحاديث الصحاح والحسان» (٢/٢٧٨) من طرق عن **محمد بن سليمان بن الأصبهاني** عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة. وقال الآبنوسي:

«قال الدارقطني: تفرد به محمد بن سليمان عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة».

قلت: وفي رواية للبخاري عن سليمان عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن عبد الله عن أبيه قال النبي ﷺ: فذكره. وقال:

«ولا يصح حديث أبي هريرة في هذا».

قلت: وأكثر الرواة عن محمد بن سليمان وصلوه، وهو الأرجح عندي.

ومحمد بن سليمان قال الذهبي في «الضعفاء»:

«صدوق، قال أبو حاتم: لا يحتج به».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

قلت: فالحديث بمجموع طرقه حسن أو صحيح. والله أعلم.

(فائدة): ذكر الضياء عن ابن حبان ـ وهو في «صحيحه ـ الإحسان» (٧/٣٦٧) ـ أنه قال:

«يشبه أن يكون معنى الخبر: من لقي الله مدمن خمر مستحلاً لشربه؛ لقيه كعابد وثن؛ لاستوائهما في حالة الكفر».

٦٧٨ ـ (لا يدخلُ الجنةَ مُدْمِنُ خمرٍ، ولا مؤمنٌ بسِحْرٍ، ولا قاطعُ رَحِمٍ).

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٣٨١) من طريق أبي يعلى وهذا في «مسنده» (١٣/٢٢٣ ـ ٢٢٤)، وأحمد (٤/٣٩٩) عن أبي حريز عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: ورجال إسناده ثقات؛ غير أبي حريز ففيه ضعف، وقد صحح هذا الحديث الحاكم والذهبي، وبينت خطأهما في ذلك في «الكتاب الآخر» (١٤٦٣)، وذكرت له هناك شاهداً من حديث أبي سعيد الخدري، فالحديث بمجموع الطريقين حسن. والله أعلم.

٦٧٩ ـ (تكونُ النَّسَمُ طيراً تعلقُ بالشجرِ؛ حتى إذا كانوا يومَ القيامةِ دخلتْ كلُّ نفسٍ في جسدِها).

أخرجه أحمد (٦/٤٢٤ ـ ٤٢٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/٤٣٨ و ٢٥/١٣٦)، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٧٧) من طريق ابن لهيعة: ثنا أبو الأسود

محمد بن عبد الرحمن بن نوفل أنه سمع درة بنت معاذ تحدث عن أم هانىء:

«أنها سألت رسول الله ﷺ: أنتزاور إذا متنا ويرى بعضنا بعضاً؟ فقال رسول الله ﷺ: » فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل ابن لهيعة؛ فإنه سيىء الحفظ، فقول السيوطي في «الحاوي» (٢/٣٦١):

«أخرجه أحمد والطبراني في «الكبير» بسند حسن» غير حسن؛ إلا إن كان يعني أنه حسن لغيره فنعم.

ودرة بنت معاذ قال الحافظ في «التعجيل»:

«قلت: هي معدودة في الصحابة، روى عنها أيضاً ابن المنكدر وزيد بن أسلم».

قلت: ومع ذلك فلم يوردها في «الإصابة»! وكذا ابن عبد البر لم يذكرها في «الاستيعاب». والله أعلم.

وللحديث شاهد قوي من حديث كعب بن مالك مرفوعاً به نحوه.

أخرجه مالك وغيره بسند صحيح، وسيأتي برقم (٩٩٥).

٦٨٠ ـ (سيُصِيبُ أمتي داءُ الأُمَمِ. فقالوا: يا رسولَ اللهِ! وما داءُ الأُمَمِ؟ قال: الأَشَرُ، والبطَرُ، والتكاثرُ، والتناجُشُ في الدنيا، والتباغُضُ، والتحاسُدُ؛ حتى يكونَ البَغْيُ).

أخرجه الحاكم (٤/١٦٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢٧٥/٩١٧٣) من طريق أبي هانىء حميد بن هانىء الخولاني: حدثني أبو سعيد الغفاري أنه قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. وقال الطبراني:

«لم يروه عن أبي سعيد الغفاري إلا أبو هانيء».

قلت: وهو من رجال مسلم، ولا بأس به. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: ورجاله ثقات رجال مسلم؛ غير أبي سعيد هذا أورده الحافظ في «التعجيل» عن الهيثمي وقال:

«ذكره ابن حبان في (الثقات)». فأفاد الحافظ أنه في نسخة «الثقات» بخط الحافظ أبي علي البكري: «أبو سعد» بسكون العين، وقال: «مولى بني غفار». وكذا هو في «الكنى» لأبي أحمد. ثم قال:

«ثم وجدته في «تاريخ ابن يونس» فقال: مولى بني غفار، روى عنه أبو هانىء وخلاد بن سليمان الحضرمي، فأفاد عنه راوياً آخر».

قلت: وكذلك أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/٢/٣٧٩)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وشذ الدولابي فأورده في (فصل المعروفين بالكنى من أصحاب رسول الله ﷺ) من كتابه «الكنى» (١/٣٣) فقال:

«وأبو سعيد الغفاري»، ولم يزد!

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٤٠):

«سألت أبي عن حديث. . . ابن وهب عن أبي هانىء حميد بن هانىء الخولاني عن أبي سعيد الغفاري. . . (فذكره)؟ فقال أبي: إنما هو أبو سعيد الغفاري. ثم ذكرته لعلي بن الحسين بن الجنيد قال: حدثنا أحمد بن صالح عن ابن وهب، فقال: أبو سعيد الغفاري».

قلت: كذا في المواضع الثلاثة: «سعيد»، ولا يستقيم المعنى به، فلعل الصواب في الأخيرين منها «سعد» كما هو في «الجرح» تبعاً للبخاري في «الكنى» (٣٦/٣١٤)، وتبعهما ابن حبان في «الثقات» (٥/٥٧٣). والله أعلم.

وقال المناوي في «الفيض»:

«ورواه أيضاً الطبراني. قال الهيثمي: وفيه أبو سعيد الغفاري، لم يرو عنه غير حميد بن هانىء، ورجاله وثقوا، ورواه عنه ابن أبي الدنيا في «ذم الحسد»؛ قال الحافظ العراقي: وسنده جيد».

قلت: قد روى عنه خلاد بن سليمان أيضاً كما تقدم، فقد ارتفعت عنه جهالة العين، ثم هو تابعي، فمثله يحسن حديثه جماعة من الحفاظ، فلا جرم جود إسناده الحافظ العراقي (١٨٧/٣)، ووافقه الزبيدي (٥٣/٨)، وهو الذي انشرح له صدري، واطمأنت إليه نفسي، فالحديث علم من أعلام نبوته صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

ويشهد لبعضه قوله ﷺ: «دَبَّ إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء..» الحديث، وهو مخرج في «الإرواء» (٧٧٧) وغيره.

٦٨١ - (عليكم بالدُّلْجَةِ؛ فإنّ الأرضَ تُطْوَى بالليلِ).

أخرجه أبو داود (٢٥٧١)، والحاكم (١١٤/٢)، وعنه البيهقي (٢٥٦/٥) من طريق **خالد بن يزيد**: ثنا **أبو جعفر الرازي** عن الربيع بن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

ذكره الحاكم شاهداً للطريق الآتية وقال:

«إن سلم من خالد بن يزيد العمري». وأقره الذهبي.

قلت: كذا وقع عند: «العمري»، ولم يقع ذلك عند أبي داود، وما أراه محفوظاً؛ فإن العمري لم يخرج له أبو داود ولا غيره من الستة شيئاً، وهو متهم بالكذب، وإنما هو خالد بن يزيد الأزدي العتكي، ويقال: الهدادي، وهو صدوق يهم كما في «التقريب».

وهو الذي يروي عن أبي جعفر الرازي، وعنه عمرو بن علي شيخ أبي داود فيه كما في «التهذيب».

وأبو جعفر الرازي ضعيف لسوء حفظه.

لكن الحديث له طريق أخرى يتقوى بها؛ يرويه قبيصة بن عقبة: ثنا الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك به.

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٤/١٤٧/٢٥٥٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/٢٥٠)، والحاكم (١/٤٤٥) من طريق محمد بن أسلم العابد: ثنا قبيصة بن عقبة به. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

قلت: محمد بن أسلم لم يخرجا له؛ لكن تابعه عند ابن خزيمة والحاكم رويم بن يزيد، وهو ثقة كما قال الخطيب (٨/٤٢٩)، وكذلك محمد بن أسلم؛ فقد وثقه أبو حاتم وأبو زرعة كما في «الجرح والتعديل» (٣/٢/٢٠١)، فالسند صحيح وإن كان بعضهم أعله بالإرسال؛ فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٥٤):

«سمعت أحمد بن سلمة النيسابوري يقول: ذاكرت أبا زرعة بحديث رواه قبيصة بن عقبة عن الليث عن عقيل عن الزهري عن أنس قال.. (فذكره). فقال: أعرفه من حديث رويم بن يزيد عن الليث هكذا؛ فمن رواه عن قبيصة؟ فقلت: حدثني محمد بن أسلم عن قبيصة هكذا. فقال: محمد بن أسلم ثقة. فذاكرت به مسلم بن الحجاج فقال: أخرج إلي عبد الملك بن شعيب بن الليث كتاب جده؛ فرأيت في كتاب الليث على ما رواه قتيبة: «قال أبو الفضل: حدثنا قتيبة عن عقيل عن الزهري قال: قال رسول ﷺ: عليكم بالدلجة..». الحديث».

قلت: فقد أعله مسلم بالإرسال، وتابعه الدار قطني فقال:

«المحفوظ عن ليث مرسل».

رواه الخطيب عنه.

لكن اتفاق قبيصة ورويم على وصله عن الليث لا يجعلنا نطمئن لهذا الإعلال؛ لأنهما ثقتان، وزيادة الثقة مقبولة. والله تعالى أعلم.

لا سيما وقد رواه رويم في آخر حديث له مصرحاً بتحديث الزهري عن أنس بلفظ:

٦٨٢ - (إذا أَخْصَبَتِ الأرضُ فانزلُوا عن ظَهْرِكم، وأعطُوهُ حَقَّهُ من الكَلأِ، وإذا أَجْدَبَتِ الأرضُ فامضُوا عليها، وعليكم بالدُّلْجَةِ؛ فإنّ الأرضَ تُطْوَى بالليلِ).

أخرجه الطحاوي في «المشكل» (١/٣١)، وأبو يعلى (٦/٣٠١)، والخطيب (٨/٤٢٩)، والبيهقي (٥/٢٥٦) من طريقين عن رويم بن يزيد: حدثني الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب: أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا سند صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير رويم هذا، وهو ثقة كما تقدم في الحديث السابق.

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٥/٢٥٧):

«رواه الطبراني ورجاله ثقات».

وقال في مكان آخر (٣/٢١٣):

«رواه أبو يعلى، وفيه حميد بن الربيع وثقه أحمد والدارقطني، وضعفه جماعة. ورواه البزار، ورجاله رجال «الصحيح»؛ خلا رويم المعولي وهو ثقة».

قلت: حميد بن الربيع عند أبي يعلى في «مسنده» (٩١٣) إنما هو متابع لغيره، فلا يضره الضعف الذي فيه.

وللحديث شواهد كثيرة؛ منها عن عبد الله بن مغفل مرفوعاً نحوه.

قال الهيثمي (٣/٣١٣):

«رواه الطبراني، ورجاله ثقات».

ومنها عن خالد بن معدان عن أبيه عن النبي ﷺ نحوه، وزاد في أوله:

«إن الله رفيق يحب الرفق ويرضاه، ويعين عليه ما لا يعين على العنف، فإذا ركبتم هذه الدواب العجم فنزلولها منازلها، فإن أجدبت الأرض. . .» الحديث.

رواه الطبراني (٢٠/٣٦٥/٨٥٢) ورجاله رجال «الصحيح».

ومنها عن الحسن عن جابر مرفوعاً نحوه، وفيه زيادة:

«وإذا تغولت الغيلان فنادوا بالأذان».

وفيه انقطاع؛ ولذلك ـ مع عدم وجود الشاهد المعتبر له ـ أوردته في «الكتاب الآخر» (١١٤٠).

ومن شواهده حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره، وسيأتي تخريجه في «المجلد الثالث» تحت حديث أنس بنحوه رقم (١٣٥٧).

٦٨٣ ـ (يتركونَ المدينةَ على خيرِ ما كانتْ؛ لا يغشاها إلا العَوَافي (يريد: عوافيَ السباعِ والطيرِ)، وآخِرُ مَنْ يُحْشَرُ راعيانِ من مُزَيْنَةَ يريدان المدينةَ، ينعقانِ بغنمِهما، فيجدانِها وحشاً؛ حتى إذا بلغا ثَنِيةَ الوداعِ خرًّا على وجوهِهما).

أخرجه البخاري (٤/٧٢ ـ فتح)، ومسلم (٤/١٢٣)، وأحمد (٢/٢٣٤) من طرق عن الزهري قال: أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

وأخرج الحاكم (٤/٥٦٥) الشطر الثاني منه، واستدركه على الشيخين، ووافقه الذهبي؛ فلم يصيبا.

٦٨٤ ـ (آخرُ ما أدركَ الناسُ منْ كلامِ النبوةِ الأُولى: إذا لم تَسْتَحِ فاصنعْ ما شِئتَ).

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» من حديث أبي مسعود البدري. قال

المناوي في «فيض القدير»:

«وإسناده ضعيف لضعف فتح المصري؛ لكن يشهد له ما رواه البيهقي في «الشعب» عن أبي مسعود المذكور بلفظ:

«إن آخر ما بقي من النبوة الأولى. . .»، والباقي سواء، بل رواه البخاري عن أبي مسعود بلفظ:

«إن مما أدرك الناس. . .» إلى آخر ما هنا».

قلت: أخرجه في «الأنبياء» (٢/٣٧٩)، وفي «الأدب» (٤/١٤٠)، و «الأدب المفرد» (٥٩٧ و ١٣١٦)، وكذا أبو داود (٤٧٩٧)، وابن ماجه (٤١٨٣)، والطحاوي في «المشكل» (١/٤٧٩)، وابن حبان (٢/٣/٦٠٦)، وأحمد (٤/١٢١ و ١٢٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٢٣٥ ـ ٢٣٨)، وابن عساكر في «التاريخ» (١١/٧٠٦) من طريق منصور قال: سمعت ربعي بن حراش يحدث عن أبي مسعود به.

وخالفه في إسناده أبو مالك الأشجعي فقال: حدثني ربعي بن حراش عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره بلفظ:

«إن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة إذا لم. . .».

أخرجه أحمد (٥/٤٠٥): ثنا يزيد بن هارون: أنا أبو مالك به.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٧١)، والخطيب في «التاريخ» (١٢/١٣٥ ـ ١٣٦) من طرق أخرى عن يزيد بن هارون به، وزاد أحمد والخطيب في أوله: «المعروف كله صدقة، وإن. . .».

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وأبو مالك اسمه سعد بن طارق، ولا يعل برواية منصور المتقدمة؛ لأنه ـ كما قال الحافظ في «الفتح» (٦/٢٨٠): ـ ليس ببعيد أن يكون ربعي سمعه من أبي مسعود ومن حذيفة جميعاً ـ يعني: ـ فحدث به عن هذا تارة وعن هذا تارة، ومثل هذا الجمع لا بد منه؛ لأن توهيم الثقة لا يجوز بغير حجة؛ كما هو

معروف في علم المصطلح.

وعلى هذا فحديث حذيفة شاهد قوي لرواية ابن عساكر هذه. وبالله التوفيق.

وتابعه عباد بن العوام عن أبي مالك به.

رواه الطحاوي.

ثم رأيت الحديث عند الإخميمي في «حديثه عن شيوخه» (٢/٢/١): ثنا **محمد (يعني: ابن عبد الله بن سعيد المهراني)**: ثنا محمد بن بشار: ثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن منصور عن ربعي بن حراش به مرفوعاً بلفظ:

«آخر ما تعلق به الناس من كلام النبوة...» الحديث.

وهذا رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير المهراني هذا فلم أجد له ترجمة.

لكن أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٧٨) من طريق الحسن بن عبيد الله عن ربعي بن حراش به نحوه.

فهذه متابعات قوية لأبي مالك الأشجعي تدل على أنه قد حفظ.

ثم وقفت على إسناد البيهقي في «الشعب» (٦/١٤٤/٧٧٣٦) من طريق أبي جعفر محمد بن حاتم: حدثني فتح بن عمرو: ثنا أبو أسامة: أخبرنا الفضل بن مهلهل عن منصور به.

وهذا إسناد صحيح، وفتح بن عمرو هو الكِسِّي، وهو ثقة، قال أبو حاتم:

«صدوق».

وقال ابن حبان (٩/١٤):

«مستقيم الحديث».

وهو غير فتح المصري المتقدم في كلام المناوي؛ فلا أدري أهكذا وقع منسوباً

في «ابن عساكر»؛ أم هو من المناوي أضافه على سبيل البيان؟

وقد توبع؛ فأخرجه الطبراني (١٧/٢٣٨/٦٦٠) عن ثقتين آخرين قالا: نا أبو أسامة به؛ إلا أنه لم يسق لفظه.

وتابعه شريك عن منصور به بلفظ حديث الترجمة.

أخرجه الطبراني أيضاً (٦٥٧) من طريق ابن أبي شيبة وهذا في «المصنف» (٨/٥٢٤/٥٤٠٠).

(الِكسِّي): بكسر أوله وتشديد ثانيه نسبة إلى مدينة قرب سمرقند؛ كما في «معجم البلدان».

٦٨٥ - (آمُرُكُمْ بثلاثٍ، وأنهاكم عن ثلاثٍ؛ آمرُكم أنْ تعبدُوا الله ولا تشركُوا به شيئاً، وتعتصمُوا بحبلِ اللهِ جميعاً ولا تَفرَّقُوا، وتطيعُوا لِمَنْ ولاَّه الله عليكم أمْرَكم. وأنهاكم عن قِيلَ وقالَ، وكثرةِ السؤالِ، وإضاعةِ المالِ).

أخرجه ابن حبان (١٥٤٣) من طريق عمرو بن الحارث أن بكيراً حدثه أن سهيل بن ذكوان حدثه أن أباه حدثه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه هو (٥/ ١٣٠)، وابن حبان (٣٣٧٩)، وكذا أحمد (٢/٣٢٧ و ٣٦٠ و ٣٦٧) من طرق أخرى عن سهيل به نحوه ، لكن سقط من أصل مسلم الخصلة الثالثة من المأمور به، ونصها عند أحمد:

«وأن تناصحوا من ولاَّه الله أمركم».

وسقطت أيضاً من «مختصر مسلم» للمنذري رقم (١٢٣٦)، فلتُستدرك في الطبعة الجديدة إن شاء الله تعالى.

والحديث عزاه في «الجامع الكبير» (١/٣/٢) لابن حبان وابن جرير، وأبي نعيم أيضاً في «الحلية»، ولم أره في فهرسها، والله أعلم.

ولم يذكره في «الجامع الصغير» من نسخة المناوي، وأورده في «الفتح الكبير» من رواية «الحلية» فقط(!) ولم يرمز له بحرف (ز) إشارة إلى أنه من «زوائد الجامع الصغير»، فلعله سقط من الطابع. والله أعلم.

ثم تأكدت من ذلك بالرجوع إلى مخطوطة «زيادة الجامع الصغير» فهو فيه كما في «الفتح الكبير».

وللحديث شاهد من حديث عمر بن مالك الأنصاري.

أخرجه الطبراني (٩/١٤/٨٣٠٧) بسند ضعيف.

٦٨٦ - (لو كانتِ الدنيا تَعْدِلُ عندَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ؛ ما سَقَى كافراً منها شَرْبَةَ ماءٍ).

روي من حديث سهل بن سعد، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وجماعة من الصحابة، والحسن وعمرو بن مرة مرسلاً.

١ - أما حديث سهل؛ فيرويه **عبد الحميد بن سليمان** عن أبي حازم عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه الترمذي (٢/٥٢)، وابن عدي (١/٢٤٩)، وأبو نعيم (٣/٢٥٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٥٠) وقال:

«عبد الحميد بن سليمان أخو فليح؛ قال ابن معين: ليس بشيء. وتابعه زكريا بن منظور وهو دونه».

قلت: وهما ضعيفان كما في «التقريب»، فقول الترمذي عقبه:

«حديث صحيح غريب من هذا الوجه» مما لا وجه له؛ لأن عبد الحميد هذا لم يوثقه أحد؛ بل هو شبه متفق على تضعيفه.

نعم لو أنه صححه أو على الأقل حسنه للمتابعة التي أشار إليها العقيلي، والشواهد الآتي بيانها؛ لكان صواباً.

والمتابعة المذكورة أخرجها ابن ماجه (٤١١٠) والحاكم (٤/٣٠٦) من طرق عن **أبي يحيى زكريا بن منظور**: ثنا أبو حازم به.

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: زكريا ضعفوه».

وزكريا هذا لم يتهم بالكذب، فيمكن الاستشهاد به؛ لا سيما وقد وثقه بعضهم، وقال ابن عدي:

«يكتب حديثه».

٢ ـ وأما حديث أبي هريرة؛ فيرويه محمد بن عمار عن **صالح مولى التوأمة** عنه.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٣٠٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٣١٧/١٤٤٠).

وصالح هذا ضعيف لاختلاطه، فهو غير متهم.

٣ ـ وأما حديث ابن عمر؛ فيرويه أبو مصعب عن مالك عن نافع عنه مرفوعاً.

أخرجه القضاعي في «مسنده»، ورجاله ثقات كما سيأتي بيانه تحت هذا الحديث نفسه، وقد قُدِّر إعادة تخريجه برقم (٩٤٣).

٤ ـ وأما حديث ابن عباس؛ فيرويه **الحسن بن عمارة** عن الحكم عن مجاهد عنه به.

أخرجه أبو نعيم (٣/٣٠٤ و ٨/٢٩٠) وقال:

«غريب من حديث الحكم، لم نكتبه إلا من حديث الحسن عنه».

قلت: والحسن هذا متروك شديد الضعف؛ فلا يستشهد به.

٥ ـ وأما حديث الجماعة من الصحابة؛ فيرويه ابن المبارك في «الزهد» (٢/١٧٨ كواكب ٥٧٥): أنبأ إسماعيل بن عياش قال: حدثني **عثمان بن عبيد الله بن [أبي] رافع** أن رجالاً من أصحاب النبي ﷺ حدثوه مرفوعاً به.

وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير عثمان هذا فأورده ابن أبي حاتم (٣/١/١٥٦) من رواية ابن أبي ذئب فقط عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلا، وذكر أنه مولى سعيد بن العاص المديني، وعليه يكون الحديث من رواية ابن عياش عن أهل المدينة، وهي ضعيفة، لكن يستشهد بها. وعثمان هذا ذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٥/١٥٧)، وروى عنه جمع من الثقات، كما في «تاريخ البخاري» (٣/٢/٢٣٢ - ٢٣٤).

٦ - وأما رواية الحسن؛ فقال ابن المبارك أيضاً: أنبأ حريث بن السائب الأسدي قال: حدثنا الحسن مرفوعاً به.

وهذا مرسل لا بأس به في الشواهد؛ الحريث هذا قال الحافظ:

«صدوق يخطىء».

٧ - وأما حديث عمرو بن مرة؛ فقال السيوطي في «الجامع الكبير» (١/٣/١):

«رواه هناد عنه مرسلاً».

قلت: هو عنده في «الزهد» (٢/٤١٢) بسند صحيح عنه.

وبالجملة؛ فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح بلا ريب. والله أعلم.

٦٨٧ - (ائتِ حَرْثَكَ أَنَّى شئتَ، وأَطْعِمْها إذا طَعِمْتَ، واكْسُها إذا اكْتَسَيْتَ، ولا تُقَبِّحِ الوجهَ، ولا تَضْرِبْ).

أخرجه أبو داود (١/٣٣٤)، وابن ماجه (١٨٥٠)، وأحمد (٥/٣ و ٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٤١٥) عن بهز بن حكيم حدثني أبي عن جدي قال:

«قلت: يا رسول الله! نساؤنا مانأتي منهن وما نذر؟ قال:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن للخلاف المعروف في بهز بن حكيم، وهو صدوق كما

في «التقريب».

وأما أبوه حكيم ـ وهو ابن معاوية بن حيدة ـ فروى عنه جمع من الثقات، ووثقه ابن حبان (٤ / ١٦١) والعجلي، وقال النسائي: «لا بأس به».

٦٨٨ ـ (آلفقرَ تخافونَ؟! والذي نفسي بيدِهِ؛ لَتُصَبَّنَّ عليكُمُ الدنيا صَبّاً؛ حتى لا يُزيغَ قلبُ أحدِكم إزاغةً إلا هِيَهْ، وايمُ اللهِ لقد تـركتُكُم على مِثْلِ البيضاءِ؛ ليلُها ونهارُها سواءٌ).

أخرجه ابن ماجه (رقم ٥): حـدثنا هشـام بن عمار الـدمشقي: ثنا محمـد بن عيسى بن سميع: حدثنا إبراهيم بن سليمان الأفطس عن الوليد بن عبد الرحمن الجرشي عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء قال:

«خرج علينا رسول الله ﷺ، ونحن نذكر الفقر ونتخوفه، فقال: فذكره. قال أبو الـدرداء: صدق ـ والله ـ رسـول الله ﷺ، تركنـا ـ والله ـ على مثـل البيضـاء؛ ليلهـا ونهارها سواء».

قلت: وهـذا إسناد حسن رجـاله كلهم ثقـات، وفي هشام بن عمـار وإبراهيم الأفطس كلام لا ينزل الحديث عما ذكرنا، وقد بيض له البوصيري في «زوائد ابن ماجه» (١/٢).

وقد وجدت له شاهداً من حديث عوف بن مالك مرفوعاً بـه دون قولـه: «وايم الله...».

أخـرجـه أحـمـد (٦/٢٤)، والـبـزار (٤/٢٣٥/٣٦١١)، والـطـبـرانـي (١٨/٥٢/٩٣)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/١/٣٨).

وسند أحمد جيد، وعزاه الهيثمي (١٠/٢٤٥) للطبـراني والبزار فقط، وأعله بعنعنة بقية، وفاته تصريحه بالتحديث عند أحمد؛ على أن ابن عساكر ساق له إسناداً آخر ليس فيه بقية.

٦٨٩ - (أَبَى الله أَنْ يَجْعَلَ لقاتلِ المؤمنِ توبةً).

أخرجه محمد بن حمزة الفقيه في «أحاديثه» (ق ٢/٢١٥)، والواحدي في «الوسيط» (١/١٨٠/٢)، والضياء في «المختارة» (١/١٢٧) من طريقين عن سويد بن نصر: ثنا ابن المبارك عن سليمان التيمي (زاد الأولان: عن حميد) عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، وسليمان التيمي سمع من أنس، فهو متصل؛ سواء ثبتت الزيادة أو لم تثبت، ورجاله كلهم ثقات رجال مسلم.

والحديث عزاه في «الجامعين» للطبراني أيضاً في «المعجم الكبير»، ولم أره في ترجمة أنس منه. فالله أعلم. ولا أورده أخونا عدنان عرعور في «فهارس المعجم الكبير»، ولا هو في «فهارس مجمع الزوائد».

وفي «الفيض»:

«قال في «الفردوس»: صحيح. ورواه جمع عن عقبة بن مالك الليثي، وسببه أن النبي ﷺ بعث سرية، فأغاروا على قوم، فشذ رجل منهم، فاتبعه رجل من السرية شاهراً سيفه، فقال: إني مسلم. فقتله، فنُهِيَ إلى النبي ﷺ، فقال قولاً شديداً، ثم ذكره».

قلت: حديث عقبة أخرجه النسائي في «السير» (١/٣٩/١)، وأحمد (٤/١١٠ و٥/٢٨٨ - ٢٨٩) من طريق حميد بن هلال عن بشر بن عاصم عنه ولفظه:

«إن الله عز وجل أبى على من قتل مؤمناً، قالها ثلاث مرات».

ورجاله ثقات؛ غير بشر هذا - وهو الليثي - أورده ابن أبي حاتم (١/١/٣٦٠) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/٦٨) وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/٣٥٥/٩٨٠ - ٩٨١).

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٧/٤٨ - ٤٩)، والحاكم (١/١٨ - ١٩) من هذا الوجه؛ إلا أنهما قالا: «نصر بن عاصم الليثي». وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا إن كان قوله: «نصر» محفوظاً. والله أعلم.

٦٩٠ - (أَبَى الله والمؤمنونَ أنْ يُخْتَلَفَ عليكَ يا أبا بكرٍ!).

أخرجه أحمد (٦/٤٧)، والحسن بن عرفة في «جزئه» (٢/٢)، ومن طريقه ابن بلبان في «تحفة الصديق في فضائل أبي بكر الصديق» (١/٥٠) من طريق عبد الرحمن ابن أبي بكر القرشي عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت:

«لما ثقل رسول الله ﷺ قال لعبد الرحمن بن أبي بكر: ائتني بكتِفٍ أو لوح حتى أكتب لأبي بكر كتاباً لا يُختَلَفُ عليه. فلما ذهب عبد الرحمن ليقوم قال: » فذكره. وقال ابن بلبان:

«تفرد به ابن أبي مليكة أبو محمد، ويقال له: أبو بكر القرشي».

قلت: وهو ضعيف؛ لكنه لم يتفرد به؛ فقال أحمد (٦/١٠٦): ثنا مؤمل قال: ثنا نافع - يعني: ابن عمر -: ثنا ابن أبي مليكة به نحوه.

وهذا إسناد جيد في المتابعات، نافع هذا ثقة ثبت، ومؤمل هو ابن إسماعيل، وهو صدوق سيىء الحفظ كما في «التقريب».

وله طريق أخرى من رواية عروة عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ في مرضه:

«ادعي لي أبا بكر أباك وأخاك؛ حتى أكتب كتاباً؛ فإني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر».

أخرجه مسلم (٧/١١٠)، وأحمد (٦/١٤٤) وابن سعد في «الطبقات» (٣/١٨٠) والبيهقي في «السنن» (٨/١٥٣).

وله طريق ثالث يرويه القاسم بن محمد عنها نحوه، ولفظه:

«لقد هممت أو أردت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه، وأعهده أن يقول القائلون، أو

يتمنى المتمنون، ثم قلت: يأبى الله ويدفع المؤمنون، أو يدفع الله ويأبى المؤمنون».

أخرجه البخاري (٤/٤٦ ـ ٤٧ و ٤٠٥ ـ ٤٠٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٥٤٩/١١٥٦).

طريق رابع يرويه عبيد الله بن عبد الله عنها قالت:

«لما مرض رسول الله ﷺ في بيت ميمونة... فقال ـ وهو في بيت ميمونة ـ لعبد الله بن زمعة: مُرِ الناس فليصلوا. فلقي عمر بن الخطاب فقال: يا عمر! صل بالناس. فصلى بهم، فسمع رسول الله ﷺ صوته فعرفه، وكان جهير الصوت، فقال رسول الله ﷺ: أليس هذا صوت عمر؟ قالوا: بلى. قال: يأبى الله جل وعز ذلك والمؤمنون، مروا أبا بكر فليصل بالناس. قالت عائشة: يا رسول الله! إن أبا بكر رجل رقيق لا يملك دمعه...» الحديث.

أخرجه أحمد (٦/٣٤) من طريق معمر عن الزهري عنه.

وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وخالفه عبد الرحمن بن إسحاق فقال: عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن زمعة أخبره بهذا الخبر.

أخرجه أبو داود (٤٦٦١). فجعله من مسند ابن زمعة، ولعله الصواب؛ فقد قال ابن إسحاق: حدثني الزهري: حدثني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن عبد الله بن زمعة قال: فذكر نحوه، وزاد بعد قوله: «يأبى الله ذلك والمسلمون»:

«فبعث إلى أبي بكر، فجاء بعد أن صلى عمر تلك الصلاة، فصلى بالناس».

أخرجه أبو داود (٤٦٦٠) والسياق له، وأحمد (٤/٣٢٢).

وهذا سند جيد.

٦٩١ - (إنَّ اليهودَ قومٌ حُسُدٌ، وإنهم لا يَحْسُدُونَنَا على شيءٍ كما يحسدُونا على السلامِ، وعلى «آمينَ»).

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/٧٣/٢): ثنا أبو بشر الواسطي: نا خالد - يعني: ابن عبد الله - عن سهيل - وهو ابن أبي صالح - عن أبيه عن عائشة قالت:

«دخل يهودي على رسول الله ﷺ فقال: السام عليك يا محمد! فقال النبي ﷺ: وعليك. فقالت عائشة: فهممت أن أتكلم، فعلمت كراهية النبي ﷺ لذلك، فسكت. ثم دخل آخر فقال: السام عليك. فقال: عليك. فهممت أن أتكلم، فعلمت كراهية النبي ﷺ لذلك، ثم دخل الثالث فقال. السام عليك. فلم أصبر حتى قلت: وعليك السام وغضب الله ولعنته إخوان القردة والخنازير! أتحيون رسول الله بما لم يحيه الله؟! فقال رسول الله ﷺ: إن الله لا يحب الفحش ولا التفحش، قالوا قولاً فرددنا عليهم، إن اليهود...». ورواه أبو نعيم أيضاً مختصراً عن أنس، وهو الآتي بعده.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح»، وأبو بشر الواسطي اسمه إسحاق بن شاهين، وهو من شيوخ البخاري.

والحديث أخرجه ابن ماجه (١/٢٨١) من طريق حماد بن سلمة: ثنا سهيل بن أبي صالح به مقتصراً على الجملة المذكورة أعلاه بنحوه. وقال البوصيري في «الزوائد»:

«هذا إسناد صحيح، احتج مسلم بجميع رواته».

وللحديث طريق أخرى يرويه حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن قيس عن محمد بن الأشعث عن عائشة قالت:

«بينا أنا عند النبي ﷺ إذ استأذن رجل من اليهود...» الحديث بتمامه نحوه وأتم منه: إلا أنه لم يذكر الحسد على السلام، ولفظه:

«لا يحسدوننا على شيء كما يحسدوننا على يوم الجمعة التي هدانا الله وضلوا عنها، وعلى القبلة التي هدانا الله لها وضلوا عنها، وعلى قولنا خلف الإمام: آمين».

أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٢٢)، والبيهقي (٢/٥٦)، وأحمد (٦/١٣٤ - ١٣٥).

وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير محمد بن الأشعث، وقد وثقه ابن حبان، وروى عنه جماعة، وهو تابعي كبير.

وتابعه مجاهد عن محمد بن الأشعث به مختصراً نحو حديث الترجمة.

أخرجه البخاري والبيهقي.

وللترجمة شاهد من حديث أنس بلفظ:

٦٩٢ - (إنَّ اليهودَ ليحسدونَكم على السلامِ والتأمينِ).

أخرجه أبو نعيم في «أحاديث مشايخ أبي القاسم الأصم» (١/٣٥)، والخطيب في «التاريخ» (١١/٤٣)، والضياء المقدسي في «المختارة» (ق ٤٥/١) من طريق إبراهيم بن إسحاق الحربي: حدثنا أبو ظفر: حدثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال المقدسي:

«أبو ظفر اسمه عبد السلام بن مطهر بن حسام بن مصك بن ظالم بن شيطان الأزدي البصري، روى عنه البخاري وأبو داود».

قلت: وبقية رجال الإسناد ثقات، فهو صحيح.

فائدة: في هذا الحديث والذي قبله إشارة قوية إلى سنية جهر المقتدين بـ «آمين» وراء الإمام؛ لأن الجهر به هو الذي يثير حفيظة اليهود ويحملهم على الحسد، كالجهر بالسلام، كما هو ظاهر. فتأمل.

٦٩٣ - (الفجرُ فَجْرَانِ: فجرٌ يَحْرُمُ فيه الطعامُ، وتَحِلُّ فيه الصلاةُ، وفجرٌ تَحْرُمُ فيه الصلاةُ، ويَحِلُّ فيه الطعامُ).

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/٥٢/٢)، وعنه الحاكم (١/٤٢٥)، والبيهقي (١/٣٧٧و٤٥٧و٤/٢١٦) من طريق أبي أحمد الزبيري: ثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال ابن خزيمة:

«[لم] يرفعه في الدنيا غير أبي أحمد الزبيري».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وأعله البيهقي بأن غير أبي الزبير رواه عن سفيان الثوري موقوفاً، وقال:
«والموقوف أصح».

قلت: لأن أبا أحمد الزبيري ـ واسمه محمد بن عبد الله بن الزبير ـ مع كونه ثقة ثبتاً؛ فقد نسبوه إلى الخطأ في روايته عن الثوري؛ لكن للحديث شواهد كثيرة تدل على صحته؛ منها عن جابر عند الحاكم (١/١٩١) والبيهقي، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، ومنها عن عبد الرحمن بن عائش وسيأتي برقم (٢٠٠٢).

من فقه الحديث: قال ابن خزيمة:

«في هذا الخبر دلالة على أن صلاة الفرض لا يجوز أداؤها قبل دخول وقتها».
قال:

«(فجر يحرم فيه الطعام): يريد على الصائم. (ويحل فيه الصلاة): يريد صلاة الصبح. (وفجر يحرم فيه الصلاة): يريد صلاة الصبح؛ إذا طلع الفجر الأول لم يحل أن يصلي في ذلك الوقت صلاة الصبح؛ لأن الفجر الأول يكون بالليل، ولم يرد أنه لا يجوز أن يتطوع بالصلاة بعد الفجر الأول. وقوله: (ويحل فيه الطعام): يريد لمن يريد الصيام».

قلت: ومن تراجم البيهقي لهذا الحديث قوله: «باب إعادة صلاة من افتتحها قبل طلوع الفجر الآخر».

وفيه تنبيه هام إلى وجوب أداء الصلاة بعد طلوع الفجر الصادق؛ وهذا ما أخل به المؤذنون في كثير من العواصم ـ منها عمان ـ فإن الأذان الموحد فيها يرفع قبل الفجر بنحو نصف ساعة بناء على التوقيت الفلكي، وهو خطأ ثابت بالمشاهدة! وكذلك في كثير

من البلاد الأخرى كدمشق والجزائر والمغرب والكويت والمدينة والطائف. والله المستعان.

٦٩٤ - (التَّيَمُّمُ ضَرْبَةٌ للوجهِ والكَفَّيْنِ).

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢/٣٨)، وأحمد (٤/٢٦٣) عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه عن عمار بن ياسر أن رسول الله ﷺ قال في التيمم ضربة. . .

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، ومعناه في «الصحيحين» وأبي داود وغيرهما، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٣٤٣ - ٣٦٢).

٦٩٥ - (إنَّ منْ أشراطِ الساعةِ أنْ يُلْتَمَسَ العلمُ عند الأصاغرِ).

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٦١)، وعنه أبو عمرو الداني في «الفتن» (٢/٦٢) واللالكائي في «شرح أصول السنة» (١/٢٣٠ - كواكب ٥٧٦)، وكذا الطبراني في «الكبير»، وعنه الحافظ عبد الغني المقدسي في «العلم» (ق١٦/٢)، وابن منده في «المعرفة» (٢/٢٢٠/١)، وابن عبد البر في «جامع العلم» (١/١٥٧ - ١٥٨)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/٧٩) عن ابن المبارك عن ابن لهيعة عن بكر بن سوادة عن أبي أمية الجمحي أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وزاد الأول:

«قال ابن المبارك: الأصاغر: أهل البدع».

قلت: وهذا إسناد جيد؛ لأن حديث ابن لهيعة صحيح إذا كان من رواية أحد العبادلة عنه، وابن المبارك منهم. فما نقله المناوي عن الهيثمي أنه أعله بقوله: «فيه ابن لهيعة ضعيف» ليس بجيد.

ولذلك قال الحافظ المقدسي عقبه:

«وإسناده حسن».

ورواه الهروي في «ذم الكلام» (ق ٢/١٣٧) من هذا الوجه مرفوعاً، وعن ابن مسعود موقوفاً عليه.

وكذا رواه اللالكائي عنه وابن عبد البر والخطيب، وهو شاهد قوي لأنه لا يقال بالرأي، ولفظه:

«لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم؛ فإذا أخذوه من أصاغرهم وشرارهم هلكوا». وإسناده صحيح.

(تنبيه): يبدو لي أن المراد بـ(الأصاغر) هنا الجهلة الذين يتكلمون بغير فقه في الكتاب والسنة، فيضلون ويضلون، كما جاء في حديث «انتزاع العلم»، ومن الأمثلة ذاك المصري الذي كتب رسالة أسماها «اللباب في فرضية النقاب»! فعارضه آخر فيما سماه «تذكير الأصحاب بتحريم النقاب»! والحق بينهما وهو الاستحباب.

٦٩٦ - (تنامُ عيناي ولا ينامُ قلبي).

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/٩/٢) من طريق يحيى بن سعيد عن ابن عجلان قال: سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد.

وله عنده شاهد صحيح من حديث عائشة قالت:

«فقلت: يا رسول الله! أتنام قبل أن توتر؟ فقال: يا عائشة! إن عَيْنَيَّ تنامان ولا ينام قلبي».

وقد رواه الشيخان في «صحيحيهما» وغيرهما، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٢١٢).

وله شاهد ثالث من حديث أبي بكرة مرفوعاً.

أخرجه أحمد (٥/٤٠و ٤٩ و ٥١ - ٥٢).

وعن ابن عباس في أثناء حديث.

أخرجه أبو نعيم (٤/٣٠٤ - ٣٠٥)، وسيأتي برقم (١٨٧٢).

٦٩٧ - (نِعْمَ الميتةُ أنْ يموتَ الرجلُ دونَ حَقِّهِ).

أخرجه أحمد (١/١٨٤)، وعنه أبو عمرو الداني في «الفتن» (١/١٤٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٩٠) من طريق إبراهيم بن المهاجر عن أبي بكر بن حفص

ـ فذكر قصة ـ قال: سعد: إنِّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. وقال أبو نعيم:

«وأبو بكر اسمه عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص».

قلت: وهو ثقة من رجال الشيخين.

وإبراهيم بن المهاجر ـ وهو البجلي ـ مختلف فيه؛ فقال أحمد:

«لا بأس به».

وقال يحيى القطان:

«لم يكن بقوي».

وفي «التقريب»:

«صدوق لين الحفظ».

قلت: فهو حسن الحديث إن شاءَ الله تعالى.

ثم رأيت الهيثمي (٦/٢٤٤) قد أعله بالانقطاع بين أبي بكر بن حفص وسعد، وهو إعلال سليم؛ فإن لم يوجد للحديث شاهد معتبر، فلينقل إلى «الكتاب الآخر».

٦٩٨ ـ (خيرُ الناسِ في الفِتَنِ رجلٌ آخذٌ بعِنَانِ فرسِهِ ـ أو قال: برَسَنِ فرسِهِ ـ خلفَ أعداءِ اللهِ يُخِيفُهم ويُخيفُونَهُ، أو رجل معتزِلٌ في باديتِهِ يُؤَدِّي حَقَّ اللهِ الذي عليه).

أخرجه الحاكم (٤/٤٤٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم: أنبأ عبد الرزاق: أنبأ معمر عن عبدالله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً. وقال:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا إذا كان إسحاق بن إبراهيم ـ وهو الدَّبَري ـ لم يتفرد به. وهو في «المصنف» (١١/٣٦٨/٢٠٧٦٠)؛ لكن سقط منه ابن عباس.

وله طريق أخرى عنه بلفظ: «ألا أخبركم بخير الناس منزلة»، وقد سبق (٢٥٥).

ثم رأيته في «المستدرك» (٤/٤٦٤) من طريق يحيى بن جعفر: ثنا عبد الرزاق به. فقال أيضاً: «صحيح على شرطهما»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا؛ فقد توبع عليه الدبري.

ثم رأيت في «الفتن» لأبي عمرو الداني (ق ١/١٥٣) من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر به. فصح الحديث يقيناً والحمد لله.

وله شاهد من حديث أم مالك البهزية.

أخرجه الترمذي وحسنه، راجع «المشكاة» (٥٤٠٠).

٦٩٩ - (خيرُ الناسِ قَرْني، ثم الذين يَلُونَهُم، ثم الذين يلونَهم، ثم يَجِيءُ قومٌ يتسمنونَ: يحبونَ السِّمنَ، ينطِقونَ الشهادةَ قبلَ أنْ يُسْأَلُوها).

أخرجه الترمذي (٢/٣٥و٤٩)، وابن حبان (٢٢٨٥)، والحاكم (٣/٤٧١)، وأحمد (٤/٤٢٦) عن وكيع: ثنا الأعمش: ثنا هلال بن يساف عن عمران بن حصين مرفوعاً.

وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقول الحاكم: «على شرط الشيخين» وهم وإن وافقه الذهبي؛ لأن هلالاً إنما أخرج له البخاري تعليقاً.

وقد أخرجه الترمذي أيضاً من طريق محمد بن الفضيل عن الأعمش عن علي بن مدرك عن هلال بن يساف به. فأدخل علي بن مدرك بين الأعمش وهلال. قال الترمذي:

«هكذا روى محمد بن فضيل هذا الحديث عن الأعمش عن علي بن مدرك عن هلال بن يساف، وروى غير واحد من الحفاظ هذا الحديث عن الأعمش عن هلال بن يساف، ولم يذكروا فيه علي بن مدرك».

ثم ساق إسناده المذكور ثم قال:

«وهذا أصح من حديث محمد بن فضيل».

وللحديث طريقان آخران سيأتي ذكرهما في «خير أمتي» برقم (١٨٤٠). وله شاهد بلفظ:

٧٠٠ - (خيرُ الناسِ قرني، ثم الذينَ يَلُونَهُم، ثم الذين يلونَهم، ثم يجِيءُ قومٌ تسبقُ شهادةُ أحدِهم يَمِينَهُ، ويَمِينُهُ شهادَتَهُ).

أخرجه البخاري (٥/١٩٩ و ٧/٦ و ١١/٤٦٠)، ومسلم (٧/١٨٤ - ١٨٥)، وابن ماجه (٢/٦٣ - ٦٤)، وابن حبان (٩/١٧٧/٧١٨٣)، والطيالسي (ص ٣٩ رقم ٢٩٩)، وأحمد (١/٣٧٨ و ٤١٧ و ٤٣٤ و ٤٣٨ و ٤٤٢)، والخطيب في «تاريخه» (١٢/٥٣) من طريق إبراهيم عن عبيدة السلماني عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً. وزاد الشيخان وغيرهما:

«قال إبراهيم: وكان أصحابنا ينهوننا ونحن غلمان أن نحلف بالشهادة والعهد».

وله شاهد من حديث النعمان بن بشير بهذا اللفظ؛ إلا أنه قال ثلاث مرات: «ثم الذين يلونهم»، فأثبت القرن الرابع.

أخرجه أحمد (٤/٢٦٧ و ٢٧٦ و ٢٧٧) من طريق عاصم عن خَيْثَمَة بن عبد الرحمن عنه. وهذا سند حسن، وقال في «المجمع» (١٠/١٩):

«رواه أحمد والبزار والطبراني في «الكبير» و «الأوسط»، وفي طرقهم عاصم ابن بهدلة، وهو حسن الحديث، وبقية رجال أحمد رجال (الصحيح)».

وفي ثبوت هذه الزيادة عندي نظر، لأنها لم تأت من طريق صحيحة، وعاصم ابن بهدلة في حفظه شيء، فلا يحتج بما تفرد به دون الثقات. ومع ذلك فإنه قد اضطرب في هذه الزيادة؛ فإنه لم يذكرها في بعض الروايات الصحيحة عنه عند أحمد؛ كما حققته في الكتاب الآخر (٣٥٦٩)، وقد ذكرت هناك روايات أخرى منكرة أيضاً، ومثلها الحديث (٦١٢٣).

٧٠١ - (قلْ لخالدٍ: لا يقتلنَّ امرأةً ولا عَسِيفاً).

أخرجه أبو داود (١/٤١٦) من طريق عمر بن المرقَّع بن صيفي: ثني أبي عن جده رباح بن ربيع قال:

«كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة، فرأى الناس مجتمعين على شيء، فبعث رجلاً فقال: انظر علام اجتمع هؤلاء؟ فجاء فقال: امرأة قتيل. فقال: ما كانت هذه لتقاتل! قال: وعلى المقدمة خالد بن الوليد، فبعث رجلاً فقال:» فذكره.

وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات، وقد رواه أبو الزناد عن المرقع أتم منه، وهذا لفظه:

«الحَقْ خالداً فقل له: لا تقتلن ذرية ولا عَسِيفاً».

أخرجه الطحاوي (٢/١٢٧)، والحاكم (٢/١٢٢)، وأحمد (٣/٤٨٨) عن أبي الزناد قال: ثني المرقع بن صيفي عن جده رباح بن الربيع أخي حنظلة الكاتب أنه أخبره:

«أنه خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة غزاها، وعلى مقدمتها خالد بن الوليد، فمر رباح وأصحاب رسول الله ﷺ على امرأة مقتولة مما أصابت المقدمة، فوقفوا ينظرون إليها، ويتعجبون من خلقها، حتى لحقهم رسول الله ﷺ على راحلته، فانفرجوا عنها، فوقف عليها رسول الله ﷺ فقال: ما كانت هذه لتقاتل! فقال لأحدهم:» فذكره.

ورواه ابن ماجه (٢/١٩٥) من هذا الوجه، وابن حبان (١٦٥٦).

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

وأقول: كلا بل هو صحيح فقط؛ المرقع بن صيفي لم يرو له الشيخان شيئاً، وهو ثقة.

ثم إن الحديث في سنده اختلاف على أبي الزناد، فرواه عنه هكذا ابنه عبد الرحمن، وهي رواية الحاكم، ورواية لأحمد (٤/١٧٨ - ١٧٩).

وتابعه المغيرة بن عبد الرحمن - وهو ابن عبد الله الحزامي - وهي رواية أحمد وابن ماجه والطحاوي.

وابن جريج قال: أخبرت عن أبي الزناد به. أخرجه أحمد.

وخالفهم سفيان الثوري فقال: عن أبي الزناد عن المرقع بن صيفي عن حنظلة الكاتب قال:

«غزونا مع النبي ﷺ فمررنا على امرأة مقتولة...» الحديث نحوه بلفظ:

«انطلق إلى خالد بن الوليد فقل له: إن رسول الله ﷺ يأمرك أن لا تقتل ذرية ولا عَسِيفاً».

أخرجه أحمد والطحاوي وابن ماجه، وقال بعد أن ساق - بعد هذه الرواية - الروايةَ الأولى:

«قال أبو بكر بن أبي شيبة: يخطىء الثوري فيه».

فأشار إلى أن الرواية الأولى هي الصواب، وهو الحق لاتفاق من ذكرنا من الثقات عليها، ويقوي ذلك أن عمر بن المرقع بن صيفي رواه عن أبيه مثل رواية الثقات عن أبي الزناد كما تقدم، والابن أدرى برواية أبيه وجده عادة.

وللحديث شاهد بلفظ: «ما بال أقوام جاوزهم...»، وقد مضى برقم (٤٠٢).

ثم الحديث عزاه الحافظ في «الفتح» (٦/١١١) للنسائي وابن حبان من حديث رياح بن الربيع، وهو بكسر الراء والتحتانية، ويقال: بالباء الموحدة.

٧٠٢ - (إني لا أَخِيسُ بالعهدِ، ولا أَحْبِسُ البُرُدَ، ولكنِ ارْجِعْ؛ فإنْ كانَ في نفسِك الذي في نفسِك الآنَ فارجعْ).

أخرجه أبو داود (١/٤٣٣ ـ ٤٣٤)، والنسائي في «السير» (٢/٤٨/١)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦٣٠ ـ موارد)، والحاكم (٣/٥٩٨)، وأحمد (٦/٨) من طريق ابن وهب: أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن الحسن بن علي بن أبي رافع أن أبا رافع أخبره قال:

«بعثتني قريش إلى رسول الله ﷺ، فلما رأيت رسول الله ﷺ أُلْقِيَ في قلبي الإسلام، فقلت: يا رسول الله! إني والله لا أرجع إليهم أبداً. فقال رسول الله ﷺ: إني. . .» الحديث، قال:

«فذهبت، ثم أتيت النبي ﷺ فأسلمت».

سكت عليه الحاكم والذهبي، وهو إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير الحسن بن علي بن أبي رافع، وهو ثقة كما في «التقريب».

٧٠٣ ـ (لا يُحافِظُ على صلاةِ الضُّحَى إلا أوَّابٌ، وهي صلاةُ الأَوَّابِينَ).

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/١٣٣/١)، والحاكم (١/٣١٤) من طريق إسماعيل بن عبد الله بن زرارة الرقي: ثنا خالد بن عبد الله: ثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

وقال ابن خزيمة:

«لم يتابع هذا الشيخ إسماعيل بن عبد الله على إيصال هذا الخبر، رواه الدراوردي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة مرسلاً، ورواه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة قوله».

قلت: إسماعيل بن عبد الله هذا صدوق كما في «التقريب»، وقد وصله مرفوعاً، وهي زيادة فيجب قبولها؛ لكنه ليس على شرط مسلم؛ فإنه لم يخرج لإسماعيل شيئاً،

ولا لابن عمرو إلا متابعة. والإسناد حسن.

ثم وجدت لإسماعيل متابعين اثنين أحدهما: عمرو بن حمران عن محمد بن عمرو به.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٢٢٧/٢/٤٠٢٢) وقال:

«لم يروه عن محمد بن عمرو إلا عمرو بن حمران»!

كذا قال! وأنت إذا ضممت هذا القول إلى قول ابن خزيمة المنافي له؛ تبين أن الخير في الجمع بين ما علما وترك ما لم يعلما، ومن هذا القبيل قول الهيثمي (٢/٢٣٩) في رواية الطبراني هذه:

«وفيه من لم أعرفه».

فإن رجاله كلهم معروفون من عمرو بن حمران إلى شيخ الطبراني علي بن سعيد الرازي قال: نا نوح بن أنس الرازي: نا عمرو بن حمران...

أما الشيخ فهو من الحفاظ المشهورين على كلام يسير فيه.

وأما نوح وعمرو، فقد ترجمهما ابن أبي حاتم؛ وروى عن أبيه أنه قال في عمرو:

«صالح الحديث». وفي نوح:

«صدوق».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/٢١١) وقال:

«مستقيم الحديث».

ولهما متابع آخر؛ وهو محمد بن دينار الطلحي: ثنا محمد بن عمرو بن علقمة به.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦/١٩٩) في ترجمة الطلحي هذا، وقال:

«وهو حسن الحديث».

ولقوله: «وهي صلاة الأوابين» شاهد في «مسلم» وغيره، وسيأتي برقم (١١٦٤).

٧٠٤ - (لا تبْدَؤُوا اليهودَ والنصارى بالسلامِ، وإذا لقِيتم أحدَهم في طريقٍ؛ فاضْطَرُّوهم إلى أضْيَقِهِ).

أخرجه مسلم، والبخاري في «الأدب المفرد»، وأحمد وغيرهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (١٢٧١)، وفيما يأتي (١٤١١).

والغرض من إيراده هنا؛ أنه جمعنا مجلس فيه طائفة من أصحابنا أهل الحديث، فورد سؤال عن جواز بدء غير المسلم بالسلام؟

فأجبت بالنفي محتجّاً بهذا الحديث، فأبدى أحدهم فهماً للحديث مؤداه: أن النهي الذي فيه إنما هو إذا لقيه في الطريق، وأما إذا أتاه في حانوته أو منزله؛ فلا مانع من بدئه بالسلام! ثم جرى النقاش حوله طويلاً. وكل يدلي بما عنده من رأي، وكان من قولي يومئذ: إن قوله: «لا تبدؤوا» مطلق ليس مقيداً بالطريق، وأن قوله: «وإذا لقيتم أحدهم في طريق. . .» لا يقيده؛ فإنه من عطف الجملة على الجملة، ودعمت ذلك بالمعنى الذي تضمنته هذه الجملة، وهو أن اضطرارهم إلى أضيق الطرق إنما هو إشارة إلى ترك إكرامهم لكفرهم، فناسب أن لا يُبْدَؤُوا من أجل ذلك بالسلام لهذا المعنى، وذلك يقتضي تعميم الحكم.

هذا ما ذكرته يومئذ؛ ثم وجدت ما يقويه ويشهد له في عدة روايات:

الأولى: قول راوي الحديث سهيل بن أبي صالح:

«خرجت مع أبي إلى الشام، فكان أهل الشام يمرون بأهل الصوامع فيسلمون عليهم، فسمعت أبي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:» فذكره.

أخرجه أحمد (٢/٣٤٦)، وأبو داود بسند صحيح على شرط مسلم.

فهذا نص من راوي الحديث - وهو أبو صالح، واسمه ذكوان تابعي ثقة - أن النهي يشمل الكتابي ولو كان في منزله ولم يكن في الطريق. وراوي الحديث أدرى بمرويه من غيره؛ فلا أقل من أن يصلح للاستعانة به على الترجيح.

ولا يشكل على هذا لفظ الحديث عند البخاري في «أدبه» (١١١١)، وأحمد في «مسنده» (٢/ ٤٤٤):

«إذا لقيتم المشركين في الطريق فلا تبدؤوهم بالسلام، واضطروهم إلى أضيقها». فإنه شاذ بهذا اللفظ.

فقد أخرجه البخاري أيضاً (١١٠٣)، ومسلم، وأحمد (٢/ ٢٦٦ و ٤٥٩) وغيرهما من طرق عن سهيل بن أبي صالح باللفظ الأول.

الثانية: عن أبي عثمان النهدي قال:

«كتب أبو موسى إلى دِهقان يسلم عليه في كتابه، فقيل له: أتسلم عليه وهو كافر؟! قال: إنه كتب إليّ فسلم عليَّ، فرددت عليه».

أخرجه البخاري في «أدبه» (١١٠١) بسند جيد.

ووجه الاستدلال به؛ أن قول القائل: «أتسلم عليه وهو كافر؟!» يشعر بأن بَدْءَ الكافر بالسلام كان معروفاً عندهم أنه لا يجوز على وجه العموم؛ وليس خاصّاً بلقائه في الطريق، ولذلك استنكر ذلك السائل على أبي موسى، وأقره هذا عليه ولم ينكره؛ بل اعتذر بأنه فعل ذلك ردّاً عليه لا مبتدئاً به، فثبت المراد.

الثالثة: أن النبي ﷺ لما كتب إلى هرقل ملك الروم ـ وهو في الشام ـ لم يبدأه بالسلام، وإنما قال فيه:

«بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد عبدِ الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم: سلام على من اتبع الهدى...».

أخرجه البخاري ومسلم، وهو في «الأدب المفرد» (١١٠٩).

فلو كان النهي المذكور خاصّاً بالطريق؛ لَبَدَأهُ عليه السلام بالسلام الإسلامي ولم يقل له: «سلام على من اتبع الهدى».

الرابعة: أن النبي ﷺ لما عاد الغلام اليهودي قال له: «أسلم. . .» الحديث؛ فلم يبدأه بالسلام.

وهو حديث صحيح رواه البخاري وغيره، وهو مخرج في «الإرواء» (**١٢٧٢**).

فلو كان البدء الممنوع إنما هو إذا لقيه في الطريق؛ لبدأه عليه السلام بالسلام؛ لأنه ليس في الطريق كما هو ظاهر. ومثله.

الخامسة: أن النبي ﷺ لما جاء عمه أبا طالب في مرض موته؛ لم يبدأه أيضاً بالسلام، وإنما قال له: «يا عم! قل: لا إله إلا الله. . .» الحديث.

أخرجه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في «الإرواء» (**١٢٧٣**).

فثبت من هذه الروايات أن بدءَ الكتابي بالسلام لا يجوز مطلقاً؛ سواء كان في الطريق أو في المنزل أو غيره.

فإن قيل: فهل يجوز أن يبدأه بغير السلام من مثل قوله: كيف أصبحت أو أمسيت، أو كيف حالك ونحو ذلك؟

فأقول: الذي يبدو لي ـ والله أعلم ـ الجواز؛ لأن النهي المذكور في الحديث إنما هو عن السلام، وهو عند الإطلاق إنما يراد به السلام الإسلامي المتضمن لاسم الله عز وجل؛ كما في قوله ﷺ:

«السلام اسم من أسماء الله وضعه في الأرض، فأفشوا السلام بينكم».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (**٩٨٩**)، وقد تقدم برقم (**١٨٤**)، وستأتي الإشارة إليه تحت الحديث (**١٨٩٤**).

ومما يؤيد ما ذكرته قول علقمة:

«إنما سلم عبد الله (يعني: ابن مسعود) على الدهاقين إشارة».

أخرجه البخاري (**١١٠٤**) مترجماً له بقوله: «من سلم على الذمي إشارة». وسنده صحيح.

فأجاز ابن مسعود ابتداءهم في السلام بالإشارة؛ لأنه ليس السلام الخاص بالمسلمين، فكذلك يقال في السلام عليهم بنحو ما ذكرنا من الألفاظ.

وأما ما جاء في بعض كتب الحنابلة ـ مثل «الدليل» ـ أنه يحرم بداءتهم أيضاً بـ «كيف أصبحت أو أمسيت؟» أو «كيف أنت أو حالك؟»؛ فلا أعلم له دليلاً من السنة؛ بل قد صرح في شرحه «منار السبيل» أنه قيس على السلام!

أقول: ولا يخفى أنه قياس مع الفارق؛ لما في السلام من الفضائل التي لم ترد في غيره من الألفاظ المذكورة. والله أعلم.

مسألة أخرى جرى البحث فيها في المجلس المشار إليه، وهي: هل يجوز أن يقال في رد السلام على غير المسلم: وعليكم السلام؟

فأجبت بالجواز بشرط أن يكون سلامه فصيحاً بيناً، لا يلوي فيه لسانه كما كان اليهود يفعلونه مع النبي ﷺ وأصحابه بقولهم: السام عليكم. فأمر النبي ﷺ بإجابتهم بـ «وعليكم» فقط؛ كما ثبت في «الصحيحين» وغيرهما من حديث عائشة.

قلت: فالنظر في سبب هذا التشريع يقتضي جواز الرد بالمثل عند تحقق الشرط المذكور، وأيدت ذلك بأمرين اثنين:

الأول: قوله ﷺ: «إن اليهود إذا سلم عليكم أحدهم فإنما يقول: السام عليك فقولوا: وعليك».

أخرجه الشيخان، والبخاري أيضاً في «الأدب المفرد» (١١٠٦). وهو مخرج في «الإرواء» (٥/ ١١٢).

فقد علل النبي ﷺ قوله: «فقولوا: وعليك» بأنهم يقولون: السام عليك. فهذا التعليل يعطي أنهم إذا قالوا: «السلام عليك» أن يرد عليهم بالمثل: «وعليك السلام»، ويؤيده الأمر الآتي وهو:

الثاني: عموم قوله تعالى: ﴿وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها﴾، فإنها بعمومها تشمل غير المسلمين أيضاً.

هذا ما قلته في ذلك المجلس. وأزيد الآن فأقول:

ويؤيد أن الآية على عمومها أمران:

الأول: ما أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٠٧) والسياق له، وابن جرير الطبري في «التفسير» (١٠٠٣٩) من طريقين عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال:

«ردوا السلام على من كان يهوديّاً، أو نصرانيّاً، أو مجوسيّاً، ذلك بأن الله يقول: ﴿وإذا حييتم بتحية. . .﴾ الآية».

قلت: وسنده صحيح لولا أنه من رواية سماك عن عكرمة، وروايته عنه خاصة مضطربة، ولعل ذلك إذا كانت مرفوعة، وهذه موقوفة كما ترى، ويقويها ما روى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لو قال لي فرعون: «بارك الله فيك»؛ قلت: وفيك. وفرعون قد مات.

أخرجه البخاري في «أدبه» (١١١٣)، وسنده صحيح على شرط مسلم.

والآخر: قول الله تبارك وتعالى: ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾.

فهذه الآية صريحة بالأمر بالإحسان إلى الكفار المواطنين الذين يسالمون المؤمنين ولا يؤذونهم، والعدل معهم، ومما لا ريب فيه أن أحدهم إذا سلم قائلاً بصراحة: «السلام عليكم»، فرددناه عليه باقتضاب: «وعليك»؛ أنه ليس من العدل في شيء بَلَهَ البر؛ لأننا في هذه الحالة نسوي بينه وبين من قد يقول منهم: «السام عليكم»، وهذا ظلم ظاهر. والله أعلم. (انظر: الاستدراك ٤).

٧٠٥ - (كانَ إذا أكلَ أو شرِبَ قالَ: الحمدُ للهِ الذي أطعمَ وسَقَىٰ، وسَوَّغَهُ وجعلَ له مخرجاً).

أخرجه أبو داود (٣٨٥١)، وابن حبان (١٣٥١)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٦٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٢٠٤/٢) عن ابن وهب: أخبرني

سعيد بن أبي أيوب عن أبي عقيل زهرة بن معبد القرشي عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن أبي أيوب الأنصاري قال: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وتابعه رشدين بن سعد عن زهرة بن معبد به.

أخرجه الطبراني (٤/٢١٨/٤٠٨٢).

ورشدين ضعيف من قِبَل حفظه مع صلاحه وعبادته؛ فهو صالح للاستشهاد به، وسائر رجاله ثقات. وقد أعل بما لا يقدح؛ كما سيأتي بيانه في أول «المجلد الخامس» برقم (٢٠٦١).

٧٠٦ ـ (إنَّ الله يَبْعَثُ الأيامَ يومَ القيامةِ على هَيْئَتِها، ويبعثُ يومَ الجمعةِ زهراءَ منيرةً، أهلُها يَحُفُّونَ بها كالعَرُوسِ تُهْدَى إلى كَرِيمِها، تُضِيءُ لهم، يمشونَ في ضوئِها، ألوانُهم كالثلجِ بياضاً، ورِيحُهُم تَسْطَعُ كالمِسْكِ، يَخُوضُونَ في جبالِ الكافورِ، ينظرُ إليهم الثَّقَلَان، ما يطرقونَ تَعَجُّباً حتى يدخلُوا الجنَةَ، لا يخالِطُهُم أحدٌ إلا المؤذنونَ المحتسبونَ).

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/١٨٢/١)، والحاكم (١/٢٧٧)، وابن عدي في «الكامل» (٤/٢٠٥) من طريقين عن الهيثم بن حميد: أخبرني أبو معبد ـ وهو حفص بن غيلان ـ عن طاوس عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات.

وقال الحاكم:

«هذا حديث شاذ صحيح الإسناد؛ فإن أبا معبد من ثقات الشاميين الذين يجمع حديثهم، والهيثم بن حميد من أعيان أهل الشام»، ووافقه الذهبي.

وأقول: وصف هذا الحديث الصحيح الإسناد بأنه شاذ؛ إنما هو اصطلاح تفرد به

الحاكم دون الجمهور، فقد نقلوا عنه أنه قال في «الشاذ»:

«هو الذي يتفرد به الثقة، وليس له متابع».

وهذا خلاف قول الإمام الشافعي:

«هو أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس، وليس من ذلك أن يروي ما لم يرو غيره».

وهذا هو الذي عليه جمهور العلماء من المتقدمين والمتأخرين، وخلافه هو الشاذ، ومن الغريب أن تعريف الحاكم للشاذ بما سبق يلزم منه رد مئات الأحاديث الصحيحة؛ لا سيما ما كان منها في كتابه هو نفسه «المستدرك»!

٧٠٧ - (كان داودُ أعْبَدَ البشرِ).

أخرجه الترمذي (٢/٢٦٢)، والحاكم (٢/٤٣٣) من طريق **عبد الله بن ربيعة الدمشقي**: حدثني عائذ الله أبو إدريس الخولاني عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حسن غريب».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ورده الذهبي بقوله:

«قلت: بل عبد الله هذا قال أحمد: أحاديثه موضوعة».

قلت هو عبد الله بن ربيعة بن يزيد، ووقع في «المستدرك»: «عبد الله بن يزيد» نسب إلى جده، وانقلب على بعضهم فقال: «عبد الله بن يزيد بن ربيعة». وهو مجهول كما قال الحافظ في «التقريب»، ولم أر أحداً ذكر قول أحمد المذكور في ترجمته؛ حتى ولا الذهبي، وإنما أورده في «الميزان» في ترجمة: «عبد الله بن يزيد بن آدم الدمشقي، روى عن واثلة وأبي أمامة». وهذا كما ترى غير المترجم؛ فإنه أعلى طبقة منه، هذا

تابعي وذاك من أتباع التابعين؛ مع اختلاف اسم جدهما. والله أعلم.

وبالجملة؛ فالإسناد ضعيف لجهالة عبد الله بن ربيعة هذا؛ لكني وجدت للحديث شاهداً يتقوى به؛ يرويه عكرمة بن عمار: حدثنا يحيى بن أبي كثير: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن: ثنا عبد الله بن عمرو بن العاص قال:

«أرسل إلي رسول الله ﷺ فقال: ألم أخبر أنك تقوم الليل، وتصوم النهار؟!».
وذكر الحديث بطوله وقال:

فقال النبي ﷺ:

«صم صوم داود؛ فإنه كان أعبد الناس؛ كان يصوم يوماً، ويفطر يوماً، إنك لا تدري لعله أن يطول بك العمر».

أخرجه مسلم (٣/١٦٢ ـ ١٦٣)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/٢١٧/١) والسياق له.

وله شاهد آخر عن أنس مرفوعاً.

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٦٧).

وعن ابن جدعان عن عطاء مرسلاً.

أخرجه ابن نصر في «الصلاة» (٨/١).
وعن عبد الله بن يزيد بن ربيعة الدمشقي: ثنا أبو إدريس الخولاني عن أبي الدرداء مرفوعاً.
أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣/١/٢٢٩) هكذا، وقال غيره: «عبد الله بن ربيعة» كما تقدم في أول التخريج.

٧٠٨ ـ (قالَ إبليسُ: كُلُّ خلقِكَ بَيَّنْتَ رِزْقَهُ؛ فَفِيمَ رزقي؟ قال: فيما لم يُذْكَرِ اسمي عليهِ).

أخرجه أبو الشيخ في «كتاب العظمة» (١٢/١٢٨/١)، وأبو نعيم في «الحلية»

(١٢٦/٨)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢/٢٥٧) من طرق عن الهيثم بن أيوب الطالقاني: حدثنا فضيل بن عياض عن منصور عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث منصور وفضيل، لم يروه عنه متصلاً إلا الهيثم».

قلت: وهو ثقة نبيل، ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين، فالحديث صحيح الإسناد. وهو في «كنز العمال» (١٩١٦ و ١٩١٧) من رواية أبي الشيخ والحلية.

٧٠٩ - (لا يشربُ الخَمرَ رجلٌ من أمتي فَتُقْبَلُ له صلاةٌ أربعينَ صباحاً).

أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/١٠٣/٢) من طريق عبد الله بن يوسف: ثنا محمد بن المهاجر عن عروة بن رويم عن ابن الديلمي - الذي كان يسكن بيت المقدس -:

«أنه مكث في طلب عبد الله بن عمرو بن العاص بالمدينة، فسأل عنه؟ قالوا: قد سافر إلى مكة. فاتبعه فوجده قد سار إلى الطائف، فاتبعه فوجده في مزرعة يمشي مخاصراً رجلاً من قريش، والقرشي يزن بالخمر، فلما لقيته سلمت عليه وسلم علي، قال: ما غدا بك اليوم؟ ومن أين أقبلت؟ فأخبرته، ثم سألته: هل سمعت يا عبدالله بن عمرو! رسول الله ﷺ ذكر شراب الخمر بشيء؟ قال: نعم. فانتزع القرشي يده ثم ذهب، فقال: سمعت النبي ﷺ يقول:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (١/٢٥٧ - ٢٥٨) وقال:

«صحيح على شرط الشيخين»! ووافقه الذهبي!

قلت: وابن المهاجر هذا - وهو الأنصاري الشامي - لم يخرج له البخاري إلا في «الأدب المفرد».

وقد تابعه عثمان بن حصين بن علان الدمشقي عن عروة به دون القصة، وقال: «يوماً» بدل «صباحاً».

أخرجه النسائي (٢/ ٢٣٠)، وسنده صحيح أيضاً.

٧١٠ - (أَبْشِرْ عمارُ! تَقْتُلُكَ الفئةُ الباغيةُ).

أخرجه الترمذي (٢/ ٣١٠) من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«حديث حسن صحيح».

قلت: وإسناده صحيح على شرط مسلم.

وقد أخرجه في «صحيحه» (٨/ ١٨٥ و١٨٦)، وأحمد (٥/ ٣٠٦و٣٠٦-٣٠٧) من حديث أبي سعيد الخدري قال: أخبرني من هو خير مني [أبو قتادة] أن رسول الله ﷺ قال لعمار حين جعل يحفر الخندق، وجعل يمسح رأسه ويقول:

«بؤس ابن سمية، تقتلك...» الحديث.

وأخرجه البخاري (١/ ١٢٤و٢/ ٢٠٥)، وأحمد (٣/ ٥و٢٢و٢٨و٩١) من طريق أخرى عن أبي سعيد في قصة بناء المسجد، قال:

«فرآه النبي ﷺ، فجعل ينفض التراب عنه ويقول:

«ويح عمار تقتله الفئة الباغية! يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار». قال عمار: أعوذ بالله من الفتن».

وقد ورد الحديث عن جماعة آخرين من الصحابة عند مسلم، وأحمد (٢/ ١٦١ و١٦٤ و٢٠٦ و٤/ ١٩٧ و١٩٩ و٥/ ٢١٥ و٦/ ٢٨٩ و٣٠٠ و٣١١ و٣١٥)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢/ ٣ و٣/ ١/ ١٧٧ و١٨٠ و١٨١ و١٨٥)، وأبي نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٦١ و٧/ ١٩٨)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٣٨٦ - ٣٨٧)،

والخطيب في «التاريخ» (١١/٢١٨).

وعزاه السيوطي في «الزيادة على الجامع» لأحمد عن عمرو بن حزم، وهو وهم، وفاته عزوه للشيخين عن أبي سعيد، وأحمد عن أبي هريرة.

٧١١ - (يخرجُ في آخرِ أمتي المهدي؛ يَسقِيهِ اللهُ الغيثَ، وتُخْرِجُ الأرضُ نباتَها، ويُعْطِي المالَ صِحاحاً، وتَكْثُرُ الماشيةُ، وتعظمُ الأمةُ، يعيشُ سبعاً أو ثمانياً. يعني: حجةً).

أخرجه الحاكم (٤/٥٥٧ - ٥٥٨) من طريق سعيد بن مسعود: ثنا النضر بن شميل: ثنا سليمان بن عبيد: ثنا أبو الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا سند صحيح رجاله ثقات، وسليمان بن عبيد هو السلمي؛ قال ابن معين: «ثقة».

وقال أبو حاتم:

«صدوق». كما في «الجرح والتعديل» (٢/١/٩٥).

وسعيد بن مسعود، كذا وقع في «المستدرك»: «سعيد»، والصواب: «سعد»، وهو ابن مسعود المروزي؛ قال ابن أبي حاتم (٢/١/٩٥):

«روى عن إسحاق بن منصور السلولي، وروح بن عبادة، وخلف بن تميم، ومحمد بن مصعب القرقساني، كتب إلى أبي وأبي زرعة وإلي ببعض حديثه، وهو صدوق».

ثم رأيته في «ثقات ابن حبان» (٢٧١): «سعيد». كما في «المستدرك» والله أعلم.

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

وقد رواه بعض المجهولين عن أبي الصديق مطولاً، فهو من حصة «الكتاب الآخر» (١٥٨٨).

٧١٢ - (أَبْشِرُوا، وبَشِّرُوا مَنْ وراءَكم؛ أَنَّهُ مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إلهَ إلا اللهُ صادقاً دَخَلَ الجنةَ).

أخرجه أحمد (٤/٤٠٢ و ٤١١) من طريقين عن حماد بن سلمة: ثنا أبو عمران الجوني عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه قال:

«أتيت النبي ﷺ، ومعي نفر من قومي، فقال: (فذكره). فخرجنا من عند النبي ﷺ نبشر الناس، فاستقبلنا عمر بن الخطاب. فرجع بنا إلى رسول الله ﷺ، فقال [رسول الله ﷺ: من ردكم؟ قالوا: عمر. قال: لم رددتهم يا عمر؟] فقال عمر: إذاً يتكل الناس. قال: فسكت رسول الله ﷺ».

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وأبو عمران الجوني اسمه عبد الملك بن حبيب الأزدي.

وأما أبو بكر بن أبي موسى؛ فلم يذكروا له اسماً.

وروى النسائي - ولعله في «الكبرى» - عن سهل بن حنيف وعن زيد بن خالد الجهني مرفوعاً بلفظ:

«بشر الناس أنه من قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له وجبت له الجنة».

وذكره في «المجمع» (١/١٨) من رواية الطبراني في «الكبير» عن زيد بن خالد وقال:

«ورجاله موثقون».

ثم رأيته في «عمل اليوم والليلة» للنسائي (١١١٠/٥٩٦)، و«كبير الطبراني» (٥/٢٩٣/٥٢٦٢) من طريق قدامة بن محمد الأشجعي: حدثني مخرمة بن بكير عن أبيه عن أبي حرب بن زيد بن خالد الجهني عن أبيه مرفوعاً.

وسنده حسن في الشواهد.

ورواه الطبراني (٦/٨٩/٥٥٥٥)، وكذا النسائي (١١١٢) عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف مرفوعاً، ولم يذكرا فيه سهلاً.

٧١٣ - (أبشِرُوا أبشِرُوا؛ أليسَ تَشْهَدُونَ أنْ لا إِلهَ إلا اللـهُ وأنِّي رسولُ اللـهِ؟ قالوا: نعم. قالَ: فإنَّ هذا القرآنَ سَبَبٌ طَـرَفُهُ بيـدِ اللـهِ، وطَرَفُـهُ بأيدِيكُمْ، فَتَمَسَّكُوا به؛ فإنَّكم لَنْ تَضِلُّوا ولَنْ تَهْلَكُوا بَعْدَهُ أبداً).

رواه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/٥٨): حدثنا ابن أبي شيبة: حدثنا أبو خالد الأحمر عن عبد الحميد بن جعفر عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي شريح الخزاعي قال:

«خرج علينا رسول الله ﷺ فقال:» فذكره.

ثم رأيته في «المصنف» لابن أبي شيبة (١٢/١٦٥) بهذا السند، وعنه ابن حبان في «صحيحه» (١٧٩٢ ـ موارد) وكذا الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/١٨٨/٤٩١).

وأخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (٧٤) والطبراني أيضاً من طريق أخرى عن أبي خالد الأحمر به.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم. وقال المنذري في «الترغيب» (١/٤٠):

«رواه الطبراني في «الكبير» بإسناد جيد».

وله شاهد مرسل أخرجه أبو الحسين الكلابي في «حديثه» (١/٢٤٠) عن الليث بن سعد عن سعيد (يعني: المقبري) عن نافع بن جبير به مرسلاً.

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد، وهو أصح من الموصول.

وقد وصله الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٧٧/١) من طريق **أبي عبادة الزرقي الأنصاري**: نا الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال:

«كنا مع رسول الله ﷺ بـ (الجُحْفَة)، فخرج علينا فقال:» فذكره.

لكن أبو عبادة هذا متروك، واسمه عيسى بن عبد الرحمن بن فروة. ومن طريقه أخرجه البزار أيضاً في «مسنده» (١/٧٧/١٢٠ ـ الكشف).

٧١٤ - (أبشِري يا أمَّ العلاءِ! فإنَّ مرضَ المسلمِ يُذْهِبُ اللهُ به خَطَاياهُ؛ كما تُذْهِبُ النارُ خَبَثَ الذهبِ والفضةِ).

أخرجه أبو داود (**٣٠٩٢**): حدثنا سهل بن بكار عن أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير عن أم العلاء قالت:

«عادني رسول الله ﷺ وأنا مريضة، فقال:» فذكره.

وتابعه أبو الوليد الطيالسي: ثنا أبو عوانة به؛ إلّا أنه قال: «خبث الحديد».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (**٢٥/ ١٤١/ ٣٤٠**).

قلت: وهذا إسناد جيد، ورجاله ثقات رجال البخاري، وفي بعضهم كلام لا يضر.

(تنبيه): أورد السيوطي هذا الحديث في «الجامع الكبير» (١/ ٦/ ٢) من رواية الطبراني فقط عن أم العلاء! ولم يورده الهيثمي في «المجمع»؛ لأنه في «السنن»، فليس على شرطه.

وللحديث طريق أخرى عن أم العلاء بلفظ:

«اصبري؛ فإنه (يعني: وجع الحمى) يذهب خبث المؤمن كما تذهب النار خبث الحديد».

أخرجه ابن السكن وابن منده من طريق الزبيدي عن يونس بن سيف أن حزام بن حكيم أخبره عن عمته أم العلاء:

«أن رسول الله ﷺ عادها من حمى، فرآها تضور من شدة الوجع فقال لها...» الحديث. كذا في «الإصابة» لابن حجر.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، فهو إسناد جيد.

وله شاهد من طريق فاطمة الخزاعية قالت:

«عاد النبي ﷺ امرأة من الأنصار وهي وجعة، فقال لها: كيف تجدينك؟ قالت: بخير؛ إلا أن أم مِلْدَمٍ قد برحت بي. فقال النبي ﷺ: اصبري؛ فإنها...» الحديث.

قال الهيثمي (٢/٣٠٧) تبعاً للمنذري (٤/١٥٤):

«رواه الطبراني في «الكبير»، ورجاله رجال (الصحيح)».

قلت: أخرجه فيه (٢٤/٤٠٥/٩٨٤) من طريق عبد الرزاق، وهذا في «المصنف» (١١/١٩٥/٣٠٣٠٦) من طريق معمر عن الزهري قال: حدثتني فاطمة الخزاعية ـ وكانت قد أدركت عامة أصحاب رسول الله ﷺ ـ أن رسول الله ﷺ.. الحديث.

ففي قول الهيثمي المذكور نظر؛ لأن فاطمة هذه ليست من رواة الكتب الستة، ولا تعرف إلا في هذه الرواية، وهي ظاهرة في كونها تابعية، فذكر الطبراني لها في الصحابة خطأ، وكذلك ذكر ابن أبي عاصم لها في «الوحدان» (٢/٣٨٢) لهذا الحديث.

وله شاهد آخر من حديث خالد بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر:

«أن رسول الله ﷺ عاد امرأة من الأنصار، فقال لها: أهي أم ملدم؟ قالت: نعم؛ فلعنها الله. فقال رسول الله ﷺ:

لا تسبيها؛ فإنها تغسل ذنوبَ العبد كما يذهب الكير خبث الحديد».

أخرجه الحاكم (١/٣٤٦) وقال:

«صحيح على شرط مسلم، وإنما أخرجه بغير هذا اللفظ من حديث حجاج بن أبي عثمان عن أبي الزبير»، ووافقه الذهبي.

قلت: حديث حجاج يأتي بعده. وخالد بن يزيد هو الجمحي المصري، وهو ثقة محتج به في «الصحيحين».

٧١٥ - (لا تَسُبيِّ الحُمَّى؛ فإنها تُذْهِبُ خَطَايا بني آدمَ كما يُذْهِبُ الكِيرُ خَبَثَ الحديدِ).

أخرجه مسلم (٨/١٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥١٦)، وابن سعد (٨/٣٠٨)، وابن حبان (٤/٢٥٩/٢٩٢٧ - الإحسان)، والبيهقي (٣/٣٧٧) من طريق أبي الزبير: حدثنا جابر بن عبد الله:

«أن رسول الله ﷺ دخل على أم السائب أو أم المسيب، فقال: مالك يا أم السائب أو يا أم المسيب! تزفزفين؟ قالت: الحمى لا بارك الله فيها. فقال: » فذكره.

ورواه ابن ماجه (٢/٣٤٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه دون القصة.

وفيه موسى بن عبيدة ضعيف.

وقد قدر تخريج الحديث مرة أخرى في المجلد الثالث برقم (١٢١٥) بزيادة فيه.

٧١٦ - (المَسْجِدُ بيتُ كُلِّ تَقِيٍّ).

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٦/٣١٣/٦١٤٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/١٧٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/١٤٠/٢) من طريقين عن عبدالله بن معاوية الجمحي: ثنا صالح بن بشير المري عن أبي مسعود الجريري عن أبي عثمان قال:

«كتب سلمان إلى أبي الدرداء: يا أخي! عليك بالمسجد فالزمه؛ فإني سمعت النبي ﷺ يقول: » فذكره. وقال أبو نعيم:

«غريب من حديث صالح، لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

قلت: وصالح ضعيف.

وله طريق أخرى أخرجه القضاعي أيضاً (٨/٢ - النسخة المغربية)، وابن عساكر (١٣/٣٧٨/١) من طريق الربيع بن ثعلب قال: نا إسماعيل بن عياش عن مطعم بن المقدام وغيره عن محمد بن واسع قال:

«كتب أبو الدرداء إلى سلمان: أما بعد يا أخي! فاغتنم صحتك قبل سقمك، وفراغك قبل أن ينزل من البلاء ما لا يستطيع أحد من الناس رده، ويا أخي! اغتنم دعوة المؤمن المبتلى، ويا أخي! ليكن المسجد بيتك؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، فهو جيد لولا الانقطاع بين محمد بن واسع وأبي الدرداء؛ فإنه لم يسمع منه ولا من غيره من الصحابة؛ لكن إذا ضم إليه الطريق الأولى الموصولة أخذ الحديث قوة، وارتقى إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى.

وقد أخرجه ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (١/١٩٨/١) من طريق عبدالرزاق: ثنا معمر عن صاحب له أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان به.

وهذا منقطع أيضاً.

لكنه قد جاء موصولاً بذكر أم الدرداء بين محمد بن واسع وأبي الدرداء مرفوعاً نحوه. وسيأتي لفظه وتخريجه إن شاء الله تعالى برقم (٦١٠٦).

٧١٧ - (كانَ إذا اعتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتَهُ بينَ كَتِفَيْهِ).

أخرجه الترمذي (١/٣٢٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٤٦) من طريق **يحيى بن محمد الجاري** عن عبد العزيز بن محمد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وزاد الترمذي: «وكان ابن عمر يسدل عمامته بين كتفيه»، وقال:

«هذا حديث حسن غريب».

قلت: ورجاله ثقات رجال مسلم؛ غير الجاري فإنه قد ضعف؛ فقال البخاري: «يتكلمون فيه».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال:

« يغرب ».

وقال ابن عدي:

«ليس بحديثه بأس».

وأورده الذهبي في «الضعفاء» مع قول البخاري فيه.

وقال الحافظ:

«صدوق يخطىء».

قلت: ومثله مما يتردد النظر في الحكم على حديثه بين الحسن والضعف؛ لكن قال العقيلي (٣/٢١):

«إن هذا الحديث ذكر للإمام أحمد فأنكره، وقال: إنما هذا موقوف».

ذكره في ترجمة عبد العزيز بن محمد وهو الدراوردي، ولعل إعلاله بالراوي عنه وهو الجاري أولى.

نعم إنه لم يتفرد به؛ فقد قال ابن سعد في «الطبقات» (١/٤٥٦ - طبع بيروت): أخبرنا **محمد بن سليم العبدي**: حدثني الدراوردي به.

قلت: لكن محمد بن سليم هذا ممن لا يفرح بمتابعته لشدة ضعفه؛ فقد قال ابن معين:

«ليس بثقة، يكذب في الحديث».

وضعفه ابن أبي حاتم (٣/٢/٢٧٥) عن أبيه.

وللحديث شاهد يرويه **أبو شيبة الواسطي** عن طريف بن شهاب عن الحسن قال: فذكره مرفوعاً.

أخرجه ابن سعد.

وهذا مع إرساله؛ فإن أبا شيبة الواسطي - واسمه عبد الرحمن بن إسحاق - ضعيف كما جزم به الحافظ في «التقريب».

وقال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»:

«ضعفوه».

قلت: وقد ضعفه البخاري جدّاً فقال: «فيه نظر»؛ ولذلك فلا يصلح شاهداً لحديث ابن عمر.

ثم رأيت ما يوجب تقويته؛ فقد أخرجه الخطيب (١١/٢٩٣) من طريق عثمان بن نصر البغدادي: حدثنا الوليد بن شجاع: حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي به.

وهذه متابعة قوية للجاري؛ فإن ابن شجاع هذا ثقة من رجال مسلم؛ لكن عثمان بن نصر هذا لم يزد الخطيب في ترجمته على قوله:

«وقع حديثه إلى الغرباء»!

ثم ساق له هذا الحديث، ولم يذكر له وفاة، ولا جرحاً أو تعديلاً.

لكن له طريق أخرى؛ فقال الهيثمي في «المجمع» (٥/١٢٠):

«وعن أبي عبد السلام قال: قلت لابن عمر: كيف كان رسول الله ﷺ يعتم؟ قال: كان يدور كور عمامته على رأسه، ويغرزها من ورائه، ويرسلها بين كتفيه. رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله رجال «الصحيح»؛ خلا أبا عبد السلام وهو ثقة».

قلت: ولم يورده في «اللباس» من «مجمع البحرين» لنرى إسناده، ولا عثرت عليه في «الأوسط». ثم قال:

«وعن ثوبان مولى رسول الله ﷺ أن النبي ﷺ كان إذا اعتم أرخى عمامته بين يديه، ومن خلفه. رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه الحجاج بن رشدين وهو ضعيف».

وبالجملة؛ فالحديث بهذه الطرق صحيح، ولعله لذلك سكت عنه الحافظ في «الفتح» (١٠/٢٧٣).

ولا ينافيه ما رواه عبيد الله بن عمر عن نافع قال: كان ابن عمر يعتم ويرخيها بين

كتفيه. قال عبيد الله: أخبرنا أشياخنا أنهم رأوا أصحاب النبي ﷺ يعتمون ويرخونها بين أكتافهم.

رواه ابن أبي شيبة (٨/٤٢٧/٥٠٢٨)، وسنده صحيح. فإن الظاهر أنهم فعلوا ذلك اتباعاً. والله أعلم.

ومما يشهد له حديث عمرو بن حريث قال:

«كأني أنظر إلى رسول الله ﷺ على المنبر وعليه عمامة سوداء؛ قد أرخى طرفيها (وفي رواية: طرفها) بين كتفيه».

أخرجه مسلم (٤/١١٢)، وأبو داود (٤٠٧٧)، والنسائي (٢/٣٠٠)، والرواية الأخرى لهما، وابن ماجه (٣٥٨٧) من طريق ابن أبي شيبة، وهذا في «المصنف» (٨/٤٢٧/٥٠٣٢).

ومن ذلك حديث عائشة:

«أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ على برذون، وعليه عمامة طرفها بين كتفيه، فسألت النبي ﷺ؟ فقال: رأيته؟ ذاك جبريل عليه السلام».

أخرجه أحمد (٦/١٤٨ و١٥٢)، والحاكم (٤/١٩٣ - ١٩٤) وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: وقد وهما؛ فإن فيه عبد الله بن عمر العمري المكبر وهو ضعيف.

٧١٨ - (مَنْ تركَ اللِّباسَ تواضعاً للهِ وهو يَقْدِرُ عليه؛ دَعَاهُ اللهُ يومَ القيامةِ على رُؤُوسِ الخلائقِ حتى يُخَيِّرَ مِنْ أيِّ حُلَلِ الإيمانِ شاء يَلْبَسُها).

أخرجه الترمذي (٢/٧٩)، والفسوي في «المعرفة» (١/٣٣٩ و٢/٥١١)، والحاكم (٤/١٨٣)، وعنه البيهقي في «الشعب» (٢/٢٢٥/١)، والطبراني (٢٠/١٨٠/٣٨٦)، وأحمد (٣/٤٣٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/٤٨)، والبيهقي

أيضاً في «السنن» (٣/٢٧٢ ـ ٢٧٣) من طريق أبي مرحوم عبدالرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن، ومعنى قوله: «حلل الإيمان»؛ يعني: ما يعطى أهل الإيمان من حلل الجنة».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: والأقرب إلى الصواب أنه حسن كما قال الترمذي؛ فإن في أبي مرحوم بعض الكلام؛ لكنه لا يضر في حديثه كما بينته في «الإرواء» (١٩٨٩)؛ لا سيما ولم يتفرد به؛ بل تابعه زبان بن فائد عن سهل بن معاذ به.

أخرجه أحمد (٣/٤٣٨)، وأبو نعيم، والحاكم أيضاً (١/٦١)، وكذا البيهقي، والطبراني (رقم ٣٨٧ و٣٨٨)، وذكره الحاكم شاهداً وقال:

«يتفرد به زبان»!

كذا قال، وكأنه نسي طريق أبي مرحوم المتقدمة.

وزبان فيه ضعف من قبل حفظه.

وتابعه محمد بن عجلان عن سهل بن معاذ به.

أخرجه أبو نعيم (٨/٤٧) من طريق بقية بن الوليد عن إبراهيم بن أدهم عن محمد بن عجلان.

وبقية مدلس وقد عنعنه.

وتابعه خير بن نعيم عن سهل بن معاذ به.

أخرجه أبو نعيم أيضاً من طريق ابن لهيعة عنه.

وابن لهيعة ضعيف.

وبالجملة؛ فالحديث صحيح بهذه المتابعات عن سهل بن معاذ، وسهل هذا روى عنه جماعة من الثقات، ووثقه العجلي وابن حبان وقال (٤ / ٣٢١):

«لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان عنه».

ولهذا قال الحافظ:

«لا بأس به إلا في روايات زبان عنه».

قلت: فقد روى عنه غيره، فصح حديثه، فقول ابن الجوزي في «العلل» (٢ / ١٩٠ / ١١٢٩):

«لا يصح؛ قال يحيى: سهل وعبد الرحيم ضعيفان» لا يصح؛ لأن الأول قد توبع، والآخر وثق.

٧١٩ - (نَهى أنْ ينْتَعِلَ الرجلُ قائماً).

ورد عن جمع من الصحابة؛ منهم: أبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وأنس، وجابر.

١ - أما حديث أبي هريرة؛ فله عنه طرق أربعة:

الأولى: عند ابن ماجه (٢ / ٣٨٠): حدثنا علي بن محمد: ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير علي بن محمد - وهو ابن إسحاق الطنافسي - وهو ثقة، فهو إسناد صحيح إن كان الأعمش سمعه من أبي صالح؛ فقد وصف بالتدليس، ومع ذلك أخرج له الشيخان في «الصحيحين» بالعنعنة كثيراً من الأحاديث بهذا الإسناد!

الثانية: رواه الترمذي (١ / ٣٢٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٧٨) عن **الحارث بن نبهان** عن معمر عن عمار بن أبي عمار عنه به. وقال الترمذي:

«هذا حديث غريب، وروى عبد الله بن عمرو الرقي هذا الحديث عن معمر عن قتادة عن أنس، وكلا الحديثين لا يصح عند أهل الحديث، والحارث بن نبهان ليس عندهم بالحافظ، ولا نعرف لحديث قتادة عن أنس أصلاً».

وقال العقيلي بعد أن ساق عدة أحاديث للحارث هذا:

«كل هذه الأحاديث لا يتابع عليها، أسانيدها مناكير، والمتون معروفة بغير هذه الأسانيد».

قلت: والحارث هذا متروك، وقد خالفه الرقي كما تقدم في كلام الترمذي، وهو ثقة، فروايته عن معمر هي الصواب، ويأتي الكلام عليها.

الثالثة: **عن سلمة بن حبيب عن عروة بن علي السهمي عنه**.

أخرجه ابن مخلد في «المنتقى من أحاديثه» (١/٨٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣٣١) وقال:

«عروة مجهول بالنقل، وسلمة نحوه».

وكذا قال الذهبي.

الرابعة: **عن سعيد بن بشير عن عمر بن دارم عن سيف بن كريب عنه مرفوعاً**.

أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (١/١٨).

وهذا إسناد ضعيف، سعيد بن بشير ضعيف، ومن فوقه لم أعرفهما.

٢ ـ أما حديث ابن عمر؛ فقال ابن ماجه: حدثنا **علي بن محمد**: ثنا وكيع عن سفيان عن عبد الله بن دينار عنه.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير علي بن محمد ـ وهو ابن أبي الخصيب ـ وهو صدوق ربما أخطأ كما قال الحافظ.

٣ ـ وأما حديث أنس؛ فيرويه **سليمان بن عبيد الله الرقي**: ثنا عبيد الله بن عمرو

عن معمر عن قتادة عنه به مرفوعاً .

أخرجه الترمذي، وأبو يعلى في «مسنده» (٣/ ٧٦٩)، وعنه الضياء المقدسي في «المختارة» (١/٢٠٥)، والروياني في «مسنده» (٢/٢٤٠). وقال الترمذي :

«هذا حديث غريب، قال محمد بن إسماعيل: ولا يصح هذا الحديث، ولا حديث معمر عن عمار عن أبي عمار عن أبي هريرة».

قلت: ورجال هذا ثقات رجال الشيخين؛ غير سليمان الرقي فهو صدوق ليس بالقوي كما في «التقريب»، فمثله يصلح للاستشهاد به؛ لا سيما وقد روي من غير طريقه عن أنس؛ فقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٥/ ١٣٩) وقال:

«رواه البزار، وفيه **عنبسة بن سالم**؛ قال البزار: «لا نعلمه توبع على هذا»، وضعفه أبو داود».

قلت: وعنبسة هذا ليس في الطريق الأولى، فلعله رواه بإسناد آخر عن أنس. والله أعلم.

ثم تحقق ما رجوته؛ فقد رأيته في «زوائد البزار» (ص ١٧١) من طريق عنبسة هذا عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس. وسائر رجاله ثقات.

٤ ـ وأما حديث جابر؛ فأخرجه أبو داود (٢/ ١٨٧) من طريق أبي الزبير عنه مرفوعاً.

ورجاله ثقات؛ فهو صحيح لولا عنعنة أبي الزبير؛ على أن مسلماً قد أخرج عشرات الأحاديث من روايته عن جابر معنعناً من غير طريق الليث عنه، فهو على كل حال شاهد جيد؛ لا سيما وقد قال النووي في «رياضه» (٥٢٨):

«إسناده حسن». ونقله المناوي في «الفيض» وأقره!

وخلاصة القول: إن الحديث بمجموع طرقه صحيح بلا ريب، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(تنبيه): قال المناوي:

«والأمر في الحديث للإرشاد؛ لأن لبسها قاعداً أسهل وأمكن، ومنه أخذ الطيبي وغيره تخصيص النهي بما في لبسه قائماً تعب؛ كالتاسومة والخف، لا كقبقاب وسرموزة». والله تعالى أعلم بحكم تشريعه ونواهيه.

٧٢٠ - (كانَ يُكْثِرُ دَهْنَ رأسِهِ، ويُسَرِّحُ لِحْيَتَهُ بالماءِ).

رواه ابن الأعرابي في «المعجم» (١/٥٩): نا **محمد (يعني: ابن هارون)**: نا مسلم بن إبراهيم: نا مبشر بن مُكسِّر عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد حسن رجاله ثقات؛ غير محمد بن هارون - وهو ابن عيسى أبو بكر الأزدي الرزاز - ترجمه الخطيب (٣/٣٥٤) وقال:

«روى عنه أبو العباس بن عقدة، و. . و. . . أحاديث مستقيمة. وقال الدارقطني: ليس بالقوي».

ومبشر بن مكسر قال ابن معين:

«صويلح».

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه:

«لا بأس به».

وبقية رجاله رجال الشيخين.

والحديث عزاه في «الجامع الصغير» للبيهقي في «شعب الإيمان» عن سهل بن سعد. وقال المناوي:

«وكذا الترمذي في (الشمائل)».

قلت: وهو وهم؛ فليس هو في «الشمائل» من حديث سهل؛ وإنما من حديث أنس بن مالك كما خرجته على «المشكاة» (٤٤٤٥)، وبينت هناك أن إسناده ضعيف،

فهو شاهد لا بأس به لهذا. والله أعلم.

والحديث عند البيهقي في «الشعب» (٥/٢٢٦/٦٤٦٥) من طريق أحمد بن عبيد عن محمد بن هارون به.

٧٢١ - (الدينارُ كَنْزٌ، والدِّرْهَمُ كَنْزٌ، والقِيرَاطُ كَنْزٌ، قالوا: يا رسول الله! أما الدينارُ والدرهمُ فقد عَرَفْنَاهُما؛ فما القِيرَاطُ؟ قال: نصفُ درهمٍ، نصفُ درهمٍ، نصفُ درهمٍ).

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/١٠٧) من طريق أبي عبد الرحمن المقرىء: ثنا ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن أبي تميم الجيشاني عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد، ورجاله ثقات، وابن لهيعة إنما يتقى حديثه إذا كان من رواية غير العبادلة عنه، فإن حديثهم عنه صحيح؛ كما نص عليه أهل العلم في ترجمته، وهذا من رواية أحدهم عنه، وهو أبو عبد الرحمن فإنه عبد الله بن يزيد المقرىء، وتابعه ثانيهم عبد الله بن وهب، ذكره من طريقه ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٢١٩ - ٢٢٠) وقال:

«قال أبي: هذا حديث منكر»!

ولا وجه لهذا عندي، وكأنه جرى على الجادة في حديث ابن لهيعة، والصواب التفصيل الذي ذكرته، وهو التفريق بين حديث العامة عنه وحديث العبادلة. والله أعلم.

ومن هذا التفصيل يتبين لك وجه قول المناوي في شرح قول السيوطي في «الجامع الصغير»: «رواه ابن مردويه عن أبي هريرة» قال:

«بإسناد ضعيف، ورواه عنه في «الفردوس» وبيض لسنده».

ووجهه أنه يحتمل أن يكون عند ابن مردويه من طريق غير العبادلة عن ابن لهيعة أو من طريق غيره من الضعفاء. والله أعلم.

٧٢٢ - (إذا خَفَضْتِ فَأَشِمِّي، ولا تَنْهِكِي؛ فإنه أَسْرَى للوجهِ، وأحْظَىٰ للزوجِ).

رواه الدولابي (٢/١٢٢)، والخطيب في «التاريخ» (٥/٣٢٧) عن محمد بن سلام الجمحي مولى قدامة بن مظعون قال: حدثنا **زائدة بن أبي الرقاد أبو معاذ** عن ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ لأم عطية: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات؛ غير زائدة بن أبي الرقاد فإنه منكر الحديث كما قال الحافظ في «التقريب».

وأما قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/١٧٢):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن».

فإن كان من غير هذا الوجه فمحتمل، وإن كان منه فلا، وما أراه إلا منه، فقد رأيت ابن عدي قد أخرجه في «الكامل» (١٥٠/٢) وقال:

«هذا يرويه عن ثابت زائدة بن أبي الرقاد، ولا أعلم يرويه غيره، وزائدة له أحاديث حسان، وفي بعض أحاديثه ما ينكر».

قلت: وروى الخطيب عن القواريري أنه أنكر هذا الحديث.

ثم رأيته في «أوسط الطبراني» (٣/١٣٣/٢٢٧٤ - ط) من الوجه المذكور.

قلت: لكن للحديث طريق أخرى عن أنس؛ أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٤٥) عن **إسماعيل بن أبي أمية**: ثنا أبو هلال الراسبي: سمعت الحسن: ثنا أنس قال:

«كانت ختانة بالمدينة يقال لها: أم أيمن. فقال لها النبي ﷺ: » فذكره.

قلت: ورجاله موثقون؛ غير **إسماعيل** هذا، والظاهر أنه الذي في «الميزان» و «اللسان»:

«إسماعيل بن أمية، ويقال: ابن أبي أمية؛ حدث عن أبي الأشهب العطاردي، تركه الدارقطني».

وله شاهد من حديث علي قال:

«كانت خفاضة بالمدينة، فأرسل إليها رسول الله ﷺ: » فذكره.

أخرجه الخطيب (١٢/٢٩١) من طريق **عوف بن محمد أبي غسان**: حدثنا **أبو تغلب عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري**: حدثنا مسعر عن عروة بن مرة عن **أبي البختري** عنه.

ذكره في ترجمة عوف هذا، وقال عن ابن منده:

«روى عنه عمرو بن علي وبندار»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقد وثقه ابن حبان (٨/٥٢١) وذكر له راوياً ثالثاً ثقة حافظاً، وروى عنه أبو حاتم ووثقه، انظر «تيسير الانتفاع».

وأبو تغلب هذا لم أجد له ترجمة.

وبقية رجاله معروفون ثقات من رجال «التهذيب»؛ لكن أبا البختري لم يسمع من علي شيئاً، واسمه سعيد بن فيروز.

وله شاهد آخر عن الضحاك بن قيس قال:

«كانت أم عطية خافضة في المدينة، فقال النبي ﷺ: » فذكره.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٢٠٦/١) عن أبي أمية الطرسوسي: نا **منصور بن صقير**: نا عبيد الله بن عمرو عن **عبد الملك بن عمير** عنه. وقال:

«ذكر أبو الطيب أن الضحاك بن قيس هذا آخر غير الفهيري».

قلت: وهو الذي جزم به غير واحد، وحكاه في «التهذيب» عن ابن معين والخطيب.

قال المفضل الغلابي في «أسئلة ابن معين»:

«وسألته عن حديث حدثنيه عبد الله بن جعفر ـ هو الرقي ـ عن عبيد الله بن عمرو ـ هو الرقي ـ قال: حدثني رجل من أهل الكوفة [عن عبد الملك بن عمير] عن الضحاك بن قيس قال: (قلت: فذكره). فقال: الضحاك بن قيس ليس بالفهري».

قلت: ورواية ابن جعفر هذه تدل على أنه سقط من إسناد ابن عساكر الرجل الكوفي، ولعل ذلك من منصور بن صقير، فإنه ضعيف، ومن طريقه أخرجه ابن منده كما في «التهذيب».

وتابع عبد الله بن جعفر الرقي علي بن معبد الرقي عند الطبراني في «الكبير» (٨/٣٥٨/٨١٣٧).

وقد جاءت رواية فيها تسمية الرجل الكوفي؛ أخرجها أبو داود (٥٢٧١) من طريق مروان: ثنا **محمد بن حسان الكوفي** عن عبد الملك بن عمير عن أم عطية الأنصارية:

«أن امرأة كانت تختن في المدينة، فقال النبي ﷺ:» فذكره بنحوه، وقال:

«روي عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك بمعناه وإسناده».

قال أبو داود:

«ليس هو بالقوي، وقد روي مرسلاً، ومحمد بن حسان مجهول، وهذا الحديث ضعيف».

قلت: وسبب الضعف الجهالة والاضطراب في إسناده كما ترى، وقد قال الحافظ عقب رواية ابن صقير عند ابن منده:

«وقد أدخل عبد الله بن جعفر الرقي ـ وهو أوثق من منصور ـ بين عبيد الله وعبد الملك الرجل الكوفي الذي لم يسمه، فيظهر من رواية مروان بن معاوية أنه محمد بن حسان الكوفي، فهو الذي تفرد به، وهو مجهول. ويحصل من هذا أنه اختلف

على عبد الملك بن عمير؛ هل رواه عن أم عطية بواسطة أو لا؟ وهل رواه الضحاك عن النبي ﷺ وسمعه منه أو أرسله؟ أو أخذه عن أم عطية؟ أو أرسله عنها؟ كل ذلك محتمل».

وأقول: لكن مجيء الحديث من طرق متعددة، ومخارج متباينة؛ لا يبعد أن يعطي ذلك للحديث قوة يرتقي بها إلى درجة الحسن؛ لا سيما وقد حسن الطريق الأولى الهيثمي كما سبق. والله أعلم.

ثم وجدت للكوفي متابعاً؛ أخرجه الحاكم (٣/٥٢٥) من طريق **هلال بن العلاء الرقي**: ثنا أبي: ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن عبد الملك بن عمير عن الضحاك بن قيس قال:

«كانت بالمدينة امرأة تخفض. . .» الحديث.

وسكت عليه الحاكم والذهبي، ورجاله ثقات؛ غير **العلاء** بن هلال الرقي والد هلال؛ قال الحافظ:

« فيه لين ».

وزيد بن أبي أنيسة حراني، فلم يتفرد به محمد بن حسان الكوفي. والله أعلم.

والضحاك بن قيس صحابي ثبت سماعه في غير ما حديث واحد، وسيأتي أحدها برقم (١١٨٩).

ووجدت له شاهداً آخر، يرويه **مندل بن علي** عن ابن جريج عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر قال:

«دخل على النبي ﷺ نسوة من الأنصار فقال:

يا نساء الأنصار! اخضبن غمساً، واخفضن ولا تنهكن؛ فإنه أحظى عند أزواجكن، وإياكن وكفر المنعمين!».

قال مندل: «يعني: الزوج».

أخرجه البزار (١٧٥) وقال:

«مندل ضعيف».

وكذا قال الهيثمي في «المجمع» (٥/١٧١ ـ ١٧٢) وزاد:

«وثق، وبقية رجاله ثقات».

قلت: وبالجملة؛ فالحديث بهذه الطرق والشواهد صحيح. والله أعلم.

واعلم أن ختن النساء كان معروفاً عند السلف خلافاً لما يظنه من لا علم عنده؛ فإليك بعض الآثار في ذلك:

١ ـ عن الحسن قال:

«دعي عثمان بن أبي العاص إلى طعام، فقيل: هل تدري ما هذا؟ هذا ختان جارية! فقال: هذا شيء ما كنا نراه على عهد رسول الله ﷺ. فأبى أن يأكل».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٧/٢) من طريق أبي حمزة العطار عنه.

قلت: وأبو حمزة ـ واسمه إسحاق بن الربيع ـ حسن الحديث كما قال أبو حاتم، وسائر رواته موثقون، فإن كان الحسن سمعه من عثمان فهو سند حسن.

وقد رواه **محمد بن إسحاق** عن طلحة بن عبيد الله بن كريز عن الحسن به دون ذكر: «جارية».

أخرجه الطبراني أيضاً، وأحمد (٤/٢١٧)، وإسناده جيد لولا عنعنة ابن إسحاق فإنه مدلس، وبه أعله الهيثمي (٤/٦٠).

٢ ـ عن أم المهاجر قالت:

«سُبيتُ وجواريَ من الروم، فعرض علينا عثمان الإسلام، فلم يسلم منا غيري وغير أخرى، فقال: أخفضوهما وطهروهما. فكنت أخدم عثمان».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٤٥ و ١٢٤٩).

٣ ـ عن أم علقمة:

«أن بنات أخي عائشة خُتِنَّ، فقيل لعائشة: ألا ندعو لهن من يُلهيهنَّ؟ قالت: بلى. فأرسلت إلى عدي فأتاهن، فمرت عائشة في البيت فرأته يتغنى ويحرك رأسه طرباً ـ وكان ذا شعر كثير ـ فقالت: أف؛ شيطان! أخرجوه أخرجوه».

أخرجه البخاري في «الأدب» (١٢٤٧).

قلت: وإسناده محتمل للتحسين، رجاله ثقات؛ غير أم علقمة هذه ـ واسمها مرجانة ـ وثقها العجلي وابن حبان، وروى عنها ثقتان.

٧٢٣ ـ (اخْرُجِي فَجُدِّي نَخْلَكِ، لعلكِ أنْ تَصَدَّقِي منه أو تَفْعَلِي خيراً. قاله للمُطَلَّقةِ ثلاثاً وهي في عِدَّتِها).

أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٠)، وأبو داود (١/ ٥٢٥ ـ طبعة الحلبي)، والدارمي (٢/ ١٦٨)، وابن ماجه (١/ ٦٢٧)، والحاكم (٢/ ٢٠٧)، وأحمد (٣/ ٣٢١) من طرق عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال:

«طلقت خالتي ثلاثاً، فخرجت تجُدُّ نخلاً لها، فلقيها رجل فنهاها، فأتت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال لها: » فذكره.

اللفظ لأبي داود والدارمي والحاكم وقال:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا؛ فقد صرح أبو الزبير وابن جريج بالتحديث في رواية أحمد، وهو رواية لمسلم.

قلت: ولعل الحاكم إنما استدركه على مسلم لمغايرة يسيرة في اللفظ؛ لأنه قال: «بلى فجدي...»، وقال: «معروفاً» بدل «خيراً». وهو لفظ أحمد وابن ماجه.

(فجُدي)؛ أي: اقطعي، من (الجِداد) بالفتح والكسر: صرام النخل، وهو قطع ثمرتها.

٧٢٤ - (عليكُم بالإِثْمِدِ عندَ النومِ ؛ فإِنَّهُ يَجْلُو البَصَرَ ، ويُنْبِتُ الشعرَ) .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/٥٩٩/٥٦٨٤)، وعنه ابن ماجه (٣٤٩٦)، والقاضي الخلعي في «الفوائد» (٢٠/٥٠/١) من طريق إسماعيل بن مسلم المكي عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وإسماعيل هذا ضعيف؛ لكنه لم يتفرد به، فقد تابعه محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر به.

أخرجه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٩/٤/٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٣/٣٥٧)، وكذا ابن جرير الطبري في «تهذيب الأثار» (٢/٩٧/١٢٤٤).

لكن ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه.

وتابعه قزعة بن سويد عند الطبري (١٢٦٢)، وقزعة ضعيف.

إلا أنه تابعهم ثقة؛ فقد أخرجه المخلص، وابن عدي في «الكامل» (٢/١٤٣) من طريق زياد بن الربيع قال: ثنا هشام بن حسان عن محمد بن المنكدر به.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري، وقد أعل بما لا يقدح، فقد ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٦٠) من هذه الطريق، وذكر أنه سأل عنه أباه؟ فأجابه بقوله:

«حديث منكر، لم يروه عن محمد إلا الصعقل (!) إسماعيل بن مسلم ونحوه، ولعل هشام بن حسان أخذه من إسماعيل بن مسلم؛ فإنه كان يدلس».

قلت: لم أر من رماه بالتدليس مطلقاً، وإنما تكلموا في روايته عن الحسن وعطاء خاصة؛ لأنه كان يرسل عنهما كما قال أبو داود، ولذلك قال الحافظ:

«ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما».

وهذا الحديث من روايته عن محمد بن المنكدر؛ فلا مجال لإعلاله؛ لا سيما وللحديث شاهد بنحوه من حديث ابن عباس عند الترمذي وحسنه، وقد خرجته في «المشكاة» (٤٤٧٢)، وليس لديه: «عند النوم»؛ لكنها عند أحمد (١/ ٢٧٤)، وابن حبان (١٤٤٠) من طريق أخرى عنه نحوه.

قلت: وإسناده صحيح على شرط مسلم.

وللزيادة شاهد آخر من حديث أبي النعمان معبد بن هوذة الأنصاري مرفوعاً بلفظ:

«اكتحلوا بالإثمد المروح [عند النوم]؛ فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر».

أخرجه أحمد (٣/ ٤٧٦ و ٤٩٩ ـ ٥٠٠)، والطبري (١٢٤٦)، وأبو داود (٢٣٧٧) نحوه، وقال:

«قال لي يحيى بن معين: هو حديث منكر».

قلت: وعلته أنه من رواية **النعمان بن معبد بن هوذة**، وهو مجهول كما في «التقريب».

والحديث أخرجه ابن ماجه (٣٤٩٥)، والحاكم (٤/ ٢٠٧) من حديث عبدالله بن عمر مرفوعاً به دون الزيادة. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

وأقول: فيه **عثمان بن عبد الملك**، وهو لين الحديث كما قال الحافظ في «التقريب».

وتقدم له شاهد من حديث علي برقم (٦٦٥).

٧٢٥ ـ (كانَ أولُ مَنْ ضَيَّفَ الضَّيْفَ إبراهيمَ، وهوَ أولُ مَنِ اخْتَتَنَ على رأسِ ثمانينَ سنةً، واخْتَتَنَ بالقَدُومِ).

رواه ابن عساكر (٢/ ١٦٧/ ١): أخبرنا أبو المعالي محمد بن إسماعيل بن

محمد بن إسماعيل بن محمد بن الحسين: أنا أبو حامد أحمد بن الحسن بن محمد الأزهري: أنا أبو محمد المخلدي: أنا أبو العباس السراج: أنا محمد بن عثمان بن كرمة العجلي: نا أبو أسامة: حدثني محمد بن عمرو: نا أبو سلمة بن عبدالرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معرفون، وأبو المعالي هو الفارسي ثم النيسابوري رواي «السنن الكبرى» للبيهقي، وراوي «البخاري» عن العيار؛ كما في «شذرات الذهب» (٤/١٢٤ ـ ١٢٥).

وأبو حامد الأزهري هو النيسابوري الشروطي الثقة؛ كما في «الشذرات» أيضاً (٣/٣١١).

وأبو محمد المخلدي اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن من أهل نيسابور؛ قال السمعاني في «الأنساب» (٥١٤/٢):

«روى عنه الحاكم ووثقه وجماعة سواه، توفي سنة **٣٣٩**».

قلت: وقد فات هذا صاحب «الشذرات»؛ فلم يورده في وفيات هذه السنة.

وأبو العباس السراج هو الحافظ الثقة صاحب «المسند» المعروف به.

وبقية رجال الإسناد معروفون من رجال «التهذيب».

وتابعه سلمة بن رجاء عن محمد بن عمرو به الشطر الأول منه.

أخرجه ابن أبي عاصم في «الأوائل» (٦٣/١٨)، والطبراني فيه (٣٥/١٠).

والشطر الآخر عند الشيخين وغيرهما دون قوله: «وهو أول من»، وهو مخرج في «الإرواء» (١/١٢٠/٧٨).

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من حديث أبي هريرة ـ دون الشطر الثاني منه ـ من رواية ابن أبي الدنيا في «قرى الضيف»، وبيض له المناوي. فلم يتكلم عليه بشيء.

٧٢٦ - (أَخَذْنا فَأْلَكَ من فِيكَ).

أخرجه أبو داود (٢/١٥٨ - ١٥٩)، وأحمد (٢/٣٨٨)، وابن السني (رقم ٢٨٦)، والحسن بن علي الجوهري (ق ٢٨/١) من طريق وهيب عن سهيل بن أبي صالح عن رجل عن أبي هريرة:

«أن رسول ﷺ سمع كلمة فأعجبته، فقال:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح لولا الرجل الذي لم يسم؛ لكنه قد جاء مسمى؛ فأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص ٢٧٠) من طريقين آخرين عن وهيب به؛ إلا أنه قال: «عن أبيه»، وأبوه هو أبو صالح - واسمه ذكوان - ثقة من رجال الشيخين، فصح الحديث والحمد لله.

وله شاهد من حديث كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده به.

أخرجه أبو الشيخ وابن السني (٢٨٥)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٢٧٤) وقال:

«كثير عامة أحاديثه لا يتابع عليه».

ومن طريقه أخرجه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٥/١٠٦):

«وكثير بن عبد الله ضعيف جداً، وقد حسن الترمذي حديثه، وبقية رجاله ثقات».

وله شاهد آخر من حديث ابن عمر به نحوه.

أخرجه أبو الشيخ عن حفص بن عمار: نا مبارك بن فضالة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه.

وهذا سند ضعيف، المبارك ضعيف، وحفص بن عمار مجهول.

ورواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٨٧/١/١) من طريق البزار عن حفص.

ومن شواهده ما رواه العسكري في «الأمثال»، والخلعي في «فوائده» عن سمرة بن جندب. قال المناوي:

«ورمز السيوطي للحديث بالحسن، ولعله لاعتضاده».

قلت: وكأنهما لم يقفا على الطريق الصحيحة عند أبي الشيخ عن أبي هريرة، فالحمد لله على توفيقه.

٧٢٧ - (لا تُكْرِهُوا مَرْضَاكُم على الطعامِ والشرابِ؛ فإنَّ اللهَ يُطْعِمُهُم ويَسْقِيهِم).

روي من حديث عقبة بن عامر الجهني، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله.

١ - أما حديث عقبة؛ فيرويه بكر بن يونس بن بكير عن موسى بن عُلي عن أبيه عنه.

أخرجه الترمذي (٣/٢)، وابن ماجه (٣٤٤٤)، والروياني في «مسنده» (١/٤٩/٩)، وابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (ق ٢/٨٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٧٤١/٢٨١/٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٠٧/(٢٩٣/١٧)، والبيهقي (٣٤٧/٩)، وابن أبي حاتم (٢٤٢/٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٦) وقال:

«ليس يرويه عن موسى بن علي غير بكر بن يونس، وعامة ما يرويه لا يتابعونه عليه، وقال البخاري: منكر الحديث».

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه:

«هذا حديث باطل، وبكر هذا منكر الحديث».

كذا قال: «باطل»! ولا يخلو من مبالغة؛ فإن بكراً لم يجمع على ضعفه فضلاً عن تركه؛ فقد قال العجلي فيه: «لا بأس به». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وإن كان الجمهور على تضعيفه؛ فالحق أن حديثه ضعيف إذا لم يوجد ما يشهد له ويقويه، وليس الأمر كذلك هنا لما يأتي له من الشواهد، ولعله لذلك قال الترمذي عقبه:

«حديث حسن غريب[1]، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

٢ ـ أما حديث عبد الرحمن بن عوف؛ فيرويه إبراهيم بن المنذر الحزامي: ثنا **محمد بن العلاء الثقفي**: حدثني خالي **الوليد بن عبد الرحمن بن عوف** عن **أبيه** عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه الحاكم (٤/ ٤١٠) وقال:

«صحيح الإسناد، رواته كلهم مدنيون، وعندنا فيه حديث مالك عن نافع الذي تفرد به محمد بن محمد[2] بن الوليد اليشكري عنه».

قلت: كذا قال! ووافقه الذهبي! وهو عجب منهما؛ فإن ما بين عبد الرحمن بن عوف والحزامي لم أجد من ترجمهم.

وقوله: «الوليد بن عبد الرحمن بن عوف» كأنه نسب إلى جده، ولم أدر اسم والد الوليد، وقد ذكر الحافظ في ترجمة عبد الرحمن بن عوف أنه «روى عنه أولاده: إبراهيم، وحميد، وعمر، ومصعب، وأبو سلمة».

وقد راجعت ترجمة الوليد منسوباً إلى كل من هؤلاء الخمسة في «الجرح والتعديل» وغيره فلم أعثر عليه. والله أعلم.

---

(١) كذا في الأصل. وكذلك نقله الحافظ في «التهذيب» عن الترمذي خلافاً لصاحب «المشكاة» (٤٥٣٣)، فإنه لم يذكر قوله: «حسن».

(٢) كذا الأصل، ولعل الصواب: «محمد بن عمر بن الوليد» كما يأتي في أعلى (ص٣٥٧).

وأما قوله: «وعندنا فيه. . .» إلخ؛ فيعني الحديث الآتي، ومما سترى في تخريجه يتبين لك أن قوله: «تفرد به اليشكري» إنما هو على مبلغ علمه؛ وإلا فقد تابعه جمع كما يأتي.

٣ ـ أما حديث ابن عمر؛ فأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٥٧)، والدارقطني في «غرائب مالك» من طريق **عبد الوهاب بن نافع العامري** قال: حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به. وقال العقيلي:

«عبد الوهاب منكر الحديث لا يقيمه».

وقال الدارقطني:

«عبد الوهاب واهٍ جدّاً».

ثم قال العقيلي:

«ليس له أصل من حديث مالك، ولا رواه ثقة عنه، وله رواية من غير هذا الوجه فيه لين أيضاً».

وقال الحافظ في «اللسان» عقب الحديث:

«ثم أخرجه (الدارقطني) من خمسة أوجه عن مالك، وقال: كل من رواه عن مالك ضعيف».

قلت: لعل من هذه الأوجه رواية اليشكري التي أشار إليها الحاكم فيما تقدم من كلامه، وقد أخرجها الخطيب في «الفوائد الصحاح الغرائب» (ج ١ رقم ١٧ ـ منسوختي) من طريق محمد بن غالب بن حرب قال: ثنا **محمد بن الوليد اليشكري** قال: ثنا مالك بن أنس به، وقال:

«هذا حديث غريب من حديث مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر. تفرد بروايته محمد بن الوليد اليشكري، وتابعه علي بن قتيبة الرفاعي عن مالك، وليس بثابت من حديثه».

قلت: واليشكري كذبه الأزدي، وهو محمد بن عمر بن الوليد بن لاحق؛ نسب إلى جده.

قال ابن حبان:

«لا تجوز الرواية عنه».

وقال أبو حاتم:

«أرى أمره مضطرباً».

٤ ـ وأما حديث جابر؛ فيرويه محمد بن ثابت عن **شريك بن عبد الله عن الأعمش** عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٥٠ ـ ٥١/ ٢٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٣٠٩/ ١).

قلت: وهذا سند لا بأس به في الشواهد، رجاله ثقات؛ غير **شريك** بن عبد الله ـ وهو القاضي ـ وهو صدوق سيىء الحفظ.

ومحمد بن ثابت هو أخو علي بن ثابت؛ قال ابن معين:

«ثقة مأمون».

وقال ابن أبي حاتم (٢/ ٣/ ٢١٦) عن أبيه:

«ليس به بأس».

وجملة القول: إن الحديث بهذا الشاهد حسن كما قال الترمذي. والله تعالى أعلم.

ثم رأيت ابن علان قد ذكر في «شرح الأذكار» (٤/ ٩٠) عن الحافظ: «أن الحديث حسن لشواهده».

فوافق ما انتهيت إليه، فالحمد لله على توفيقه.

(تنبيه): عزا السيوطي الحديث للترمذي وابن ماجه والحاكم عن عقبة، وأعله المناوي ببكر بن يونس، وعزاه إلى «طب والمستدرك»، ولم أره فيه إلا من حديث عبد الرحمن بن عوف كما تقدم. والله أعلم.

ثم وقفت عليه فيه (١/ ٣٥٠) بواسطة «موسوعة الأطراف» لأبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ـ جزاه الله خيراً ـ وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وهو وهم لأنه سقط من سنده اسم «بكر»؛ فصار السند عن يونس بن بكير!!

٧٢٨ ـ (إذا أدَّىٰ العبدُ حقَّ اللـهِ وحقَّ مَوَالِيهِ؛ كانَ له أجْرَانِ).

أخرجه مسلم (٥/ ٩٤ ـ ٩٥)، وأحمد (٢/ ٢٥٢) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به، فحدثتها كعباً فقال كعب:

«ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد».

وقد رواه غير أبي معاوية بلفظ:

«نِعِمّا لأحدهم يحسن عبادة ربه، وينصح لسيده».

أخرجه البخاري (٥/ ١٣٤) من طريق أبي أسامة عن الأعمش: ثنا أبو صالح عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأخرجه أحمد (٢/ ٣٩٠) من طريق إسرائيل عن الأعمش به بلفظ:

«نِعِمَّا للمملوك إذا أدى حق الله وحق مواليه»، وزاد:

«قال كعب: صدق الله ورسوله؛ لا حساب عليه ولا على مؤمن مزهد».

وله طريق أخرى بلفظ:

«نِعِمّا للمملوك أن يتوفى يحسن عبادة الله وصحابة سيده؛ نعما له».

أخرجه مسلم (٥/ ٩٥) من طريق عبد الرزاق: ثنا معمر عن همام بن منبه عنه. وكذلك أخرجه أحمد (٣١٨) والبيهقي (١٢ ـ ١٣) عن عبد الرزاق، وهذا في «المصنف» (١١/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨).

٧٢٩ ـ (إذا أنْفَقَ الرجلُ على أهلِهِ نفقةً يَحْتَسِبُها؛ فهي له صدقةٌ).

أخرجه البخاري (١/٢٠)، والنسائي (١/٣٥٣)، والطيالسي (ص ٨٦ رقم ٦١٥) والسياق له وكذا الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/١٩٦/٥٢٢ و٥٢٣) وابن حبان (٦/٢١٩/٤٢٢٤ و ٤٢٢٥) من حديث أبي مسعود البدري مرفوعاً.

وفي رواية للبخاري (٦/١٨٩): «المسلم» بدل «الرجل».

٧٣٠ ـ (إذا أنْفَقَتِ المرأةُ مِنْ طعامِ بيتِها غيرَ مُفْسِدَةٍ؛ كان لها أجْرُها بما أنفقتْ، ولزوجِها أَجْرُهُ بما كَسَبَ، وللخَازِنِ مِثْلُ ذلك؛ لا ينقصُ بعضُهم أجْرَ بعضٍ شيئاً).

رواه البخاري (٢/١١٧ و ١١٩ و ١٢٠!)، ومسلم (٣/٩٠)، وأبو داود (١/٢٦٧)، والنسائي (١/٣٥١ ـ ٣٥٢)، والترمذي (١/١٣٠) وصححه، وابن ماجه (٢/٤٤)، وأحمد (٦/٤٤ و ٩٩ و ٢٧٨) والحميدي (١/١٣٣/٢٧٦) وابن أبي شيبة (٦/٥٨٢/٢١٢٠) وعبد الرزاق (٤/١٤٨/٧٢٧٥ و ٩/١٢٨/١٦٦١٩) من حديث عائشة مرفوعاً.

ولطرفه الأول شاهد بلفظ:

٧٣١ ـ (إذا أنفقتِ المرأةُ مِنْ كسبِ زوجِها منْ غيرِ أمرِهِ؛ فله نصفُ أجْرِهِ).

أخرجه البخاري (٣/٨ و ٦/٢٩٢) واللفظ له، ومسلم (٣/٩١)، وأبو داود (١/٢٦٧)، وأحمد (٢/٣١٦) وعبد الرزاق (٤/١٤٧/٧٢٧٢) من حديث أبي هريرة؛ إلا أن أبا داود قال:

«فلها نصف أجره».

ولا منافاة بينها وبين الأولى: لأن لكل الزوجين النصف. وانظر «فتح الباري» (٤/٣٠١).

٧٣٢ - (إذا سَمِعْتُمُ الحديثَ عنِّي تَعْرِفُهُ قلوبُكُم، وتَلِينُ له أشعارُكُم وأَبْشَارُكُم، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ منكم قريبٌ؛ فأنا أَوْلاَكُم بِهِ، وإذا سمعتُمُ الحديثَ عنِّي تُنْكِرُهُ قلوبُكُم، وتَنْفِرُ منه أشعارُكُم وأبشارُكُم، وتَرَوْنَ أنه منكم بعيدٌ؛ فأنا أَبْعَدُكُم منه).

رواه ابن سعد (١/ ٣٨٧ - ٣٨٨): أخبرنا عبد الملك بن مسلمة بن قعنب قال: أخبرنا سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الملك بن سعيد عن أبي حميد أو أبي أسيد قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وأخرجه أحمد (٣/ ٤٩٧ و ٥/ ٤٢٥): ثنا أبو عامر قال: ثنا سليمان بن بلال به؛ إلا أنه قال:

«عن أبي حميد، وعن أبي أسيد»، ولم يشك.

قلت وهذا سند حسن، وهو على شرط مسلم. وصححه ابن القطان(٢/ ١٥٤/ ١).

ورواه عبد الغني المقدسي في «العلم» (٢/ ٤٣/ ٢) من طريق أخرى عن سليمان بن بلال به.

ورواه ابن وهب في «المسند» (٨/ ١٦٤/ ٢): أخبرني القاسم بن عبد الله عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به.

ورواه ابن حبان (٩٢)، والبزار كما في «الأحكام الكبرى» رقم (١٠١)، وبينت في تعليقي عليه وجه كونه حسناً ومن صححه، وأن الحديث خاص بطبقة معينة من أهل العلم العارفين بسنته ﷺ وهديه وحديثه.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١/ ٣٧٤) من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن النبي ﷺ نحوه، وقال يحيى عن أبي هريرة، وهو وهم ليس فيه أبو هريرة؛ إنما هو سعيد بن كيسان.

قلت فهو شاهد مرسل قوي، وقد رضيه الحافظ الذهبي في «السير» (٧/ ٤٣٨).

٧٣٣ - (أربعٌ إذا كُنَّ فيكَ فلا عليكَ ما فاتَكَ مِنَ الدنيا: حِفْظُ أمانةٍ، وصِدْقُ حديثٍ، وحُسْنُ خَلِيقَةٍ، وعِفَّةُ طُعْمَةٍ).

رواه ابن وهب في «الجامع» (٨٤): أخبرني ابن لهيعة عن الحارث بن يزيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

ورواه أحمد (٢/ ١٧٧): ثنا حسن: ثنا ابن لهيعة به وقال: «الحارث بن يزيد الحضرمي».

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٦ و ٢٧ و ٥٢)، والحاكم (٤/ ٣١٤)، وعنه البيهقي في «الشعب» (٢/ ١٠٤/ ١) من طرق عن ابن لهيعة به. وسكت الحاكم عليه وكذا الذهبي؛ ولعل ذلك لأنه ليس عندهما من رواية عبدالله بن وهب؛ وإلا فروايته عن ابن لهيعة صحيحة، ولذلك أعله العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/ ١٣٦)؛ لأنه ما خرجه إلا من رواية الحاكم والخرائطي!! وقال المنذري في «الترغيب» (٣/ ١٢):

«رواه أحمد والطبراني، وإسنادهما حسن»!

وكذا قال الهيثمي (١٠/ ٢٩٥).

قلت: وهذا سند حسن بل صحيح؛ فإن ابن لهيعة وإن كان ضعيفاً؛ فإنه من رواية عبد الله بن وهب عنه، وهي صحيحة.

وله طريق أخرى؛ فقال ابن وهب وابن المبارك في «الزهد» (١٢٠٤):

أخبرنا موسى بن عُلَيّ بن رباح قال: سمعت أبي يحدث عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: فذكره موقوفاً.

قلت: وهذا سند صحيح، فهو ثابت مرفوعاً وموقوفاً، ولا منافاة بينهما؛ فإن الراوي قد لا ينشط أحياناً فيوقفه؛ كما يعلم ذلك العارفون بهذا العلم الشريف.

٧٣٤ ـ (أربعٌ في أمتي مِنْ أمرِ الجاهليةِ لا يتركُونَهُنَّ: الفَخْرُ في الأحسابِ، والطَّعْنُ في الأنسابِ، والاسْتِسْقاءُ بالنُّجُومِ، والنِّيَاحَةُ).

أخرجه مسلم (٣/٤٥)، وأحمد (٥/٣٤٢ و٣٤٣ و٣٤٤) عن يحيى بن أبي كثير أن زيداً حدثه أن أبا سلّام حدثه أن أبا مالك الأشعري حدثه به مرفوعاً.

واستدركه الحاكم (١/٣٨٣) فقال:

«صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه مسلم مختصراً».

كذا قال، وهو عنده بهذا اللفظ؛ إلا أنه قال في أوله:

«إن في أمتي أربعاً من أمر الجاهلية؛ ليسوا بتاركيهن: الفخر...» الحديث.

وله شاهد بلفظ:

٧٣٥ ـ (أربعٌ في أمتي من أمرِ الجاهليةِ لنْ يَدَعَهُنَّ الناسُ: النِّيَاحةُ، والطَّعْنُ في الأحسابِ، والعَدْوَى: أَجْرَبَ بعيرٌ فأجْرَبَ مائةَ بعيرٍ؛ مَنْ أَجْرَبَ البَعِيرَ الأوَّلَ؟! والأنواءُ: مُطِرْنا بِنَوْءِ كذا وكذا).

أخرجه الترمذي (١/١٨٦ طبع بولاق)، والطحاوي (٢/٣٧٨)، والطيالسي (رقم ٢٣٩٥)، وأحمد (٢/٢٩١ و٤١٤ و٤١٥ و٤٥٥ و٥٢٦ و٥٣١) عن علقمة بن مرثد عن أبي الربيع المدني عن أبي هريرة به. وقال الترمذي:

«حديث حسن».

وأبو الربيع هذا كأنه مجهول، وقال أبو حاتم:

«صالح الحديث».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/٥٨٢)؛ ولكن روى عنه ثلاثة.

وفي التقريب: «إنه مقبول».

ثم رأيت الذهبي قال في «الكاشف»:

«صدوق».

قلت: وهذا هو الصواب إن شاء الله تعالى. وتوبع كما سيأتي (١٨٠١).

ورواه البزار (١/٣٧٨/ ٨٠٠ - الكشف) من طريق سويد اليمامي (!): ثنا يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ:

«أربع في أمتي ليس هم بتاركيها: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والنياحة؛ تبعث يوم القيامة النائحة إذا لم تتب عليها درع من قطران».

وهكذا أورده الهيثمي في «المجمع» (٣/١٣) وقال:

«رواه البزار وإسناده حسن».

ولم تذكر فيه الخصلة الرابعة؛ فلا أدري أسقطت من الراوي أم من الناسخ؟

وهذه الزيادة: «النائحة إذا لم تتب» إلخ صحت من حديث أبي مالك الأشعري؛ كما سيأتي في «النائحة...» رقم (١٩٥٢).

وللحديث شواهد بألفاظ: «اثنتان في الناس»، وهو مخرج في «شرح الطحاوية» (ص ٢٩٨)، «ثلاث من عمل»، «ثلاثة من الكفر» وسيأتيان (١٨٠١)، «شعبتان من الكفر» وسيأتي (١٨٩٦)، «ثلاث لا يتركن».

٧٣٦ - (أَرْحَامَكُم أَرْحَامَكُم!).

رواه ابن حبان (٢٠٣٧)، والحافظ العراقي في «المجلس ٨٦ من الأمالي» عن الحسن بن سفيان: ثنا محمد بن بشار: ثنا أبو أحمد الزبيري: ثنا سفيان عن سليمان التيمي عن قتادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في مرضه: فذكره، وقال:

«هذا حديث صحيح، أخرجه بن حبان في «صحيحه» هكذا، وقد رواه الرافعي في «أماليه» من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ:

«صلوا أرحامكم؛ فإنه أبقى لكم في الدنيا والآخرة».

ولم يقل: في مرضه».

٧٣٧ - (اسْتَعِيذُوا باللهِ تعالى مِنَ العَيْنِ؛ فإنَّ العينَ حَقٌّ).

أخرجه ابن ماجه (٢/٣٥٦)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (٨٩ - ٩٠)،

والديلمي (١/١/٤٨ ـ ٤٩)، والحاكم (٤/٢١٥) من طريق وهيب عن أبي واقد الليثي قال: سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن يحدث عن عائشة رضي الله عنها به مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

٧٣٨ ـ (أسرعُ قبائلِ العربِ فَنَاءً قريشٌ، ويوشِكُ أنْ تَمُرَّ المرأةُ بالنَّعْلِ فتقولُ: إنَّ هذا نَعْلُ قُرَشِيٍّ).

أخرجه أحمد (٢/٣٣٦): ثنا عمر بن سعد: ثنا يحيى ـ يعني: ابن زكريا بن أبي زائدة ـ عن سعد بن طارق عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه البزار (٣/٢٩٨/٢٧٨٨ ـ كشف الأستار)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١/٦٨/٦٢٠٥) من طريق أبي داود الحفري عمر بن سعد به.

وفي «المجمع» (١٠/٢٨):

«رواه أحمد وأبو يعلى والبزار ببعضه والطبراني في «الأوسط» وقال: «هذه» بدل «هذا»، ورجال أحمد وأبي يعلى رجال (الصحيح)».

وللحديث شاهد من رواية عائشة بلفظ:

«يا عائشة! قومك أسرع أمتي بي لحاقاً».

ويأتي إن شاء الله تعالى برقم (١٩٥٣).

٧٣٩ ـ (مَنْ لاءَمَكُم مِنْ خَدَمِكُم فأطعِمُوهم مما تأكلونَ، وألبِسُوهُم مما تلْبسُونَ، ومَنْ لا يُلائِمُكُم مِنْ خَدَمِكُم فَبِيعُوا، ولا تُعَذِّبُوا خَلْقَ اللهِ عزّ وجلّ).

أخرجه أحمد (٥/١٦٨ و ١٧٣)، وكذا أبو داود (٢/٣٣٧) عن منصور عن مجاهد عن مورق عن أبي ذر مرفوعاً.

وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وله شاهد بلفظ:

٧٤٠ - (أَرِقَّاءَكم! أَرِقَّاءَكم، أَرِقَّاءَكم، أَطْعِمُوهم مما تأكُلُونَ، واكْسُوهُم مما تَلْبَسُونَ، فإنْ جاؤُوا بذنبٍ لا تُرِيدُونَ أنْ تَغْفِرُوهُ؛ فبيعُوا عبادَ اللهِ ولا تُعَذِّبُوهُم).

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٩/٤٤٠/١٧٩٣٥)، وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٢٤٣/٦٣٦) من طريق عاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عبدالرحمن بن يزيد عن أبيه قال: قال النبي ﷺ في حجة الوداع: فذكره. وقال في «المجمع» (٤/٢٣٦):

«رواه أحمد والطبراني عن يزيد بن جارية، وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف».

قلت: هو في المسند (٤/٣٥ - ٣٦) عن سفيان عن عاصم - يعني: ابن عبيد الله - عن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه مرفوعاً.

وكذا رواه ابن سعد في «الطبقات» (٢/١٨٥)؛ لكن وقع فيه: «عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب عن أبيه»، فجعله من مسند زيد بن الخطاب، وكل من عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، وعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قد روى عنه عاصم بن عبيدالله، فلعله اختلط الأمر عليه؛ فكان تارة يرويه عن هذا وتارة عن هذا.

ورجاله ثقات رجال البخاري؛ غير عاصم هذا فهو كما قال الهيثمي ضعيف، وتبعه الحافظ في «التقريب».

لكن الحديث له شاهد بلفظ:

«كان يوصي بالمملوكين خيراً ويقول: أطعموهم مما تأكلون، وألبسوهم من لبوسكم، ولا تعذبوا خلق الله عز وجل».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم ١٨٨ و ١٩٩) من طريق مروان بن معاوية قال: ثنا **الفضل بن مبشر** قال: سمعت جابر بن عبدالله يقول: فذكره.

وهذا سند ضعيف الفضل بن مبشر فيه لين كما في «التقريب»؛ فلا بأس به في الشواهد.

٧٤١ - (أوصِيكَ أنْ تَسْتَحِيَ مِنَ اللهِ عزَّ وجلَّ كما تستَحِي رجلاً مِنْ صالحي قومِكَ).

أخرجه أحمد في «الزهد» (ص ٤٦)، وأبو عروبة الحراني في «الطبقات» (٢/١٠/١ - المنتقى منه)، والسلمي في «آداب الصحبة» (ق ١٢/١)، والبيهقي في «الشعب» (٢/٤٦٢/٢)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٥٠) من طريقين عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد سمع سعيد بن يزيد الأنصاري.

«أن رجلاً قال: يا رسول الله! أوصني. قال: » فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله كلهم ثقات؛ على خلاف في صحبة سعيد بن يزيد وهو ابن الأزور، وقد أثبتها له أبو الخير هذا كما في بعض طرق هذا الحديث، وهو أدرى بها من غيره، وقال المناوي في «الفيض»:

«قال الذهبي: روى عنه أبو الخير اليزني، وزعم أن له صحبة. اهـ. قال: قلت للنبي ﷺ: أوصني. (فذكره). قال الهيثمي: رجاله وثقوا على ضعف فيهم».

قلت: هو في «معجم الطبراني الكبير» (٨٥/٦) من طريق **عبد الله بن موسى** عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن سعيد بن يزيد الأزدي أنه قال للنبي ﷺ: فذكره هكذا فيه، ولم يذكر أبا الخير في السند، والظاهر أنه سقط من الناسخ أو

الطابع كما يشعر بذلك كلام الذهبي. وعبد الله بن موسى ـ هو الطلحي ـ ضعيف لكثرة خطئه.

وقد روي الحديث عن أبي أمامة؛ غير أن إسناده فيه متهم، فلم أستجز الاستشهاد به، فأوردته في «السلسلة الأخرى» (١٦٣٧).

٧٤٢ ـ (قال اللهُ عزّ وجلّ: وعزَّتي لا أَجْمَعُ لعبدِي أَمْنَيْنِ ولا خَوْفَيْنِ، إنْ هو أَمِنَني في الدنيا أَخَفْتُهُ يومَ أَجْمَعُ فيه عبادِي، وإنْ هو خافَنِي في الدنيا أَمِنْتُهُ يومَ أَجْمَعُ فيه عبادِي).

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٩٨) من طريقين عن محمد بن يعلى: ثنا عمر بن صبح عن ثور عن مكحول عن شداد بن أوس أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد واه بالمرة؛ عمر بن صبح قال ابن حبان وغيره:

«يضع الحديث».

لكن له طريق آخر؛ أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» برقم (١٥٧): أخبرنا عوف عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره نحوه.

وهذا إسناد صحيح لكنه مرسل.

وقد وصله يحيى بن صاعد في «زوائد الزهد» (١٥٨) من طريق أخرى فقال: حدثنا محمد بن يحيى بن ميمون بالبصرة قال: أخبرنا عبدالوهاب بن عطاء قال: حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه.

وتابعه البزار عن ابن ميمون هذا؛ فقد أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/٣٠٨) من الوجهين: المرسل عن الحسن والموصول عن أبي هريرة، وقال:

«رواهما البزار عن شيخه محمد بن يحيى بن ميمون ولم أعرفه، وبقية رجال المرسل رجال «الصحيح» وكذلك رجال «المسند»؛ غير محمد بن عمرو بن علقمة، وهو حسن الحديث».

قلت: فالمسند ضعيف لجهالة محمد بن يحيى بن ميمون، ولكنه يتقوى بمرسل الحسن البصري؛ لأنه من غير طريقه، فيرتقي إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى.

ثم استدركت فقلت: بل هو صحيح؛ فقد وجدت لابن ميمون متابعاً قوياً، وهو إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني ـ وهو حافظ ثقة ـ قال: حدثنا عبدالوهاب بن عطاء به.

أخرجه ابن حبان (٦١٧/٢٤٩٤ ـ موارد الظمآن).

٧٤٣ ـ (أقيمُوا الصفوفَ؛ فإنما تصفُّونَ كصفوفِ الملائكةِ، حاذُوا بينَ المَناكِبِ، وسُدُّوا الخَلَلَ، ولا تَذَرُوا فُرُجَاتٍ للشيطانِ، ومَنْ وصَـلَ صَفًّا وَصَلَهُ اللـهُ).

رواه الدولابي في «الكنى» (١/٣٩) عن أبي الزاهرية عن أبي شجرة مرفوعاً.

قلت: وسنده صحيح ولكنه مرسل؛ لأن أبا شجرة ـ واسمه كثير بن مرة الحضرمي ـ تابعي ثقة، روى عن النبي ﷺ مرسلاً كما في «التهذيب»، ولكنه قد ثبت عنه موصولاً بذكر عبد الله بن عمر فيه، فصح الحديث والحمد لله، ولذلك خرجته في «صحيح أبي داود» (٦٧٢)، وقد جاء مفرقاً في أحاديث، فانظر كتابي «صحيح الترغيب» (١/٢٦٩/٤٨٨ و٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣ و٥٠٠).

٧٤٤ ـ (إذا بلغَ بَنُو أبي العاص ثلاثين رجلاً؛ اتَّخَذُوا دِينَ اللهِ دَخَلاً، وعبادَ اللـهِ خَوَلاً، ومالَ اللـهِ عزّ وجلَّ دُوَلاً).

ورد من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، وأبي ذر الغفاري، ومعاوية بن أبي سفيان وابن عباس.

١ ـ أما حديث أبي هريرة؛ فيرويه سليمان بن بلال عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به.

أخرجه تمام في «الفوائد» (٢/٥٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/٥٠٧).

وتابعه إسماعيل بن جعفر المدائني : ثنا العلاء به ؛ إلا أنه أوقفه على أبي هريرة ؛ ولكنه في حكم المرفوع كما هو ظاهر ؛ ولذلك أورده أبو يعلى في «المسند» كما يأتي .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/٣٠٥)، وابن خزيمة في «حديث علي بن حجر» (ج ٣ رقم ١٥ ـ نسختي)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/١٧٦/٢).

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وقد سرد أبو يعلى بهذا الإسناد أحاديث كثيرة جلها في «صحيح مسلم».

٢ ـ أما حديث أبي سعيد؛ فيرويه عطية عنه.

أخرجه أحمد (٣/٨٠)، والبزار (٢/٢٤٥/١٦٢٠ و ١٦٢١)، وأبو يعلى (٢/٣٨٣/١١٥٢)، والطبراني في «معجم الأوسط» (١/١٩١ ـ ١٩٢)، وتمام أيضاً، وكذا البيهقي، وابن عساكر، والحاكم (٤/٤٨٠) شاهداً للحديث الآتي.

٣ ـ أما حديث أبي ذر؛ فيرويه **شريك بن عبد الله** عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن **حلام بن جذل الغفاري** قال: سمعت أبا ذر جندب بن جنادة الغفاري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

أخرجه الحاكم (٤/٤٧٩ ـ ٤٨٠) وقال:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

وأقول: شريك سيىء الحفظ، ولم يحتج به مسلم.

وحلام بن جذل؛ وفي «الجرح والتعديل» (١/٢/٣٠٨): «جزل» بالزاي، ولعله الصواب، وقال:

«روى عنه أبو الطفيل».

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: فالرجل مجهول، وليس من رجال مسلم.

٤ ـ أما حديث معاوية؛ فيرويه مصعب بن عبدالله :حدثني **عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير** أو غيره قال:

«اشتكى عمرو بن عثمان، فكان العواد يدخلون عليه، فيخرجون ويتخلف عنده مروان فيطيل، فأنكرت ذلك رملة بنت معاوية. . . فلما خرج عمرو إلى الحج خرجت رملة إلى أبيها، فقدمت عليه الشام، فأخبرته، [فقال]: أشهد يا مروان! لسمعت رسول الله ﷺ يقول: » فذكره.

أخرجه ابن عساكر (١٣/٢٩٤/١).

قلت: مصعب هذا صدوق عالم بالنسب؛ فإن كان حفظ اسم شيخه وأنه عبدالله بن محمد. . . فالإسناد واه جدّاً؛ لأن عبد الله متروك الحديث كما قال أبو حاتم، ولكنه لم يجزم بأنه هو؛ بل تردد بين أن يكون هو أو غيره.

وله طريق أخرى يرويه ابن لهيعة عن أبي قبيل أن ابن موهب أخبره أنه كان عند معاوية. . فذكر قصة وفيه: فقال معاوية: أنشدك الله يا ابن عباس! أما تعلم أن رسول الله ﷺ قال: (فذكر الحديث، وفي آخره زيادة منكرة)؟ قال ابن عباس: اللهم نعم.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/٢٣٦)، والبيهقي (٦/٥٠٧ ـ ٥٠٨).

وابن لهيعة ضعيف.

وبالجملة؛ فالعمدة في إثبات صحة الحديث إنما هو الطريق الأولى، والثانية والثالثة شاهدان جيدان له. والله أعلم.

٧٤٥ ـ (أسامةُ أحبُّ الناسِ ؛ ما حاشا فاطمةَ ولا غيرَها).

رواه الحاكم (٣/٥٩٦)، وأحمد (٢/٩٦)، وأبو أمية الطرسوسي في «مسند ابن عمر» (٢١٠/١)، والطبراني في «الكبير» (١/٢١/١)، وابن عساكر (٢/٣٤٣/١) من طرق عن حماد بن سلمة عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً به، وليس عند الحاكم الاستثناء المذكور، وقال:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

ثم أخرجه أحمد (٢/ ٨٩ و ١٠٦) من طرق أخرى عن موسى به دون الاستثناء.

وله عنده (٢/ ١١٠) طريق ثانية: ثنا سليمان: أنا إسماعيل: أخبرني ابن دينار عن ابن عمر:

«أن النبي ﷺ بعث بعثاً وأمر عليهم أسامة بن زيد، فطعن بعض الناس في إمرته، فقام رسول الله ﷺ فقال:

إن تطعنوا في إمرته؛ فقد كنتم تطعنون في إمرة أبيه من قبل، وايم الله إن كان لخليقاً للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إلي، وإن هذا لمن أحب الناس إليّ بعده».

وهذا إسناد صحيح، سليمان هو ابن داود الهاشمي، وهو ثقة جليل فقيه، وإسماعيل - هو ابن جعفر الأنصاري القاري - ثقة ثبت، ومثله ابن دينار وهو عبد الله.

وأخرجه البخاري ومسلم.

٧٤٦ - (اسمُ اللهِ الأعظمُ في سورٍ منَ القرآنِ ثلاثٍ: في ﴿البقرة﴾، و ﴿آل عمران﴾، و ﴿طه﴾).

أخرجه ابن معين في «التاريخ والعلل» (١٠/ ١٥٢/ ٢)، وابن ماجه (٣٨٥٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/ ٦٣)، والفريابي في «فضائل القرآن» (١٨٤/ ١)، وتمام في «الفوائد» (٣٦/ ٢)، وأبو عبد الله بن مروان القرشي في «الفوائد» (٢٥/ ١١٠/ ٢) والسياق له، والحاكم (١/ ٥٠٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/ ١٥٥) من طريق عبدالله بن العلاء قال: سمعت القاسم أبا عبد الرحمن يخبر عن أبي أمامة مرفوعاً به. قال القاسم أبو عبد الرحمن:

«فالْتَمَسْتُ في ﴿البقرة﴾؛ فإذا هو في آية الكرسي: ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾، وفي ﴿آل عمران﴾ فاتحتها: ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾، وفي ﴿طه﴾: ﴿وعنت الوجوه للحي القيوم﴾».

قلت: وهذا إسناد حسن؛ لأن القاسم ثقة لكن في حفظه شيء.

وعبد الله بن العلاء هو ابن زبر، وهو ثقة.

وقد تابعه غيلان بن أنس، وهو مقبول عند ابن حجر، وقد وثقه ابن حبان (٩/٣)، وقد روى عنه أربعة أو خمسة عند ابن عساكر، فهو حسن الحديث. والله أعلم.

أخرجه ابن ماجه (٣٨٥٦)، والطحاوي، والفريابي، والطبراني (٨/٢١٤/٧٧٥٨)، وابن عساكر.

والحديث قال المناوي بعد ما عزاه أصله لابن ماجه والطبراني والحاكم: «وفيه هشام بن عمار؛ مختلف فيه».

قلت: هذا لا وجود له عند ابن ماجه والحاكم، فيحتمل أن يكون في طريق الطبراني، ولا يضر حديثه؛ لأنه متابع عند الآخرين، فالحديث ثابت. والله أعلم.

ثم تحققت من الاحتمال المذكور؛ فقد رأيته في الطبراني (٨/٢٨٢/٧٩٢٥) من طريق هشام بن عمار: ثنا الوليد بن مسلم: ثنا عبدالله بن العلاء بن زيد به.

(فائدة): قول القاسم: أن الاسم الأعظم في آية: ﴿وعنت الوجوه للحي القيوم﴾ من سورة ﴿طه﴾ لم أجد في المرفوع ما يؤيده، فالأقرب عندي أنه في قوله في أول السورة ﴿إني أنا الله لا إله إلا أنا..﴾ فإنه الموافق لبعض الأحاديث الصحيحة، فانظر «الفتح» (١١/٢٢٥)، و «صحيح أبي داود» (١٣٤١).

٧٤٧ - (أَكْثرُ مَنْ يموتُ منْ أمتي بعدَ كتابِ اللهِ وقضائِهِ وقَدَرِهِ بالأنْفُسِ. [يعني: بالعينِ]).

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٧٦٠)، وعنه الطحاوي في «المشكل» (٤/٧٧) وكذا البزار (٣/٤٠٣/٣٠٥٢): ثنا طالب بن حبيب بن عمرو بن سهل - ضجيع حمزة - قال: ثني عبد الرحمن بن جابر عن أبيه أن رسول الله قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن، ابن جابر ثقة محتج به في «الصحيحين»، وطالب بن حبيب صدوق يهم كما في «التقريب».

ومن طريقه رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (ق ٢٤/٢)، والعقيلي (١٩٦)، وابن عدي (٢٠٨/١)، وقال في طالب:

«أرجو أنه لا بأس به».

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (١٠٦/٥):

«رواه البزار، ورجاله رجال «الصحيح»؛ خلا طالب بن حبيب بن عمرو وهو ثقة».

وقال الحافظ في «الفتح» (١٦٧/١٠):

«وسنده حسن».

وقال السخاوي في «المقاصد»:

«ورجاله ثقات».

٧٤٨ - (أَمَا إنَّكِ لَوْ لَمْ تُعْطِيهِ شَيْئاً كُتِبَتْ عليكِ كِذْبَةٌ).

أخرجه أبو داود (٣١٣/٢)، وأحمد (٤٤٧/٣)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١/١٨٤/٥٨)، والخرائطي أيضاً في «مكارم الأخلاق» (ص ٣٣) عن الليث عن ابن عجلان أن **رجلاً من موالي عبد الله بن عامر بن ربيعة العدوي** حدثه عن عبد الله بن عامر أنه قال:

«أتى رسول الله ﷺ في بيتنا وأنا صبي، قال: فذهبت أخرج لألعب، فقالت أمي: يا عبد الله! تعال أعطيك. فقال رسول الله: وما أردتِ أن تعطيه؟ قالت: أعطيه تمراً. قال: فقال رسول الله ﷺ:» فذكره.

ورجاله ثقات؛ غير المولى الذي لم يسم، ومن طريقه رواه البخاري في «التاريخ» (١١/١/٣)، والبيهقي أيضاً (١٦٨/١٠)، ورواه ابن أبي الدنيا **فسماه زياداً**. قاله في

«الترغيب» (٣/ ٣٠).

قلت: وكذلك سماه الضياء، والبيهقي في رواية له.

وزياد هذا لم أعرفه.

قال العراقي (٣/١١٧):

«وله شاهد من حديث أبي هريرة وابن مسعود، ورجالهما ثقات؛ إلا أن الزهري لم يسمع من أبي هريرة».

أقول: أما حديث ابن مسعود فلم أعرفه الآن.

وأما حديث أبي هريرة فهو بلفظ:

«من قال لصبي: تعال هاك. ثم لم يعطه شيئاً؛ فهي كذبة».

رواه ابن وهب في «الجامع» (٨٠) بسند صحيح عن ابن شهاب عن أبي هريرة مرفوعاً.

وأخرجه أحمد (٢/٤٥٢).

وهذا سند رجاله ثقات؛ لكنه منقطع بين ابن شهاب وأبي هريرة؛ فإنه لم يسمع منه كما قال الحافظ المنذري (٣/٢٩) والعراقي والهيثمي (١/١٤٢).

٧٤٩ - (أَمَا إنكَ لا تَجْنِي عليهِ، ولا يَجْنِي عليكَ).

أخرجه النسائي (٢/٢٥١)، وأحمد (٢/٢٢٦-٢٢٨ و٤/١٦٣)، والدولابي في «الكنى» (١/٢٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٢٨٠/٧١٦ - ٧٢١) من طريق إياد بن لقيط عن أبي رمثة قال:

«أتيت النبي ﷺ مع أبي فقال: من هذا معك؟ قال: ابني؛ أشهد به. قال:» فذكره.

وهذا سند صحيح .

وزاد أحمد، وكذا الطبراني (٢٢/٢٨١/٧٢٠ و٧٢٣)، وابن حبان (١٥٢٢) في رواية :

«وقرأ رسول الله ﷺ : ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾» .

قلت: وسنده صحيح .

ثم أخرجه ابنه عبد الله من طريق أخرى عن أبي رمثة وفيه الزيادة .

وفيه ثابت بن منقذ وليس بالمشهور كما في «التعجيل» .

ثم الحديث رواه أبو داود والبغوي والباوَرْدي وابن قانع والطبراني في «الكبير» والحاكم والبيهقي في «السنن» عن أبي رمثة كما في «المنتخب» (١٢٦/٦) .

وأقول : إنما رواه أبو داود (١٩٥/٢) بدون الجملة الثانية .

٧٥٠ ـ (أكثرُ مُنَافِقِي أمتي قُرَّاؤُها) .

ورد من حديث عبد الله بن عمرو، وعقبة بن عامر، وعبد الله بن عباس، وعصمة ابن مالك .

١ ـ أما حديث ابن عمرو؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن محمد بن هدية الصدفي عنه .

أخرجه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٤٥١)، ومن طريقه أحمد (١٧٥/٢)، وعنه ابن بطة في «الإبانة» (٢/٤٨/٥)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨٢٢/٢٥٧/١/١)، والفريابي في «صفة النفاق» (ص ٥٣ ـ ٥٤): حدثنا عبد الرحمن ابن شريح المعافري : حدثني شراحيل بن يزيد عنه به . وقال بعضهم : شرحبيل بن يزيد . وشراحيل أصح كما قال البخاري وابن أبي حاتم (١١٥/١/٤) عن أبيه .

وأخرجه أحمد أيضاً والفريابي (ص ٥٤) من طريق أخرى عن عبد الرحمن بن شريح به.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، غير محمد بن هدية فلم أر من وثقه.

ثم رأيت ابن حبان ذكره في «الثقات» (٥/ ٣٨١)، وكذا الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٥٢٨)، ولم يرو عنه غير شرحبيل هذا، فهو مجهول. ويبدو لي من كلام العقيلي في حديث ابن عباس الآتي رقم (٣) أنه صالح عنده والله أعلم.

الثانية: يرويه ابن لهيعة: ثنا دراج عن عبد الرحمن بن جبير عنه.

أخرجه أحمد وابن بطة.

وإسناده حسن في المتابعات؛ فإن دراجاً فيه ضعف، ومثله ابن لهيعة؛ لكن الراوي عنه عند ابن بطة عبد الله بن وهب، وهو صحيح الحديث عنه؛ لأنه سمع منه قديماً، ومثله عبد الله بن المبارك وعبد الله بن يزيد المقري.

٢ ـ وأما حديث عقبة؛ فيرويه عنه مشرح بن هاعان، وله عنه طريقان:

الأولى: عن ابن لهيعة: ثنا مشرح به.

أخرجه أحمد (٤/ ١٥١و ١٥٤ ـ ١٥٥)، والفريابي، وابن بطة، وابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/ ١٠٥/ ١)، وابن عدي في «الكامل» (٢١١/ ١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١/ ٥١/ ١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ١٩/ ١) من طرق عنه.

وهذا إسناد حسن، مشرح ثقة، وفيه كلام يسير من قبل حفظه لا يضر، وابن لهيعة ثقة إذا روى عنه أحد العبادلة، وهذا قد رواه عنه العبادلة الثلاثة: عبد الله بن يزيد عند أحمد، وابن المبارك عند الفريابي، وابن وهب عند ابن بطة، لا سيما وقد توبع، وهو فيما يأتي.

والأخرى: قال أحمد: ثنا أبو سلمة الخزاعي: ثنا الوليد بن المغيرة: ثنا مشرح بن هاعان به.

وأخرجه الفريابي (٥٣) من هذا الوجه.

قلت: وهذا إسناد جيد، الوليد بن المغيرة ثقة.

وأبو سلمة الخزاعي - واسمه منصور بن سلمة - ثقة ثبت كما في «التقريب».

ومشرح عرفت حاله وصدقه.

٣ - أما حديث ابن عباس؛ فيرويه حفص بن عمر العدني قال: حدثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عنه.

أخرجه العقيلي في ترجمة العدني هذا وقال (٩٩):

«لا يتابع عليه من حديث ابن عباس، وقد روي هذا عن عبد الله بن عمرو عن النبي عليه السلام بإسناد صالح».

٤ - وأما حديث عصمة بن مالك؛ فيرويه الفضل بن المختار عن عبيد الله بن موهب عنه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ١٧٩/ ٤٧١)، وابن عدي في ترجمة الفضل هذا، وقال في آخرها (١/٣٢٤):

«عامة حديثه مما لا يتابع عليه؛ إما سنداً وإما متناً».

وقال أبو حاتم:

«أحاديثه منكرة، يحدث بالأباطيل».

وقال المناوي في «فيض القدير»:

«وهو ضعيف».

قلت: وبالجملة؛ فالحديث صحيح بالطرق التي قبل هذه. والله أعلم.

٧٥١ - (أكملُ المؤمنينَ إيماناً أحاسِنُهم أخلاقاً، المُوَطَّؤُونَ أكنافاً، الذين يأْلَفُونَ ويُؤْلَفُونَ، ولا خيرَ فِيمَنْ لا يَأْلَفُ ولا يُؤْلَفُ).

أخرجه الطبراني في «معجمه الصغير» (ص ١٢٥)، وفي «الأوسط» (٢/٢٦٨، ٢/٤٥٨٣) ومن طريقه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٦٧): ثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني: ثنا عبد الرحمن بن عبدالله بن الحكم: ثنا يعقوب بن أبي عباد القلزمي: ثنا محمد بن عيينة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به. وقال:

«لم يروه عن محمد بن عيينة - أخي سفيان - إلا يعقوب».

قلت: ولم أجد له ترجمة، وبقية رجاله موثوقون كلهم.

وفي «المجمع» (٨/٢١):

«رواه الطبراني في «الأوسط» و «الصغير»، وفيه يعقوب بن أبي عباد القلزمي ولم أعرفه».

قلت: ثم عرفته، وهو يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد؛ نسب إلى جده. قال ابن أبي حاتم (٤/٢/٢٠٣).

«محله الصدق، لا بأس به».
ووثقه ابن حبان (٩/٢٨٥) والسمعاني، وروى عنه جمع من الثقات، فثبت الإسناد والحمد لله.

وقد جاء مجموع الحديث في أحاديث متفرقة، فانظر الحديث المتقدم برقم (٢٨٤).

ومن شواهده الحديث الآتي بلفظ:

«إن أحبكم إلي أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون، وإن أبغضكم إلي المشاؤون بالنميمة، المفرقون بين الأحبة، الملتمسون للبراء العنت».

أخرجه الطبراني في «الصغير» (١٧٢) و «الأوسط» (٢/١٨٦/٢/٧٨٤٧)، وعنه الخطيب (٥/٢٦٣) من طريق صالح المري عن سعيد الجريري عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن الجريري إلا صالح المري».

قلت: وهو ضعيف كما في «التقريب»، ولذلك أشار المنذري (٣/٢٦٠) إلى ضعف الحديث.

وقال الهيثمي (٨/٢١):

«رواه الطبراني في «الصغير» و «الأوسط»، وفيه صالح بن بشير المري، هو ضعيف.

وقال شيخه العراقي (٢/١٤١):

«سنده ضعيف».

قلت: لكن الحديث له شواهد كثيرة يرقى بها إلى درجة الحسن؛ منها:

«إن أحبكم إليّ وأقربَكم مني في الآخرة محاسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إلي وأبعدكم مني في الآخرة مساويكم أخلاقاً؛ الثرثارون المتفيهقون المتشدقون».

أخرجه أحمد (٤/١٩٣ و ١٩٤)، وابن حبان (١٩١٧) من طريق داود عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني مرفوعاً.

وهذا سند رجاله كلهم ثقات رجال مسلم. وقال الهيثمي (٨/٢١):

«رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال (الصحيح)».

وكذا قال المنذري (٣/٢٦١).

قلت: غير أن الحديث منقطع؛ فإن مكحولاً لم يسمع من أبي ثعلبة كما في «التهذيب»؛ لكن هذا الانقطاع ينجبر بمجيء الحديث من طرق أخرى؛ منها ما سيأتي

عن جابر برقم (٧٩١)، ومنها بلفظ:

«إن أحبكم إلي يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إلي يوم القيامة المتشدقون المتفيهقون».

رواه الطبراني عن ابن مسعود رفعه. قال الهيثمي (٨/٢١):

«وفيه عبد الله الرمادي ولم أعرفه».

كذا قال، وحق له أن لا يعرفه؛ لأنه لا وجود له؛ فإنه محرف من «صدقة الزِّمّاني»؛ هكذا هو في كتب الرجال و«معجم الطبراني الكبير» (١٠/٢٣٥/١٠٤٢٤)، رواه بسند صحيح عنه عن عاصم عن أبي وائل عن عبدالله يرفعه.

وأخرجه البزار (٢/٤٠٥/١٩٦٩) عن شيخ له عن حبان بن هلال عنه، لكن وقع فيه: «صدقة بن موسى».

وأظن موسى محرف من «هرمز»؛ فهو هكذا في «التاريخ» (٢/٢/٢٩٦)، و«الجرح» (٢/١/٤٣١)، وروى عن ابن معين أنه ضعفه.

وذكره ابن حبان في كتابه «الثقات» (٨/٣٢٠). وانظر «اللسان».

ورواه البزار بلفظ:

«ألا أنبئكم بخياركم».

وله شواهد تقويه انظر الحديثين قبله.

٧٥٢ - (طاعةُ الإمامِ على المرءِ المسلمِ؛ ما لم يَأْمُرْ بمعصيةِ اللهِ عزَّ وجلَّ، فإذا أَمَرَ بمعصيةِ اللهِ فلا طاعةَ له).

أخرجه تمام في «الفوائد» (١/١٠): أخبرنا الحسن بن حبيب: ثنا بدر بن الهيثم الدمشقي: ثنا سلمان بن عبد الرحمن: ثنا عبد الرحمن بن المغراء عن عبيد الله بن عمر

عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن؛ رجاله ثقات؛ غير عبد الرحمن بن المغراء، وهو صدوق تكلم في حديثه عن الأعمش كما في «التقريب»، وهذا من روايته عن غيره كما ترى، فالحديث جيد؛ لا سيما وفي معناه أحاديث كثيرة في «الصحيحين» وغيرهما، أقربها إلى هذا مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٣٦١) عن ابن عمر.

وبدر بن الهيثم ـ هو أبو القاسم اللخمي القاضي الكوفي نزيل بغداد ـ ترجمه الخطيب (٧/١٠٧ ـ ١٠٨) وقال:

«وكان ثقة، من المعمرين، مات سنة ٣١٧».

وسقطت ترجمته من «تاريخ دمشق» لابن عساكر ـ نسخة المكتبة الظاهرية ـ ففيها بياض مكان الترجمة.

والحسن بن حبيب ـ هو أبو علي الفقيه الشافعي المعروف بـ (الخضايري) ـ ترجمه ابن عساكر (٤/٢١٣/٢) ترجمة جيدة وقال:

«أحد الثقات الأثبات، ولد سنة (٢٤٢)، ومات سنة (٣٣٨)».

والحديث عزاه في «الجامع الصغير» للبيهقي في «الشعب» عن أبي هريرة، وبيض له المناوي فلم يتكلم على إسناده بشيء. فالحمد لله على توفيقه.

٧٥٣ ـ (كانَ يَحْتَجِمُ في رأسِهِ، ويُسَمِّيهِ أمَّ مُغِيثٍ).

أخرجه تمام في «الفوائد» (٢/٢٠)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٩٥/٧٩٨١)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/٩٥) من طريق زكريا بن يحيى الواسطي ـ زحمويه ـ ثنا **بشر بن عبدالله بن عمر بن عبد العزيز**: أخبرني **عبد العزيز بن عمر** عن نافع عن ابن عمر قال: فذكره مرفوعاً. وقال الطبراني:

«لم يروه عن نافع إلا عبد العزيز، ولا عنه إلا بشر، تفرد به زحمويه».

وأقول: قد رواه عبد الله بن ميمون عن عبيد الله عن نافع به.

أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (مسند ابن عباس/ السفر الأول ص ٥٢٨). لكن ابن ميمون ـ وهو ابن داود القداح ـ متروك.

وما قبله إسناد حسن رجاله ثقات؛ غير بشر بن عبد الله هذا ترجمه ابن أبي حاتم (١/١/٣٦١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ لكن يروي عنه جماعة من الثقات، وهو على شرط ابن حبان، فلعله في كتابه «الثقات».

ثم طبع كتابه فرأيته فيه (١٣٨/٨).

وعبد العزيز بن عمر مع كونه من رجال الشيخين؛ فقد تكلم فيه، فأورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«ثقة، ضعفه أبو مسهر».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

والحديث قال الهيثمي (٩٣/٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، ورجاله ثقات».

وعزاه السيوطي في «الجامع» للخطيب وحده فقصر!

٧٥٤ ـ (أَجِدُ لَحْمَ شاةٍ أُخِذَتْ بغيرِ إذْنِ أَهْلِها، أَطْعِمُوها الأُسَارَىٰ).

أخرجه ابن منده في «المعرفة» (٢/٢٧٥/١): نا أبو بكر بن خلاد: نا الحارث بن أبي أسامة: نا معاوية بن زائدة: نا عاصم بن كليب الجرمي: حدثني أبي أن رجلاً من الأنصار أخبره قال:

«خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة، قال: وأنا غلام مع أبي، فرأيت رسول الله ﷺ على حفيرة القبر جالساً، قال: فأخذ من حفيرة القبر فرمى للحافر، قال: يقول:

أوسع من قبل رأسه، وأوسع من قبل رجليه؛ رب عذق له في الجنة».

قلت: وهذا سند صحيح.

وأخرجه هو وأبو داود (٣٣٣٢) والدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦)، وأحمد (٥/ ٢٩٣) من طرقٍ عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال:

«خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار، فلما انصرفنا لقينا داعي امرأة من قريش فقال: إن فلانة تدعوك ومن معك على طعام. فانصرف، وجلس وجلسنا معه، وجيء بالطعام، فوضع النبي ﷺ يده ووضع القوم أيديهم، فنظروا إلى النبي ﷺ؛ فإذا أكلته في فيه لا يسيغها، فكفوا أيديهم لينظروا ما يصنع رسول الله ﷺ، فأخذ لقمته فلفظها، وقال: أجد. . .» الحديث.

وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ١٣١) بعد أن عزاه لأحمد فقط:

«وإسناده جيد».

٧٥٥ ـ (يَتَجَلَّى لنا ربُّنا عزّ وجلّ يومَ القيامةِ ضاحكاً).

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٣)، والطبراني في «المعجم الكبير»، وتمام في «الفوائد» (٢/٨٣)، وأحمد (٤/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨)، وابنه عبدالله في «السنة» (ص ٥٠)، والآجري في «الشريعة» (ص ٢٨٠) من طريق حماد بن سلمة: ثنا **علي بن زيد عن عمارة القرشي عن** أبي بردة بن أبي موسى **عن** أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

ولفظ أحمد ـ وهو رواية لابن خزيمة :ـ

«يجمع الله عز وجل الأمم في صعيد يوم القيامة، فإذا بدا لله أن يصدع بين خلقه؛ مثل لكل قوم ما كانوا يعبدون، فيتبعونهم حتى يقحمونهم في النار، ثم يأتينا ربنا عز وجل ونحن على مكان رفيع، فيقول: من أنتم؟ فنقول: نحن المسلمون. فيقول: ما تنتظرون؟ فيقولون: ننتظر ربنا عز وجل. قال: فيقول: وهل تعرفونه إن رأيتموه؟

فيقولون: نعم. فيقول: كيف تعرفونه ولم تروه؟ فيقولون: إنه لا عدل له. فيتجلى لنا ضاحكاً، فيقول: أبشروا أيها المسلمون! فإنه ليس منكم أحد إلا جعلت مكانه في النار يهودياً أو نصرانياً».

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ عمارة هذا لم أعرفه، وقوله: «بدا لله» منكر.

وعلي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ ضعيف الحفظ؛ لكن الحديث صحيح في الجملة؛ فإن له شاهداً من حديث جابر بن عبدالله؛ من رواية أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبدالله يُسأل عن الورود؟ فقال:

«نجيء نحن يوم القيامة عن كذا وكذا ـ انظر: أي ذلك فوق الناس ـ قال: فتدعى الأمم بأوثانها وما كانت تعبد؛ الأول فالأول، ثم يأتينا ربنا بعد ذلك فيقول: من تنظرون؟ فيقولون: ننظر ربنا. فيقول: أنا ربكم. فيقولون: حتى ننظر إليك. فيتجلى لهم يضحك. . » الحديث.

أخرجه مسلم (١/١٢٢)، وأحمد (٣/٣٨٣)، وله عنده (٣/٣٤٥) طرق أخرى عن أبي الزبير به نحوه مرفوعاً. وسيأتي تخريجها مفصلاً إن شاء الله تعالى برقم (٢٧٥١).

قلت: فهذا يدل على أن ابن جدعان قد حفظ الحديث، وأما بقية الحديث عند أحمد؛ فقد أخرجه هو (٤/٣٩١ و ٤٠٢ و ٤١٠)، ومسلم (٨/١٠٤) من طرق أخرى عن أبي بردة نحوه.

وللحديث شاهد من رواية أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

٧٥٦ ـ (إذا جمعَ الله الأُولى والأُخرى يومَ القيامةِ؛ جاءَ الربُّ تباركَ وتعالى إلى المؤمنينَ فوقفَ عليهم، والمؤمنونَ على كَوْمٍ ـ فقالوا لعقبة: ما الكومُ؟ قال: مكانٌ مرتفعٌ ـ فيقولُ: هلْ تعرفونَ ربَّكم؟ فيقولونَ: إنْ عَرَّفَنا نفسَهُ عَرَفْنَاه. ثم يقولُ لَهُمُ الثانيةَ، فَيَضْحَكُ في وجوهِهِم، فيخِرُّونَ له سُجَّداً).

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (ص ١٥٣) من طريق فرقد بن الحجاج قال: سمعت **عقبة بن أبي الحسناء** قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد، رجاله ثقات؛ غير عقبة هذا فهو مجهول، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات»؛ لكن يشهد له حديث جابر المتقدم.

واعلم أن هذا الحديث ـ كغيره من أحاديث الصفات ـ يجب إمراره على ظاهره دون تعطيل؛ أو تشبيه؛ كما هو مذهب السلف، وليس مذهبهم التفويض كما يزعم الكوثري وأمثاله من المعطلة؛ كما شرحه ابن تيمية في رسالته «التدمرية» وغيرها، والتفويض بزعمهم إمرار النصوص بدون فهم مع الإيمان بألفاظها! ولازم ذلك نسبة الجهل إلى السلف بأعز شيء لديهم وأقدسه عندهم وهو أسماء الله وصفاته.

ومن عرف هذا علم خطورة ما ينسبونه إليهم. والله المستعان. وراجع لهذا مقدمتي لكتابي «مختصر العلو للذهبي»، يسر الله طبعه. ثم طبع والحمد لله.

٧٥٧ ـ (أعمارُ أمتي ما بينَ الستينَ إلى السبعينَ، وأَقَلُّهم مَنْ يجوزُ ذلكَ).

رواه الترمذي (٢/٢٧٢)، وابن ماجه (٤٢٣٦)، وأبو يعلىٰ في «مسنده» (١٠/٣٩٠/٥٩٩٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٢/٩٦) في (النوع السبعون من قطعة منه محفوظة في الظاهرية)، والثعلبي (٣/١٥٨/٢)، والقضاعي (٥/٢)، والحاكم (٢/٤٢٧)، والخطيب (٦/٣٩٧ و١٢/٤٢) عن الحسن بن عرفة: نا المحاربي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. قال ابن عرفة: «وأنا من الأقل»:

ورواه ابن منده في «التوحيد» (٢/٣٨) عن يوسف بن موسى: حدثنا عبد الرحمن ابن محمد المحاربي، وقال:

«هذا إسناد حسن مشهور عن المحاربي».

وكذلك حسن إسناده الحافظ في «الفتح» (١١/٢٤٠).

وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه»!

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

قلت: والصواب أنه حسن لذاته صحيح لغيره؛ فقد أخرجه الترمذي (٧/٨٥/٢٣٣٢ - دعاس)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٢/١١/٦٦٥٦) عن محمد بن ربيعة عن كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ:

«عمر أمتي ما بين الستين سنة إلى السبعين».

وقال الترمذي:

«حسن غريب، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة».

قلت: وهذا إسناد حسن أيضاً رجاله موثقون رجال مسلم؛ غير محمد بن ربيعة وهو الكلابي، وهو صدوق كما في «التقريب».

وله شاهد آخر من حديث أنس نحوه؛ إلا أنه قال:

«وأقلهم الذين يبلغون ثمانين».

أخرجه أبو يعلى (٥/٢٨٣/٢٩٠٢)، ورجاله ثقات؛ لولا أن فيهم شيخ لم يسم.

٧٥٨ - (بادِرُوا بالأعمالِ فَتِناً كقِطَعِ الليلِ المُظْلمِ؛ يُصْبِحُ الرجلُ مؤمناً، ويُمْسي كافراً، أو يُمْسي مؤمناً ويُصْبحُ كافراً؛ يَبِيعُ دِينَهُ بعَرَضٍ مِنَ الدنيا).

أخرجه مسلم (١/٧٦)، والترمذي (٣/٣٢٠ - ٢٢١ بشرح التحفة) وصححه، وكذا ابن حبان (١٨٦٨)، وأحمد (٢/٣٠٤ - ٥٢٣)، والفريابي في «صفة المنافق» (ص ٦٥ من «دفائن الكنوز»)، وأبو يعلى (١١/٣٩٦/٦٥١٥) من طريق العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.

وله شاهد من حديث أنس بن مالك مرفوعاً به دون المبادرة.

أخرجه الحاكم (٤/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩) وغيره عن سنان بن سعد عنه.

قلت: وإسناده حسن، وسيأتي تخريجه ولفظه برقم (٨١٠).

وشاهد آخر دون المبادرة والبيع من حديث أبي موسى، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٤٥١).

٧٥٩ ـ (بادِرُوا بالأعمالِ ستّاً: طلوعَ الشمسِ من مغرِبِها، والدجالَ والدخانَ، ودابةَ الأرضِ، وخُوَيْصَةَ أحدِكُم، وأمرَ العامَّةِ).

أخرجه مسلم (٨/ ٢٠٨)، وابن حبان (٨/ ٢٧٩/ ٦٧٥٢)، وأحمد (٢/ ٣٢٤ و ٤٠٧) من طريق شعبة وهمام عن قتادة عن الحسن عن زياد بن رِياح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به.

وخالفهما **عمران القطان** فقال: عن قتادة عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة.

أخرجه الطيالسي (٢٧٧٠ ـ ترتيبه)، وعنه أحمد (٢/ ٥١١)، والحاكم (٤/ ٥١٦) وقال:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

وأقول: كلا؛ فإن القطان هـذا في حفظه ضعف، وهـو حسن الحديث إذا لم يخالف، وقد خالف هنا في الإسناد وإن كان حفظ المتن؛ فإنه قال: «عبدالله بن رباح» مكان «زياد بن رياح»، وأسقط منه الحسن وهو البصري!

وللحديث طريق أخرى يرويه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به.

أخرجه مسلم، وأحمد (٢/ ٣٣٧ و ٣٧٢)، وأبو يعلى (١١/ ٣٩٧/ ٦٥١٦).

(تنبيه):

لقد أنكر علي نسبتي عمران القطان الى مخالفة الثقتين المعلق على «مسند أبي يعلى (١١/ ٣٩٨) مع أنه سلم بأن عمران حسن الحديث، فكأنه يجهل أن مخالفة مثله للثقة، بل للثقتين هو الشذوذ إن لم نقل النكارة، أو أنه غلب عليه شهوة النقد، والرد على الألباني متأثراً بصنيع من كان مشرفاً عليه من قبل (حسداً من عند أنفسهم)!

٧٦٠ ـ (إنْ كانَ في شيءٍ مما تَدَاوُونَ بِهِ خيرٌ ففي الحِجَامَةِ).

أخرجه أبو داود (٢/١٥١)، وابن ماجه (٢/٣٥٠)، والحاكم (٤/٤١٠)، وأحمد (٢/٣٤٢ و ٤٢٣)، وأبو يعلى (١٠/٣١٨/٥٩١١) عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر؛ فإن محمد بن عمرو إنما أخرج له مسلم متابعة، وهو حسن الحديث.

وللحديث طريق أخرى بلفظ:

«إن الحجامة أفضل ما تداوى به الناس»، وهو مخرج في «الكتاب الآخر» (٣٩٠٠)، وله شاهد من حديث جابر أتم منه مضى برقم (٢٤٥).

٧٦١ ـ (أتاني جبريلُ بالحُمَّىٰ والطاعُونِ، فأمسكتُ الحُمَّى بالمدينةِ، وأرسلتُ الطاعونَ إلى الشامِ، فالطاعونُ شهادةٌ لأمتي ورحمةٌ لهم، ورِجْسٌ على الكافرينَ).

رواه أحمد (٥/٨١)، وابن حبان في ترجمة: (أبي نصيرة مسلم بن عبيد) من «الثقات» (١/٢١٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/٣٩١/٩٧٤)، والدولابي في «الكنى» (١/٤٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٣٤١ ـ ٣٤٢) عن يزيد بن هارون: ثنا أبو نصيرة مسلم بن عبيد: سمعت أبا عسيب مولى رسول الله ﷺ يقول: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد صحيح، أبو نصيرة هذا وثقه ابن حبان كما عرفت، وسئل أحمد عنه فقال:

«ثقة».

وقال ابن معين :

« صالـح » .

والحـديث سكت عنـه الحـافظ في «الفتـح» (١٠/١٩١)، وقـال الهيثمي (٢/٣١٠):

«ورجال أحمد ثقات».

٧٦٢ ـ (كانَ لَا يَتَطَّيرُ مِنْ شيءٍ، وكانَ إذا بعَثَ عاملاً سأَلَ عنِ اسمِهِ، فإذا أعْجَبَهُ اسمُهُ فَرِحَ به، وَرُؤِيَ بِشْرُ ذلكَ في وَجْهِهِ، وإنْ كَرِهَ اسْمَهُ رُؤِيَ كراهيةُ ذلكَ في وجهِهِ، وإذا دخَلَ قريةً سأَلَ عنِ اسمِها؛ فإنْ أعْجَبَهُ اسْمَها فَرِحَ بها، ورُؤِيَ بِشْرُ ذلكَ في وجهِهِ، وإنْ كَرِهَ اسْمَهَا رُؤِيَ كراهيةُ ذلك في وجهِهِ).

أخـرجـه أبـو داود (٢/٨٥٩)، وابن حبـان (١٤٣٠)، وتمـام في «الفـوائـد» (٢/١٠٩)، وأحمد (٥/٣٤٧ ـ ٣٤٨)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (١٩ ـ ٢٠)، وابن عساكر (٢/١٣٦/١) عن هشام عن قتادة عن عبدالله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً.

وليس عند ابن حبان قضية العامل، وهي عند تمام دون قضية القرية.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وأخرجه ابن عدي (٢/٢٨) من طريق أوس بن عبد الله بن بريدة عن حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال:

«كان رسول الله ﷺ لا يتطير؛ ولكن يتفاءل. فذكر قصة إسلام بريدة. الحديث».

وأوس هذا ضعيف جدّاً؛ لكن تفاؤله ﷺ ثابت عنه في غير ما حديث، وما قبله صحيح بمتابعة قتادة . والله أعلم.

والحديث عزاه في «الجامع» للحكيم والبغوي عن بريده. قال المناوي:

«ورواه عنه أيضاً قاسم بن أصبغ، وسكت عليه عبد الحق مصححاً له. قال ابن

القطان: وما مثله يصح. فإن فيه أوس بن.. منكر الحديث. وروى أبو داود عنه قوله: «كان لا يتطير». قال: وإسناده صحيح».

قلت: الصواب تصحيح عبد الحق، وليس هو تصحيحاً لذاته حتى يرد عليه ما تعقبه ابن القطان، وإنما هو على التفصيل الذي ذكرته، فتنبه ولا تكن من الغافلين.

ثم وجدت للحديث شاهداً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً بلفظ:

«كان يتفاءل ولا يتطير».

ويأتي تخرجه قريباً إن شاء الله تعالى برقم (٧٧٧).

(فائدة) في حديث أوس بن عبد الله أن النبي ﷺ قال لرجل: من أنت؟ قال: بريدة، فقال ﷺ «برد أمرنا وصلح» وعزاه ابن تيمية في آخر «الكلم الطيب» إلى (الصحاح) وهو وهم تبعه عليه ابن القيم، وحاباهما الشيخ إسماعيل الأنصاري كما هي عادته، وقد رددت عليه في «الضعيفة» (٤١١٢).

٧٦٣ - (إنَّ أعظمَ الناسِ جرماً إنسانٌ شاعرٌ يهجُو القبيلةَ مِنْ أسرِها، ورجلٌ تَنفَّى من أبيهِ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٧٤): ثنا قتيبة: ثنا جرير عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن يوسف بن ماهك عن عبيد بن عمير عن عائشة مرفوعاً.

قال الحافظ في «الفتح» (١٠/٤٤٣):

«وسنده حسن».

قلت: وهذا في رأيي قصور؛ بل هو صحيح؛ فإن رجاله كلهم ثقات أثبات من رجال الستة.

وقد أخرجه ابن ماجه (٢/٤١١) من طريق شيبان عن الأعمش به بلفظ:

«إن أعظم الناس فرية لرجل هاجي رجلاً فهجا القبيلة بأسرها، ورجل انتفى من أبيه، وزَنَّى أمه».

قال في «الزوائد» (١/٢٢٧):

«هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. (قال:) وفي الإسناد أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض».

قلت: وصححه ابن حبان أيضاً رقم (٢٠١٤).

٧٦٤ - (إنَّ آلَ أبي فلانٍ ليسُوا لي بأولياءَ، إنما وليِّيَ الله وصالحُ المؤمنينَ).

أخرجه البخاري (١٠/٣٤٤ - ٣٤٥)، وأحمد (٤/٢٠٣)، وعنه مسلم (١/١٣٦) عن محمد بن جعفر: ثنا شعبة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ جهاراً غير سر يقول: فذكره. ثم قال البخاري:

زاد عنبسة بن عبد الواحد عن بيان عن قيس به:

«ولكن لهم رحم أَبُلُّها ببلاها»؛ يعني: أصلها بصلتها. قال الحافظ:

«وقد وصله البخاري في «كتاب البر والصلة» فقال: ثنا **محمد بن عبدالواحد بن عنبسة**: ثنا جدي فذكره.

وأخرجه الإسماعيلي من رواية **فهد** بن سليمان عن **محمد بن عبد الواحد** المذكور به نحوه».

قلت: ومحمد هذا لم أجد له ترجمة في شيء من الكتب التي عندي.

وقد تابعه على هذه الزيادة **الفضل بن موفق** - لكنه ضعيف - بلفظ آخر خرجته في «الضعيفة» (١٦٧٩).

٧٦٥ - (إنَّ أوليائي يومَ القيامةِ المتقونَ؛ وإنْ كانَ نَسَبٌ أقربَ مِنْ نَسَبٍ، فلا يأتِيني الناسُ بالأعمالِ وتأتوني بالدنيا تحمِلُونَها على رِقَابِكُم، فتقولُونَ: يا محمدُ! فأقولُ هكذا وهكذا: لا. وأَعْرَضَ في كلا عِطْفَيْهِ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٩٧ ـ ح)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢١٣ و ١٠١٢) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد حسن.

٧٦٦ ـ (الحِجَامةُ على الرِّيقِ أَمْثَلُ، وفيهِ شِفَاءٌ وبركةٌ، وتَزِيدُ في العَقْلِ وفي الحفظ، فاحْتَجِمُوا على بركةِ اللهِ يومَ الخميسِ، واجتنِبُوا الحجامةَ يومَ الأربعاءِ، والجمعةِ، والسبتِ، ويومَ الأحدِ تحرياً، واحتجِمُوا يومَ الإثنينِ والثلاثاءِ؛ فإنَّه اليومُ الذي عافَىٰ اللهُ فيه أيوبَ مِنَ البلاءِ، وضربَهُ بالبلاءِ يومَ الأربعاءِ، فإنَّه لا يَبْدُو جُذَامٌ ولا بَرَصٌ إلا يومَ الأربعاءِ أو ليلةَ الأربعاءِ).

أخرجه ابن ماجه (٣٤٨٧)، وابن عدي (١/٨٧)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/٢٢٤) بطرفه الأول من طريق عثمان بن مطر عن الحسن بن أبي جعفر عن محمد بن جحادة عن نافع عن ابن عمر قال:

«يا نافع! قد تبيغ بي الدم، فالتمس لي حجاماً، واجعله رفيقاً إن استطعت، ولا تجعله شيخاً كبيراً، ولا صبيّاً صغيراً؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول:» فذكره. وقال ابن عدي:

«لعل البلاء من عثمان بن مطر لا من الحسن؛ فإنه يرويه عنه غيره».

قلت: والحسن هذا ضعيف الحديث مع عبادته وفضله كما قال الحافظ في «التقريب».

وقال الذهبي في «الضعفاء»:

«ضعفه جماعة».

وعثمان بن مطر ضعيف أيضاً.

لكن الحسن قد توبع كما تقدم عن ابن عدي.

وقد وجدت له متابعين آخرين:

الأول: **أبو علي عثمان بن جعفر**: ثنا محمد بن جحادة به مع تقديم وتأخير.

أخرجه الحاكم (٤/٤٠٩) وقال:

«رواته كلهم ثقات؛ غير عثمان بن جعفر هذا؛ فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح».

قلت: وأورده الحافظ في «اللسان» بهذا الحديث وقول الحاكم فيه، ولم يزد عليه سوى أنه قال:

«إنه حديث منكر».

وأما الذهبي فلم يورده في «الميزان»، وأما في «التلخيص» فقال:

«قلت: مر هذا، وهو واه».

ويعني به المتابعة التالية:

الثاني: غزال بن محمد عن محمد بن حجادة به باختصار اليوم الذي عوفي فيه أيوب، واليوم الذي أصابه البلاء، والباقي مثله سواء.

أخرجه ابن الجوزي في «العلل» (٢/٣٩١/١٤٦٣)، وابن عساكر في «جزء أخبار القرآن» (ق ١/٥)، والحاكم (٤/٢١١) من طرق عن أبي الخطاب زياد بن يحيى الحساني: ثنا **غزال بن محمد** به. وقال:

«رواته كلهم ثقات؛ إلا غزال بن محمد فإنه مجهول لا أعرفه بعدالة ولا جرح».

وأقره الذهبي في «تلخيصه».

وقال في «الميزان»:

«لا يعرف، وخبره منكر في الحجامة».

ووجدت لابن جحادة متابعين:

الأول : عطاف بن خالد عن نافع به مع تقديم وتأخير.

أخرجه الحاكم (٤/٢١١ ـ ٢١٢)، والخطيب (١٠/٣٩) طرفه الأول من طريق **عبد الله بن صالح المصري**: ثنا **عطاف بن خالد** به.

ومن هذا الوجه أخرجه ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (٢/١١٤/١٣١٠ و١٢٦/١٣٣٩).

قلت: سكت عنه الحاكم والذهبي، وهو إسناد حسن في المتابعات؛ فإن رجاله رجَال البخاري؛ غير عطاف بن خالد، وهو صدوق يهم كما في «التقريب»، وابن صالح فيه ضعف أيضاً.

والآخر : سعيد بن ميمون عن نافع به دون ذكر اليوم الذي عوفي فيه أيوب.

أخرجه ابن ماجه (٣٤٨٨) من طريق **عثمان بن عبد الرحمن**: ثنا **عبد الله بن عصمة** عن **سعيد بن ميمون**.

قلت: وهؤلاء الثلاثة كلهم مجهولون.

وروي من طريق أخرى مختصراً موقوفاً مع اختلاف في بعض العبارات.

أخرجه ابن جرير (٢/١٢٦/١٣٤٠)، والحاكم، وابن الجوزي من طريق **عبدالله بن هشام الدستوائي**: حدثني أبي عن أيوب عن نافع قال: قال لي ابن عمر:

«يا نافع! اذهب فأتني بحجام، ولا تأتني بشيخ كبير، ولا غلام صغير، وقال: احتجموا يوم السبت، واحتجموا يوم الأحد والإثنين والثلاثاء، ولا تحتجموا يوم الأربعاء».

وصححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: عبد الله متروك».

قلت : وروايته لهذا الحديث على هذه المخالفة مما يشهد لضعفه؛ فإنه جعل

السبت والأحد من الأيام المأمور بالحجامة فيها؛ وهي في كل الروايات المتقدمة من الأيام المنهي عنها! وقد أشار إلى هذا المعنى ابن جرير رحمه الله تعالى.

وبالجملة، فالحديث عندي حسن بمجموع هذه الروايات. والله أعلم.

(تنبيه): «غزال» كذا وقع في «المستدرك» وغيره، والصواب: «عَذَّال» كما في «تبصير المشتبه» (٣/٦٢ و ٣٣٣).

٧٦٧ - (اتَّقُوا دعوةَ المظلومِ وإنْ كان كافراً؛ فإنه ليس دونَها حجابٌ).

رواه أحمد (٣/١٥٣)، والضياء في «المختارة» (٢/٢٤٩) من طريق أحمد وأبي يعلى عن يحيى بن إسحاق السيلحيني: أخبرني يحيى بن أيوب: حدثني **أبو عبدالله الأسدي** قال: سمعت أنس بن مالك يقول: فذكره مرفوعاً.

قلت: ورجاله ثقات؛ غير أبي عبد الله الأسدي فلم أعرفه؛ ولم يورده ابن حبان في «الثقات».

ثم راجعت «الكنى» من «تعجيل المنفعة» للحافظ ابن حجر؛ فإذا به يقول:

«هو عبد الرحمن بن عيسى، تقدم في الأسماء».

فلما رجعت إلى الأسماء لم أجده!

وسيأتي في الحديث الذي بعد أن الذي يسمى بهذا الاسم هو أبو عبد الغفار.

ثم بدا لي أنه لعله عبد العزيز بن رفيع الأسدي أبو عبد الله المكي الكوفي، فإن أنساً رضي الله عنه من شيوخه، له عنه حديث في «الصحيحين» وغيرهما مخرج في «صحيح أبي داود» (١٦٧٠)، فإن يكن هو فالسند صحيح والله أعلم.

لكن الحديث له شاهد يأتي بعده؛ فهو به حسن، وأصله في «الصحيحين» من حديث ابن عباس «وإن كانَ كافراً»، ويأتي لفظه قريباً وهو مخرج في «الإرواء» (رقم ٧٨٢).

وله شاهد آخر بلفظ:

«دعوة المظلوم مستجابة وإن كان فاجراً؛ ففجوره على نفسه».

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٢٦٦ - ترتيبه): حدثنا **أبو معشر** عن سعيد عن

أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وأخرجه أحمد (٢/٣٦٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/١٨/٢)، والقضاعي (١٤/١)، والخطيب في «تاريخه» (٢/٢٧١ ـ ٢٧٢) من طرق أخرى عن أبي معشر به.

قلت: وهذا إسناد فيه ضعف لسوء حفظ أبي معشر؛ وقول الحافظ في «الفتح» (٣/٢٨١):

«وإسناده حسن».

وكذا قال شيخه الهيثمي في «المجمع» (١٠/١٥١)، لعلهما أرادا لاعتضاده؛ وإلا فالحافظ نفسه قد جزم بضعف أبي معشر في «التقريب».

وله شاهد من حديث **أبي عبد الغفار عبد الرحمن بن عيسى** ـ بصري، سماه ابنه بمصر عند ابن عفير ـ قال: سمعت أنس بن مالك يقول مرفوعاً بلفظ:

«إياكم ودعوة المظلوم وإن كان كافراً! فانه ليس لها حجاب دون الله».

أخرجه ابن معين في «التاريخ» (١٠/١٥٧/١)، وعنه الدولابي في «الكنى» (٢/٧٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٨١/٢).

قلت: ورجاله ثقات، غير أبي عبد الغفار هذا؛ فإنه مجهول كما في كنى «الميزان» و «اللسان»، ولم يسمياه مطلقاً، فخذها فائدة: أنه عبد الرحمن بن عيسى، وسلفهما في ذلك أبو حاتم كما في كتاب ابنه (٤٠٦/٢/٤). وقد قال في قسم (الأسماءِ) (٢/٢/٢٧٢):

«عبد الرحمن بن عيسى، روى عن الزهري، روى سعيد بن أبي أيوب عن عمران بن سليم عنه. سألت أبي عنه؟ فقال: مجهول».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/٦٩).

فلعله هذا، ولا يبعد أن يكون له رواية عن الزهري أيضاً من باب رواية الأقران. والله أعلم.

ثم رأيت **الذهبي** قد ذكره في «المقتنى» (١/٣٧٦/٣٩١٠) بهذه **الكنية** وهذا الاسم، فثبتت الفائدة والحمد لله.

(تنبيه): أورده الصغاني في «مشارق الأنوار» (٢/١٤٥) من حديث أنس رضي الله عنه عازياً للبخاري رامزاً، وصرح بذلك الشارح ابن الملك، وقال المعلق عليه:

«لم نجده في «صحيح البخاري»؛ فليراجع».

ولسنا نشك أن عزوه للبخاري خطأ؛ وذلك لأمور:

الأول: أننا لم نجده في «صحيحه»؛ وإنما عنده حديث ابن عباس:

«اتق دعوة المظلوم؛ فإنها ليس بينها وبين الله حجاب»، وهو مخرج في «الإرواء» (٣/٢٥١/٧٨٢)، فالظاهر أنه اشتبه عليه هذا بذاك.

الثاني: أن الشيخ النابلسي لم يورده البتة في «الذخائر».

الثالث: أن الحافظ ابن حجر قال في شرح حديث ابن عباس (٣/٢٨١):

«قوله: «حجاب» وإن كان عاصياً كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعاً: «دعوة المظلوم مستجابة وإن كان فاجراً؛ ففجوره على نفسه». وإسناده حسن».

قلت: فلو كان الحديث في «صحيح البخاري»؛ لكان أشار إليه في الشرح، واستغنى به عن النقل من «مسند أحمد»؛ لأنه دون البخاري في الصحة بدرجات، وهذا أمر بين لا يخفى على من له مطالعة في شرح الحافظ؛ فإن من عادته حين الشرح أن يشير إلى طرق الحديث وشواهده التي في «الصحيح» قبل كل شيء.

وحديث أبي هريرة مضى قبله.

الرابع : أن السيوطي أورده في «الجامع الصغير» من حديث أنس بلفظ :

«إياكم ودعوة المظلوم وإن كانت من كافر! فإنه ليس لها حجاب دون الله عز وجل». وقال :

«رواه سمويه عن أَنس».

فكل ما تقدم وغيره مما لم يذكر يدل على وهم نسبة الحديث للبخاري.

٧٦٨ - (بَرِئَتِ الذِّمَّةُ ممن أقامَ معَ المشركينَ في بلادِهِم).

رواه محمد بن مخلد العطار في «المنتقى من حديثه» (٢/١٥/١) عن عمران القطان عن **الحجاج** عن إسماعيل بن خالد عن قيس عن جرير بن بجيلة عن رسول الله ﷺ به.

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني أيضاً في «الكبير» (**٢/٣٤٢/٢٢٦٢**).

قلت : وهذا سند حسن ؛ لولا عنعنة الحجاج وهو ابن أرطاة ؛ لكنه لم يتفرد به كما حققته فيما تقدم (٦٣٦)، وفي (الإرواء» (**١١٩٣**).

والحديث عزاه السيوطي في «الجامع» للطبراني فقط عن جرير، فقال المناوي :

«وظاهر صنيع المصنف أنه لم يوجد مخرجاً لأحد من الستة ؛ لكن رأيته في «الفردوس» رمز للترمذي وأبي داود ؛ فلينظر».

قلت : نظرنا فوجدناه عندهما بلفظ آخر، وقد أورده السيوطي من روايتهما بلفظ : «أنا بريء ممن...»، وهو مخرج في المصدرين السابقين.

٧٦٩ - (بُطْحَانُ على تُرْعَةٍ من تُرَعِ الجنةِ).

رواه ابن حيويه في «حديثه» (٣/٨/١)، والديلمي (٢/١/١٦) عن **يعقوب بن كاسب** : نا المغيرة بن عبد الرحمن : ثنا الجعيد بن عبد الرحمن عن الأحنف بن قيس عن عروة عن عائشة مرفوعاً.

قلت : وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ غير يعقوب وهو ابن

حميد بن كاسب، فإنما أخرج له البخاري في «خلق أفعال العباد»، وهو صدوق ربما وهم كما في «التقريب»، وفي المغيرة بن عبد الرحمن ـ وهو ابن الحارث بن عبدالله بن عياش ـ كلام لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» بلفظ:

«بطحان على بركة من برك الجنة».

برواية البزار عن عائشة. وقال المناوي:

«قال الهيثمي: فيه راو لم يسم».

قلت: روايتنا هذه سالمة منه. والحمد لله على توفيقه.

ثم تبين لي أن الأحنف هذا ليس هو ابن قيس كما وقع في هذا الإسناد، وإنما هو أحنف آل أبي المعلىٰ؛ وهو مجهول العين، فأوجب ذلك علي نقله إلى «الكتاب الآخر» أداءً للأمانة العلمية، وهو في المجلد (١٢) منه برقم (٥٧٣٠). وبالله التوفيق.

٧٧٠ ـ (اتقِ الله عزّ وجلّ، ولا تَحْقِرَنَّ مِنَ المعروفِ شيئاً ولو أنْ تُفْرِغَ مِنْ دَلْوِكَ في إناءِ المستسقي، وإياكَ والمَخِيلةَ! فإنَّ الله تباركَ وتعالى لا يُحِبُّ المَخِيلةَ، وإنِ امرؤٌ شَتَمَكَ وعَيَّرَكَ بأمرٍ يَعْلَمُهُ فِيكَ؛ فلا تُعَيِّرْهُ بأمرٍ تَعْلَمُهُ فِيهِ، فيكون لك أجرُهُ وعليه إثْمُهُ، ولا تشتمنَّ أحداً).

أخرجه أحمد (٥/٦٣): ثنا هشيم: ثنا يونس بن عبيد عن عبد ربه **الهجيمي** عن جابر بن سليم أو سليم قال:

«أتيت النبي ﷺ فإذا هو جالس مع أصحابه، فقلت: أيكم النبي ﷺ؟ قال: فإما أن يكون أومأ إلى نفسه؛ وإما أن يكون أشار إليه القوم، قال: فإذا هو محتب ببردة قد وقع هدبها على قدميه، قال: فقلت: يا رسول الله! أجفو عن أشياء فعلمني. قال: » فذكره.

وهكذا رواه المروزي في «زوائد الزهد» (١٠١٧).

وهذا رجاله ثقات رجال الستة؛ غير عبد ربه الهجيمي؛ قال الحسيني:

«مجهول».

وتعقبه الحافظ في «التعجيل» فقال:

«قلت: هذا غلط نشأ عن تصحيف، وإنما هو عبيدة الهجيمي؛ كذا هو في أصل «المسند» عن هشيم عن يونس بن عبيد عن عبيدة الهجيمي عن جابر بن سليم، وعن عفان عن حماد عن يونس عن عبيدة الهجيمي عن أبي تميمة الهجيمي عن جابر بن سليم. وقد بين المزي في «التهذيب» في ترجمته هذا الاختلاف، وليس هو بمجهول؛ فقد أخرج له أبو داود والنسائي، وروى عنه أيضاً عبدالسلام أبو الخليل».

أقول: ولم يصنع الحافظ شيئاً في رفع الجهالة عن الهجيمي هذا؛ فإن مجرد رواية أبي داود والنسائي له لا يخرجه من عداد المجهولين كما لا يخفى، ولعل الحافظ أراد أنه ليس مجهول العين لرواية اثنين عنه. وحمل كلامه على هذا المعنى ضروري لكي لا يتعارض مع قوله عنه في «التقريب»: إنه «مجهول»؛ أي: مجهول العدالة. والله أعلم. ورواية عبدالسلام أبي الخليل عن عبيدة الهجيمي عند الطبراني في «الكبير» (٧/٧٢/٦٣٨٤) ذون فقرة الشتم. وعبدالسلام قال ابن حبان في «الثقات»(٧/١٢٧):

«يخطىء ويخالف».

فهذا الإسناد ضعيف لجهالة الهجيمي هذا، ولانقطاعه بينه وبين جابر بن سليم؛ كما بينته رواية حماد عن يونس التي جاء ذكرها في كلام الحافظ، وستأتي في: «لا تحقرن من المعروف شيئاً» رقم (١٣٥٢). على أن ما ادعاه من التصحيف ينافيه أن رواية المروزي موافقة لما في «المسند».

والحديث قال العراقي (٣/١٠٥):

«رواه أحمد والطبراني بإسناد جيد».

كذا قال. وانظر: «عليك بتقوى الله».

قلت: ورواه الطيالسي (ص ٧٦٧ رقم ١٢٠٨) من طريق أخرى فقال: ثنا قرة بن خالد: ثنا قرة بن موسى عن جابر بن سليم مرفوعاً به، وعنده زيادات.

وهذا ضعيف أيضاً ومنقطع؛ قرة بن موسى - هو أبو الهيثم الهجيمي - وثقه ابن حبان.

وفي «التقريب»:

«مجهول من السادسة». يعني أنه لم يثبت له لقاء أحد من الصحابة.

وبالجملة؛ فالحديث من هذين الوجهين المنقطعين ضعيف، وهو صحيح من وجوه أخرى بدون قوله: «اتق الله». وسيأتي فيما مرت الإشارة إليه.

٧٧١ - (زَيِّنُوا القرآنَ بأصواتِكم؛ فإن الصوتَ الحَسَنَ يَزِيدُ القرآنَ حُسْناً).

أخرجه الدارمي (٢/٤٧٤)، وتمام في «الفوائد» (٢/١٥٩)، والحاكم (١/٥٧٥) من طريق صدقة بن أبي عمران عن علقمة بن مرثد عن زاذان عن البراء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: سكت عنه الحاكم والذهبي، وإسناده جيد على شرط مسلم.

وفي صدقة كلام لا يضر، وقد قال الذهبي فيه وكذا الحافظ:

«صدوق».

وللشطر الأول منه طرق أخرى عن البراء خرجتها في «صحيح أبي داود» (١٣٢٠)، وذكرت له هناك شواهد من حديث أبي هريرة وعائشة، وأزيد هنا شاهداً آخر من حديث ابن مسعود مرفوعاً بلفظ:

«حسن الصوت تزيين للقرآن».

رواه ابن سعد (٦/٩٠)، وابن نصر (ص ٥٤) عن سعيد بن زربي قال: حدثنا

حماد عن إبراهيم عن علقمة بن قيس قال:

«كنت رجلاً قد أعطاني الله حسن صوت في القرآن، فكان عبد الله يستقرئني ويقول: اقرأ فداك أبي وأمي؛ فإني سمعت النبي ﷺ يقول:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير سعيد بن زربي، وهو منكر الحديث كما قال الحافظ في «التقريب».

٧٧٢ - (اتركُوا الحبشةَ ما تَركُوكُم؛ فإنه لا يَسْتَخْرِجُ كَنْزَ الكعبةِ إلا ذو السُّوَيْقَتَيْنِ منَ الحبشةِ).

رواه أبو داود (٢/٢١٢)، وعنه الخطيب في «التاريخ» (١٢/٤٠٣)، والحاكم (٤/٤٥٣)، وأحمد (٥/٣٧١) من طريق **زهير بن محمد** عن **موسى بن جبير** عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

قلت: وقد وهما؛ فإن زهيراً هذا فيه ضعف كما يأتي.

وعزاه عبد الحق في «الأحكام الكبرى» (١/١١٠) لابن أبي شيبة ثم قال:

«زهير بن محمد سيىء الحفظ، لا يحتج به».

قلت: وموسى بن جبير فيه جهالة؛ قال ابن القطان:

«لا تعرف حاله».

وقال ابن حبان في «الثقات»:

«كان يخطىء ويخالف»!

وقال الحافظ:

«مستور».

والشطر الأول رواه ابن عدي (٢/٢٧٤) عن عبد الله بن نافع عن **كثير بن عبدالله المزني** عن أبيه عن جده مرفوعاً وقال:

«كثير هذا عامة أحاديثه لا يتابع عليه».

لكن له شاهد خير من هذا وهو بلفظ:

«دعوا الحبشة ما وَدَعوكم، واتركوا الترك ما تركوكم».

أخرجه أبو داود (٢/٢١٠) من طريق السيباني عن **أبي سُكينة - رجل من المُحَرَّرين -** عن رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: فذكره.

وأخرجه النسائي (٢/٦٤ - ٦٥) في حديث طويل.

قلت: وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد، رجاله كلهم ثقات؛ غير أبي سكينة هذا قال الحافظ في «التقريب»:

«قيل: اسمه محلم، مختلف في صحبته».

قلت: إذا لم تثبت صحبته؛ فهو تابعي مستور روى عنه ثلاثة، فالحديث شاهد حسن للشطر الأول من حديث الترجمة.

والشطر الثاني منه له شاهد بلفظ:

«يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة».

أخرجه الشيخان، وأحمد (٢/٣١٠ و٣١٧) من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً.

وله طريق أخرى عنه في «المستدرك» (٤/٤٥٢ - ٤٥٣)، وتقدم لفظه وتخريجه برقم (٥٧٩).

وشاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً نحوه.

أخرجه أحمد (٢/٢٢٠) ولفظه أتم.

ورجاله ثقات؛ لكن فيه عنعنة ابن إسحاق، وسيأتي تخريجه وتقوية ابن كثير إياه تحت الحديث (٢٧٤٣).

٧٧٣ - (اتَّخِذُوا الغَنَمَ؛ فإنَّ فيها بركةً).

رواه أحمد (٦/٤٢٤)، وأبو بكر المقرىء في «الفوائد» (١/١١٣/١)، والخطيب (٧/١١) من طريقين عن هشام عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال لأم هانىء: فذكره.

وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

ورواه ابن ماجه (٢٣٠٤) من طريق ثالثة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم هانىء أن النبي ﷺ قال لها:

«اتخذي غنماً؛ فإن فيها بركة».

قال في «الزوائد» (ق ١٤٢/١):

«وإسناده صحيح، ورجاله ثقات».

قلت: وهو كما قال.

وله طريق رابعة عند الخطيب (٨/٢٠٢) عن حفص بن عمر - ويعرف بالكفر -: حدثنا هشام بن عروة، ولفظه:

«يا أم هانىء! اتخذي غنماً؛ فإنها تغدو وتروح بخير».

أورده في ترجمة حفص هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

لكن له في «المسند» (٦/٣٤٣) طريق آخر عن أم هانىء نفسها بلفظ حفص المذكور.

وفيه موسى أو فلان بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة لم يوثقه أحد.

وفي «المجمع» (٤/٦٦):

«رواه أحمد، وفيه موسى بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة، ولم أعرفه».

ثم رأيته في «مصنف عبد الرزاق» (١١/٤٦١/٢١٠٠٨) من طريق معمر عن سعيد بن عبدالرحمن الجحشي أن النبي ﷺ قال: فذكره بلفظ المسند.

قلت: وهذا إسناد مرسل صحيح.

٧٧٤ - (آتي بابَ الجنةِ يومَ القيامةِ فأَسْتَفْتِحُ، فيقولُ الخازِنُ: مَنْ أنتَ؟ فأقولُ: محمدٌ. فيقولُ: بِكَ أُمِرْتُ أنْ لا أفتحَ لأحدٍ قبلكَ).

أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/١٣٠)، وأحمد (٣/١٣٦) من طريق هاشم بن القاسم: حدثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، وهو على شرط البخاري أيضاً ولكنه لم يخرجه، وذلك مما يؤكد أنه لم يخرج كل ما كان على شرطه. ولذلك لم يعزه الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/٥٣٧) إلا إلى مسلم.

٧٧٥ - (ليس للمرأةِ أنْ تَنْتَهِكَ شيئاً من مالِها إلا بإذنِ زوجِها).

أخرجه تمام في «الفوائد» (١٠/١٨٢/٢)، والطبراني (٢٢/٨٣/٢٠١ و ٨٥/٢٠٦)، وابن عساكر (٤/٢٤) من طرق صحيحة عن عنبسة بن سعيد عن **حماد مولى بني أمية** عن جناح مولى الوليد عن واثلة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ حماد مولى بني أمية كأنه مجهول، لم يذكروا فيه شيئاً سوى أن الأزدي تركه، وقد ذكر تمام أن اسم أبيه صالح، وهذه فائدة لم يذكروها في ترجمته، وكذلك لم يذكروا اسم والد شيخه جناح، وقد سماه تمام عباداً، وترجمه ابن أبي حاتم (١/١/٥٣٧) برواية جماعة من الثقات عنه، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٤/١١٨).

وعنبسة بن سعيد؛ الظاهر أنه ابن أبان بن سعيد بن العاص أبو خالد الأموي، وثقه الدارقطني.

والحديث عزاه السيوطي للطبراني في «الكبير». وقال المناوي:

«قال الهيثمي: وفيه جماعة لم أعرفهم».

قلت: ما فيهم مجهول سوى حماد، فتنبه.

لكن للحديث شواهد تدل على أنه ثابت، وبعضها حسن لذاته، وهو من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وصححه الحاكم والذهبي.

وروي من حديث عبد الله بن يحيى الأنصاري عن أبيه عن جده مرفوعاً.

رواه الطحاوي (٢/٤٠٣). ومن حديث عبادة بن الصامت.

أخرجه أحمد (٥/٣٢٧).

وسيأتي تخريج حديث ابن عمرو وحديث الأنصاري برقم (٨٢٥).

ثم وقفت له على شاهد مرسل قوي؛ رواه عبد الرزاق (٩/١٢٥/١٦٦٠٧) بسند صحيح عن طاوس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره بنحوه، **وسيأتي لفظه (ص٤٧٣)**.

ثم روى نحوه عن **عكرمة** مرسلاً بلفظ: «.. وصية في مالها..».

وفيه رجل لم يسم.

قلت: وهذا الحديث ـ وما أشرنا إليه مما في معناه ـ يدل على أن المرأة لا يجوز لها أن تتصرف بمالها الخاص بها إلا باذن زوجها، وذلك من تمام القوامة التي جعلها ربنا تبارك وتعالى له عليها، ولكن لا ينبغي للزوج ـ إذا كان مسلماً صادقاً ـ أن يستغل هذا الحكم ـ فيتجبر على زوجته ويمنعها من التصرف في مالها فيما لا ضير عليهما منه، وما أشبه هذا الحق بحق ولي البنت التي لا يجوز لها أن تزوج نفسها بدون إذن وليها، فإذا أعضلها رفعت الأمر إلى القاضي الشرعي لينصفها، وكذلك الحكم في مال المرأة إذا جار عليها زوجها فمنعها من التصرف المشروع في مالها؛ فالقاضي ينصفها أيضاً. فلا إشكال على الحكم نفسه، وإنما الإشكال في سوء التصرف به. فتأمل.

٧٧٦ ـ (ابنُ أختِ القومِ منهم).

أخرجه البخاري (٦/٤٣١ و ١٢/٣٩)، والنسائي (١/٣٦٦)، والدارمي (٢/٢٤٣) من طريق شعبة: ثنا معاوية بن قرة وقتادة عن أنس قال:

«دعا النبي ﷺ الأنصار فقال: هل فيكم أحد غيركم؟ قالوا: لا؛ إلا ابن أخت لنا. فقال رسول الله ﷺ:» فذكره، والسياق للبخاري.

وكذلك أخرجه مسلم أيضاً (٢/١٠٦)، والترمذي (٢/٣٢٤ طبع بولاق). وله طريقان آخران:

الأول: عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس.

والآخر: عن حماد بن سلمة قال: أنا ثابت عنه.

أخرجهما أحمد (٤/٢٠١ و ٢٤٦)، وكلاهما صحيح على شرط مسلم.

وللحديث شواهد عن جمع من الصحابة منهم أبو موسى الأشعري.

أخرجه أبو داود (٢/٣٣٢ ـ ٣٣٣)، وأحمد (٤/٣٩٦) عن عوف عن زياد بن مخراق عن **أبي كنانة** عنه مرفوعاً.

وأبو كنانة مجهول، ويقال: هو معاوية بن مرة، ولم يثبت كما قال في «التقريب»، وبقية رجاله ثقات.

ومنهم جبير بن مطعم.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٩/١).

٧٧٧ ـ (كان يتفاءَلُ ولا يَتَطَيَّرُ، ويُعْجِبُهُ الِاسْمُ الحَسَنُ).

أخرجه أحمد (١/٢٥٧ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣١٩)، وأبو الشيخ في «الأخلاق»

(ص ٢٦٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢/ ١٧٥/ ٣٢٥٤) عن ليث بن أبي سليم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً. ولم يذكر البغوي فيه عبد الملك هذا.

ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود الطيالسي (رقم ٢٦٩٠)؛ إلا أنه قال: «عن عبد الملك، قال أبو داود: أظنه ابن أبي بشير».

وهذا إسناد ضعيف من أجل ليث وهو ابن أبي سُلَيْم؛ لكنه لم ينفرد به.

فأخرجه الضياء المقدسي في «المختارة» (٦٥/ ٦٥/ ١) من طريق ابن حبان عن جرير بن عبد الحميد عن عبد الملك بن سعيد بن جبير به.

قلت: فصح الحديث بذلك والحمد لله.

وقد ذكر الضياء أن ابن حبان أخرجه في كتابه - يعني: «الصحيح» ولقد صدق فإنه في «الإحسان» (٧/ ٥٣٠/ ٥٧٩٥)، ولم أره في «موارد الظمآن» فالظاهر أنه مما فات مؤلفه الهيثمي، وله أمثلة كثيرة، وأنا في صدد استدراكها، وضمها إليه إن شاء الله تعالى. فالله أعلم.

٧٧٨ - (أَبْغَضُ الناسِ إلى اللهِ ثلاثةٌ: مُلْحِدٌ في الحَرَمِ، ومُبْتَغٍ في الإسلامِ سُنَّةَ الجاهليةِ، ومُطَّلِبُ دمَ امرىءٍ بغيرِ حقٍّ لِيُهْرِيقَ دَمَهُ).

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٩/ ٦ - النهضة)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ٩٦/ ١) والبيهقي في «السنن» (٨/ ٢٧) من طريق نافع بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: فذكره.

٧٧٩ - (أَبْغُوني الضُّعفَاءَ؛ فإنما تُرْزَقُونَ وتُنْصَرُونَ بِضُعَفائِكُم).

أخرجه أبو داود (١/ ٤٠٥ - التازية)، والنسائي (٢/ ٦٥)، والترمذي (٣/ ٣٢ - التحفة)، وابن حبان (١٦٢٠)، والحاكم (٢/ ١٠٦ و١٤٥)، وأحمد (٥/ ١٩٨) من طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر: حدثني زيد بن أرطاة عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالوا.

وقد عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» لمسلم أيضاً وهو وهم؛ فليس هو فيه، ومداره على زيد بن أرطاة، وليس هو على شرطه وإن كان ثقة، ولذلك جزم الحاكم والذهبي بأنهما لم يخرجاه، وكذلك النابلسي في «الذخائر» (١٥٨/٣) لم يعزه إلا لأصحاب السنن الثلاثة! ووقع معزواً للبخاري في «الأدب المفرد» في «الفتح الكبير»، ولعله سهو من بعض النساخ.

واعلم أنه قد جاء تفسير النصر المذكور في الحديث، وأنه ليس نصراً بذوات الصالحين؛ وإنما هو بدعائهم وإخلاصهم، وذلك في قوله ﷺ:

«إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها: بدعوتهم، وصلاتهم، وإخلاصهم».

أخرجه النسائي (٢/ ٦٥)، وتمام في «الفوائد» (ق ١٠٥/ ٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٦) من طرق عن طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد عن أبيه:

«أنه ظن أن له فضلاً على من دونه من أصحاب النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وقد أخرجه البخاري (٤/ ٣٠ ـ النهضة) من طريق أخرى عن مصعب به دون التفسير المذكور.

وكذلك أخرجه أحمد (١/ ١٦٣) من طريق أخرى عن سعد.

٧٨٠ ـ (لا عَدْوَى، ولا هامَةَ، ولا صَفَرَ، واتَّقُوا المَجْذُومَ كما يُتَّقى الأسدُ).

رواه ابن وهب (١٠٦): حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال: حدثني رجال أهل رضىً وقناعة من أبناء الصحابة وأولية الناس أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا سند حسن ولكنه مرسل، وقد صح موصولاً؛ فقال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/١/١٥٥):

«روى إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي عن محمد بن أبي الزناد ـ وقال إبراهيم: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي الزناد، كان يطلب مع أبيه ـ عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: اتقوا المجذوم».

ورواه الخطيب في «التاريخ» من طريق البخاري، ثم قال (٢/٣٠٧):

«وفي موضعين من هذا الحديث خطأ:

١ ـ [الأول]: رواية الدراوردي عن أبي الزناد.

٢ ـ والثاني: رواية محمد بن عبد الرحمن عن جده أبي الزناد. وقد ذكر أن محمداً لم يروه عن جده، وأن الواقدي انفرد بالرواية عن محمد.

وقد روى حديث الدراوردي هذا غير البخاري على الصواب، أخبرناه...».

ثم ساق إسناده إلى إسماعيل بن إسحاق: حدثنا إبراهيم بن حمزة، ومن طريق يحيى بن محمد الحارثي قالا: حدثنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: فذكر الحديث بتمامه.

ثم رواه من طريق أبي يعلى الموصلي: حدثنا عبد الرحمن بن سلام: حدثنا عبدالعزيز بن محمد به. ثم قال:

«فاتفق علي بن المديني (لم يسبق له ذكر)، ويحيى بن محمد الحارثي، وعبدالرحمن بن سلام الجمحي، وإسماعيل بن إسحاق عن إبراهيم بن حمزة؛ على أن الحديث عن الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ـ وهو المعروف بالديباج ـ عن أبي الزناد، وهو الصحيح».

قلت: واذا تحرر هذا فالديباج صدوق، وإنما سمي به لحسنه، وبقية رجال الإسناد ثقات رجال مسلم، فالإسناد جيد.

ويزداد قوة برواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الرجال من أبناء الصحابة مرسلاً كما ذكرنا، وبأن له طريقاً أخرى عن أبي هريرة به؛ كما يأتي (٧٨٣).

ولشطره الثاني طريق ثالث أخرجه أحمد (٢/٤٤٣): ثنا وكيع قال: ثنا النهاس عن شيخ بمكة عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذا سند ضعيف لجهالة الشيخ المكي، والراوي عنه ضعيف، والعمدة فيما تقدم وفيه الكفاية.

والحديث بيض له المناوي فلم يتكلم على إسناده بشيء، ولم يعزه السيوطي إلا لـ «التاريخ الكبير»!

ثم وجدت له ـ أعني: الشطر الثاني ـ طريقاً أخرى أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٣٢٦) عن يحيى بن عبد الله بن بكير: ثنا المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال الشيخين، وفي المغيرة هذا ـ وهو الحزامي المدني ـ كلام لا يضر.

٧٨١ ـ (لا عَدْوَىٰ، ولا طِيَرَةَ، والعَيْنُ حَقٌّ).

أخرجه أحمد (٢/ ٤٢٠) من طريق ابن وهب قال: ثنا معروف بن سويد الجذامي أنه سمع عُلَي بن رباح يقول: سمعت أبا هريرة يقول مرفوعاً به.

قلت: ورجاله ثقات رجال مسلم؛ غير معروف هذا؛ وقد وثقه ابن حبان وحده (٧/٤٩٩ ـ ٥٠٠)، وروى عنه سعيد بن أبي أيوب وابن لهيعة أيضاً. وفي «التقريب»:

« مقبول » .

قلت: فالحديث حسن صحيح إن شاء الله؛ فإن له طريقاً أخرى بلفظ:

«لا عدوى، ولا هامة، وخير الطير الفأل، والعين حق».

أخرجه أحمد (٢/٤٨٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/١٢٠/٢٧٦) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/٤٠/٦٤٤٦). من طريق سعيد الجريري عن مضارب بن حزن عن أبي هريرة مرفوعاً.

وروى منه ابن ماجه الجملة الأخيرة فقط من هذا الوجه. وهي متفق عليها من طريق أخرى عنه، فانظرها فيما سيأتي إن شاء الله (١٢٤٨).

وهذا إسناد رجاله ثقات أيضاً رجال الشيخين؛ غير مضارب هذا؛ وقد وثقه ابن حبان (٥/٤٥٣) والعجلي، وروى عنه قتادة أيضاً، وفي «التقريب»:

« مقبول » .

فالحديث حسن إن شاء الله تعالى بالذي قبله، وروي الحديث بلفظ:

«لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا حسد، والعين حق».

أخرجه أحمد (٢/٢٢٢) من طريق رشدين بن سعد عن الحسن بن ثوبان عن هشام بن أبي رقية عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل رشدين هذا، فإنه ضعيف كما في «التقريب»، وبقية رجاله ثقات.

٧٨٢ ـ (لا عَدْوَىٰ، ولا طِيَرَةَ، ولا صَفَرَ، ولا هامَةَ. فقال أعرابيٌّ: ما بالُ الإبلِ تكونُ في الرملِ كأَنَّها الظِّباءُ، فيخُالِطُها بَعيرٌ أجْرَبُ فَيُجْرِبُها؟ قال: فَمَنْ أَعْدَىٰ الأَوَّلَ؟!).

أخرجه البخاري (١٠/ ١٣٩ و ١٩٧ - ١٩٨)، ومسلم (٧/ ٣١)، وأبو داود (٢/ ١٥٨)، وأحمد (٢/ ٢٦٧) من طريق ابن شهاب: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة به مرفوعاً.

وكذلك أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/ ٣٧٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٧/ ٦٤٠/ ٦٠٨٣) وعبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ٤٠٤/ ١٩٥٠٧).

وله طريق أخرى رواه أبو صالح عنه.

أخرجه البخاري (١٠/ ١٧٦)، والطحاوي دون قول الأعرابي وجوابه.

ورواه كذلك العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عنه.

أخرجه أبو داود (٢/ ١٥٨)، وأحمد (٢/ ٣٩٧).

وسنده صحيح على شرط مسلم، وفيه: «نوء» بدل «طيرة».

وقد أخرجه مسلم أيضاً (٧/ ٣٢).

وله شاهد من حديث ابن عمر بنحو حديث أبي سلمة.

أخرجه ابن ماجه (١/ ٤٤ و ٢/ ٣٦٣)، وأحمد (٢/ ٢٤ - ٢٥) وابن أبي شيبة (٩/ ٣٩ - ٤٠) من طريق وكيع: ثنا أبو جناب عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً.

وهذا سند ضعيف؛ أبو جناب - اسمه يحيى بن أبي حية - ضعيف، ووالده مجهول.

ولابن عمر حديث آخر مختصراً، ويأتي قريباً برقم (٧٨٨).

وشاهد آخر من حديث ابن عباس.

أخرجه الطحاوي (٢/ ٢٧٧ - ٢٧٨)، وأحمد (١/ ٢٦٩ و ٣٢٨) وابن حبان (٧/ ٦٤٠/ ٦٠٨٤) وابن أبي شيبة (٩/ ٤٠/ ٦٤٤٥). من طريق سماك عن عكرمة عنه.

وإسناده صحيح على شرط مسلم.

ورواه ابن ماجه دون قول الأعرابي.

وشاهد ثالث عن ابن مسعود يأتي (١١٥٢) بلفظ:

«لا يعدي شيء شيئاً».

وورد من حديث أبي هريرة أيضاً وهو:

٧٨٣ - (لا عَدْوىٰ، ولا طِيَرَةَ، ولا هامَةَ ولا صَفَرَ، وَفِرَّ مِنَ الْمجذُومِ كما تَفِرُّ منَ الأَسَدِ).

أخرجه البخاري معلقاً (١٠/١٢٩) فقال: وقال عفان: ثنا سليم بن حيان: ثنا سعيد بن ميناء قال: سمعت أبا هريرة يقول مرفوعاً به.

وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي وسلم بن قتيبة كلاهما عن سليم بن حيان شيخ عفان فيه.

فالسند صحيح، ووصله ابن خزيمة أيضاً كما في «الفتح».

وأخرج ابن خزيمة له شاهداً من حديث عائشة ولفظه:

«لا عدوى، وإذا رأيت المجذوم ففر منه كما تفر من الأسد».

وقال الحافظ في شرح قوله: «وفر من المجذوم» من الحديث الذي قبله:

«لم أقف عليه من حديث أبي هريرة إلا من هذا الوجه، ومن وجه آخر عند أبي نعيم في «الطب»؛ لكنه معلول».

قلت: وقد رواه أحمد أيضاً من وجه آخر معلول، ولعله الذي أشار اليه الحافظ، فانظر الحديث المتقدم (٧٨١)، وقد قال البغوي في «شرح السنة» (١٢/١٦٧/٣٢٤٧) بعد ما رواه من طريق البخاري:

«هذا حديث صحيح».

٧٨٤ ـ (لا عَدْوَىٰ، ولا طِيَرَةَ، ولا غُولَ).

أخرجه مسلم (٧/٣٢)، وأحمد (٣/٢٩٣ و٣١٢) من طرق عن أبي الزبير عن جابر به.

وقد رواه ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله به؛ إلا أنه قال: «ولا صفر» بدل «ولا طيرة».

أخرجه مسلم أيضاً، والطحاوي (٢/٣٧٨)، وأحمد (٣/٣٨١) وابن حبان (٣/٣٢٤/١٧٨٩) وابن أبي شيبة (٩/٤٣/٦٤٥٦).

٧٨٥ ـ (لا عَدْوَىٰ، ولا صَفَرَ، ولا هامَةَ).

أخرجه مسلم (٧/٣١)، والطحاوي (٢/٣٧٨)، وأحمد (٣/٤٤٩ ـ ٤٥٠) عن الزهري قال: ثني السائب بن يزيد ابن أخت نمر مرفوعاً به.

٧٨٦ ـ (لا عَدْوَىٰ، ولا طِيَرَةَ، ويُعْجِبُني الفَأْلُ الصالحُ: الكلمةُ الحَسَنَةُ).

أخرجه البخاري (١٠/١٧٥)، ومسلم (٧/٣٣)، وأبو داود (٢/١٥٨)، والترمذي (١/٣٠٥) وصححه، والطحاوي (٢/٣٧٨)، والطيالسي (رقم ١٩٦١)، وأحمد (٣/١٣٠ و١٥٤ و١٧٣ و١٧٨ و٢٧٦)، وكذا ابن ماجه (٢/٣٦٢) وابن أبي شيبة (٩/٤١/٦٤٤٨) من طرق عن قتادة عن أنس به.

وقد صرح قتادة بالسماع في رواية عند أحمد.

وله شاهد من حديث أبي هريرة بنحوه.

أخرجه الشيخان، وأحمد (٢/٢٦٦) وعبد الرزاق (١٠/٤٠٣/١٩٥٠٣) من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عنه.

وله طريق أخرى بلفظ:

٧٨٧ - (لا عَدْوَىٰ، ولا طِيَرَةَ، وأُحِبُّ الفَأْلَ الصالحَ).

أخرجه مسلم (٧/٣٣)، وأحمد (٢/٥٠٧) عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة.

٧٨٨ - (لا عَدْوَىٰ، ولا طِيَرَةَ، وإنما الشُّؤْمُ في ثلاثةٍ: المرأةِ والفَرَسِ والدارِ).

أخرجه البخاري (١٠/١٧٤ - ١٧٥ و ١٩٩ - ٢٠٠)، ومسلم (٧/٣٤)، وأحمد (٢/١٥٣) عن يونس عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً به.

وانظر الحديث الآتي (٧٩٩)، والماضي (٤٤٢)، والذي بعد هذا؛ فإن قوله: «إنما الشؤم . . » بظاهره يثبت الشؤم، فكأنه رواية بالمعنى؛ فإنه لا شؤم في الإسلام كما يدل على ذلك ما مضىٰ ويأتي من الحديث.

٧٨٩ - (لا عَدْوَىٰ، ولا طِيَرَةَ، ولا هامَ، إنْ تَكُنِ الطِيَرَةُ في شيءٍ؛ ففي الفرسِ والمرأةِ والدارِ، وإذا سَمِعْتُم بالطاعونِ بأرضٍ فلا تَهْبِطُوا، وإذا كانَ بأرضٍ وأنتم بها فلا تَفِرُّوا منه).

أخرجه هكذا أحمد (١/١٨٠) من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير [عن] الحضرمي بن لاحق عن سعيد بن المسيب قال:

«سألت سعد بن أبي وقاص عن الطيرة؟ فانتهرني وقال: من حدثك؟! فكرهت أن أحدثه من حدثني، قال: قال رسول الله ﷺ: » فذكره.

وقد أخرجه أبو داود (٢/١٥٩)، والطحاوي (٢/٣٧٧ و ٣٨١) من طرق أخرى عن يحيى به دون قوله: «وإذا سمعتم . . . » إلخ. وهو رواية لأحمد (١/١٧٤).

وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير الحضرمي بن لاحق؛ وقد قال ابن معين:

«ليس به بأس».

واعتمده الحافظ في «التقريب».

وللحديث شاهدان:

الأول: عن أنس بن مالك مرفوعاً مثله.

أخرجه الطحاوي من طريق **عتبة بن حميد** قال: ثني عبد الله بن أبي بكر عنه.

وهذا إسناد حسن، وعتبة بن حميد صدوق له أوهام، وبقية رجاله ثقات.

والآخر: عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً مثله دون لفظة: «ولا هام».

أخرجه الطحاوي أيضاً من طريق ابن أبي ليلى عن عطية عنه.

وهذا إسناد حسن في الشواهد.

وله شواهد أخرى؛ فانظر الحديث الآتي بلفظ:

«إن كان الشؤم...» رقم (٧٩٩).

وأما قوله: «وإذا سمعتم بالطاعون..»؛ فهو صحيح جدّاً له شواهد وطرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما عن أسامة وغيره، فانظر «صحيح الجامع» (٦٢٩ - ٦٣٠).

٧٩٠ - (ذَرُوها ذَمِيمةً).

هو من حديث أنس قال:

«قال رجل: يا رسول الله! إنا كنا في دار كثير فيها عددنا، وكثير فيها أموالنا، فتحولنا إلى دار أخرى، فَقَلَّ فيها عددنا، وقَلَّتْ فيها أموالُنا. فقال رسول الله ﷺ:» فذكره.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٢)، وأبو داود (٢/١٥٩) من طريق بشر بن عمر الزهراني عن عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عنه.
وقال البخاري:

«في إسناده نظر».

قلت: ووجهه أن عكرمة بن عمار قد تكلم فيه بعض المتقدمين من قبل حفظه، وقد وثقه جمع، واحتج به مسلم في «صحيحه»، وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب».

قلت: وهذه ليس منها، فالحديث على أقل الدرجات حسن الإسناد، فإن بقية رجاله ثقات أثبات؛ لا سيما وقد روي من طرق أخرى؛ فقد أخرجه الإمام مالك (٣/ ١٤٠) عن يحيى بن سعيد أنه قال:

«جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! دار سكنَّاها والعدد كثير، والمال وافر، فقل العدد، وذهب المال، فقال رسول الله ﷺ: دعوها ذميمة».

وهذا معضل؛ لكن قال ابن عبد البر:

«هذا حديث محفوظ من وجوه من حديث أنس وغيره».

ثم الحديث أخرجه الضياء المقدسي في «المختارة» (١/ ٤٨٢) عن موسى بن مسعود أبي حذيفة: ثنا عكرمة به.

ثم وجدت للحديث شاهداً عن عبد الله بن شداد بن الهاد مرسلاً مثل حديث يحيى بن سعيد.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ٤١١/ ١٩٥٢٦)، وسنده صحيح.

٧٩١ - (إنَّ مِنْ أَحَبِّكُم إليَّ، وأقرَبِكُم مني مجلساً يومَ القيامةِ أحاسِنَكُم أخلاقاً، وإنَّ أبغضَكُم إليّ وأبعدَكم مني مجلساً يومَ القيامةِ الثَّرْثَارُونَ، والمُتَشَدِّقُونَ، والمُتَفَيهقُونَ. قالوا: قد عَلِمْنا «الثرثارونَ والمتشدقونَ»؛ فما «المتفيهقونَ؟» قال: المتكبِّرُونَ).

أخرجه الترمذي (١/ ٣٦٣)، والخطيب في «التاريخ» (٤/ ٦٣) عن مبارك بن

فضالة: ثنى عبد ربه بن سعيد عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً. وقال الترمذي:

«وفي الباب عن أبي هريرة، وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وروى بعضهم هذا الحديث عن المبارك بن فضالة عن محمد بن المنكدر عن جابر، ولم يذكر فيه عبد ربه بن سعيد، وهذا أصح».

قلت: ومداره في الحالين على ابن فضالة، وهو صدوق يدلس، وقد صرح بالتحديث كما ترى، فهو حسن الإسناد.

وحديث أبي هريرة الذي أشار إليه الترمذي هو بلفظ: «شرارأمتى» وسيأتي برقم (١٨٩١). ومضى بعضه تحت الحديث (٧٥١).

وللحديث هناك شاهد من حديث أبي ثعلبة الخشنى، وهو مخرج في «المشكاة» (٤٧٩٧)، وصححه ابن حبان (١٩١٧ ـ ١٩١٨). وآخر من حديث ابن عباس مختصراً نحوه بلفظ:

«خياركم أحاسنكم أخلاقاً..».

رواه البيهقي في «الشعب» (٧٩٨٨/٢٣٤/٦) من طريق ابن عدي، وهذا في «الكامل» (٣/٣٣٩ ـ الثالثة) عن زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عنه.

وهذا إسناد صالح في الشواهد.

وللشطر الأول من الحديث شاهد من حديث ابن عمرو مرفوعاً.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٩١٦) وأحمد (٢/١٨٥) بسند حسن.

٧٩٢ ـ (إنّ مِنْ أحبِّكم إليَّ أحسنَكُم خُلُقاً).

أخرجه أحمد (٢/١٨٩) من طريق شعبة عن سليمان سمعت أبا وائل يحدث عن مسروق عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

وهذا سند صحيح على شرط الستة، وقد أخرجه البخاري (٢/٤٤٥) بلفظ:

«أخلاقاً»، وتقدم تخريجه برقم (٢٨٦) من رواية الشيخين وغيرهما مختصراً نحوه.

٧٩٣ - (مَنِ اقتبسَ علماً مِنَ النجومِ ؛ اقتبسَ شعبةً مِنَ السِّحْرِ).

رواه أبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦)، وأحمد (١/ ٢٢٧ و ٣١١)، والحربي في «الغريب» (٥/ ١٩٥/ ١)، والبيهقي في «السنن» (٨/ ١٣٨ - ١٣٩)، والطبراني في «الكبير» (١١/ ١٣٥/ ١١٢٧٨) عن عبيد الله بن الأخنس عن الوليد بن عبد الله عن يوسف بن ماهك عن ابن عباس مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد جيد رجاله كلهم ثقات، وعبيد الله بن الأخنس وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي وابن حبان؛ إلا أنه قال: «يخطىء كثيراً»! فما أرى أن يعتد بقوله هذا كثيراً! وكأنه لهذا صححه النووي في «الرياض» (١٦٧٩) والعراقي في «المغني» (٤/ ١١٧). وغيرهم.

٧٩٤ - (إنَّ الرجلَ لَيُدْرِكُ بحُسْنِ خُلُقِهِ درجةَ الساهِرِ بالليلِ الظامِىءِ بالهَوَاجِرِ).

أخرجه تمام في «الفوائد» (١٣/ ٢٣٤/ ١ - ٢) من طريق عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ عُفير هذا قال الحافظ وغيره:

«ضعيف». وقال غيره «ضعيف جدّاً».

ومن طريقه أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» كما في جزء الظاهرية (ق ٢٤/ ١ مجموع ٦)، وفي «الجامع الصغير»، و «شرحه» للمناوي، وزاد فقال:

«ورواه الحاكم من حديث أبي هريرة، وقال على شرطهما، وأقره الذهبي. فلو آثره المصنف لصحته كان أولى من إيثاره هذا لضعفه».

قلت: ولم أره عند الحاكم بهذا اللفظ، وأخرجه قريباً منه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٩) من طريق فضيل بن سليمان النميري عن صالح بن خوات عن محمد بن يحيى بن حبان عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«إن الرجل ليدرك بحسن الخلق درجات الصائم القائم الظمآن في الهواجر».

قلت: وإسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين - على ضعف في النميري - غير صالح بن خوات، وقد روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرجه البخاري في «المفرد» (٢٨٤) عنه بنحوه.

وأما الحاكم فلفظه:

«إن الله ليبلغُ العبدَ بحسن خلقه درجة الصوم والصلاة».

أخرجه (١/ ٦٠) من طريق إبراهيم بن المستمر العروقي: ثنا حبان بن هلال: ثنا حماد بن سلمة عن بديل عن عطاء عن أبي هريرة، وقال:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

وأقول: العروقي ليس من رجاله، فهو صحيح فقط.

وله طريق أخرى يرويه شريك عن أبي حازم عن أبي هريرة به.

أخرجه ابن عدي (٤/ ١٣). وشريك هو ابن عبدالله القاضي يستشهد به.

٧٩٥ - (إنّ الرجلَ لَيُدْرِكُ بحُسْنِ خُلُقِهِ درجاتِ قائمِ الليلِ صائمِ النهارِ).

أخرجه أبو داود (٤٧٩٨)، وابن حبان (١٩٢٧)، والحاكم (١/ ٦٠) من طريق عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا؛ لولا أنه اختلف في سماع المطلب من عائشة؛ فقال أبو حاتم:

«روايته عنها مرسلة، ولم يدركها».

وقال أبو زرعة:

«نرجو أن يكون سمع منها».

لكن الحديث على كل حال صحيح بما تقدم، وقد وجدت له طريقاً أخرى عنها موصولة؛ أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/١٤٩) عن اليمان بن عدي: ثنا زهير بن محمد عن يحيى بن سعيد عن القاسم عنها به. وقال:

«لا أعلم يرويه عن زهير غير يمان».

قلت: وفيهما ضعف غير شديد، فحديثهما في الشواهد لا بأس به.

(تنبيه): عزى السيوطي الحديث في «زوائد الجامع الصغير» وفي «الجامع الكبير» (٢/١٦٧/١) لأحمد والحاكم، ولم أره في «المسند»، فأخشى أن يكون تحرف (حم) من (د)؛ فإنه لم يعزه إليه. والله أعلم.

ثم وجدت الحديث في «المسند» (٦/١٣٣ و ١٨٧) بدلالة «موسوعة الأطراف»، جزى الله مؤلفها خيراً. أخرجه من طريقين عن عمرو بن أبي عمرو به، ويستدرك عليه أنه أخرجه في مكانين آخرين من «المسند» (٦ / ٦٤ و ٩٠).

وللحديث شواهد منها ما أخرجه محمد بن مخلد العطار في «المنتقى من حديثه» (٢/٨/١) من طريق أبي بكر النهشلي عن عبد الملك بن عمار عن ابن عمر عن النبي ﷺ به.

قلت: وعبد الملك بن عمار لم أعرفه، ويحتمل أن ابن عمار أصله ابن عمير فتحرف على الناسخ؛ فإن ابن عمير كوفي، وكذلك الراوي عنه أبو بكر النهشلي، وهما ثقتان.

ومنها ما أخرجه السهمي في ترجمة «عمران بن عبيد الضبي» من «تاريخ جرجان» (٣٢١) بسنده عن أبي الدرداء رفعه.

وعمران لم أعرفه إلا في هذا.

٧٩٦ - (الحَسَنُ والحُسَيْنُ سَيِّدَا شبابِ أهلِ الجنةِ).

ورد من حديث أبي سعيد الخدري، وحذيفة بن اليمان، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، والبراء بن عازب، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وقرة بن إياس.

١ - أما حديث أبي سعيد؛ فيرويه عبد الرحمن بن أبي نعم عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه الترمذي (٤/٣٣٩)، والحاكم (٣/١٦٦ - ١٦٧)، والطبراني (١/١٢٣/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/٧١)، والخطيب في «التاريخ» (٤/٢٠٧ و ١١/٩٠)، وأحمد (٣/٣ و ٦٢ و ٦٤ و ٨٠ و ٨٢)، وابن عساكر (١٨/٤٧/١) من طرق عنه. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: وهو كما قال؛ فإن ابن أبي نُعم ثقة احتج به الشيخان.

وزاد أحمد في روايته:

«وفاطمة سيدة نسائهم؛ إلا ما كان لمريم بنت عمران».

وفي سنده يزيد بن أبي زياد، وهو الهاشمي مولاهم الكوفي؛ قال الحافظ:

«ضعيف، كبر فتغير، صار يتلقن، وكان شيعياً».

وزاد الحاكم وكذا الطبراني وأبو نعيم والخطيب في رواية لهم:

«إلا ابني الخالة: عيسى ابن مريم ويحيى بن زكريا».

وصححه ابن حبان (رقم ٢٢٢٨)! وقال الحاكم:

«حديث قد صح من أوجه كثيرة، وأنا أتعجب أنهما لم يخرجاه».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: الحكم فيه لين». يعني: الحكم بن عبد الرحمن بن أبي نعم.

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق سيىء الحفظ».

ثم رأيت الحاكم قد أخرجه (٣/١٥٤) من طريق منصور بن أبي الأسود عن عبد الرحمن بن أبي نعم بلفظ زيادة أحمد. وصححه ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

قلت: والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/٢٠١) بالزيادة الأولى وقال:

«رواه الترمذي [من] غير ذكر فاطمة ومريم ـ رواه أحمد وأبو يعلى، ورجالهما رجال (الصحيح)»!

كذا قال! وفيه نظر من وجهين:

الأول: انه يوهم أن رجالهما محتج بهم في «الصحيح»، وليس كذلك؛ فإن يزيد بن أبي زياد الذي سبق بيان ضعفه لم يحتج به في «الصحيح» ـ أي: «صحيح مسلم» ـ بل إنما أخرج له مقروناً بغيره؛ كما صرح بذلك الذهبي في آخر ترجمته. ومن طريقه أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/٩٦/١٢٢٢٥).

والآخر: أنه يوهم أن يزيد هذا حجة في نفسه؛ وليس كذلك كما تقدم بيانه.

وللحديث طريق أخرى؛ يرويه عطية عن أبي سعيد به دون الزيادة.

أخرجه الطبراني، والخطيب (٩/٢٣٢).

(**تنبيه**): أورد السيوطي حديث أبي سعيد هذا في «الجامع الصغير» بالزيادتين من رواية أحمد وأبي يعلى وابن حبان والطبراني والحاكم! ولا يخفى ما في ذلك من الإخلال والإيهام؛ فإن أحداً من هؤلاء لم يخرجه كما أورده؛ اللهم! إلا أن يكون أبا يعلى والطبراني، وذلك ما أستبعده جدّاً، ثم إن الزيادة الأولى لم يروها غير أحمد وأبي يعلى والحاكم، والزيادة الأخرى لم يروها إلا الحاكم! وبيض المناوي للحديث، ولم يتنبه لهذا الخلط الذي وقع للسيوطي!

ثم رأيت الحديث عند أبي يعلى (٢/٣٩٥/١١٦٩) بزيادة أحمد. وفيه زياد بن أبي زياد. وأوهم المعلق أنها عند أحمد من طريق يزيد بن مردانبه، وليس فيها الزيادة.

وله طريق ثالث عن أبي سعيد؛ أخرجه الطبراني (١/١٢٣/١) وإسناده حسن رجاله ثقات؛ غير حرب بن حسن الطحان؛ قال الأزدي:

«ليس حديثه بذاك».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

٢ ـ وأما حديث حذيفة؛ فله عنه ثلاثة طرق:

الأولى: عن إسرائيل عن ميسرة النهدي عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عنه قال:

«أتيت النبي ﷺ فصليت معه المغرب، ثم قام يصلي حتى صلى العشاء ثم خرج، فاتبعته، فقال:

عَرَضَ لي مَلك استأذن ربه أن يسلم علي ويبشرني في أن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة».

أخرجه الترمذي (٢/٣٠٧)، وابن حبان (٢٢٢٩)، وأحمد (٥/٣٩١)، والطبراني (١/١٢٣/١)، والخطيب (٦/٣٧٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/٢٥٥/٢) من طريقين عن إسرائيل به، وزاد الترمذي وأحمد:

«وأن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة». وقال الترمذي:

«حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل».

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال «الصحيح»؛ غير ميسرة ـ وهو ابن حبيب ـ وهو ثقة، وصحح الزيادة الحاكم (٣ ـ ١٥١)، ووافقه الذهبي.

الثانية: قال أحمد (٥/٣٩٢): ثنا أسود بن عامر: ثنا إسرائيل عن ابن أبي السفر عن الشعبي عنه قال: فذكره نحوه دون الزيادة، وقال:

«قال: فقال حذيفة: فاستغفر لي ولأمي. قال: غفر الله لك يا حذيفة! ولأمك».

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، واسم ابن أبي السفر عبد الله.

وقد أخرجه ابن عساكر أيضاً من طريق أحمد.

الثالثة: عن **المسيب بن واضح**: نـا **عطاء بن مسلم الخفاف أبو محمد الحلبي** عن **أبي عمرو الأشجعي** عن سالم بن أبي الجعد عن قيس بن أبي حازم عنه به نحوه. وزاد:

«قال عطاء: وحدثونا أنه قال: وأبوهما خير منهما».

أخرجه الطبراني وابن عساكر.

وهذا إسناد لا بـأس به في الشـواهد والمتـابعات؛ المسيب بن واضح سيىء الحفظ، ومثله شيخه الخفاف؛ لكن أبو عمرو الأشجعي لم أجد من ترجمه، ومن طريقه رواه الطبراني في «الأوسط» أيضاً كما في «المجمع» (٩/١٨٣) وقال:

«ولم أعرفه».

وأما في «الميزان» فذكره فيمن يكنى بـ «أبو عُمر الأشجعي عن سـالم بن أبي الجعد، مجهول» ولم أره في «اللسان»!

وأخرجه في «الكبير» (١/١٢٣/١) من طريق آخر عن عطاء.

٣ ـ وأما حديث علي؛ فله عنه خمس طرق:

الأولى : عن علي بن عبد الله بن معاوية بن ميسرة بن شريح قال: حدثنا أبي عن أبيه معاوية بن ميسرة عن شريح عنه مرفوعاً به. وفيه قصة.

أخرجه أبو نعيم (٤/١٤٠)، والخطيب (١٢/٤) ذكره في ترجمة علي هذا، وروى له بهذا الإسناد عن ميسرة بن شريح قال:

«تقدمت إلى شريح امرأة، فقالت: إن لي إحليلاً، وإن لي فرجاً.. (وساق الحديث وفيه) أنه أمر بعَدِّ أضلاعها، وقال: إن عدد أضلاع الرجل من الجانب الأيمن ثمانية عشر ضلعاً، ومن الجانب الأيسر سبعة عشر ضلعاً. فقال ابن أبي حاتم الرازي في كتاب «الجرح والتعديل» (٣/١/١٩٣): سمعت أبي يقول: كتبت هذا الحديث لأسمعه من علي بن عبد الله، فلما تدبرته؛ فإذا هو شبيه الموضوع، فلم أسمعه على العمد».

ومن فوقه من آبائه فلم أعرفهم.

الثانية : عن **الحارث** عنه مرفوعاً به.

أخرجه الطبراني (١/١٢٢/٢)، وابن عساكر (٤/٢٥٦/١).

قال الهيثمي (٩/١٨٢):

«والحارث الأعور ضعيف».

الثالثة : عن **أبي حفص الأعشى** عن أبان بن تغلب عن أبي جعفر عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عنه به، وزاد:

«وأبوهما خير منهما».

أخرجه الخطيب (١/١٤٠)، وعنه ابن عساكر (٤/٢٥٦/١).

وأبو حفص هذا لم أعرفه، وقد أورده الذهبي فيمن يكنى بهذه الكنية، ولم يقف على اسمه في «المقتنى»، تبعاً لأصله: «الكنى والأسماء» لأبي أحمد الحاكم (ق ٧٤/٢).

الرابعة : عن أبي جناب عن الشعبي عن زيد بن يثيع عنه به.

أخرجه الخطيب (٢/١٨٥)، وكذا الطبراني.

وأبو جناب ـ اسمه يحيى بن أبي حية ـ ضعفوه لكثرة تدليسه.

الخامسة: عن أبي إسحاق عن علي مرفوعاً به.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/١٢٢٢٨)، ورجاله ثقات غير أن أبا إسحاق مدلس مختلط.

السادسة: عن جابر عن عبد الله بن نُجي عن علي مرفوعاً.

أخرجه البزار (٣/٢٣٤ ـ ٢٣٥)، وهو ضعيف.

٤ ـ وأما حديث عمر بن الخطاب؛ فيرويه أحمد بن المقدام: ثنا حكيم بن حزام أبو سمير: ثنا الأعمش عن إبراهيم بن يزيد التيمي عن أبيه قال:

«وجد علي بن أبي طالب درعاً له عند يهودي التقطها فعرفها (. . القصة)، فقال علي: ثكلتك أمك أما سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة. . » إلخ القصة.

أخرجه الطبراني (١/١٢٢/٢)، وأبو نعيم (٤/١٣٩ ـ ١٤٠) وقال:

«غريب من حديث الأعمش عن إبراهيم، تفرد به حكيم».

قلت: وهو متروك الحديث كما قال أبو حاتم.

٥ ـ وأما حديث ابن مسعود؛ فله عنه طريقان:

الأولى : عن علي بن صالح عن عاصم عن زر عن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وفيه الزيادة: «وأبوهما خير منهما».

أخرجه الحاكم (٣/١٦٧) وقال:

«صحيح بهذه الزيادة»، ووافقه الذهبي.

وأقول: إنما هو حسن للخلاف المعروف في عاصم وهو ابن بهدلة.

الثانية : عن عبد الحميد بن بحر عن أبي سعيد الكوفي قال: ثنا منصور بن أبي

الأسود عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ : فذكره بدون الزيادة.

أخرجه أبو نعيم (٥/٥٨).

وعبد الحميد هذا قال ابن عدي وابن حبان:
«كان يسرق الحديث».

٦ ـ وأما حديث عبد الله بن عمر؛ فيرويه **المعلى بن عبد الرحمن**: ثنا ابن أبي ذئب عن نافع عنه به وفيه الزيادة، وزاد ابن عساكر في أوله:
«ابناي هذان».

أخرجه الحاكم (٣/١٦٧)، وابن عساكر (٤/٢٥٦/١).

ذكره الحاكم شاهداً لحديث ابن مسعود، ولا يصلح لذلك؛ فإنه شديد الضعف، ولهذا تعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: معلى متروك».

٧ ـ وأما حديث البراء؛ فقال الهيثمي (٩/١٨٤):

«رواه الطبراني وإسناده حسن».

ولم أره في «معجمه الكبير» لا في «مسند البراء» منه، ولا في ترجمة (الحسن بن علي) رضي الله عنه، وفيها ساق الأحاديث المتقدمة.

وقد أخرجه ابن عساكر (٤/٢٥٦/١)، وفيه **محمد بن حميد** ـ وهو الرازي ـ وهو ضعيف كما في «التقريب».

٨ ـ وأما حديث أبي هريرة؛ فيرويه محمد بن مروان الذهلي: حدثني أبو حازم: حدثني أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: فذكره، وفي أوله زيادة:

«إن ملكاً من السماء لم يكن زارني؛ فاستأذن الله عز وجل في زيارتي، فبشرني أن

الحسن. . . ».

أخرجه الطبراني (١/١٢٣/١).

وهذا إسناد حسن رجاله ثقات كلهم غير الذهلي هذا قال الحافظ في «التقريب».

«مقبول»:

وسقط من نسخة الهيثمي من «المعجم» اسم «محمد بن»، فلم يعرفه؛ فقال (٩/١٨٣):

«رواه الطبراني، وفيه مروان الذهلي ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال (الصحيح)».

ثم أخرجه الطبراني من طريق **سيف بن محمد**: نا سفيان عن أبي الجحاف وحبيب بن أبي ثابت عن أبي حازم به دون الزيادة.

لكن سيف هذا كذبوه فلا يستشهد به.

٩ ـ وأما حديث جابر؛ فيرويه **جابر ـ وهو الجعفي ـ** عن عبد الرحمن بن سابط عنه قال: قال ﷺ: فذكره.

أخرجه البزار (٣/٢٣٠/٢٦٣٦) والطبراني، وابن عساكر (٤/٢٥٦/١).

قال الهيثمي:

«وجابر الجعفي ضعيف».

قلت: لكنه لم يتفرد به؛ فقد تابعه الربيع بن سعد عن عبد الرحمن بن سابط به؛ لكن لفظه:

«من أحب أن ينظر إلى سيد شباب أهل الجنة فلينظر إلى هذا. يعني: الحسن. وفي رواية: الحسين».

أخرجه ابن حبان (٢٢٣٧)، وابن عساكر وقال:

«الصواب الرواية الأخرى».

قلت: وهكذا على الصواب ذكره الذهبي في «الميزان» من رواية ابن حبان، وهي عنده عن أبي يعلى، وكذلك أورده الهيثمي في «المجمع» (١٨٧/٩) وقال:

«رواه أبو يعلى، ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير الربيع بن سعد ـ وقيل: ابن سعيد ـ وهو ثقة».

قلت: إنما وثقه ابن حبان فقط، وقال الذهبي:

«لا يكاد يعرف».

ثم رأيته في «مسند أبي يعلى» (١٨٧٤) على الصواب.

١٠ ـ وأما حديث قرة بن إياس؛ فيرويه **عبد الرحمن بن زياد بن أنعم** عن معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعاً به، وفيه زيادة:

«وأبوهما خير منهما».

أخرجه الطبراني (٢/١٢٣/١).

وابن زياد ضعيف.

وأما قول الهيثمي (١٨٣/٩):

«وفيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال (الصحيح)».

قلت: فهذا الاطلاق فيه نظر؛ لأن شيخ الطبراني ـ وهو **محمد بن عثمان بن أبي شيبة** ـ ليس من رجال «الصحيح»، ثم هو متكلم فيه.

وفي الباب عند ابن عساكر عن أنس وجهم.

وبالجملة؛ فالحديث صحيح بلا ريب؛ بل هو متواتر كما نقله المناوي، وكذلك

الزيادات التي سبق تخريجها، فهي صحيحه ثابتة.

ثم وجدت حديث أبي هريرة رقم (٨) قد أخرجه الترمذي (٣٧٨٣) من حديث حذيفة، وحسنه، وهو مخرج في «التعليق الرغيب» (١/٢٠٥-٢٠٦).

٧٩٧ - (إذا أحبَّ أحدُكُمْ صاحِبَهُ فَلْيَأْتِهِ في مَنْزِلِهِ؛ فَلْيُخْبِرْهُ بأَنَّهُ يحبُّه للهِ عزّ وجلّ).

رواه ابن المبارك في «الزهد» (١/٨٨ من الكواكب ٥٧٥ ورقم ٧١٢ - طبع الهند)، ومن طريقه أحمد (٢/١٤٥): ثنا ابن لهيعة: ثنا يزيد بن أبي حبيب أن أبا سالم الجيشاني أتى إلى أبي أمية في منزله فقال: إني سمعت أبا ذر يقول: فذكره مرفوعاً، وزاد في آخره: «فقد جئتك في منزلك».

قلت: وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات، وابن لهيعة صحيح الحديث إذا روى عنه أحد العبادلة، وابن المبارك أحدهم.

وقد رواه عنه عبد الله بن وهب أيضاً في «الجامع» (ص ٣٦).

ثم رواه أحمد (٥/١٧٣)، وعبد الحكم في «الفتوح» (٢٨٤) من طريقين آخرين عن ابن لهيعة به. وقال الهيثمي (١٠/٢٨١-٢٨٢):

«وإسناده حسن».

وقد صح من حديث المقدام مختصراً، وقد مضى برقم (٤١٧).

٧٩٨ - (إذا اختلفَ البَيِّعَانِ وليس بينهما بينةٌ؛ فهو ما يقولُ ربُّ السِّلْعَةِ أو يَتَتَارِكَانِ).

هو من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه؛ ورد عنه من طريق منقطعة، وبعضها مرسلة، وبعضها موصولة قوية.

فأخرجه أبو داود (٢/١٠٦)، والدارمي (٢/٢٥٠)، وابن ماجه (٢/١٦)، والدارقطني (٢٩٧) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن القاسم ابن عبد الرحمن عن أبيه عنه به.

وابن أبي ليلى سيىء الحفظ؛ لكن تابعه عمر بن قيس الماصر وهو ثقة.

رواه عنه الدارقطني بإسناد صحيح؛ لكن خالفهما جمع، فرووه عن القاسم عن ابن مسعود ليس فيه: «عن أبيه».

أخرجه الدارقطني عن أبي العميس ـ وهو عتبة بن عبد الله بن مسعود ـ والطيالسي (رقم ٣٩٩)، وأحمد (١/٤٦٦) عن المسعودي، وأحمد عن معن ـ وهو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ـ ثلاثتهم عن القاسم به.

فهو على هذا منقطع، وقال الترمذي (١/٢٤٠): «إنه مرسل».

لكن قد يقال: إن من وصله ثقة، وهي زيادة يجب قبولها. والله أعلم.

طريق ثان: أخرجه النسائي (٢/٢٣٠) والدارقطني وأحمد من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه. وهو منقطع أيضاً.

طريق ثالث: أخرجه الترمذي وأحمد من طريق ابن عجلان عن عون بن عبد الله عنه. وقال الترمذي:

«حديث مرسل؛ عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود».

طريق رابع: وهو موصول، أخرجه أبو داود والنسائي والدارقطني عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده عنه.

وهذا إسناد حسن لولا أن عبد الرحمن بن قيس هذا مجهول الحال كما في «التقريب». وأما قول من قال: إنه منقطع. فلا وجه له.

وقد أخرجه الحاكم (٢/٤٥) من هذا الوجه وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي. كذا قالا.

طريق خامس: موصول أيضاً، أخرجه الدارقطني من طريق **محمد بن عبيد بن عبد**: نـا **أحمد بن مسيح الجمال**: نـا **عصمة بن عبد الله**: أنا إسرائيل عن الأعمش عن أبي وائل عنه.

وعصمة بن عبد الله فمن دونه لم أجد من ترجمهم.

وبالجملة؛ فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح لاختلاف مخارجها، وقد جزم به شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الذي أسماه الناشر: «قاعدة العقود».

٧٩٩ - (إنْ كانَ الشُّؤْمُ في شيءٍ؛ ففي الدارِ والمرأةِ والفرسِ).

أخرجه البخاري (٩/١١٢) من طريق يزيد بن زريع: ثنا عمر بن محمد العسقلاني عن أبيه عن ابن عمر قال:

ذكروا الشؤم عند النبي ﷺ فقال: فذكره.

وقد تابعه شعبة عن عمر بلفظ: «إن يك...»، وخلا في (٤٤٢).

ومحمد هذا هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر المدني، وهو ثقة حجة، وقد أجاد حفظ الحديث، ورواه غيره عن ابن عمر بلفظ: «الشؤم في..» كما يأتي برقم (١٨٩٧)، والراجح عندي رواية محمد هذه؛ لأن لها شواهد صحيحة، وقد تابعه عليها حمزة بن عبد الله بن عمر عند مسلم (٧/٣٤)؛ والطحاوي (٢/٣٨١).

فمن شواهده عن سهل بن سعد بهذا اللفظ.

أخرجه مالك (٣/١٤٠)، وعنه البخاري في «صحيحه»، وفي «الأدب المفرد» (١٣٢)، ومسلم (٧/٣٤ - ٣٥)، وابن ماجه (٢/٦١٥)، والطحاوي (٢/٣٨١)، وأحمد (٥/٣٣٥و ٣٣٨)؛ كلهم عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد مرفوعاً به.

وقد تابعه هشام بن سعد عن أبي حازم.

أخرجه مسلم.

ومنها عن جابر مرفوعاً بنحوه.

أخرجه مسلم أيضاً والنسائي (٢/١٥٠) عن ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً به. وكذلك أخرجه الطحاوي.

وله شواهد أخرى فانظر: «لا عدوى..» الحديث، وقد مضى (٧٨٩).

٨٠٠ - (أنا وكافِلُ اليتيمِ كهاتينِ في الجنةِ. وأشارَ بالسبابةِ والوُسْطَىٰ وفَرَّقَ بينهما قليلاً).

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٧/٧٦)، وفي «الأدب المفرد» (ص ٢٢)، وأبو داود (٢/٣٣٦)، والترمذي (١/٣٤٩)، وأحمد (٥/٣٣) والسياق له من حديث سهل بن سعد.

وله شاهد من حديث أبي هريرة خرجته في «الكتاب الآخر» (١٦٣٧)؛ لكن صح بلفظ آخر وهو: «كافل اليتيم»، ويأتي برقم (٩٦٠).

وشاهد آخر من حديث أم سعيد ابنة مرة الفهري عن أبيها مرفوعاً نحوه.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد».

وسنده مقبول، رواته كلهم رواة الشيخين؛ غير أم سعيد هذه، وهي مقبولة؛ غير أن الراوية عنها - وهي أنيسة - لا تعرف كما في «التقريب».

٨٠١ - (اهْجُ المشركينَ؛ فإنَّ جبريلَ معكَ).

أخرجه البخاري (٥/٥١) تعليقاً، وأحمد (٤/٢٨٦و ٣٠٣) موصولاً، وكذا الخطيب (١٤/٣١) عن الشيباني سليمان بن أبي سليمان عن عدي بن ثابت عن البراء ابن عازب قال: قال رسول الله ﷺ يوم قريظة لحسان بن ثابت: فذكره.

قلت: وسنده صحيح على شرط الشيخين، وقال الحافظ في «شرح البخاري»: «وصله النسائي، وإسناده على شرط البخاري».

وأخرجه الطبراني في «الصغير» (ص ٢٢) عن عمران بن ظبيان عن عدي به. وليس عنده ـ وكذا أحمد ـ قوله: «يوم قريظة».

ثم أخرجه البخاري (٤/٧٩ ـ ٨٠ و ٥/٥١ و ٧/١٠٩)، ومسلم (٧/١٦٣)، والطيالسي (ص ٩٩ رقم ٧٣٠)، وأحمد (٤/٢٩٩ و ٣٠٢) عن شعبة عن عدي به: إلا أنه شك فقال: «اهجهم أو قال هاجهم».

وأخرجه الحاكم (٣/٤٨٧) عن عيسى بن عبد الرحمن: ثني عدي بن ثابت به بلفظ:

قال لحسان بن ثابت: «إن روح القدس معك ما هاجيتهم».

وله عنده طريق أخرى مطولاً، وسيأتي (١٩٧٠) بلفظ:

«اذهب إلى أبي بكر..».

وفي «المسند» (٤/٢٩٨ و ٣٠١)، و«المعجم الصغير» (ص ٢٠٧) طريق ثان، وهو عن أبي إسحاق عن البراء.

وسنده صحيح على شرطهما. وله شاهد بلفظ:

٨٠٢ ـ (اهْجُوا بالشِّعْرِ؛ إنَّ المؤمنَ يجاهدُ بنفسِهِ ومالِهِ، والذي نفسُ محمدٍ بيدِهِ؛ كأنما تَنْضَحُوهُم بالنَّبْلِ).

أخرجه أحمد (٣/٤٦٠): ثنا علي بن بحر: ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن **محمد بن عبد الله بن أخي ابن شهاب** عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن كعب بن مالك مرفوعاً به.

وهذا سند حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير علي بن بحر، وهو ثقة

فاضل.

وفي ابن أخي ابن شهاب كلام من قبل حفظه، وفي التقريب:

«صدوق له أوهام».

قلت: لكنه قد توبع كما ذكرته في: «إن المؤمن يجاهد...»، وسيأتي بإذن الله (١٦٣١).

٨٠٣ - (لا يَقُولَنَّ أَحَدُكم: عَبْدِي، فَكُلُّكُم عَبِيدُ اللهِ، ولَكِنْ لِيَقُلْ: فَتَايَ، ولا يَقُلِ العَبْدُ: ربِّي، ولَكِنْ لِيَقُلْ: سَيِّدِي).

أخرجه مسلم (٧/٤٦ - ٤٧) عن جرير، وأحمد (٢/٤٩٦): ثنا ابن نمير: ثنا الأعمش، ويعلى؛ ثلاثتهم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به.

ثم ساقه مسلم من طريق أبي معاوية ح وحدثنا أبو سعيد الأشج: حدثنا وكيع؛ كلاهما عن الأعمش بهذا الإسناد، وفي حديثهما زيادة بلفظ:

«ولا يقل العبد لسيده مولاي». وزاد أبو معاوية على وكيع:

«فإن مولاكم الله عز وجل».

وفي ثبوت هذه الزيادة وما قبلها نظر بينه الحافظ في «الفتح» بقوله (٥/١٨٠):

«بين مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش، وأن منهم من ذكر هذه الزيادة، ومنهم من حذفها. وقال عياض: حذفها أصح. وقال القرطبي: المشهور حذفها. قال: وإنما صرنا إلى الترجيح للتعارض مع تعذر الجمع، وعدم العلم بالتاريخ. انتهى. ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق السيد أسهل من إطلاق المولى، وهو خلاف المتعارف؛ فإن المولى يطلق على أوجه متعددة؛ منها الأسفل والأعلى، والسيد لا يطلق إلا على الأعلى، فكان إطلاق «المولى» أسهل وأقرب إلى عدم الكراهية. والله أعلم».

وأقول: لا مجال للطعن في رواة هذه الزيادة عن الأعمش؛ وهما أبو معاوية

ـ واسمه محمد بن خازم ـ وأبو سعيد الأشج ـ واسمه عبد الله بن سعيد ـ فإن كليهما ثقة من رجال الشيخين لا مطعن فيهما؛ لكن قد خالفهما كما سبق جرير ـ وهو ابن عبد الحميد ـ وابن نمير ـ واسمه عبد الله ـ ويعلى ـ وهو ابن عبيد الطنافسي ـ وثلاثتهم ثقة محتج بهم عند الشيخين أيضاً، فيتردد النظر بين ترجيح روايتهم على رواية الثقتين؛ لكونهم أكثر، وبين ترجيح روايتهما على روايتهم؛ لأن معهما زيادة، وزيادة الثقة مقبولة، وكان اللائق بالناظر أن يقف عند هذا دون أي تردد لولا ثلاثة أمور:

الأول : أن الحديث رواه أحمد (٢/٤٤٤): أنا وكيع عن الأعمش به دون الزيادة. فقد خالف الإمام أحمدُ أبا سعيد الأشج، وهو أحفظ منه.

الثاني : أن الحديث أخرجه مسلم والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٠٩و ٢١٠) وأحمد (٢/٤٢٣ و ٤٤٤ و٤٦٣ و ٤٨٤ و ٤٩١ و٥٠٨) وغيرهم من طرق أخرى عن أبي هريرة دون الزيادة، ويأتي ذكر بعض ألفاظهم.

الثالث : أن همام بن منبه قال: حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال:

«لا يقل أحدكم: اسق ربك، أطعم ربك، وضيء ربك، ولا يقل أحدكم :ربي، وليقل: سيدي، مولاي، ولا يقل أحدكم: عبدي أمتي، وليقل: فتاي، فتاتي، غلامي».

أخرجه البخاري (٣/١٢٤)، ومسلم، وأحمد (٢/٣١٦) ثلاثتهم عن عبد الرزاق، وهذا في «المصنف» (١١/٤٥/١٩٨٦٩).

فزاد في هذه الرواية «مولاي»، ولفظ أحمد: «ومولاي»، وهذه الزيادة تخالف الزيادة الأولى مخالفة لا يمكن التوفيق بينهما إلا بالترجيح كما سبق عن القرطبي، وهذه أرجح لعدم المعارض.

الرابع : أنه ثبت في الحديث: «السيد الله»[1]، ولم يثبت في الحد

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢١١) وأحمد وغيرهما بسند صحيح. وقد خرجته في تعليقي على «إصلاح المساجد» (١٠٣).

«المولى» هو الله، فإذا جاز إطلاق لفظ: «السيد» على سيد العبد؛ فمن باب أولى أن يجوز إطلاق لفظ: «المولى» عليه؛ لا سيما وهو يطلق على الأدنى أيضاً كما تقدم في كلام الحافظ، فهذا النظر الصحيح مع الأمور الثلاثة التي قبلها تجعلنا نرجح رواية الثلاثة الثقات على رواية الثقتين اللذين تفردا بهذه الزيادة، فكان لا بد من الترجيح.

ومما لا شك فيه أن اجتماع هذه الأمور الأربعة؛ مما لا يفسح المجال للتردد المذكور؛ بل نقطع بها أن الزيادة التي تفرد بها الثقتان شاذة فلا تثبت. والله أعلم.

ومن ألفاظ الحديث في بعض طرقه المشار إليها آنفاً:

«لا يقولن أحدكم: عبدي وأمتي، كلكم عبيد الله، وكل نسائكم إماء الله؛ ولكن ليقل: غلامي وجاريتي، وفتاي وفتاتي».

أخرجه مسلم، والبخاري في «الأدب المفرد»، وأحمد (٢/٤٦٢ و ٤٨٤).

ومنها بلفظ:

«لا يقولن أحدكم: عبدي وأمتي، ولا يقولن المملوك: ربي وربتي، وليقل المالك: فتاي وفتاتي، وليقل المملوك: سيدي وسيدتي؛ فإنكم المملوكون، والرب الله عز وجل».

أخرجه في «الأدب المفرد»، وأبو داود (٤٩٧٥)، وأحمد (٢/٤٢٣) بسند صحيح على شرط مسلم. ورواه عبد الرزاق (١٩٨٦٨)، لكنه أوقفه، والصواب رفعه.

٨٠٤ - (كانَ يزورُ البيتَ كلَّ ليلةٍ مِنْ لَيَالي مِنىً).

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٤٩١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٨١/١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٥/١٤٦) من طرق عن إبراهيم بن محمد بن عرعرة قال: دفع إلينا معاذ بن هشام كتاباً [ولم أسمعه] وقال: سمعته من أبي ولم يقرأه، قال: فكان فيه: عن قتادة عن أبي حسان عن ابن عباس مرفوعاً به. هكذا وقع عندهم - والزيادة للطحاوي - غير الطبراني، فقال: حدثنا الحسن بن علي المعمري: نا

إبراهيم بن محمد بن عرعرة: نا معاذ بن هشام قال: وجدت في كتاب أبي . . الحديث.

قلت : وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال مسلم، وأبو حسان هو الأعرج البصري، مشهور بكنيته، واسمه مسلم بن عبد الله.

وقد أعل الحديث بما لا يقدح؛ فقد روى الخطيب في «التاريخ» (٦/ ١٤٩) عن الأثرم قال: قلت لأبي عبد الله ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ : تحفظ عن قتادة عن أبي حسان . . (فذكر الحديث) فقال: كتبوه من كتاب معاذ ولم يسمعوه. قلت: ها هنا إنسان يزعم أنه قد سمعه من معاذ، فأنكر ذلك، قال: من هو؟ قلت: إبراهيم بن عرعرة. فتغير وجهه، ونفض يده، وقال: كذبٌ وزور، سبحان الله! ما سمعوه منه، إنما قال فلان: كتبناه من كتابه، ولم يسمعه منه، سبحان الله ! واستعظم ذلك منه.

ولعل الإمام أحمد يشير بقوله: «فلان. . .» إلى علي بن المديني؛ فقد أخرجه الخطيب من طريق إسماعيل القاضي عنه قال: روى قتادة حديثاً غريباً لا يحفظ عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام، فنسخته من كتاب ابنه معاذ بن هشام وهو حاضر، لم أسمعه منه عن قتادة، وقال لي معاذ: هاته حتى أقرأه. قلت: دعه اليوم ـ قال: حدثنا أبو حسان (فذكره). قال علي بن المديني: هكذا هو في الكتاب.

وعقب الخطيب على ذلك بقوله:

«وما الذي يمنع أن يكون إبراهيم بن محمد بن عرعرة سمع هذا الحديث من معاذ مع سماعه منه غيره، وقد قال ابن أبي حاتم الرازي في كتاب «الجرح والتعديل»[1]:

سئل أبي عن إبراهيم بن عرعرة؟ فقال: صدوق».

ثم روى الخطيب عن ابن معين أنه قال: «ثقة معروف بالحديث، كان يحيى بن سعيد يكرمه، مشهور بالطلب، كيس الكتاب، ولكنه يفسد نفسه؛ يدخل في كل

---

(١) ج ١ ص ١٣٠.

شيء». وعن إبراهيم بن خرزاذ: «أحفظ من رأيت أربعة.. فذكر فيهم إبراهيم بن عرعرة».

قلت: ووثقه أبو زرعة أيضاً بروايته عنه.

وقال الحاكم:

«هو إمام من حفاظ الحديث».

وقال الخليلي:

«حافظ كبير ثقة متفق عليه».

ووثقه غير هؤلاء أيضاً.

ثم رأيت الذهبي نقل في «السير» (١١/٤٨٢) أول كلام الخطيب المذكور، ثم قال عقبه:

«قلت: صدق أبو بكر (الخطيب)؛ ولا سيما وإبراهيم من كبار طلبة الحديث؛ المعنيين به».

قلت: ويشكل على ما رجحه الخطيب من سماع ابن عرعرة لهذا الحديث من معاذ تصريحه بأن معاذاً دفع إليه كتاب أبيه، فكان فيه هذا.. فهذا معناه أنه لم يسمع منه، وذلك ما صرحت به زيادة الطحاوي المتقدمة: «ولم أسمعه منه». ومعنى ذلك أن روايته وجادة وليست سماعاً.

ويمكن الخلاص من الإشكال بأن يقال: لا ينافي عدم سماعه للكتاب من معاذ أن لا يكون سمع منه هذا الحديث خاصة؛ فإن الطبراني قد صرح بسماعه الحديث منه، والسند إليه بذلك صحيح، فإن المعمري وإن تكلم فيه بعضهم؛ فقد استقر الحال آخراً على توثيقه كما قال الحافظ، ويشهد له ما تقدم من قول الأثرم: «أن إبراهيم بن عرعرة يزعم أنه قد سمعه من معاذ»؛ فإنه يشعرنا بأن سماعه منه كان معروفاً عندهم، ولولا ذلك

كان يسع الإمام أحمد أن يرد ذلك بعدم ثبوت رواية من روى عن ابن عرعرة السماع منه، ولم يكن به حاجة إلى التصريح بالتكذيب. فتأمل.

وجملة القول: إن الحديث صحيح على كل حال؛ سواء ثبت سماع ابن عرعرة إياه من معاذ أم لا، أما الأول فواضح لثقة ابن عرعرة وحفظه، وأما على الآخر فغايته أن يكون روايته وجادة في كتاب معاذ، وقد ناوله هذا إياه، فهي وجادة صحيحة من أقوى الوجادات مقرونة بمناولة الشيخ. وبالله التوفيق.

ومما يقوي الحديث أن له شاهداً مرسلاً قويّاً، فقد قال البيهقي عقبه مشيراً إلى تقوية الحديث به:

«وروى الثوري في «الجامع» عن ابن طاوس عن طاوس أن النبي ﷺ كان يفيض كل ليلة. يعني: ليالي منى».

٨٠٥ - (كنا نَتَزَوَّدُ لُحُومَ الهَدْيِ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ إلى المدينةِ).

أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٠٩): ثنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن جابر: فذكره.

وبهذا الإسناد أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٥٧)، ومن طريقه مسلم في «صحيحه» (٦/ ٨١).

وأخرجه البخاري (٦/ ٢٣٩ - استانبول)، والبيهقي (٩/ ٢٩١) من طرق أخرى عن سفيان بن عيينة به.

وتابعه شعبة عن عمرو بن دينار به.

أخرجه الدارمي (٢/ ٨٠)، وابن حبان (٧/ ٥٦٩/ ٥٩٠١)، وأحمد (٣/ ٣٦٨).

وتابع عَمراً ابنُ جريج فقال: حدثنا عطاء به، ولفظه:

«كنا لا نأكل من لحوم بُدْننا فوق ثلاث منى، فأرخص لنا رسول الله ﷺ فقال: كلوا، وتزودوا. قلت لعطاء: قال جابر: حتى جئنا المدينة؟ قال: نعم».

هكذا أخرجه مسلم من طريق محمد بن حاتم: حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج به.

وخالفه الإمام أحمد فقال (٣/٣١٧): ثنا يحيى بن سعيد به؛ إلا أنه قال: «لا» مكان «نعم».

وكذلك أخرجه البخاري والبيهقي عن مسدد: ثنا يحيى به.

وتابعه عمرو بن علي عند النسائي كما في «الفتح» (٩/٤٥٥).

فهؤلاء ثلاثة من الثقات الحفاظ ـ أحمد ومسدد، وعمرو بن علي ـ خالفوا محمد بن حاتم؛ فقالوا: «لا» مكان «نعم»، ولا شك أن روايتهم أرجح، وهو الذي جزم به الحافظ فقال:

«والذي وقع في «البخاري» هو المعتمد، وقد نبه على اختلاف البخاري ومسلم في هذه اللفظة الحميدي في «جمعه»، وتبعه عياض، ولم يذكرا ترجيحاً، وأغفل ذلك شراح البخاري أصلاً فيما وقفت عليه».

وأقول: لكن الحديث قد جاء من طريق غير يحيى عن ابن جريج، وهي طريق عمرو بن دينار عن عطاء بمعنى لفظ حديث محمد بن حاتم كما رأيت.

وعلى ذلك فيكون هناك خلاف أقدم حول هذه اللفظة بين عمرو بن دينار من جهة وابن جريج من جهة أخرى، وكلاهما ثقة حافظ، فلا بد من التوفيق بين روايتيهما أو الترجيح، والمصير إلى الأول هو الأصل، وقد حاول ذلك الحافظ ابن حجر فقال عقب ترجيحه السابق لرواية البخاري النافية على رواية مسلم المثبتة:

«ثم ليس المراد بقوله: «لا» نفي الحكم؛ بل مراده أن جابراً لم يصرح باستمرار ذلك منهم حتى قدموا، فيكون على هذا معنى قوله في رواية عمرو بن دينار: «كنا نتزود لحوم الهدي إلى المدينة»؛ أي: لتوجهنا إلى المدينة، ولا يلزم من ذلك بقاؤها معهم حتى يصلوا المدينة. والله أعلم».

قلت: لكن هناك طرق أخرى عن عطاء تبطل هذا التأويل مع مخالفته للظاهر؛ منها ما عند ابن أبي شيبة: نا علي بن مسهر عن عبد الملك عن عطاء به بلفظ:

«كنا نبلغ المدينة بلحوم الأضاحي».

وإسناده صحيح على شرط مسلم.

وتابعه أبو الزبير عن جابر قال:

«أكلنا مع رسول الله ﷺ لحوم الأضاحي، وتزودنا حتى بلغنا بها المدينة».

أخرجه أحمد (٣/٣٨٦) من طريق زهير، والطحاوي (٢/٣٠٨)، وابن حبان (٥٩٠٠) من طريقين أخريين؛ ثلاثتهم عن أبي الزبير به.

وهو على شرط مسلم مع عنعنة أبي الزبير؛ لكنه يتقوى برواية عبد الملك ـ وهو ابن أبي سليمان ـ وهو ثقة.

ومما يشهد لروايتهما رواية شعبة عن عمرو بن دينار المتقدمة بلفظ:

«إن كنا لنتزود من مكة إلى المدينة على عهد رسول الله ﷺ لحوم الأضاحي».

وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

قلت: فهذا اللفظ عن عمرو بن دينار ومتابعة عبد الملك وأبو الزبير ـ على معناه، المصرحة بأنهم بلغوا بما تزودوا به من الأضاحي أو الهدي إلى المدينة ـ يبطل بكل وضوح ذلك المعنى الذي تقدم ذكره عن الحافظ في سبيل التوفيق بين رواية البخاري النافية وروايته الأخرى عن عمرو المثبتة، فتعين أنه لا بد من الترجيح، ولا يشك أي باحث ذي نظر ثاقب أن رواية عمرو هي الراجحة؛ لما لها من الشواهد التي ذكرنا، ولأنها مثبتة، ومن المعلوم في الأصول أن المثبت مقدم على النافي؛ لا سيما وأن للحديث شواهد عن غير جابر من الصحابة، ولعلي إذا نشطت ذكرت ما تيسر لي منها.

وتبين بهذا التخريج أن رواية ابن جريج غير محفوظة، وهو ما أشار إليه الإمام

البيهقي بقوله عقب رواية عمرو:

«فالتزود إلى المدينة حفظه عمرو بن دينار عن عطاء (أي: ولم يحفظه ابن جريج عنه)، وحفظه أيضاً عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء، وحفظه زهير بن معاوية (قلت: وغيره كما تقدمت الإشارة إليه) عن أبي الزبير عن جابر».

وقد روى التزود المذكور من الصحابة غير جابر:

١ ـ ثوبان مولى رسول الله ﷺ.

أخرجه مسلم والدارمي وابن حبان (٢٩٠٢) والبيهقي، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢٥٠٥).

٢ ـ وأبو سعيد الخدري:

«كنا نتزود من وشيق الحج حتى يكاد يحول عليه الحول».

أخرجه أحمد (٣/٨٥) بسند حسن.

وروى ابن حبان وغيره من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ:

«كلوه من ذي الحجة إلى ذي الحجة»، وسيأتي تخريجه برقم (٣١٠٩).

(تنبيه): لقد شاع بين الناس الذين يعودون من الحج التذمر البالغ مما يرونه من ذهاب الهدايا والضحايا في منى طعماً للطيور وسباع الوحوش، أو لقماً للخنادق الضخمة التي تحفرها الجرافات الآلية ثم تقبرها فيها، حتى لقد حمل ذلك بعض المفتين الرسميين على إفتاء بعض الناس بجواز ـ بل وجوب ـ صرف أثمان الضحايا والهدايا في منى إلى الفقراء، أو يشتري بها بديلها في بلاد المكلفين بها، ولست الآن بصدد بيان ما في مثل هذه الفتوى من الجور، ومخالفة النصوص الموجبة لما استيسر من الهدي دون القيمة، وإنما غرضي أن أنبه أن التذمر المذكور يجب أن يعلم أن المسؤول عنه إنما هم المسلمون أنفسهم؛ لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن، وإنما أذكر هنا سبباً واحداً منها؛ وهو عدم اقتدائهم بالسلف الصالح رضي الله عنهم في الانتفاع من الهدايا:

بذبحها وسلخها وتقطيعها، وتقديمها قطعاً إلى الفقراء، والأكل منها، ثم إصلاحها بطريقة فطرية؛ كتشريقه وتقديده تحت أشعة الشمس بعد تمليحه، أو طبخه مع التمليح الزائد ليصلح للادخار، أو بطريقة أخرى علمية فنية إنْ تيسرت، لو أن المسلمين صنعوا في الهدايا هذا وغيره مما يمكن استعماله من الأسباب والوسائل؛ لزالت الشكوى بإذن الله، ولكن إلى الله المشتكى من غالب المسلمين الذين يحجون إلى تلك البلاد المقدسة وهم في غاية من الجهل بأحكام المناسك الواجبة؛ فضلاً عن غيرها من الآداب والثقافة الإسلامية العامة. والله المستعان.

٨٠٦ - (العباسُ عَمُّ رسولِ اللهِ ﷺ، وإنَّ عَمَّ الرجلِ صِنْوُ أبيهِ).

صحيح. وله طرق:

الأول: عن أبي هريرة.

رواه الترمذي (٢/٣٠٥)، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٣/٢١/١ - ٢) عن الأعرج عنه.

وإسناده صحيح، وأصله عند مسلم (٣/٦٨)، وأحمد (٢/٣٢٢) وغيرهما.

الثاني: عن عمر بن الخطاب.

رواه أبو بكر أيضاً: ثنا أبو عبد الله الحسين بن عمر الثقفي: نا أبي: نا **حصين بن المخارق** عن الأعمش عن أبي رزين عنه مرفوعاً.

لكن الحصين هذا ضعيف جدّاً.

الثالث: عن الحسن بن مسلم المكي مرفوعاً.

وإسناده صحيح إلى الحسن، وهو تابعي ثقة.

الرابع: عن علي مرفوعاً بلفظ:

«أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه».

أخرجه أحمد (١/٩٤) بسند صحيح .

الخامس : عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث مرفوعاً بلفظ :

«يا أيها الناس ! من آذى العباس فقد آذاني ، إنما عم الرجل صنو أبيه» .

أخرجه أحمد (٤/١٦٥) والترمذي (٣٧٦٢) عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالله بن الحارث بن نوفل : حدثني عبد المطلب بن ربيعة . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل يزيد بن أبي زياد ـ وهو الهاشمي مولاهم ـ فهو سيىء الحفظ .

لكن ذكرت له شاهداً في «المشكاة» (٣١٥٦) يتقوى به .

٨٠٧ ـ (مُلِيءَ عمارٌ إيماناً إلى مُشاشِهِ)(١) .

أخرجه النسائي (٢/٢٦٩ ـ ٢٧٠)، والحاكم (٣/٣٩٢ ـ ٣٩٣) من طرق عن عبد الرحمن بن مهدي قال : حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي عمار عن عمرو بن شرحبيل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي عمار ـ واسمه عريب بن حميد الهمداني ـ وهو ثقة ، وجهالة الصحابي لا تضر ؛ على أنه قد سماه محمد ابن أبي يعقوب : ثنا عبد الرحمن بن مهدي به . فقال : «عبد الله» ؛ يعني : ابن مسعود .

أخرجه الحاكم وقال :

«صحيح على شرط الشيخين إن كان محمد بن أبي يعقوب حفظ عن عبد الرحمن ابن مهدي» ! ووافقه الذهبي !

قلت : ابن أبي يعقوب هذا ثقة من شيوخ البخاري ، واسم أبيه إسحاق ، فإذا

---

(١) يعني : من قرنه إلى قدمه كما يأتي في الرواية الأخيرة ، وهي في الأصل : رؤوس العظام : كالمرفقين ، والكتفين ، والركبتين .

كان قد حفظه فلا يزيد على كـونه صحيحـاً؛ لأن أبا عمـار ليس من رجال الشيخين كما ذكر آنفاً.

ولـه طـريق أخـرى يـرويـه عثـام بن علي عن الأعمش عن أبي إسحــاق عن هانيء بن هانيء قال:

«دخل عمار على علي فقال: مرحباً بالطيب المطيب، سمعت رسـول الله ﷺ يقول:» فذكره.

أخرجه ابن ماجه (١٤٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/١٣٩).

قلت: ورجاله ثقات رجال البخاري؛ غير هانيء بن هانيء، وهو مستور كما في «التقريب». ومن طريقه أبو ليلى (١/١١٧) وابن جرير في «التهذيب» (١٥٧/٢٥٨) وقال: «مجهول».

وله شاهد يرويه محمد بن حميـد: ثنا سلمـة بن الفضل عن ابن إسحـاق عن حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ:

«من قرنه إلى قدمه. يعني: مشاشه». أخرجه أبو نعيم.

قلت: وإسناده ضعيف مسلسل بالضعفاء، وهم من دون سعيد بن جبير.

٨٠٨ ـ (بُعِثْتُ في نَسَمِ الساعةِ).

رواه الدولابي في «الكنى» (١/٢٣)، وابن منده في «المعرفة» (٢/٢٣٤/٢)، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» أيضاً (ق ١/٥٦) عن سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي جبيرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وفي صحبة أبي جبيرة خلاف، ورجح الحافظ في «التقريب» أن له صحبة، وذكر في «الإصابة» أنه روى عن النبي ﷺ عدة أحاديث، وهذا هو الصواب خلافاً لقول العجلي في «الثقات»:

«ليس له إلا حديث واحد».

قلت : يشير إلى ما رواه الشعبي قال: حدثني أبو جبيرة بن الضحاك قال:

«فينا نزلت في بني سلمة: ﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾، قال: قدم رسول الله ﷺ المدينة وليس منا رجل إلا وله اسمان أو ثلاثة، فكان إذا دُعيَ أحد منهم باسم من تلك الأسماء قالوا: يا رسول الله! إنه يغضب من هذا. قال: فنزلت: ﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾».

أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٠)، والطبراني في «الأوسط» (١/ ٧٩/ ٢/ ١٤٥٦)، و«الكبير» (٢٢/ ٣٨٩ - ٣٩٠)، وصححه الترمذي (٤/ ١٨٧)، والحاكم (٢/ ٤٦٣) والذهبي.

وفي ذلك كله إشارة إلى أن الراجح عندهم صحبة أبي جبيرة، وهو ظاهر قوله: «فينا نزلت». والله أعلم.

والحديث لم يعزه في «الجامع الكبير» إلا لكنى الحاكم!

قوله: «نسم الساعة»؛ في «النهاية»:

«هو من النسيم أول هبوب الريح الضعيفة؛ أي: بعثت في أول أشراط الساعة وضعف مجيئها. وقيل: هو جمع نسمة؛ أي: بعثت في ذوي أرواح خلقهم الله تعالى قبل اقتراب الساعة؛ كأنه قال: في آخر النشو من بني آدم».

قلت : فهو بمعنى الحديث الآخر: «بعثت بين يدي الساعة»، وهو مخرج في «الإرواء» (١٢٦٩).

وانظر الاستدراك في آخر الكتاب رقم (٢).

٨٠٩ - (بُعِثْتُ مِنْ خيرِ قرونِ بني آدمَ قرناً فقرناً؛ حتى بعثتُ منَ القرنِ الذي كنتُ فيهِ).

رواه البخاري (٤/ ١٥١ - النهضة)، وأحمد (٢/ ٣٧٣ و ٤١٧)، وابن سعد

(١/ ٢٥)، والبيهقي في «الشعب» (٢/ ١٣٩/ ١٣٩٢)، و «شرح السنة» (١٣/ ١٩٥) وصححه، وابن عساكر (١٢/ ٢٤٠/ ١) عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن سعيد ـ يعني : المقبري ـ عن أبي هريرة مرفوعاً.

٨١٠ ـ (تكونُ بينَ يَدَيِ الساعةِ فِتَنٌ كَقِطَعِ الليلِ المُظْلِمِ؛ يُصْبِحُ الرجلُ فيها مؤمناً ويُمْسِي كافراً، ويُمْسِي مؤمناً ويُصْبِحُ كافراً، يَبِيعُ أقوامٌ دِينَهم بِعَرَضِ الدنيا).

أخرجه الترمذي (٣/ ٢٢١ بشرح التحفة)، وابن أبي شيبة في «الإيمان» رقم (٦٤) وفي «المصنف» (١١/ ٣٩ و ١٥/ ٤٧)، والحاكم (٤/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩)، والفريابي في «صفة المنافق» (ص ٦٦ من «دفائن الكنوز») من طرق عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس بن مالك مرفوعاً به. وقال الترمذي :

«هذا حديث غريب من هذا الوجه».

قال الشارح:

«لم يحسنه الترمذي، والظاهر أنه حسن».

وهو كما قال؛ فإن سعد بن سنان وثقه ابن معين، وحسبك به.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة بلفظ: «بادروا»، وقد تقدم برقم (٧٥٨).

وآخر من حديث ابن عمر يأتي بلفظ : «ليغشين» رقم (١٢٦٧).

٨١١ ـ (الحَسَنُ مني، والحُسَيْنُ مِنْ عَلِيٍّ).

أخرجه أبو داود (٢/ ١٨٦)، وأحمد (٤/ ١٣٢)، والطبراني في «الكبير» (٣/ ٣٤)، وابن عساكر (٤/ ٢٥٨/ ٢) من طريق بقية: ثنا بحير بن سعد عن خالد بن معدان قال:

«وفد المقدام بن معدي كرب وعمرو بن الأسود إلى معاوية، فقال معاوية للمقدام: أعلمت أن الحسن بن علي توفي؟ فَرَجَّعَ المقدام، فقال له معاوية: أتراها مصيبة؟ فقال: ولم لا أراها مصيبة؛ وقد وضعه رسول الله في حجره وقال: » فذكره.

قلت : وهذا إسناد حسن رجاله ثقات، وقال المناوي :

«قال الحافظ العراقي : وسنده جيد. وقال غيره : فيه بقية صدوق له مناكير وغرائب وعجائب».

قلت: ولا منافاة بين القولين؛ فإن بقية إنما يخشى من تدليسه، وهنا قد صرح بالتحديث كما رأيت، وهو في رواية أحمد.

٨١٢ - (خيْرُ التابعينَ رَجُلٌ مِنْ قَرَن يقالُ له : أُوَيْسٌ).

رواه مسلم (١٨٩/٧)، وابن سعد (١١٣/٦)، والعقيلي في «الضعفاء (٥٠)، والحاكم (٤٠٤/٣) عن سعيد الجريري عن أبي نضرة عن أسَير بن جابر:

«أن عمر بن الخطاب قال لأويس القرني : استغفر لي . قال: أنت أحق أن تستغفر لي ؛ إنك من أصحاب رسول الله ﷺ . فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: » فذكره.

ومن هذا الوجه رواه ابن عساكر (٢/٩٨/٣). ثم روى عن ابن صاعد أنه قال:

«أسانيد أحاديث أويس صحاح، رواها الثقات وهذا الحديث منها، وهذا يسميه أهل البصرة يُسير بن جابر، ويسميه أهل الكوفة يُسير بن عمرو، وله صحبة».

وله شاهد من حديث علي يرويه يـزيد بن أبي زيـاد عن عبد الـرحمن بن أبي ليلى قال:

«لما كان يوم صفين نادى منادٍ من أصحاب معاوية أصحابَ علي : أفيكم أويس القرني؟ قالوا: نعم. فضرب دابته حتى دخل معهم، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: خير التابعين أويس القرني».

أخرجه الحاكم (٤٠٢/٣) عن شريك عن يزيد بن أبي زياد.

قلت : وهذا سند ضعيف من أجل شريـك ويزيـد؛ فإنهمـا ضعيفان من قبـل حفظهما، فحديثه حسن في الشواهد.

٨١٣ ـ (اثنتانِ يَكْرَهُهُما ابنُ آدمَ: يَكْرَهُ الموتَ، والموتُ خيرٌ للمؤمنِ منَ الفِتْنَةِ، ويكْرَهُ قِلَّةَ المالِ، وقِلَّةُ المالِ أَقَلُّ للحسابِ).

رواه أحمد (٥/٤٢٧ و ٤٢٧ ـ ٤٢٨ و ٤٢٨)، وأبو عمـرو الداني في «الفتن» (١/١٧٩)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/٢٦٧/٤٠٦٦) عن عمرو بن أبي عمرو عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال الشيخين، ومحمود بن لبيد صحابي صغير، وجل روايته عن الصحابة كما قال الحافظ في «التقريب»، ومراسيل الصحابة حجة كما هو مقرر في علم المصطلح، ولذلك رمز له السيوطي بالصحة في «الجامع الصغير»، وصرح بذلك في «الكبير» (١/١٩/٢) فقال: «وصُحِّحَ».

٨١٤ ـ (هذانِ السَّمْعُ والبَصَرُ. يعني: أبا بكرٍ وعُمَرَ).

أخرجه الترمذي (٤/٣١١): حدثنا قُتَيْبة: نا ابن أبي فديك عن عبدالعزيز بن المطلب عن أبيه عن جده عبد الله بن حنطب:

«أن النبي ﷺ رأى أبا بكر وعمر، فقال:» فذكره. وقال:

«وفي الباب عن عبد الله بن عمر، هذا حديث مرسل، وعبد الله بن حنطب لم يدرك النبي ﷺ».

قلت: رجاله ثقات؛ لكن وقع اختلاف في موضعين من إسناده:

الأول: في رواية ابن أبي فديك عن عبد العزيز؛ هـل بينهما واسـطة أم لا؟ فرواه قتيبة عنه هكذا بدون الواسطة، وتابعه موسى بن أيوب فقال: عن ابن أبي فديك عن عبد العزيز.

أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٨٥) عن أبيه: حدثنا موسى بن أيوب به. وقال عنه:

«وهذا أشبه». يعني من الوجه الآتي:

وخالفهما آدم بن أبي إياس العسقلاني؛ فقال: حدثني محمد بن إسماعيل بن أبي فديك المدني عن الحسن بن عبد الله بن عطية السعدي عن عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أبيه عن جده عبد الله بن حنطب قال:

«كنت مع رسول الله ﷺ فنظر إلى أبي بكر وعمر؛ فقال: » الحديث.

أخرجه الحاكم (٣/٦٩) وقال:

«صحيح الإسناد»، وقال الذهبي:

«قلت: حسن».

قلت: ولعله يعني حسن لغيره، وإلا فإن الحسن بن عبد الله بن عطية السعدي لم أجد له ترجمة؛ لكنه قد توبع كما يأتي؛ فقد قال ابن أبي حاتم:

«سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي فديك؟ قال: حدثني غير واحد عن عبد العزيز بن المطلب به».

وقد وصله ابن منده من طريق دحيم عن ابن أبي فديك به؛ كما في «الإصابة» للحافظ ابن حجر وقال:

«وكذا هو عند البغوي، وسمى منهم عمرو بن أبي عمرو، وعلي بن عبد الرحمن ابن عثمان، فهذا يدل على أن ابن أبي فديك لم يسمعه من عبد العزيز، وقد رواه أحمد ابن صالح المصري وآخرون عن ابن أبي فديك هكذا، وسموا المبهمين علي بن عبدالرحمن، وعمرو بن أبي عمرو. ورواه جعفر بن مسافر عن ابن أبي فديك فقال: عن المغيرة بن عبد الرحمن عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله ﷺ: فذكره. فهذا اختلاف آخر يقتضي أن يكون الحديث من رواية حنطب والد عبد الله، وقد قيل في المطلب بن عبدالله بن حنطب: إنه المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب، فإن ثبت؛ فالصحبة للمطلب بن حنطب. والله أعلم».

قلت : ويتضح من هذا التحقيق أن أكثر الرواة على إثبات الواسطة بين ابن أبي فديك وعبد العزيز بن المطلب، ولذلك فقول أبي حاتم في الوجه الأول: «إنه أشبه» ليس بالمقبول، وقد أشار الحافظ إلى رده بقوله في «التهذيب»:

«وقد سقط بين ابن أبي فديك وبين عبد العزيز واسطة».

والموضع الآخر: الاختلاف في مسند الحديث إلى النبي ﷺ؛ هل هو عبد الله بن حنطب أم أبوه حنطب؟ فقال ابن أبي فديك في جميع الروايات عنه: إنه عبد الله، وقال جعفر بن مسافر عنه عن المغيرة بن عبد الرحمن: إنه حنطب؛ كما تقدم في كلام الحافظ. ولا شك عندي أن الأول أرجح؛ لأنه رواية الأكثر، فمخالفة جعفر بن مسافر لا يعتد بها؛ لا سيما وقد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه؛ كما يشير إلى ذلك قول الحافظ في «التقريب»:

«صدوق ربما أخطأ».

وقد خالفهم في موضع آخر من السند، وهو أنه جعل شيخ ابن أبي فديك المغيرة ابن عبد الرحمن، وذلك مما لم يذكره أحد منهم؛ لكن الخطب في هذه المخالفة سهل؛ لأنه يمكن أن يكون المغيرة هذا من جملة أولئك الشيوخ الذين أشار إليهم دحيم في روايته عن ابن أبي فديك.

ثم وجدت لجعفر متابعاً عند ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١ / ٤٠١ - النهضة) وقال :

«والمغيرة بن عبد الرحمن هذا - هو الحزامي - ضعيف، وليس بالمخزومي الفقيه صاحب الرأي، وذلك ثقة».

فإذا ترجح أن الحديث من مسند عبد الله بن حنطب؛ فهل هو صحابي أم لا؟ اختلفوا في ذلك، وقد جزم بصحبته ابن عبد البر، وهو مقتضى قوله في رواية الحاكم:

«كنت مع رسول الله ﷺ»، ومثلها رواية ابن أبي حاتم عن ابن أبي فديك عن غير واحد، ففيها قوله:

«كنت جالساً عند رسول الله ﷺ»

وكذلك رواية موسى بن أيوب عن ابن أبي فديك؛ كما في «الإصابة» وقال عقبها:

«فهذا يقتضي ثبوت صحبته».

قلت: وهو الذي نرجحه.

وإذا عرفت ذلك؛ فالإسناد عندي صحيح كما قال الحاكم؛ لأن السعدي لم يتفرد به؛ بل تابعه جماعة منهم عمرو بن أبي عمرو وهو ثقة. والله أعلم.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» بلفظ الترجمة من رواية الترمذي والحاكم، وبلفظ:

«أبو بكر وعمر مني بمنزلة السمع والبصر من الرأس».

برواية أبي يعلى عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أبيه عن جده. قال ابن عبد البر:

«وماله غيره، (حل) عن ابن عباس. (خط) عن جابر».

قلت: ولم أقف على إسناده إلى المطلب لننظر هل هو محفوظ أم لا؟ ولم يورده الهيثمي في «المجمع»، ولا الحافظ في «المطالب العالية». فالله أعلم.

ثم وقفت على إسناده عند ابن عبد البر في «الاستيعاب» في ترجمة: «حنطب بن الحارث».

رواه من طريق ابن أبي فديك أيضاً عن المغيرة بن عبد الرحمن عن المطلب بن عبدالله بن حنطب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر:

«هذان بمنزلة السمع والبصر من الرأس». وقال ابن عبد البر:

«ليس له غير هذا الإسناد، والمغيرة بن عبد الرحمن ـ هذا هو الحِزامي ـ ضعيف، وليس بالمخزومي الفقيه صاحب الرأي، ذاك ثقة في الحديث حسن الرأي».

وجزمه بضعف الحزامي فيه نظر؛ فإنه مختلف فيه، وخرج له الشيخان، وفي «التقريب»:

«ثقة له غرائب».

فلعل هذه الرواية من غرائبه كما يشير إلى ذلك كلام الحافظ المتقدم في رواية جعفر بن مسافر عنه. والله أعلم.

وأما حديث (حل) فلم أره في «فهرس الحلية»؛ لكن ذكر المناوي أن في إسناده الوليد بن الفضل، وقد قال الذهبي في «الميزان»:

«قال ابن حبان: يروي الموضوعات». ثم ذكر له حديثاً قال:

«إنه باطل».

وفي «اللسان»:

«وقال الحاكم وأبو نعيم وأبو سعيد النقاش: روى عن الكوفيين الموضوعات».

ثم هداني الله فوجدته في «الحلية» (٧٣/٤) لكن بإسناد لا يفرح بمثله؛ لشدة ضعفه، وأخرجه من قبله أبو الشيخ في «الأمثال» (٣٠١/٢٢١) من طريق الوليد بن الفضل العنزي: ثنا ابن إدريس ـ يعني: عبد المنعم ـ عن أبيه عن وهب بن منبه عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ:

«إن أبا بكر وعمر من الإسلام بمنزلة السمع والبصر من الإنسان».

وقد عرفت مما نقلته عن المناوي أن الوليد متهم بالوضع. وفاته أن عبد المنعم مثله أو شر منه، فقال الذهبي في «المغني».

«تركوه، وقال أحمد: كان يكذب على وهب».

وأما حديث (خط) عن جابر فهو صحيح، وإسناده حسن؛ لكنه يختلف في متنه عن هذا بعض الشيء؛ ولذلك رأيت أن أفرده بالتخريج، وهو الآتي:

٨١٥ - (أبو بكرٍ وعمرُ مِنْ هذا الدِّينِ كمنزلةِ السمعِ والبصرِ مِنَ الرأسِ).

أخرجه الطبراني والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/٤٥٩ - ٤٦٠) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات، وفي ابن عقيل كلام من قبل حفظه لا ينزل به حديثه عن هذه المرتبة التي ذكرنا.

وأخرجه ابن شاهين في «فضائل العشرة المبشرين بالجنة» من «السنة» له (رقم ٧٠ - نسختي) من طريقين عن الحكم بن مروان: ثنا فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر:

«أن النبي ﷺ أراد أن يبعث رجلاً في حاجة مهمة، وأبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره، فقال له علي بن أبي طالب: ألا تبعث أحد هذين؟ فقال: » فذكره.

لكن الفرات هذا متروك فلا يستشهد به.

ومن طريقه رواه الطبراني كما في «المجمع» (٩/٥٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٩٣).

وله شاهدان آخران من حديث عمرو بن العاص وحذيفة بن اليمان.

أخرجهما الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/٥٢ - ٥٣).

٨١٦ ـ (السلامُ قبلَ السُّؤَالِ ؛ فمن بَدَأَكُم بالسؤالِ قبلَ السلامِ فلا تُجِيبُوهُ).

أخرجه ابن عدي في «الكامـل» (٢/٣٠٣) من طريق **السَّـرِيِّ بن عاصم**: ثنـا **حفص بن عمر الأيلي**: ثنا عبد العزيز بن أَبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أورده في ترجمة ابن أبي رواد وقال فيه:

«وفي بعض رواياته مالا يتابع عليه».

قلت: وهذا جرح لين، وقد وثقه جماعة، واحتج به مسلم، فلو أن الإسناد لم يكن فيه غيره لكان جيداً، ولكن العلة فيمن دونه؛ فإن حفص بن عمر قال فيه ابن عدي نفسه:

«أحاديثه كلها إما منكرة المتن أو السند، وهو إلى الضعف أقرب».

وقال أبو حاتم:

«كان شيخاً كذاباً».

والسري بن عاصم وهاه ابن عدي، وقال:

«يسرق الحديث».

وكذبه ابن خراش.

وساق له الذهبي بعض الأحاديث المنكرة، وقال:

«إنها من بلاياه ومصائبه».

قلت: فلو أن ابن عـدي ساق الحـديث في ترجمـة أحدهمـا؛ لكـان أقـرب إلى الصواب.

ويمكن أن يقال: لعل ابن عدي إنما أورده في ترجمة ابن أبي رواد؛ لأن الحديث معروف به، قد رواه عنه غير هذين؛ فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٣١):

«سئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو تقي قال: حدثني بقية قال: حدثني عبدالعزيز ابن أبي رواد به. . . فذكره بلفظ: «لا تبدأوا بالكلام قبل السلام؛ فمن بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه»؟ قال أبو زرعة: هذا حديث ليس له أصل، لم يسمع بقية هذا الحديث من عبد العزيز؛ إنما هو عن أهل حمص، وأهل حمص لا يميزون هذا».

قلت: أبو تقي اسمه هشام بن عبد الملك، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٩٩) وقال:

«غريب من حديث عبد العزيز، لم نكتبه إلا من حديث بقية».

قلت: ولم يصرح عنده بالتحديث؛ لكن قد صرح به في رواية أخرى؛ فقال ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢١٠): **أخبرنا العباس بن أحمد الحمصي**: حدثنا كثير بن عبيد: ثنا بقية بن الوليد: ثنا ابن أبي رواد به مختصراً بلفظ:

«من بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه».

وكثير بن عبيد هذا حمصي ثقة، ومن الصعب الاقتناع بأن مجرد كونه حمصيّاً - مع كونه ثقة - لا يميز بين قول بقية: «عن» وبين قوله: «حدثنا»! ولذلك فإني أذهب إلى أن الحديث بهذا الإسناد حسن على أقل الدرجات. والعباس بن أحمد الحمصي له ترجمة في «تاريخ ابن عساكر» (٨/ ٤٤٤/ ٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ لكن روى عنه جمع.

وقد روي من طرق أخرى عن نافع به، ولكنها واهية.

فأخرجه الطبراني في «الأوسط» من طريق **هارون بن محمد أبي الطيب** عن عبد الله العمري عنه. قال الهيثمي (٨/ ٣٢):

«هارون بن محمد كذاب».

قلت : وساقه هكذا ابن أبي حاتم (١/٣٣٢) وقال:

«قال أبو زرعة : هذا حديث ليس له أصل».

وأخرجه السلفي في «الطيوريات» (ق ٢٥٢/١) من طريق **الواقدي**: نا هارون السرخي عن عبيد الله عن نافع به.

والواقدي متهم، واسمه محمد بن عمر بن واقد الأسلمي.

٨١٧ - (لا تَأْذَنُوا لِمَنْ لَمْ يَبْدَأْ بالسلامِ).

رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٥٧/١): حدثنا **أبو أحمد عمر بن عبيد الله بن إبراهيم الوراق - إمام الجامع** -: ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز: ثنا سريج بن يونس: ثنا علي بن هاشم عن إبراهيم عن **أبي الزبير** عن جابر مرفوعاً.

أورده في ترجمة عمر هذا وقال:

«توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة». ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وبقية رجاله ثقات كلهم؛ غير أن أبا الزبير مدلس وقد عنعنه.

وإبراهيم - هو ابن طهمان - ثقة من رجال الشيخين، بل هو الخوزي كما يأتي (ص٤٦٢).

وعبد الله بن محمد بن عبد العزيز هو أبو القاسم البغوي الحافظ الصدوق.

والحديث قال الهيثمي (٣٢/٨):

«رواه أبو يعلى، وفيه من لم أعرفه»!

وللحديث شاهد يرويه عبد الملك بن عطاء **عن** أبي هريرة - أشك في رفعه - قال:

«لا يؤذن للمستأذن حتى يبدأ بالسلام».

قال الهيثمي :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات؛ إلا أن عبد الملك لم أجد له سماعاً من أبي هريرة؛ قال ابن حبان: روى عن يزيد بن الأصم».

وله شاهد آخر بمعناه يرويه عمرو بن أبي سفيان أن عمرو بن عبد الله بن صفوان أخبره أن كلدة بن حنبل أخبره:

«أن صفوان بن أمية بعثه بلبن ولبأ، وضغابيس إلى النبي ﷺ، والنبي ﷺ بأعلى الوادي، قال: فدخلت عليه ولم أسلم ولم أستأذن، فقال النبي ﷺ:

٨١٨ - (ارجعْ فقلِ : السلامُ عليكم أأدْخُلُ؟).

وذلك بعد ما أسلم صفوان».

قال عمرو: «وأخبرني بهذا الحديث أمية بن صفوان، ولم يقل سمعه من كلدة».

أخرجه أحمد (٣/٤١٤). وأبو داود (٥١٧٦). والترمذي (٢/١١٨ - ١١٩). والنسائي في «عمل اليوم» (٢٧٩/٣١٥). والبيهقي في «الشعب» (٦/٤٣٩ - ٤٤٠) وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب».

قلت : وإسناده صحيح.

وأخرج ابن أبي شيبة (٨/٦٠٦/٥٧٢٤) وعنه أبو داود (٥١٧٧) وعنه وعن غيره البيهقي في «السنن» (٨/٣٤٠)، والنسائي (٢٨٠/٣١٦) من طريق ربعي قال: ثنا رجل من بني عامر:

أنه استأذن على النبي ﷺ وهو في بيت، فقال : ألج ؟ فقال النبي ﷺ:

٨١٩ - (اخرجْ إلى هذا فَعَلِّمْهُ الاِسْتِئْذَانَ؛ فقلْ لهُ: قُلِ : السلامُ عليكم أأدْخُلُ؟).

فسمعه الرجل، فقال: السلام عليكم؛ أأدخل؟ فأذن له النبي ﷺ فدخل».

قلت : وإسناده صحيح أيضاً، وجهالة الصحابي لا تضر؛ على أنه يحتمل أن يكون هو صفوان بن أمية الذي في الحديث المتقدم، وقد أخرجه البخاري في «الأدب» (١٠٨١).

وجملة القول : إن الحديث عن جابر صحيح بهذه الشواهد الصحيحة، والحمد لله على توفيقه.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية البيهقي في «الشعب»، والضياء في «المختارة» عن جابر.

وأعله المناوي بقول الهيثمي المتقدم:

«وفيه من لم أعرفه».

ولا يخفاك أن هذا قاله في طريق أبي يعلى، ولا يلزم أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لطريق البيهقي والضياء؛ بدليل رواية أبي نعيم؛ فإنها خالية ممن لا يعرف كما تقدم.

ثم وقعت على إسناد أبي يعلى فقال في «مسنده» (٢/ ٤٩٩): حدثنا عبد الأعلى: نا معتمر: نا **أبو إسماعيل** عن **أبي الزبير** والوليد بن عبد الله بن أبي مغيث عن جابر مرفوعاً بلفظ أبي نعيم، ورواه البيهقي في «الشعب» (٦/ ٤٤١/ ٨٨١٦) من طريق المعتمر.

وليس في هذا الإسناد من لا يعرف عندي، ورجاله ثقات كلهم؛ غير أبي **إسماعيل** هذا - وهو إبراهيم بن يزيد الخوزي - وهو متروك.

وأبو الزبير سبق.

والوليد بن عبد الله بن أبي مغيث يروي عن التابعين، وعنه جماعة منهم الخوزي أبو **إسماعيل** هذا.

والراوي عنه معتمر هو ابن سليمان بن طرخان من رجال الشيخين.

وعبد الأعلى - شيخ أبي يعلى - هو ابن حماد المعروف بالنرسي من شيوخ البخاري ومسلم؛ فلا أدري كيف لم يعرف الهيثمي بعض هؤلاء؟!

ثم رأيت الحديث في «الكامل» (١/ ٢٢٩) لابن عدي، و «الشعب» (٦/ ٤٤١/ ٨٨١٦) للبيهقي من طريق إبراهيم بن يزيد أبي **إسماعيل** هذا. وفي رواية

لابن عدي عن طريق علي بن هاشم عنه بلفظ:

«كان لا يأذن لمن لم يبدأ بالسلام».

فنبهتني هذه الرواية أن إبراهيم الذي في رواية أبي نعيم ليس هو ابن طهمان كما كان بدا لي، وإنما هو الخوزي هذا، وهو متروك؛ لكن يقوي حديثه ما تقدم عن صفوان والرجل العامري. والله أعلم.

(فائدة): (اللبأ): هو أول ما يحلب عند الولادة.

و (الضغابيس): هو صغار القثاء، واحدها ضُغبوس.

وقيل: هي نبت ينبت في أصول الثمام يشبه الهِلْيَوْن، يسلق بالخل والزيت ويؤكل.

٨٢٠ - (أبو سفيانَ بنُ الحارثِ خيرُ أهلي).

أخرجه الحاكم (٣/٢٥٥) من طريق علي بن الحسن الهلالي: ثنا **عمرو بن عاصم الكلابي**: ثنا حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أبي حبة البدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال:

«صحيح على شرط مسلم»، وأقره الذهبي.

وهو كما قال؛ غير أن في الكلابي ضعفاً في حفظه، ولذلك قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق في حفظه شيء».

والحديث أورده في «المجمع» (٩/٢٧٤) بهذا اللفظ وزيادة:

«أو من خير أهلي»، وقال:

«رواه الطبراني في «الكبير» و «الأوسط» وإسناده حسن».

ثم وقفت على إسناد الطبراني فوجدته ضعيفاً؛ وذلك لأنه أخرجه في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٢٧/٨٢٤)، و«الأوسط» (٢/١٠٧/٢/٦٦٩٠ ـ بترقيمي) بإسناد واحد من طريق إسحاق بن الضيف: ثنا عمرو بن عاصم الكلابي: ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عمار بن أبي عمار به.

فأقول: فيه علتان:

إحداهما: علي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ ضعيف.

والأخرى: إسحاق بن الضيف؛ فإنه ليس معروفاً بالحفظ، ولم يوثقه كبير أحد، وما عدّله سوى أبي زرعة بقوله:

«صدوق»، وقول ابن حبان:

«ربما أخطأ».

وهذا الحديث مما أخطأ في إسناده؛ فزاد: «علي بن زيد الضعيف» بين حماد وعمار، فأعلّ الحديث وأفسده، ولا شك أن الصواب حذفه؛ لرواية علي بن الحسن الهلالي بدونه، وهو بلا ريب أحفظ منه، وبه ثبت الحديث والحمد لله.

ولابن الضيف هذا حديث آخر؛ أخطأ في موضعين منه؛ في إسناده ومتنه، ولذلك أودعته في «الضعيفة» في (المجلد الثالث عشر) رقم (٦١٢٧).

(تنبيه): ذكر المناوي الحديث بلفظ: «خير أهل الجنة» من رواية الطبراني والحاكم، وهو وهم نشأ من التلفيق بين هذا الحديث وبين حديث آخر مرسل بلفظ:

«أبو سفيان بن الحارث سيد فتيان أهل الجنة».

أخرجه ابن سعد (٤/٥٣)، والحاكم.

٨٢١ ـ (أتاني جبريلُ عليه الصلاةُ والسلامُ، فأخبرني أنَّ أمتي سَتَقْتُلُ ابني هذا (يعني: الحسينَ). فقلتُ: هذا؟ فقالَ: نَعَمْ؛ وأتاني بتربةٍ منْ تربتِهِ حمراءَ).

أخرجه الحاكم (٣/١٧٦ - ١٧٧)، وعنه البيهقي في «الدلائل» (٦/٤٦٩) عن محمد بن مصعب: ثنا الأوزاعي عن أبي عمار شداد بن عبد الله عن أم الفضل بنت الحارث:

«أنها دخلت على رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله! إني رأيت حلماً منكراً الليلة. قال: وما هو؟ قالت: إنه شديد. قال: وما هو؟ قالت: رأيت كأن قطعة من جسدك قطعت ووضعت في حجري. فقال: رأيت خيراً؛ تلد فاطمة إن شاء الله غلاماً فيكون في حجرك. فولدت فاطمة الحسين، فكان في حجري كما قال رسول الله ﷺ، فدخلت يوماً إلى رسول الله ﷺ فوضعته في حجره، ثم حانت مني التفاتة فإذا عينا رسول الله ﷺ تهريقان من الدموع، قالت: فقلت: يا نبي الله! بأبي أنت وأمي مالك؟ . . » فذكره. وقال:

«صحيح على شرط الشيخين».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت : بل منقطع ضعيف؛ فإن شداداً لم يدرك أم الفضل، ومحمد بن مصعب ضعيف».

قلت: لكن له شواهد عديدة تشهد لصحته؛ منها ما عند أحمد (٦/٢٩٤): ثنا وكيع قال: حدثني عبد الله بن سعيد عن أبيه عن عائشة أو أم سلمة - قال وكيع: «شك هو»؛ يعني: عبدالله بن سعيد - أن النبي ﷺ قال لإحداهما:

٨٢٢ - (لقد دَخَلَ عَلَيَّ البيتَ مَلَكٌ لم يدخُلْ عَلَيَّ قَبْلَها، فقال لي: إِنَّ ابْنَكَ هذا: حسينٌ مقتولٌ، وإِنْ شِئْتَ أَرَيْتُكَ مِنْ تُربَةِ الأرضِ التي يُقْتَلُ بها. قال: فأخرجَ تُرْبَةً حمراءَ).

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وعبد الله هو ابن سعيد بن أبي هند الفزاري. وقال الهيثمي (٩/١٨٧):

«رواه أحمد ، ورجاله رجال (الصحيح)».

وله شاهد آخر من حديث أنس نحوه.

أخرجه أحمد (٣/٢٤٢ و ٢٦٥) عن عمارة بن زاذان: ثنا ثابت عنه.

وعمارة هذا صدوق كثير الخطأ كما في «التقريب».

وشاهد آخر من حديث عبد الله بن نجي عن أبيه أنه سار مع علي ؛ فلما حاذى (نينوى). . قال:

«دخلت على النبي ﷺ ذات يوم وعيناه تفيضان. . » الحديث نحو حديث أم الفضل.

أخرجه أحمد (١/٨٥).

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير نجي قال الحافظ:

«مقبول». يعني عند المتابعة، وقد توبع ؛ فقد قال الهيثمي (٧/١٨٧):

«رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني، ورجاله ثقات، ولم ينفرد نجي بهذا».

ثم ذكره من حديث أم سلمة وأبي الطفيل، وإسناده حسن.

٨٢٣ - (إياكُنَّ وكفرَ المُنَعَّمِينَ! فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! وما كفرُ المُنَعَّمِينَ؟ قال: لعلَّ إحداكُنَّ تطولُ أَيْمَتُها من أَبَوَيْها، ثم يرزقُها الله زوجاً، ويرزقُها منه ولداً، فتغضَبُ الغَضْبَةَ فتكفرُ فتقولُ: ما رأيتُ منك خيراً قَطُّ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٤٨) : ثنا مخلد قال: حدثنا مبشر بن إسماعيل عن ابن أبي غَنِيّة عن محمد بن مهاجر عن أبيه عن أسماء ابنة يزيد الأنصارية :

«مر بي النبي ﷺ وأنا في جَوارٍ أترابٍ لي، فسلم علينا وقال: » فذكره.

قلت : وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» ؛ غير مهاجر وهو

ابن أبي مسلم، روى عنه جماعة من الثقات غير ابنه محمد هذا، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقد تابعه عبد الحميد بن بهرام وغيره عن شهر قال: سمعت أسماء بنت يزيد الأنصارية تحدث:

«أن رسول الله ﷺ مر في المسجد يوماً..» الحديث نحوه.

أخرجه أحمد (٦/٤٥٢ ـ ٤٥٣ و ٤٥٧ ـ ٤٥٨)، والبخاري أيضاً (١٠٤٧)، والحميدي في «مسنده» (٣٦٦) ولأبي داود (٥٢٠٤) منه قصة السلام فقط، وكذلك أخرجه الترمذي (٢/١١٧)، والدرامي (٢/٢٧٧)، وابن ماجه (٣٧٠١). وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن، قال أحمد بن حنبل: لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب...».

ولهما شاهد من حديث جرير بن عبد الله.

أخرجه البغوي في «شرح السنة» (١٢/٢٦٥)، وانظر «حجاب المرأة» (ص١٠٠).

٨٢٤ ـ (أبو بكرٍ وعمرُ سَيِّدَا كُهُولِ أهلِ الجنةِ مِنَ الأولينَ والآخرينَ).

رُوي عن جمع من الصحابة؛ منهم علي بن أبي طالب، وأنس بن مالك، وأبو جحيفة، وجابر بن عبد الله، وأبو سعيد الخدري.

١ ـ أما حديث علي؛ فله عنه طرق:

الأولى: عن الحارث عنه به وزاد:

«لا تخبرهما يا علي!».

أخرجه الترمذي (٤/٣١٠)، وابن ماجه (١/٤٩)، وابن عدي (٢/٢١٤)، وابن

شاهين في «السنة» (رقم ٦٧ ـ نسختي)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/ ١٩٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٩/ ٣٠٧/ ٢).

قلت: سكت عنه الترمذي، والحارث ضعيف، وأسقطه بعض الرواة من السند عند ابن عساكر في بعض رواياته، وجعل بعضهم مكانه زيد بن يثيع، وهو ثقة؛ لكن الراوي عن الشعبي ضعيف.

الثانية: عن زر بن حبيش عنه.

أخرجه الدولابي في «الكنى» (٢/ ٩٩)، وابن عدي (١٠٠/ ٢)، وعبد الغني المقدسي في «الإكمال» (١/ ١٤/ ٢)، وابن عساكر (٩/ ٣١٠/ ١) من طرق عن عاصم بن بهدلة عنه. وقال المقدسي:

«هذا حديث مشهور له طرق جمة، روي عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ».

قلت: وهذا إسناد حسن معروف الحسن؛ فإن زراً هذا ثقة من رجال الشيخين، وعاصم أخرجا له مقروناً؛ قال الحافظ:

«صدوق له أوهام، حجة في القراءة».

الثالثة: قال عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/ ٨٠): حدثني وهب بن بقية الواسطي: ثنا عمر (في الأصل: عمرو) بن يونس اليمامي عن عبد الله بن عمر اليمامي عن الحسن بن زيد بن حسن: حدثني أبي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال:

«كنت عند النبي ﷺ فأقبل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، فقال: يا علي! هذان سيدا كهول أهل الجنة وشبابها بعد النبيين والمرسلين».

قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وثقه ابن سعد والعجلي وابن حبان، وقال ابن معين:

«ضعيف».

وقال ابن عدي :

«أحاديثه عن أبيه أنكر مما روى عن عكرمة».

وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم، وكان فاضلاً».

وبقية الرجال مترجمون في «التهذيب»؛ غير عمر بن يونس اليمامي فترجمه ابن أبي حاتم (٣/١/١٤٢ ـ ١٤٣)، وروى عن أحمد وابن معين أنهما قالا :

«ثقة».

وأخرجه ابن عساكر (٩/٣٠٧/١) من طريق ابن أحمد وغيره عن وهب به.

وتابعه عنده إبراهيم بن مرزوق: نا عمر بن يونس به.

الرابعة : عن **الوليد** بن **محمد الموقري** عن الزهري عن علي بن الحسين. . . (كذا الأصل إشارة إلى أن مكان النقط سقط) عن علي بن أبي طالب به.

أخرجه الترمذي (٤/٣١٠) وقال:

«حديث غريب من هذا الوجه».

قلت : والوليد هذا متروك متهم بالكذب.

وأخرجه ابن عساكر (١٣/١) عنه ومن طريق **عصمة** بن **محمد الأنصاري**: نا يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب به.

قلت : وهذا إسناد متصل؛ ولكن عصمة بن محمد كذاب يضع الحديث كما قال ابن معين.

٢ ـ وأما حديث أنس؛ فله عنه طريقان:

الأولى : يرويه قتادة عنه به، وفيه الزيادة.

أخرجه الترمذي (٤/٣١٠)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١٩٧ ـ ١٩٨)، وابن عساكر (٢/٢٥٠/١ و ٩/٣١١/١ و ١٣/٢٤/١) من طريق **محمد بن كثير** قال: ثنا الأوزاعي عنه. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب من هذا الوجه».

قلت: رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير محمد بن كثير وهو الصنعاني المصيصي؛ قال الحافظ:

«صدوق كثير الغلط».

قلت: ويبدو أن بعضهم توهم أنه محمد بن كثير العبدي البصري، وهو من رجال الشيخين أيضاً. فقال المناوي:

«قال الصدر المناوي: سنده سند البخاري»!

فالتبس عليه الصنعاني المضعف بالبصري الثقة!

وقد خولف في إسناده كما يأتي، وأشار ابن أبي حاتم (٢/٣٩٠) إلى أنه منكر.

الثانية : أخرجه ابن عساكر (٩/٣١٠/٢)، والضياء (٢/١٤٥) من طريق أبي يعلي الموصلي: ثنا سهل بن زنجلة الرازي: ثنا **عبد الرحمن بن عمر**: ثنا **عبد الله بن يزيد العبدي** قال: سمعت أنس بن مالك يقول: فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد لم أعرف منه غير سهل هذا، وهو ثقة.

٣ ـ وأما حديث أبو جحيفة؛ فيرويه **خنيس بن بكر بن خنيس**: حدثنا مالك بن مغول عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه به.

أخرجه ابن حبان (٢١٩٢)، وكذا ابن ماجه (١/٥١)، والدولابي في «الكنى» (١/١٢٠) من طرق عنه.

قلت : وهذا إسناد حسن رجاله ثقات؛ غير خنيس هذا قال صالح جزرة :

« ضعيف » .

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وسكت عليه البوصيري في «الزوائد» (١/٨)؛ لكنه نص في «المقدمة» أن ما سكت عليه ففيه نظر.

٤ ـ وأما حديث جابر؛ فرواه الطبراني في «الأوسط» عن شيخه المقدام بن داود، وقد قال ابن دقيق العيد : إنه وثق، وضعفه النسائي وغيره، وبقية رجاله رجال «الصحيح» كما قال الهيثمي (٩/٥٣)، ومن هذا الوجه أخرجه ابن عساكر (١٣/٢٤/١).

٥ ـ وأما حديث أبي سعيد؛ فرواه البزار والطبراني في «الأوسط»، وفيه **علي بن عابس** وهو ضعيف.

٦ ـ وأما حديث ابن عمر؛ فيرويه داود بن مهران الدباغ أبو سليمان : حدثنا **عبد الرحمن بن مالك بن مغول** عن عبيد الله عن نافع عنه.

أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (٧٧)، وابن عساكر (١٣/٢٣/٢)، وقال ابن أبي حاتم (٢/٣٨٩) عن أبيه :

«هذا حديث باطل. يعني بهذا الإسناد، وامتنع أن يحدثنا، وقال: اضربوا عليه».

قلت : ورجاله ثقات؛ غير عبد الرحمن بن مالك بن مغول، وهو كذاب كما قال أبو داود، وقال الدارقطني :

«متروك». فهو آفة هذا الإسناد، وإنما ذكرته لبيان حاله.

وجملة القول: إن الحديث بمجموع طرقه صحيح بلا ريب؛ لأن بعض طرقه حسن لذاته كما رأيت، وبعضه يستشهد به، والبعض الآخر مما اشتد ضعفه؛ فنحن بما

تقدم في غنى عنه، وكأنه لذلك رمز السيوطي له بالصحة.

(تنبيه) : لقد أوقفني بعض الإخوان المجدين في الدراسة وطلب العلم على هذا الحديث في كتاب «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب» للشيخ محمد بن درويش الحوت البيروتي (ص ١٣ ـ طبعة الحلبي ١٣٤٦) قال فيه:

«رواه الشيخان وغيرهما عن علي وغيره».

وهذا خطأ محض! فلم يروه الشيخان أصلاً كما يتبين من هذا التخريج، فاقتضى التنبيه.

٨٢٥ ـ (لا يجوزُ لامرأةٍ عَطِيَّةٌ [في مالِها] إلا بإذنِ زوجِها).

أخرجه أبو داود (٢/ ١١٠)، والنسائي (١/ ٣٥٢)، وأحمد (٢/ ١٧٩ و ١٨٤ و ٢٠٧) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

قلت: وهذا سند حسن. وورد بلفظ:

«لا يجوز لامرأة هبة في مالها إذا ملك عصمتها».

«أخرجه أبو داود أيضاً، والنسائي (٢/ ١٣٧) واللفظ له، وابن ماجه (٢/ ٧٠)، والحاكم (٢/ ٤٧)، وأحمد (٢/ ٢٢١) عن عمرو به، وزاد ابن ماجه:

«إلا باذن زوجها».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: وإنما هو حسن للخلاف المشهور في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وله شاهد بلفظ:

«لا يجوز للمرأة في مالها أمر إلا بإذن زوجها».

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٣/ ١/ ٢٣٠ - ٢٣١)، وابن ماجه (٢/ ٧٠)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/ ٤٠٣)، وابن منده في «المعرفة» (٢/ ٣٢٣/ ١) من طريق الليث بن سعد عن **عبدالله بن يحيى الأنصاري - رجل من ولد كعب بن مالك -** عن أبيه عن جده:

«أن جدته خيرة امرأة كعب بن مالك أتت رسول الله ﷺ بِحُلِيّ لها فقالت: إني تصدقت بهذا. فقال لها رسول الله ﷺ: (فذكره)؛ فهل استأذنت كعباً؟ قالت: نعم. فبعث رسول الله ﷺ إلى كعب بن مالك، فقال: هل أذنت لخيرة أن تتصدق بحليها؟ فقال: نعم. فقبله رسول الله ﷺ منها». قال الطحاوي:

«حديث شاذ لا يثبت».

وقال ابن عبد البر:

«إسناده ضعيف لا تقوم به الحجة».

قلت: وعلته عبد الله بن يحيى الأنصاري ووالده؛ فإنهما مجهولان كما في «التقريب».

وله شاهد آخر من حديث واثلة، وقد مضى برقم (٧٧٦)، وأجبت هناك عن إشكال يورده البعض على الحديث فيما إذا كان الزوج مستبدّاً في ولايته على زوجته، فراجعه؛ فإنه هام.

ثم وجدت له شاهداً قوياً من رواية طاوس مرسلاً، تقدم تخريجه (ص٤٠٦) ولفظه: «لا يجوز لامرأة شيء في مالها إلا بإذن زوجها إذا ملك عصمتها».

٨٢٦ - (ذاكَ جبْريلُ عَرَضَ لي في جانِبِ الحَرَّةِ، فقالَ: بَشِّرْ أُمَّتَكَ أنه مَنْ ماتَ لا يُشْرِكُ باللهِ شيئاً دخلَ الجنةَ. فقلتُ: يا جبريلُ! وإنْ سَرَقَ وإنْ زَنَىٰ؟ قال: نَعَمْ. قالَ: قلتُ: وإنْ سَرَقَ وإنْ زَنَىٰ؟ قال: نعم. قال: قلتُ: وإنْ سرق وإن زنىٰ؟ قال: نعم وإنْ شَرِبَ الخَمْرَ).

أخرجه البخاري (٨/ ٧٩ ـ نهضة)، وفي «الأدب المفرد» (٨٠٣)، ومسلم (٣/ ٧٦)، والترمذي (٣/ ٢٦٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٧٠ ـ الإحسان) وأحمد (٥/ ١٥٢٣) من طريق زيد بن وهب عن أبي ذر قال:

«خرجت ليلة من الليالي؛ فإذا رسول الله ﷺ يمشي وحده ليس معه إنسان، قال: فظننت أنه يكره أن يمشي معه أحد، قال: فجعلت أمشي في ظل القمر، قال: فالتفت فرآني، فقال: «من هذا؟». فقلت: أبو ذر جعلني الله فداءك، قال: «يا أبا ذر! تعاله». قال: فمشيت معه ساعة، فقال:

«إن المكثرين هم الأقلون يوم القيامة؛ إلا من أعطاه الله خيراً، فَنَفَحَ[1] فيه يمينه وشماله، وبين يديه ووراءَه، وعمل فيه خيراً».

قال: فمشيت معه ساعة، فقال: «اجلس ها هنا». فقال: فأجلسني في قاع حوله حجارة، فقال لي: «اجلس ها هنا حتى أرجع إليك». قال: فانطلق في الحرة حتى لا أراه، فلبث عني، فأطال اللبث، ثم إني سمعته وهو مقبل يقول: وإن سرق وإن زنى! قال: فلما جاء لم أصبر، فقلت: يا نبي الله! جعلني الله فداءك؛ من تُكلّم في جانب الحرة؟ ما سمعت أحداً يرجع إليك شيئاً، قال:» فذكره. وليس عند الترمذي منه سوى قوله:

«أتاني جبرئيل فبشرني أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: نعم». وقال:

«هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أبي الدرداء».

قلت: وأخرجه هكذا مختصراً مثل الترمذي، البخاري أيضاً (٤/ ٩٠)، ومسلم، والنسائي في «اليوم والليلة» (١١١٨ ـ ١١٢٣) وابن حبان (٢١٣) أيضاً، من هذا الوجه.

وتابعه المعرور بن سويد عن أبي ذر به.

---

(١) بالحاء المهملة؛ أي: ضرب يديه فيه بالعطاء.

أخرجه البخاري (٢/٦٣)، ومسلم (١/٦٦)، وأحمد (٥/١٥٢ و ١٥٩ و ١٦١).

وتابعه أبو الأسود الديلي عنه نحوه.

أخرجه البخاري في «اللباس» ومسلم.

وللحديث شاهد صحيح من رواية سلمة بن نعيم مرفوعاً مختصراً، وسيأتي إن شاء الله تحت الحديث (٢٩٢٣).

وحديث أبي الدرداء وصله ابن حبان (١٠) من طريق **هشام بن عمار**: حدثنا عيسى بن يونس: حدثنا الأعمش عن أبي صالح عنه.

وهشام فيه ضعف، وكأنه لذلك قال البخاري عقب حديث زيد بن وهب:

«مرسل لا يصح، والصحيح حديث أبي ذر».

لكن يبدو أن حديث أبي الدرداء له أصل في قصة أخرى؛ فقد رواه النسائي (١١٢٦) من طريق أخرى عن الأعمش به مختصراً.

ثم رواه من طريقين آخرين عن أبي الدرداء مختصراً.

وله في «المسند» (٦/٤٤٢) طريق آخر عنه يؤكد ما ذكرته؛ فراجع إن شئت.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» بلفظ:

«أتاني جبريل فقال: بشر أمتك. . .» الحديث بتمامه، قال:

«رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان عن أبي ذر».

ولم أره بهذا اللفظ عند أحد من هؤلاء، ولا أخرجه النسائي في «السنن»، وأما ابن حبان فلم أره في «موارد الظمآن» إلا من حديث أبي الدرداء كما تقدم، وليس لفظه بهذا اللفظ الذي ساقه السيوطي ولا بتمامه. ثم ذكره السيوطي بلفظ الترمذي المتقدم، وقال:

«رواه الشيخان». ولم يعزه إلى الترمذي! فتأمل كم في صنيعه من خلل!

٨٢٧ ـ (كان إذا جَلَسَ احْتَبَىٰ بِيَدَيْهِ).

أخرجه أبو داود (٤٨٤٦)، والترمذي في «الشمائل» (١/٢٢١ ـ ٢٢٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/١٤٠)، وعنه البيهقي في «السنن» (٣/٢٣٦) من طريق **عبد الله بن إبراهيم المدني** قال: حدثني **إسحاق بن محمد الأنصاري** عن **ربيح بن عبدالرحمن بن أبي سعيد** عن أبيه عن جده أبي سعيد الخدري مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدّاً، وفيه علل:

الأولى: رُبَيح هذا مختلف فيه؛ فقال البخاري:

«منكر الحديث».

وقال ابن عدي:

«أرجو أنه لا بأس به».

الثانية: إسحاق بن محمد الأنصاري قال الحافظ:

«مجهول، تفرد عنه الغفاري».

الثالثة: عبد الله بن إبراهيم المدني متروك، واتهمه ابن حبان وغيره بالوضع، وبه أعله أبو داود؛ فقال عقب الحديث:

«شيخ منكر الحديث».

وقال المناوي بعد أن ذكر العلة الأولى والثالثة:

«ومن ثم جزم الحافظ العراقي بضعف إسناده، وبه تبين أن رمز المصنف لحسنه غير حسن؛ بل وإن لم يحسنه، فاقتصاره على عزوه لمخرجه (يعني: أبا داود) مع سكوته عما عقبه به من بيان القادح من سوء التصرف».

وأقول: لكن الحديث صحيح لغيره؛ فإن له شواهد كثيرة تؤيده:

الأول: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال:

«رأيت رسول الله ﷺ بفناء الكعبة محتبياً بيده هكذا».

أخرجه البخاري (٤/١٧٩)، والبيهقي (٣/٢٣٥) وزاد:

«وشبك أبو حاتم بيديه». وراجع «الفتح» (١١/٥٦).

الثاني: عن ابن عباس قال:

«بت ليلة عند خالتي ميمونة... (فذكر صلاته ﷺ في الليل). قال: فصلى إحدى عشرة ركعة، ثم احتبى، حتى إني لأسمع نفسه راقداً، فلما تبين له الفجر صلى ركعتين خفيفتين».

أخرجه مسلم (١/٥٢٨/١٨٥ - بتحقيق عبد الباقي).

الثالث: عن جابر بن سليم قال:

«أتيت النبي ﷺ وهو محتب بشملة قد وقع هُدبها على قدميه».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٨٢)، وأبو داود (٤٠٧٥)، والبيهقي (٣/٢٣٦)، وأحمد (٥/٦٣) بإسنادين عنه.

الرابع: عن أبي هريرة:

«أن النبي ﷺ خرج يوماً فوجدني في المسجد، فأخذ بيدي، فانطلقت معه حتى جئنا سوق بني قينقاع... ثم انصرف وأنا معه حتى جئنا المسجد، فجلس فاحتبى...» الحديث.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٨٣)، وأحمد (٢/٥٣٢)، وإسناده حسن.

وهو في «البخاري» (٢/ ٢١)، ومسلم (٤/ ١٨٨٢/ ٥٧) من طريق أخرى عن أبي هريرة؛ لكن ليس فيه موضع الشاهد.

ويشهد له :

الخامس : عن رجل من بني سليط :

«أنه مر على رسول الله ﷺ وهو قاعد على باب مسجده محتب، وعليه ثوب له قطر. . .».

أخرجه أحمد (٤/ ٦٩ و ٥/ ٢٤ و ٣٨١) .

قلت : وإسناده صحيح .

السادس : عن علي ؛ يرويه حنش بن المعتمر:

«أن علياً رضي الله عنه كان باليمن، فاحتفروا زُبية للأسد، فجاء حتى وقع فيها رجل، وتعلق بآخر. . . (الحديث) قال: فارتفعوا إلى النبي ﷺ، قال: كان متكئاً فاحتبى. . .».

رواه أحمد (١/ ١٥٢)، وسنده حسن.

السابع : وفي حديث التنوخي رسول هرقل إلى رسول الله ﷺ قال:

«فانطلقت بكتابه حتى جئت (تبوك)، فإذا هو جالس بين ظهراني أصحابه محتبياً. . .».

أخرجه أحمد (٣/ ٤٤١ و ٤٤٢).

وإسناده حسن في الشواهد.

وبالجملة؛ فالحديث صحيح، ولا يضر أن راويه متهم، فقد يصدق الكذوب؛ وأي دليل على صدقه هنا أكبر من هذه الشواهد؟!

٨٢٨ ـ **(مَنْ باتَ فوقَ بيتٍ ليسَ له إجَّارٌ[1] فوقعَ فماتَ؛ فَبرِئَتْ منه الذِّمَّةُ، ومَنْ رَكِبَ البحرَ عندَ ارتجاجِهِ فماتَ؛ فقدْ بَرِئَتْ منه الذِّمَّةُ).**

أخرجه أحمد (٥/ ٧٩) من طريق **محمد بن ثابت** عن أبي عمران الجوني قال: حدثني بعض أصحاب محمد ـ وغزونا نحو فارس ـ فقال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف من أجل محمد بن ثابت ـ وهو العبدي البصري ـ صدوق لين الحديث كما في «التقريب».

وقد خالفه **عباد بن عباد** فقال: عن أبي عمران الجوني عن زهير بن عبد الله يرفعه.

أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (ق ٤٧/ ٢): حدثني عباد بن عباد به.

وعباد هذا هو أبو معاوية الأزدي البصري؛ قال الحافظ:

«ثقة ربما وهم».

وتابعه حماد بن زيد عند البيهقي في «الشعب» (٤/ ١٧٨/ ٤٧٢٤).

وهذا إسناد كأنه مرسل؛ فقد قال أحمد: ثنا أزهر: ثنا هشام ـ يعني: الدستوائي ـ عن أبي عمران الجوني قال:

«كنا بفارس وعلينا أمير يقال له: زهير بن عبد الله؛ فقال: حدثني رجل أن نبي الله ﷺ قال:» فذكره. ورواه البيهقي (٤٧٢٥) عن هشام به.

ثم قال أحمد (٥/ ٢٧١): ثنا عبد الصمد: ثنا أبان: ثنا أبو عمران: ثنا زهير بن عبدالله، وكان عاملاً على (توج) ـ وأثنى عليه خيراً ـ عن بعض أصحاب النبي ﷺ به.

قلت: فقد بينت رواية الدستوائي وأبان أن رواية محمد بن ثابت وعباد فيها إرسال، وأن الصواب أن الحديث من رواية زهير عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

(١) بالكسر والتشديد: السطح الذي ليس حواليه ما يرد الساقط عنه.

وقد تابعهما الحارث بن عبيد في «أدب البخاري» (١١٩٤)، وفي «تاريخه الكبير» (٢/ ١/ ٣٨٩).

وزهير هذا ذكره جماعة في الصحابة، وجزم ابن أبي حاتم عن أبيه بأن حديثه مرسل، وكذا ذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٤/ ٢٦٤).

قلت: وعلى كل حال؛ فالحديث صحيح متصل الإسناد، وجهالة الصحابي لا تضر.

ولشطره الأول شاهد من حديث علي بن شيبان به.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٩٢)، وأبو داود (٥٠٤١)، وعنه البيهقي في كتابه «الآداب» (٤٤٣/ ٩٧٨) من طريق عمر بن جابر الجعفي عن وَعلة بن عبدالرحمن بن وثاب عن عبدالرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه به.

وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد؛ عبد الرحمن بن علي ثقة، ومن دونه من المقبولين عند الحافظ بن حجر.

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس مرفوعاً.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٨٢/ ٢ و ٨٣/ ٢).

لكن إسناده واه؛ فيه **الحسن بن عمارة** وهو متروك.

وفي معناه ما رواه **عبد الجبار بن عمر** عن محمد بن المنكدر عن جابر قال:

«نهى رسول الله ﷺ أن ينام الرجل على سطح ليس بمحجور عليه».

أخرجه الترمذي (٢/ ١٣٩) وقال:

«حديث غريب، لا نعرفه من حديث محمد بن المنكدر عن جابر إلا من هذا الوجه، وعبد الجبار بن عمر يضعف».

٨٢٩ - (إنَّه أتاني مَلَكٌ فقالَ: يا محمدُ! أمَا يُرْضِيكَ أنَّ ربَّكَ عزَّ وجلَّ يقولُ: إنَّه لا يُصَلِّي عليك أَحَدٌ من أُمَّتِكَ إلاَّ صَلَّيْتُ عليه عشراً، ولا يُسَلِّمُ عليكَ أحدٌ مِنْ أُمَّتِكَ إلا سَلَّمْتُ عليه عشراً؟ قال: بلى).

أخرجه النسائي (١/ ١٩١)، والدارمي (٢/ ٣١٧)، وابن حبان (٢٣٩١)، والحاكم (٢/ ٤٢٠)، وأحمد (٤/ ٣٠) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن **سليمان مولى الحسن بن علي** عن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه:

«أن رسول الله ﷺ جاء ذات يوم والسرور يرى في وجهه، فقالوا: يا رسول الله! إنا لنرى السرور في وجهك. فقال: » فذكره.

والسياق لأحمد، وفي رواية ابن حبان:

«قلت: بلى أي رب!».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

كذا قال! وسليمان هذا قال الذهبي نفسه في «الميزان»:

«ما روى عنه سوى ثابت البناني، قال النسائي: ليس بالمشهور».

لكن الحديث صحيح؛ فإن له طريقاً أخرى يرويه **أبو معشر عن إسحاق بن كعب بن عجرة** عن أبي طلحة الأنصاري به نحوه.

أخرجه أحمد (٤/ ٢٩).

وهذا إسناد ضعيف لسوء حفظ أبي معشر، وإسحاق بن كعب مجهول الحال. فهو إسناد لا بأس به في الشواهد والمتابعات.

وله شاهد من حديث **سلمة بن وردان** قال: سمعت أنساً ومالك بن أوس بن الحدثان:

«أن النبي ﷺ خرج يتبرز فلم يجد أحداً يتبعه، فخرج عمر فاتبعه بفخارة أو مطهرة، فوجده ساجداً في مسرب، فتنحى، فجلس وراءه، حتى رفع النبي ﷺ رأسه فقال:

(أحسنت يا عمر! حين وجدتني ساجداً فتنحيت عني، إن جبريل جاءني فقال: من صلى عليك واحدة؛ صلى الله عليه عشراً، ورفع له عشر درجات)».

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٤٢).

وسلمة بن وردان ضعيف بغير تهمة، فيصلح للاستشهاد به.

وللحديث شاهد آخر من حديث عبد الرحمن بن عوف، وقد خرجته في «الإرواء» (٤٦٧).

والحديث أورده في «الفتح الكبير» من رواية (حم، ن، حب، ك، الضياء) بلفظ:

«أتاني جبريل فقال: يا محمد! أما يرضيك. . .» إلخ.

ولم أره عند أحد هكذا، وهو في «الجامع الكبير» (١/١١/١) بلفظ:

«أتاني الملك فقال. . .» إلخ. نعم لفظ النسائي: «جاءني جبريل. . .».

٨٣٠ - (أتاني جبريلُ فقالَ: يا محمدُ! مُرْ أصحابَكَ فَلْيَرْفَعُوا أصواتَهُم بِالتَّلْبِيَةِ؛ فإنها مِنْ شعائِرِ الحجِّ).

أخرجه ابن ماجه (٢/٢١٦ - ٢١٧)، وابن حبان (٩٧٤)، والحاكم (١/٤٥٠)، وأحمد (٥/١٩٢) من طريق سفيان عن عبد الله بن أبي لبيد عن المطلب بن عبدالله بن حنطب عن خلاد بن السائب عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله ﷺ قال: فذكره. واللفظ لابن حبان، وقال الآخرون:

«جاءني جبريل. . .»، والباقي مثله سواء، وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

قلت: وهو كما قال؛ وإن خولف ابن لبيد في إسناده على ما حققته في «الإرواء».

وسفيان هو الثوري.

وقد خالفه **أسامة بن زيد** في إسناده فقال: حدثني عبدالله بن أبي لبيد عن المطلب ابن عبد الله بن حنطب قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ:

«أمرني جبريل برفع الصوت في الإهلال؛ فإنه من شعائر الحج».

أخرجه أحمد (٢/٣٢٥).

وأسامة بن زيد هو الليثي مولاهم، وفيه كلام من قبل حفظه، والمتقرر أنه حسن الحديث إذا لم يخالف، وأما مع المخالفة - كما هنا - فليس بحجة.

(تنبيه): أورد السيوطي الحديث من رواية الأربعة الذين ذكرنا بلفظ:

«أتاني جبريل فقال لي: إن الله يأمرك أن تأمر أصحابك أن يرفعوا...».

ولم يروه أحد منهم بهذا اللفظ؛ وإنما باللفظ المذكور أعلاه. فلا أدري من أين جاء به السيوطي؟!

٨٣١ - (أتاني جبريلُ فقالَ: يـا محمدُ! عِشْ مـا شِئْتَ فإنَّـكَ مَيِّتٌ، وأَحْبِبْ مَنْ شِئْتَ فإنَّكَ مُفَارِقُهُ، واعملْ ما شئتَ فإنَّكَ مَجْزِيٌّ بِهِ، واعلم أنَّ شَرَفَ المؤمنِ قيامُهُ بالليلِ، وعِزَّهُ استغناؤُهُ عنِ الناسِ).

روي من حديث سهل بن سعد، وجابر بن عبد الله، وعلي بن أبي طالب.

١ - أما حديث سهل؛ فيرويه **زافر بن سليمان** عن **محمد بن عينية** عن أبي حازم عنه مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٦١/٢ - من الجمع بينه وبين «الصغير»)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٦٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٥٣)، والحاكم (٤/٣٢٤ - ٣٢٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧/٣٤٩/١٠٥٤١ - ١٠٥٤٢ -

لبنان). وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي!

قلت: وهو من تساهلهما؛ وخاصة الذهبي! فإنه أورد زافراً هذا في «الضعفاء» وقال:

«قال ابن عدي: لا يتابع على حديثه».

وقال الحافظ:

«صدوق كثير الأوهام».

٢ ـ وأما حديث جابر؛ فيرويه **الحسن بن أبي جعفر** عن **أبي الزبير عنه**.

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٧٥٥)، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥٤٠).

قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولى: عنعنة أبي الزبير؛ فإنه كان مدلساً.

والأخرى: ضعف الحسن بن أبي جعفر؛ قال الحافظ:

«ضعيف الحديث مع عبادته وفضله».

٣ ـ وأما حديث علي؛ فيرويه **علي بن حفص بن عمر**: ثنا **الحسن بن الحسين** عن **زيد بن علي** عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عنه.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٠٢) وقال:

«غريب من حديث جعفر عن أسلافه متصلاً، لم نكتبه إلا من هذا الوجه».

قلت: وهو ضعيف؛ علي بن حفص والحسن بن الحسين لم أعرفهما.

وزيد بن علي هو ابن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين، أبو الحسين حفيد

زيد بن علي الذي ينسب إليه الزيدية، مستور لم يوثقه أحد، وقال الحافظ:

« مقبول » .

ومن فوقه ثقات من رجال مسلم.

والحديث أورده المنذري في «الترغيب» (٢ / ١١) من حديث سهل وقال:

«رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد حسن».

قال المناوي عن الحافظ ابن حجر:

«وقد اختلف فيه نظر حافظين، فسلكا طريقين متناقضين، فصححه الحاكم، ووهاه ابن الجوزي، والصواب أنه لا يحكم عليه بصحة ولا وضع، ولو توبع زافر لكان حسناً؛ لكن جزم العراقي في «الرد على الصغاني»، والمنذري في «ترغيبه» بحسنه».

قلت : وهو الصواب الذي يدل عليه مجموع هذه الطرق. والله أعلم.

٨٣٢ - (خَيْرُ المجالسِ أَوْسَعُها).

رواه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٣٦)، وأبو داود (٤٨٢٠)، والحاكم (٤ / ٢٦٩)، والبيهقي في «الشعب» (٦ / ٣٠٠ / ٨٢٤١) وأحمد (٣ / ١٨ / ٦٩)، وعبد ابن حميد في «المنتخب من المسند» (١ / ١٠٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١ / ١٠٠) من طريق عبدالرحمن بن أبي الموال عن عبدالرحمن بن أبي عمرة الأنصاري قال:

«أُوذِنَ أبو سعيد بجنازة في قومه، فكأنه تخلف حتى أخذ الناس مجالسهم، ثم جاء، فلما رآه القوم تسربوا عنه، فقام بعضهم ليجلس في مجلسه، فقال: ألا إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (فذكره)، ثم تنحى فجلس في مكان واسع».

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط البخاري كما قال الحاكم، وفي عبد الرحمن هذا كلام لا يضر؛ قال الحافظ:

«صدوق ربما أخطأ».

وله شاهد من حديث أنس.

رواه البغوي في «حديث مصعب الزبيري» (١/٤٩)، وأبو محمد المخلدي في «الفوائد» (١/٢٩٠)، والحاكم، والبيهقي (٨٢٤٠) عن الدراوردي عن مصعب بن ثابت عن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك مرفوعاً.

قلت: وهذا سند لا بأس به في الشواهد، رجاله ثقات؛ غير مصعب بن ثابت ـ وهو الأسدي الزبيري ـ ضعيف من قبل حفظه؛ قال الحافظ:

«لين الحديث، وكان عابداً».

وأما قول الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

فهو وهم؛ لأن مصعباً هذا ـ مع ضعفه المذكور ـ لم يخرج له مسلم شيئاً.

٨٣٣ ـ (تَحَوَّلْ إلى الظِّلِّ).

أخرجه الحاكم (٤/٢٧١) من طريق منجاب بن الحارث: ثنا علي بن مسهر عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبيه قال:

«رآني النبي ﷺ وأنا قاعد في الشمس، فقال:» فذكره، وزاد:

«فإنه مبارك»، وقال:

«صحيح الإسناد وإن أرسله شعبة؛ فإن منجاب بن الحارث وعلي بن مسهر ثقتان».

قلت: والمرسل أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٢٩٨): حدثنا شعبة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال:

«كان رسول الله ﷺ يخطب فرأى أبي في الشمس، فأمره أو أومى إليه أن ادن إلى الظل» فذكره دون الزيادة.

وكذا أخرجه أحمد (٤٢٦/٣) : ثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة به.

وأخرجه الحاكم من طريق الطيالسي به؛ إلا أن فيه الزيادة. وهي عندي شاذة عن شعبة، وعن إسماعيل بن أبي خالد.

أما الأول؛ فواضح من تفرد رواية الحاكم بها عن الطيالسي مع مخالفته لرواية «مسنده» ولرواية محمد بن جعفر عند أحمد.

وأما الآخر؛ فلأنه قد رواه جماعة عن إسماعيل دون قوله: «فإنه مبارك».

منهم يحيى بن سعيد وهريم ووكيع؛ كلهم لم يذكروا هذه الزيادة، فهي شاذة.

أخرجه عنهم أحمد (٤٢٦/٣ ـ ٤٢٧ و ٢٦٢/٤)، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٧٤)، وأبو داود (٤٨٢٢)، وابن حبان (١٩٥٨) عن يحيى بن سعيد.

ووصله ابن خزيمة في «صحيحه» (١٤٥٣) عن وكيع.

وتابعه حفص بن غياث عن إسماعيل به.

أخرجه العسكري في «التصحيفات» (٥٤٢/٢)، وذكر المعلق الفاضل عليه أن أبا داود صححه، وهو وهم محض.

وللحديث شاهد من حديث بريدة.

أخرجه ابن أبي شيبة (٨/ ٦٨٠)، وعنه ابن ماجه (٣٧٢٢).

وله شاهد آخر من حديث أبي هريرة سيأتي إن شاء الله برقم (٣١١٠).

٨٣٤ ـ (إنِّي كَرِهْتُ أنْ أذْكُرَ الله إلا على طُهْرٍ أو قالَ: على طَهَارةٍ).

أخرجه أبو داود (٤/١)، والنسائي (١٦/١)، والدارمي (٢٨٧/٢)، وابن ماجه

(١/١٤٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٠٦)، وعنه ابن حبان (١٨٩)، والحاكم (١/١٦٧)، وعنه البيهقي (١/٩٠)، وأحمد (٥/٨٠) عن قتادة عن الحسن عن حضين بن المنذر أبي ساسان عن المهاجر بن قنفذ:

«أنه أتى النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه، فلم يرد عليه حتى توضأ، ثم اعتذر إليه فقال:» فذكره. وليس عند النسائي والدارمي المتن المذكور أعلاه. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

كذا قال؛ مع أنه قال في «الميزان»:

«كان الحسن البصري كثير التدليس؛ فإذا قال في حديث: «عن فلان» ضعف احتجاجه؛ ولا سيما عمن قيل: إنه لم يسمع منهم كأبي هريرة ونحوه، فعدوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع».

لكن الظاهر أن المراد من تدليسه إنما هو ما كان من روايته عن الصحابة دون غيرهم؛ لأن الحافظ في «التهذيب» أكثر من ذكر النقول عن العلماء في روايته عمن لم يلقهم، وكلهم من الصحابة، فلم يذكروا ولا رجلاً واحداً من التابعين روى عنه الحسن ولم يلقه، ويشهد لذلك إطباق العلماء جميعاً على الاحتجاج برواية الحسن عن غيره من التابعين؛ بحيث إني لا أذكر أن أحداً أعل حديثاً ما من روايته عن تابعي لم يصرح بسماعه منه، ولعل هذا هو وجه من صحح الحديث ممن ذكرنا، وأقرهم الحافظ في «الفتح» (١١/١٣)؛ ولا سيما ابن حبان منهم؛ فإنه صرح في «الثقات» (٤/١٢٣) بأنه كان يدلس.

هذا ما ظهر لي في هذا المقام. والله سبحانه وتعالى أعلم.

على أن لحديثه هذا شاهداً من حديث ابن عمر عند أبي داود (١/٥٤ ـ ٥٥)، والطيالسي (رقم ١٨٥١) عن محمد بن ثابت العبدي عن نافع عن ابن عمر به نحوه.

وهذا إسناد حسن في الشواهد؛ إلا أن فيه جملة مستنكرة أنكرت عليه في مسح

الذراعين في التيمم، ولذلك أوردته في كتابي «ضعيف سنن أبي داود» (رقم ٥٨).

(فائدة): لما كان «السلام» اسماً من أسماء الله تعالى - كما سيأتي في الحديث (١٨٩٤) - كره النبي ﷺ أن يذكره إلا على طهارة، فدل ذلك على أن تلاوة القرآن بغير طهارة مكروه من باب أولى، فلا ينبغي إطلاق القول بجواز قراءته للمحدث؛ كما يفعل بعض إخواننا من أهل الحديث.

٨٣٥ - (ما خُيِّرَ عمارٌ بينَ أمْرَيْنِ إلا اختارَ أرْشَدَهُما).

أخرجه الترمذي (٤/٣٤٥)، وابن ماجه (١/٦٦)، والحاكم (٣/٣٨٨)، والخطيب (١١/٢٨٨) من طريق عبد العزيز بن سياه عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ابن يسار عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد العزيز بن سياه، وهو شيخ كوفي، وقد روى عنه الناس».

قلت: وهو ثقة من رجال الشيخين، ولم يتفرد به؛ فقال الإمام أحمد (٦/١١٣): ثنا أبو أحمد قال: ثنا عبد الله بن حبيب عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن يسار قال:

«جاء رجل فوقع في علي وفي عمار رضي الله تعالى عنهما عند عائشة، فقالت: أما علي فلست قائلة فيه شيئاً، وأما عمار فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا يخير بين أمرين...)».

قلت: وعبد الله هذا هو ابن حبيب بن أبي ثابت، وهو ثقة أيضاً من رجال مسلم، فالإسناد صحيح لولا عنعنة حبيب؛ فقد رمي بالتدليس، ولكنه صحيح قطعاً بما بعده.

فقد أخرجه الحاكم (٣/٣٨٨)، وأحمد (١/٣٨٩و٤٤٥) عن عمار بن معاوية الدهني عن سالم بن أبي الجعد الأشجعي عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ:

«ابن سمية ما عرض عليه أمران قط إلا اختار الأرشد منهما»، وقال:

«صحيح على شرط الشيخين إن كان سالم بن أبي الجعد سمع من عبد الله بن مسعود»، ووافقه الذهبي.

قلت: عمار لم يخرج له البخاري، والإسناد منقطع؛ قال علي بن المديني:

«سالم بن أبي الجعد لم يلق ابن مسعود».

لكن الحديث صحيح يشهد له ما قبله، وكأنه لذلك سكت عليه الحافظ في «الفتح» (٧/٩٢).

٨٣٦ - (غَيِّرُوا الشَّيْبَ ولا تَشَبَّهُوا باليَهُودِ والنصارَىٰ).

رواه أحمد (٢/٢٦١ و ٤٩٩)، وابن سعد (١/٤٣٩)، وأبو يعلى (١٠/٣٨١/٥٩٧٧)، وابن حبان (٧/٤٠٧/٥٤٤٩ - الإحسان). عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وإسناده حسن.

وتابعه الزهري عن أبي سلمة به.

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/٢١١/٦٣٩٦).

قلت: ورجاله كلهم ثقات؛ غير **الحسن بن محمد بن إسحاق** فلم أعرفه.

وتابعه عمر بن أبي سلمة عن أبيه به عن أبي هريرة دون ذكر النصارى.

أخرجه الترمذي (١/٣٢٥)، وأبو يعلى (١٠/٤١٣/٦٠٢١)، وابن عدي (٥/٤٠). وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة».

ثم رواه هو والنسائي (٢/٢٧٨)، وأحمد (١/١٦٥)، وابن عساكر (١١/٦٨/٢): ثنا محمد بن كناسة الأسدي: أخبرنا هشام بن عروة عن عثمان بن عروة عن أبيه عن الزبير مرفوعاً دون قوله: «والنصارى».

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير ابن كناسة هذا فهو صدوق.

وقد خالفه عيسى بن يونس فقال: عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً

أخرجه النسائي وقال:

«كلاهما غير محفوظ». والله أعلم.

ثم رواه ابن سعد (٣/ ١٩١) عن ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان عن نافع بن جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. قال: فصبغ أبو بكر بالحناء والكتم، وصبغ عمر فاشتد صبغه، وصفَّر عثمان بن عفان، قال: فقيل لنافع بن جبير: فالنبي ﷺ؟ قال: كان يمس السدر و[1].

ومن الطرق التي أشار إليها الترمذي عن أبي هريرة ما عند الشيخين وغيرهما عنه مرفوعاً بلفظ:

«إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم».

وقد خرجته في «تخريج الحلال والحرام» (١٠٥).

٨٣٧ ـ (إذا كانَ أَحَدُكُم في الفَيْءِ، فقلصَ عنه الظلُّ، وصارَ بعضُهُ في الشمسِ وبعضُهُ في الظلِّ؛ فَلْيَقُمْ).

أخرجه أبو داود (٤٨٢٢)، والحميدي في «المسند» (١١٣٨) من طريق سفيان قال: ثنا محمد بن المنكدر ـ وهو متكىء على يدي في الطواف ـ قال: أخبرني **من سمع** أبا هريرة يقول: قال أبو القاسم ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح لولا الرجل الذي لم يسم، وقد أسقطه بعض الرواة عن ابن المنكدر، فقال الإمام أحمد (٢/ ٣٨٣): ثنا عفان: ثنا عبد الوارث: ثنا محمد بن المنكدر عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد على شرط الشيخين، وعبد الوارث هو ابن سعيد أبو عبيدة

---

(١) كذا؛ ولعله محرف.

البصري أحد الأعلام.

وتابعه معمر عن ابن المنكدر عن أبي هريرة به نحوه؛ إلا أنه أوقفه.

أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٣/ ٤٠٠).

قلت: ورواية عبد الوارث أصح الروايات عندي؛ لأنه مع كونه ثقة ثبتاً كما في «التقريب»؛ فقد تابعه سفيان ـ وهو ابن عينية ـ على رفعه، وتابعه معمر ـ وهو ابن راشد ـ على إسقاط الرجل الذي لم يسم من إسناده، ومن المعلوم أن ابن المنكدر قد سمع من أبي هريرة، فاتصل السند وثبت الحديث، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ثم استدركت فقلت: بل لم يصح سماعه منه، ولذلك فالحديث صحيح بالحديث المتقدم (٨٣٣) والآتي بعده؛ كما حققته فيما يأتي إن شاء الله (٣١١٠).

٨٣٨ ـ (نَهَىٰ أَنْ يَجْلسَ بينَ الضِّحِّ والظِّلِّ، وقالَ: مَجْلِسُ الشيطانِ).

أخرجه أحمد (٣/ ٤١٣): ثنا بهز وعفان قالا: ثنا همام قال عفان في حديثه: ثنا قتادة عن كثير عن أبي عياض عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ نهى . . .

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير كثير وهو ابن أبي كثير البصري كما قال العجلي وابن حبان، وقد روى عنه جماعة من الثقات.

وأبو عياض اسمه عمرو بن الأسود العنسي.

وقد تابعهما عبد الله بن رجاء فقال: ثنا همام به؛ إلا أنه سمى الصحابي أبا هريرة.

أخرجه الحاكم (٤/ ٢٧١) وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: عبد الله بن رجاء ـ هو الغداني ـ صدوق يهم قليلاً كما قال الحافظ، وأخشى أن يكون قد وهم في تسمية الصحابي أبا هريرة؛ لمخالفته لشيخي أحمد: بهز

وعفان؛ لا سيما وقد تابعهما محمد بن كثير: ثنا همام به.

أخرجه أبو بكر الشافعي في «حديثه» (ق ٤/ ٢).

وتابعه شعبة عن قتادة به وقال:

«مقعد الشيطان».

أخرجه الشافعي.

والحديث صححه أحمد وابن راهويه، فقال المروزي في «مسائله عنهما» (ص ٢٢٣):

«قلت: يكره أن يجلس الرجل بين الظل والشمس؟ قال (يعني: أحمد): هذا مكروه، أليس قد نهي عن ذا؟ قال إسحاق: قد صح النهي فيه عن النبي ﷺ».

وللحديث شاهد يرويه مقدام بن داود: حدثنا عبد الله بن محمد بن المغيرة: حدثنا سفيان الثوري: حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً به.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢٢١/ ٢) وقال:

«لا أعلمه يرويه عن الثوري غير عبد الله بن محمد، وأحاديثه عامتها مما لا يتابع عليه، ومع ضعفه يكتب حديثه».

قلت: هو متهم بالوضع؛ فلا يفرح بشهادته!

على أن الراوي عنه المقدام بن داود ضعيف جدّاً.

وله شاهد أحسن حالاً منه يرويه أبو المنيب عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً به دون قوله: «مقعد الشيطان».

أخرجه ابن ماجه (٣٧٢٢).

قلت: وإسناده حسن كما قال البوصيري في «الزوائد» (ق ٢٤٩/ ١ ـ ٢).

٨٣٩ - (أتاني جبريلُ فقالَ: يا محمدُ! إنَّ الله عزّ وجلّ لَعَنَ الخَمْرَ، وعاصِرَها، ومُعْتَصِرَها، وشارِبَها، وحامِلَها، والمحمولَةَ إليهِ، وبائِعَها، ومُبْتَاعَها، وساقِيَها، ومُسْتَقِيَها).

أخرجه أحمد (١/٣١٦)، والبخاري في «التاريخ» (٤/١/٣٠٨/١٣١٠)، وابن حبان (١٣٧٤)، والحاكم (٤/١٤٥)، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/١٥٠/١) والطبراني في «الكبير» (١٢/٢٣٣) و «الدعاء» (٣/١٧٣٦) عن مالك بن خير الزَّبادي أن مالك بن سعد التجيبي حدثه أنه سمع ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره، وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وأقره الزيلعي (٤/٢٦٤)، والعسقلاني (٢/٢٣٥).

قلت: وهو كما قالا؛ فإن التجيبي هذا ترجمه ابن أبي حاتم وقال (٤/١/١٠٩) عن أبي زرعة:

«مصري لا بأس به».

والزَّبادي ترجمه ابن أبي حاتم أيضاً (٤/١/٢٠٨)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ لكن روى عنه جماعة من الثقات، ووثقه ابن حبان (٧/٤٦٠)، ولذلك قال الذهبي في «الميزان»:

«محله الصدق، قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته. يريد: أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواة «الصحيحين» عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه؛ أن حديثه صحيح».

ثم وقفت على من صرح بتوثيقه من الحفاظ، فراجع الاستدراك (٣).

وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين.

والحديث قال الهيثمي في «المجمع» (٥/٧٣):

«رواه أحمد والطبراني، ورجاله ثقات».

وعزاه في «الجامع الكبير» (١/١١/٢) للطبراني والحاكم والبيهقي في «الشعب» والضياء المقدسي في «المختارة»، ولم أجده عند هذا الأخير، ومن عادته أن يرتب أحاديث الصحابي الواحد على ترتيب أسماء الرواة عنه، فلم أره ذكر مالك بن سعد هذا في الرواة عنه أصلاً، فلا أدري أوهم السيوطي؛ أم الحديث عند الضياء من طريق أخرى غير طريق مالك هذا؟ والله أعلم.

قوله: «ومعتصرها»؛ أي: لنفسه. قال في «الصحاح»:

«اعتصرت عصيراً اتخذته. قال الأشرفي: قد يكون عصيره لغيره، و(المعتصر) من يعتصر لنفسه، نحو (كال) و(اكتال) و(قصد) و(اقتصد).

٨٤٠ - (أتاني جبريلُ فقال: يا محمدُ! قُلْ. قلتُ: وما أقولُ؟ قالَ: قُلْ: أعوذُ بكلماتِ اللهِ التامَّاتِ التي لا يُجاوِزُهُنَّ بَرٌّ ولا فاجِرٌ من شَرِّ ما خَلَقَ، وذَرَأَ، وبَرَأَ، ومِنْ شَرِّ ما يَنْزِلُ منَ السماءِ، ومِنْ شَرِّ ما يَعْرُجُ فيها، ومِنْ شَرِّ ما ذَرَأَ في الأرضِ وبَرَأَ، ومِنْ شَرِّ ما يخرجُ منها، ومِنْ شَرِّ فِتَنِ الليلِ والنهارِ، ومِنْ شَرِّ كُلِّ طارقٍ؛ إلا طارقاً يطرقُ بخيرٍ يا رحمنُ!).

عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/١١/٢) لأحمد، والطبراني في «الكبير»، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» عن عبد الرحمن بن خَنْبَش.

وهو عند أحمد (٣/٣١٩)، وابن السني (٦٣١) عن جعفر بن سليمان الضبعي: ثنا أبو التياح قال:

«قلت لعبد الرحمن بن خنبش التميمي - وكان [شيخاً] كبيراً -: أدركت رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قال: قلت: كيف صنع رسول الله ﷺ ليلة كادته الشياطين؟ فقال:

إن الشياطين تحدرت تلك الليلة على رسول الله ﷺ من الأودية والشعاب، وفيهم شيطان بيده شعلة من نار يريد أن يحرق بها وجه رسول الله ﷺ، فهبط إليه جبريل عليه السلام فقال: يا محمد!...» الحديث، وزاد في آخره:

«قال: فطفئت نارهم، وهزمهم الله تبارك وتعالى».

هكذا أخرجاه ليس عندهما من قوله ﷺ: «أتاني جبريل»، فلعله في رواية الطبراني، ويحتمل أن يكون من تصرف السيوطي رواه بالمعنى؛ ليتمكن من إيراده في محله المناسب من كتاب «الجامع»!

والإسناد صحيح، رجاله إلى ابن خنبش على شرط مسلم، وقد اختلفوا في صحبته، وقد اختار الحافظ في «الإصابة» قول من جزم بأن له صحبة، وهذا الحديث يشهد لذلك؛ فإنه قد صرح فيه أنه أدرك النبي ﷺ.

٨٤١ - (أتاهُ جبريلُ عليه السلامُ في أولِ ما أُوحِيَ إليه؛ فَعَلَّمَهُ الوُضُوءَ والصلاةَ، فلما فرغَ مِنَ الوضوءِ؛ أَخَذَ غَرْفَةً منْ ماءٍ فَنَضَحَ بها فَرْجَهَ).

أخرجه ابن ماجه (١/١٧٢ - ١٧٣)، والدارقطني (ص ٤١)، والحاكم (٣/٢١٧)، والبيهقي (١/١٦١)، وأحمد (٤/١٦١) من طريق ابن لهيعة عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه زيد بن حارثة عن النبي ﷺ به.

قلت: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير ابن لهيعة فهو ضعيف لسوء حفظه.

لكن تابعه رشدين عند أحمد وابنه (٥/٢٠٣) والدارقطني، وهو ابن سعد، وهو في الضعف مثل ابن لهيعة، فأحدهما يقوي الآخر؛ لا سيما وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«جاءني جبريل فقال: يا محمد! إذا توضأت فانتضح».

أخرجه ابن ماجه (١/١٧٣) مختصراً، والترمذي (١/٧١) وهذا لفظه وقال:

«حديث غريب، وسمعت محمداً يقول: الحسن بن علي الهاشمي منكر الحديث».

وفي «التقريب» :

« ضعيف » .

وله شواهد أخرى في النضح من فعله ﷺ؛ خرجت بعضها في «صحيح أبي داود» (١٥٩).

(تنبيه) : أورد السيوطي الحديث في «الجامع» بلفظ:

«أتاني جبريل في أول ما أوحي إلي . . . » من رواية أحمد والدارقطني والحاكم، هكذا جعله من قوله ﷺ، وهو عندهم من قول الصحابي، وكذلك هو عند البيهقي! نعم هو عند ابن ماجه ـ ولم يعزه إليه ـ من قوله ﷺ بلفظ:

«علمني جبرائيل الوضوء، وأمرني أن أنضح تحت ثوبي لما يخرج من البول بعد الوضوء».

٨٤٢ ـ (أتاني جبريلُ عليه السلامُ مِنْ عندِ اللهِ تباركَ وتعالى فقالَ: يا محمدُ! إنَّ الله عزَّ وجلّ قالَ لكَ: إنِّي قد فَرَضْتُ على أُمَّتِكَ خمسَ صلواتٍ؛ مَنْ وافاهنَّ على وُضُوئِهِنَّ، ومَوَاقِيتِهِنَّ، وسُجُودِهِنّ؛ فإنّ له عندي بِهِنّ عهداً أنْ أُدْخِلَهُ بِهِنَّ الجنةَ، ومَنْ لَقِيني قَدْ أنقصَ مِنْ ذلك شيئاً ـ أو كلمةً تُشْبِهُهَا ـ فليس له عندي عهدٌ؛ إنْ شِئْتُ عَذَّبْتُهُ وإنْ شئتُ رَحِمْتُهُ).

أخرجه الطيالسي في «المسند» (١/٦٦/٢٥١ ـ ترتيبه) : حدثنا زمعة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني قال:

«كنت في مجلس من أصحاب النبي ﷺ فيهم عبادة بن الصامت، فذكروا الوتر، فقال بعضهم: واجب. وقال بعضهم: سنة. فقال عبادة بن الصامت: أما أنا فأشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: » فذكره.

ومن طريق الطيالسي رواه أبو نعيم في «الحلية» (٥/١٢٦ ـ ١٢٧) وقال:

«غريب من حديث الزهري، لم يروه عنه بهذا اللفظ إلا زمعة، وإنما يعرف من حديث ابن محيريز عن المخدجي عن عبادة».

قلت: ورجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير أن زمعة بن صالح إنما أخرج له مقروناً، وهو ضعيف كما في «التقريب».

لكن الحديث صحيح؛ فإن له طريقين آخرين عن عبادة:

أحدهما: طريق المخدجي التي أشار إليها أبو نعيم.

والأخرى: عن الصنابحي عنه.

أخرجه أبو داود وغيره، وهو مخرج في «صحيح أبو داود» (٤٥١و١٢٧٦).

وقد وجدت له شاهداً من حديث **إسحاق بن كعب بن عجرة الأنصاري** عن أبيه كعب بن عجرة قال:

«خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن في المسجد سبعة: ثلاثة من عربنا، وأربعة من موالينا، فقال: ما يجلسكم ههنا؟ قلنا: إنا ننتظر الصلاة. قال: فنكت بأصبعه الأرض، ثم نكس ساعة، ثم رفع إلينا رأسه قال:

أتدرون ما يقول ربكم؟ قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: إنه يقول: من صلى الصلوات لوقتها، وأقام حقها؛ كان له على الله عهد...» الحديث نحوه.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/٢٢٥ ـ ٢٢٦)، ورجاله ثقات، غير إسحاق هذا فإنه مجهول الحال.

لكنه لم يتفرد به؛ فقد رواه **عيسى بن المسيب البجلي** عن الشعبي عن كعب بن عجرة به.

أخرجه أحمد (٤/٢٤٤).

ورجاله ثقات؛ غير عيسى هذا فإنه ضعيف، وقد وثق، فالسند بمجموع الطريقين

حسن؛ فإذا ضم إلى طريق زمعة؛ صار الحديث بمجموع ذلك صحيحاً إن شاء الله تعالى.

٨٤٣ - (أتاني جبريلُ وميكائيلُ، فجلسَ جبريلُ عنْ يَميني، وجلسَ ميكائيلُ عن يَساري، فقال: اقرأْ على حَرْفٍ. فقال ميكائيلُ: اسْتَزِدْهُ. فقالَ: اقرأِ القرآنَ على حرفينِ. [قالَ: اسْتَزِدْهُ]. حتى بلغَ سَبعةَ أحرفٍ، [قالَ:] وكُلٌّ كافٍ شافٍ).

أخرجه النسائي (١/ ٥٠)، والطحاوي في «المشكل» (٤/ ١٨٩)، وأحمد (٥/ ١١٤ و١٢٢) من طريق حميد الطويل عن أنس بن مالك عن أبي بن كعب قال:

«ما حك في نفسي شيء منذ أسلمت؛ إلا أني قرأت آية وقرأها آخر غير قراءتي، فقلت: أقرأنيها رسول الله ﷺ. وقال صاحبي: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فأتيناه فقلت: يا رسول الله! أقرأتني آية كذا؟ قال: نعم. وقال صاحبي: أقرأتنيها كذا؟ قال: نعم؛ أتاني جبرئيل...» الحديث.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أدخل بعض الرواة عبادة بن الصامت بين أنس وأُبي.

وله طرق أخرى عن أُبي.

فرواه سليمان بن صرد الخزاعي عنه به نحوه، وزاد في آخره:

«إن قلت: (غفوراً رحيماً)، أو قلت: (سميعاً عليماً)، أو: (عليماً سميعاً)؛ فالله كذلك؛ ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب».

أخرجه أبو داود في «سننه» (١/ ٢٣٢)، والطحاوي، وأحمد (٥/ ١٢٥).

قلت: وهذا إسناد صحيح أيضاً، والخزاعي هذا صحابي معروف، فهو من رواية الصحابي عن الصحابي كالذي قبله.

وقد رواه ابن عباس أيضاً عن أبيّ.

أخرجه النسائي.

قلت: وإسناده حسن.

وله شاهد من حديث أبي بكرة الثقفي نحوه.

أخرجه أحمد (٥/٤١ و ٥١)، وابن أبي شيبة (١٢/٦٨/١).

وفيه علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف.

وللجملة الأخيرة منه شاهد من حديث ابن مسعود بلفظ:

«أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف، كلٌّ كافٍ شافٍ».

رواه الطبري (ج ١ رقم ٤٣ صفحة ٤٥). قال: حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب: أخبرني سليمان بن بلال عن أبي عيسى بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن جده عبدالله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير أبي عيسى بن عبد الله بن مسعود فلم أعرفه، وهو إسناد مشكل حقّاً كما قال المحقق أحمد شاكر في تعليقه على الطبري؛ فإن قوله: «عن جده» معناه أن راوي الحديث هو مسعود والد عبد الله وليس عبد الله بن مسعود، وهذا مما لا وجود له في كتب السنة، فالظاهر أن أبا عيسى فيه نسب إلى جده عبد الله بن مسعود، وهذا أمر معروف أن ينسب الراوي إلى جده، ولكن من هو والد أبي عيسى هذا؟ بل من هو أبو عيسى نفسه؟ هذا ما لم يتبين لنا.

ومن المحتمل أن يكون هو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود؛ أو أخاه معن بن عبدالرحمن؛ فإن كلا منهما يروي عن أبيه عن جده، ولكن يبعد هذا الاحتمال أن الأول كنيته أبو عبدالرحمن، والآخر كنيته أبو القاسم. فالله أعلم.

٨٤٤ ـ (أَتُحِبُّونَ أنْ تَجْتَهِدُوا في الدعاءِ؟ قولُوا: اللهمَّ! أعِنَّا على شُكْرِكَ، وذِكْرِكَ، وحُسْنِ عِبَادَتِكَ).

أخرجه أحمد (٢ / ٢٩٩)، وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٩ / ٢٢٣) بإسناد صحيح عن أبي قرة موسى بن طارق عن موسى بن عقبة عن أبي صالح السمان وعطاء بن يسار ـ أو أحدهما ـ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: فذكره، وقال:

«غريب من حديث موسى بن عقبة، تفرد به أبو قرة موسى بن طارق».

قلت: وهو ثقة، ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين، فالإسناد صحيح. وقال الهيثمي (١٠ / ١٧٢):

«رواه أحمد، ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير موسى بن طارق وهو ثقة».

وقد أخرجه الحاكم (١ / ٤٩٩) وعنه البيهقي في «الدعوات» (١٧٦ / ٢٤٤) من طريق خارجة بن مصعب عن موسى بن عقبة به، وقال:

«صحيح الإسناد؛ فإن خارجة لم ينقم عليه إلا روايته عن المجهولين، وإذا روى عن الثقات الأثبات فروايته مقبولة».

قلت: ووافقه الذهبي، وهذا مردود عليهما؛ لا سيما الذهبي فإنه أورد خارجة هذا في «الضعفاء» وقال:

«ضعفه الدارقطني وغيره».

وقول الحاكم: «لم ينقم عليه إلا روايته عن المجهولين» مما لم أره لغيره من الحفاظ النقاد، وإنما اتهموه بالكذب كما في رواية عن ابن معين، ورمي أيضاً بالتدليس؛ فقال يحيى بن يحيى ـ وهو راوي هذا الحديث عنه ـ:

«كان يدلس عن غياث بن إبراهيم، وغياث ذهب حديثه، ولا يعرف صحيح حديثه من غيره».

ولذلك قال الحافظ في «التقريب»:

«متروك، وكان يدلس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه».

وبالجملة؛ فالعمدة في صحة هذا الحديث على رواية أبي قرة. والله أعلم.

٨٤٥ ـ (أتدرونَ ما العَضْهُ؟ قالوا: الله ورسولهُ أعلمُ .قال: نَقْلُ الحديثِ مِنْ بعضِ الناسِ إلى بعضٍ؛ لِيُفْسِدُوا بينهم).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٥)، والطحاوي في «المشكل» (٣/١٣٩)، والبيهقي في «السنن» (١٠/٢٤٦ ـ ٢٤٧) من طريق يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات، وفي سنان بن سعد ـ ويقال: سعد بن سنان ـ خلاف، وقد قال الحافظ:

«صدوق له أفراد».

قلت: ويشهد له الحديث الآتي:

٨٤٦ ـ (ألَا أُنَبِّئُكُم ما العَضْهُ؟ هي النَّمِيمَةُ القالَةُ بينَ الناسِ، وفي روايةٍ: النميمةُ التي تُفْسِدُ بينَ الناسِ).

أخرجه مسلم (٨/٢٨)، والدارمي (٢/٣٠٠)، والطحاوي في «المشكل» (٣/١٣٨)، والبيهقي (١٠/٢٤٦)، وأحمد (١/٤٣٧)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٤٢/٢٥٤ و ٢٥٥/٥١٨) من طرق عن أبي إسحاق قال: سمعت أبا الأحوص يحدث عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: إن محمداً ﷺ قال: فذكره. والرواية الأخرى للدارمي.

وقد تابعه زيد بن أبي أنيسة عن أبي الأحوص به.

أخرجه الطحاوي بسند جيد.

٨٤٧ ـ (أتدرونَ ما المُفْلِسَ؟ قالوا: المُفلِسُ فِينَا مَنْ لا درهمَ لهُ ولا مَتاعَ. فقالَ: إنَّ المُفْلِسَ مِنْ أمتي يأتي يومَ القيامةِ بصلاةٍ وصيامٍ وزكـاةٍ، ويأتي قد شَتَمَ هذا، وقَذَفَ هذا، وأَكَلَ مالَ هذا، وسَفَكَ دَمَ هذا، وضَرَبَ هذا، فَيُعْطَىٰ هذا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وهذا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فإنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَىٰ ما عليهِ؛ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهمُ فَطُرِحَتْ عليهِ، ثم طُرِحَ في النارِ).

أخرجه مسلم (٨/١٨)، والترمذي (٣/٢٩١ ـ ٢٩٢)، وابن حبان (٤٣٩٤ و ٧٣١٥)، وأحمد (٢/٣٠٣ و ٣٣٤ و ٣٧٢)، والبيهقي في «الشعب» (١/٣٠٣/٣٤٤) عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: وعلق البخاري في «صحيحه» (٨/٣٥) بعض طرفه الأول بلفظ:

«إنما المفلس الذي يفلس يوم القيامة».

٨٤٨ ـ (أتدرونَ ما هذانِ الكِتَابـانِ؟ فقلنا: لا يـا رسولَ اللهِ! إلاّ أنْ تُخْبِرَنا. فقالَ للذي في يدِهِ اليُمنىٰ: هذا كتابٌ مِنْ ربِّ العالمينَ فيه أسماءُ أهلِ الجنةِ، وأسماءُ آبائِهم، وقبائِلِهم، ثم أجملَ على آخِرِهم، فلا يُـزَادُ فِيهم، ولا يُنْقَصُ منهم أبداً. ثم قالَ للذي في شمالِهِ: هذا كتابٌ مِنْ ربِّ العالمينَ فيه أسماءُ أهلِ النارِ، وأسماءُ آبائِهم، وقَبَائِلِهم، ثم أجملَ على آخِرِهِم، فلا يزاد فيهم، ولا يُنْقَصُ منهم. فقال أصحابه: فَفِيمَ العمـلُ يا رسولَ اللهِ! إنْ كانَ أمرٌ قد فُرِغَ منه؟ فقالَ: سَدِّدُوا وقَارِبُوا؛ فـإنَّ صاحبَ الجنةِ يُخْتَمُ له بعملِ أهلِ الجنةِ وإنْ عَمِلَ أيَّ عملٍ، وإنَّ صاحبَ النارِ يُخْتَمُ له بعملِ أهلِ النارِ وإنْ عَمِلَ أيَّ عملٍ. ثم قالَ رسولُ اللهِ ﷺ بِيَدَيْهِ فَنَبَذَهُما، ثم قالَ: فَرَغَ ربُّكم مِنَ العبادِ؛ فريقٌ في الجنةِ وفريقٌ في السَّعِيرِ).

أخرجه الترمذي (٣/١٩٩ ـ ٢٠٠)، وأحمد (٢/١٦٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٤٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٦٨ ـ ١٦٩) من طرق عن أبي قبيل المعافري عن شفي الأصبحي عن عبد الله بن عمرو قال:

«خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان، فقال:» فذكره، وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح غريب، وأبو قبيل اسمه حيي بن هانىء».

قلت: وهو حسن الحديث، وثقه أحمد وجماعة، وقال ابن حبان في «الثقات»:

«يخطىء».

وفي «التقريب»:

«صدوق يهم».

وشفي ـ وهو ابن ماتع ـ ثقة، فالإسناد حسن.

(تنبيه): عزى العلامة الشنقيطي هذا الحديث في «زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم» لرواية مسلم، وهو وهم محض، لا أدري كيف وقع له ذلك؟!

ووقع في «الفتح الكبير» معزواً لـ (حم، ق، ن)، وأظن أن (ق) محرف من (ت). والله أعلم، ثم تأكدت أنه محرف بالرجوع إلى الزيادة على الجامع الصغير».

وأما في «الجامع الكبير» (١/١٤/٢) فعزاه لـ (حم، ت) فقط، وعزاه في «تحفة الأحوذي» للنسائي، ولعله يعني «الكبرى» له؛ فإني لم أره في «سننه الصغرى».

٨٤٩ ـ (أترضَوْنَ أنْ تكونُوا رُبُعَ أهلِ الجنةِ؟ قلنا: نعم، فقال: أَتَرْضَوْنَ أن تَكُونُوا ثُلُثَ أهلِ الجنةِ؟ فقلنا: نعم. فقالَ: أترضون أنْ تكونُوا شَطْرَ أهلِ الجنةِ؟ قلنا: نعم. قال: والذي نفسُ محمدٍ بيدِهِ؛ إنِّي لأَرْجُو أنْ تكونُوا نصفَ أهلِ الجنةِ، وذلك أنّ الجنةَ لا يَدْخُلُها إلا نفسٌ مسلمةٌ، وما أنتم في أهلِ الشركِ إلا كالشعرةِ البيضاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْودِ، أو كالشعرةِ السوداءِ في جِلْدِ الثَّوْرِ الأَحمرِ).

أخرجه البخاري (٨/٩٣ ـ نهضة)، ومسلم (١/١٣٩)، والترمذي (٣/٣٣٠ ـ ٣٣١)، وابن ماجه (٢/٥٧٣)، والطحاوي في «المشكل» (١/١٥٤ ـ ١٥٦)، وأحمد (١/٣٨٦ و ٤٣٧ ـ ٤٣٨ و ٤٤٥)، وأبو نعيم (٤/١٥٢) من طريق أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبدالله قال:

«كنا مع النبي ﷺ في قبة فقال:» فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

(تنبيه) : عزاه السيوطي في «زيادات الجامع الصغير» لأحمد والترمذي وابن ماجه فقط، وهذا تقصير فاحش! وكذلك هو في «الجامع الكبير» (١/١٥/٢).

٨٥٠ ـ (اتركُوني ما تَرَكْتُكم؛ فإذا حَدَّثْتُكم فَخُذُوا عَنِّي؛ فَإِنَّما هَلَكَ مَنْ كانَ قَبْلَكُم بكَثْرةِ سُؤالِهم واختلافِهم على أنبيائِهِم).

أخرجه الترمذي (٣/٣٧٩)، وابن ماجه (١/٤ ـ ٥)، وأحمد (٢/٤٩٥) من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. واللفظ للترمذي وقال:

«حديث حسن صحيح».

قلت: وإسناده على شرط الشيخين.

وقد أخرجه البخاري (٩/٧٧ ـ نهضة)، ومسلم (٤/١٠٢)، والنسائي (٢/٢)، وأحمد (٢/٢٤٧ و ٢٥٨ و ٣١٣ و ٤٢٨ و ٤٤٧ ـ ٤٤٨ و ٤٥٧ و ٤٦٧ و ٤٨٢ و ٤٩٥ و ٥٠٣ و ٥٠٨ و ٥١٧) من طرق عديدة عن أبي هريرة به نحوه، وهو مخرج في «الإرواء» (١٥٥ و ٣١٣).

٨٥١ ـ (أَتَزْعُمُونَ أنّي مِنْ آخِـرِكُم وفاةً؟! ألا إنِّي مِنْ أَوَّلِكُم وفـاةً، وتَتَّبِعُوني أفناداً؛ يُهْلِكُ بَعْضُكم بعضاً).

أخرجه أحمد في «المسند» (٤/١٠٦): ثنا أبو المغيرة قال: سمعت الأوزاعي قال: حدثني ربيعة بن يزيد قال: سمعت واثلة بن الأسقع يقول:

«خرج علينا رسول الله ﷺ فقال:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين. متصل بالسماع.

وكذلك أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٨/٢٢٣/٦٦١٢) من طريقين آخرين عن الأوزاعي به.

وله شاهد من حديث سلمة بن نفيل السكوني مرفوعاً نحوه.

أخرجه الدارمي (١/٢٩)، وأحمد (٣/١٠٤) من طريق أرطاة بن المنذر: ثنا ضمرة بن حبيب قال: ثنا سلمة بن نفيل به.

قلت: وهذا إسناد صحيح أيضاً متصل.

(أفناداً)؛ أي: جماعات متفرقين؛ قوماً بعد قوم، واحدهم: (فِنْد).

٨٥٢ - (أتسمعونَ ما أسمعُ؟ قالوا: ما نسمعُ مِنْ شيءٍ. قال: إني لأَسْمَعُ أَطِيطَ السماءِ، وما تُلَامُ أَنْ تَئِطَّ، وما فيها موضعُ شِبْرٍ إلا وعليه مَلَكٌ ساجِدٌ أو قائِمٌ).

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٥٣/١) من طريق عبد الوهاب بن عطاء: ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن صفوان بن محرز عن حكيم بن حزام قال:

«بينما رسول الله ﷺ في أصحابه إذ قال لهم:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وفي ابن عطاء كلام لا يضر.

وله شاهد من حديث أنس مالك مرفوعاً بلفظ:

«أطت السماء وحق لها أن تئط. .» الحديث مثله.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/٢٦٩) من طريق زائدة بن أبي الرقاد: ثنا زياد النميري عنه.

وهذا إسناد ضعيف، وفيما قبله كفاية.

٨٥٣ - (أتعلمُ أولَ زمرةٍ تدخلُ الجنةَ منْ أمتي؟ قلتُ: الله ورسولُهُ أعلَمُ. فقال: المهاجرونَ؛ يأتونَ يومَ القيامةِ إلى بابِ الجنةِ ويستفتحونَ، فيقولُ لهم الخزنةُ: أَوَ قَدْ حُوسِبْتُم؟ فيقولونَ: بأيِّ شيءٍ نُحَاسَبُ؟! وإنما كانت أسيافُنا على عواتِقِنا في سبيلِ اللهِ حتى مِتْنا على ذلك. قال: فَيُفْتَحُ لهم، فَيَقِيلُونَ فيه أربعين عاماً قبلَ أنْ يَدْخُلَها الناسُ).

أخرجه الحاكم (٢/٧٠)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٤/٢٨/٤٢٦٠) من طريق عياش بن عباس عن أبي عبدالرحمن الحبلي عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

وأقول: إنما هو على شرط مسلم فقط؛ فإن عياشاً هذا إنما أخرج له البخاري في «جزء القراءة».

٨٥٤ - (إنْ أردتَ تَلْيِينَ قلبِكَ؛ فَأَطْعِمِ المسكينَ، وامْسَحْ رأسَ اليتيمِ).

أخرجه أحمد (٢/٢٦٣): ثنا أبو كامل: ثنا حماد عن أبي عمران الجوني عن رجل عن أبي هريرة:

«أن رجلاً شكا إلى رسول الله ﷺ قسوة قلبه، فقال له:» فذكره.

وتابعه سليمان بن حرب: ثنا حماد بن سلمة به.

أخرجه الطبراني في «مختصر مكارم الأخلاق» (١/١٢٠/١ ورقم ١٠٧ - ط المغرب)، والبيهقي في «الشعب» (٧/٤٧٢/١١٠٣٤).

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، غير الرجل الذي لم يسم، وقد أسقطه بعضهم؛ فقال أحمد (٢/٣٨٧): حدثنا بهز: حدثنا حماد بن سلمة عن أبي عمران عن أبي هريرة:

«أن رجلاً شكا. . » الحديث دون قوله: «إن أردت تليين قلبك».

قلت: وهذا إسناد ظاهره الصحة؛ لكن الإسناد الأول يعله ويكشف أن بين أبي عمران وأبي هريرة الرجل الذي لم يسم، وكأن الهيثمي لم يقف على الإسناد الأول؛ فقد ذكره بلفظ الإسناد الآخر وقال (٨/١٦٠):

«رواه أحمد، ورجاله رجال «الصحيح»!».

وفهم منه المناوي أنه يعني صحيح الإسناد؛ فقال:

«وروى أحمد بسند قال الهيثمي - تبعاً لشيخه الزين العراقي -: صحيح . . » فذكره باللفظ الثاني.

قلت: وهذا الفهم غير صحيح؛ لأن قوله: «ورجاله رجال (الصحيح)» لا يعني أكثر من توفر شرط واحد من شروط الصحة؛ وهو ثقة الرجال، وأنهم من رجال «الصحيح»، وأما سلامته من العلة القادحة كالانقطاع مثلاً؛ فهذا القول لا ينفيه، فتنبه.

نعم للحديث شاهد يمكن أن يرتقي به إلى درجة الحسن، وهو ما روى الطبراني في «الكبير» عن أبي الدرداء قال:

«أتى النبي ﷺ رجل يشكو قسوة قلبه، قال: أتحب أن يلين قلبك وتدرك حاجتك؟ ارحم اليتيم، وامسح رأسه، وأطعمه من طعامك؛ يلن قلبك وتدرك حاجتك».

قال الهيثمي عقبه:

«وفي إسناده من لم يسم، وبقية مدلس».

ونحوه في «الترغيب» (٣/ ٢٣١).

قلت: قد أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢١٤) من طريق معمر عن **صاحب له** أن أبا الدرداء.. فذكر الحديث، فهذا سالم من بقية؛ لكنه مع جهالة صاحب معمر ما أظن أن هذا الصاحب قد أدرك أبا الدرداء. والله أعلم.

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٧٥): حدثنا **أبو الحارث محمد بن مصعب الدمشقي**: حدثنا هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد: حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن **محمد بن واسع الأزدي** أن أبا الدرداء كتب إلى سلمان: يا أخي! أَدْنِ اليتيم، وامسح برأسه، وأطعمه من طعامك؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول ـ وأتاه رجل يشكو إليه قسوة القلب ـ فقال:

«أدن اليتيم، وامسح برأسه، وأطعمه من طعامك؛ يلن قلبك وتقدر على حاجتك».

وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير أبي الحارث هذا ترجمه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ٥٢١ و ٢/ ٥٢٢/ ٢)، وذكر له بعض الأحاديث ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً.

ومحمد بن واسع قال ابن المديني:

«ما أعلمه سمع من أحد من الصحابة».

ومن طريقه أخرجه البيهقي أيضاً (١١٠٣٥).

وحديث الخرائطي هذا أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (١/ ٣٠/ ١) بزيادة: «وألطفه»، وقال:

«رواه الضياء والبيهقي والخرائطي وابن عساكر عن أبي الدرداء».

قلت: وأخرجه الخرائطي (ص ٧٤) من طريق سيار بن حاتم: حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي عن أبي عمران الجوني قال:

«قال رجل: يا رسول الله! أشكو إليك قسوة قلبي. قال: أدن منك اليتيم...» الحديث دون قوله: «وألطفه».

وإسناده مرسل حسن، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير سيار بن حاتم قال الحافظ: «صدوق له أوهام».

٨٥٥ - (رَحِمَ اللهُ عَبْداً قالَ فَغَنِمَ، أو سَكَتَ فَسَلِمَ).

أخرجه البغوي في «حديث كامل بن طلحة» (٣/٢)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤٧/٤١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤/٢٤١/٤٩٣٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٧/٢) من طريقين عن الحسن مرفوعاً مرسلاً.

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٨٠): أخبرنا ابن لهيعة [illegible]ثني خالد بن أبي عمران:

«أن النبي ﷺ أمسك لسانه طويلاً ثم أرسله، ثم قال: أتخوف عليكم هذا؛ رحم الله عبداً قال خيراً وغنم، أو سكت عن سوء فسلم».

ومن طريق ابن المبارك رواه ابن أبي الدنيا (٥٤/٦٤).

ورجاله ثقات، ولكنه مرسل بل معضل؛ فإن خالداً هذا إنما يروي عن عروة وطبقته، مات سنة (١٣٩).

وقد روي موصولاً؛ فذكره السيوطي في «الجامع» من رواية أبي أمامة مرفوعاً، وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٣/٩٥):

«رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت»، والبيهقي في «الشعب» من حديث أنس بسند فيه ضعف؛ فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين».

قلت: فالحديث عندي حسن بمجموع هذه الطرق. والله أعلم.

(تنبيه): لم أره في «الصمت» من حديث أنس، وهو عند البيهقي برقم (٤٩٣٨) كما ذكر الحافظ.

٨٥٦ - (ليس للنساءِ وسطُ الطريقِ).

رواه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٢/٥/٩)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٦٩ - موراد)، وابن عدي (١/١٩٢)، وعنه البيهقي في «الشعب» (٢/٤٧٥/٢) عن مسلم بن خالد الزنجي: أنبأ شريك بن أبي نمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند حسن بما بعده.

فقد رواه الدولابي (١/٤٥)، والطبراني في «الأوسط» (١/١٧٠/٣١٦٩)، والبيهقي في «الشعب» (٢/٤٧٥/١) عن الحارث بن الحكم عن أبي عمرو بن حماس مرفوعاً به؛ إلا أنه قال:

«سراة الطريق».

قلت: وهذا مرسل؛ أبو عمرو بن حماس قال الحافظ:

«مقبول، من السادسة، مات سنة تسع وثلاثين». يعني: ومائة.

والحارث بن الحكم ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/٢/٧٣)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦ / ١٧٢).

وقد خالفه **شداد بن أبي عمرو بن حماس** فقال: عن أبيه عن حمزة بن أبي أسيد الأنصاري عن أبيه:

«أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو خارج من المسجد، فاختلط الرجال مع النساء في الطريق، فقال رسول الله ﷺ للنساء:

«استأخرن؛ فإنه ليس لكن أن تَحْقُقْنَ الطريق، عليكن بحافات الطريق».

فكانت المرأة تلتصق بالجدار؛ حتى إن ثوبها ليتعلق بالجدار من لصوقها به».

أخرجه أبو داود (٥٢٧٢)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (ق ١٩٠/١)، والبيهقي في «الشعب»؛ لكن شداد هذا مجهول كما قال الحافظ في «التقريب».

وبالجملة؛ فالحديث حسن بمجموع الطريقين. والله أعلم.

٨٥٧ - (اتَّقِ يا أبا الوليدِ! أنْ تأتيَ يومَ القيامةِ بِبَعيرٍ تَحْمِلُهُ على رَقَبَتِكَ له رُغاءٌ، أو بقرةٌ لها خُوَارٌ، أو شاةٌ لها ثُؤَاجٌ).

أخرجه الحميدي في «مسنده» (٨٩٥) قال: ثنا سفيان قال: ثنا ابن طاوس عن أبيه قال:

«استعمل رسول ﷺ عبادة بن الصامت على الصدقة، ثم قال له:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح لولا أنه مرسل؛ لكن قد وصله البيهقي في «السنن» (١٥٨/٤) من طريق ابن أبي عمر: ثنا سفيان به؛ إلا أنه قال: عن أبيه عن عبادة أن رسول الله ﷺ بعثه على الصدقة.. الحديث.

فهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وابن أبي عمر اسمه محمد بن يحيى، وهو ثقة من شيوخ مسلم، وكان لازم سفيان بن عينية.

وهكذا موصولاً أخرجه البيهقي في «سننه» (١٥٨/٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨٦٣/٨)، وكذا الطبراني في «المعجم الكبير» كما في «المجمع» (٨٦/٣) وقال:

«ورجاله رجال (الصحيح)».

٨٥٨ ـ (اتقُوا الظلمَ ؛ فإنَّ الظلمَ ظلماتٌ يومَ القيامةِ، واتقُوا الشُّحَّ ؛ فإنَّ الشُّحَّ أهْلَكَ مَنْ كانَ قَبْلَكُم ؛ حَمَلَهُم على أنْ سَفَكُوا دماءَهُم، واسْتَحَلُّوا مَحَارِمَهُم).

أخرجه مسلم (٨/١٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٨٣)، والبيهقي في «السنن» (٦/٩٣ و ١٠/١٣٤)، و«الشعب» (٧/٤٢٤/١٠٨٣٢)، وأحمد (٣/٣٢٣) عن داود بن قيس عن عبيدالله بن مقسم عن جابر بن عبدالله أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

وطرفه الأول ورد من حديث عبدالله بن عمر مرفوعاً بلفظ:

«أيها الناس! اتقوا الظلم ؛ فإنه ظلمات يوم القيامة».

أخرجه أحمد (٢/٩٢ و ١٠٦ و ١٣٦)، والبيهقي في «الشعب» (٦/٤٧/٧٤٥٩) من طريق عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر به.

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال البخاري ؛ لكن عطاء كان اختلط.

وله طريق أخرى عنه مختصر بلفظ:

«الظلم ظلمات يوم القيامة».

أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣/١١٣)، وفي «الأدب المفرد» (٤٧٥)، ومسلم، والبيهقي في «السنن» (٦/٩٣ و ١٠/١٣٤)، و «الشعب» (٦/٤٦/٧٤٥٦)، وأحمد (٢/١٣٧ و ١٤٦) عن عبد الله بن دينار عنه.

وله شاهد بتمامه دون قوله: «اتقوا الظلم» من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً به ولفظه:

«الظلم ظلمات يوم القيامة، وإياكم والفحش! فإن الله لا يحب الفحش ولا التفحش، وإياكم والشح! فإن الشح أهلك من كان قبلكم ؛ أمرهم بالقطيعة فقطعوا،

وأمرهم بالبخل فبخلوا، وأمرهم بالفجور ففجروا».

أخرجه أحمد (٢/١٥٩)، وإسناده صحيح.

وأخرج الدارمي (٢/٢٤٠) منه أوله بلفظ:

«إياكم والظلم! فإن الظلم ظلمات يوم القيامة».

وأخرجه بهذه الزيادة ابن حبان (١٥٨٠)، والحاكم (١/١١)، والبيهقي في «الشعب» (٧/٤٢٥/١٠٨٣٤).

وأخرج منه «إياكم والشح!...» أبو داود (١ / ٢٦٨)، والحاكم (١ / ٤١٥) وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد (٢/١٩٥) أيضاً مثل رواية الدارمي مع اللفظ الذي قبله.

وله بهذا التمام طريق أخرى عن ابن عمرو؛ فقال الحسن بن عرفة في «جزئه» (رقم ٩١ ـ منسوختي)، ومن طريقه البيهقي (٧٤٥٨): نا عمر بن عبدالرحمن أبوحفص الأبار عن محمد بن جحادة عن بكر بن عبد الله المزني عنه به.

قلت: وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير الأبار هذا وهو ثقة.

وله بهذا التمام شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً به.

أخرجه أحمد (٢/٣٣١) من طريقين عن سعيد بن أبي سعيد عنه.

قلت: وإحداهما صحيح الإسناد على شرط الشيخين، والأخرى جيدة، وقد أخرجها ابن حبان (١٥٦٦)، وأخرج الأولى البيهقي (١٠٨٣٣).

٨٥٩ ـ (في الحبةِ السوداءِ شفاءٌ مِنْ كُلِّ داءٍ إلا السامَ).

أخرجه البخاري (١٠/١١٨ ـ ١١٩)، ومسلم (٧/٢٥)، وابن ماجه (٢/٣٤٢)

عن الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب قال: أخبرني أبو سلمة وسعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبرهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

وأخرجه الترمذي (٢/٣ - طبع بولاق)، وأحمد (٢/٢٤١) عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة وحده به. وقال الترمذي:

«حديث صحيح، والحبة السوداء: هي الشونيز».

وكذلك رواه مسلم أيضاً عن ابن عيينة، ثم أخرجه هو وأحمد **(٢/٢٦٨ و٣٤٣)** عن معمر وهو عن شعيب؛ كلهم عن الزهري عن أبي سلمة وحده، ثم أخرجه هو وأحمد أيضاً **(٢/٥١٠)** من طريقين آخرين عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وحده عن أبي هريرة بلفظ:

«عليكم بهذه الحبة السوداء»، ويأتي برقم (٨٦٣).

وتابعه عن أبي سلمة محمد بن عمرو بلفظ:

«في الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام. قالوا: يا رسول الله! وما السام؟ قال: الموت».

أخرجه أحمد **(٢/٢٦١ و٤٢٣ و٤٢٩ و٥٠٤)** من طرق عنه.

قلت: وهذا إسناد حسن.

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة وشواهد بلفظ:

«إن هذه الحبة»، و «ما من داء إلا في . . .».

ومن شواهده ما أخرجه أحمد (٦/١٤٦) من طريق **إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي** عن دواد بن الحصين عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً بهذا اللفظ تماماً.

ورجاله ثقات رجال الستة؛ غير **إبراهيم بن إسماعيل** هذا **فهو** ضعيف.

ولحديثها طريقان آخران؛ فراجع ما سبقت الإشارة إليه من الشواهد، وسيأتي برقم (١٨١٩) بلفظ: «الحبة السوداء».

٨٦٠ - (الطيرُ تجري بِقَدَرٍ. وكانَ يُعْجِبُهُ الفَأْلُ الحَسَنُ).

أخرجه الحاكم (١/٣٢)، وأحمد (٦/١٢٩ - ١٣٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٥٤)، والبزار (٣/٢٨)، وابن عدي (١/٩٩)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٣٥٧) عن سعيد بن مسروق، عن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي بردة؛ قال: أتيت عائشة فقلت: يا أماه! حدثيني بشيء سمعتِهِ من رسول الله ﷺ. قالت: قال رسول الله ﷺ: فذكرته مرفوعاً. وقال الحاكم:

«احتج الشيخان برواة هذا الحديث عن آخرهم؛ غير يوسف بن أبي بردة ولم يهملاه لجرح ولا لضعف؛ بل لقلة حديثه؛ فإنه عزيز الحديث جدّاً»، ووافقه الذهبي.

ويوسف هذا قد روى عنه إسرائيل أيضاً، ووثقه ابن حبان، فالحديث؛ محتمل للتحسين، لا سيما وأن شطره الأخير له شاهد من حديث أبي هريرة وسيأتي.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٧/٢٠٩) وقال:

«رواه البزار وقال: لا يروى إلا بهذا الإسناد، ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير يوسف بن أبي بردة وثقه ابن حبان».

وقد فاته أنه في «المسند» فاقتصر على عزوه للبزار، وهو قصور.

وللحديث طريق أخرى عند الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/٣٤٢) عن يحيى بن مسلمة (الأصل: سلمة) ابن قعنب: ثنا حسان بن إبراهيم عن سعد بن إبراهيم عن سفيان الثوري عن أبي بردة به؛ إلا أنه قال: «كل شيء بقدر....».

ورجاله ثقات؛ غير يحيى هذا قال العقيلي:

«حدث بمناكير».

ويشهد للحديث ما يأتي بعده:

٨٦١ - (كلُّ شيءٍ بِقَدَرٍ؛ حتى العَجْزُ والكَيْسُ، أو الكَيْسُ والعَجْزُ).

أخرجه مالك (٣/٩٣)، وعنه مسلم في «صحيحه» (٨/٥١)، والبخاري في «أفعال العباد» (ص ٧٣)، وأحمد في «المسند» (٢/١١٠)، وفي «السنة» أيضاً (ص ١٢١)؛ كلهم عن مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاوس اليماني أنه قال:

«أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بقدر. قال طاوس: وسمعت عبدالله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ:» فذكره مرفوعاً.

وله شاهد بلفظ:

«كل شيء بقضاء وقدر ولو هذه. وضرب بإصبعه السبابة على حبل ذراعه الآخر».

وهو من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال:

«تماروا بين يدي النبي ﷺ في القدر، فكرهه كراهية شديدة؛ حتى كأنما فقىء في وجهه حب الرمان، فقال: فيم أنتم؟ قالوا: تمارينا في القدر يا رسول الله! فقال:» فذكره.

قال الهيثمي (٧/٢٠٨):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه جماعة لم أعرفهم».

(تنبيه): أورد صاحب «التاج الجامع للأصول الخمسة» حديث ابن عمر المذكور بلفظ:

«كل شيء بقضاء وقدر. . . .»، وقال (١/٢٩):

«رواه الشيخان ومالك».

فزاد في متنه لفظة: «القضاء»، ولا أصل لها؛ لا عند من ذكرهم ولا عند غيرهم ممن ذكرتهم.

على أن قوله: «رواه الشيخان» يوهم أن الحديث عند البخاري في «صحيحه»؛ لأنه المراد عند إطلاق العزو إليه؛ لا سيما إذا قرن مع صاحبه مسلم فقيل: «الشيخان»، وإنما أخرجه في «أفعال العباد» كما سبق، وكم له من مثل هذا الإيهام وغيره! مما دفعني منذ ربع قرن من الزمان إلى تعقبه في «الجزء الأول» منه، وكنت نشرت طرفاً منه في بعض المجلات الإسلامية.

٨٦٢ - (إذا ضَرَبَ أحدُكُم فَلْيَجْتَنِبِ الوجهَ؛ فإنَّ الله خَلَقَ آدمَ على صُورَتِهِ).

أخرجه أحمد (٢/٢٤٤): ثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه؛ وإنما أخرج مسلم (٣١/٨)، وكذا البخاري (٢٥٥٩/١٨٢/٥)، وابن حبان (٥٥٧٥ - الإحسان) منه الشطر الأول بلفظ:

«إذا قاتل أحدكم أخاه...». وليس عند البخاري «أخاه».

وأخرجه بتمامه الآجري في «الشريعة» (ص ٣١٤) والبيهقي في «الأسماء» (ص ٢٩٠) من طرق عن سفيان به.

ثم أخرجه من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة به.

وسنده حسن.

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢٧) عن ابن عجلان قال: أخبرني أبي وسعيد عن أبي هريرة مرفوعاً دون الشطر الثاني.

وهو حسن أيضاً.

وكذلك أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٨٢/٥) من وجه آخر ضعيف عن

سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة.

ورواه أحمد عن ابن عجلان بلفظ:

«إذا ضرب أحدكم فليتجنب الوجه، ولا تقل قبَّح الله وجهك، ووجه من أشبه وجهك؛ فإن الله تعالى خلق آدم على صورته».

قال أحمد (٢/ ٢٥١ و ٤٣٤): ثنا يحيى عن ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً.

وهذا سند حسن.

وأخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٢٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٢٩١)، وقال البخاري في «الأدب المفرد»: ثنا عبد الله بن محمد قال: ثنا ابن عينية عن ابن عجلان به؛ إلا أنه أوقفه على أبي هريرة به، وعلقه الآجري ورواه البخاري من طريق أخرى عن ابن عينية به مرفوعاً مقتصراً على قوله: «لا تقولوا قبَّح الله وجهه»، فالظاهر أن ابن عجلان كان تارة يرفعه وأخرى يوقفه، والحديث مرفوع بلا شك.

وأخرج الشطر الأول منه أبو داود (٢/ ٢٤٣) من طريق عمر ـ يعني: ابن أبي سلمة ـ عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.

وسنده حسن في المتابعات.

فائدة: يرجع الضمير في قوله: «على صورته» إلى آدم عليه السلام؛ لأنه أقرب مذكور؛ ولأنه مصرح به في رواية آخر للبخاري عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً»، وقد مضى تخريجه برقم (٤٤٩)، وأما حديث: «... على صورة الرحمن»؛ فهو منكر، كما حققته في الكتاب الآخر (١١٧٦)، مع الرد على من صححه من المعاصرين كالشيخ التويجري رحمه الله وغيره.

٨٦٣ ـ (عليكم بهذِهِ الحبةِ السوداءِ؛ فإنَّ فيها شفاءً مِنْ كلِّ داءٍ إلا السامَ).

أخرجه الترمذي (٢/ ٣)، وابن حبان (٦٠٣٩)، وأحمد (٢/ ٢٤١) عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: وهو على شرط الشيخين.

وقد أخرجه مسلم عن سفيان؛ غير أنه لم يسق لفظه؛ بل أحال على لفظ عقيل عن ابن شهاب، وقد مضى قريباً بلفظ:

«في الحبة السوداء. . .» رقم (٨٥٩).

ثم أخرجه أحمد (٢/٢٦٨)، وكذا مسلم عن معمر عن الزهري به.

وللزهري فيه إسناد آخر رواه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بهذا اللفظ.

أخرجه مسلم، وأحمد (٢/٥١٠).

وله شاهد من حديث عائشة بهذا اللفظ.

أخرجه أحمد (٦/١٣٨): ثنا وكيع قال: ثني أبو عقيل عن بهية عنها.

وأبو عقيل اسمه يحيى بن المتوكل المدني، وهو ضعيف، وبهية لا تعرف.

لكن أخرجه البخاري في «صحيحه» (٥٦٨٨)؛ وابن ماجه (٣٤٤٩) من طريق أخرى عنها.

وله شاهد آخر من حديث ابن عمر بهذا اللفظ.

أخرجه ابن ماجه (٢/٣٤٢) من طريق عثمان بن عبد الملك قال: سمعت سالم بن عبد الله يحدث عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

وعثمان هذا لين الحديث، وبقية رجاله ثقات رجال مسلم.

وله شاهد ثالث بلفظ:

«عليكم بهذه الحبة السوداء ـ وهو الشونيز ـ فإن فيها شفاء».

أخرجه أحمد (٥/٣٥٤): ثنا زيد: ثني حسين: ثني عبد الله قال: سمعت أبي

بريدة يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: فذكره.

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، زيد هو ابن الحباب، وحسين هو ابن واقد.

وله طريق أخرى عن عبد الله بن بريدة بلفظ:

«الكمأة دواء العين، وإن العجوة من فاكهة الجنة، وإن هذه الحبة السوداء - يعني: الشونيز الذي يكون في الملح - دواء من كل داء إلا الموت».

أخرجه أحمد (٥/٣٤٦): ثنا أسود بن عامر: ثنا زهير عن **واصل بن حيان البجلي**: ثني عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ.

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الستة؛ غير أن له علة دقيقة؛ وهي أن زهير - وهو ابن معاوية - أخطأ في قوله: «واصل بن حيان»؛ وإنما هو «صالح بن حيان»، وهذا ضعيف.

قال أحمد في صالح هذا:

«انقلب على زهير اسمه».

وقال أبو داود:

«وغلط فيه زهير».

وقال ابن معين:

«زهير عن صالح بن حيان وواصل بن حيان؛ فجعلهما واصل بن حيان»؛ كما في «تهذيب التهذيب».

قلت: وقد رواه على الجادة محمد بن عبيد فقال: ثنا صالح - يعني: ابن حيان - عن ابن بريدة به أتم منه، فانظر:

«إن الجنة عرضت علي...» في «الكتاب الآخر» رقم (٣٨٩٩).

٨٦٤ ـ (إنَّ فيهِ شِفاءً. يعني: الحجامةَ).

أخرجه البخاري (١٠/١٢٤)، ومسلم (٧/٢١)، وابن حبان (٦٠٤٤) والحاكم (٤/٢٠٨ و ٤٠٩) وأحمد (٣/٣٣٥) من طريق عمرو بن الحارث أن بكيراً حدثه أن عاصم بن عمر بن قتادة حدثه

أن جابر بن عبد الله عاد المقنع، ثم قال: لا أبرح حتى تحتجم؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

وقد استدركه الحاكم على الشيخين فوهم.

٨٦٥ ـ (مَنْ دعا إلى هُدَىً؛ كانَ له مِنَ الأجرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ؛ لا يَنْقُصُ ذلك من أُجُورِهم شيئاً، ومَنْ دعا إلى ضلالةٍ؛ كانَ عليه مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثامِ مَنْ تَبِعهُ؛ لا يَنْقُصُ ذلك من آثامِهِم شيئاً).

رواه مسلم (٨/٦٢)، وأبو داود (٢/٢٦٢)، والترمذي (٢/١١٢)، والدارمي (١/١٢٦ ـ ١٢٧)، وابن ماجه (١/٩١)، وابن حبان (١/١٦٢/١١٢)، وأحمد (٢/٣٩٧)، وأبو يعلى (١١/٣٧٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

وللحديث شاهد من حديث جرير بن عبد الله البجلي عند مسلم وغيره، وهو مخرج في «أحكام الجنائز» (ص ١٧٦) بلفظ:

«من سن في الإسلام سنة حسنة. .».

٨٦٦ ـ (بِئسَ مَطِيَّةُ الرجلِ زَعَمُوا).

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (رقم ٣٧٧): أخبرنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي مسعود قال: قيل له: ما سمعت رسول الله ﷺ يقول في «زعموا»؟ قال: فذكره.

وهكذا أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٦٢)، وأبو داود (٤٩٧٢)،

والطحاوي في «المشكل» (١/٦٨) من طرق عن الأوزاعي به؛ إلا أنهم قالوا:

«عن أبي قلابة قال: قال أبو مسعود لأبي عبد الله، أو قال أبو عبد الله لأبي مسعود: ما سمعت. . .» إلخ.

وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، وأبو قلابة قد صرح بالتحديث في رواية الوليد بن مسلم قال: نا الأوزاعي: نا يحيى بن أبي كثير: نا أبو قلابة: نا أبو عبدالله مرفوعاً به.

أخرجه الطحاوي وابن منده في «المعرفة» (٢/٢٥١/٢).

قلت: وهذا إسناد صحيح متصل بالتحديث، وقال أبو داود:

«أبو عبد الله هذا حذيفة».

قلت: وقد جاء ذلك مفسراً في إسناد أحمد:

«أو قال أبو مسعود لأبي عبد الله، يعني: حذيفة».

ولذلك أورده في «مسند حذيفة».

وخالفهم جميعاً **يحيى بن عبد العزيز** فقال: عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهلب أن عبد الله بن عامر قال: يا أبا مسعود! ما سمعت. . . إلخ.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٧٦٣)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٣٠١ / ٦٨٨).

وهذه رواية شاذة بل منكرة؛ فإن يحيى هذا ليس بالمشهور بالحفظ والضبط، ولهذا قال الحافظ:

«مقبول». يعني عند المتابعة؛ وإلا فلين عند التفرد كما هو اصطلاحه، فكيف وقد خالف؟!

قلت: وفي الحديث ذم استعمال هذه الكلمة: «زعموا»؛ وإن كانت في اللغة قد تأتي بمعنى قال كما هو معلوم، ولذلك لم تأت في القرآن إلا في الإخبار عن المذمومين بأشياء مذمومة كانت منهم؛ مثل قوله تعالى: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾، ثم أتبع

ذلك بقوله ﴿بلى وربي لتبعثن ثم لتنبؤن بما عملتم﴾، ونحو ذلك من الآيـات، قال الطحاوي رحمه الله تعالى بعد أن ساق بعضها:

«وكل هذه الأشياء فإخبار من الله بها عن قوم مذمومين في أحوال لهم مذمومة، وبأقوال كانت منهم كانوا فيها كاذبين، فكان مكـروهاً لأحـد من الناس لـزوم أخلاق المذمومين في أخلاقهم، الكافرين في أديانهم، الكاذبين في أقوالهم. وكـان الأولى بأهل الإيمان لزوم أخلاق المؤمنين الذين سبقوهم بالإيمان، وما كانوا عليه من المذاهب المحمودة والأقوال الصادقة التي حمدهم الله تعالى عليها، رضوان الله عليهم ورحمته. وبالله التوفيق».

وقال البغوي في «شرح السنة» (١٢/٣٦٢):

«إنما ذم هذه اللفظة؛ لأنها تستعمل غالباً في حديث لا سند له ولا ثبت فيه؛ إنما هو شيء يحكى على الألسن، فشبه النبي ﷺ ما يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به إلى حاجته من قولهم: «زعموا» بالمطية التي يتوصل بها الرجل إلى مقصده الذي يؤمه، فأمر النبي ﷺ بالتثبت فيما يحكيه، والاحتياط فيما يرويه، فلا يروي حديثاً حتى يكون مروياً عن ثقة؛ فقد روي عن النبي ﷺ قال: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»، وقال عليه السلام: (من حدث بحديث يرى أنه كذب؛ فهو أحد الكاذبين)».

٨٦٧ - (اتَّقُوا الله ربَّكم، وصَلُّوا خمسَكُم، وصُومُوا شهرَكُم، وأدُّوا زكاةَ أموالِكُم، وأطِيعُوا ذا أَمْرِكُم؛ تَدْخُلُوا جنةَ ربِّكم).

انظر: «الاستدراك» رقم (١٠).

أخرجه الترمذي (٢/٥١٦)، وابن حبـان (٧٩٥)، والحاكم (١/٩ و ٣٨٩)، وأحمد (٥/٢٥١ و ٢٦٢) من طريق معاوية بن صالح: حدثني سُليم بن عامر قال: سمعت أبا أمامة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يخطب في حجة الوداع فقال: فذكره، واللفظ للترمذي وقال:

«حديث حسن صحيح»، ولفظ أحمد والحاكم:

«اعبدوا ربكم»، وقال:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

ولفظ ابن حبان:

«أطيعوا ربكم».

٨٦٨ - (اتقُوا الله في الصلاةِ وما مَلَكَتْ أيمانُكُم).

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٠/١٦٩) من طريق عمر بن حفص السدوسي حدثنا عبد الله بن المبارك البغدادي - مولى العباس سنة تسع عشرة - : حدثنا همام بن يحيى عن قتادة عن أبي الخليل صالح عن أم سلمة:

«أن رسول الله ﷺ كان يقول في مرضه...» فذكره، وزاد: «وجعل يكررها».

أورده في ترجمة عبد الله هذا، وليس هو ابن المبارك الإمام المشهور، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وسائر رواته ثقات رجال الشيخين؛ غير السدوسي هذا، وهو ثقة كما قال الخطيب في ترجمته (١١/٢١٦).

والحديث أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/٢٣٥ - ٢٣٦) من طريق أبي عوانة عن قتادة عن سفينة مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت:

«كانت عامة وصية رسول الله ﷺ: «الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم». حتى جعل يغرغر بها في صدره، وما يفيض بها لسانه».

وإسناده صحيح إن كان قتادة سمعه من سفينة.

لكن الحديث صحيح؛ فإن له شاهداً من حديث أنس عند الطحاوي وغيره، وصححه الحاكم والذهبي، وآخر من حديث علي أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٥٨) وأبو داود وغيره، وهو مخرج في «الإرواء» (٢١٧٨).

٨٦٩ ـ (اتقُوا الله وصِلُوا أَرْحَامَكُم).

رواه ابن عساكر (١٦/ ٧٤/ ٢) عن **الفضل بن موفق** عن **المسعودي** عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن يعني عن عبد الله بن مسعود رفعه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ المسعودي كان اختلط.

والفضل ضعفه أبو حاتم، ولذلك جزم المناوي بضعف إسناده؛ لكنه قواه ببعض الشواهد فقال:

«ورواه الطبراني باللفظ المزبور عن جابر وزاد: «فإنه ليس من ثواب أسرع من صلة الرحم». ورواه ابن جرير وعبد بن حميد عن قتادة وزاد: «فإنه أبقى لكم في الدنيا، وخير لكم في الآخرة». وبذلك يصير حسناً».

قلت: لكن في إسناد الطبراني **محمد بن كثير** عن **جابر الجعفي**؛ قال الهيثمي (٨/ ١٤٩):

«وكلاهما ضعيف جدّاً».

وسيأتي لفظه بتمامه وتخريجه برقم (٥٣٦٩) المجلد (١١) من الكتاب الآخر.

وأما رواية ابن جرير ـ وهي في «تفسيره» (٧/ ٥٢١/ ٨٤٢٢ و ٨٤٢٧) ـ فهي بإسنادين له عن قتادة مرسلاً، فهو شاهد قوي لموصول ابن مسعود. والله أعلم.

والحديث كالتفسير لقوله تعالى في سورة ﴿النساء﴾: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾؛ لأن المعنى: اتقوا الله الذي تساءلون به، واتقوا الأرحام أن تقطعوها، وهو المعنى الذي اختاره ابن جرير من حيث الأسلوب العربي، فراجعه.

٨٧٠ ـ (اتَّقُوا دعوةَ المظلومِ؛ فإنها تُحْمَلُ على الغَمَامِ، يقولُ الله جلَّ جلالُهُ: وعزتي وجلالي لأَنْصُرَنَّكَ ولو بعدَ حينٍ).

رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١/ ١٨٦)، والدولابي (٢/ ١٢٣)،

والطبراني (١/١٨٦/١) من طريقين عن سعد بن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري : نا **عبدالله بن محمد بن عمران بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله** رحمه الله : حدثني خزيمة بن محمد بن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن جده عن خزيمة بن ثابت مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف، وفيه علل :

الأولى : محمد بن عمارة هذا في عداد المجهولين، أورده البخاري في «التاريخ»، ثم ابن أبي حاتم (٤/١/٤٤) من رواية ابنه خزيمة فقط عنه، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

الثانية : ابنه خزيمة أورده البخاري أيضاً (٢/١/١٩٠)، وابن أبي حاتم (١/٢/٣٨٢) من رواية عبد الله بن محمد هذا، ولم يذكرا فيه شيئاً .

الثالثة : عبد الله بن محمد بن عمران لم أجد له ترجمة .

وبالجملة ؛ فالإسناد مظلم مجهول .

لكن الحديث حسن على أقل الدرجات ؛ فقد أخرج ابن حبان (٢٤٠٩) طرفه الأول من حديث أبي هريرة مرفوعاً :

«اتقوا دعوة المظلوم» .

وسنده صحيح .

وورد من حديث أنس أيضاً بزيادة فيه، وقد سبق تخريجه برقم (٧٦٧) .

وأخرج ابن حبان أيضاً (٢٤٠٨)، والترمذي (٢/٢٨٠)، وابن ماجه (١٧٥٢)، وأحمد (٢/٣٠٥ و ٤٤٥) من طريق **أبي مدلة** عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

«ثلاثة لا ترد دعوتهم . . . ودعوة المظلوم يرفعها الله فوق الغمام، ويفتح لها أبواب السماء، ويقول الرب : وعزتي لأنصرنك ولو بعد حين» .

وقال الترمذي:

«حديث حسن».

قلت: يعني في الشواهد؛ وإلا فأبو مُدِلَّة مجهول كما قال ابن المديني.

وله عنده (٢/٨٦) طريق أخرى أعلها بالانقطاع.

٨٧١ ـ (اتقوا دعوةَ المظلومِ؛ فإنها تصعدُ إلى السماءِ كأنها شرارٌ).

أخرجه الحاكم (١/٢٩) عن أبي كريب: ثنا حسين بن علي عن زائدة عن عاصم بن كليب عن محارب بن دثار عن ابن عمر: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال:

«احتج مسلم بعاصم بن كليب، والباقون متفق على الاحتجاج بهم»، ووافقه الذهبي، وقال في «العلو» (رقم ١٣ ـ مختصرة):

«غريب، وإسناده جيد».

قلت: فهو صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه الديلمي في «المسند» (١/١/٤٢ ـ ٤٣) من طريق **أحمد بن إسماعيل ابن الحارث**: حدثنا **عمرو بن مرزوق**: أخبرنا زائدة عن **عطاء بن السائب** عن محارب بن دثار به.

وعطاء بن السائب كان اختلط؛ لكن عمرو بن مرزوق ثقة له أوهام، وأحمد ابن إسماعيل بن الحارث لم أجد له ترجمة.

٨٧٢ ـ (أتِمُّوا الوُضُوءَ؛ ويلٌ للأعقابِ مِنَ النارِ).

أخرجه ابن ماجه (١/١٧٠) من طريق **الوليد بن مسلم**: ثنا شيبة بن الأحنف عن أبي سلام الأسود عن أبي صالح الأشعري: حدثني أبو عبد الله الأشعري عن خالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحبيل ابن حسنة، وعمرو بن العاص؛ كل هؤلاء سمعوا من رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير شيبة بن الأحنف فقال دحيم :

«كان الوليد يروي عنه، ما سمعت أحداً يعرفه».

وذكره أبو زرعة الدمشقي في نفر ذوي أسنان وعلم. وأما ابن حبان فذكره في «الثقات»، وعلى ذلك قال البوصيري في «الزوائد» (ق ٢/٣٤) :

«هذا إسناد حسن، ما علمت في رجاله ضعفاً».

قلت : وهو كما قال، لولا أن الوليد بن مسلم كان يدلس تدليس التسوية! ولم يصرح بتحديث شيخه ومن فوقه.

نعم الحديث صحيح لغيره؛ فقد ثبت مرفوعاً بلفظ :

«أسبغوا الوضوء؛ ويل للأعقاب من النار».

أخرجه أحمد (٢/١٦٤ و ١٩٣ و ٢٠١)، ومسلم وأبو عوانة في «صحيحيهما» وغيرهم من طرق عن منصور عن هلال بن يساف عن أبي يحيى عن عبد الله بن عمرو قال :

«أبصر رسول الله ﷺ قوماً يتوضؤون لم يتموا الوضوء، فقال : فذكره، والسياق لأحمد.

وقد خرجته في «صحيح أبي داود» (٨٧).

٨٧٣ - (إتْيَانُ النساءِ في أدبارِهِنّ حرامٌ).

أخرجه النسائي في «العشرة» من «السنن الكبرى» (١/٧٧/٢) عن عبد الله بن شداد الأعرج عن رجل عن خزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ به.

قلت : ورجاله ثقات؛ غير هذا الرجل الذي لم يسمّ؛ لكن الحديث صحيح؛ فقد جاء من طرق أخرى عن خزيمة وغيره بألفاظ متقاربة، وقد ذكرت بعضها في «آداب الزفاف» (ص ١٠٤ - طبع المكتبة الإسلامية / عمّان).

٨٧٤ - (أُتِيتُ بالبُرَاقِ - وهو دابَّةٌ أبيضُ طويلٌ، يَضَعُ حافِرَهُ عند مُنْتَهَى طَرْفِهِ - فلم نُزَايِلْ ظَهْرَهُ أنا وجبريلُ حتى أَتَيْتُ بيتَ المَقْدِسِ ، فَفُتِحَتْ لنا أبوابُ السماءِ، ورأيتُ الجنةَ والنارَ).

أخرجه أحمد (٣٩٢/٥و٣٩٤) من طريق حماد بن سلمة عن عاصم ابن بهدلة عن زر بن حبيش عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. قال حذيفة بن اليمان:

«ولم يُصَلِّ في بيت المقدس. قال زر: فقلت له: بلى قد صلى. قال حذيفة: ما اسمك يا أصلع! فإني أعرف وجهك ولا أعرف اسمك؟ فقلت: أنا زر بن حبيش. قال: وما يدريك أنه قد صلى؟ قال: فقلت: يقول الله عز وجل: ﴿سبحانَ الذي أسرى بعبدِهِ ليلاً منَ المسجدِ الحرامِ إلى المسجدِ الأقصى الذي باركْنا حولهَ لنرِيَهُ من آياتِنا إنه هو السميعُ البصيرُ﴾. قال: فهل تجده صلى؟ لو صلى لصليتم فيه كما تصلون في المسجد الحرام. قال زر: وربط الدابة بالحلقة التي يربط بها الأنبياء عليهم السلام. قال حذيفة: أو كان يخاف أن تذهب منه وقد آتاه الله بها؟!».

وأخرجه الترمذي (١٣٩/٤)، والحاكم (٣٥٩/٢) من طرق أخرى عن عاصم به نحوه. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

وأقول: إنما هو حسن فقط للخلاف المعروف في عاصم ابن بهدلة.

٨٧٥ - (اثْبُتْ حِرَاءُ! فإنه ليسَ عليكَ إلا نَبِيٌّ، أو صِدِّيقٌ، أو شَهِيدٌ).

ورد من حديث سعيد بن زيد، وعثمان بن عفان، وأنس بن مالك، وبريدة بن الحصيب، وأبي هريرة.

١ ـ أما حديث سعيد بن زيد؛ فيرويه عبد الله بن ظالم المازني عنه قال:

«أشهد على التسعة أنهم في الجنة، ولو شهدت على العاشرة لم آثم. قيل: وكيف ذاك؟ قال:

كنا مع رسول الله ﷺ بحراء فقال: (فذكره)، قيل: ومن هم؟ قال: رسول الله ﷺ وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف. قيل: فمن العاشر؟ قال: أنا».

أخرجه أبو داود (٢/٢٦٤)، والترمذي (٤/٣٣٦)، وابن ماجه (١/٦١)، وابن حبان (٩/٦٩/٦٩٥٧ ـ الإحسان)، والحاكم (٣/٤٥٠)، وأحمد (١/١٨٧ و١٨٨ و١٨٩). وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: وإسناده حسن، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير المازني هذا فقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عنه جماعة، وتابعه أبو إسحاق عند أبي نعيم (٤/٣٤١).

٢ ـ وأما حديث عثمان؛ فيرويه أبو إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلمي قال:

«لما حُصِر عثمان؛ أشرف عليهم فوق داره، ثم قال: أذكركم بالله؛ هل تعلمون أن حراء حين انتفض قال رسول الله ﷺ:» فذكره.

أخرجه ابن حبان (٢١٦٨)، والترمذي (٤/٣٢٠) وقال:

«حديث حسن صحيح».

وله عنده (٤/٣٢٢) طريق أخرى يرويه يحيى بن أبي الحجاج المنقري عن أبي مسعود الجريري عن ثمامة بن حزن القشيري قال:

«شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان...» فذكره بلفظ:

«اسكن ثبير! فإنما عليك...».

وقال: «حديث حسن».

قلت: يحيى هذا لين الحديث كما في «التقريب»، وانظر «الإرواء» (١٥٩٤).

٣ ـ وأما حديث أنس؛ فيرويه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عنه:

«أن النبي ﷺ كان على حراء هو، وأبو بكر، وعمر، وعثمان...» الحديث، وقال:

«وشهيدان».

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٥/٣٦٥) من طريق محمد بن يونس: ثنا قريش بن أنس: ثنا سعيد بن أبي عروبة.

وابن يونس هذا ـ هو الكديمي ـ متهم؛ ولكنه لم يتفرد به كما يأتي؛ فقد أخرجه البخاري (٧/٣٠)، والترمذي (٤/٣١٨) وصححه، وابن حبان (٩/٧/٦٨٢٦ ـ الإحسان)، وأحمد (٣/١١٢) وأبو يعلى (٢٩١٠ و ٣١٩٦) من طريق يحيى عن سعيد به، إلا أنه قال: «أحد»؛ بدل «حراء» فقال الحافظ في «شرحه»:

«وقد وقع في رواية لمسلم ولأبي يعلى من وجه آخر عن سعيد: «حراء»، والأول أصح، ولولا اتحاد المخرج لجوزت تعدد القصة. ثم ظهر لي أن الاختلاف فيه من سعيد؛ فإني وجدته في «مسند الحارث بن أبي أسامة» عن روح بن عبادة عن سعيد، فقيل فيه: «أحداً أو حراء» بالشك».

وأقول: فيه أمران:

الأول: أن الحديث من رواية أنس لم أجده في «مسلم» إطلاقاً، ولم يعزه إليه السيوطي في «زيادة الجامع الصغير» (٢/٦).

والآخر: لا شك في تعدد القصة لتعدد الطرق بذلك، ولكن لا يلزم منه أن أنساً حدث بكل ذلك، وإذا كان ابن أبي عروبة قد اختلف عليه فيه؛ فذلك لأنه كان اختلط كما في «التقريب»، فلا بد من ترجيح أحد اللفظين عنه، فنظرنا فوجدنا البخاري قد

أخرجه (٣٨/٧) من طرق أخرى؛ منها يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة، ويزيد هذا قال إبراهيم بن محمد بن عرعرة:

«لم يكن أحد أثبت منه».

وقال أحمد:

«ما أتقنه وما أحفظه! يا لك من صحة حديث صدوق متقن! قال: وكل شيء رواه يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة؛ فلا تبال أن لا تسمعه من أحد؛ سماعه منه قديم».

قلت: فهذا يرجح أن المحفوظ عن سعيد إنما هو بلفظ: «أحد»؛ لأنه حدث به سعيد قبل اختلاطه.

ولا يخدش في ذلك أنه تابعه عمران عن قتادة به، باللفظ الآخر.

أخرجه الطيالسي (٢/١٣٩/٢٥١٦).

لأن عمران هذا ـ وهو ابن داوَر أبو العوام القطان ـ في حفظه ضعف.

ويشهد له حديث سهل بن سعد قال:

«ارتج أُحُدٌ، وعليه النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان، فقال النبي ﷺ: »، فذكره بلفظ حديث أنس.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١١/٢٢٩/٢٠٤٠١)، وعنه أحمد (٥/٣٣١)، وكذا أبو يعلى (١٣/٥٠٩/٧٥١٨)، وابن حبان أيضاً (٦/١٤٤/٦٤٥٨) بسند صحيح كما قال الحافظ (٧/٣٠)، وعزاه لأبي يعلى فقط!

٤ ـ وأما حديث بريدة؛ فيرويه ابنه عبد الله عنه بلفظ:

«كان جالساً على حراء ومعه أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فتحرك الجبل، فقال رسول الله ﷺ: » فذكره.

أخرجه أحمد (٥/٣٤٦) بسند صحيح أيضاً كما قال الحافظ، وتمام في «الفوائد» (١/١٣٢).

٥ ـ وأما حديث أبي هريرة؛ فيرويه سهيل عن أبيه عنه:

«أن رسول الله ﷺ كان على حراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فتحركت الصخرة، فقال رسول الله ﷺ:

«اهدأ؛ فما عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيد».

أخرجه مسلم (٧/١٢٨)، والترمذي (٤/٣١٩)، وأحمد (٢/٤١٩)، والخطيب (٨/١٦١). وقال الترمذي:

«حديث صحيح».

وزاد مسلم في رواية:

«وسعد بن أبي وقاص».

وزاد أحمد ـ وهي عند البخاري في «الأدب المفرد» (٣٣٧)، والترمذي (٢/٣٠٩) وحسنه، وأبي نعيم (٩/٤٢)، وأبي أحمد الحاكم في «الكنى» (ق ٤٣/٢).

«وأن رسول الله ﷺ قال:

نعم الرجل أبو بكر، نعم الرجل عمر، نعم الرجل أبو عبيدة بن الجراح، نعم الرجل أسيد بن حضير، نعم الرجل ثابت بن قيس بن شماس، نعم الرجل معاذ بن جبل، نعم الرجل معاذ بن عمرو بن الجموح».

وسنده صحيح على شرط مسلم، وصححه ابن حبان (٢٢١٧)، وقال الحاكم (٣/٢٣٣ و ٢٦٨ و ٢٤٦):

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

٨٧٦ - (أَثْقَلُ شيءٍ في الميزانِ الخُلُقُ الحَسَنُ).

أخرجه أبو داود (٢/٢٨٩)، وأحمد (٦/٤٤٦ و ٤٤٨)، والغطريف في «حديثه» (رقم ٨٩ - منسوختي)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٩) من طريق شعبة عن القاسم بن أبي بزة عن عطاء الكيخاراني عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: فذكره، واللفظ للغطريف، ولفظ الآخرين:

«ما من شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق».

قلت: وهذا إسناد صحيح، وصححه ابن حبان (١٩٢١).

وتابعه الحسن بن مسلم عن خاله عطاء بن نافع به بلفظ الغطريف، وفي رواية بلفظ:

«إن أفضل شيء في الميزان يوم القيامة الخلق الحسن».

أخرجه أحمد (٦/٤٤٢)، وسنده صحيح أيضاً.

وتابعه قبيصة بن الليث عن مطرف عن عطاء به مثل لفظ الغطريف عند أبي داود وأحمد، وزاد:

«وإن صاحب حسن الخلق ليبلغ به درجة صاحب الصوم والصلاة».

أخرجه الترمذي (٣/١٤٦) وقال:

«حديث غريب من هذا الوجه».

قلت: وسنده جيد.

وتابعه **يعلى بن مملك** عن أم الدرداء به أتم منه، ولفظه:

«من أعطي حظه من الرفق؛ أعطي حظه من الخير، وليس شيء أثقل...» الحديث.

أخرجه أحمد (٦/٤٥١)، والخرائطي، والترمذي (٣/١٤٩) دون قوله: «وليس . . .» وزاد:

«ومن حرم حظه من الرفق؛ فقد حرم حظه من الخير». وقال :

«حديث حسن صحيح».

قلت : ابن مملك هذا لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير ابن أبي مليكة، ولذلك قال الحافظ: «مقبول» يعني عند المتابعة.

ومن هذا الوجه أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٦٤)، والبيهقي في «السنن» (١٠/١٩٣) مثل لفظ الترمذي وزاد:

«أثقل شيء في ميزان المؤمن خلق حسن، إن الله يبغض الفاحش البذي».

وهذه الزيادة أخرجها ابن حبان أيضاً (١٩٢٠)، وكذا الترمذي (١/١٤٥)، ولفظه:

«ما شيء أثقل في ميزان المؤمن يوم القيامة من خلق حسن؛ فإن الله تعالى يبغض الفاحش البذي»

وقال أيضاً:

«حديث حسن صحيح».

وقد عرفت ما فيه؛ لكن الشطر الأول منه قد صح من الطريق الأول، وله شاهد من حديث عائشة مضى (٥١٨).

والشطر الآخر له شاهدان:

أحدهما من حديث ابن عمرو بلفظ:

«الفاحش المتفحش».

أخرجه أحمد (٢/١٦٢و١٩٩) بسند قوي بما قبله وما بعده.

والآخر: من حديث أسامة بن زيد به.

أخرجه أحمد أيضاً (٥/٢٠٢) بإسناد مقبول عند الحافظ، وصححه ابن حبان (١٩٧٤)، وليس له في «المسند» سوى طريق واحد خلافاً لمن وهم.

وله شاهد ثالث من حديث ابن مسعود بلفظ:

«. . . الفاحش البذي».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٧٨/١).

وفيه سوار بن مصعب، وهو ضعيف.

٨٧٧ ـ (للعبدِ المملوكِ الصالحِ أجْرانِ).

أخرجه البخاري (٥/١٣٢)، وفي «الأدب المفرد» (٣٢)، ومسلم (٥/٩٤)، وأحمد (٢/٣٣٠) من طريق يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً به، وزاد:

«والذي نفس أبي هريرة بيده؛ لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرُّ أمي؛ لأحببت أن أموت وأنا مملوك».

لكن الزيادة المذكورة مدرجة في الحديث عند «البخاري»؛ لأنه وقع عنده بلفظ:

«والذي نفسي بيده. . .».

والصواب أن هذه الزيادة من قول أبي هريرة كما وقع في الرواية الأولى، وهي لأحمد، ومسلم، و «الأدب»، والمعنى يشهد لذلك؛ لأن أم النبي ﷺ ماتت وهو صغير كما هو معلوم.

وهذا مما يدل على أن ترجيح ما في «الصحيحين» على ما كان عند غيرهما ليس على إطلاقه. فتأمل.

٨٧٨ - (إذا قَعَدْتُم في كُلِّ ركعتينِ فَقُولُوا: التحياتُ للهِ والصلواتُ والطيباتُ، السلامُ عليكَ أيُّها النبيُّ! ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ، السلامُ علينا وعلى عِبَادِ اللهِ الصالحينَ، أشهدُ أنْ لا إلٰهَ إلا الله، وأنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ. ثم لِيَتَخَيَّرْ مِنَ الدعاءِ أَعْجَبَهُ إليه).

أخرجه النسائي (١/١٧٤)، وأحمد (١/٤٣٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٥٥/١) من طريق شعبة قال: أنبأنا أبو إسحاق: أنا أبو الأحوص عن عبد الله قال:

«كنا لا ندري ما نقول في كل ركعتين؛ غير أن نسبح، ونكبر، ونحمد ربنا، وإن محمداً ﷺ علم فواتح الخير وخواتمه، فقال:» فذكره.

قلت وهذا إسناد صحيح متصل على شرط مسلم.

وتابعه إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق: حدثني أبي عن أبي إسحاق: أخبرني أبو الأحوص والأسود بن يزيد وعمرو بن ميمون وأصحاب عبد الله أنهم سمعوه يقول: فذكره.

أخرجه الطبراني: حدثنا عبد الله بن حنبل ومحمد بن عبد الله الحضرمي قالا: نا عبد الله بن محمد بن سالم القزاز: نا إبراهيم.

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير القزاز هذا قال الحافظ:

«ثقة ربما خالف».

وفي الحديث فائدة هامة؛ وهي مشروعية الدعاء في التشهد الأول، ولم أر من قال به من الأئمة غير ابن حزم، والصواب معه، وإن كان هو استدل بمُطْلَقات يمكن للمخالفين ردها بنصوص أخرى مقيدة، أما هذا الحديث فهو في نفسه نص واضح مفسر لا يقبل التقييد، فرحم الله امرأً أنصف واتبع السنة.

والحديث دليل من عشرات الأدلة على أن الكتب المذهبية قد فاتها غير قليل من هدي خير البرية ﷺ؛ فهل في ذلك ما يحمل المتعصبة على الاهتمام بدارسة السنة، والاستنارة بنورها؟! لعل وعسى.

(تنبيه): وأما حديث:

«كان لا يزيد في الركعتين على التشهد».

فهو منكر كما حققته في «الضعيفة» (٥٨١٦).

٨٧٩ - (الزكاةُ في هذِهِ الأربعةِ: الحِنْطَةِ والشَّعِيرِ، والزَّبِيبِ، والتَّمْرِ).

أخرجه الدارقطني (٢٠١) من طريق **محمد بن عبيد الله بن الحكم** عن موسى بن طلحة عن عمر بن الخطاب قال:

«إنما سن رسول الله ﷺ الزكاة. . .» إلخ.

ومحمد بن عبيد الله - هو العرزمي - متروك؛ لكن قد توبع.

فأخرجه الدارقطني أيضاً، والحاكم (١/ ٤٠١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي: ثنا سفيان عن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة قال:

«عندنا كتاب معاذ بن جبل عن النبي ﷺ أنه إنما أخذ الصدقة من الحنطة. . .» إلخ. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وتمام كلام الحاكم:

«وموسى بن طلحة تابعي كبير، لم ينكر له أنه يدرك أيام معاذ رضي الله عنه».

قال الحافظ في «التلخيص» (٥/ ٥٦٠):

«قلت: قد منع ذلك أبو زرعة، وقال ابن عبد البر: لم يلق معاذاً ولا أدركه».

قلت: لكن ذكر له الحاكم شاهداً بإسناد صحيح بلفظ:

«لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة. . .» فذكرها. وانظر «الإرواء» (٨٠١).

فالحديث صحيح لغيره. والله أعلم.

هل هم المحامون؟

٨٨٠ ـ (إنَّ الله عزَّ وجلَّ يبغضُ البَلِيغَ مِنَ الرجالِ ؛ الذي يَتَخَلَّلُ بِلِسانِهِ تَخَلُّلَ الباقِرَةِ بِلِسانِها).

أخرجه أبو داود (٢/٣١٤ ـ ٣١٥)، والترمذي (٢/١٣٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩/١٥/٦٣٤٨)، وأحمد (٢/١٦٥ و ١٨٧) من طرق صحيحة عن نافع بن عمر عن بشر بن عاصم بن سفيان عن أبيه عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً به. وقال الترمذي: «حديث حسن غريب، وفي الباب عن سعد».

قلت: وهو حسن كما قال الترمذي، وأقره العراقي في «المغني» (٢/٣٨)، رجاله كلهم ثقات؛ غير عاصم بن سفيان، وهو صدوق كما قال في «التقريب».

ويشهد له حديث سعد الذي أشار إليه الترمذي؛ وقد مضى برقم (٤٢٠)، ولفظه:

«سيكون قوم يأكلون».

وقد روي الحديث مرسلاً؛ لكن الأصح الموصول.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٤١):

«سألت أبي عن حديث رواه وكيع عن نافع بن عمر الجمحي عن بشر بن عاصم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. فقلت لأبي: أليس قد حدثتنا عن أبي الوليد وسعيد بن سليمان عن نافع بن عمر عن بشر بن عاصم الثقفي عن أبيه عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ؟ فقال: نعم. وقال: جميعاً صحيحين، قصر وكيع».

يعني: أن وكيع أرسله فقصر، وأن أبا الوليد وسعيد بن سليمان وصلاه بذكر ابن عمرو فيه، وكذلك وصله يزيد بن هارون وغيره، فهو الأصح دون ريب، ومرسل وكيع في كتابه «الزهد» (٢/٥٧٥/٣٠٢).

٨٨١ - (أحبُّ الدِّينِ إلى اللهِ الحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ).

علقه البخاري في «صحيحه» «كتاب الإيمان» فقال: «باب الدين يسر، وقول النبي ﷺ: » فذكره.

وقد وصله هو في «الأدب المفرد» رقم (٣٨٧)، وأحمد في «المسند» رقم (٢١٠٨)، والبزار في «المسند» (١/٥٨/٧٨ - الكشف)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/٢٢٧)، والضياء في «المختارة» (٦٤/٣٧/٢)؛ كلهم من طريق يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال:

«سئل النبي ﷺ أي الأديان أحب إلى الله عز وجل؟ قال: الحنيفية السمحة».

ورجاله ثقات؛ لكن ابن إسحاق مدلس وقد عنعنه، وقال الهيثمي في «المجمع» (١/٦٠):

«رواه أحمد، والطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، والبزار، وفيه ابن إسحاق وهو مدلس، ولم يصرح بالسماع».

ومنه تعلم أن قول الحافظ في «الفتح» (١/٧٨) - بعد أن عزاه لـ «الأدب المفرد» و«المسند» - : «وإسناده حسن» غير حسن، وأنه قد غلا محقق «المسند» حين قال: «إسناده صحيح»!

ثم وجدت للحديث شواهد تقويه؛ خرجتها في «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (ص ٤٤).

٨٨٢ - أَيَحْسَبُ أحَدُكُم مُتَّكِئاً على أرِيكَتِهِ قد يظنُّ أنَّ الله لم يُحَرِّمْ شيئاً إلا ما في هذا القرآنِ؟! ألا وإني واللهِ قد أَمَرْتُ وَوَعَظْتُ ونَهَيْتُ عنْ أشياءَ إنّها لَمِثْلُ القرآنِ أو أكثرُ، وإنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يُحِلَّ لكم أنْ تدخلُوا بيوتَ أهلِ الكتاب إلا بإذنٍ، ولا ضَرْبَ نِسائِهِم، ولا أَكْلَ ثِمارِهِم؛ إذا أعْطَوْكُمُ الذي عليهِم).

أخرجه أبو داود (٢/ ٤٥)، وعنه البيهقي في «السنن» (٩/ ٢٠٤)، وكذا ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ١٤٩) عن **أشعث بن شعبة**: ثنا أرطاة بن المنذر قال: **سمعت حكيم بن عمير أبا الأحوص** يحدث عن العرباض بن سارية السلمي قال:

«نزلنا مع النبي ﷺ (خيبر)، ومعه من معه من أصحابه، وكان صاحب (خيبر) رجلاً مارداً منكراً، فأقبل إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد! ألكم أن تذبحوا حُمرنا، وتأكلوا ثمرنا، وتضربوا نساءنا؟! فغضب النبي ﷺ وقال:

«يا ابن عوف! اركب فرسك ثم نادِ: ألا إن الجنة لا تحل إلا لمؤمن، وأن اجتمعوا للصلاة» .قال: فاجتمعوا، ثم صلى بهم النبي ﷺ، ثم قام فقال: » فذكره.

وهذا سند حسن إن شاء الله تعالى؛ أشعث بن شعبة قال الذهبي:

«قال أبو زرعة وغيره: «لين». وقواه ابن حبان، روى عند عبد الوهاب بن نجدة وأحمد بن السرح وجماعة».

قلت: وهذا الحديث رواه عنه محمد بن عيسى ـ وهو ابن نجيح البغدادي ـ وهو ثقة فقيه.

وأرطاة بن المنذر ثقة.

وحكيم بن عمير قال أبو حاتم:

«لا بأس به».

وفي «التقريب»:

«صدوق يهم».

وقد وردت هذه القصة عن خالد بن الوليد بنحوها بلفظ:

«يا أيها الناس! ما بالكم أسرعتم...».

وهو من حصة «الكتاب الآخر» (٣٩٠٢).

حَمْلُ ماءِ زَمْزَمَ والتَّبَرُّكُ به

٨٨٣ - (كانَ يَحْمِلُ ماءَ زَمْزَمَ [في الأَداوَىٰ والقِرَبِ، وكان يَصُبُّ على المرضى ويَسْقِيهِم]).

أخرجه الترمذي (١ / ١٨٠)، وكذا البخاري في «التاريخ الكبير» (٢ / ١ / ١٧٣)، والبيهقي في «السنن» (٥/٢٠٢)، وفي «الشعب» (٣/٤٨٢/٤١٢٩) من طريق **خلاد بن يزيد الجُعْفي** عن زهير بن معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة:

«أنها كانت تحمل من ماء زمزم، وتخبر أن رسول الله ﷺ كان. . .» الحديث. والزيادة للبخاري وقال:

«لا يتابع عليه».

يعني: الجُعْفي هذا، وهو ثقة كما قال ابن حبان، فإنه روى عنه جماعة وقال:

«ربما أخطأ».

وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق ربما وهم».

ولذلك قال الترمذي عقبه:

«حديث حسن، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

وله شاهد من طريق أبي الزبير قال:

«كنا عند جابر بن عبد الله فتحدثنا، فحضرت صلاة العصر، فقام فصلى بنا في ثوب واحد قد تلبب به، ورداؤه موضوع، ثم أتي بماء زمزم فشرب، ثم شرب، فقالوا: ما هذا؟ قال: هذا ماء زمزم؛ قال فيه رسول الله ﷺ: «ماء زمزم لما شرب له». قال: ثم أرسل النبي ﷺ - وهو بالمدينة قبل أن تفتح مكة - إلى سهيل بن عمرو: أن أهد لنا من ماء زمزم، ولا يترك. (كذا، ولعلها: تنزف). قال: فبعث إليه بمزادتين».

لعلها كذا بمعنى (ينقص)

قلت : وإسناده جيد، رجاله كلهم ثقات؛ سوى راوٍ لم أجد له ترجمة، فانظر «الإرواء» (٤/ ٣٢١).

واستهداؤه ﷺ للماء من سهيل له شاهد من حديث ابن عباس.

أخرجه البيهقي بسند ضعيف.

ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (رقم ٩١٢٧) عن ابن أبي حسين مرسلاً. وسنده صحيح.

٨٨٤ ـ (اجْتَنِبِ الغَضَبَ).

أخرجه أحمد (٥/ ٤٠٨): ثنا سفيان عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن رجل من أصحاب النبي ﷺ:

«أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أخبرني بكلمات أعيش بهن، ولا تكثر علي فأنسى. قال: «اجتنب الغضب». ثم أعاد عليه، فقال: » فذكره.

وبهذا الإسناد أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في «المصنف» (٨/ ٥٣٥/ ٥٤٣٨).

قلت : وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، وجهالة الصحابي لا تضر كما هو معلوم.

والحديث عزاه السيوطي لابن أبي الدنيا في «كتاب ذم الغضب»، وابن عساكر، ففاته كونه في «المسند» كما فات ذلك المناوي، ولم يتكلم على إسناده بشيء!

٨٨٥ ـ (اجتنُبوا الكبائرَ، وسَدِّدُوا وأَبشِرُوا).

أخرجه أحمد (٣/ ٣٩٤) عن ابن لهيعة: حدثنا أبو الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت : وهذا إسناد ضعيف من أجل ابن لهيعة؛ فإنه سيىء الحفظ، وعنعنة أبي الزبير.

لكن الحديث حسن فإن له شاهداً من حديث قتادة مرسلاً، ذكره السيوطي في «الجامع» من رواية ابن جرير عنه، وفاته كونه مسنداً في «المسند» عن جابر! ولم يستدركه المناوي!

بل الحديث صحيح؛ فإن الطرف الأول منه له شاهد من حديث سهل بن أبي حثمة عند الطبراني (٦/١٢٤/٥٦٣٦)، ومن حديث أبي هريرة عند الشيخين وغيرهما بلفظ:

«اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله...»، وهو مخرج في «الإرواء»، وراجع «صحيح الجامع الصغير» (١٤٣ و ١٤٤).

وطرفه الآخر له شاهد من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها.

أخرجه الشيخان وغيرهما، وراجع له «صحيح الجامع» (٣٥٢١ و ٣٥٢٢)

٨٨٦ - (اجْتَنِبُوا كلَّ ما أسْكَرَ).

أخرجه أحمد (١/١٤٥)، والسياق له، وابن أبي شيبة (٧/١١١/٣٨٢٢)، والديلمي (١/١/٤٠) معلقاً من طريق **علي بن زيد** عن **ربيعة بن النابغة** عن **أبيه** عن علي:

«أن رسول الله ﷺ نهى عن زيارة القبور، وعن الأوعية، وأن تحبس لحوم الأضاحي بعد ثلاث، ثم قال: إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها؛ فإنها تذكركم الآخرة، ونهيتكم عن الأوعية فاشربوا فيها، واجتنبوا كل مسكر، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي أن تحبسوها بعد ثلاث فاحبسوا ما بدا لكم».

قلت: وهذا سند ضعيف؛ ربيعة بن النابغة وأبوه مجهولان.

وعلي بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعيف.

لكن الحديث له شاهد من حديث ابن عمرو قال:

«ذكر رسول الله ﷺ الأوعية: الدباء، والحنتم، والمزفت، والنقير. فقال أعرابي: إنه لا ظروف لنا. فقال: اشربوا ما حل (وفي رواية: اجتنبوا ما أسكر)».

أخرجه أبو داود (٢/ ١٣٢) من طريق شريك عن زياد بن فياض عن أبي عياض عنه.

قلت: وهذا سند ضعيف أيضاً؛ شريك ـ هو ابن عبد الله ـ سيء الحفظ.

فالحديث بمجموع الطريقين حسن. والله أعلم.

ثم وجدت له شاهداً آخر يرويه يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ:

«اشربوا فيما شئتم، واجتنبوا كل مسكر».

أخرجه البزار في «مسنده» (ص ١٦٤ ـ زوائده)، وقال الهيثمي:

«هذا إسناد حسن»!

ثم وجدت له شاهداً خيراً مما تقدم أخرجه النسائي في «زيارة القبور» من طريق المغيرة بن سبيع: حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً:

«إني كنت نهيتكم أن تأكلوا لحوم الأضاحي إلا ثلاثاً...» الحديث مثل حديث علي وأتم منه.

وسنده صحيح، وأصله عند مسلم، وقد خرجته في «الجنائز» (١٧٧ ـ ١٧٨)، وروى أبو عبيد في «الغريب» (١/ ٧١) طرفه الأخير الذي عند النسائي.

٨٨٧ ـ (اجعلْ بينَ أذانِكَ وإقامتِكَ نَفَساً؛ قَدْرَ ما يَقْضِي المُعْتَصِرُ حاجَتَهُ في مَهْلٍ، وقدرَ ما يَفْرُغُ الآكِلُ مِنْ طعامِهِ في مَهْلٍ).

روي من حديث أبي بن كعب، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وسلمان الفارسي.

١ ـ أما حديث أُبيّ؛ فيرويه عبد الله بن الفضل عن **عبد الله بن أبي الجوزاء** عنه به.

أخرجه عبد الله بن أحمد في «زيادات المسند» (٥/١٤٣)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق ١٤١/٢).

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ عبد الله بن أبي الجوزاء، لا يعرف، وقد أغفلوه فلم يترجموه، نعم أورده في «الكنى» من «التعجيل» فقال:

«عب ـ أبو الجوزاء، عن أبي بن كعب رضي الله عنه، وعنه أبو الفضل مجهول، وقال الأزدي: متروك. قال الحسيني في «الإكمال»: لعله عبدالله بن الفضل».

قلت هذا الترجي واقع، وحديثه في الأمر بالفصل بين الأذان والإقامة. أخرجه عبدالله بن أحمد في «زياداته» من طريق سلم بن قتيبة الباهلي عن مالك بن مغول عن أبي الفضل هكذا، وأخرجه أيضاً من رواية معارك بن عباد عن عبدالله بن الفضل عن عبدالله بن أبي الجوزاء عن أبي، ولعبدالله بن الفضل ترجمة في «التهذيب»؛ فإن كان عبدالله يكنى أبا الفضل فذلك؛ وإلا فيحتمل أنها كانت «ابن الفضل» فتصحف».

قلت: ويؤيد التصحيف أنه في «المسند» المطبوع على الصواب: «ابن الفضل». ولا أستبعد أن يكون هو عبدالله بن الفضل الهاشمي الثقة، فإنه من هذه الطبقة. والله أعلم.

٢ ـ وأما حديث جابر؛ فيرويه **عبد المنعم صاحب السقاء قال**: حدثنا يحيى بن مسلم عن الحسن وعطاء عنه به.

أخرجه الترمذي (١/٣٧٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٦٦)، وابن عدي في «الكامل» (٧/١٩٢) وعنه البيهقي (١/٤٢٨ و ٢/١٩)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢٦و٢٧). وقال الترمذي:

«لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم، وهو إسناد مجهول،

وعبد المنعم شيخ بصري».

وقال العقيلي:

«لا يتابع عليه (يعني: عبد المنعم)، وهو منكر الحديث، وقد تابعه من هو دونه».

وكذلك قال البخاري في «التاريخ الصغير» (٢٩٤): إنه منكر الحديث.

وقال البيهقي:

«هكذا رواه جماعة عن عبد المنعم بن نعيم أبي سعيد، قال البخاري: هو منكر الحديث، ويحيى بن مسلم البكاء الكوفي ضعفه يحيى بن معين».

وكأن البيهقي يشير بقوله: «هكذا..» إلى أن الجماعة قد خولفوا، وهو كذلك؛ فقد أخرجه الحاكم (١/٢٠٤) من طريق علي بن حماد بن أبي طالب: ثنا عبد المنعم بن نعيم الرياحي: ثنا **عمرو بن فائد الأسواري**: ثنا يحيى بن مسلم به. فأدخل بين (عبد المنعم) و (يحيى بن مسلم) (**عمرو** بن فائد)، وقال:

«ليس في إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائد، والباقون شيوخ البصرة، وهذه سنة غريبة، لا أعرف لها إسناداً غير هذا».

وتعقبه الذهبي بقوله:

«قلت: قال الدارقطني: عمرو بن فائد متروك».

قلت: وفاتهما معاً أن فيه عبد المنعم أيضاً؛ وهو ضعيف جدّاً كما يفيده قول البخاري المتقدم: «منكر الحديث».

وقد قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»:

«ضعفه الدارقطني وغيره».

ثم رأيت الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١/١٥٧) قد تعقب الحاكم بنحو ما ذكرنا.

٣ ـ وأما حديث أبي هريرة؛ فأخرجه أبو الشيخ في «الأذان»، وعنه البيهقي من طريق حمدان بن الهيثم بن خالد البغدادي: ثنا صبيح بن عمير السيرافي: ثنا الحسن بن عبيدالله عن الحسن وعطاء؛ كلاهما عن أبي هريرة، وقال البيهقي:

« إسناده ليس بالمعروف » .

قلت: يشير إلى أن صبيحاً مجهول؛ كما قال الحافظ في ترجمته من «اللسان»، وذكر تبعاً لأصله أن الأزدي قال:

« فيه لين » .

وحمدان بن الهيثم هو شيخ أبي الشيخ، ووثقه؛ لكنه أتى بشيء منكر عن أحمد، فراجع «الميزان».

٤ ـ وأما حديث سلمان؛ فرواه أبو الشيخ أيضاً كما في «الجامع الصغير»، ولم يتكلم المناوي على إسناده ولا على إسناد الذي قبله بشيء، ومع ذلك فقد ختم الكلام على الحديث بقوله:

«وبذلك كله يعلم ما في تحسين المؤلف له؛ إلا أن يريد أنه حسن لغيره».

قلت: وهذا هو الذي أراه أنه حسن؛ لأن طرقه ـ إلا الثالث منها ـ ليس فيها ضعف شديد. والله أعلم.

(تنبيه): (المعتصر) هنا: هو الذي يحتاج إلى الغائط ليتأهب للصلاة؛ وهو من (العصر)، أو (العَصَر): وهو الملجأ والمستخفى.

٨٨٨ ـ (إنَّ الرجلَ ليتكلمُ بالكلمةِ منْ رِضوانِ اللهِ، ما كانَ يظنُّ أنْ تَبْلُغَ ما بلغتْ؛ يَكتبُ اللهُ له بها رِضوانَهُ إلى يومِ يلقاهُ، وإنَّ الرجلَ ليتكلمُ بالكلمةِ مِنْ سُخْطِ اللهِ، ما كانَ يظنُّ أنْ تبلغَ ما بلغتْ؛ يَكتبُ اللهُ له بها سُخْطَهُ إلى يومِ يلقاهُ).

أخرجه مالك (٢/٩٨٥/٥)، والترمذي (٢/٥٢)، وابن ماجه (٣٩٦٩)، وابن حبان (١٥٧٦)، والحاكم (١/٤٥ ـ ٤٦)، وأحمد (٣/٤٦٩)، والحميدي (٩١١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/٢٧٩ و٢٨٦ ـ طبع المجمع العلمي) من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه [عن جده] عن بلال بن الحارث المزني أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح، وهكذا رواه غير واحد عن محمد بن عمرو نحو هـذا قالوا: عن محمد بن عمرو عن أبيه عن جده عن بلال بن الحارث، وروى هذا الحديث مالك عن محمد بن عمرو عن أبيه عن بلال بن الحارث؛ لم يذكر فيه عن جده».

قلت: وفيه وجوه أخرى من الاختلاف خرجها ابن عساكر ثم قال:

«وهذه الأسانيد كلها فيها خلل، والصواب رواية محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن جده، كذلك رواه الثوري وابن عينية و. . و. . و. . و. .».

ثم أخرج رواياتهم كلها مما يؤكد أن هذه هي المحفوظة.

ثم ساقه من طرق أخرى عن علقمة بن وقاص الليثي عن بلال به.

وعلقمة هذا ثقة ثبت، فصح الحديث والحمد لله.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه مختصراً، وقد مضى برقم (٥٣٧).

٨٨٩ ـ (إن العينَ لَتُولَعُ بالرجلِ بإذنِ اللهِ حتى يصعدَ حالقاً، ثم يتردَّىٰ منه).

أخرجه أحمد (٥/١٤٦): ثنا يونس بن محمد: ثنا ديلم عن وهب بن أبي دُبَيّ ـ (كذا ضبطه الحافظ في «التقريب»، وفي «الخلاصة»: دُني بضم المهملة وبنون) ـ عن أبي حرب عن محجن عن أبي ذر به مرفوعاً.

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير محجن هذا أورده في «التعجيل» من هذا الإسناد وقال:

«ذكره ابن حبان في (الثقات)».

وفي «المجمع» (٥/١٠٦):

«رواه أحمد والبزار، ورجال أحمد ثقات».

وعزاه في «الجامع» لأبي يعلى أيضاً، وقال الشارح:

«ورواه عنه أيضاً الحارث بن أبي أسامة والديلمي وغيرهما».

قلت: وللحديث شاهد بلفظ:

«العين حق تستنزل الحالق»، فهو به قوي، وسيأتي (١٢٥٠).

ثم رأيت الحديث في «الكامل» لابن عدي (٣/١٠٤)؛ أخرجه من طريق أبي يعلى بإسناده عن ديلم عن محجن به؛ لم يذكر بينهما أبا حرب.

ثم أخرجه ابن عدي من طريق آخرى عن ديلم بن غزوان قال: ثنا وهب بن أبي دُبيّ عن أبي حرب عن محجن به. ومن هذا الوجه رواه البزار في «مسنده» (٣/٤٠٣/٣٠٥٣).

٨٩٠ - (اِمْلِكْ عليكَ لسانَكَ، ولْيَسَعْكَ بيتُكَ، وابْكِ على خَطِيئَتِكَ).

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» رقم (١٣٤)، وعنه أحمد (٥/٢٥٩)، وكذا الترمذي (٢/٦٥)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢/٣٥) من طريق **عبيد الله بن زحر** عن **علي بن يزيد** عن القاسم عن أبي أمامة عن عقبة بن عامر الجهني قال:

«قلت: يا رسول الله! ما النجاة؟ قال:» فذكره، وقال:

«حديث حسن».

وفيه إشارة إلى ضعف إسناده؛ وهو من قبل ابن زحر وابن يزيد - وهو الألهاني -

فإنهما ضعيفان، وإنما حسنه لمجيئه من طرق أخرى؛ فقد أخرجه أحمد (٤/١٤٨) من طريق معاذ بن رفاعة: حدثني **علي بن يزيد** به.

ثم أخرجه (٤/١٥٨) من طريق ابن عياش عن أسيد بن عبد الرحمن الخثعمي عن فروة بن مجاهد اللخمي، عن عقبة بن عامر؛ قال:

«لقيت رسول الله ﷺ فقال لي:

٨٩١ - (يا عقبةُ بنَّ عامرٍ! صِلْ مَنْ قَطَعَكَ، وأَعْطِ مَنْ حَرَمَكَ، واعْفُ عَمّنْ ظَلَمَكَ).

قال: ثم أتيت رسول الله ﷺ، فقال لي: يا عقبة بن عامر! املك.. (الحديث)، ثم لقيت رسول الله ﷺ، فقال لي:

(يا عقبةُ بنَ عـامرٍ! ألا أعلمُـكَ سُوَراً مـا أُنزلتْ في التـوراةِ ولا في الزَّبُورِ، ولا في الإنجيلِ، ولا في الفرقانِ مِثْلُهُنَّ؟ لا يأتِيَنَّ عليك ليلةٌ إلا قرأْتَهُنَّ فيها: ﴿قلْ هُوَ الله أحدٌ﴾، و﴿قُلْ أعوذُ بربِّ الفلقِ﴾، ﴿قلْ أعوذُ بربِّ الناسِ﴾).

قال عقبة: فما أتت عليَّ ليلة إلا قرأتهن فيها، وحق لي أن لا أدعهن وقد أمرني بهن رسول الله ﷺ.

وكان فروة بن مجاهد إذا حدث بهذا الحديث يقول: ألا فرب من لا يملك لسانه، أو لا يبكي على خطيئته، ولا يسعه بيته».

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير فروة بن مجاهد، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عنه جماعة، وقال البخاري:

«كانوا لا يشكون أنه من الأبدال».

وأخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٣/٢)، ومن طريقه الضيـاء في

«جزء من المختارة» (ق ١/٨٩) من طريق **ابن سمعان ورشدين بن سعد** عن عقيل؛ كلاهما عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن سعد عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه أنه قال:

«يا رسول الله! حدثني بأمر أعتصم به. قال: آملِك عليك هذا. وأشار إلى لسانه».

قلت: وهذا سند ضعيف؛ ابن سمعان اسمه عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي؛ وهو متروك.

ورشدين بن سعد ضعيف؛ لكن الحديث صحيح بما قبله.

ثم وجدت شاهداً آخر يرويه **صدقة بن عبد الله** عن عبد الله بن علي عن سليمان بن حبيب عن أسود بن أصرم المحاربي قال:

«قلت: يا رسول الله! أوصني. قالِ: املك يدك. قال: فما أملك إذا لم أملك يدي؟ قال: املك لسانك. قال: قلت: فما أملك إذا لم أملك لساني؟ قال: لا تبسط يدك إلا إلى خير، ولا تقل بلسانك إلا معروفاً».

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/٢٥٧/٨١٨)، **وأبو نعيم في «أخبار أصبهان»** (٢/١٧٩).

وصدقة بن عبد الله ـ هو أبو معاوية السمين ـ ضعيف.

لكن قد توبع عند الطبراني (٨١٧)؛ فرواه من طريق أبي عبد الرحيم عن عبد الوهاب بن بخت عن سليمان بن حبيب به.

وإسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات مترجمون في «التهذيب».

٨٩٢ - (مَنْ كانَ له وجْهانِ في الدنيا؛ كانَ له يومَ القيامةِ لسانانِ منْ نارٍ).

أخرجه أبو داود (٢/ ٢٩٨) واللفظ له، والبخاري في «الأدب المفرد» (١٨٨)، وعبدالله بن أحمد في «الزهد» (ص ٢١٦) وكذا الدارمي (٢/ ٣١٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (ق ٩٨/ ٢)، وعنه ابن حبان (١٩٧٩)، وابن أبي شيبة أيضاً (٨/ ٥٥٨/ ٥٥١٥)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٥١/ ٢٧٤)، والبيهقي في «الشعب» (٤/ ٩٢٩/ ٤٨٨١)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٢/ ٣٠١/ ١) من طريق شريك عن الركين عن نعيم بن حنظلة عن عمار بن ياسر مرفوعاً.

وقال العراقي (٣/ ١٣٧): «سنده حسن».

قلت: وهو محتمل؛ فإن له شواهد منها:

«من كان ذا لسانين؛ جعل الله له يوم القيامة لسانين من نار».

قال المنذري (٤/ ٣١):

«رواه ابن أبي الدنيا في كتاب «الصمت» والطبراني والأصبهاني وغيرهم عن أنس». وقال الهيثمي (٨/ ٩٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه **مقدام بن داود** وهو ضعيف، ورواه البزار بنحوه وأبو يعلى، وفيه **إسماعيل بن مسلم المكي** وهو ضعيف».

قلت: ومن طريقه أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (ق ٣٩/ ٢)، وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٧٣٨)، وكذا ابن أبي الدنيا (١٥٣/ ٢٨٠) عنه عن الحسن وقتادة عن أنس به.

وبالجملة؛ فالحديث صحيح بمجموع هذه الطرق. والله أعلم.

وأخرجه الخطيب (١٢/ ١٠٣) من طريق **أبي حفص العبدي** عن ثابت عن أنس.

وأبو حفص هو عمر بن حفص؛ وهو ضعيف.

وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وجندب بن عبدالله البجلي عند الطبراني بإسنادين متروكين.

وعن أبي هريرة عند ابن عساكر (١٥/٢٧٦/١) بسند ضعيف.

٨٩٣ - (لا تلاعَنُوا بلعنةِ اللهِ، ولا بِغَضَبِهِ، ولا بالنارِ. وفي روايةٍ: بجهنمَ).

أخرجه أبو داود (٤٩٠٦)، والترمذي (١/٣٥٧)، والحاكم (١/٤٨)، وأحمد (٥/١٥)، والبيهقي في «الشعب» (٤/٢٩٥/٥١٦٠) عن هشام: ثنا قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ بالرواية الأولى. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

وأقول: هو كما قالوا؛ لولا عنعنة الحسن وهو البصري؛ لكن لعل الحديث حسن بالرواية الأخرى؛ فقد أخرجها البغوي في «شرح السنة» (١٣/١٣٥/٣٥٥٧) من طريق عبد الرزاق وهذا في «المصنف» (١٠/٤١٢/١٩٥٣١) عن معمر عن أيوب عن حميد بن هلال يرفع الحديث قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد مرسل صحيح، رجاله كلهم ثقات.

قصة إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه.

٨٩٤ - (أَعِينُوا أَخَاكُم. يعني: سلمانَ في مُكَاتَبَتِهِ).

هو قطعة من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه؛ يرويه عبدالله بن عباس قال: ثني سلمان الفارسي حديثه من فيه قال:

«كنت رجلاً فارسيّاً من أهل (أصبهان)؛ من أهل قرية منها يقال لها: (جيّ)، وكان أبي دهقان قريته، وكنت أحب خلق الله إليه، فلم يزل به حبه إياي حتى حبسني في بيته - أي: ملازم النار - كما تحبس الجارية، وأجهدت في المجوسية حتى كنت قاطن النار الذي يوقدها لا يتركها تخبو ساعة، قال: وكانت لأبي ضيعة عظيمة، قال: فشغل في بنيان له يوماً، فقال لي: يا بني! إني قد شغلت في بنيان هذا اليوم عن ضيعتي. فاذهب فاطلعها. وأمرني فيها ببعض ما يريد، فخرجت أريد ضيعته، فمررت بكنيسة من كنائس النصارى، فسمعت أصواتهم فيها وهم يصلون، وكنت لا أدري ما أمر الناس لحبس أبي إياي في بيته، فلما مررت بهم وسمعت أصواتهم؛ دخلت عليهم أنظر ما يصنعون، قال: فلما رأيتهم أعجبتني صلاتهم، ورغبت في أمرهم، وقلت: هذا والله خير من الدين الذي نحن عليه، فوالله ما تركتهم حتى غربت الشمس، وتركت ضيعة أبي، ولم آتها، فقلت لهم: أين أصل هذا الدين؟ قالوا: بالشام، قال: ثم رجعت إلى أبي؛ وقد بعث في طلبي، وشغلته عن عمله كله، قال: فلما جئته قال: أي بني أين كنت؟ ألم أكن عهدت إليك ما عهدت؟ قال: قلت: يا أبت! مررت بناس يصلون في كنيسة لهم، فأعجبني ما رأيت من دينهم، فوالله ما زلت عندهم حتى غربت الشمس. قال: أي بني! ليس في ذلك الدين خير، دينك ودين آبائك خير منه. قال: قلت: كلا والله؛ إنه خير من ديننا، قال: فخافني، فجعل في رجلي قيداً، ثم حبسني في بيته، قال:

وبعثت إلى النصارى فقلت لهم: إذا قدم عليكم ركب من الشام تجار من النصارى فأخبروني بهم، قال فقدم عليهم ركب من الشام تجار من النصارى، قال: فأخبروني بهم، قال: فقلت لهم: إذا قضوا حوائجهم، وأرادوا الرجعة إلى بلادهم فآذنوني بهم، فلما أرادوا الرجعة إلى بلادهم أخبروني بهم، فألقيت الحديد من رجلي، ثم خرجت معهم حتى قدمت الشام، فلما قدمتها قلت: من أفضل أهل هذا الدين؟ قالوا: الأسقف في الكنيسة. قال: فجئته، فقلت: إني قد رغبت في هذا الدين، وأحببت أن أكون معك؛ أخدمك في كنيستك، وأتعلم منك، وأصلي معك. قال: فادخل. فدخلت معه، قال:

فكان رجل سوء؛ يأمرهم بالصدقة ويرغبهم فيها؛ فإذا جمعوا إليه منها أشياء؛ اكتنزه لنفسه ولم يعطه المساكين؛ حتى جمع سبع قلال من ذهب وورق، قال: وأبغضته بغضاً شديداً لما رأيته يصنع، ثم مات، فاجتمعت إليه النصارى ليدفنوه، فقلت لهم: إن هذا كان رجل سوء؛ يأمركم بالصدقة ويرغبكم فيها؛ فاذا جئتموه بها؛ اكتنزها لنفسه ولم يعط المساكين منها شيئاً. قالوا: وما علمك بذلك؟ قال: قلت: أنا أدلكم على كنزه. قالوا: فدلنا عليه. قال: فأريتهم موضعه، قال: فاستخرجوا منه سبع قلال مملوءة ذهباً وورقاً، قال: فلما رأوها قالوا: والله لا ندفنه أبداً. فصلبوه، ثم رجموه بالحجارة.

ثم جاؤوا برجل آخر فجعلوه بمكانه. قال: يقول سلمان: فما رأيت رجلاً لا يصلي الخمس أرى أنه أفضل منه؛ أزهد في الدنيا، ولا أرغب في الآخرة، ولا أدأب ليلاً ونهاراً منه، قال: فأحببته حبّاً لم أحبه من قبله، وأقمت معه زماناً، ثم حضرته الوفاة، فقلت له: يا فلان! إني كنت معك، وأحببتك حبّاً لم أحبه من قبلك، وقد حضرك ما ترى من أمر الله، فإلى من توصي بي؟ وما تأمرني؟ قال: أي بني! والله ما أعلم أحداً اليوم على ما كنت عليه، لقد هلك الناس وبدلوا، وتركوا أكثر ما كانوا عليه إلا رجلاً بـ (المَوْصِل)، وهو فلان، فهو على ما كنت عليه فالحق به.

قال: فلما مات وغيب؛ لحقت بصاحب (الموصل)، فقلت له: يا فلان إن فلاناً أوصاني عند موته أن ألحق بك، وأخبرني أنك على أمره، قال: فقال لي: أقم عندي. فأقمت عنده، فوجدته خير رجل على أمر صاحبه، فلم يلبث أن مات، فلما حضرته الوفاة قلت له: يا فلان! إن فلاناً أوصى بي إليك، وأمرني باللحوق بك، وقد حضرك من الله عز وجل ما ترى، فإلى من توصي بي؟ وما تأمرني؟ قال: أي بني! والله ما أعلم رجلاً على مثل ما كنا عليه إلا رجلاً بـ (نَصِيبِين)، وهو فلان، فالحق به.

قال: فلما مات وغيب؛ لحقت بصاحب (نَصِيبِين) فجئته، فأخبرته بخبري وما أمرني به صاحبي، قال: فأقم عندي. فأقمت عنده، فوجدته على أمر صاحبيه، فأقمت مع خير رجل، فوالله ما لبث أن نزل به الموت، فلما حُضر؟ قلت له: يا فلان! إن فلاناً كان أوصى بي إلى فلان، ثم أوصى بي فلان إليك؛ فإلى من توصي بي؟ وما تأمرني؟

قال: أي بني! والله ما نعلم أحداً بقي على أمرنا آمرك أن تأتيه إلا رجلاً بـ (عمورية)؛ فإنه بمثل ما نحن عليه، فإن أحببت فأته، قال: فإنه على أمرنا.

قال : فلما مات وغيب؛ لحقت بصاحب (عمورية)، وأخبرته خبري، فقال: أقم عندي. فأقمت مع رجل على هدي أصحابه وأمرهم، قال: واكتسبت حتى كان لي بقرات وغنيمة، قال: ثم نزل به أمر الله، فلما حُضر قلت له: يا فلان! إني كنت مع فلان، فأوصى بي فلان إلى فلان، وأوصى بي فلان إلى فلان، ثم أوصى بي فلان إليك؛ فإلى من توصي بي؟ وما تأمرني؟ قال: أي بني! ما أعلمه أصبح على ما كنا عليه أحد من الناس آمرك أن تأتيه، ولكنه قد أظلك زمان نبي، هو مبعوث بدين إبراهيم، يخرج بأرض العرب، مهاجراً إلى أرض بين حرتين بينهما نخل، به علامات لا تخفى، يأكل الهدية، ولا يأكل الصدقة، بين كتفيه خاتم النبوة؛ فإن استطعت أن تلحق بتلك البلاد فافعل.

قال : ثم مات وغيب، فمكثت بـ (عمورية) ما شاء الله أن أمكث، ثم مر بي نفر من كلب تجاراً، فقلت لهم: تحملوني إلى أرض العرب وأعطيكم بقراتي هذه وغنيمتي هذه؟ قالوا: نعم. فأعطيتهموها، وحملوني، حتى إذا قدموا بي وادي القرى ظلموني، فباعوني من رجل من اليهود عبداً، فكنت عنده، ورأيت النخل، ورجوت أن تكون البلد الذي وصف لي صاحبي، ولم يحق لي في نفسي، فبينما أنا عنده قدم عليه ابن عم له من المدينة من بني قريظة، فابتاعني منه، فاحتملني إلى المدينة، فوالله ما هو إلا أن رأيتها فعرفتها بصفة صاحبي، فأقمت بها.

وبعث الله رسوله فأقام بمكة ما أقام، لا أسمع له بذكر مع ما أنا فيه من شغل الرق، ثم هاجر إلى المدينة، فوالله إني لفي رأس عذقٍ لسيدي أعمل فيه بعض العمل، وسيدي جالس إذ أقبل ابن عم له حتى وقف عليه فقال: فلان! قاتل الله بني قيلة؛ والله إنهم الآن لمجتمعون بـ (قباء) على رجل قدم عليهم من مكة اليوم يزعمون أنه نبي. قال: فلما سمعتها أخذتني العُرَواء[١] حتى ظننت أني سأسقط على سيدي، قال: ونزلت عن

---

(١) يعني : الرعدة، وهو في الأصل برد الحمى.

النخلة فجعلت أقول لابن عمه ذلك: ماذا تقول؟ ماذا تقـول؟ قال: فغضب سيـدي فلكمني لكمة شديدة، ثم قال: مالك ولهذا؟! أقبِلْ على عملك. قال: قلت: لا شيء إنما أردت أن أستثبت عما قال.

وقد كان عندي شيء قد جمعته، فلما أمسيت أخذته ثم ذهبت به إلى رسول الله ﷺ وهو بـ (قباء)، فدخلت عليه فقلت له: إنه قد بلغني أنك رجـل صالـح، ومعك أصحاب لك غرباء ذوو حاجة، وهذا شيء كان عندي للصدقة، فرأيتكم أحق به من غيركم، قال: فقربته إليه، فقال رسول الله ﷺ لأصحابه: «كلوا». وأمسك يـده فلم يأكل، قال: فقلت في نفسي: هذه واحدة، ثم انصرفت عنه، فجمعت شيئاً، وتحول رسول الله ﷺ إلى المدينة، ثم جئت به فقلت: إني رأيتك لا تأكل الصدقة، وهذه هدية أكرمتك بها، قال: فأكل رسول الله ﷺ منها، وأمر أصحابه فأكلوا معه، قال: فقلت في نفسي: هاتان اثنتان، ثم جئت رسول الله ﷺ وهو ببقيع الغرقد، قال: وقد تبع جنازة من أصحابه، عليه شملتان له، وهو جالس في أصحابه، فسلمت عليه، ثم استدرت أنظر إلى ظهـره؛ هل أرى الخـاتم الذي وصف لي صـاحبي، فلمـا رآني رسـول الله ﷺ استدرته؛ عرف أني استثبت في شيء وصف لي، قال: فألقى رداءه عن ظهره، فنظرت إلى الخاتم فعرفته، فانكببت عليه أقبله وأبكي، فقال لي رسـول الله ﷺ: «تحول». فتحولت، فقصصت عليه حديثي ـ كما حدثتك يا ابن عباس ! ـ قال: فأعجب رسول الله ﷺ أن يسمع ذلك أصحابه.

ثم شغل سلمان الرق حتى فاته مع رسول الله ﷺ بدر وأحد، قال: ثم قال لي رسول الله ﷺ: «كاتب يا سلمان!». فكاتبت صاحبي على ثلاثمائـة نخلة أحييها لـه بالفقير[1]، وبأربعين أوقية، فقال رسول الله ﷺ:

«أعينو أخاكم». فأعانوني بالنخل؛ الرجل بثلاثين ودية[2]، والرجـل بعشرين،

---

(١) هي حفرة تحفر للفسيلة إذا حولت لتغرس فيها.
(٢) مفرد (الودي)، وهي صغار النخل.

والرجل بخمس عشرة، والرجل بعشر ـ يعني الرجل بقدر ما عنده ـ حتى اجتمعت لي ثلاثمائة ودية، فقال لي رسول الله ﷺ: «اذهب يا سلمان! ففقر لها، فاذا فرغت فأتني أكون أنا أضعها بيدي». ففقرت لها، وأعانني أصحابي، حتى إذا فرغت منها جئته فأخبرته، فخرج رسول الله ﷺ معي إليها، فجعلنا نقرب له الودي، ويضعه رسول الله ﷺ بيده، فوالذي نفس سلمان بيده؛ ما ماتت منها ودية واحدة، فأديت النخل وبقي علي المال، فأتي رسول الله ﷺ بمثل بيضة الدجاجة من ذهب من بعض المغازي، فقال: «ما فعل الفارسي المكاتب؟». قال: فدعيت له. فقال: «خذ هذه فأدِّ بها ما عليك يا سلمان!». فقلت: وأين تقع هذه يا رسول الله مما علي؟ قال: «خذها؛ فإن الله عز وجل سيؤدي بها عَنْك». قال: فأخذتها، فوزنت لهم منها ـ والذي نفس سلمان بيده ـ أربعين أوقية، فأوفيتهم حقهم، وعتقت، فشهدت مع رسول الله ﷺ الخندق، ثم لم يفتني معه مشهد».

أخرجه أحمد (٥/٤٤١ ـ ٤٤٤)، وابن سعد في «الطبقات» (٤/٥٣ ـ ٥٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/٢٧٢/٦٠٦٥) من طريق ابن إسحاق: ثني عاصم ابن عمر بن قتادة الأنصاري عن محمود بن لبيد عن عبدالله بن عباس.

قلت : وهذا إسناد حسن، وأورده الهيثمي في «المجمع» (٩/٣٣٢ ـ ٣٣٦) فقال:

«رواه أحمد كله والطبراني في «الكبير» بنحوه، ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير محمد بن إسحاق، وقد صرح بالسماع».

قلت : وروى قطعة منه الحاكم (٢/١٦) من هذا الوجه وقال:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

كذا قالا! وفي رواية لأحمد (٥/٤٤٤) عن ابن إسحاق أيضاً: ثنا يزيد بن أبي حبيب عن رجل من بني عبد القيس عن سلمان الخير قال:

«لما قلت: وأين تقع هذه من الذي علي يا رسول الله؟ أخذها رسول الله ﷺ فقلبها على لسانه ثم قال: خذها فأوفهم منها».

٨٩٥ - (أحبُّ الطعامِ إلى اللهِ ما كَثُرَتْ عليهِ الأيْدِي).

رواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» (ق ١١٥/١)، وأبو الحسن السكري الحربي في «الثاني من الفوائد» (٢/١٦٠)، وأبو القاسم بن الجراح الوزير في «السابع من الثاني من الأمالي» (١/١٣)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٩٦/٢)، والبيهقي في «الشعب» (٧/٩٨ - ٩٩) عن عبدالمجيد بن أبي رواد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً.

ومن هذا الوجه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٦٠ / ٢ / ٧٤٥٣ - بترقيمي)، وابن عدي (٢٥٣ / ٢) وقال:

«حديث غير محفوظ؛ على أن ابن أبي رواد يتثبت في حديث ابن جريج».

قلت: ابن جريج وأبو الزبير مدلسان وقد عنعنا، وعبد المجيد بن أبي رواد هو ابن عبدالعزيز بن أبي رواد؛ وقد تفرد به كما قال الطبراني، قال الحافظ:

«صدوق يخطىء».

فقول الحافظ العراقي في «التخريج» (٣٢٦/٢):

«إسناده حسن» غير حسن.

وقال المنذري في «الترغيب» (١٢١/٣):

«رواه أبو يعلى والطبراني وأبو الشيخ في «كتاب الثواب»؛ كلهم من رواية عبد المجيد بن أبي رواد وقد وثق، ولكن في الحديث نكارة».

وقد وجدت له شاهداً من حديث أبي هريرة.

رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٨١/٢) عن مقدام بن داود المصري: حدثنا النضر بن عبد الجبار: ثنا ابن لهيعة عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف أيضاً؛ ابن لهيعة سيء الحفظ، والمقدام قال الذهبي في «الضعفاء»:

«صويلح. قال ابن أبي حاتم: تكلموا فيه. قال ابن القطان: قال الدارقطني: ضعيف».

قلت: ويشهد له أيضاً حديث:

«اجتمعوا على طعامكم، واذكروا اسم الله يبارك لكم فيه».

وقد مضى تخريجه (٦٦٤).

فالحديث بمجموع ذلك حسن إن شاء الله تعالى.

وقد عزاه السيوطي لابن حبان في «صحيحه»، ولم أره في «الموارد» من حديث جابر، وإنما من حديث وحشي المتقدم. والله أعلم.

٨٩٦ - (اجعلوا بينكم وبينَ الحرامِ سترةً منَ الحلالِ، مَنْ فعل ذلك استبرأَ لدينِهِ وعِرْضِهِ، ومن أرْتَعَ فيه كانَ كالمرتعِ إلى جنبِ الحِمَىٰ).

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٥٥١ - موارد)، والديلمي (١/١/١٣) عن عبدالله بن عياش القتباني عن ابن عجلان عن الحارث بن يزيد العكلي عن عامر الشعبي قال: سمعت النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات معروفون، وفي ابن عياش وابن عجلان كلام لا ينزل حديثهما عن مرتبة الحسن إن شاء الله تعالى.

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن حبان والطبراني في «الكبير» بزيادة:

«يوشك أن يقع فيه، وإن لكل ملك حمى، وإن حمى الله في الأرض محارمه».

وقال المناوي في «شرحه»:

«لم يرمز المصنف له بشيء، وسها من زعم أنه رمز لحسنه. قال الهيثمي: رجاله رجال «الصحيح»؛ غير شيخ الطبراني المقدام بن داود؛ وقد وثق على ضعف فيه».

قلت: إسناد ابن حبان خلو من المقدام هذا، نعم ليس عنده الزيادة؛ ولكن معناها ثابت في «الصحيحين» وغيرها، وقد وجدت لها طريقاً أخرى بلفظ قريب منه، وهو:

«حلال بين، وحرام بين، وشبهات بين ذلك، من ترك ما اشتبه عليه من الإثم؛ كان لما استبان له أترك، ومن اجترأ على ما شك فيه أوشك أن يواقع الحرام، وإن لكل ملك حمى، وإن حمى الله في الأرض معاصيه، أو قال: محارمه».

أخرجه أحمد (٤/٢٧١): ثنا سفيان قال: حفظته من أبي فروة أولاً، ثم عن مجالد: سمعته من الشعبي يقول: سمعت النعمان بن بشير يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وأبو فروة اسمه مسلم بن سالم النهدي الكوفي، وقد روى عنه جماعة منهم السفيانان، وسفيان هنا هو ابن عينية، وقد رواه عنه الثوري أيضاً؛ فقال أحمد (٤/٢٧٥): ثنا مؤمل: ثنا سفيان عن أبي فروة عن الشعبي به دون قوله:

«وإن لكل ملك حمى. . .».

لكن مؤمل - وهو ابن إسماعيل - سيء الحفظ، فلا يضر الزيادة أن لا يحفظها مثله، وقد حفظها الثقات.

٨٩٧ - (اجعلُوا بينَكُم وبينَ النارِ حِجَاباً؛ ولو بِشِقِّ تمرةٍ).

رواه الطبراني في «الكبير» من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً. قال الهيثمي في «المجمع» (٣/١٠٦):

«وفيه ابن لهيعة، وفيه كلام».

قلت: كذا قال! وفيه غير ابن لهيعة؛ قال الطبراني (١٨/٣٠٣/٧٧٧): حدثنا المقدام بن داود: ثنا النضر بن عبد الجبار: ثنا ابن لهيعة عن بكر بن سوادة عن حنش عن فضالة. . . والمقدام بن داود ضعيف أيضاً؛ لكن يشهد له الحديث الذي ذكره قبله، وهو عن عبدالله بن مخمر ـ بخاء معجمه، وفي الأصل: مجمر بجيم وهو تصحيف ـ من أهل اليمن؛ يرويه عبدالله بن عبدالرحمن أنه سمعه يحدث أن رسول الله ﷺ قال: لعائشة:

«احتجبي من النار ولو بشق تمرة».

رواه الطبراني أيضاً. قال الهيثمي:

«وفيه سعيد بن أبي مريم، وهو ضعيف لاختلاطه»

قلت: لا أعرف في الرواة سعيد بن أبي مريم، نعم فيهم سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم المصري، ولكنه لم يوصف بالاختلاط، بل هو ثقة ثبت. فالله أعلم.

ثم إن الحديث أورده الحافظ في ترجمة عبد الله بن مخمر هذا عن يحيى بن أيوب الغافقي عن عبد الله بن قرط ـ وقيل: قريط ـ أنه سمع عبد الله بن مخمر به.

أخرجه ابن أبي حاتم في «الوحدان» وابن منده وأبو نعيم وغيرهم.

فأنت ترى أن الراوي عندهم عبد الله بن قرط، وعند الطبراني عبد الله بن عبد الرحمن، فهل هذا اختلاف في الراوي؛ أم اختلاف نشأ من الناسخ. والله أعلم.

وعلى كل حال؛ فلحديث عائشة طرق أخرى؛ فقد روى كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله عنها أن رسول الله ﷺ قال لها:

«يا عائشة! استتري من النار ولو بشق تمرة؛ فإنها تسد من الجائع مسدها من الشبعان».

أخرجه أحمد (٦/ ٧٩) بإسناد حسن كما قال المنذري في «الترغيب» (٢/ ٢٢)، وتبعه الحافظ في «الفتح» (٣/ ٢٢١)؛ لولا أن فيه عنعنة المطلب هذا؛ فإنه كثير التدليس كما قال في «التقريب»، على أنهم اختلفوا في ثبوت سماعه من عائشة، فنفاه أبو حاتم، وقال أبو زرعة:

«نرجو أن يكون سمع منها».

وبالجملة؛ فالحديث بمجموع هذه الطرق حسن على أقل الدرجات.

٨٩٨ - (أَجْمِلُوا في طَلَبِ الدنيا؛ فإِنَّ كلًّا مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له).

أخرجه ابن ماجه (٢/ ٣)، وابن ابي عاصم في «السنة» (ق ٣٤/ ٢)، والحاكم (٢/ ٣)، والبيهقي (٥/ ٢٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٦٥) من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد الأنصاري عن أبي حميد الساعدي قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

وأقول: إنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإن عبد الملك هذا لم يخرج له البخاري شيئاً.

وله شاهد من رواية سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء عن السائب بن مهجان عن عمر مرفوعاً نحوه في حديث طويل.

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧/ ٤٨٨)، وابن عساكر (٧/ ٥٠)، وسنده حسن في الشواهد.

٨٩٩ - (إنَّ الله يحبُّ سمحَ البيعِ، سمحَ الشراءِ، سمحَ القضاءِ).

أخرجه الترمذي (٢/ ٢٧٣ - تحفة): أخبرنا أبو كريب: ثنا إسحاق بن سليمان عن مغيرة بن مسلم عن يونس عن الحسن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: فذكره، وقال:

«هـذا حديث غـريب، وقد روى بعضهم هـذا الحديث عن يـونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة».

قلت: وصله الحاكم (٢/٥٦) من طريق **إسحاق بن أحمد الخراز** ـ بالري ـ ثنا إسحاق بن سليمان الرازي: ثنا المغيرة بن مسلم عن يونس بن عبيد عن سعيد المقبري به، وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا؛ لولا أني لم أعرف الخراز هذا؛ لكنه لم يتفرد به؛ فقد قال المناوي في «الفيض»:

«وقال الترمذي في «العلل»: سألت عنه محمداً؟ ـ يعني: البخاري ـ فقال: هو حديث خطأ، رواه إسماعيل بن علية عن يونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، قال: وكنت أفرح به حتى رواه **بعضهم** عن يونس عمن حدثه عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه. كذا قال».

قلت: هذا البعض عندي مجهول، فلا تضر مخالفته لرواية ابن علية الموافقة لرواية المغيرة بن مسلم من رواية الخراز عنه، واتفاقهما على هذه الرواية يجعلها تترجح على رواية أبي كريب عن إسحاق بن سليمان عن المغيرة عن يونس عن الحسن عن أبي هريرة؛ وإلا فالحسن عن أبي هريرة في حكم المنقطع؛ بخلاف سعيد المقبري عن أبي هريرة فهو متصل؛ وعلى هذا فالحديث صحيح الإسناد. والله أعلم.

وقد رواه البيهقي في «الشعب» (٧/٥٣٦/١١٢٥٣) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«أحب الله تعالى عبداً سمحاً إذا باع، وسمحاً إذا اشترى، وسمحاً إذا قضى، وسمحاً إذا اقتضى».

لكنه ضعيف الإسناد جدّاً؛ فإن فيه عدة علل؛ **أهمها الواقدي** فإنه متهم بالكذب، وبقية العلل راجعها إن شئت في «فيض القدير».

لكنه قد صح بلفظ: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع . .» الحديث، وسيأتي في المجلد الثالث برواية البخاري وغيره تحت الرقم (١١٨١).

٩٠٠ - (لقدْ تابَ توبةً لو تابَها أهلُ المدينةِ لَقُبِلَ منهم).

أخرجه أبو داود (٤٣٧٩)، والترمذي (١/ ٢٧٤) من طريق محمد بن يوسف الفريابي عن إسرائيل: حدثنا سماك بن حرب عن علقمة بن وائل الكندي عن أبيه:

«أن امرأة خرجت على عهد رسول الله ﷺ تريد الصلاة، فتلقاها رجل فتجللها، فقضى حاجته منها، فصاحت، فانطلق، ومر بها رجل فقالت: إن ذلك الرجل فعل بي كذا وكذا. ومرت بعصابة من المهاجرين فقالت: إن ذاك الرجل فعل بي كذا وكذا. فانطلقوا فأخذوا الرجل الذي ظنت أنه وقع عليها، فأتوها، فقالت: نعم هو هذا. . . فأتوا به رسول الله ﷺ، فلما أمر به ليرجم؛ قام صاحبها الذي وقع عليها فقال: يا رسول الله! أنا صاحبها. فقال لها: «اذهبي فقد غفر الله لك». وقال للرجل قولاً حسناً، وقال للرجل الذي وقع عليها: «ارجموه». وقال: » فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح، وعلقمة بن وائل سمع من أبيه».

قلت: ورجاله ثقات كلهم رجال مسلم، وفي سماك كلام لا يضر، وهو حسن الحديث في غير روايته عن عكرمة ففيها ضعف؛ غير أن الفريابي قد خولف في بعض سياقه؛ فقال الإمام أحمد (٦/ ٣٧٩): ثنا محمد بن عبد الله بن الزبير قال: ثنا إسرائيل به بلفظ:

«خرجت امرأة إلى الصلاة، فلقيها رجل فتجللها بثيابه، فقضى حاجته منها وذهب، وانتهى إليها رجل، فقالت له: إن الرجل فعل بي كذا وكذا. فذهب الرجل في طلبه، فانتهى إليها قوم من الأنصار، فوقفوا عليها، فقالت لهم: إن رجلاً فعل بي كذا وكذا. فذهبوا في طلبه، فجاؤوا بالرجل الذي ذهب في طلب الرجل الذي وقع عليها، فذهبوا به إلى النبي ﷺ، فقالت: هو هذا. فلما أمر النبي ﷺ برجمه؛ قال الذي وقع

عليها: يا رسول الله! أنا هو. فقال للمرأة: «اذهبي فقد غفر الله لك». وقال للرجل قولاً حسناً، فقيل: يا نبي الله! ألا ترجمه؟ فقال: » فذكره.

فقد صرح ابن الزبير بأن الحد لم يقم على المعترف، وهو الصواب؛ فقد رواه أسباط بن نصر عن سماك به مثله، ولفظه:

«أن امرأة وقع عليها رجل في سواد الصبح وهي تعمد إلى المسجد، فاستغاثت برجل مر عليها، وفر صاحبها، ثم مر عليها قوم ذوو عدة فاستغاثت بهم، فأدركوا الذي استغاثت به، وسبقهم الآخر فذهب، فجاؤوا به يقودونه إليها، فقال: إنما أنا الذي أغثتك وقد ذهب الآخر. فأتوا به رسول الله ﷺ، فأخبرته أنه وقع عليها، وأخبره القوم أنهم أدركوه يشتد، فقال: إنما كنت أغيثها على صاحبها، فأدركوني هؤلاء فأخذوني. قالت: كذب هو الذي وقع علي. فقال رسول الله ﷺ: «اذهبوا به فارجموه». قال: فقام رجل من الناس فقال: لا ترجموه وارجموني؛ أنا الذي فعلت بها الفعل، فاعترف، فاجتمع ثلاثة عند رسول الله ﷺ: الذي وقع عليها، والذي أجابها، والمرأة، فقال: «أما أنت فقد غفر الله لك». وقال للذي أجابها قولاً حسناً. فقال عمر رضي الله عنه: ارجم الذي اعترف بالزنا. قال رسول الله ﷺ: «لا؛ لأنه قد تاب إلى الله - أحسبه قال: - توبة لو تابها أهل المدينة أو أهل يثرب لقبل منهم». فأرسلهم».

وأسباط بن نصر وإن كان فيه كلام من قبل حفظه؛ فقد احتج به مسلم، وقال فيه البخاري:

« صدوق ».

وضعفه آخرون، فهو لا بأس به في الشواهد والمتابعات، فروايته ترجح رواية ابن الزبير على رواية الفريابي عن سماك. والله أعلم.

وقد أخرج البيهقي هذه الرواية عن أسباط (٨/ ٢٨٤)، ثم ذكر رواية إسرائيل

معلقاً، وأحال في لفظها على رواية أسباط ولم يعلها، فأشار بذلك إلى صحتها. والله أعلم.

قلت: وفي هذا الحديث فائدة هامة؛ وهي أن الحد يسقط عمن تاب توبة صحيحة، وإليه ذهب ابن القيم في بحث له في «الإعلام» فراجعه (٣/١٧ - ٢٠ - مطبعة السعادة).

٩٠١ - (ما أُحِبُّ أني حَكَيْتُ أحداً وأنَّ لي كذا وكذا).

رواه ابن المبارك في «الزهد» (٥/١٨٩ من الكواكب ٥٧٥/رقم ٧٤٢ ط): ثنا سفيان عن علي بن الأقمر عن أبي حذيفة - رجل من أصحاب عبد الله - عن عائشة قالت:

«ذهبت أحكي امرأة ورجلاً عند رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ:» فذكره، وزاد في آخره:

«أعظم ذلك».

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وأبو حذيفة اسمه سلمة بن صهيب الأرحبي.

وأخرجه أبو داود (٥/١٩٢/٤٨٧٥)، وأحمد (٦/١٢٨ و ٤٣٦ و ٣٠٦)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٥٧/٢٨٣)، والبيهقي في «الشعب» (٥/٣٠١/٦٧٢٠)، وكذا أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٧٨) من طريق الترمذي: عن سفيان ومسعر به. وقال الترمذي (٢/٨٢):

«حديث حسن صحيح».

٩٠٢ - (مقامُ أحدِكم في سبيلِ اللهِ خيرٌ منْ صلاةِ ستينَ عاماً خالياً؛ ألا تُحِبُّونَ أنْ يغفرَ اللهُ لكم ويُدْخِلَكُمُ الجنةَ؟ اغْزُوا في سبيلِ اللهِ؛ مَنْ قاتَل في سبيلِ اللهِ فُوَاقَ ناقةٍ وَجَبَتْ له الجنةُ).

رواه الترمذي (٣/١٤)، والحاكم (٢/٦٨)، والبيهقي (٩/١٦٠)، وأحمد (٢/٥٢٤)، ومن طريقه عبد الغني المقدسي في «السنة» (٢/٢٤٩) والبزار (٢/٢٥٨/١٦٥٢) عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن ابن أبي ذباب عن أبي هريرة:

أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ مر بشعب فيه عُيَيْنَةٌ ماء عذب، فأعجبه طيبه، فقال: لو أقمتُ في هذا الشعب فاعتزلْتُ الناس، ولا أفعل حتى أستأمر رسول الله ﷺ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال:

«لا تفعل؛ فإن مقام. . .» الحديث. وقال المقدسي:

«هذا إسناد صحيح».

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبي!

قلت: وهشام بن سعد فيه كلام من قبل حفظه، فهو حسن الحديث، ولكنه ليس على شرط مسلم؛ لأنه إنما أخرج له في الشواهد كما قال الحاكم نفسه، ونقل هذا القول ذاته في «الميزان» عنه! وكأنه لذلك قال الترمذي:

«حديث حسن».

لكن الحديث صحيح لغيره؛ فإن له شاهداً من حديث أبي أمامة قال:

«خرجنا مع رسول الله ﷺ. .» الحديث نحوه دون قوله: «ألا تحبون. . .».

أخرجه أحمد (٥/٢٦٦) بسند ضعيف.

وطرفه الأول منه أعني: «مقام أحدكم. .».

أخرجه الدارمي (٢/٢٠٢)، وعنه الحاكم (٢/٦٨)، والبزار (٢/٢٦٤/١٦٦٦)، والبيهقي (٩/١٦١)، وابن عساكر في «الأربعين في الجهاد» (رقم الحديث ١٣ - نسختي)، من طريق **عبدالله بن صالح**: حدثني يحيى بن أيوب عن هشام عن الحسن عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط البخاري»، ووافقه الذهبي! وقال البزار:

«لا نعلم رواه بهذا اللفظ إلا عمران، وأبو صالح روى عنه أهل العلم».

وقال ابن عساكر:

«هذا حديث حسن».

قلت: الحسن في سماعه من عمران خلاف، ثم هو مدلس وقد عنعنه، وعبدالله بن صالح وإن كان من شيوخ البخاري؛ ففيه ضعف من قبل حفظه.

ثم وجدت له شاهداً آخر من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/١٠/١) بسند حسن في الشواهد.

وقوله: «من قاتل...».

أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من حديث معاذ، وصححه ابن حبان والحاكم، وبعض طرقه صحيحة، وقد خرجته في «التعليق على الترغيب» (٢/١٦٩).

ثم وجدت لابن صالح متابعاً أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص ٣٠)، والخطيب في «التاريخ» (١٠/٢٩٥) من طريق يحيى بن سليم قال: حدثنا إسماعيل بن عبيد الله بن سلمان المكي قال: حدثنا الحسن به مختصراً نحوه.

قلت: وإسماعيل هذا لا يعرف، وفي ترجمته ساق العقيلي، ومن طريقه رواه البزار (٢ / ٢٦٥ / ١٦٦٧).

٩٠٣ - (لو أخطأْتُم حتى تبلغَ خَطَايَاكُمُ السماءَ ثم تُبْتُم؛ لتابَ عليكُم).

أخرجه ابن ماجه (٢/٥٦١ - ٥٦٢): ثنا يعقوب بن حميد بن كاسب المديني: ثنا أبو معاوية: ثنا جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير يعقوب بن حميد وهو صدوق ربما وهم كما في «التقريب».

وفي «الزوائد»:

«هذا إسناد حسن، ويعقوب بن حميد مختلف فيه، وباقي رجال الإسناد ثقات».

وقال المنذري (٤/٧٣):

«وإسناده جيد».

وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/١٢):

« حسن ».

وله شاهد بنحوه من حديث أنس، فراجع ما يأتي في المجلد الرابع:

«والذي نفسي بيده» برقم (١٩٥١).

٩٠٤ ـ (أحبُّ الأسماءِ إلى اللهِ: عبدُ اللهِ، وعبدُ الرحمنِ، والحارثُ).

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٨/٢) من طريق أبي يعلى، وهذا في «مسنده» (٢/٧٣٩) عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أنس مرفوعاً به.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ الحسن هو البصري وقد عنعنه، وإسماعيل بن مسلم ـ هو أبو إسحاق المكي ـ ضعيف الحديث كما في «التقريب»، وبه أعله الهيثمي في «المجمع» (٨/٤٩).

ولكن للحديث شاهد قوي يرويه الحجاج بن أرطاة عن عمير بن سعيد عن سبرة بن أبي سبرة عن أبيه:

«أنه أتى النبي ﷺ، قال: ما ولدك؟ قال: فلان، وفلان، وعبد العزى. فقال رسول الله ﷺ: هو عبد الرحمن، إن أحق أسمائكم ـ أو من خير أسمائكم ـ إن سميتم: عبدالله، وعبدالرحمن، والحارث».

ومن هذا الوجه أخرجه ابن منده كما في «الإصابة» (٢/٣٩٢).

قلت: وهذا سند ضعيف من أجل الحجاج؛ فإنه مدلس وقد عنعنه، وسبرة بن أبي سبرة أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/١/٢٩٦)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا

تعديلًا، لكن أوردوه في «الصحابة»، وذكره ابن حجر في «القسم الأول» من «الإصابة»، وساق له هذا الحديث من رواية أبي أحمد الحاكم عن الحجاج به.

وقد تابعه أخوه عبد الرحمن نحوه.

رواه أبو إسحاق عن خيثمة بن عبد الرحمن بن [أبي] سبرة:

«أن أباه عبد الرحمن ذهب مع جده إلى رسول الله ﷺ فقال له: ما اسم ابنك؟ قال: عَزيز. فقال النبي ﷺ: لا تسمه عزيزاً؛ ولكن سمه عبد الرحمن. ثم قال:» فذكره.

أخرجه أحمد (٤/١٧٨)، وابن حبان (١٩٤٥) مختصراً، وكذا الحاكم (٤/٢٧٦) وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: لكن ظاهره الإرسال، وقد وصله أحمد في رواية له من هذا الوجه عن خيثمة بن عبد الرحمن عن أبيه به نحوه.

قلت: فهذا موصول، وكذلك رواه الطبراني، قال الهيثمي (٨/ ٥٠):

«ورجاله رجال (الصحيح)».

وللحديث شاهد مرسل قوي بلفظ:

«خير الأسماء: عبد الله، وعبد الرحمن، ونحو هذا، وأصدق الأسماء: الحارث، وهمام، حارث لدنياه ولدينه، وهمام بهما، وشر الأسماء: حرب ومرة».

رواه ابن وهب في «الجامع» (ص ٧): أخبرني ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن ربيعة بن يزيد عن عبد الله بن عامر اليحصبي مرفوعاً.

قلت: وهذا سند مرسل صحيح، رجاله كلهم ثقات، واليحصبي كنيته أبو عمران الدمشقي المقريء.

وقد تابعه عبد الوهاب بن بخت؛ فقال ابن وهب: أخبرني داود بن قيس عنه به دون قوله: «ونحو هذا».

وإسناده مرسل صحيح أيضاً، ولكن ابن بخت كان قد سكن الشام، فمن الجائز أن يكون تلقاه عن اليحصبي، فلا يتقوى أحدهما بالآخر كما هو ظاهر.

٩٠٥ - (احْبِسُوا صِبيانَكم حتى تذهبَ فَوْعةُ العشاءِ[1]؛ فإنها ساعةٌ تَخْتَرِقُ فيها الشياطينُ).

أخرجه الحاكم (٤/ ٢٨٤)، وأحمد (٣/ ٣٦٢) من طريق حماد بن سلمة قال: أنا حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبدالله أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»، وأقره الذهبي.

قلت: وهو كما قالا.

وله عند أحمد طريق أخرى مختصراً فقال (٣/ ٣٦٠): ثنا يعقوب: حدثنا أبي عن بعض أهله عن أبيه عن طلق بن حبيب عن جابر مرفوعاً بلفظ:

«اتقوا فورة العشاء. كأنه لما يخاف من الاحتضار».

ورجاله ثقات رجال مسلم؛ غير البعض المشار إليه فهو مجهول.

٩٠٦ - (أحبُّ الناسِ إلى اللهِ تعالى أنفعُهُم للناسِ، وأحبُّ الأعمالِ إلى اللهِ عزّ وجلّ سرورٌ يُدْخِلُهُ على مسلمٍ، أو يَكْشِفُ عنه كُرْبةً، أو يَقْضِي عنه دَيْناً، أو يَطْرُدُ عنه جُوعاً، ولأنْ أمشِيَ مع أخٍ في حاجةٍ أحبُّ إليَّ مِنْ أنْ أعْتَكِفَ في هذا المسجدِ (يعني: مسجدَ المدينةِ) شهراً، ومَنْ كفَّ غَضَبَهُ سترَ الله عَوْرَتَهُ، ومَنْ كَظَمَ غيظَهُ ـ ولو شاءَ أنْ يُمْضِيهُ أمضاهُ ـ ملأ الله قلبَهُ

(١) أي: أوله، كفورته، وفوعة الطيب: أول ما يفوح منه.

رجاءً يومَ القيامةِ، ومنْ مَشَىٰ معَ أخِيهِ في حاجةٍ حتى تَتَهيَّأَ له؛ أثبتَ الله قَدَمَهُ يومَ تَزُولُ الأقدامُ، [وإنَّ سوءَ الخُلُقِ يُفْسِدُ العملَ كما يُفْسِدُ الخَلُّ العَسَلَ]).

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٠٩/٢)، وابن عساكر في «التاريخ» (٢/١/١٨) عن **عبد الرحمن بن قيس الضبي: نا سكين بن أبي سراج**: نا عمرو بن دينار عن ابن عمر:

«أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! أي الناس أحب إلى الله؟ وأي الأعمال أحب إلى الله؟ فقال رسول الله ﷺ:» فذكره، وليس فيه الجملة التي بين المعكوفتين، وليس عند ابن عساكر قوله: «ولأن أمشي . .» إلخ.

قلت: وهذا إسناد ضعيف جدّاً؛ سكين هذا اتهمه ابن حبان فقال:

«يروي الموضوعات».

وقال البخاري:

«منكر الحديث».

وعبد الرحمن بن قيس الضبي مثله أو شر منه؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«متروك، كذبه أبو زرعة وغيره».

لكن قد جاء بإسناد خير من هذا؛ فرواه ابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (ص ٨٠ رقم ٣٦)، وأبو إسحاق المزكي في «الفوائد المنتخبة» (١/١٤٧/٢) ببعضه، وابن عساكر (١١/٤٤٤/١) من طرق عن بكر بن خنيس عن عبدالله بن دينار عن بعض أصحاب النبي ﷺ ـ كذا قال ابن أبي الدنيا، وقال الآخران: عن عبدالله بن عمر ـ قال: «قيل: يا رسول الله! من أحب الناس إلى الله؟. . .»، وفيه الزيادة.

قلت: وهذا إسناد حسن؛ فإن بكر بن خنيس، صدوق له أغلاط كما قال الحافظ.

وعبد الله بن دينار ثقة من رجال الشيخين.

فثبت الحديث، والحمد لله تعالى.

ولطرفه الأول شاهد مرسل سيأتي إن شاء الله تعالى في المجلد الخامس برقم (٢٢٩١)، وسيكون بين أيدي القراء قريباً بإذنه تعالى.

٩٠٧ - (خيارُ أئمتِكُمُ الذين تُحِبُّونَهُم ويُحِبُّونَكُم، ويُصَلُّونَ عليكم وتُصَلُّونَ عليهِم، وشرارُ أئمتِكُمُ الذين تُبْغِضُونَهم ويُبغضونَكُم، وتَلْعَنُونَهم ويَلْعَنُونَكُم. قيل: يا رسولَ اللهِ! أفلا نُنَابِذُهُم بالسيفِ؟ فقال: لا؛ ما أقامُوا فيكُمُ الصلاةَ، وإذا رأيتم مِنْ وُلَاتِكُم شيئاً تَكْرَهُونَهُ؛ فاكْرَهُوا عَمَلَهُ، ولا تَنْزِعُوا يداً مِنْ طاعةٍ).

أخرجه مسلم (٦/٢٤)، والدارمي (٢/٣٢٤)، وأحمد (٦/٢٤ و ٢٨) وكذا البخاري في «التاريخ» (٤/١/٢٧٠ - ٢٧١) وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٥٠٩ - ٥١٠)، والبيهقي في «السنن» (٨/١٥٨) عن عوف بن مالك الأشجعي مرفوعاً.

(انظر: «الاستدراك» برقم ١١).

٩٠٨ - (كانَ يحْتَجِمُ على الأَخْدَعَيْنِ والكاهِلِ، وكانَ يحتجمُ لسبعَ عشرةَ، وتسعَ عشرةَ، وإحدىٰ وعشرينَ).

أخرجه الترمذي (٢/٥)، والحاكم (٤/٢١٠) من طريق همام وجرير بن حازم قالا: ثنا قتادة عن أنس مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.

وله شاهد من حديث ابن عباس بلفظ: «كان يحتجم لسبع عشرة...».

أخرجه الحاكم (٤/٤٠٩) من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً به. وقال:

«صحيح الإسناد»، ورده الذهبي بقوله:

«قلت: لا».

وهذا هو الصواب؛ لأن عباداً هذا فيه ضعف لتغيره وتدليسه، وقد سبق تفصيل ذلك بما لا تجده في مكان آخر تحت الحديث (٦٣٣).

لكن لحديثه هذا شاهد من قوله ﷺ، وقد مضى برقم (٦٢٢).

(الأخدعان): عرقان في جانبي العنق. و(الكاهل): ما بين الكتفين، أو موصل العنق في الصُّلب.

٩٠٩ ـ (احْتَجَّ آدمُ وموسى، فَحَجَّ آدمُ موسى).

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/٣٤٩) عن أبي بكر أحمد بن القاسم الأنماطي المعروف بـ(بلبل): حدثنا عبدالله بن سوار أبو السوار: أخبرنا حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن أنس عن جندب أو غيره عن النبي ﷺ قال: فذكره.

أورده الخطيب في ترجمة الأنماطي هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ لكن يبدو من التخريج الآتي عن الهيثمي أنه لم يتفرد به، ومن فوقه كلهم ثقات؛ غير أن الحسن مدلس وقد عنعنه.

والحديث أورده الهيثمي في «المجمع» (٧/١٩١) بأتم منه عن جندب بن عبدالله وغيره أن رسول الله ﷺ قال:

«احتج آدم وموسى، فقال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده...» الحديث. وقال:

«رواه أبو يعلى وأحمد بنحوه، والطبراني، ورجالهم رجال (الصحيح)».

قلت: أخرجه أحمد (٢/٤٦٤)، وأبو يعلى (١/٤٢٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٨٣/٢) من طرق أخرى عن حماد ابن سلمة به؛ إلا أنه قال: عن الحسن عن جندب، ولم يذكر أنساً بينهما، ولفظه:

«لقي آدم موسى صلى الله عليهما، فقال موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده، وأسكنك جنته، وأسجد لك ملائكته، ثم فعلت ما فعلت، وأخرجت ذريتك من الجنة؟

قال آدم عليه السلام: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته، وكلمك، وقربك نجيّاً؟ قال: نعم. قال: فأنا أقدم أم الذكر؟ قال: بل الذكر. قال رسول الله ﷺ: فحج آدم موسى، فحج آدم موسى، فحج آدم موسى».

وأخرجه أحمد والطبراني من طريقين عن حماد عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ به.

وإسناده صحيح، وإسناد الأول معلول بالانقطاع كما سبق.

(تنبيه): أورد الحديث السيوطي في «الجامع الكبير» (١/٢٣/١)، وفي «زيادته على الجامع الصغير» (ق ١/٨) باللفظ المذكور أعلاه من رواية الخطيب عن أنس. وإنما هو عنده من روايته عنه عن جندب كما تقدم، وذكر أنس في السند شاذ؛ كما تدل عليه الطرق السابقة عند أحمد والطبراني وغيرهما.

ثم إن الحديث في «الصحيحين»، و «المسند» (٢/٢٤٨ و ٢٦٤ و ٢٦٨ و ٢٨٧ و ٣١٤ و ٣٩٢ و ٣٩٨ و ٤٤٨) وغيرها من طرق عن أبي هريرة بـ نحوه بتمامه.

٩١٠ ـ (احْذَرُوا الدنيا؛ فإنها خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ).

أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص ١١): حدثنا زيد بن الحباب: حدثنا سفيان بن سعيد عن الزبير بن عدي عن مصعب بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح لولا أنه مرسل؛ لكن له شاهد موصول بلفظ:

٩١١ ـ (إنَّ الدنيا خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، وإنَّ الله عزّ وجلّ مُسْتَخْلِفُكُم فيها؛ لِيَنْظُرَ كيفَ تعملونَ، فاتقوا الدنيا واتقوا النساءَ؛ فإنَّ أولَ فِتْنَةِ بني إسرائيلَ كانتْ في النساءِ).

أخرجه أحمد في «المسند» (٣/٢٢): ثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة عن أبي

مَسلمة قال: سمعت أبا نضرة يحدث عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وإسناده صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في «صحيحه» (٨/ ٨٩) من طريقين عن محمد بن جعفر به.

وأبو مسلمة اسمه سعيد بن يزيد الأزدي.

وقد تابعه المستمر بن الريان، وزاد قصة المرأة القصيرة الإسرائيلية، وقد تقدمت برقم (٤٨٦).

وكذلك رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٩٩/ ١٦٩٩)، وروى منه ابن حبان (٣٢١١ ـ الإحسان) القدر المذكور أعلاه.

٩١٢ ـ (إذا رأيتُمُ المَدَّاحِينَ فاحْثُوا في وُجُوهِهِمُ الترابَ).

ورد من حديث المقداد بن الأسود، وعبدالله بن عمر، وأبي هريرة، وعبادة بن الصامت.

١ ـ أما حديث المقداد؛ فله عنه طرق:

الأولى: عن همام بن الحارث:

«أن رجلاً جعل يمدح عثمان، فعمد المقداد فجثا على ركبتيه ـ وكان رجلاً ضخماً ـ فجعل يحثو في وجهه الحصباء، فقال له عثمان: ما شأنك؟ فقال: إن رسول الله ﷺ قال:» فذكره.

أخرجه مسلم (٨/ ٢٢٨)، وأبو داود (٢/ ٢٩٠)، وأحمد (٦/ ٥) من طريق إبراهيم ـ وهو ابن يزيد النخعي ـ عنه.

الثانية: عن مجاهد عن أبي معمر قال:

«قام رجل يثني على أمير من الأمراء. .» الحديث نحوه.

أخرجه مسلم، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٣٩)، والترمذي (٣/٢٨٤)، وابن ماجه (٢/٤٠٧)، وأحمد أيضاً من طريق حبيب بن أبي ثابت عنه.

وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: وتابعه ابن أبي نجيح عن مجاهد:

«أن سعيد بن العاص بعث وفداً من العراق إلى عثمان، فجاؤوا يثنون عليه، فجعل المقداد يحثو في وجوههم التراب، وقال:» فذكره نحوه. وفي لفظ:

«فقام المقداد فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «احثوا في وجوه المداحين التراب». فقال الزبير: أما المقداد فقد قضى ما عليه».

أخرجه أحمد، ورجاله ثقات؛ لكنه منقطع؛ فإن مجاهداً لم يسمع من عثمان بن عفان، وقد مات سنة (٣٥)، والمقداد فقد مات قبله بسنتين، فبينهما أبو معمر كما في رواية حبيب المتقدمة عنه؛ مع أن حبيباً كان مدلساً وقد عنعنه.

الثالثة: عن عبدالله البهي:

«أن ركباً وقفوا على عثمان بن عفان فمدحوه وأثنوا عليه، وثَمَّ المقداد بن الأسود، فأخذ قبضة من الأرض. .» الحديث نحوه.

أخرجه أحمد، ورجال إسناده ثقات، فهو صحيح إن كان البهي أدرك القصة، وذلك مما لا أعتقده.

الرابعة: عن ميمون بن شبيب قال:

«جاء رجل يثني على عامل لعثمان عند المقداد، فحثا في وجهه التراب. .» الحديث.

أخرجه أحمد وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٧٧).

وسنده صحيح إن كان ميمون أدرك القصة، ولا أظن ذلك.

٢ ـ وأما حديث ابن عمر؛ فله عنه طرق أيضاً:

الأولى: عن عطاء بن أبي رباح:

«أن رجلاً كان يمدح رجلاً عند ابن عمر، فجعل ابن عمر يحثو التراب نحو فيه، وقال: قال رسول الله ﷺ: » فذكره بلفظ الترجمة.

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٤٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٧/٥١٠/٥٧٤٠ ـ الإحسان)، والخطيب في «التاريخ» (١١/١٠٧).

قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري في «صحيحه».

الثانية: عن زيد بن أسلم قال: سمعت ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره بلفظ:

«احثوا في وجوه المداحين التراب».

أخرجه ابن حبان (٥٧٣٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/١٢٧)، والخطيب (٧/٣٣٨)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٧/٤٤٨/١) من طرق عنه.

قلت: وهذا إسناد صحيح غاية.

الثالثة: عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير قال:

«مدحك أخاك في وجهه كإمرارك على حلقه موسى رهيصاً ـ أي: شديداً ـ قال:

ومدح رجل ابن عمر رضي الله عنه في وجهه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ (فذكره باللفظ الآنف الذكر)، ثم أخذ ابن عمر التراب فرمى به في وجه المادح، وقال: هذا في وجهك (ثلاث مرات)».

أخرجه أبو نعيم (٦/٩٩) من طريق بقية بن الوليد: حدثني ثور عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير... وقال:

«غريب من حديث ثور، لم نكتبه إلا من حديث بقية».

قلت: وهو ثقة، وقد صرح بالتحديث، فالسند جيد.

٣ ـ وأما حديث أبي هريرة؛ فيرويه سالم الخياط عن الحسن عنه نحوه.

أخرجه الترمذي (٣/٢٨٥) وقال:

«حديث غريب من حديث أبي هريرة».

قلت: وسنده ضعيف؛ الحسن هو البصري، وهو مدلس وقد عنعنه، وسالم ـ هو ابن عبد الله البصري ـ صدوق سيىء الحفظ.

٤ ـ وأما حديث عبادة؛ فأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨/٨٦٤ ـ ٨٦٥) من طريق إسماعيل بن أبي أويس: حدثني أبي عن أبي منيع الوليد بن داود بن محمد بن عبادة بن الصامت عن ابن عمه عبادة بن الوليد عن عبادة بن الصامت به، وفيه قصة.

ورجاله ثقات؛ لكن الوليد بن داود هذا لم يوثقه غير ابن حبان (٩/٢٢٤)، ولا ذكره غيره!

٩١٣ ـ (دخلتُ الجنةَ فسمعتُ فيها قراءةً، قلتُ: مَنْ هذا؟ فقالُوا: حارثةُ بنُ النعمانِ، كذلكم البِرُّ، كذلكم البِرُّ، [وكانَ أَبَرَّ الناسِ بأُمِّهِ]).

رواه ابن وهب في «الجامع» (٢٢): سمعت سفيان يحدث عن ابن شهاب عن عمرة ابنة عبد الرحمن عن عائشة مرفوعاً.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين.

وقد أخرجه الحاكم (٣/٢٠٨)، والحميدي (١/١٣٦/٢٨٥)، وأبو يعلى (٧/٣٩٩) عن سفيان به، وصححه الحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي.

ثم رواه ابن وهب (ص ٢٠) من طريق موسى بن زيد عن ابن شهاب به؛ إلا أنه أرسله فلم يذكر عائشة، وزاد:

« وكان حارثة أبر هذه الأمة بأمه » .

وقد وصله معمر أيضاً عن الزهري عن عمرة عن عائشة به، وفيه الزيادة بلفظ :

«وكان أبر الناس بأمه» .

أخرجه أحمد (٦/١٥١ - ١٥٢ و ١٦٦ - ١٦٧) وأبو نعيم في «الحلية» (٣٥٦/١)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٤١٨/٧/١٣)، وابن النجار في «ذيل التاريخ» (٢/١٣٤/١٠)؛ كلهم من طريق عبد الرزاق: أنا معمر به، وهو في «مصنف عبد الرزاق» (٢٠١١٩/١٣٢/١١) بلفظ :

«نمت فرأيتني في الجنة، فسمعت صوت قارئ يقرأ. . .» الحديث مثله .

وقال أبو نعيم :

«رواه ابن أبي عتيق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مثله» .

قلت وهذه متابعة قوية من ابن أبي عتيق وهو محمد بن عبدالله بن أبي عتيق: محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧ / ٣٦٤)، وروى عنه ثمانية من «الثقات»، وقرنه البخاري .

٩١٤ - (الوالِدُ أَوْسَطُ أبوابِ الجنةِ) .

أخرجه الطيالسي في «مسنده» (رقم ٩٨١): حدثنا شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره .

وهكذا أخرجه أحمد (١٩٦/٥)، وابن ماجه (٢٠٨٩)، والحاكم (١٥٢/٤) من طريق أخرى عن شعبة به. وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا .

وتابعه سفيان الثوري: ثنا عطاء به، ولفظه: حدثني عبد الرحمن السلمي :

«أن رجلاً منا أمرته أمه أن يتزوج، فلما تزوج أمرته أن يفارقها، فارتحل إلى أبي الدرداء فسأله عن ذلك؟ فقال: ما أنا بالذي آمرك أن تطلق، وما أنا بالذي آمرك أن

تمسك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره، فاحفظ ذلك الباب أو ضيعه.

[قال: فرجع وقد فارقها]».

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/١٥٨) والسياق له، وأحمد (٦/٤٤٥) والزيادة له.

وتابعه ابن عيينة قال: ثنا عطاء بن السائب به مع اختصار في القصة.

أخرجه الحميدي في «مسنده» (٣٩٥): ثنا سفيان بـه، ومن طريق الحميـدي أخرجه الحاكم (٤/١٥٢)، وأخرجه الترمذي (١/٣٤٧)، وابن ماجه أيضاً (٣٦٦٣) من طرق أخرى عن سفيان به. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

وابن حبـان (٢٠٢٣)، والحاكم أيضـاً (٢/١٩٧)، وأحمـد (٥/١٩٨)، وابن عساكر (١٩/١٥٣/١ ـ ٢) من طرق أخرى عن عطاء به. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

(تنبيه): قوله: «فاحفظ ذلك الباب أو ضيعه»: الظاهر من السياق أنه قول أبي الدرداء غير مرفوع، ويؤيده رواية عبد الرزاق: أنا سفيان عن عطاء به، لم يذكر منه إلا لفظ الترجمة.

أخرجه أحمد (٦/٤٤٧ ـ ٤٤٨).

لكن في رواية الطحاوي المتقدمة بعد قوله: «أو ضيعه»: «أو كما قال النبي ﷺ، الشك من ابن مرزوق».

قلت: ومع الشك المذكور؛ فإن بينه وبين سفيان الثوري أبا حذيفة موسى بن مسعود، وهو سيىء الحفظ كما في «التقريب». والله أعلم.

٩١٥ - (أَخْنَعُ اسْمٍ عندَ اللهِ يومَ القيامةِ رجلٌ تَسَمَّىٰ مَلِكَ الأَمْلاكِ).

أخرجه أحمد (٢/٢٤٤)، والحميدي (١١٢٧) قالا: ثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: فذكره.

وأخرجه مسلم (٦/١٧٤)، وأبو داود (٢/٣٠٩) من طريق أحمد، والحاكم (٤/٢٧٤) من طريق الحميدي. والحاكم قال:

«صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

ورده الذهبي بأنهما قد أخرجاه، وهو كما قال؛ فقد أخرجه البخاري (١٠/٤٨٥ - ٤٨٦)، ومسلم أيضاً، والترمذي (٤/٢٩)، وابن حبان (٧/٥٣٢/٥٨٠٥ - الإحسان) من طرق أخرى عن سفيان به. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: وزاد مسلم في رواية: «لا مالك إلا الله عز وجل».

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«أغيظ رجل على الله يوم القيامة، وأخبثه، وأغيظه عليه؛ رجل كان يسمى ملك الأملاك، لا ملك إلا الله».

أخرجه مسلم، وأحمد (٢/٣١٥) من طريق همام بن منبه: حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ: فذكره.

(تنبيه): أورد السيوطي الحديث باللفظ الأول في «الجامع الصغير» على الصواب. من رواية الشيخين وأبي داود والترمذي، ثم أورده في «زيادة الجامع الصغير» (١/٨) من رواية أبي داود بلفظ: «أحرج اسم....»، فكأنه تصحف عليه، أو على بعض نساخ «أبي داود»، ثم لم يتنبه له السيوطي فأورده في «الزيادة»، وتبعه على ذلك صاحب «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير»!

٩١٦ - (إنَّ الأنصـارَ قد قَضَـوا الـذي عليهم، وَبقِيَ الـذي عليكم، فَأَحْسِنُوا إلى مُحْسِنِهِم، وتَجَاوَزُوا عنْ مُسِيئِهِم).

أخرجه ابن حبان (٢٢٩٣)، وأحمد (١٨٧/٣ و٢٠٥ - ٢٠٦) من طرق عن حميد عن أنس بن مالك:

«أن النبي ﷺ خرج يوماً عاصباً رأسه، فتلقاه ذراري الأنصار وخدمهم، ذخرة الأنصار يومئذ، فقال:

«والذي نفسي بيده؛ إني لأحبكم» (مرتين أو ثلاثاً). ثم قال:» فذكره.

وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه البخاري (٣٧٩٩) من طريق هشام بن زيد: سمعت أنس بن مالك نحوه.

وأخرجه أحمد (١٦٢/٣) من طريق ثابت البناني أنه سمع أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره نحوه.

وسنده صحيح أيضاً على شرطهما.

وللجملة الأخيرة منه شاهد من حديث سهل بن سعد، وعبد الله بن جعفر، وإبراهيم بن محمد بن حاطب مرفوعاً به.

قال الهيثمي في «المجمع» (٣٧/١٠):

«رواه الطبراني، وفيه عبد المهيمن بن عباس بن سهل وهو ضعيف».

وذكره قبل صفحة بنحوه وقال:

«رواه أبو يعلى والطبراني في «الأوسط» و«الكبير» بأسانيد؛ في أحدها عبد الله بن مصعب، وفي الآخر عبد المهيمن بن عباس، وكلاهما ضعيف».

قلت: لكن أحدهما يقوي الآخر، وحديثهما صحيح بشهادة حديث أنس.

وفي رواية لأحمد (٢٤١/٣) من طريق علي بن زيد قال:

«بلغ مصعب بن الزبير عن عريف الأنصار شيء، فهم به، فدخل عليه أنس بن مالك فقال له: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«استوصوا بالأنصار خيراً ـ أو قال: معروفاً ـ اقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم».

فألقى مصعب نفسه عن سريره، وألزق خده بالبساط، وقال: أمر رسول الله ﷺ على الرأس والعين. فتركه».

وعلي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ فيه ضعف؛ لكن حديثه جيد في الشواهد.

وله في «مسند البزار» (ص ٢٨٩ ـ زوائده) شاهد من حديث أبي بكر الصديق.

٩١٧ ـ (ألا إِنَّ النـاسَ دثارِي، والأنصـارَ شِعارِي، لـو سَلَكَ الناسُ وادياً، وسَلَكَتِ الأنصارُ شعبةً؛ لاتبعتُ شعبةَ الأنصارِ، ولولا الهجرةُ لكنتُ رجلا منَ الأنصارِ، فمن وَلِيَ أمرَ الأنصارِ؛ فليُحْسِنْ إلى مُحْسِنِهِم، وليتجاوزْ عن مُسِيئِهِم، ومَنْ أفْزَعَهُم فقدْ أفزعَ هذا الذي بينَ هاتين. وأشار إلى نفسِهِ ﷺ).

أخرجه الحاكم (٤/ ٧٩)، وأحمد (٥/ ٣٠٧) من طريق ابن وهب: أخبرني أبو صخر أن يحيى بن النضر الأنصاري حدثه أنه سمع أبا قتادة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر للأنصار: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالا، ورجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير يحيى بن النضر وهو ثقة. وقال الهيثمي (١٠/ ٣٥):

«رواه أحمد، ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير يحيى بن النضر الأنصاري وهـو ثقة».

وقال في مكان آخر (١٠/٣٣):

«رواه الطبراني في «الأوسط» عن شيخه مقدام بن داود، وهو ضعيف، وقال ابن دقيق العيد: إنه وثق، وبقية رجاله ثقات».

٩١٨ ـ (ما مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرَ أَنْ يُعَجِّلَ الله تعالى لصاحِبِهِ العُقُوبَةَ في الدنيا ـ مع ما يَدَّخِرُ له في الآخرةِ ـ مِنَ البَغْيِ وقَطِيعةِ الرَّحِمِ).

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٧٢٤)، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص١٢)، وأبو داود (٢/٣٠١ ـ ٣٠٢)، والترمذي (٢/٨٣)، وابن ماجه (٢/٥٥٢)، وابن حبان (٢٠٣٩)، والحاكم (٢/٣٥٦ و٤/١٦٢ ـ ١٦٣)، والبغوي في «حديث ابن الجعد» (٧/٧٠/١)، وأحمد (٥/٣٦ و٣٨) عن عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن الغطفاني: ثنا أبي عن أبي بكرة مرفوعاً. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد».

قلت: وهو كما قالا؛ فإن رجال إسناده ثقات كلهم.

وقد روى الحديث بزيادة وهو:

«ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة ـ مع ما يدخر له في الآخرة ـ من قطيعة الرحم والخيانة والكذب، وإن أعجل البر ثواباً لصلة الرحم، حتى إن أهل البيت ليكونون فقراء فتنمو أموالهم، ويكثر عددهم إذا تواصلوا».

قال في «المجمع» (٨/١٥٢):

«رواه الطبراني عن شيخه عبد الله بن موسى بن أبي عثمان الأنطاكي، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

قلت: وأخرج الشطر الثاني منه ابن حبان (٢٠٣٨) بلفظ:

«إن أعجل الطاعة ثواباً صلة الرحم....».

رواه من طريق أبي يعلى: حدثنا مسلم بن أبي مسلم الجرمي: حدثنا مخلد بن الحسين عن هشام عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً به.

قلت: ورجاله ثقات كلهم على عنعنة الحسن وهو البصري؛ غير الجرمي هذا ولم أعرفه الآن، ولما عزاه المنذري في «الترغيب» (٣/٢٢٨) لابن حبان في «صحيحه» سكت عليه، فلعله عرفه.
ثم عرفته، وثقه الخطيب (١٣/١٠٠) وابن حبان (٩/١٥٨).

وللشطر الأول منه شاهد من حديث أبي هريرة سيأتي في هذا المجلد إن شاء الله تعالى برقم (٩٧٨).

٩١٩ - (أَطِعْ أباكَ وطَلِّقْهَا).

أخرجه أبو داود (٥١٣٨)، والترمذي (١/٢٢٣)، وابن ماجه (٢٠٨٨)، وابن حبان (٢٠٢٤ و ٢٠٢٥) والطحاوي في «المشكل» (٢/١٥٩)، والحاكم (٢/١٩٧)، وأحمد (٢/٤٢و٥٣و١٥٧) من طريق ابن أبي ذئب: حدثني خالي الحارث بن عبدالرحمن عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهما قال:

«كانت تحتي امرأة أحبها، وكان عمر يكرهها، فقال عمر: طلقها. فأبيت، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال:» فذكره، والسياق للحاكم وقال:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

وقال الترمذي:

«حسن صحيح».

وأقول: بل هو حسن فقط؛ فإن الحارث هذا لم يرو له الشيخان شيئاً، ولا روى عنه غير ابن أبي ذئب، وقال أحمد والنسائي:

«ليس به بأس»، وقال الحافظ العسقلاني ومن قبله الذهبي: «صدوق». وزاد الذهبي: «صالح».

٩٢٠ - (ما منْ يوم ٍ يُصْبحُ العبادُ فيه إلاَّ مَلَكانِ يَنْزِلانِ؛ فيقولُ أحدُهُما: اللهمّ! أَعْطِ مُنْفِقاً خَلَفاً. ويقولُ الآخرُ: اللهمَّ! أَعْطِ مُمْسِكاً تَلَفاً).

أخرجه البخاري (٣/٢٣٧)، ومسلم (٣/٨٣ - ٨٤)، وابن جرير الطبري في «التهذيب» (مسند ابن عباس ١/٢٦٧/٤٤٥) والبيهقي (٤/١٨٧) من طريق أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً به.

ورواه ابن حبان (٥/٤٠/٣٣٢٣) من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي عمرة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«إن ملكاً بباب من أبواب الجنة يقول: من يقرض اليوم يجز غداً، وملك بباب آخر يقول: اللهم! أعط منفقاً خلفاً، وأعط ممسكاً تلفاً».

قلت: وهذا إسناد صحيح.

ورواه غيره، وزاد بعضهم في متنه زيادة منكرة؛ خرجته من أجلها في «الضعيفة» (٥٥٥٦).

وله شاهد من حديث أبي الدرداء مرفوعاً نحوه.

أخرجه ابن حبان (٨١٤)، والحاكم (٢/٤٤٥)، وأحمد (٥/١٩٧)، وابن جرير في «التهذيب» (مسند ابن عباس ١/٢٦٦/٤٤٣ و ٤٤٤ و٤٤٧).

٩٢١ - (مَنْ آمنَ باللهِ وبرسولِهِ، وأقامَ الصلاةَ، وصامَ رمضانَ؛ كان حقّاً على اللهِ أنْ يُدخِلَهُ الجنةَ؛ جاهدَ في سبيل ِ اللهِ، أو جلسَ في أرضِهِ التي وُلِدَ فيها. فقالوا: يا رسولَ اللهِ! أفلا نُبَشِّرُ الناسَ؟ قال: إنَّ في الجنةِ مائةَ درجةٍ أعدَّها الله للمجاهدينَ في سبيل ِ اللهِ؛ ما بينَ الدَّرَجَتَيْنِ كما بينَ السماءِ والأرض ِ، فإذا سألتُمُ الله فاسألوهُ الفرْدَوْسَ؛ فإنه أَوْسَطُ الجنةِ وأعلى الجنةِ - أراه - فوقَهُ عرشُ الرحمنِ، ومنها تفَجَّرُ أنهارُ الجنةِ).

أخرجه البخاري (٤/ ١٤ و ٩/ ١٠١)، وابن حبان (٣/ ١٢٢/ ١٧٤٤ و ٧/ ٦٤/ ٤٥٩٢ و ٩/ ٢٤٢/ ٧٣٤٧)، وأحمد (٢/ ٣٣٥ و ٣٣٩)، والبيهقي في «الأسماء» (٣٩٨) من طريق فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: فذكره.

قلت: وفليح هذا مع كونه من رجال الشيخين؛ فهو صدوق كثير الخطأ كما قال الحافظ؛ لكن يشهد لحديثه ـ وأنه قد حفظه ـ حديث معاذ بن جبل من رواية زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عنه أن رسول الله ﷺ قال: فذكره نحوه بتمامه.

وفي إسناده اختلاف يأتي بيانه في الحديث الآتي بعده.

(تنبيه): أخرج الحاكم (١/ ٨٠) الحديث مختصراً من الوجه المذكور، وقال:

«صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وأقره الذهبي.

قلت: فوهما في استدراكه على البخاري وقد أخرجه بأتم من لفظه! ومن الغريب أن السيوطي أورده مختصراً كذلك في «زيادة الجامع الصغير» من رواية أحمد والبخاري!

وقد أخرجه كذلك ابن حبان (١٨) من الوجه المذكور؛ لكن وقع عنده: «عبد الرحمن بن أبي عمرة» مكان «عطاء بن يسار».

٩٢٢ ـ (الجنةُ مائةُ درجةٍ؛ ما بينَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ مسيرةُ مائةِ عامٍ ـ وقال عَفَّانُ: كما بينَ السماءِ إلى الأرضِ ـ والفِرْدَوْسُ أعلاها درجةً، ومنها تخرجُ الأنهارُ الأربعةُ، والعرشُ مِنْ فوقِها، وإذا سألتُمُ الله تَبارَكَ وتعالى؛ فاسألوهُ الفِرْدَوْسَ).

أخرجه الترمذي (٣/ ٣٢٦)، والحاكم (١/ ٨٠)، وأحمد (٥/ ٣١٦ و ٣٢١) والسياق له، والطبري في «التفسير» (١٦/ ٢٩ ـ ٣٠) من طرق عن همام بن يحيى عن

زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: فذكره. وقال الحاكم:

«إسناده صحيح»، وأقره الذهبي.

وأعله الترمذي بالمخالفة؛ فإنه أخرجه هو وابن ماجه (٢/ ٥٩٠)، وأحمد (٥/ ٢٤٠ ـ ٢٤١)، والطبري أيضاً من طريقين عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل أن رسول الله ﷺ قال: فذكره بأتم منه، وقال:

«وهكذا روى هذا الحديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل. وهذا عندي أصح من حديث همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبادة بن الصامت، وعطاء لم يدرك معاذ بن جبل، معاذ قديم الموت؛ مات في خلافة عمر».

قلت: همام بن يحيى ثقة محتج به في الصحيحين، فيمكن أن يكون لعطاء فيه إسنادان:

أحدهما: عن عبادة حفظه هو.

والآخر: عن معاذ حفظه الجماعة، فلا تعارض.

ومما يؤيد هذا أن البخاري أخرجه من طريق هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة مرفوعاً به كما تقدم، فهذا إسناد ثالث لعطاء، فالجمع أولى من تخطئة ثقتين، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا الجمع؛ كما في نقل المباركفوري عنه، والله أعلم.

(تنبيه): قوله: «مائة عام» هو رواية أحمد، وفي رواية الآخرين: «كما بين السماء والأرض»، وهي رواية عفان عنده، ومثلها روايتهم عن معاذ؛ إلا أحمد فهي عنده باللفظ الأول: «مائة عام». ويشهد له حديث شريك بن عبد الله عن محمد بن جحادة عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً به مختصراً بلفظ:

«الجنة مائة درجة؛ ما بين كل درجتين مائة عام».

أخرجه أحمد (٢/٢٩٢)، والترمذي (٣/٣٢٥)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٠٥). وقال الترمذي:

«حديث حسن، وفي نسخة: حسن صحيح غريب».

وأقول: شريك سيىء الحفظ؛ لكن يدل على أنه قد حفظ روايته أحمد عن عبادة ومعاذ المتقدمتين، ولا تعارض بينهما وبين رواية الآخرين: «كما بين السماء والأرض»؛ لأن روايتهما مفصلة، والأخرى مجملة، والمفصل يقضي على المجمل؛ كما هو معلوم من علم الأصول.

وقد روي الحديث عن شريك بلفظ: «خمسمائة عام»، وهو منكر كما بينته في «الضعيفة» رقم (١٨٨٥):

٩٢٣ - (مَنْ ذَرَعَهُ القَيْءُ فلاَ يقْضِ).

رواه الحربي في «غريب الحديث» (٥/٥٥/١): حدثنا الحكم بن موسى: حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن محمد عن أبي هريرة مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله رجال مسلم؛ لكن أعله بعضهم بما لا يقدح، وقد تكلمت عليه وبينت صحته في تعليقي على رسالة «الصيام» لابن تيمية، ثم في «الإرواء» (٩٢٣).

٩٢٤ - (لأُخْرِجَنَّ اليهودَ والنَصارَىٰ من جَزِيرَةِ العربِ؛ حتى لا أَدَعَ إلا مُسْلِماً).

أخرجه مسلم (٥/١٦٠)، وأبو داود (٢/٤٣)، والترمذي (٢/٣٩٨) وصححه، وعبد الرزاق في «المصنف» (٦/٥٤/٩٩٨٥)، وعنه أحمد (رقم ٢٠١ - طبعة شاكر) من طريق ابن جريج: ثنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: أخبرني عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله ﷺ به.

وقد تابعه ابن لهيعة عن أبي الزبير.

أخرجه أحمد (٣/٢٤٥).

وتابعه حماد بن سلمة عنه؛ إلا أنه أسقط من السند عمر وجعله من مسند جابر.

أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (رقم ٢٧٠ و ٢٧١).

والصواب الأول.

وكذلك رواه سفيان الثوري بلفظ: «لئن عشت لأخرجن»، ويأتي إن شاء الله تعالى برقم (١١٣٤) من رواية مسلم وغيره.

والحديث أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٤/١٢) عن ابن جريج وسفيان.

وله طريق أخرى؛ أخرجه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٩/٢٠٤/١): حدثنا عبد الله (هو البغوي) قال: ثنا محرز (وهو ابن عون): ثنا القاسم بن محمد عن عبد الله بن محمد عن جابر عن عمر به.

قلت: وهذا سند حسن رجاله ثقات؛ إلا أن عبد الله بن محمد ـ وهو ابن عقيل ـ فيه كلام لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن.

٩٢٥ ـ (الراحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرحمنُ تباركَ وتعالى، ارْحَمُوا مَنْ في الأرضِ يَرْحَمْكُم مَنْ في السماءِ، [والرَّحِمُ شُجْنَةٌ مِنَ الرحمنِ؛ فمن وَصَلَهَا وَصَلَهُ الله، ومَنْ قَطَعَهَا قَطَعَهُ الله]).

رواه أبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١/٣٥٠)، وأحمد (٢/١٦٠)، والحميدي (٥٩١)، وعنه البخاري في «التاريخ/الكنى» (٦٤/٥٧٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/٥٢٦)، والحاكم (٤/١٥٩) وصححه، ووافقه الذهبي، والخطيب في «التاريخ» (٣/٢٦٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان»(٧/٤٧٦/١١٠٤٨)، وأبو الفتح الخرقي في «الفوائد الملتقطة» (٢٢٢ ـ ٢٢٣)؛ كلهم عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عمرو مرفوعاً. وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن صحيح».

وصححه الخرقي أيضاً، وقواه الحافظ في «الفتح» (١٠/٤٤٠) بسكوته عليه.

قلت: ورواه العراقي في «العشاريات» (١/٥٩) من هذا الوجه مسلسلاً بقول الراوي: «وهو أول حديث سمعته منه»، ثم قال:

«هذا حديث صحيح».

وصححه أيضاً ابن ناصر الدين الدمشقي في بعض مجالسه المحفوظة في ظاهرية دمشق؛ لكن أوراقها مشوشة الترتيب، وقال:

«ولأبي قابوس متابع رويناه في «مسندي أحمد بن حنبل وعبد بن حميد» من حديث أبي خداش حبان بن زيد الشَّرعبي الحمصي - أحد الثقات عن عبدالله بن عمرو بمعناه، وللحديث شاهد عن نيف وعشرين صحابيّاً؛ منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم».

قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي قابوس فقال الذهبي:

«لا يعرف».

وقال الحافظ:

«مقبول». يعني: عند المتابعة. وقد توبع كما تقدم عن ابن ناصر الدين؛ مع الشواهد التي أشار إليها؛ ومنها حديث أبي إسحاق عن أبي ظبيان عن جرير مرفوعاً بلفظ:

«من لا يرحم من في الأرض؛ لا يرحمه من في السماء».

أخرجه ابن أبي شيبة (٨ / ٥٢٨ / ٥٤١٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١ / ١١٨ / ٢). قال المنذري في «الترغيب» (٣ / ١٥٥):

«وإسناده جيد قوي»!

كذا قال، وأقره العجلوني، والصواب قول الذهبي في «العلو» (رقم ٥ ـ مختصره)، والحافظ في «الفتح»: «رواته ثقات».

وذلك لأن أبا إسحاق ـ وهو السبيعي ـ كان اختلط، ثم هو مدلس. والجملة الأولى منه عند الشيخين، وهو مخرج في «مشكلة الفقر» (١٠٨).

(تنبيه) : المتابعة التي أشار إليها الحافظ ابن ناصر الدين هي بلفظ آخر، وقد مضى تخريجه برقم (٤٨٢)، فهي متابعة قاصرة فتنبه.

(فائدة) : قوله في هذا الحديث: «في»: هو بمعنى «على»؛ كما في قوله تعالى: ﴿قل سيروا في الأرض﴾، فالحديث من الأدلة الكثيرة على أن الله تعالى فوق المخلوقات كلها، وفي ذلك ألف الحافظ الذهبي كتابه «العلو للعلي العظيم»، وقد انتهيت من اختصاره قريباً، ووضعت له مقدمة ضافية، وخرجت أحاديثه وآثاره، ونزهته من الأخبار الواهية. وقد يسر الله طبعه، والحمد لله.

وقد أنكر الملقب بـ (السقاف) المعنى المذكور، ولذا أبطل الحديث، وانظر: «الاستدراك» (١١).

٩٢٦ - (المؤمنُ مِرآةُ المؤمنِ، والمؤمنُ أَخُو المؤمنِ، يَكُفُّ عليه ضَيْعَتَهُ، ويَحُوطُه مِنْ ورائِهِ).

أخرجه ابن وهب في «الجامع» (ص ٣٧)، وعنه أبو داود (٢/ ٣٠٤)، وكذا البيهقي في «الشعب» (٦/ ١١٣/ ٧٦٤٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (رقم ٢٣٩)، وأبو الشيخ في «التوبيخ» (٨٧/ ٥٤ ـ مصر) من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد حسن؛ كما قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ١٦٠)، وأقره المناوي، وإنما لم يصححه للخلاف في ابن زيد هذا، وقد قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

وللشطر الأول منه شاهد يرويه محمد بن عمار بن سعد المؤذن: ثنا شريك بن عبدالله بن أبي نمر عن أنس بن مالك مرفوعاً به.

أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وعنه الضياء المقدسي في «المختارة» (ق ٢/١٢٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢/٢) من طريق عثمان بن محمد بن عثمان العثماني: ثنا محمد بن عمار بن سعد المؤذن به. وقال الطبراني:

«تفرد به عثمان بن محمد بن عثمان».

قلت: قد تابعه محمد بن الحسن: حدثني محمد بن عمار به.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٣٠٦).

فالإسناد حسن؛ محمد بن عمار وثقه ابن حبان، وروى عنه جمع.

وشريك ثقة من رجال الشيخين؛ وإن كان في حفظه شيء.

وقد تابعه **أبو مالك الهذلي** عند أبي الشيخ: لكني لم أعرف أبا مالك هذا، ولم يذكره الذهبي في «المقتنى».

وأخرجه ابن وهب (ص ٣٠) معضلاً فقال: حدثني سليمان بن القاسم وجرير بن حازم مرفوعاً به.

وجرير ثقة من أتباع التابعين.

وسليملن ترجمه ابن أبي حاتم (٢/١/١٣٧)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

٩٢٧ - (الرجلُ على دِينِ خَلِيلِهِ؛ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُم مَنْ يُخَالِلُ).

أخرجه أبو داود (٢/٢٩٣ - التازية)، والترمذي (٢/٢٧٨ - بشرح التحفة)، والحاكم (٤/١٧١)، وأحمد (٢/٣٠٣ و ٣٣٤)، والخطيب (٤/١١٥)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق ١/١٥٤) عن زهير بن محمد الخراساني: ثنا موسى بن وردان عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب».

وأما الحاكم فسكت عنه فأحسن؛ لأن زهيراً هذا فيه ضعف؛ قال الحافظ:

«روايه أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون آخر. وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه».

لكن له طريق أخرى يرويه **إبراهيم بن محمد الأنصاري** عن صفوان بن سليم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة به.

أخرجه ابن عساكر في «المجلس الثالث والخمسين من الأمالي» (ق ٢/٢) والحاكم وقال:

«صحيح إن شاء الله تعالى».

ووافقه الذهبي! وهذا عجب! فقد أورده في كتابه «الضعفاء» - أعني: إبراهيم هذا - وقال:

« له مناكير » .

قلت: وهذه عبارة ابن عدي فيه كما في «اللسان» لابن حجر، وقال:

«وساق له ثلاثة أحاديث، ثم قال: وله غير ذلك، وأحاديثه صالحة محتملة».

قلت: فهو ضعيف؛ لكنه ليس شديد الضعف فيصلح للاستشهاد به، فالحديث به حسن. والله أعلم.

وأما ما رواه ابن عساكر من طريق يحيى بن حمزة الدمشقي عن **الحكم بن عبدالله** عن القاسم عن عائشة مرفوعاً به.

فإنه لا يصلح شاهداً لشدة ضعف الحكم هذا - وهو الأيلي - قال أحمد:

«أحاديثه كلها موضوعة».

وقال ابن معين:

« ليس بثقة » .

وقال السعدي وأبو حاتم:

« كـذاب » .

٩٢٨ - (مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً فهو كَسَفْكِ دَمِهِ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٠٤ و ٤٠٥)، وأبو داود (٢/٣٠٣ - تازية)، والحاكم (٤/١٦٣)، وأحمد (٤/٢٢٠)، وابن سعد في «الطبقات» (٧/٥٠٠)، والبيهقي في «الشعب» (٥/٢٧٢/٦٦٣١) عن **أبي عثمان الوليد بن أبي الوليد** عن عمران بن أبي أنس عن أبي خراش السلمي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبي.

قلت: وكذلك قال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/١٩٩)، والعلامة ابن المرتضى اليماني في «إيثار الحق على الخلق» (٤٢٥).

ويبدو لي الآن أنه كذلك؛ فإن رجاله كلهم - عدا الصحابي - رجال مسلم، وقد كنت قلت في تعليقي على «المشكاة» (٥٠٣٦): «إسناده لين»، وذلك بناء على قول الحافظ ابن حجر في ترجمة الوليد هذا من «التقريب»: «لين الحديث». وهو أخذ ذلك مما ذكره في ترجمته من «التهذيب»، وليس فيها من التوثيق غير قول ابن حبان في «الثقات»:

«ربما خالف على قلة روايته».

قلت: وقد فاته قول ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/٢/٢٠):

«سئل أبو زرعة عنه؟ فقال: ثقة».

فلما وقفت على هذا التوثيق من مثل هذا الإمام اعتمدته ؛ لأنه أقعد بهذا العلم من ابن حبان ؛ مع عدم مخالفته إياه في الجملة في هذه الترجمة ، وبناء على ذلك صححت الحديث، ورجعت عن التليين السابق، وقد نبهت على هذا في تحقيقي الثاني لـ «المشكاة». والله أعلم.

٩٢٩ - (إنَّ الله يَسْأَلُ العبْدَ يومَ القِيامةِ حتى لَيَقُولَ: فما منعكَ إذا رأيتَ المُنْكَرَ أنْ تنكِرَهُ، فإذا لَقَّنَ الله عبداً حُجَّتَهُ قال: أيْ ربِّ! وثقتُ بكَ، وفَرَقْتُ منَ الناسِ).

رواه ابن ماجه (٤٠١٧)، وابن حبان (١٨٤٥)، والحسن بن علي الجوهري في «فوائد منتقاة» (ق ٢٩/١)، وكذا الحميدي في «مسنده» (٧٣٩)، وابن عساكر (١٧/٣٤٥/٢) عن عبد الله بن عبد الرحمن أن نهاراً - رجلاً من عبد القيس كان يسكن في بني النجار، وكان يذكره بفضل وصلاح - أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: فذكره.

قلت : وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير نهار العبدي قال ابن خراش:

« صدوق » .

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال:

« يخطىء » .

وعبد الله بن عبد الرحمن - هو ابن معمر بن حزم أبو طوالة - ثقة من رجال الشيخين.

٩٣٠ - (مَنْ يأخذُ عني هؤلاءِ الكلماتِ فيعملُ بهن؛ أو يُعلِّمُ مَنْ يعملُ بِهنَّ؟ فقالَ أبو هريرة: فقلتُ: أنا يا رسولَ اللهِ! فأخذَ بيدي فَعَدَّ خمساً فقالَ:

اتقِ المحارمَ تكنْ أعبدَ الناسِ ، وارضَ بما قَسَمَ الله لـك تكنْ أغنىٰ الناسِ ، وأَحْسِنْ إلى جارِك تكنْ مؤمناً ، وأَحِبَّ للناسِ ما تحبُّ لنفسِكَ تكنْ مسلماً ، ولا تُكْثِرِ الضِّحِكَ ؛ فإنَّ كثرةَ الضَّحِكِ تُميتُ القلبَ) .

أخرجه الترمذي (٢ / ٥٠)، وأحمد (٢ / ٣١٠)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٤٢) من طريق جعفر بن سليمان عن **أبي طارق** عن **الحسن** عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال الترمذي :

«حديث غريب، والحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً».

قلت : والصواب أنه سمع منه في الجملة ؛ كما بينه الحافظ في «تهذيب التهذيب» ؛ غير أنه ـ أعني : الحسن ـ مدلس ، فلا يحتج بما رواه عنه معنعناً كما في هذا الحديث .

ثم إن فيه علة أخرى ؛ وهي جهالة أبي طارق هذا ؛ قال الذهبي :

« لا يعرف » .

لكن للحديث طريقاً أخرى عن أبي هريرة ؛ قال المنذري (٣/ ٢٣٧) :

«رواه البزار والبيهقي في كتاب «الزهد» عن مكحول عن واثلة عنه ، وقد سمع مكحول من واثلة . قاله الترمذي وغيره ، ولكن بقية إسناده فيهم ضعف» .

قلت : ومن هذا الوجه أخرجه الخرائطي بإسناد آخر عن مكحول بلفظ :

«كن ورعاً تكن أعبد الناس ، وكن قنعاً تكن أشكر الناس ، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمناً ، وأحسن مجاورة من جاورك تكن مسلماً» .

أخرجه الخرائطي (ص ٣٩) قال : ثنا نصر بن داود الصاغاني : ثنا أبـو الربيـع الزهراني : ثنا إسماعيل بن زكريا عن أبي رجاء عن برد بن سنان عن مكحول عن واثلة بن الأسقع عن أبي هريرة .

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون، وأبو رجاء اسمه محرز بن عبدالله الجزري؛ قال أبو داود:

« ثقة » .

وكذا وثقه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال:

«كان يدلس عن مكحول، يعتبر بحديثه ما بين فيه السماع عن مكحول وغيره».

قلت: وهذا الحديث إنما رواه عن مكحول بواسطة برد بن سنان، فزالت بذلك مظنة تدليسه عنه؛ لكن الذهبي قال في «الكنى» من «الميزان» ما نصه:

«أبو رجاء الجزري عن فرات بن السائب، وعنه عبدة بن سليمان وإسماعيل بن زكريا، يقال: اسمه محرز، قال ابن حبان: روى عن فرات وأهل الجزيرة المناكير الكثيرة التي لا يتابع عليها، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد؛ فمن ذلك عن فرات عن ميمون عن ابن عمر مرفوعاً: ما صبر أهل البيت على ضر ثلاثاً إلا أتاهم الله برزق».

فيظهر أن ابن حبان تناقض في هذا الرجل؛ فمرة أورده في «الثقات» (٧/٥٠٤)، وأخرى في كتابه «الضعفاء» (٣/١٥٨). ولعل منشأ تلك المناكير من الذين دلسهم وليست منه نفسه؛ فإنه ثقة كما سبق. والله أعلم.

والحديث أخرجه أبونعيم في «الحلية» (١٠/٣٦٥)، و «أخبار أصبهان» (٢/٣٠٢)، والبيهقي في «الزهد» (ق ٩٩/٢) من طريق أخرى عن أبي رجاء به، وزاد:

«وأقلَّ الضحك؛ فإن كثرة الضحك تميت القلب».

ولهذه الزيادة طريق ثالثة عن أبي هريرة مضى برقم (٥٠٦).

ولها شاهد يرويه إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني: حدثني أبي عن جدي عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر قال:

«دخلت المسجد وإذا رسول الله ﷺ جالس وحده، فجلست إليه فقال:

يا أبا ذر! إن للمسجد تحية، وإن تحيته ركعتان..».

وهو حديث طويل جداً، فيه أسئلة كثيرة من أبي ذر مع جواب النبي ﷺ عليها.

أخرجه ابن حبان (٩٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/١٦٦ - ١٦٨).

لكن إسناده واه جدّاً؛ إبراهيم هذا متروك.

ولبعض الحديث شاهد آخر بلفظ:

«يا أبا الدرداء! أحسن جوار من جاورك تكن مؤمناً، وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مسلماً، وارض بما قسم الله تكن من أغنى الناس».

أخرجه الخرائطي (ص ٤١) عن عبد المنعم بن بشير: ثنا أبو مودود عبد العزيز ابن أبي سليمان الهذلي عن محمد بن كعب القرظي عن أبي الدرداء مرفوعاً به.

وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد المنعم؛ بل اتهمه ابن معين، وسائر رجاله ثقات.

وبالجملة؛ فالحديث بهذه الطرق حسن على أقل الأحوال، ولعله لذلك قال الدارقطني على ما في «تخريج الإحياء» (٢/١٦٠):

«والحديث ثابت». والله أعلم.

٩٣١ - (ألا أُنبِّئُكُم بأهلِ الجنةِ؟ المَغْلُوبُونَ الضعفاءُ، وأهلُ النارِ كلُّ جَعْظَرِيٍّ جَوَّاظٍ مستكبرٍ).

أخرجه الحاكم (١/٦١) عن زيد بن الحباب، والبيهقي في «الشعب» (٦/٢٨٤/٨١٧١)، والحاكم أيضاً (٣/٦١٩) عن عبد الله بن صالح؛ كلاهما قال: ثني موسى بن عُلَيّ بن رباح عن أبيه عن سراقة بن مالك مرفوعاً.

وهذا لفظ الأول، ولفظ عبدالله:

«يا سراقة! ألا أخبرك؟ . . ». وقال الحاكم:
«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

كذا قالا، وهو معلول منقطع كما بينه الثقة عبدالله بن يزيد المقرىء قال: ثنا موسى بن عُلي قال: سمعت أبي يقول: بلغني عن سراقة بن مالك به.

أخرجه أحمد (٤/١٧٥).

فهذا يبين أن علي بن رباح لم يسمعه من سراقة؛ بل أخذه عن راوٍ مجهول، وبذلك يصير الإسناد ضعيفاً.

نعم رواه عبد الله بن يزيد هذا وابن المبارك أيضاً عن موسى بن علي عن أبيه عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً بلفظ:

«إن أهل النار. . ». وسيأتي إن شاء الله (١٧٤١).

وبالجملة؛ فهو ضعيف منقطع عن سراقة، وموصول صحيح عن ابن عمرو كما سيأتي بيانه هناك.

٩٣٢ - (ألا أُنَبِّئُكُم بأهلِ الجنةِ؟ الضعفاءُ المظلومونَ، ألا أُنَبِّئُكُم بأهلِ النارِ؟ كلُّ شديدٍ جَعْظَرِيٍّ).

أخرجه الطيالسي (ص ٣٣٢ رقم ٢٥٥١)، وأحمد (٢/٥٠٨) عن البراء بن يزيد قال: ثنا عبد الله بن شقيق العقيلي عن أبي هريرة مرفوعاً، وفيه قولهم:

«قالوا: بلى يا رسول الله!» بعد السؤال في الموضعين، وزاد في آخره:

«هم الذين لا يألمون رؤوسهم».

ثم أخرجه أحمد (٢ / ٣٦٩)، والبزار (ص ٢٢٦ - زوائده) عن البراء بن عبدالله عن عبدالله بن شقيق دون الزيادة، ولعل هذه الزيادة مدرجة من بعض الرواة تفسيراً.

والبراء هذا هو ابن عبدالله بن يزيد نسب في الرواية الأولى إلى جده، وهو ضعيف

كما في «التقريب»، وبقية رجاله ثقات رجال مسلم، وتوبع عليه؛ فأخرجه أحمد (٥/٣٦٩): ثنا محمد بن جعفر: ثنا شعبة عن أبي بشر عن عبدالله (وفي الأصل: عبيدالله، وهو خطأ مطبعي) بن شقيق عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً بلفظ:

«ألا أدلكم على أهل الجنة»، والباقي مثله سواء بدون الزيادة.

وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وجهالة الصحابي لا تضر؛ لا سيما وقد سمي في الرواية الأولى.

قلت: فهذه الطريق تبين أن الزيادة منكرة؛ لتفرد الضعيف بها، وتجردها عن المتابعة؛ ولذلك لم نضمها إلى حديث الترجمة.

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة دون الزيادة.

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٦/٢٨٦/٨١٧٦).

٩٣٣ - (أَجِبْ عني، اللهمَّ! أَيِّدْهُ بِرُوحِ القُدُسِ).

أخرجه مسلم (٧/١٦٢ - ١٦٣)، وأبو داود (٢/٣١٦)، والطيالسي (ص ٣٠٤ رقم ٢٣٠٩) وأحمد (٢/٢٦٩ و ٥/٢٢٢) عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة:

«أن عمر مر بحسان وهو ينشد الشعر في المسجد، فلحظ إليه، فقال: قد كنت أنشد وفيه من هو خير منك، ثم التفت إلى أبي هريرة فقال: أنشدك الله؛ أسمعت رسول الله ﷺ يقول: (فذكره)؟ قال: اللهم! نعم». وزاد أحمد في رواية:

«فانصرف عمر وهو يعرف أنه يريد رسول الله ﷺ».

وإسنادها صحيح.

وللزهري فيه إسناد آخر بلفظ:

«يا حسان! أجب..»، وسيأتي برقم (١٩٥٤).

وله شاهدان أحدهما عن عائشة وسيأتي (١١٨٠).

والآخر عن البراء وقد مضى (٨٠١).

٩٣٤ - (مَنْ أَكَلَ برجلٍ مسلمٍ أَكْلَةً؛ فإنَّ الله يُطْعِمُهُ مِثْلَهَا من جهنمَ، ومنِ اكتسى برجلٍ مسلمٍ ثوباً؛ فإنَّ الله يَكْسُوهُ مِثْلَهُ في جهنمَ، ومنْ قامَ برجلٍ مسلمٍ مقامَ سُمْعَةٍ؛ فإنَّ الله يقومُ به مقامَ سمعةٍ يومَ القيامةِ).

رواه الحاكم (٤/١٢٧ - ١٢٨)، وأحمد (٢٢٩)، والطبراني في «الأوسط» (٢٨٠٣ بترقيمي)، والدينوري في «المنتقى من المجالسة» (١/١٦٢) عن ابن جريج قال: قال سليمان: حدثنا وقاص بن ربيعة أن المستورد حدثهم أن النبي ﷺ قال: فذكره.

ورواه ابن عساكر (١٧/٣٩١ - ٣٩٢) من طرق عن ابن جريج به؛ صرح ابن جريج في بعضها بالتحديث؛ لكن في الطريق إليه سفيان بن وكيع وهو ضعيف.

ثم رواه من طريق أبي يعلى الموصلي وهذا في «المسند» (١٢/٢٦٤/٦٨٥٨):
ثنا عمرو بن الضحاك بن مخلد؛ نا أبي: حدثنا ابن جريج قال: قال سليمان بن موسى: نا وقاص بن ربيعة به. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: كيف وفيه عنعنة ابن جريج؟!

وله مُتابع؛ فقد أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٤٠)، وأبو داود (٤٨٨١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٨٨ و ٣٧١٥) من طريق بقية عن ابن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن وقاص بن ربيعة به.

لكن مكحولاً مدلس، ومثله بقية وهو ابن الوليد.

وقد وجدت له شاهداً قويّاً؛ فقال ابن المبارك في «الزهد» (٧٠٧): أخبرنا جعفر بن حبان عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وهذا إسناد صحيح، ولكنه مرسل.

وبالجملة؛ فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح. والله أعلم.

٩٣٥ - (المؤمنُ غِرٌّ كريمٌ، والفاجرُ خِبٌّ لَئِيمٌ).

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤١٨)، وأبو داود (٤٧٩٠)، والترمذي (١/٣٥٦)، والحاكم (١/٤٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص ٥٦)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٣)، والبيهقي في «الشعب» (٦/٢٧٠/٨١١٧) من طريق **بشر بن رافع** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

كذا قال، وفيه نظر يبينه قول العقيلي:

«لا يتابع عليه بشر بن رافع إلا من هو قريب منه في الضعف».

قلت: بشر هذا ضعيف الحديث كما في «التقريب».

وقد تابعه **الحجاج بن فرافصة** عن يحيى بن أبي كثير به.

أخرجه أبو داود، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/٢٠٢)، وأحمد (٢/٣٩٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٣/١ - ٢)، وأبو نعيم (٣/١١٠)، والخطيب (٩/٣٨)، والحاكم أيضاً، وكذا في «علوم الحديث» (ص ١١٧)، والبيهقي أيضاً (رقم ٨١١٥و ٨١١٦)، وفي «السنن» (١٠/١٩٥)، وقال في «المستدرك»:

«الحجاج بن فرافصة قال ابن معين: لا بأس به. وقال أبو حاتم: شيخ صالح متعبد».

ولكنه في «معرفة العلوم» أعله بأن الحجاج لم يسم شيخه في رواية سفيان عنه، بل قال: «عن رجل عن أبي سلمة»، وهي رواية أحمد وأبي داود، وهذه علة غير قادحة؛ فقد سماه سفيان عنه في بعض الروايات الأخرى، وهي ثابتة عنه.

والحجاج هذا قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق عابد يهم».

فإذا ضم إلى روايته رواية بشر بن رافع؛ تقوى الحديث بمجموعهما، وارتقى إلى درجة الحسن.

وقد أخرجه عنه عبد الله بن المبارك في «الزهد» (٦٧٩) مرسلاً؛ فقال: أخبرنا أسامة بن زيد عن رجل من بلحارث بن عقبة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وهذا الرجل هو أبو الأسباط الحارثي بشر بن رافع؛ كما ذكر المعلق الفاضل على «الزهد».

وبهذا الإسناد أخرجه ابن وهب في «الجامع» (ص ٣٩): حدثني أسامة بن زيد به.

وقد وجدت للحديث شاهداً ـ ولكنه مما لا يفرح به لشدة ضعفه، أذكره لبيان حاله ـ أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/٨٢/١٦٦)، وابن عدي أيضاً (٧/١٦٣) عن يوسف بن السفر: ثنا الأوزاعي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه مرفوعاً به.

قال الهيثمي في «المجمع» (١/٨٢):

«وفيه يوسف بن السفر وهو كذاب».

(فائدة): قال أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى:

«(الغر) في كلام العرب: هو الذي لا غائلة ولا باطن له يخالف ظاهره، ومن كان هذا سبيله أمِنَ المسلمون (الأصل: من المسلمين) من لسانه ويده، وهي صفة المؤمنين. و(الفاجر): ظاهره خلاف باطنه؛ لأن باطنه هو ما يكره، وظاهره مخالف لذلك؛ كالمنافق الذي يظهر شيئاً غير مكروه منه؛ وهو الإسلام الذي يحمده أهله عليه، ويبطن خلافه؛ وهو الكفر الذي يذمه المسلمون عليه».

٩٣٦ - (المؤمنونَ هَيِّنُون لَيِّنُونَ؛ مِثْلُ الجَمَلِ الأَلِفِ الذي إنْ قِيدَ انقادَ، وإنْ سِيقَ انساقَ، وإنْ أَنَخْتَهُ على صخرةٍ استناخَ).

رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢١٤)، والبيهقي في «الشعب» (٦/٢٧٣/٨١٢٩) عن عبدالله بن عبدالعزيز بن أبي رواد عن أبيه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال العقيلي:

«ليس له أصل عن ثقة، عبد الله بن عبد العزيز أحاديثه مناكير غير محفوظة، ليس ممن يقيم الحديث؛ منها:».

ثم ذكر له حديثين هذا أحدهما.

وقال أبو حاتم وغيره:

«أحاديثه منكرة».

وقال ابن الجنيد:

«لا يساوي شيئاً؛ يحدث بأحاديث كذب».

(تنبيه): كذا في العقيلي: «الألف»، وفي «الجامع الصغير»: «الأنف» بالنون بدل اللام؛ قال في «النهاية»:

«أي: المأنوف، وهو الذي عقر الخشاش أنفه، فهو لا يمتنع على قائده للوجع الذي به، وقيل: الأنف: الذلول».

ثم وجدته في «مسند القضاعي» (٢/٤/٢/١) كما في «الجامع»؛ أخرجه من الوجه المذكور. وقد رُوي كذلك مرسلاً.

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٠/٣٨٧)، ومن طريقه البيهقي (٨١١٨): أخبرنا سعيد بن عبدالعزيز عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

وهذا مرسل صحيح الإسناد لولا أن سعيد بن عبد العزيز كان اختلط قبل موته؛ لكني وجدت للحديث شاهداً جيداً مختصراً بلفظ:

«فإنما المؤمن كالجمل الأنف؛ حيثما قيد انقاد»

فالحديث به حسن، وهو في آخر الحديث الآتي بعده.

وطرفه الأول له شواهد تأتي بعد الحديث المشار إليه.

٩٣٧ - (قد تركتُكُم على البيضاءِ، ليلُها كنهارِها، لا يزيغُ عنها بعدي إلا هالكٌ، ومنْ يَعِشْ منكم فَسَيَرَى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرَفْتُم من سُنَّتِي، وسنةِ الخلفاءِ الراشدينَ المهديينَ، عَضُّوا عليها بالنواجِذِ، وعليكم بالطاعةِ وإنْ عبداً حَبَشِيّاً، فإنما المؤمنُ كالجَمَلِ الأنِفِ؛ حيثما قِيدَ انقادَ).

أخرجه ابن ماجه (٤٣)، والحاكم (١/ ٩٦)، وأحمد (٤/ ١٢٦) من طريق عبد الرحمن بن عمرو السلمي أنه سمع العرباض بن سارية يقول:

«وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقلنا: يا رسول الله! إن هذه لموعظة مودع؛ فماذا تعهد إلينا؟ قال:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير عبد الرحمن بن عمرو هذا، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عنه جماعة من الثقات، وصحح له الترمذي وابن حبان والحاكم كما في «التهذيب»، وقد أخرج ابن حبان (١٠٢) هذا الحديث، وكذا الطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٤٥٤/ ٤٣٨) من طريق أخرى عن عبدالرحمن بن عمرو مقروناً بحجر بن حجر الكلاعي عن العرباض به، دون قوله: «فإنما المؤمن...».

وكذلك أخرجه من الوجه الأول المخلص في «سبعة مجالس» (ق ٥١/ ١)، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٢٦٥/ ٢)، واللالكائي في «شرح السنة» (١/ ٢٢٨ - كواكب ٥٧٦)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠/ ١٠٤/ ٢)، وكذا

أبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» (١/٣/١) وقال:

«حديث جيد من صحيح حديث الشاميين».

وأخرج طرفه الأول الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (ق ١٠٦/١).

راجع «الاستدراك» (١٢). الصواب (١٣)

٩٣٨ - (ألا أُخْبِرُكم بِمَنْ يَحْرُمُ على النارِ، أو بمَنْ تَحْرُمُ عليه النارُ؟ على كلِّ قريبٍ هَيِّنٍ سَهْلٍ).

أخرجه الترمذي (٢/٨٠)، وابن حبان (١٠٩٦ و١٠٩٧)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١١ و٢٣)، وأحمد (١/٤١٥)، وأبو يعلى (٨/٤٦٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٨٣/٢)، وأبو القاسم بن أبي القعنب في «حديث القاسم بن الأشيب» (١/٨)، وأبو القاسم القشيري في «الأربعين» (١/١٩٦)، والبيهقي في «الشعب» (٦/٢٧٢/٨١٢٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١/٩٤) من طرق عن هشام بن عروة عن موسى بن عقبة عن **عبدالله** بن **عمرو الأودي** عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب».

كذا قال، والأودي هذا، لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير موسى بن عقبة، فهو في عداد المجهولين، وأشار الحافظ إلى ذلك في «التقريب» بقوله: «مقبول».

فقول المعلق على «مسند أبي يعلى»: «إسناده حسن» غير حسن كما هو ظاهر، وقد تقدم الرد على مذهبه في الاحتجاج بالمجهولين؛ إما في هذه السلسة أو في الأخرى.

وقد رواه بعض الضعفاء عن هشام بإسناد آخر، فقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١٠٨):

«سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه مصعب بن عبد الله الزبيري عن أبيه عن هشام بن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ (قلت: فذكره)؟ قالا: هذا

خطأ رواه الليث بن سعد وعبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن عمرو الأودي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ. وهذا هو الصحيح. قلت لأبي زرعة: الوهم ممن هو؟ قال: من عبد الله بن مصعب. قلت: ما حال عبد الله بن مصعب؟ قال: شيخ».

قلت: ومن طريقه أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣/٣٧٩/١٨٥٣)، والبغوي في «حديث مصعب بن عبدالله بن مصعب الزبيري» (ق١٣٨/٢) قال: حدثنا مصعب قال: حدثني أبي عن هشام بن عروة به.

وكذا أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٣٧/١) من طريق أخرى عن مصعب به. وقال:

«لم يروه عن هشام إلا الزبيري، تفرد به ابنه».

قلت: الابن صدوق، والأب ضعيف ضعفه ابن معين.

وقال الهيثمي بعد أن ذكره في «المجمع» (٤/٧٥):

«رواه الطبراني في «الأوسط» وأبو يعلى، وفيه عبد الله بن مصعب الزبيري وهو ضعيف».

وأما قول المناوي في «فيض القدير»:

«قال الهيثمي بعد ما عزاه لأبي يعلى: فيه عبد الله بن مصعب الزبيري ضعيف، وقال عقب عزوه للطبراني: رجاله رجال «الصحيح». وقال العلائي: سند هذا أقوى من الأول».

فهو خطأ سواء كان من المناوي أو من الهيثمي نفسه، فقد عرفت أن إسناد الطبراني فيه أيضاً الزبيري الضعيف، وأما قول العلائي فلا أدري وجهه؟!

لكن للحديث عدة شواهد يتقوى بها:

الأول : عن معيقيب قال: قال رسول الله ﷺ :

«حرمت النار على الهين اللين السهل القريب».

أخرجه الخرائطي (٢٣)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/٣٥٢/٨٣٢) و «الأوسط» (٢/٢٣٣/٢/٨٦١٧)، والبيهقي (٦/٢٧٢/٨١٢٥) عن شيبان بن فروخ: ثنا أبو أمية بن يعلى الثقفي عن محمد بن معيقيب عن أبيه.

قلت : وأبو أمية هذا ضعيف كما قال الهيثمي.

الثاني : عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال:

«تحرم النار على كل هين لين سهل قريب».

أخرجه الطبراني في «الأوسط»، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/٣٢٣) قالا: حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي : حدثنا جمهور بن منصور القرشي قال: حدثنا وهب بن حكيم الأزدي عن محمد بن سيرين عنه. وقال الطبراني:

«لم يروه عن ابن سيرين إلا وهب، تفرد به جمهور».

قلت : لم أجد له ترجمة إلا ما قاله العقيلي عقب الحديث:

«قال لنا الحضرمي : سألت ابن نمير عن جمهور؟ فقال: أكتب عنه».

نعم ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/١٦٧) على قاعدته في توثيق المجهولين.

وأما وهب بن حكيم؛ فقال العقيلي :

«مجهول بالنقل، ولا يتابع على حديثه». يعني هذا، وقال:

«هذا يروى من غير هذا الوجه بإسناد صالح».

قلت : لعله يشير إلى طريق المطلب عن أبي هريرة به.

أخرجه الحاكم (١/١٢٦)، وعنه البيهقي (٨١٢٣). وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي!

قلت: المطلب ثقة ولكنه مدلس.

الثالث: عن أنس قال:

«قيل: يا رسول الله! من يحرم على النار؟ قال: الهين اللين السهل القريب».

أخرجه الطبراني عن الحارث بن عبيدة عن محمد بن أبي بكر عن حميد عنه، وقال:

«لم يروه عن حميد إلا محمد، ولا عنه إلا الحارث».

قلت: قال أبو حاتم:

«ليس بالقوي».

وقال الدارقطني:

«ضعيف».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

قلت: وبالجملة؛ فالحديث صحيح بمجموع هذه الشواهد. والله أعلم.

٩٣٩ - (المؤمنُ الذي يُخالِطُ الناسَ ويَصْبرُ على أذاهُم؛ خيرٌ مِنَ الذي لا يُخالِطُ الناسَ ولا يَصْبِرُ على أذاهُم).

أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهو عند الترمذي إلا أنه لم يسم الصحابي.

كذا في «بلوغ المرام» (٤/ ٣١٤ بشرحه)، و«فتح الباري» (١٠/ ٥١٢).

قلت: وفي هذا التخريج أمور:

أولا: أن هذا اللفظ ليس لابن ماجه ولا للترمذي! أما الأول؛ فهو عنده

(٤٩٣/٢) بهذا السياق؛ لكنه قال: «أعظم أجراً» بدل «خير»، وأما الترمذي فلفظه: «إن المسلم إذا كان يخالط. . »، والباقي مثله إلا أنه قال: «. . . من المسلم الذي . . ».

ثانيا: أن الترمذي أخرجه (٣١٩/٣) من طريق شعبة عن سليمان الأعمش عن يحيى بن وثاب عن شيخ من أصحاب النبي ﷺ أراه عن النبي ﷺ: فذكره، وقال عقبه:

«قال ابن عدي (أحد شيوخ الترمذي فيه): كان شعبة يرى أنه ابن عمر».

ثالثاً: أن إسناده عند ابن ماجه ليس بحسن؛ فإنه قال:

«حدثنا علي بن ميمون الرقي: ثنا **عبد الواحد بن صالح**: ثنا إسحاق بن يوسف عن الأعمش عن يحيى بن وثاب عن ابن عمر».

وعبد الواحد هذا لا يعرف إلا في هذا الإسناد بهذا الحديث، ولم يرو عنه إلا علي بن ميمون الرقي كما قال الذهبي، وأشار بذلك إلى أنه مجهول، وقد صرح بذلك الحافظ في «التقريب».

لكنه لم ينفرد به؛ فقد رأيت أن الترمذي قد أخرجه من طريق شعبة عن الأعمش، وكذلك أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٨)، ولفظه عين اللفظ الذي ذكره الحافظ معزوّاً لابن ماجه! ورواه أحمد (٥٠٢٢) من هذه الطريق باللفظين: لفظ البخاري ولفظ ابن ماجه، وسنده مثل سند الترمذي؛ قال فيه:

«عن شيخ من أصحاب النبي ﷺ، قال: وأراه ابن عمر. قال حجاج: قال شعبة: قال سليمان: وهو ابن عمر»، وكذا رواه ابن الجعدِ في «مسنده» (١ / ٤٤٩ / ٧٦٧).

وهذا الاختلاف في سند الحديث ومتنه مما لا يعل به الحديث؛ لأنه غير جوهري، وسواء سمي صحابي الحديث أم لم يسم، وسواء كان اللفظ «أعظم أجراً» أو «خير»؛ فالسند صحيح، كلهم ثقات من رجال الشيخين.

ثم أخرجه أحمد (٣٦٥/٥) عن سفيان بن سعيد عن الأعمش به مثل رواية شعبة عند أحمد وبلفظ ابن ماجه، وأخرجه ابن الجوزي في «جامع المسانيد» (١/٦٥ المحمودية)

من هذا الوجه بلفظ: «خير»، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/٣٦٥) من طريق أخرى عن الأعمش به.

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/٧٥٢/٦٢٧١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/٣٦٥)، والبيهقي في «السنن» (١٠/٨٩) و «الشعب» (٦/٢٦٦/٨١٠٢) من طرق عن الأعمش عن يحيى بن وثاب به.

وخالفهم أبو بكر الداهري فقال: عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر به.

أخرجه أبو نعيم (٥/٦٢ - ٦٣) وقال:

«غريب من حديث حبيب والأعمش، تفرد به الداهري».

قلت: وهو متروك؛ لا سيما وقد خالفه الثقات، فالاعتماد عليهم.

٩٤٠ - (إنّ لكلِّ دِينٍ خُلُقاً، وخُلُقَ الإسلامِ الحَيَاءُ).

روي من حديث أنس، وعبد الله بن عباس.

١ - أما حديث أنس؛ فله عنه طريقان:

الأول: عن معاوية بن يحيى عن الزهري عنه مرفوعاً به.

أخرجه ابن ماجه (٤١٨١)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٤٩)، والطبراني في «الصغير» (ص ٥)، والبغوي في «حديث علي بن الجعد» (١٢/١٦٩/١)، وابن المظفر في «الفوائد المنتقاة» (٢/٢١٦/٢)، وأبو الحسن بن لؤلؤ في «حديث حمزة الكاتب» (٢٠٦/١)، وأبو الحسن الحربي في «جزء فيه نسخة عبد العزيز بن المختار عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة» (١٦٤/٢)، والخطيب في «التاريخ» (٧/٢٣٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٨٦/١)، وابن عساكر (٨/٤٤٦/٢ و١٦/٣٩٢/٢).

قلت : وهذا إسناد فيه ضعف، معاوية بن يحيى ـ وهو الصدفي ـ قال الحافظ:

«ضعيف ، وما حدث بالشام أحسن مما حدث بالري».

وتابعه عباد بن كثير عن عمر بن عبد العزيز عن الزهري به.

أخرجه الباغندي في «مسند عمر» (ص ١٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/٣٦٣)، والخطيب في «الموضح» (٢/١٤٦).

وعباد بن كثير ـ وهو الفلسطيني ـ ضعيف، وهو خير من البصري، ذاك متروك.

وتابعه عيسى بن يونس عن مالك عن الزهري به.

أخرجه الخطيب (٨/٤)، وعنه ابن عساكر (٤/٣٢٧/١) من طريق الحسين بن أحمد بن عبد الله بن وهب الأسدي: ثنا محمد بن عبد الرحمن بن سهم: ثنا عيسى بن يونس.

قلت : ورجاله ثقات؛ غير الحسين بن أحمد هذا ترجمه الخطيب، وذكر أنه روى عن جماعة كثيرة سماهم، وعنه عبد الصمد الطستي وأبو بكر الشافعي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ لكن يظهر أن في نسخة «تاريخ الخطيب» سقطاً! فقد حكى ابن عساكر كلام الخطيب فيه، وزاد في الرواة عنه علي بن محمد بن معلى الشونيزي، وقال:

«قال : وما علمت منه إلا خيراً».

وابن سهم ـ وهو الأنطاكي ـ ترجمه الخطيب أيضاً (٢/٣١٠) وقال:

« وكان ثقة » .

وذكر ابن أبي حاتم (٢/٢/٥) عن أبيه أن مسلماً روى عنه، فالظاهر أنه يعني أنه روى عنه خارج «الصحيح».

وبالجملة؛ فهذا الإسناد حسن، ولا يعكر عليه أن مالكاً أخرجه في «الموطأ»

(٢/٩٠٥/٩)، ومن طريقه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/٥٢٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٩/٢٥٧ ـ ٢٥٨) عن سلمة بن صفوان بن سلمة الزرقي عن يزيد بن طلحة بن ركانة يرفعه إلى النبي ﷺ: فذكره.

لا يعكرُ هذا على ذاك؛ لأنه إسناد آخر، وهو مرسل؛ بل هو شاهد للموصول لا بأس به.

ويزيد بن طلحة ترجمه ابن أبي حاتم (٤/٢/٢٧٣)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ لكن قال السيوطي في «إسعاف المبطأ»:

« له صحبة » .

لكن ذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (٥/٥٤١)، فهو مرسل وشاهد قوي للحديث.

الثاني : عن سويد بن سعيد : ثنا صالح بن موسى الطلحي : ثنا قتادة عن أنس به.

أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (١/١٥٥).

قلت : وهذا سند ضعيف جداً؛ صالح بن موسى الطلحي متروك كما في «التقريب».

وسويد بن سعيد ضعيف، وأفحش فيه ابن معين القول.

٢ ـ وأما حديث ابن عباس؛ فيرويه سعيد بن محمد الوراق: حدثنا **صالح بن حسان** عن محمد بن كعب عنه مرفوعاً به.

أخرجه الخرائطي، والعقيلي في «الضعفاء» (١٨٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٣٨٩/١٠٧٨٠)، وابن عدي في «الكامل» (١٩٨/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٢٠). وقال العقيلي :

«صالح بن حسان قال البخاري: «منكر الحديث»، وفي هذا رواية من وجه آخر أيضاً فيه لين».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٨٨) عن أبيه:

«هذا حديث منكر».

وبالجملة؛ فالحديث صحيح بمجموع طريقي أنس وحديث يزيد بن طلحة، وحسنه ابن عبد البر. والله تعالى أعلم.

٩٤١ - (يُوضَعُ الميزانُ يومَ القيامةِ؛ فلو وُزِنَ فيه السمٰواتُ والأرضُ لَوَسِعَتْ، فتقولُ الملائكةُ: يا ربِّ! لِمَنْ يَزِنُ هذا؟ فيقولُ الله تعالى: لِمَنْ شئتُ مِنْ خَلْقي. فتقولُ الملائكةُ: سبحانَكَ ما عَبَدْناكَ حَقَّ عبادتِكَ. ويُوضَعُ الصِّراطُ مِثْلَ حَدِّ المُوسى، فتقولُ الملائكةُ: من تُجِيزُ على هذا؟ فيقولُ: مَنْ شئتُ من خَلْقي. فيقولونَ: سبحانَكَ ما عَبَدْناك حَقَّ عبادتِكَ).

رواه الحاكم (٤/٥٨٦) قال: حدثني محمد بن صالح بن هانىء: ثنا المسيب بن زهير: ثنا هدبة بن خالد: ثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي عثمان عن سلمان عن النبي ﷺ قال: فذكره، وقال:

«هذا حديث صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر؛ فإن هدبة بن خالد وإن كان من شيوخ مسلم؛ فإن الراوي عنه المسيب بن زهير لم أر من وثقه، وقد ترجم له الخطيب (١٣/١٤٩)، وكناه أبا مسلم التاجر، وذكر أنه روى عنه جماعة، وأنه توفي سنة (٢٨٥)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقد رواه الآجري في «الشريعة» (٣٨٢) عن عبيد الله بن معاذ قال: حدثنا أبي قال: حدثنا حماد بن سلمة به موقوفاً على سلمان.

وإسناده صحيح، وله حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي.

ولجملة الصراط منه شاهد من حديث يزيد بن عبد الرحمن أبي خالد الدالاني: ثنا المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً:

«يجمع الله الناس يوم القيامة. . . فيمرون على الصراط، والصراط كحد السيف دحض مزلة. . .» الحديث بطوله.

أخرجه الحاكم (٢/٣٧٦ ـ ٣٧٧ و ٤/٥٨٩ ـ ٥٩٢) وقال:

«صحيح، وأبو خالد الدالاني ممن يجمع حديثه».

ورده الذهبي بقوله في الموضع الثاني:

«قلت: ما أنكره حديثاً على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف».

قلت: ترجمه الذهبي وغيره، ولم يذكر أحد أنه شيعي، ثم هو مختلف فيه. وقال الحافظ:

«صدوق يخطىء كثيراً».

قلت: وجملة الصراط هذه أوردها الحوت في «أسنى المطالب» (ص ١٢٣) وقال:

«رواه البيهقي وقال: إسناده ضعيف».

قلت: هو عنده في «الشعب» (١/٣٣١ ـ ٣٣٢) من طريق يزيد الرقاشي عن أنس مرفوعاً في حديث له. وقال ما ذكره الحوت عنه. ثم علقه عن زياد النميري عن أنس به. وقال:

« وهي رواية ضعيفة أيضاً » .

وفات الحوتَ هذا الشاهد القوي من حديث سلمان! وقد أشار إليه البيهقي (١/٣٣٢) وصححه.

٩٤٢ ـ (ما أُعْطِيَ أهلُ بيتٍ الرفقَ إلا نَفَعَهُم، ولا مُنِعُوهُ إلا ضَرَّهُم).

رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٩٥/١)، وابن منده في «المعرفة» (٢/٢٩/١) عن إبراهيم بن الحجاج: نا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن

عبيد الله بن معمر أن رسول الله ﷺ قال: فذكره، وليس عند الطبراني الجملة الأخيرة.

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير إبراهيم بن الحجاج وهو السامي ـ بالسين المهملة ـ وهو ثقة.

وتابعه موسى بن إسماعيل عند البيهقي في «الشعب» (٦٥٥٨/٢٥٢/٥)؛ لكن وقع فيه خطأ مطبعي.

وقال الهيثمي (١٩/٨):

«رواه الطبراني، ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير إبراهيم بن الحجاج السامي وهو ثقة».

لكن عبيد الله بن معمر مختلف في صحبته، فانظر «الإصابة»، وأورده في القسم الأول منه، و «التعجيل».

وللحديث شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا بلفظ:

«لا يريد الله بأهل بيت رفقاً إلا نفعهم، ولا يحرمهم إياه إلا ضرهم».

رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (رقم ٦٥٥٧) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن مجبر: ثنا عبد الله بن عبد الرحمن أبو طوالة عن عطاء بن يسار عنها.

وابن مجبر هذا قال البخاري: «سكتوا عنه».

ثم رأيت ابن أبي حاتم قد ذكر الحديث في «العلل» (٣٣٣/٢)، وأعله بوهم حماد في إسناده، وأن الصواب ما رواه أبو معاوية الضرير وعبدة عن هشام بن عروة عن عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر أبي طوالة عن عائشة مرسل.

قلت: ولا شك أن هذا أصح من رواية حماد بن سلمة؛ لكن الذي رأيته في «الشعب» (٦٥٥٩) عن أبي معاوية قال: ثنا هشام بن عروة عن عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر عن أبيه عن عائشة به. فزاد في السند: «عن أبيه» فوصله. لكني لم

أجد ترجمة لأبيه عبدالرحمن بن معمر. والله أعلم.

لكن يبدو أن له أصلاً أصيلاً من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة؛ أخرجه البيهقي (٦٥٦٠) من طريق أبي حاتم الرازي: ثنا أبو معاوية: ثنا حفص بن ميسرة: ثنا هشام بن عروة به، ولفظه:

«إذا أراد الله بأهل بيت خيراً أدخل عليهم الرفق في المعاش».

وهذا إسناد صحيح، رجاله إلى أبي معاوية ثقات رجال الشيخين، ومن دونه حفاظ ثقات. والله أعلم، وسيأتي من تخريج غير البيهقي برقم (١٢١٩).

٩٤٣ - (لَوْ كانتِ الدنيا تَعْدِلُ عندَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ؛ ما سَقَى كافراً منها شَرْبَةَ ماءٍ).

أخرجه الترمذي (٢/٥٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣/٢٥٣)، والبيهقي في «الشعب» (٧/٣٢٥/١٠٤٦٦) عن عبدالحميد بن سليمان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وقال الترمذي:

«هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه».

كذا قال! وهو من تساهله؛ فقد قال العقيلي:

«عبد الحميد بن سليمان أخو فليح؛ قال ابن معين: ليس بشيء. وتابعه زكريا بن منظور، وهو دونه».

وقال ابن عدي في «الكامل» (١/٢٤٩) بعد أن رواه من طريق الأول:

«وهو ممن يكتب حديثه».

قلت: وكلاهما ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب».

وأخرجه الحاكم (٤/٣٠٦)، والبيهقي (١٠٤٦٥) من طريق الآخر وقال:

«صحيح الإسناد»! ورده الذهبي بقوله:

«قلت: زكريا ضعفوه».

وأقول: والصواب أن الحديث صحيح لغيره؛ فإن له شواهد تقويه.

الأول: عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٤/٩٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (ق١١٦/١) عن علي بن عيسى بن محمد بن المثنى: حدثنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن أبي عون: حدثنا أبو مصعب عن مالك عن نافع عنه. وقال الخطيب:

«غريب جدّاً من حديث مالك، لا أعلم رواه غير أبي جعفر بن أبي عون عن أبي مصعب، وعنه علي بن عيسى الماليني، وكان ثقة».

قلت: وكذلك شيخه أبو جعفر ثقة أيضاً؛ كما قال الخطيب في ترجمته (٣١١/١).

وأبو مصعب اسمه أحمد بن أبي بكر الزهري المدني، وهو ثقة من رجال الشيخين، وكذا من فوقه، فالسند مع غرابته صحيح.

الثاني : عن ابن عباس مرفوعاً نحوه.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٠٤ و٨/٢٩٠) من طريق **الحسن بن عمارة** عن الحكم عن مجاهد عنه وقال:

«غريب من حديث الحكم، لم نكتبه إلا من حديث الحسن عنه».

قلت: والحسن متروك.

الثالث : قال ابن المبارك في «الزهد» (٥٠٩): أخبرنا **إسماعيل بن عياش** قال: حدثني عثمان بن عبد الله بن رافع أن رجالاً من أصحاب النبي ﷺ حدثوا أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

قلت: وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد؛ إسماعيل بن عياش ثقة؛ لكنه في المدنيين ضعيف، وهذا منه؛ فإن عثمان هذا مدني، وقد ترجمه ابن أبي حاتم (١٥٦/١/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ لكن ذكر أنه روى عنه جمع من الثقات.

الرابع: وقال ابن المبارك أيضاً (٦٢٠): أخبرنا حريث بن السائب الأسدي قال: حدثنا الحسن قال: حدث رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد مرسل حسن الإسناد، الحسن هو البصري، وحريث قال الحافظ:

«صدوق يخطىء من السابعة».

وله شواهد أخرى من حديث أبي هريرة وعبدالله بن عبد الرحمن مرسلاً، وكذا عن سعيد المقبري عند البيهقي (رقم ١٠٤٦٩ - ١٠٤٧٠). وقد مضى بعضها تحت هذا الحديث نفسه برقم (٦٨٦).

٩٤٤ - (ازْهَدْ في الدنيا يُحِبَّكَ الله، وازْهَدْ فيما عندَ الناسِ يُحِبَّكَ الناسُ).

أخرجه ابن ماجه (٤١٠٢)، وأبو الشيخ في «التاريخ» (ص ١٨٣)، والمحاملي في «مجلسين من الأمالي» (٢/١٤٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (١١٧)، والروياني في «مسنده» (٢/٨١٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢/١١٧)، وابن سمعون في «الأمالي» (١/١٥٧/٢)، والطبراني في «الكبير» (٥٩٧٢/٢٣٧/٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥٢/٣ - ٢٥٣ و١٣٦/٧)، وفي «أخبار أصبهان» (٢/٢٤٤ - ٢٤٥)، والحاكم (٤ / ٣١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٧ / ٣٤٤ / ١٠٥٢٢) من طرق عن خالد بن عمرو القرشي عن سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال:

«أتى النبي ﷺ رجل، فقال: يا رسول الله! دلني على عمل إذا أنا عملته أحبني الله وأحبني الناس. فقال رسول الله ﷺ:» فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ورده الذهبي بقوله:

«قلت: خالد وضاع».

قلت: لكنه لم يتفرد به كما يأتي؛ فقال العقيلي:

«ليس له من حديث الثوري أصل، وقد تابعه محمد بن كثير الصنعاني، ولعله أخذه عنه ودلسه؛ لأن المشهور به خالد هذا».

قلت: وهذه المتابعة أخرجها الخلعي في «الفوائد» (١٨/٦٧/١)، وابن عدي، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/٦١٨/١٤٧٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٤/٢٣٧/٤٠٣٧) وقال ابن عدي:

«ولا أدري ما أقول في رواية ابن كثير عن الثوري لهذا الحديث؟ فإن ابن كثير ثقة، وهذا الحديث عن الثوري منكر».

وتابعه أيضاً أبو قتادة قال: ثنا سفيان به.

أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٥٢٥)، ومحمد بن عبد الواحد المقدسي في «المنتقى من حديث أبي علي الأوقي» (٣/٢).

قلت: لكن أبو قتادة ـ وهو عبد الله بن واقد الحراني ـ قال الحافظ:

«متروك، وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبر واختلط، وكان يدلس».

قلت: فيحتمل احتمالاً قوياً أن يكون تلقاه عن خالد بن عمرو ثم دلسه عنه؛ كما قال ابن عدي في متابعة ابن كثير.

لكن قوله فيه ـ أعني: ابن كثير ـ أنه ثقة فيه نظر؛ فقد ضعفه جماعة من الأئمة منهم الإمام أحمد؛ كما رواه عنه ابن عدي نفسه في ترجمته من «الكامل» (٢/٣٧٠)، ثم ختمها بقوله:

«له أحاديث مما لا يتابعه أحد عليه».

فكيف يكون مثله عنده ثقة؟! فالظاهر أنه اشتبه عليه بمحمد بن كثير العبدي؛ فإنه

ثقة من رجال الشيخين، وقد قال الحافظ في ترجمة الصنعاني:

«صدوق كثير الغلط».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١٠٧):

«سألت أبي عن حديث رواه علي بن ميمون الرقي عن محمد بن كثير عن سفيان (قلت: فذكره؟ وقال:) فقال أبي: هذا حديث باطل. يعني بهذا الإسناد».

ثم قال ابن عدي:

«وقد روي عن زافر عن محمد بن عيينة - أخو سفيان بن عيينة - عن أبي حازم عن سهل. وروي أيضاً من حديث زافر عن محمد بن عيينة عن أبي حازم عن ابن عمر».

قلت: وزافر - وهو ابن سليمان - صدوق كثير الأوهام، ونحوه محمد بن عيينة؛ فإنه صدوق له أوهام كما في «التقريب»، وقد اضطرب أحدهما في إسناده؛ فمرة جعله من مسند سهل، وأخرى من مسند ابن عمر، والأول أولى لموافقته للمتابعات السابقة.

على أني قد وجدت له طريقاً أخرى عن ابن عمر.

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣/١٦٢/٣) عن محمد بن أحمد بن العلس: حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس: حدثنا عن مالك عن نافع عنه.

وهذا إسناد رجاله رجال الشيخين؛ غير ابن العلس هذا فلم أعرفه.

ثم رأيت الحافظ قد ذكر الحديث في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحماني من «اللسان»، وأنه راوي الحديث هذا عند ابن عساكر، فإذا صح هذا فيكون قد وقع تحريف في نسخة «ابن عساكر» التي نقلت منها؛ فإن فيها كما ترى: «محمد بن أحمد بن العلس» ، وعليه لا فائدة من هذا الإسناد؛ لأن أحمد هذا متهم.

وقد وجدت له شاهداً مرسلاً بإسناد جيد بلفظ:

«ازهد في الدنيا يحبك الله، وأما الناس فانبذ إليهم هذا يحبوك».

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٤١) من طريق **أبي أحمد إبراهيم بن محمد بن أحمد الهمداني**: ثنا **أبو حفص عمر بن إبراهيم المستملي**: ثنا أبو عبيدة بن أبي السفر: ثنا الحسن بن الربيع: ثنا المفضل بن يونس: ثنا إبراهيم بن أدهم عن منصور عن مجاهد عن أنس:

«أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: دلني على عمل إذا أنا عملته أحبني الله عز وجل وأحبني الناس عليه. فقال له النبي ﷺ:» فذكره، وقال:

«ذكر أنس في هذا الحديث وهم من عمر أو أبي أحمد؛ فقد رواه الأثبات عن الحسن بن الربيع فلم يجاوزوا فيه مجاهداً».

ثم ساقه هو وابن منده في «مسند إبراهيم» (ص **٢٩**/١٧) من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي: ثنا الحسن بن الربيع أبو علي البجلي به مرسلاً مرفوعاً، لم يذكر فيه أنساً وقال:

«قال الحسن: قال المفضل: لم يسند لنا إبراهيم بن أدهم حديثاً غير هذا، ورواه طالوت عن إبراهيم فلم يجاوز به إبراهيم، وهو من حديث منصور ومجاهد عزيز، مشهوره ما رواه سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد».

قلت: قد تقدم حديث سفيان من طرق عنه، وهي وإن كانت ضعيفة؛ ولكنها ليست شديدة الضعف ـ باستثناء رواية خالد الوضاع، والحماني المتهم ـ فهي لذلك صالحة للاعتبار، فالحديث قوي بها، ويزداد قوة بهذا الشاهد المرسل، فإن رجاله كلهم ثقات، أما من وصله ففيه ضعف؛ فإن أبا حفص عمر بن إبراهيم قال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف».

وأما أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن أحمد الهمداني فلم أجد له ترجمة، وكلام أبي نعيم المتقدم فيه يشعر بأنه محل للضعف.

وجملة القول: إن الحديث صحيح أو على الأقل حسن بهذا الشاهد المرسل،

والطرق الموصولة المشار إليها. ويعجبني قول المنذري في «الترغيب» (٣/ ٩٥) عقب اتهامه لخالد بن عمرو:

«لكن على هذا الحديث لامعة من أنوار النبوة، ولا يمنع كون راويه ضعيفاً أنْ يكون النبي ﷺ قاله». وقد حسنه النووي والعراقي والهيثمي. وراجع المقدمة. والله سبحانه وتعالى أعلم.

٩٤٥ - (أَوْجَبَ طلحةُ).

رواه الترمذي (١/ ٣١٦)، وفي «الشمائل» (ص ٨٥)، وابن حبان (٢٢١٢)، والحاكم (٣/ ٢٥ و ٣٧٤)، وأحمد (١/ ١٦٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٣٣/ ٦٧٠)، وابن هشام في «السيرة» (٣/ ٩١ - ٩٢) من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جده عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام قال:

«كان على النبي ﷺ درعان يوم أحد، فنهض إلى الصخرة فلم يستطع، فأقعد طلحة تحته، فصعد النبي ﷺ عليه حتى استوى على الصخرة، فقال: سمعت النبي ﷺ يقول:» فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم»! ووافقه الذهبي! وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث ابن إسحاق».

قلت: وقد صرح بالتحديث في رواية أحمد وابن هشام وابن حبان، فأمنا بذلك تدليسه، فالحديث حسن - كما قال المنذري - وليس على شرط مسلم؛ لأنه إنما أخرج لابن إسحاق متابعة. وقواه الحافظ في «الفتح» (٧/ ٣٦٠ - ٣٦١) بسكوته عنه.

وله شاهد، ولكنه واهي من حديث عائشة أم المؤمنين مرفوعاً به.

أخرجه الحاكم (٣/ ٣٧٦) وقال:

«صحيح على شرط مسلم». لكن رده الذهبي بقوله:

«قلت: لا والله؛ وإسحاق (ابن يحيى بن طلحة) قال أحمد: متروك».

٩٤٦ - (لا تزولُ قدما ابنِ آدمَ يومَ القيامةِ من عندِ رَبِّهِ حتى يُسْأَلَ عن خمسٍ : عن عمرِهِ فيما أفناهُ؟ وعن شبابِهِ فيما أبْلاَهُ؟ ومالِهِ منْ أينَ اكتَسَبَهُ؟ وفيما أنْفَقَهُ؟ وماذا عَمِلَ فيما عَلِمَ).

أخرجه الترمذي (٢/٦٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٥٤/٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٤٨/١)، و «الصغير» (رقم ٦٤٨ - الروض)، وابن عدي في «الكامل» (ق ١/٩٥)، والبيهقي في «الشعب» (٢/٢٨٦/١٧٨٤)، والخطيب (١٢/٤٤٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥/١٨٢/١ و١٢/٢٣٩/٢) من طريق حسين بن قيس الرحبي : حدثنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: فذكره. وقال الترمذي :

«حديث غريب، لا نعرفه من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ إلا من حديث الحسين بن قيس، وهو يضعف في الحديث من قبل حفظه».

قلت: لكن له شواهد تدل على أنه قد حفظه من حديث أبي برزة الأسلمي ومعاذ بن جبل:

١ - أما حديث أبي برزة؛ فيرويه أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن سعيد بن عبد الله بن جريج عنه.

أخرجه الترمذي، والدارمي (١/١٣٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/٣٥٣)، والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (رقم ١ بتحقيقي)، وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح».

قلت: وتابعه إبراهيم الزارع: ثنا ابن نمير عن الأعمش به.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٣٢).

وابن نمير ثقة؛ لكن إبراهيم هذا لم أعرفه.

٢ ـ وأما حديث معاذ؛ فيرويه صامت بن معاذ الجندي: ثنا عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد عن سفيان الثوري عن صفوان بن سليم عن عدي بن عدي عن الصنابحي عنه.

أخرجه الخطيب في «الاقتضاء» (٢)، وفي «التاريخ» (١١/٤٤١)، والبيهقي (١٧٨٥).

وهذا سند لا بأس به في الشواهد، رجاله ثقات؛ غير عبد المجيد وصامت ففيهما ضعف، وقد قال المنذري في «الترغيب» (٤/١٩٨):

«رواه البزار والطبراني بإسناد صحيح».

فالظاهر أنهما أخرجاه من غير هذا الوجه؛ وإلا فهو بعيد عن الصحة!

وقد رواه ليث عن عدي بن عدي به موقوفاً.

أخرجه الدارمي (١/١٣٥)، والخطيب (٣) لكنه قال: «رجاء بن حيوة» مكان «الصنابحي»، والأول أصح.

وليث هو ابن أبي سليم، وهو ضعيف، وقد أوقفه، والرفع هو الصواب لهذه الشواهد.

ثم رأيت إسناد البزار فإذا فيه ليث هذا (٤/١٥٨/٣٤٣٧ و ٣٤٣٨ ـ كشف الأستار)، ورواه الطبراني في «الكبير» (٢٠/٦٠/١١١) من طريق صامت بن معاذ المتقدم. فثبت خطأ المنذري في تصحيح إسنادهما.

وقد روي من حديث ابن عباس، وزاد في آخره:

«وعن حبنا أهل البيت».

وهو بهذه الزيادة باطل، ولذلك خرجته في «الكتاب الآخر» (١٩٢٢).

٩٤٧ - (ما قَلَّ وكَفَىٰ خَيْرٌ مما كَثُرَ وأَلْهَىٰ).

رواه ابن عدي (٢/٧) عن **إسماعيل بن سليمان الأزرق** عن أنس مرفوعاً، وقال:

«إسماعيل هذا قال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث».

وقال الحافظ في «التقريب»:

« ضعيف » .

وله شاهد من حديث ثوبان.

رواه القضاعي (٢/١٠٢) من طريق **يزيد بن ربيعة** قال: سمعت أبا الأشعث يقول: سمعت ثوبان يقول: فذكره.

ويزيد بن ربيعة هو الرحبي الدمشقي، وهو ضعيف.

لكن له شاهد ثانٍ من حديث أبي الدرداء مرفوعاً به في آخر حديث له.

وإسناده صحيح، وقد خرجته في «المشكاة» (٥٢١٨)، وتحت الحديث المتقدم (٩٢٠).

وله شاهد ثالث عن أبي سعيد.

رواه أبو يعلى في «مسنده» (١/٢٩٥): حدثنا محمد بن عباد: نا أبو سعيد عن **صدقة بن الربيع** عن عمارة بن غزية عن عبد الرحمن بن أبي سعيد - أراه عن أبيه. شك أبو عبد الله - قال: سمعت النبي ﷺ وهو على الأعواد وهو يقول: فذكره.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال «الصحيح»؛ غير صدقة بن الربيع أورده ابن أبي حاتم (٢/١/٤٣٣) بهذه الرواية عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأما الهيثمي فجزم في «المجمع» (١٠/٢٥٦) بأنه ثقة. ولعل عمدته في ذلك أن يكون رآه في «الثقات» لابن حبان (٨/٣١٩)؛ كما وقع له في تراجم كثيرة، وليس ذلك بجيد؛ فإن هذا لم يرو عنه إلا المذكور في هذا الحديث.

وهو أبو سعيد مولى بني هاشم، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله البصري.

وشاهد رابع من حديث لأبي هريرة مخرج في الكتاب الآخر (٥٥٥٦).

٩٤٨ - (أفضلُ الناسِ كلُّ مَخْمُومِ القلبِ، صَدُوقَ اللسانِ. قالوا: صدوقُ اللسانِ نعرفُهُ؛ فما مَخْمُومُ القلبِ؟ قال: التَّقِيُّ النَّقِيُّ؛ لا إثمَ فيه، ولا بَغْيَ، ولا غِلَّ، ولا حَسَدَ).

رواه ابن ماجه (٤٢١٦)، وابن عساكر (١٧/٢٩/٢) من طريقين عن يحيى بن حمزة: حدثني زيد بن واقد عن مغيث بن سمي الأوزاعي عن عبد الله بن عمرو قال:

«قيل: يا رسول الله! أي الناس أفضل؟ قال: كل مخموم...».

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

وتابعه القاسم بن موسى عن زيد بن واقد به.

أخرجه ابن عساكر وقال:

«وكذا رواه صدقة بن خالد عن زيد».

قلت: وزاد ابن عساكر من طريق القاسم بن موسى - وفي إحدى الطريقين عن يحيى بن حمزة -:

«قالوا: فمن يليه يا رسول الله؟ قال: الذي يشنأ الدنيا ويحب الآخرة. قالوا: ما نعرف هذا فينا إلا رافع مولى رسول الله ﷺ. قالوا: فمن يليه؟ قال: مؤمن في خلق حسن».

والقاسم بن موسى ذكره ابن حبان في «الثقات» (١٦/٩).

والحديث عزاه السيوطي في «زيادة الجامع الصغير» لابن ماجه بهذه الزيادة، وليست عنده كما رأيت، وقد عزاه في «الجامع الكبير» للحكيم والطبراني وأبي نعيم في «الحلية» والبيهقي في «الشعب»، فالظاهر أن الزيادة لهم أو لبعضهم على الأقل.

ثم رأيت الحديث في «الشعب» (٦٦٠٤/٢٦٤/٥)، فإذا هو من طريق هشام بن عمار: نا صدقة بن خالد: نا زيد بن واقد به، وفيه الزيادة. فصدق ظني والحمد لله.

ومن هذا الوجه رواه يعقوب الفسوي في «تاريخه» (٥٢٣/٢).

٩٤٩ - (مَنْ كانتِ الآخرةُ هَمَّهُ؛ جعلَ الله غِناهُ في قلبِهِ، وجَمَعَ له شَمْلَهُ، وأَتَتْهُ الدنيا وهي راغِمَةٌ، ومَنْ كانتِ الدنيا هَمَّهُ؛ جعلَ الله فَقْرَهُ بين عَيْنَيْهِ، وفَرَّقَ عليه شَمْلَهُ، ولم يَأْتِهِ مِنَ الدنيا إلا ما قُدِّرَ له).

أخرجه الترمذي (٢/٧٦) عن الربيع بن صبيح عن يزيد بن أبان - وهو الرقاشي - عن أنس مرفوعاً.

وسكت عنه الترمذي، وهو إسناد ضعيف؛ لكنه حسن في المتابعات، قال المنذري (٤/٨٢):

«ورواه الترمذي عن يزيد الرقاشي عنه، وقد وثق، ولا بأس به في المتابعات».

قلت: وورد بلفظ أتم منه وهو:

«من كانت الدنيا همته وسدمه، ولها شخص، وإياها ينوي؛ جعل الله الفقر بين عينيه، وشتت عليه ضيعته، ولم يأته منها إلا ما كتب له منها، ومن كانت الآخرة همته وسدمه، ولها شخص، وإياها ينوي؛ جعل الله عز وجل الغنى في قلبه، وجمع عليه ضيعته، وأتته الدنيا وهي صاغرة».

قال المنذري (٣/٩):

«رواه البزار والطبراني واللفظ له، وابن حبان في «صحيحه» عن أنس».

قلت: ولعل هؤلاء أو بعضهم - لا سيما ابن حِبان - أخرجوه من طريق غير طريق الرقاشي السابقة. والله أعلم.

وقد أخرجه ابن عدي في «الكامل» (ق ٢/٨ و١/١٢٩) من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن وقتادة، ومن طريق داود بن محبر: حدثنا همام عن قتادة؛ كلاهما عن أنس به.

ثم رأيته في «زوائد البزار» (ص ٣٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (٧/٢٨٩/١٠٣٤١) من

طريق إسماعيل عن الحسن وحده، وإسماعيل هذا ـ هو المكي ـ ضعيف. ولم أره عند ابن حبان، لا في «الإحسان»، ولا «الموارد» من حديث أنس، وإنما من حديث زيد الآتي بعده.

وله شاهد من حديث ابن عباس عند الطبراني (٧ / ٢٦٦) وسنده ضعيف.

وله شاهدٍ بلفظ:

٩٥٠ ـ (مَنْ كانتِ الدنيا هَمَّهُ؛ فَرَّقَ الله عليهِ أَمْرَهُ، وجَعَلَ فقـرَهُ بين عينيهِ، ولم يأتِهِ منَ الدنيا إلا ما كُتِبَ له، ومَنْ كانتِ الآخرةُ نِيَّتَهُ؛ جمعَ الله له أَمْرَهُ، وجَعَلَ غِناهُ في قلبِهِ، وأَتَتْهُ الدنيا وهي راغِمَةٌ).

أخرجه ابن ماجه (٢/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥)، وابن حبان (٧٢)، وأحمد (٥/١٨٣)، والبيهقي (٧/٢٨٨/١٠٣٣٨) من طريق شعبة عن عمر بن سليمان قال: سمعت عبدالرحمن ابن أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات كما قال البوصيري في «الزوائد».

٩٥١ ـ (إنَّ أخوفَ ما أخافُ عليكُمُ الشركُ الأصغرُ. قالوا: وما الشركُ الأصغرُ؟ قال: الرياءُ؛ يقولُ الله عزَّ وجلَّ لأصحابِ ذلـك يومَ القيـامةِ إذا جازَى الناسَ: اذهبُوا إلى الذين كنتم تُرَاؤُونَ في الدنيا؛ فانظُرُوا هل تَجِدُونَ عندهم جزاءً؟!).

رواه أحمد (٥/ ٤٢٨ و ٤٢٩)، وأبو محمد الضراب في «ذم الرياء» (٢/٢٧٧ و ٢/٢٩٩)، والبيهقي (٦٨٣١)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/ ٢٠١/ ١) عن عمرو بن أبي عمرو عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد قال: قال رسول الله ﷺ.

وهذا إسناد جيد كما قال المنذري في «الترغيب» (١/ ٣٤)، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير محمود بن لبيد؛ فإنه من رجال مسلم وحده، قال الحافظ:

«وهو صحابي صغير، وجل روايته عن الصحابة».

قلت : له في «المسند» عدة أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ.

وقد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٢١٧/١) عن **عبد الله بن شبيب**: نا إسماعيل بن أبي أويس: حدثني عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو به؛ إلا أنه قال: عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج مرفوعاً.

قلت : وعبد الله بن شبيب واه؛ فلا تقبل زيادته. فقول المنذري : «إسناده جيد أيضاً» مردود.

٩٥٢ - (لو أنَّ ابنَ آدمَ هَرَبَ مِنْ رِزْقِهِ كما يهربُ منَ الموتِ؛ لَأدْرَكَهُ رزقُهُ كما يُدركُهُ الموتُ).

رواه أبو نعيم في «الحلية» (٧/٩٠و ٢٤٦)، وابن عساكر (٢/١١/١) عن **المسيب بن واضح**: ثنا **يوسف بن أسباط**: ثنا سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«تفرد به عن الثوري يوسف بن أسباط».

قلت: وهو ضعيف، ومثله المسيب بن واضح.

لكن له شاهدان يتقوى بهما:

الأول : من حديث أبي سعيد الخدري.

يرويه **علي بن يزيد الصدائي**: نا **فضيل بن مرزوق** عن **عطية** عنه مرفوعاً به.

أخرجه أبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (ق ١٤٣/٢)، والطبراني في «الأوسط» (١/١٣٥/٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/٢٦٣).

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالضعفاء؛ عطية العوفي فمن دونه.

والشاهد الآخر من حديث أبي الدرداء، وقد خرجته في تعليقي على «المشكاة» (٥٣١٢)، وقد صححه ابن حبان، (١٠٨٧) والبزار (٢/٨٢/١٢٥٤ - الكشف)، فالحديث حسن على أقل المراتب. والله أعلم.

٩٥٣ - (ما رأيتُ مِثْلَ النارِ نامَ هارِبُها، ولا مِثْلَ الجنةِ نامَ طالِبُها).

أخرجه بن المبارك في «الزهد» (رقم ٢٧)، والترمذي (٢/ ٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٧٨)، وفي «صفة الجنة» (٦/ ١)، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٣٥٠/ ٣٨٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦٧/ ٢)، والسلفي في «معجم السفر» (١٥٣/ ٢) عن يحيى بن عبيد الله المديني عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال أبو نعيم:

«لم يروه عن عبيد الله بن موهب إلا ابنه يحيى».

قلت: وهو متروك، وأبوه مجهول.

وقال الترمذي:

«هذا حديث إنما نعرفه من حديث يحيى بن عبيد الله، وهو ضعيف عند أكثر أهل الحديث».

قلت: ولكن رواه البيهقي أيضاً (٣٨٩) من طريق شريك عن محمد الأنصاري والسدي عن أبيه عن أبي هريرة.

وقد أخرجه ابن المبارك أيضاً (٢٨) من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن قال: فذكره موقوفاً عليه، وهو الأشبه.

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٣/ ١٧٦/ ١٦٠٣٨) عن الحسن أن هرم ابن حيان كان يقول.. فذكره.

ثم وجدت للحديث شاهدين مرفوعين يتقوى بهما.

الأول: عن عمر بن الخطاب مرفوعاً به.

أخرجه ابن عدي (٥/ ٢٥٧ - ٢٥٨)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص ٣٠٢ و ٣٣٥) من طريق سعد بن سعيد عن أبي طيبة عن كرز بن وبرة عن الربيع بن خثيم عنه.

قلت : وهذا سند لا بأس به في الشواهد، الربيع هذا ثقة مخضرم.

وكرز بن وبرة أورده ابن أبي حاتم (٣/٢/١٧٠) من رواية جماعة من الثقات عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وطول ترجمته جدّاً السهمي (ص ٢٩٥ - ٣١٦) قال:

«وكان معروفاً بالزهد والعبادة».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/٢٧).

وأبو طيبة اسمه عبد الله بن مسلم السلمي، قال الحافظ:

« صدوق يهم » .

وسعد بن سعيد - وهو الجرجاني - قال البخاري:

«لا يصح حديثه». يعني حديثاً معيناً غير هذا.

وقال ابن عدي:

«رجل صالح، له عن الثوري ما لا يتابع عليه، دخلته غفلة الصالحين».

والآخر : عن أنس مرفوعاً به.

رواه الطبراني في «الأوسط» كما في مجمع الزوائد»، وقال (١٠/٤١٢):

«وفيه محمد بن مصعب القرقساني، وهو ضعيف بغير كذب».

وحسن إسناده في مكان آخر منه (١٠/٢٣٠).

فالحديث بمجموع الطريقين حسن إن شاء الله تعالى.

٩٥٤ - (مَنْ خافَ أَدْلَجَ، ومَنْ أدْلَجَ بَلَغَ المنزلَ، أَلَا إنَّ سِلْعَةَ اللهِ تعالى غاليةٌ؛ ألا إنَّ سِلْعَةَ اللهِ الجنةُ، جاءتِ الراجفةُ تَتْبَعُها الرادفةُ، جاءَ الموتُ بما فِيهِ).

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٣٧٧)، والبيهقي (١٠٥٧٧/٣٥٨/٧) عن وكيع، والحاكم (٤/٣٠٨) من طريق عبدالله بن الوليد العدني؛ كلاهما عن سفيان عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال أبو نعيم:

«غريب، تفرد به وكيع عن الثوري بهذا اللفظ».

قلت: كلا؛ فقد تابعه العدني كما رأيت، وتابعه أيضاً قبيصة عن سفيان به دون الإدلاج والسلعة، وكذلك أخرجه أحمد (٥/١٣٦) عن وكيع، وزاد قبيصة في أوله:

«كان رسول الله ﷺ إذا ذهب ثلثا الليل قام فقال: يا أيها الناس! اذكروا الله، جاءت الراجفة...».

وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

قلت: وإسناده حسن من أجل الخلاف المعروف في ابن عقيل.

ومن طريق قبيصة أخرجه أبو نعيم أيضاً (١/٢٥٦)، والحاكم (٢/٤٢١ و٥١٣) وقال:

«صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي! وإنما هو حسن فقط لما ذكرنا.

وتابعه أيضاً محمد بن يوسف: ثنا سفيان به مثل رواية قبيصة.

أخرجه ابن نصر في «قيام الليل» (ص ٣٦).

وللحديث شاهد من رواية أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به دون قوله: «جاءت...».

أخرجه الترمذي وحسنه، وفيه ضعف بينته في التعليق على «المشكاة» (٥٣٤٨).

٩٥٥ - (شَيَّبَتْنِي ﴿هودُ﴾، و ﴿الواقعةُ﴾، و ﴿المرسلاتُ﴾، و ﴿عمَّ يتساءلونَ﴾، و ﴿إِذا الشمسُ كُوِّرَتْ﴾).

أخرجه الترمذي (٢/٢٢٥)، وابن سعد في «الطبقات» (١/٤٣٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٥٠)، والحاكم (٢/٣٤٤)، والضياء في «الأحاديث المختارة» (٦٦/٧٥/١) من طريق شيبان عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس قال:

«قال أبو بكر رضي الله عنه: يا رسول الله! قد شبت؟ قال: » فذكره.

وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه».

قلت: قد تابعه أبو الأحوص عن أبي إسحاق الهمداني به.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٠/٥٥٣/١٠٣١٧)، والحاكم (٢/٤٧٦) وقال:

«صحيح على شرط البخاري»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، وإن كان قد أعل بالاختلاف في إسناده؛ فقد اتفق شيبان وأبو الأحوص على وصله من هذا الوجه، وهما ثقتان، فاتفاقهما حجة.

ثم وجدت لهما متابعاً آخر وهو إسرائيل عند ابن سعد قرنه مع شيبان.

قال الترمذي عقب ما سبق نقله عنه:

«وروى علي بن صالح هذا الحديث عن أبي إسحاق عن أبي جحيفة نحو هذا. وروي عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة شيء من هذا مرسلاً. وروى أبو بكر بن عياش عن إسحاق عن عكرمة عن النبي ﷺ نحو حديث شيبان عن أبي إسحاق ولم يذكر فيه: «عن ابن عباس»، حدثنا بذلك هاشم بن الوليد الهروي: ثنا أبو بكر بن عياش».

قلت ورواية علي بن صالح وصلها عنه أبو نعيم، ثم قال عقبها:

«اختلف على أبي إسحاق؛ فرواه أبو إسحاق عن أبي جحيفة، وروي عنه عن عمرو بن شرحبيل عن أبي بكر، وروي عنه عن مسروق عن أبي بكر، وروي عنه عن مصعب بن سعد عن أبيه، وروي عنه عن عامر بن سعد عن أبي بكر، وروي عنه عن أبي الأحوص عن عبدالله؛ رضي الله تعالى عنهم».

قلت: وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١١٠و١٢٤) بعض هذه الوجوه من الاختلاف، ثم قال عن أبيه:

«رواه شيبان عن أبي إسحاق عن عكرمة أن أبا بكر قال للنبي ﷺ. وهذا أشبه بالصواب».

كذا قال، لم يذكر بينهما ابن عباس، والصواب إثباته كما تقدم تخريجه من رواية الجماعة عنه، فلا أدري أسقط ذكره من الناسخ؛ أم هكذا وقع عند أبي حاتم؟ فإن كان كذلك فهو يعني أن الصواب أنه مرسل، وهذا لا يلتقي مع قوله في الموضع الأول المشار إليه وهو:

«سئل أبي عن حديث أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس قال أبو بكر.. الحديث متصل أصح كما رواه شيبان؛ أو مرسل كما رواه أبو الأحوص؟ قال: مرسل أصح».

قلت: فلعل قوله في الموضع الآخر: «ورواه شيبان...» سبق قلم منه أراد أن يقول: «أبو الأحوص» فقال: «شيبان»؛ لكن رواية أبي الأحوص عند الحاكم متصلة أيضاً كما تقدم، فالأمر مشكل، وهو يحتاج إلى مزيد من التحقيق، وعسى أن ييسر لنا ذلك بعد.

ثم رأيت ابن سعد قد روى عن ثقتين قالا: نا أبو الأحوص: نا أبو إسحاق عن عكرمة قال: قال أبو بكر.

فعرفت أن أبا الأحوص قد اختلف عليه في وصله وإرساله، فرواه الحاكم عنه

موصولاً كما تقدم، ورواه ابن سعد هكذا مرسلًا، وهي الرواية التي قال عنها أبو حاتم: إنها أشبه بالصواب. والله أعلم.

ثم بدا لي أن هذا الاختلاف على أبي إسحاق إنما هو من أبي إسحاق نفسه ـ وهو السبيعي ـ فإنه كان اختلط، فهذا من اختلاطه. ومن ذلك رواية عبد الرزاق (٣/٣٦٨) عن معمر عنه مرسلًا!

والحديث أخرجه ابن سعد عن قتادة مرفوعاً مختصراً بلفظ:

«شيبتني ﴿هود﴾ وأخواتها».

وإسناده صحيح لولا أنه مرسل.

لكن رواه الطبراني في «الكبير» (١٧/٢٨٦/٧٩٠) من طريق أبي الخير عن عقبة بن عامر مرفوعاً به.

قلت: وسنده جيد، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير شيخ الطبراني: محمد بن محمد التمار البصري؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/١٥٣) وقال:

«ربما أخطأ».

وأقره الحافظ في «اللسان» (٥/٣٥٨ ـ ٣٥٩) وقال:

«أرخ ابن المنادي وفاته سنة (٢٨٩)».

وقد روى له الطبراني في «الأوسط» نحو ستين حديثاً، (٦٠٤١ـ٦١٠٠). ولذا قال الهيثمي (٧/٣٧):

«ورجاله رجال (الصحيح)». يعنى باستثناء شيخ الطبراني كما هي عادته؛ فاعلمه.

وأخرجه أيضاً من حديث سهل بن سعد مرفوعاً به وزاد:

«﴿الواقعة﴾، و﴿الحاقة﴾، و﴿إذا الشمس كورت﴾».

لكن في سنده سعيد بن سلام العطار، وهو كذاب.

ورواية أبي إسحاق عن مسروق عن أبي بكر التي ذكرها أبو نعيم وصلها أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١/٢٨) عن هشام بن عمار: ثنا أبو معاوية عن زكريا بن أبي زائدة عنه مختصراً:

«شيبتني ﴿هود﴾ وأخواتها».

ورجاله ثقات.

وكذا رواه ابن مردويه، وزاد كما في «الجامع»:

«قبل المشيب».

وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/١٤٥) من طريق محمد بن سيرين عن عمران بن الحصين مرفوعاً به دون الزيادة.

قلت: وإسناده حسن.

وأخرجه أبو الشيخ في «أحاديثه» (١٣/١) من طريق جبارة: ثنا عبد الكريم بن عبدالرحمن عن أبي إسحاق عن عامر بن سعد عن أبيه قال:

«قلت: يا رسول الله! لقد شبت: قال:» فذكره.

قلت: وعبد الكريم ـ هو البجلي الكوفي ـ مقبول عند الحافظ.

وجبارة هو ابن مغلس الحماني، وهو ضعيف.

وله شاهدان مرسلان بسندين صحيحين عند ابن سعد.

٩٥٦ ـ (إِذا مَشَتْ أمتي المُطَيْطَاءَ، وخَدَمَها أبناءُ المُلُوكِ ـ أبناءُ فارسَ والرومِ ـ سُلِّطَ شِرَارُها على خِيَارِها).

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (رقم ١٨٧ ـ رواية نعيم)، والمعافى بن عمران

في «الـزهـد» (ق ٢٣٨/٢)، والتـرمـذي (٢/٤٢ ـ ٤٣)، والعقيلي في «الضعفـاء» (٤٠٨)، وابن عدي في «الكامل» (١/٣٢٣)، وابن حبان أيضاً (٢/٢٣٦)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٣٠٨)، والبيهقي في «الدلائل» (ج٢) من طرق عن **موسى بن عبيدة** عن عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الترمذي:

«حديث غريب، وقد رواه أبو معاوية عن يحيى بن سعيد الأنصاري، حدثنا بذلك محمد بن إسماعيل الواسطي: حدثنا أبو معاوية عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحوه، ولا يعرف لحديث أبي معاوية عن يحيى بن سعيد أصل، إنما المعروف حديث موسى بن عبيدة، وقد روى مالك بن أنس هذا الحديث عن يحيى بن سعيد مرسلاً، ولم يذكر فيه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر».

قلت: موسى بن عبيدة ضعيف؛ لكن متابعة يحيى بن سعيد تشهد لصحة حديثه، وقول الترمذي: «إنه لا أصل له عنه»، أراه مجازفة ظاهرة؛ لأن السند إليه بذلك صحيح، فإن أبا معاوية ثقة من رجال الشيخين، ومحمد بن إسماعيل الواسطي ثقة حافظ كما قال الحافظ، ومالك كثيراً ما يرسل ما هو معروف وصله؛ كما لا يخفى على العالم بهذا الفن الشريف، على أنه يبدو أنه قد اختلف فيه على مالك؛ فقد أخرجه نصر المقدسي في (المجلس ٣٤٧) من «الأمالي» من طريق القعنبي عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال: نا مالك عن يحيى بن سعيد عن **يحنس مولى الزبير** مرفوعاً به؛ إلا أنه قال:

«سلط بعضهم على بعض».

فزاد في السند يحنس هذا.

وكذلك أخرجه الداني في «الفتن» (١/١٨٨ ـ ٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (ج٢) من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد به.

وخالفهم **الفرج بن فضالة** فقال: عن يحيى بن سعيد الأنصاري يرفعه.

أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (ق ٣٧/٢).

لكن الفرج هذا ضعيف. بيد أن الأصبهاني قد أخرجه في «الترغيب» (٦٠٩/٢٧٤/١) عنه عن يحيى بن سعيد عن مولى الزبير عن ابن عمر.

وخالفهم أيضاً حماد بن سلمة: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبيد بن سنوطا عن خولة بنت قيس أن النبي ﷺ قال: فذكره.

أخرجه ابن حبان (١٨٦٤) من طريق **مؤمل بن إسماعيل**: حدثنا حماد بن سلمة به.

لكن مؤمل هذا صدوق سيىء الحفظ كما في «التقريب».

فيبدو من هذا التخريج أن الرواة اختلفوا على يحيى بن سعيد في إسناده، وأن الأرجح رواية من قال عنه عن يحنس؛ لأنهم أكثر.

ثم رواية من قال عنه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر؛ لأنه ثقة كما سبق، وتترجح هذه على ما قبلها بمتابعة موسى بن عبيدة، وهو وإن كان ضعيفاً كما تقدم؛ فلا بأس به في المتابعات إن شاء الله تعالى.

ويحنس هذا يكنى أبا موسى؛ قال ابن أبي حاتم (٣١٣/٢/٤):

«روى عن عمر، وأبي سعيد، وأبي هريرة. روى عنه وهب بن كيسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وابن الهاد، وقطن بن وهب».

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥٥٩/٥)، ووثقه العجلي أيضاً (١٠٨٨/٣٢٤) فقال:

«مدني تابعي ثقة». وأخرج له مسلم.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٢٣٧) وقال:

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن».

قلت: ولعله يعني أنه حسن لغيره؛ فإنه في «الأوسط» (١/ ١٠/ ١/ ١٣٢ بترقيمي) من طريق ابن لهيعة عن عمارة بن غزية عن يحيى بن سعيد عن يحنس مولى الزبير عن أبي هريرة.

قلت: وابن لهيعة سيىء الحفظ، وقد جاء بوجه آخر من الاختلاف على يحيى بن سعيد، فلا يصلح للاستشهاد به.

والخلاصة: أنه إذا كان الراجح ـ كما تقدم ـ رواية من قال عن يحيى عن يحنس، وهو ثقة، فالحديث صحيح سواء كان عن ابن عمر أو غيره.

٩٥٧ - (يأتي على الناسِ زمانٌ الصابرُ فيهم على دينِهِ كالقابِضِ على الجَمْرِ).

رواه الترمذي (٢/ ٤٢)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٥٥)، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ١٧٣/ ٢) عن **عمر بن شاكر** عن أنس مرفوعاً. وقال الترمذي:

«حديث غريب من هذا الوجه، وعمر بن شاكر شيخ بصري، وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم».

قلت: وهو ضعيف كما في «التقريب».

لكن الحديث صحيح؛ فإن له شواهد كثيرة:

الأول: عن أبي ثعلبة الخشني في حديث له بلفظ:

«فإن من ورائكم أياماً الصبر فيهن مثل القبض على الجمر..» الحديث.

أخرجه جماعة منهم الترمذي (٢/ ١٧٧) وقال:

«حديث حسن غريب»، وصححه ابن حبان (١٨٥٠)

قلت : وفي سنده ضعف كما كنت بينته في «تخريج المشكاة» (٥١٤٤).

الثاني : عن أبي هريرة مرفوعاً في حديث له :

«المتمسك يومئذ بدينه كالقابض على الجمر».

أخرجه أحمد (٢/٣٩٠ - ٣٩١)، وأبو عمرو بن منده في «أحاديثه» (ق ١٨/٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/٢٥٢/٢) من طرق عن ابن **لهيعة** عن أبي يونس عنه.

قلت : وإسناده لا بأس به في الشواهد، رجاله ثقات؛ غير ابن لهيعة فإنه سيىء الحفظ كما تقدم مراراً.

ثم استدركت فقلت :

بل هو إسناد جيد؛ فإن من الطرق المشار إليها طريق قتيبة : نا ابن لهيعة. عند ابن عساكر. وقتيبة هذا هو ابن سعيد الثقة الثبت، وهو صحيح الحديث عن ابن لهيعة مثل ابن وهب وغيره من العبادلة عنه. وهذه فائدة استفدناها مما ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة ابن لهيعة من «سير أعلام النبلاء»؛ فقد ذكر (٨/١٥) عن قتيبة أنه كان لا يكتب حديث ابن لهيعة إلا من كتب ابن أخيه أو كتب ابن وهب؛ إلا ما كان من حديث الأعرج. ثم ساق له حديثاً آخر من رواية قتيبة عن ابن لهيعة بإسناد له عن عائشة، وقواه، وسيأتي إن شاء الله تعالى في (المجلد السابع) رقم (٣١١٢).

الثالث : عن ابن مسعود مرفوعاً بلفظ :

«يأتي على الناس زمان المتمسك فيه بسنتي عند اختلاف أمتي كالقابض على الجمر».

أخرجه أبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (ق ٢/١٨٨)، والضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (١/٩٩) من طريقين عن **حميد بن علي البختري** : ثنا

جعفر بن محمد الهمداني: ثنا أبو إسحاق الفزاري عن مغيرة عن إبراهيم عن الأسود عنه.

قلت: من دون أبي إسحاق - واسمه إبراهيم بن محمد ثقة حافظ - لم أعرفهم.

وقد عزاه السيوطي للحكيم الترمذي عن ابن مسعود، وبيض له المناوي!

وجملة القول: إن الحديث بهذه الشواهد صحيح ثابت؛ لأنه ليس في شيء من طرقها متهم؛ لا سيما وقد حسن بعضها الترمذي وغيره. والله أعلم.

٩٥٨ - (يوشِكُ الأُمَمُ أنْ تَدَاعى عليكم كما تَدَاعى الأَكَلَةُ إلى قَصْعَتِها. فقالَ قائلٌ: ومِنْ قلةٍ نحنُ يومئذٍ؟ قال: بل أنتم يومئذٍ كثيرٌ؛ ولكنَّكُم غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ، وَلَيَنْزِعَنَّ الله منْ صدورِ عَدُوِّكُمُ المَهابَةَ منكم، وَلَيَقْذِفَنَّ الله في قُلُوبِكُمُ الوَهْنَ. فقالَ قائلٌ: يا رسولَ اللهِ! وما الوَهْنُ؟ قالَ: حُبُّ الدنيا وكراهيةُ الموتِ).

أخرجه أبو داود (٤٢٩٧)، والروياني في «مسنده» (٢/١٣٤/٢٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢/٩٧/٨) من طرق عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثني أبو عبد السلام عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد لا بأس به في المتابعات؛ فإن ابن جابر ثقة من رجال «الصحيحين»، وشيخه أبو عبد السلام مجهول؛ لكنه لم يتفرد به؛ فقد تابعه أبو أسماء الرحبي عن ثوبان به.

أخرجه أحمد (٢٧٨/٥)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (١/٦٢)، ومحمد بن محمد بن مخلد البزار في «حديث ابن السماك» (١٨٢ - ١٨٣)، والطبراني في «الكبير» (١٤٥٢/١٠١/٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٢/١) عن المبارك بن فضالة: ثنا مرزوق أبو عبدالله الحمصي: أنا أبو أسماء الرحبي.

قلت: وهذا سند جيد رجاله ثقات، والمبارك إنما يخشى منه التدليس، أما وقد

صرح بالتحديث فلا ضير منه، فالحديث بمجموع الطريقين صحيح عندي. والله أعلم.

ولبعضه شاهد جيد موقوف؛ رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/٢/٣٤٦ - ٣٤٧) عن شرحبيل بن مسلم عن ثوبان. وهو في حكم المرفوع.

٩٥٩ - (أمتي أمةٌ مرحومةٌ ؛ ليس عليها عذابٌ في الآخرةِ، عذابُها في الدنيا: الفِتَنُ والزلازلُ والقَتْلُ).

أخرجه أبو داود (٤٢٧٨)، والحاكم (٤/٤٤٤)، وأحمد (٤/٤١٠ و ٤١٨) من طريق **المسعودي** عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! ووفقه الذهبي! وقال الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون» (٢/٥٤):

« سنده حسن ».

كذا قالوا، والمسعودي كان اختلط.

ولكن الحديث صحيح؛ فقد أخرجه أحمد (٤/٤٠٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/١/٣٨ - ٣٩)، والطبراني في «المعجم الصغير» (ص ٣)، والقاضي الخولاني في «تاريخ داريا» (ص ٨٢ - ٨٣)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (١/١٥٤)، والواحدي في «الوسيط» (١/١٢٨/١) من طرق أخرى كثيرة عن أبي بردة به نحوه، فهو إسناد صحيح جداً.

ولأبي بردة فيه إسناد آخر؛ فقال محمد بن فضيل بن غزوان: ثنا **صدقة** بن المثنى: ثنا رياح عن أبي بردة قال:

«بينما أنا واقف في السوق في إمارة زياد إذ ضربت بإحدى يدي على الأخرى تعجباً، فقال رجل من الأنصار - قد كانت لوالده صحبة مع رسول الله ﷺ -: مما تعجب يا أبا بردة؟ قلت: أعجب من قوم دينهم واحد، ونبيهم واحد، ودعوتهم واحدة، وحجهم

واحد، وغزوهم واحد، يستحل بعضهم قتل بعض! قال: فلا تعجب؛ فإني سمعت والدي أخبرني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: » فذكره.

أخرجه البخاري في «التاريخ»، والحاكم (٤ / ٣٥٣ ـ ٣٥٤) والسياق له، وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: هو كما قالا لولا الرجل الأنصاري الذي لم يسم.

ثم أخرجه الحاكم (١/٤٩ و ٤/٢٥٤)، وكذا الطحاوي في «المشكل» (١/١٠٥)، والخطيب في «التاريخ» (٤/٢٠٥) من طريق أبي حصين عن أبي بردة عن عبدالله بن يزيد مرفوعاً بلفظ:

«جعل عذاب هذه الأمة في دنياها».

وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي، وإنما هو على شرط البخاري وحده؛ فإن أبا بكر بن عياش لم يخرج له مسلم.

وتابعه الحسن بن الحكم النخعي عن أبي بردة به دون الزيادة.

أخرجه الحاكم (١ / ٥٠)، وله متابعون آخرون في «التاريخ الكبير» و«الصغير» (ص ١١٨ ـ هند).

(تنبيه) : واعلم أن المقصود بـ «الأمة» هنا غالبها؛ للقطع بأنه لا بد من دخول بعضهم النار للتطهير، أفاده المناوي، خلافاً لمن جهل، انظر: «الاستدراك» (١٣).

٩٦٠ ـ (ما يجِدُ الشهيدُ منْ مَسِّ القتلِ إلا كما يَجِدُ أحدُكم من مَسِّ القَرْصةِ).

رواه النسائي (٢/٦٢)، والترمذي (٣/١٩)، وابن ماجه (٢/١٨٥)، والدارمي (٢/٢٠٥)، وابن بشران في «الأمالي» (١٨/٧/٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٦٤ ـ ٢٦٥)، والبيهقي (٩/١٦٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٣/١٤١/١)؛ كلهم من

طريق **محمد بن عجلان** عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً، وقال الترمذي:

«هذا حديث حسن غريب صحيح».

وقال أبو نعيم:

«ثابت مشهور من حديث القعقاع عن أبي صالح».

قلت: ورجاله كلهم ثقات؛ إلا أن محمد بن عجلان في حفظه شيء من الضعف، وقد قال فيه الذهبي:

«إنه متوسط في الحفظ».

فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى، وقد صحح له جماعة منهم ابن حبان؛ فقد أخرج له أحاديث جمة منها هذا الحديث برقم (١٦١٣).

ضعيف **٩٦١ - (إنَّكم لا ترجعونَ إلى اللهِ بشيءٍ أفضلَ مما خرجَ منه. يعني: القرآنَ).**

أخرجه الترمذي (٢/ ١٥٠): ثنا إسحاق بن منصور: ثنا عبدالرحمن بن مهدي عن معاوية عن **العلاء بن الحارث** عن زيد بن أرطاة عن جبير بن نفير مرفوعاً مرسلاً.

قلت: وسكت عليه الترمذي، وقال البخاري في «أفعال العباد» (ص ٩١):

«هذا الخبر لا يصح لإرساله وانقطاعه».

قلت: لكنه ورد موصولاً؛ فأخرجه الحاكم (١/ ٥٥٥)، وعنه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٣٦) من طريق سلمة بن شبيب: ثني أحمد بن حنبل: ثنا عبدالرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن زيد بن أرطاة عن جبير بن نفير عن أبي ذر الغفاري مرفوعاً به. وقال الحاكم.

«صحيح الإسناد»، وأقره البيهقي، ووافقه الذهبي.

قلت : ورجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير زيد بن أرطاة وهو ثقة كما في «التقريب» .

ثم أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن صالح : ثني معاوية بن صالح به؛ إلا أنه ذكر: «عقبة بن عامر» بدل «أبي ذر»، ثم قال البيهقي :

«ويحتمل أن يكون جبير بن نفير رواه عنهما جميعاً، ورواه غيره عن أحمد بن حنبل دون ذكر أبي ذر رضي الله عنه في إسناده» .

قلت : أخرجه كذلك مرسلاً في كتاب «الزهد» لأحمد كما في «الجامع الصغير»؛ لكن سلمة بن شبيب الذي رواه عنه موصولاً ثقة احتج به مسلم، فزيادته مقبولة، ويقوي الحديث أن له شاهداً من حديث أبي أمامة مرفوعاً بسند ضعيف قد خرجته في «المشكاة» (١٣٣٢) .

ثم تنبهت إلى ثلاثة أمور :

الأول : أن العلاء بن الحارث ـ مع كونه ثقة ـ كان قد اختلط؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

الثاني : أن في إسناد الشاهد المذكور **ليث بن أبي سُليم**؛ قال الحافظ :

«صدوق اختلط أخيراً (وفي نسخة : جدّاً) ولم يتميز حديثه فترك» .

الثالث : أنهما مع اختلاطهما فقد اختلفا في إسناده، فالأول جعله من مسند أبي ذر، والآخر جعله من مسند أبي أمامة، وهما من طبقة واحدة، فلم تطمئن النفس لحديثهما مع قول الإمام البخاري فيه :

« لا يصح . . » .

ولهذا فقد نقلت الحديث إلى «الكتاب الآخر» (١٩٥٧)، فأسأله تعالى أن يغفر لي ذنبي؛ خطئي وعمدي، وكل ذلك عندي، إنه هو البر الكريم، التواب الرحيم .

٩٦٢ ـ (كافلُ اليتيمِ ـ له أو لغيرِهِ ـ أنا وهو كهاتينِ في الجنةِ إذا اتقى الله. وأشار مالكٌ بالسبابةِ والوُسْطَىٰ).

أخرجه مسلم (٨/٢٢١)، والبيهقي في «الشعب» (٧/٤٧١/١١٠٣٠)، وأحمد (٢/٣٧٥) واللفظ له من حديث أبي هريرة مرفوعاً به.

وله شاهد من حديث مرة البهزي بتقديم وتأخير.

رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٧٣)، والبيهقي (١١٠٢٨) عن أنيسة عن أم سعد ابنة مرة البهزي عنه به.

وسنده ضعيف، وروي بلفظ:

«أنا وكافل اليتيم. . .»، وسبق ذكره برقم (٨٠٠).

٩٦٣ ـ (لا يزالُ هذا الدينُ قائماً يقاتِلُ عليه عصابةٌ مِنَ المسلمين حتى تقومَ الساعةُ).

أخرجه ابن حبان (٨/٢٩٥/٦٧٩٨ ـ الإحسان)، وأحمد (٥/٩٢ و٩٤ و١٠٣ و ١٠٥)، والطيالسي (ص ١٠٤ رقم ٧٥٦)، والطبراني في «الكبير» (٢/٢٦٥/١٩٩٦ و ٢٦٩/٢٠١١) من طرق عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة مرفوعاً.

وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في «صحيحه» (٦/٥٣) بلفظ:

«لن يبرح هذا الدين»، والباقي مثله سواء، واستدركه الحاكم (٤/٤٤٩) فوهم، وهو رواية لأحمد (٥/١٠٦ و١٠٨)؛ لكن أحمد قال في هذه الرواية عن جابر بن سمرة قال:

«نبئت أن النبي ﷺ قال:» فذكره، وفي أخرى له (٤/٩٨): عن جابر بن سمرة عمن حدثه عن رسول الله ﷺ: فرجع الحديث إلى أنه عن رجل من الصحابة لم يسم وهو حجة، على أن في إسناده أسباط عن سماك، وأسباط هذا هو ابن نصر الهمداني، وهو كثير الخطأ؛ لا سيما وقد وقع عند الطيالسي تصريح جابر بن سمرة بسماعه من النبي ﷺ. فالله أعلم.

ثم وجدت له طريقاً أخرى عن جابر مصرحاً بسماعه من النبي ﷺ.

أخرجه الخطيب (١٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥١) من طريق عباس بن محمد الدوري: ثنا عاصم بن عمر المقدمي: ثنا أبي عن فطر بن خليفة عن أبي خليفة عن أبي خالد الوالبي قال: ثنا جابر بن سمرة السوائي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«لا يزل هذا الأمر ظاهراً لا يضره من ناوأه».

وقال: ثنا عاصم بن عمر المقدمي: ثنا أبي عن فطر بن خليفة عن معد بن خالد الجدلي عن جابر بن سمرة عن النبي ﷺ مثله.

ومن هذا الوجه الثاني أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/٢٣٨/١٨٨٢).

والإسنادان رجالهما ثقات؛ غير أن الإسناد الأول فيه أبو خالد الوالبي واسمه هرمز؛ قال في «التقريب»:

«مقبول»؛ أي: لين الحديث.

كذا قال؛ وفيه نظر؛ لأنه روى عنه جمع من الثقات؛ غير فطر هذا، وهو غير الأحمسي، وقال أبو حاتم:

«صالح الحديث»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥ / ٥١٤)، ولهذا قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق». فهو مقبول مطلقاً.

وأما الراوي عنه أبو خليفة فلم أعرفه، ولعل الأصل: فطر بن خليفة بن أبي خليفة؛ فتصحفت لفظة: «ابن» على الناسخ فصارت «عن»؛ كما يقع ذلك كثيراً في الأسانيد. والله سبحانه وتعالى أعلم. وانظر الاستدراك (١٥).

ثم رأيت تصريح جابر بالسماع في رواية أخرى للطبراني (٢/٢٦٩/٢٠١١) بسند صحيح.

وقد صح الحديث من طريق أخرى بلفظ:

٩٦٤ - (لا يزالُ الدينُ قائماً حتى تقومَ الساعةُ، أو يكونَ عليكم اثنا عشرَ خليفةً كلُّهم من قريشٍ).

أخرجه مسلم (٦/ ٤)، وأحمد (٥/ ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ٢١٨/ ١٨٠٨ و ١٨٠٩) من طريق حاتم بن إسماعيل عن المهاجر بن مسمار عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن جابر بن سمرة مرفوعاً.

وللحديث طرقٍ أخرى كثيرة عن جابر نحوه، فانظر الحديث المتقدم (٣٧٥).

٩٦٥ - (لا يزالُ أهلُ الغَرْبِ ظاهرين حتى تقومَ الساعةُ).

رواه مسلم (٦/ ٥٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ١١٨/ ٧٨٣)، وأبو عَمْرو الداني في «الفتن» (ق ٤٤/ ٢)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٣١/ ١/ ١١٢/ ١)، والجرجاني (٤٢٤)، والدورقي في «مسند سعد» (٣/ ١٣٦/ ٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٩٥ - ٩٦)، وابن منده في «المعرفة» (٢/ ١٧٩/ ١) من حديث أبي عثمان عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً. وقال أبو نعيم:

«حديث ثابت مشهور».

واعلم أن المراد بأهل الغرب في هذا الحديث أهل الشام؛ لأنهم يقعون في الجهة الغربية الشمالية بالنسبة للمدينة المنورة التي فيها نطق عليه الصلاة والسلام بهذا الحديث الشريف، وبهذا فسر الحديث الإمام أحمد رحمه الله. وأيده شيخ الإسلام ابن تيمية في عدة مواضع من «الفتاوى» (٧/ ٤٤٦و٢٧/ ٤١و ٥٠٧و٢٨/ ٥٣١و٥٥٢)، وقد أبعد النجعة من فسره من المعاصرين ببلاد (المغرب) المعروفة اليوم في شمال إفريقيا؛ لأنه مما لا سلف له؛ مع مخالفته لإمام السنة وشيخ الإسلام.

وإذا عرفت هذا ففي الحديث بشارة عظيمة لمن كان في الشام من أنصار السنة المتمسكين بها، والذابين عنها، والصابرين في سبيل الدعوة إليها. نسأل الله تعالى أن يجعلنا منهم، وأن يحشرنا في زمرتهم تحت لواء صاحبها محمد ﷺ.

٩٦٦ ـ (لا يزالُ الناسُ يسألونَ يقولونَ : ما كذا؟ ما كذا؟ حتى يقولُوا : اللهُ خالقُ الناسِ ؛ فَمَنْ خَلَقَ اللهَ؟ فعندَ ذلكِ يَضِلُّونَ) .

رواه ابن أبي عـاصم في «السنـة» (١/٥٩) من طـريق محمـد بن فضيـل عن المختار بن فلفل عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا سند صحيح على شرط مسلم ، وقد أخرجه (١/٨٥) ، وكذا أبـو عوانة (١/٨٢) دون قوله :

«فعند ذلك يضلون» .

ثم روياه من حديث أبي هريرة نحوه وفيه :

« فليستعذ بالله ولينته » ، وقد مضى (١١٧) .

٩٦٧ ـ (لو أنَّ العبادَ لم يُذْنِبُوا ؛ لَخَلَقَ اللهُ عزَّ وجلَّ خَلْقاً يُذْنِبُونَ ثم يَغْفِرُ لهم ، وهو الغفورُ الرحيمُ) .

أخرجه الحاكم (٤/٢٤٦) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٠٤) عن شعبة عن **أبي بلج يحيى بن أبي سليم** عن عمرو بن ميمون عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه مرفوعاً .

أورده شاهداً لحديث أبي هريرة الآتي بعده إن شاء الله وسكت عليه .

وإسناده حسن ، رجاله كلهم ثقات رجال الستة ؛ غير أبي بلج (بفتح أوله وسكون اللام بعدها جيم ، وفي الأصل : بلح بالحاء ، وهـو خطأ) يحيى بن أبي سليم ، وهـو صدوق ربما أخطأ كما في التقريب .

ومن هـذا الوجـه أخرجـه البزار (٤/٨١/٣٢٤٧ ـ الكشف) ، والـطبـراني في «الأوسط» (١/٧٩/١٤٥٤) .

ورواه ابن أبي حاتم ، والبيهقي (٥/٤١٠/٧١٠٣) من طريق آخر عن أبي عمرو دون «وهو . .» . وسنده حسن . ويشهد له :

٩٦٨ ـ (لو أنكم لم تكنْ لكم ذُنُوبٌ يَغْفِرُها الله لكم؛ لجاءَ الله بقومٍ لهم ذُنُوبٌ يَغْفِرُها لهم).

أخرجه مسلم (٨/٩٤) من طريق محمد بن كعب القرظي عن أبي صرمة عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً.

وله عنده طريق أخرى عن أبي صرمة بلفظ:

«لولا أنكم تذنبون»، ويأتي إن شاء الله برقم (١٩٦٣).

وله شاهد من حديث أبي هريرة بلفظ:

٩٦٩ ـ (لو أنكم لا تُخْطِئُونَ لأَتَىٰ الله بقومٍ يُخْطِئُونَ يَغْفِرُ لهم).

أخرجه الحاكم (٤/٢٤٦) عن عمرو بن الحارث أن دراجاً حدثه عن ابن حجير عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت: ودراج متكلم فيه، وفي «التقريب»:

«صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف».

قلت: فهو حسن إن شاء الله تعالى بشواهده السابقة والآتية؛ لا سيما وأن له طريقاً أخرى عن أبي هريرة بلفظ:

«لو تكونون ـ أو قال: لو أنكم تكونون ـ على كل حال على الحال التي أنتم عليها عندي؛ لصافحتكم الملائكة بأكفهم، ولزارتكم في بيوتكم، ولو لم تذنبوا لجاء الله بقوم يذنبون كي يغفر لهم».

أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٠٧٥)، والطيالسي أيضاً (ص ٣٣٧ رقم

٢٥٨٣)، وأحمد (٢/٣٠٤-٣٠٥ و٣٠٥)، والبيهقي في «الشعب» (٥/٤٠٩/٧١٠١) من طريق سعد بن عبيد الطائي أبي مجاهد: ثنا **أبو المُدلَّة مولى أم المؤمنين** سمع أَبا هريرة يقول:

«قلنا: يا رسول الله! إنا إذا رأيناك رقت قلوبنا، وكنا من أهل الآخرة، وإذا فارقناك أعجبتنا الدنيا، وشممنا النساء والأولاد. قال:» فذكره.

وهذا سند ضعيف من أجل أبي المدلة هذا؛ قال الذهبي:

«لا يكاد يعرف، لم يرو عنه سوى أبي مجاهد».

وفي التقريب:

« مقبول ».

وبقية رجال إسناد الحديث ثقات رجال البخاري.

قلت: لكنه حديث حسن أو صحيح بشواهده المتقدمة وغيرها، فانظر الحديث الآتي بلفظ:

«لو تدومون. . .» رقم (١٩٦٥)، وبلفظ:

«لو كنتم تكونون كما تكونون عندي. . .» رقم (١٩٧٦).

ومن شواهده:

٩٧٠ - (لو لم تُذْنِبُوا لجاءَ الله بقومٍ يُذْنِبُونَ لِيَغْفِرَ لهم).

أخرجه الإمام أحمد (١/٢٨٩): ثنا أحمد بن عبد الملك الحراني قال: ثنا **يحيى بن عمرو بن مالك النُّكري** قال: سمعت أبي يحدث عن أبي الجوزاء عن ابن عباس مرفوعاً.

وهذا سند ضعيف؛ يحيى بن عمرو النُّكري بضم النون قال في «التقريب»:

«ضعيف، ويقال: إن حماد بن زيد كذبه».

وبقية رجال الإسناد ثقات رجال البخاري؛ غير عمرو بن مالك وهو صدوق له أوهام.

وفي «المجمع» (١٠/٢١٥):

«رواه أحمد والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» والبزار، وفيه يحيى بن عمرو بن مالك النكري، وهو ضعيف وقد وثق، وبقية رجاله ثقات».

قلت: لكن الحديث له شواهد كثيرة يصير بها صحيحاً؛ فمنها ما تقدم.

ومنها عن أبي أيوب بلفظ:

«يا أبا أيوب! لو لم تذنبوا...» الحديث؛ إلا أنه قال: «فيغفر لهم».

أخرجه الخطيب (٤/ ٢١٧) من طريق أحمد بن عبدالله الحداد: ثنا **يزيد بن عمر** عن عبد العزيز بن محمد عن **عبد الله مولى عفرة** عن محمد بن كعب القرظي عن أبي أيوب.

ويزيد بن عمر لم أعرفه، وكذلك عبد الله مولى عفرة لم أجد من ذكره، وأخشى أن يكون في الإسناد شيء من السقط أو التحريف؛ فقد أخرجه الترمذي (٢/ ٢٧٠) من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن **عمر مولى غفرة** عن محمد بن كعب به؛ إلا أنه لم يسق لفظه؛ بل أحال على لفظ آخر قبله وهو:

«لولا أنكم تذنبون...»، وسيأتي (١٩٦٣)، فقال الترمذي: «نحوه».

وعمر هذا هو ابن عبد الله المدني ضعيف، وكان كثير الإرسال كما في «التقريب».

وتابعه **إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة** عن محمد بن كعب القرظي عن أبي أيوب نحوه.

أخرجه الخطيب أيضاً (٥/٣٤١).

وإسحاق هذا متروك كما في «التقريب».

وخالفه إبراهيم بن عبيد بن رفاعة فقال: عن محمد بن كعب القرظي عن أبي صرمة عن أبي أيوب مرفوعاً نحوه بلفظ: «لو أنكم لم تكن...»، وقد مضى قريباً (٩٦٨)، فزاد وفي الإسناد: «أبي صرمة»، وهو الصواب؛ فقد رواه كذلك عن أبي صرمة عنه محمد بن قيس باللفظ الذي أشرنا إليه عند الترمذي الآتي برقم (١٩٦٣).

ومن الشواهد أيضا حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ:
«لو لم تذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم».

رواه البزار، قال الهيثمي (١٠/٢١٥):
«وفيه يحيى بن كثير صاحب البصري وهو ضعيف».

قلت: لكن له شاهد من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ تماماً بزيادة في أوله: «والذي نفسي بيده»، وسيأتي برقم (١٩٥٠).

فالحديث من الصحيح لغيره. وفيه بزيادة هامة وهي قوله: «فيستغفرون الله»، وقد اختصرها بعض الرواة، وهي بيت القصيد من الحديث، فانظر الحديث الآتي في المجلد الرابع (١٩٦٣).

٩٧١ - (لا يُورَدُ المُمْرِضُ على المُصِحِّ).

أخرجه البخاري (١٠/١٩٨ و ٢٠٠)، ومسلم (٧/٣٢)، وأبو داود (٢/١٥٨)، والطحاوي (٢/٢٧٥)، وفي «المشكل» (٢/٢٦٢)، وأحمد (٢/٤٠٦) من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً به.

وقد تابعه محمد بن عمرو: ثني أبو سلمة به.

أخرجه ابن ماجه (٢/٣٦٣)، وأحمد (٢/٤٣٤).

وفي معناه قوله ﷺ للمجذوم:

«إنا قد بايعناك فارجع»، وسيأتي برقم (١٩٦٨).

(الممرض): هو الذي له إبل مرضى.

و (المصح): من له إبل صحاح.

واعلم أنه لا تعارض بين هذين الحديثين وبين أحاديث «لا عدوى. . .» المتقدمة برقم (٧٨١ ـ ٧٨٩)؛ لأن المقصود بهما إثبات العدوى، وأنها تنتقل بإذن الله تعالى من المريض إلى السليم، والمراد بتلك الأحاديث نفي العدوى التي كان أهل الجاهلية يعتقدونها، وهي انتقالها بنفسها دون النظر إلى مشيئة الله في ذلك؛ كما يرشد إليه قوله ﷺ للأعرابي: «فمن أعدى الأول؟!». فقد لفت النبي ﷺ نظر الأعرابي بهذا القول الكريم إلى المسبب الأول؛ ألا وهو الله عز وجل، ولم ينكر عليه قوله: «ما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء؛ فيخالطها الأجرب فيجربها»؛ بل إنه ﷺ أقره على هذا الذي كان يشاهده، وإنما أنكر عليه وقوفه عند هذا الظاهر فقط بقوله له: «فمن أعدى الأول؟!».

وجملة القول: إن الحديثين يثبتان العدوى، وهي ثابتة تجربة ومشاهدة. والأحاديث الأخرى لا تنفيها؛ وإنما تنفي عدوى مقرونة بالغفلة عن الله تعالى الخالق لها. وما أشبه اليوم بالبارحة! فإن الأطباء الأوربيين في أشد الغفلة عنه تعالى؛ لشركهم وضلالهم، وإيمانهم بالعدوى على الطريقة الجاهلية! فلهؤلاء يقال: «فمن أعدى الأول؟!» فأما المؤمن الغافل عن الأخذ بالأسباب؛ فهو يذكر بها، ويقال له كما في حديث الترجمة: «لا يورد الممرض على المصح» أخذاً بالأسباب التي خلقها الله تعالى، وكما في بعض الأحاديث المتقدمة: «وفر من المجذوم فرارك من الأسد».

هذا هو الذي يظهر لي من الجمع بين هذه الأخبار، وقد قيل غير ذلك مما هو مذكور في «الفتح» وغيره. والله أعلم.

٩٧٢ - (مَنْ قرأَ آيةَ الكرسيِّ في دُبُرِ كـلِّ صلاةٍ؛ لم يَحُـلْ بينه وبينَ دخولِ الجنةِ إلا الموتُ).

أخرجه ابن السني (رقم ١٢١) قال: حدثنا محمد بن عبيد الله بن الفضل الكلاعي الحمصي: حدثنا اليمان بن سعيد وأحمد بن هارون جميعاً بـ (المصيصة) قالا: حدثنا محمد بن حِمْيَر عن محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ محمد بن عبيد الله بن الفضل الكلاعي الحمصي له ترجمة جيدة في «تاريخ ابن عساكر» (١٥/٣٢٣/٢).

واليمان بن سعيد أظنه محرفاً من «اليمان بن يزيد»؛ فقد أورده هكذا في «الميزان»:

«وقال: عن محمد بن حِمْيَر الحمصي بخبر طويل في عذاب الفساق؛ أظنه موضوعاً». قال الحافظ في «اللسان»:

«وأفاد شيخنا في «الذيل» أن الدارقطني قال في «المؤتلف والمختلف»: مجهول. وتبعه ابن ماكولا».

قلت: وقرينه أحمد بن هارون قال الذهبي:

«صاحب مناكير عن الثقات. قاله ابن عدي». قال الحافظ:

«وذكره ابن حبان في (الثقات)»، وذلك في (٨/٣٨)، وقد توبع كما يأتي.

وبقية رجال الإسناد ثقات على شرط البخاري.

والحديث صحيح؛ فإنه جاء من طرق أخرى عن ابن حمير؛ فقد رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» له (١٠٠/١٨٢) من طريق الحسين بن بشر عن محمد بن حمير، والحسين هذا ثقة، وقد تابعه هارون بن داود النجار الطرسوسي، ومحمد بن العلاء بن

زبريق الحمصي، وعلي بن صدقة وغيرهم؛ كما قال الحافظ في «التهذيب» (٢/ ٣٣١).

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٣٤/ ٧٥٣٢) و «الأوسط» (٢/ ٢٠٩/ ٨٢٣٤)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٣٥٤) من هذه الطرق وغيرها.

ورواه الطبراني أيضاً، وابن حبان وصححه كما في «الترغيب» (٢/ ٢٦١)، فقال:

«رواه النسائي والطبراني بأسانيد أحدها صحيح ـ وقال شيخنا أبو الحسن: هو على شرط البخاري ـ وابن حبان في «كتاب الصلاة» وصححه، وزاد الطبراني في بعض طرقه: « و ﴿قل هو الله أحد﴾ »، وإسناده بهذه الزيادة جيد أيضاً».

وقال الهيثمي (١٠/ ١٠٢) بعد أن ساقه بالروايتين:

«رواه الطبراني في «الكبير» و «الأوسط» بأسانيد؛ وأحدها جيد».

قلت: بل هذه الزيادة باطلة؛ لأنه تفرد بها متهم؛ كما بينته في «الكتاب الآخر» (٦٠١٢) من المجلد الثالث عشر، وخفي ذلك على أخينا الشيخ مقبل اليماني في تعليقه على «ابن كثير» (١/ ٥٤٦)!

هذا؛ وقد تكلم بعضهم في الحديث؛ حتى أن ابن الجوزي أورده في «الموضوعات» فأخطأ خطأً فاحشاً؛ كما نبه على ذلك الحافظ ابن حجر وغيره، وقد ذكرنا كلامه في ذلك في «التعليقات الجياد على زاد المعاد»، فلا حاجة للإعادة.

وقد روي الحديث بإسناد آخر بلفظ:

«من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة؛ كان بمنزلة من قاتل عن أنبياء الله عزوجل حتى يستشهد».

أخرجه ابن السني (رقم ١٢٠) قال: أخبرنا أبو محمد بن صاعد: حدثنا علي بن الحسن بن معروف: حدثنا عبد الحميد بن إبراهيم أبو التقي؛ حدثنا إسماعيل بن عياش

عن داود بن إبراهيم الذهلي أنه أخبره عن أبي أمامة صدي بن عجلان الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ داود بن إبراهيم الذهلي لم أجد له ترجمة، وإسماعيل بن عياش ثقة في روايته عن الشاميين، ولا ندري أهذه منها أو لا؟

وعبد الحميد بن إبراهيم أبو التقي قال في «التقريب»:

«صدوق؛ إلا أنه ذهبت كتبه فساء حفظه».

(تنبيه): أورد الحديث العيني في «عمدة الرعاية» (٣/٢٠٤) بلفظ:

«من قرأ آية الكرسي و ﴿قل هو الله أحد﴾ دبر كل صلاة مكتوبة؛ لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت»، وقال:

«رواه ابن السني من حديثِ إسماعيل بن عياش عن داود بن إبراهيم الذهلي عن أبي أمامة».

وأنت ترى أن هذا اللفظ ليس لابن السني، وبين اللفظين فرق كبير، والظاهر أنه رواية للطبراني كما يفهم مما نقلنا في الحديث المتقدم عن الهيثمي والمنذري، ولا أدري ما وجه هذا الخطأ؟ وكنت أريد أن أقول: إنه سبق قلم. ولكن يقف دون ذلك أن العيني ذكره من الطريق الذي نقلناه عن ابن السني باللفظ المغاير للفظه. والله أعلم.

وللحديث شواهد منها:

«من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة؛ ما بينه وبين أن يدخل الجنة إلا أن يموت، فإذا مات دخل الجنة».

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/٢٢١) من طريق مكي بن إبراهيم: ثنا هاشم بن هاشم عن عمر بن إبراهيم عن محمد بن كعب عن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال:

«حديث غريب من حديث المغيرة، تفرد به هاشم بن هاشم عن عمر عنه، ما كتبناه عالياً إلا من حديث مكي».

قلت: وإسناده ثقات رجال الشيخين؛ غير عمر هذا، وقد أورد له الذهبي في «الميزان» حديثاً آخر ثم قال:

«قال العقيلي: لا يتابع عليه، حدثنا محمد بن إسماعيل: ثنا مكي بن إبراهيم. قلت: فذكره بهذا الإسناد».

قال الحافظ:

«وبقية كلامه: فأما المتن فقد روي بأسانيد جياد، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وسمى جده محمد بن الأسود».

قلت: فمثله لا بأس بروايته في الشواهد، وهذا منها. وقال الحافظ في «تخريج الكشاف» (٤/٢٢) بعد أن عزاه للنسائي وابن حبان:

«إسناده «صحيح»، وله شاهد عن المغيرة بن شعبة عند أبي نعيم.. وغفل ابن الجوزي فأخرجه في (الموضوعات)».

قلت: وصححه ابن كثير أيضاً في «تفسيره»، ويبدو لي أن الشيخين الحلبيَّين اللذين اختصرا تفسير ابن كثير لم يقتنعا بأقوال هؤلاء الأئمة بصحة الحديث، وظني أنهم تأثروا بفعلة ابن الجوزي، ثم بتصريح ابن تيمية في «الفتاوي» (٢٢/٥٠٨) بضعفه! ويبدو أن هذا كان منه في أول طلبه، فقد ذكر تلميذه ابن القيم في «الزاد» عنه أنه قال:

«ما تركتها عقب كل صلاة».

وهذا هو اللائق بعلمه رحمه الله، وذكر قبل ذلك ما خلاصته أن الحديث له أصل وليس بموضوع. فراجع كلامه إن شئت.

(تنبيه): «كتاب الصلاة» لابن حبان المتقدم في كلام المنذري هو كتاب مفرد عن «صحيح ابن حبان»، ولذلك لم يورده الهيثمي في «موارد الظمآن»، فمن الأوهام قول

ابن كثير (١/٣٠٧):

«وأخرجه ابن حبان في (صحيحه)»!

وفي الباب عن أنس بلفظ:

«أوحى الله تعالى إلى موسى من داوم على قراءة آية الكرسي . . .».

وهو من حصة «الكتاب الآخر» (٣٩٠١).

٩٧٣ - (إنما أنا خازنٌ، وإنما يُعْطِي الله عزّ وجلّ، فَمَنْ أَعْطيتُهُ عطاءً عن طِيبِ نفسٍ؛ فهو أنْ يُبارَكَ لأحدِكم، وَمَنْ أعطيتُهُ عطاءً عن شَرَهٍ وشَرَهِ مسألةٍ؛ فهو كالآكِلِ ولا يَشْبَعُ).

أخرجه أحمد في أحاديث سيأتي إسنادها في «لا تزال أمة من أمتي» برقم (١٩٧١)، وقد أخرجه مسلم أيضاً (٣/٩٥)، وهو عندهما من طريق معاوية بن صالح: ثني ربيعة بن يزيد الدمشقي عن عبد الله بن عامر اليحصبي قال: سمعت معاوية يقول: فذكره مرفوعاً.

وقد رواه ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن ربيعة بن يزيد به.

أخرجه أحمد أيضاً (٤/١٠٠).

وهذا سند حسن في المتابعات.

وله طريق أخرى بلفظ:

«إنما أنا مبلغ . .»، ويأتي بإذن الله تعالى (١٦٢٨).

وأخرجه ابن عساكر (١/٣٢٧/١٦) من طريق معاوية بن إسحاق الدمشقي عن يزيد بن ربيعة عن عبد الله بن عامر الحضرمي به.

أورده في ترجمة معاوية بن إسحاق هذا ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

٩٧٤ ـ (فتنةُ الأحلاسِ هي فتنةُ هربٍ وحربٍ، ثم فتنةُ السراءِ دَخَلُها أو دَخَنُها من تحت قَدَمَي رجلٍ من أهلِ بيتي يزعُمُ أنه مني، وليس مني، إنما وَلِيِّيَ المتقونَ، ثم يصطلحُ الناسُ على رجلٍ كَوَرِكٍ على ضِلَعٍ، ثم فتنةُ الدُّهَيْماءِ لا تدعُ أحداً من هذه الأمةِ إلا لَطَمَتْهُ لَطْمَةً، فإذا قيلَ: انقطعتْ تمادتْ، يُصبحُ الرجلُ فيها مؤمناً ويُمسي كافراً، حتى يَصيرَ الناسُ إلى فُسْطاطَيْنِ: فُسْطاطِ إيمانٍ لا نِفاقَ فيه، وفُسْطاطِ نِفاقٍ لا إيمانَ فيه، إذا كانَ ذاكم فانتظرُوا الدجالَ منَ اليومِ أو غدٍ).

أخرجه أبو داود (٢/ ٢٠٠)، والحاكم (٤/ ٤٦٧)، وأحمد (٢/ ١٣٣) من طريق أبي المغيرة: ثنا عبد الله بن سالم: ثنى العلاء بن عتبة الحمصي أو اليحصبي عن عمير بن هاني العنسي: سمعت عبد الله بن عمر يقول:

«كنا عند رسول الله ﷺ قعوداً نذكر الفتن، فأكثر ذكرها حتى ذكر فتنة الأحلاس، فقال قائل: يا رسول الله! وما فتنة الأحلاس؟ قال: هي» الحديث.

وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال البخاري؛ غير العلاء بن عتبة وهو صدوق كما في التقريب، وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

(كورك): بفتح وكسر.

(ضلع): بكسر ففتح، ويسكن: واحد الضلوع أو الأضلاع. قال الخطابي:

«هو مثل، ومعناه الأمر الذي لا يثبت ولا يستقيم، وذلك أن الضلع لا يقوم بالورك، وبالجملة؛ يريد أن هذا الرجل غير خليق للملك ولا مستقل به».

٩٧٥ ـ (إنَّ السعيدَ لَمَنْ جُنِّبَ الفِتَنَ، ولَمَنِ ابْتُلِيَ فَصَبَرَ).

رواه أبو داود (٤٢٦٣) عن الليث بن سعد، وأبو القاسم الحنائي في «الثالث من الفوائد» (١/٨٢) عن عبد الله بن صالح؛ كلاهما قال: حدثني معاوية بن صالح أن

عبد الرحمن بن جبير بن نفير حدثه عن أبيه عن المقداد بن الأسود مرفوعاً. وعن عبد الله رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ٢٥٢ - ٢٥٣) وعنه أبو نعيم في «الحلية» (١ / ١٧٥). وقال الحنائي:

«لا نعرفه إلا من حديث أبي صالح كاتب الليث بن سعد».

قلت: قد عرفه غيره من غير طريقه؛ فإن أبا داود أخرجه من حديث الليث بن سعد كما رأيت، ولفظه أتم وهو:

«إن السعيد لمن جنب الفتن، إن السعيد لمن جنب الفتن، إن السعيد لمن جنب الفتن، ولمن ابتلي فصبر فواهاً».

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

٩٧٦ - (تَدُورُ رَحَىٰ الإسلامِ بعدَ خمسٍ وثلاثينَ، أو سِتٍّ وثلاثينَ، أو سبعٍ وثلاثينَ، فإنْ يهلكُوا فسبيلُ منْ هَلَكَ، وإنْ يَقُم لهم دينُهم يَقُمْ لهم سبعينَ عاماً. قلت: (وفي رواية: قال عمرُ: يا نبيَّ اللهِ!) مما بقي أو مما مضى؟ قال: مما مضى).

هذا حديث صحيح من معالم نبوته ﷺ، يرويه عنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وله عنه طرق:

الأولى: عن منصور عن ربعي بن حراش عن البراء بن ناجية عنه به.

أخرجه أبو داود (٤٢٥٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٢٣٥ و ٢٣٦)، والحاكم (٤/٥٢١)، وأحمد (١/٣٩٣)، وأبو يعلى في «المسند» أيضاً (ق ١/٢٥٥)، وابن الأعرابي في «معجمه» (ق ٢/١٤١)، وابن عدي في «الكامل» (ق ١/٩١)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (ق ٢/٦٣)، والخطابي في «غريب الحديث» (ق ٢/١١٦ - ١/١١٧) من طرق عن منصور به. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

قلت : وهو كما قالا ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير البراء بن ناجية وهو ثقة .

الثانية : عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عنه مرفوعاً به دون قوله : «قلت . . .» .

أخرجه أحمد (١/٣٩٠ و ٤٥١)، وأبو يعلى ، (٨/٤٢٥/٥٠٠٩ و ٩/٢٠١/٥٢٩٨ ـ ط) والطحاوي وابن الأعرابي ، وابن حبان في «صحيحه» (١٨٦٥ ـ موارد)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/٢١١/١٠٣٥٦) ، والخطابي من طرق عنه .

قلت : وهذا سند صحيح أيضاً على شرط الشيخين ؛ على ما في سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه من الاختلاف ، والراجح عندي أنه سمع منه ؛ كما هو مبين في غير هذا الموضع .

الثالثة : عن شريك عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عنه .

أخرجه الطحاوي ، والطبراني (١٠/١٩٥/١٠٣١١) .

(فائدة) : قال الخطيب رحمه الله تعالى :

«قوله : «تدور رحى الإسلام» : مثل ؛ يريد أن هذه المدة إذا انتهت حدث في الإسلام أمر عظيم ، يخاف لذلك على أهله الهلاك ، يقال للأمر إذا تغير واستحال : قد دارت رحاه ، وهذا ـ والله أعلم ـ إشارة إلى انقضاء مدة الخلافة .

وقوله : «يقم لهم دينهم» ، أي : ملكهم وسلطانهم ، والدين : الملك والسلطان ، ومنه قوله تعالى : ﴿ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك﴾ ، وكان بين مبايعة الحسن بن علي معاوية بن أبي سفيان ـ إلى انقضاء ملك بني أمية من المشرق ـ نحواً من سبعين سنة» .

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى :

«قوله : «بعد خمس وثلاثين ، أو ست وثلاثين . . .» ليس ذلك على الشك ، ولكن يكون ذلك فيما يشاء الله عز وجل من تلك السنين ، فشاء عز وجل أن كان ذلك في سنة

خمس وثلاثين، فتهيأ فيها على المسلمين حصر إمامهم، وقبض يده عما يتولاه عليهم؛ مع جلالة مقداره؛ لأنه من الخلفاء الراشدين المهديين، حتى كان ذلك سبباً لسفك دمه رضوان الله عليه، وحتى كان ذلك سبباً لوقوع اختلاف الآراء، فكان ذلك مما لو هلكوا عليه لكان سبيل من هلك لعظمه، ولما حل بالإسلام منه، ولكن الله ستر وتلافى، وخلف في أمته من يحفظ دينهم عليهم، ويبقي ذلك لهم».

٩٧٧ - (أكثرُ ما يُدْخِلُ الناسَ الجنةَ تقوى اللهِ وحُسْنُ الخُلُقِ، وأكثرُ ما يُدْخِلُ الناسَ النارَ الفَمُ والفَرْجُ).

أخرجه الترمذي (١/٣٦١)، وابن ماجه (٤٢٤٦)، وأحمد (٢/٢٩١ و ٣٩٢ و٤٤٢) من طريقين عن يزيد بن عبد الرحمن الأودي عن أبي هريرة قال:

«سئل رسول الله ﷺ عن أكثر ما يدخل الناس الجنة؟ فقال:» فذكره. وقال الترمذي:

«حديث صحيح غريب».

قلت: وإسناده حسن؛ فإن يزيد هذا وثقه ابن حبان والعجلي، وروى عنه جماعة.

٩٧٨ - (ليس شيءٌ أُطيعَ اللهُ فيه أعجلَ ثَواباً من صلةِ الرحمِ، وليس شيءٌ أعجلَ عقاباً مِنَ البَغْيِ وقطيعةِ الرحمِ، واليمينُ الفاجرةُ تَدَعُ الديارَ بَلاقِعَ).

أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/٣٥) من طريق المقرىء عن أبي حنيفة عن يحيى بن أبي كثير عن مجاهد وعكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره. وقال:

«كذا رواه عبد الله بن يزيد المقريء عن أبي حنيفة، وخالفه إبراهيم بن طهمان وعلي بن ظبيان والقاسم بن الحكم، فرووه عن أبي حنيفة عن ناصح بن عبد الله عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وقيل عن يحيى عن أبي

سلمة عن أبيه، والحديث مشهور بالإرسال».

قلت: ثم ساقه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير يرويه قال:

«ثلاث من كن فيه رأى وبالهن قبل موته - فذكرهن، وفي آخرهن - واليمين الفاجرة تَدَعُ الديار بلاقع».

قلت: وهذا متصل صحيح الإسناد. وهو في «المصنف» (١١/ ١٧٠ - ١٧١).

ثم روى البيهقي من طريق أبي العلاء عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ:

«إن أعجل الخير ثواباً صلة الرحم، وإن أعجل الشر عقوبة البغي، واليمين الصبر الفاجرة تدع الديار بلاقع».

قلت: وهذا مرسل صحيح الإسناد.

ورواية علي بن ظبيان وصلها هو في «الشعب» (٤/ ٢١٧/ ٤٨٤٢)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ١٦).

ورواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبيه وصلها الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٤٥) من طريق ابن علاثة عن هشام بن حسان عنه مرفوعاً بلفظ:

«إن أعجل الطاعة ثواباً صلة الرحم، حتى إن أهل البيت ليكونون فجاراً تنمى أموالهم، ويكثر عددهم إذا وصلوا أرحامهم».

وابن علاثة صدوق يخطىء كما في «التقريب»؛ لكن يبدو أنه لم ينفرد به؛ فقد قال المنذري في «الترغيب» (٣/ ٤٧) وقد ذكره بلفظ:

«اليمين الفاجرة تذهب المال أو تذهب بالمال»:

«رواه البزار، وإسناده صحيح لو صح سماع أبي سلمة من أبيه عبدالرحمن بن عوف».

ونحوه في «المجمع» (٤/ ١٧٩). وهو قطعة من حديث ابن علاثة المتقدم، وهو في «شعب الإيمان» (٦/ ٢٢٦/ ٧٩٧١).

وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة مرفوعاً به أتم منه ولفظه:

«إن أعجل الطاعة ثواباً صلة الرحم، وإن أهل البيت ليكونون فجاراً، فتنموا أموالهم، ويكثر عددهم إذا وصلوا أرحامهم، وإن أعجل المعصية عقوبة البغي والخيانة، واليمين الغموس يذهب المال، ويثقل في الرحم، ويذر الديار بلاقع».

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١/١٥٥/٢ - من «زوائد المعجمين»): حدثنا أحمد - هو ابن عقال - : ثنا أبو جعفر - هو النفيلي - : ثنا **أبو الدهماء البصري** - شيخ صدق - عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة. وقال:

«لم يروه عن محمد بن عمرو إلا أبو الدهماء، تفرد به النفيلي».

قلت: وهو ثقة؛ لكن شيخه أبو الدهماء؛ وإن وثق في هذا السند فقد قال الذهبي:

«قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به».

ثم ساق له هذا الحديث من طريق النفيلي عنه.

وأما الحافظ فقد قال في «التقريب»:

«وهو مقبول».

وقال الهيثمي في «المجمع (٨/١٥٢)»:

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه أبو الدهماء البصري وهو ضعيف جدّاً».

وقال في موضع آخر (٤ / ١٨٠):

«رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه أبو الدهماء البصري وثقه النفيلي، وضعفه ابن حبان».

قلت: لكن له شاهد من حديث أبي بكرة مضى ذكره تحت الحديث (٩١٨).

وجملة القول: إن الحديث بمجموع هذه الطرق والشواهد ثابت، وللجملة الأخيرة منه شاهد آخر من حديث واثلة بلفظ:

«اليمين الغموس تَدع الديار بلاقع».

أخرجه خيثمة الأطرابلسي في «المنتخب من الفوائد» (١/١٨٩/١)، والدولابي في «الكنى» (٢/١٦٥)، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢/٣٥٩)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/١٤٧/١٣) عن **عبد الحميد بن عبد العزيز السكوني (وقال بعضهم: اليشكري)** عن عمرو بن قيس عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً.

قلت: وعبد الحميد هذا لم أعرفه، ولم يترجم له أحد، حتى ولا ابن عساكر في «تاريخ دمشق»؛ وإنما ترجم لسمي له حمصي أيضاً، ولكنه دون هذا في الطبقة بكثير، مات سنة (٢٩٢).

وعمرو بن قيس ـ وهو السكوني الحمصي ـ ثقة تابعي.

ثم رأيت عبد الحميد بن عبد العزيز السكوني قد أورده ابن حبان في «الثقات» (٨/٤٠٠) وساق له هذا الحديث.

(بلاقع): جمع بلقع، وهي الأرض القفراء التي لا شيء فيها.

٩٧٩ ـ (بادِرُوا بالأعمالِ خِصالاً ستّاً: إِمْرَةَ السُّفهاءِ، وكثرةَ الشُّرَطِ، وقَطيعةَ الرحمِ، وبيعَ الحكمِ، واستخفافاً بالدمِ، ونَشْواً يتخذونَ القرآنَ مزاميرَ، يُقَدِّمُونَ الرجلَ ليس بأفقَهِهِم ولا أعلمِهِم؛ ما يُقَدِّمُونَهُ إلا لِيُغَنِّيَهُم).

أخرجه أحمد (٣/٤٩٤)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ق٣٤/٢)، وأبو غرزة الحافظ في «مسند عابس» (٢/١)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٧٨/١)، والطبراني في «الكبير» (٦١/٣٦/١٨) عن شريك عن **أبي اليقظان** عن زاذان عن عُليم قال:

«كنت مع عابس الغفاري على سطح، فرأى قوماً يتحملون من الطاعون فقال: ما لهؤلاء يتحملون من الطاعون؟! يا طاعون! خذني إليك (مرتين). فقال له ابن عم له ذو صحبة: لم تتمنى الموت وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يتمنين أحدكم الموت؛

فإنه عند انقطاع عمله [ولا يرد فيستعتب]»؟ فقال: فذكره مرفوعاً. والزيـادة لأحمد، والسياق لأبي غرزة.

ثم أخرجه هو وأبو عمرو الداني في «الفتن» (ق ٦٢/٢) والطبراني من طـريق ليث: حدثني عثمان عن زاذان به؛ إلا أنه سقط من إسناده «عليم».

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/١/٨٠) معلقاً من الوجهين.

قلت: وهما ضعيفان، أبو اليقظان ـ واسمه عثمان بن عمير ـ قال الحافظ:

«ضعيف، واختلط، وكان يدلس».

وفي الأول منهما **شريك وهو ابن عبد الله القاضي**، وفي الآخر: **ليث وهو ابن أبي سليم**، وهما ضعيفان.

لكن الحديث صحيح؛ فقد رواه الطبراني، وابن شاهين من طريق موسى الجهني عن زاذان قال:

«كنت مع رجل من أصحاب النبي ﷺ يقال له: عابس...» فذكره نحوه.

وكذا رواه أبو بكر بن علي من هذا الوجه مثله كما في «القصاص والمذكرين» لابن الجوزي (٣٣٢/١٨١)، و«الإصابة» للعسقلاني.

ويشهد له حديث **النهاس بن قهم أبو الخطاب** عن شداد أبي عمار الشامي قال: قال عوف بن مالك: يا طاعون! خذني إليك. قال: فقالوا: أليس قد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما عمر المسلم كان خيراً له»؟ قال: بلى؛ ولكني أخاف ستّاً...» فذكرها.

أخرجه أحمد (٦/٢٢ و٢٣).

والنهاس هذا ضعيف.

وحديث جميل بن عبيد الطائي: حـدثنا **أبـو المعلى** [عن الحسن] قال: قـال الحكم بن عمرو الغفاري: «يا طاعون! خذني إليك...» الحديث نحوه.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٣٢٤/١ ـ ٢)، والحاكم (٣/٤٤٣) والزيادة له، وسكت عليه هو والذهبي.

وأبو المعلى لم أعرفه، وقد ذكـر الدولابي في «الكنى» (٢/١٢٤) من طـريق حجاج بن نصير قال: حدثنـا **أبو المعلى زيـد بن أبي ليلى السعدي** عن الحسن عن معقل بن يسار. . . فذكر قصة أخرى. فيحتمل أن يكون هو هذا، ولكني لم أجد له ترجمة أيضاً.

وروى ابن شاهين من طريق القاسم عن أبي أمامة عن عابس صاحب رسول الله ﷺ. . . فذكر الخصال الست.

والحديث أشار إلى صحته الحافظ في ترجمة الحكم من «الإصابة» (١/٣٤٦)، وهو حري بذلك لطرقه التي ذكرنا.

٩٨٠ - (لا تَخْتَصُّوا ليلةَ الجمعةِ بقيامٍ من بينِ الليالي، ولا تَخُصُّوا يومَ الجمعةِ بصيامٍ منْ بينِ الأيامِ؛ إلا أنْ يكونَ في صومٍ يصومُهُ أحدُكم).

أخـرجه مسلم (٣/١٥٤)، وابن حبـان في «صحيحه» (٥/٢٤٩/٣٦٠٣) من طريق حسين الجُعفي عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً.

وقد عزاه المنذري في «الترغيب» (٢/٨٧) للنسائي أيضاً، ولم أجده في «سننه الصغرى»؛ فلعله في «الكبرى» له، ثم طبعت «الكبرى» وهو فيه (٢ / ٢٧٥١ و٢٧٥٥).
ورواه ابن خزيمة أيضاً (٢ / ١٩٨/ ١١٧٦)، والحاكم (١ / ٣١١) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، والبيهقي (٤ / ٣٠٢).

والشطر الثاني من الحديث قد جاء من طرق أخرى عن أبي هريرة نحوه، وهو الآتي بعده إن شاء الله تعالى.

وسبب الحديث ما رواه ابن سعد (٤ / ٨٥) بسند صحيح عن ابن سيرين قال:

«دخل سلمان على أبي الدرداء في يوم جمعة، فقيل له: هو نائم. قال: فقال: ماله؟ قالوا: إنه إذا كان ليلة الجمعة أحياها، ويصوم يوم الجمعة. قال: فأمرهم فصنعوا طعاماً في يوم جمعة، ثم أتاهم فقال: كل. قال: إني صائم. فلم يزل به حتى أكل، ثم أتيا النبي ﷺ فذكرا له ذلك، فقال النبي ﷺ: عويمر! سلمان أعلم منك - وهو يضرب

على فخذ أبي الدرداء ـ عويمر! سلمان أعلم منك (ثلاث مرات)» فذكره.

قلت: وهذا إسناد مرسل صحيح. (انظر الاستدراك رقم ١٦).

٩٨١ ـ (لا تَصُومُوا يومَ الجمعةِ إلا وقَبْلَهُ يومٌ أو بعدَهُ يومٌ).

أخرجه البخاري (١٩٨٥)، ومسلم أيضاً، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٣/٣)، والترمذي (١٤٣/١)، وابن ماجه (٥٢٦/١)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٦٠٥/٢٤٩/٥)، وأحمد (٤٩٥/٢) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً به. وقال الترمذي:

«حديث حسن صحيح».

وقد جاء من طرق أخرى؛ فانظر الذي قبله.

و «إن يوم الجمعة يوم عيد. . .»، وهو مخرج في «الإرواء» رقم (٤ / ١١٦).

و «نهى عن صيام يوم الجمعة إلا في أيام قبله أو بعده»، وسيأتي برقم (١٠١٢).

ومن طرقه ما أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٣٣٩/١) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:

«لا تصوموا يوم الجمعة إلا أن تصوموا قبله يوماً أو بعده يوماً».

وهذا إسناده حسن.

وأخرجه أحمد (٣٦٥/٢ و ٤٢٢ و ٤٥٨ و ٥٢٦)، والطحاوي أيضاً من طريق عبد الملك بن عمير عن زيادٍ الحارثي عنه نحوه.

وهذا سند صحيح رجاله رجال الستة؛ غير زياد الحارثي قال في «التعجيل»:

«قال شيخنا: لا أعرفه. قلت: قد جزم الحسيني بأنه أبو الأوبر، وهو معروف، ولكنه مشهور بكنيته أكثر من اسمه، وقد سماه زياداً النسائيُّ والدولابيُّ وأبو أحمد الحاكم وغيرهم، ووثقه ابن معين وابن حبان وصحح حديثه».

قلت: وقد جاء مكنياً بهذه الكنية في بعض طرق الحديث في «المسند»: مما يدل على أنه هو زياد الحارثي، وبذلك جزم في «الفتح» (٤ / ٢٣٣)، فالسند صحيح. والله أعلم.

ويأتي الحديث نحوه من طريق أخرى عن أبي هريرة (١٠١٢).

وله شاهد من حديث جنادة بن أبي أمية قال:

«دخلت على رسول الله ﷺ في نفر من الأزد يوم الجمعة، فدعانا رسول الله ﷺ إلى طعام بين يديه، فقلنا: إنا صيام. فقال: صمتم أمس؟ قلنا: لا. قال: أفتصومون غداً؟ قلنا: لا. قال: فأفطروا. ثم قال:

«لا تصوموا يوم الجمعة مفرداً».

أخرجه الحاكم (٣/٦٠٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٣١٦/٢١٧٣ و ٢١٧٤) وقال:

«صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه أن ابن إسحاق لم يخرج له مسلم إلا مقروناً، ثم هو مدلس وقد عنعنه.

لكن تابعه عند الطبراني يزيد بن أبي حبيب، وهو ثقة، فالسند صحيح.

٩٨٢ - (نَفَقَةُ الرجلِ على أهلِهِ [يَحْتَسِبُها] صَدَقَةٌ).

أخرجه البخاري (٥/١٧)، ومسلم (٣/٨١) والترمذي (١/٣٥٦) وقال: «حسن صحيح»، وابن حبان في «صحيحه» (٦/٢١٩/٤٢٢٤ و ٤٢٢٥)، وابن أبي شيبة (٩/١٠٧)، وأحمد (٥/٢٧٣) عن أبي مسعود البدري مرفوعاً.

والسياق لأحمد، والزيادة التي بين المعكوفتين هي زيادة صحيحة ثابتة عند الشيخين وغيرهما، وقد تقدمت بلفظ آخر برقم (٧٢٩)، وقال الترمذي:

« حديث حسن صحيح ».

٩٨٣ - (مَنْ خَرَجَ مِنَ الطاعةِ، وفارَقَ الجماعةَ، فماتَ؛ ماتَ مِيتَةً جاهليةً، ومَنْ قاتَلَ تحتَ رايةٍ عُمِّيَّةٍ، يغضَبُ لِعَصَبَةٍ، أو يَدْعُو إلى عَصَبَةٍ، أو يَنْصُرُ عَصَبَةً، فقُتِلَ؛ فَقِتْلَةٌ جاهليةٌ، ومَنْ خرجَ على أمتي يَضْرِبُ بَرَّها وفاجِرَها، ولا يتحاشى من مؤمِنِها، ولا يَفِي لذي عَهْدٍ عَهْدَهُ؛ فليس مِنِّي ولستُ منه).

أخرجه مسلم (٦/٢١)، والنسائي (٢/١٧٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٥٦١)، والبيهقي (٨/١٩٦) و«الشعب» (٦/٦٠)، وأحمد (٢/٣٠٦ و٤٨٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

ولبعضه شاهد عن حديث جندب بن عبد الله البجلي مضى (٤٣٣) بلفظ:

«من قتل تحت راية عمية...».

٩٨٤ - (مَنْ خَلَعَ يداً منْ طاعةٍ؛ لَقِيَ الله يومَ القيامةِ ولا حُجَّةَ له، ومَنْ ماتَ وليس في عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، ماتَ مِيتَةً جاهليةً).

أخرجه مسلم (٦/٢٢)، والبيهقي (٨/١٥٦) من حديث ابن عمر.

وأخرجه الحاكم (١/٧٧ و١١٧) بلفظ:

«من خرج من الجماعة قيد شبر؛ فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه حتى يراجعه، ومن مات وليس عليه إمامة وجماعة؛ فإن موتته موتة جاهلية». وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

واعلم أن الوعيد المذكور إنما هو لمن لم يبايع خليفة المسلمين، وخرج عنهم، وليس كما يتوهم البعض أن يبايع كل شعب أو حزب رئيسه، بل إن هذا هو التفرق المنهي عنه في القرآن الكريم.

٩٨٥ - (يا أَيُّها الناسُ! إنَّ هذا من غنائِمِكُم، أَدُّوا الخَيْطَ والمِخْيَطَ، فما فوقَ ذلك، فما دون ذلك؛ فإنَ الغُلُولَ عارٌ على أَهْلِهِ يومَ القيامةِ، وشَنَارٌ ونارٌ).

أخرجه ابن ماجه (٢/١٩٧) عن أبي سنان عيسى بن سنان عن يعلى بن شداد عن عبادة بن الصامت قال:

«صلى بنا رسول الله ﷺ يوم حنين إلى جنب بعير من المقاسم، ثم تناول شيئاً من البعير، فأخذ منه قَرَدَةً ـ يعني: وَبَرَةً ـ فجعل بين إصبعيه ثم قال:» فذكره.

ورجاله ثقات؛ غير عيسى بن سنان وهو مختلف فيه؛ قال في «الميزان»:

«ضعفه أحمد وابن معين، وهو ممن يكتب حديثه على لينه، وقواه بعضهم يسيراً، وقال العجلي: لا بأس به. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي».

وفي «التقريب»:

«لين الحديث».

قلت: لكنه يتقوى بورود الحديث من طريق أخرى عن عبادة بلفظ:

«يا أيها الناس! إنه لا يحل لي مما أفاء الله عليكم قدر هذه إلا الخمس، والخمس مردود عليكم؛ فأدوا الخيط والمخيط، وإياكم والغلول! فإنه عار على أهله يوم القيامة، وعليكم بالجهاد في سبيل الله؛ فإنه باب من أبواب الجنة، يذهب الله به الهم والغم. وكان يكره الأنفال ويقول: ليرد قوي المؤمنين على ضعيفهم».

أخرجه ابن حبان (١٦٩٣)، والحاكم (٣/٤٩ و ٥/٣١٨و ٣١٩ و ٣٢٤)، والبيهقي (٦/٣٠٣ و ٣١٥ و ٩/٢٠) مفرقاً من طريق عبد الرحمن بن الحارث عن سليمان بن موسى الأشدق عن مكحول عن أبي سلام عن أبي أمامة الباهلي عن عبادة بن الصامت قال:

«أخذ رسول الله ﷺ يوم حنين وبرة من جنب بعير ثم قال:» فذكره.

وروى منه النسائي (٢/١٧٨) الجملة الأولى، والدارمي (٢/٢٢٩ و ٢٣٠) الثانية والثالثة والأخيرة بهذا الإسناد.

وهو إسناد حسن رجاله كلهم ثقات، وفي عبد الرحمن بن الحارث وشيخه سليمان بن موسى الأشدق كلام لا ينزل حديثهما عن رتبة الحسن؛ لا سيما وقد جاء من طرق هذه إحداها.

والثاني : عن يعلى بن شداد عن عبادة، وهو الذي قبله.

والثالث : عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلام به بلفظ أتم منه، وسيأتي **(١٩٧٢)** بلفظ:

«إن هذه الوَبَرَة من غنائمكم . . » .

وقد روى أبو سلام هذه القصة عن عمرو بن عبسة أيضاً قال:

«صلى بنا رسول الله ﷺ إلى بعير؛ فلما سلم أخذ وبرة من جنب البعير ثم قال: ولا يحل لي من غنائمكم مثل هذا إلا الخمس، والخمس مردود فيكم».

أخرجه أبو داود (١/٤٣٣): ثنا الوليد بن عتبة: ثنا الوليد: ثنا عبد الله بن العلاء أنه سمع أبا سلام بن الأسود قال: سمعت عمرو بن عبسة.

وهذا سند صحيح رجاله رجال «الصحيح»؛ غير الوليد بن عتبة وهو ثقة، وشيخه الوليد هو ابن مسلم.

ولأبي سلام فيه إسناد آخر؛ قال الدولابي في «الكنى» (٢/١٦٣): أخبرني أحمد بن شعيب عن محمد بن وهب قال: ثنا محمد بن سلمة قال: ثني أبوعبدالرحيم قال: ثني **منصور الخولاني** عن **أبي يزيد غيلان** عن أبي سلام عن المقدام بن كعب (بياض) معد يكرب عن الحارث بن معاوية عن عبادة بن الصامت:

أن رسول الله ﷺ صلى إلى بعير من القسم، فلما فرغ أخذ قردة بين إصبعيه - وهي وبرة - فقال:

«ألا إن هذه من غنائمكم، وليس لي منها إلا الخمس، والخمس مردود عليكم».

هكذا وقع إسناده في الأصل بياض بين كعب ومعد، ولعل الصواب: «المقدام بن معد يكرب»؛ فقد أورد الحديث الحافظ في «الإصابة» وقال:

«قال أبو نعيم: رواه أبو سلام عن المقدام الكندي فقال: الحارث بن معاوية الكندي».

والمقدام الكندي هو ابن معد يكرب، وهو صحابي مشهور، وأما الحارث هذا فقد اختلفوا في صحبته، واستظهر الحافظ في «التعجيل» أنه من المخضرمين، وذكر نحوه في «الإصابة».

وغيلان هو ابن أنس؛ قال في «التقريب»:

«مقبول».

وبقية الرجال ثقات؛ غير منصور الخولاني فلم أجد له ترجمة.

٩٨٦ - (خَيْرُ الصحابةِ أربعةٌ، وخيرُ السرايا أربعُمائةٍ، وخيرُ الجيوشِ أربعةُ آلافٍ، ولا يُغْلَبُ اثنا عشرَ ألفاً من قِلَّةٍ).

أخرجه أبو داود (١/٤٠٧)، والترمذي (١/٢٩٤)، والطحاوي في «المشكل» (١/٢٣٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/٢٥٥/١)، وابن حبان (١٦٦٣) من طريق أبي يعلى، وهذا في «المسند» (٤/٤٥٩/٢٥٨٧)، والحاكم (١/٤٤٣ و ٢/١٠١)، وأحمد (١/٢٩٤)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/٧٣)، ومحمد بن مخلد في «المنتقى من حديثه» (٢/٣/٢)، والضياء في «المختارة» (٦٢/٢٩٢/٢) من طريق وهب بن جرير: ثنا أبي: سمعت يونس عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط الشيخين؛ ولم يخرجاه لخلاف بين الناقلين فيه عن الزهري».

وكذا قال الذهبي.

وقال الترمذي:

«حديث حسن غريب، لا يسنده كبير أحد غير جرير بن حازم، وإنما روي هذا الحديث عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً، وقد رواه حبان بن علي العنزي عن عُقيل عن الزهري عن عبيدالله عن ابن عباس عن النبي ﷺ، ورواه الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً».

قلت: جرير بن حازم ثقة احتج به الشيخان، وقد وصله، وهي زيادة يجب قبولها، ولا يضره رواية من قصر به على الزهري، ولذلك قال ابن القطان كما في «الفيض»:

«هذا ليس بعلة، فالأقرب صحته».

وقد تابعه حبان بن علي العنزي على وصله كما ذكره الترمذي.

ووصله لوين في «حديثه» (ق ٢/٢): حدثنا حبان بن علي به.

وهكذا وصله ابن عدي (١/١٠٨)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/٢٢٦) من طريق أخرى عنه.

وأخرجه الطحاوي في «المشكل» (١/٢٣٨) من طريق النسائي عن لُوَين به. وزاد في آخره:

« إذا صبروا وصدقوا » .

وقال النسائي :

« وحبان ليس بالقوي » .

وأخرجه الدارمي (٢/٢١٥) هكذا: ثنا محمد بن الصلت: ثنا حبان بن علي عن يونس وعقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس مرفوعاً به نحوه بلفظ:

«وما بلغ اثني عشر ألفاً فصبروا وصدقوا ، فغلبوا من قلة».

وأخرجه أحمد (١/٢٩٩)، وأبو يعلى (٥/١٠٣/٢٧١٤) عن حبان عن عقيل وحده.

ورجاله كلهم ثقات رجال البخاري؛ غير حبان بن علي وهو ضعيف؛ لكنه لم يترك كما قال الذهبي، فمثله يستشهد به.

ورواية الليث التي علقها الترمذي عن عقيل عن الزهري مرسلاً وصلها الطحاوي من طريق ابن صالح عنه.

وابن صالح اسمه عبد الله كاتب الليث، وفيه ضعف؛ فلا يحتج به عند التفرد؛ فكيف عند المخالفة؟!

استدراك :

هذا ما كان وصل إليه علمي منذ أكثر من عشرين سنة، ثم وقفت على أمور اضطررت من أجلها إلى أن أعدل عن القول بصحة الحديث، راجياً من المولى سبحانه وتعالى أن يلهمني الصواب في ذلك، وإليك الأمور المشار إليها:

أولاً : أنه لا يصح التعلق بضعف عبد الله بن صالح الذي رواه عن الليث عن عقيل عن الزهري مرسلاً؛ لأن الليث قد توبع كما سأذكر قريباً، وذلك من أسباب العدول المذكور.

ثانياً : أن ما تقدم في كلام الترمذي أنّ جرير بن حازم تفرد بروايته عن يونس عن الزهري بسنده المتصل عن ابن عباس، وبناءً عليه أجبت بأن جريراً ثقة.. فهذا كان جواباً ناقصاً؛ لأن الرجل فيه ضعف يسير من قبل حفظه؛ كما يستفاد من قول الحافظ في «التقريب»:

«ثقة؛ لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه».

ونحوه ذكر الذهبي في «الضعفاء».

وعليه فالجواب المشار إليه ضعيف، وقد أشار إلى ذلك البيهقي في «سننه» (٩/ ١٥٦) عقب روايته للحديث بقوله:

«تفرد به جرير بن حازم موصولاً، ورواه عثمان بن عمر عن يونس عن عقيل عن الزهري عن النبي ﷺ منقطعاً. قال أبو داود: أسنده جرير بن حازم، وهو خطأ».

قلت: وعثمان بن عمر هو ابن فارس العبدي، وهو أوثق من جرير، فقد اتفقوا على توثيقه، بل قال العجلي:

« ثقة ثبت ».

ومما يؤيد ما قلت؛ إذا قابلت قول الحافظ المتقدم في جرير بقوله في عثمان هذا:

«ثقة، قيل: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه».

وقول يحيى جرح غير مفسر؛ فلا قيمة له، وبخاصة مع اتفاق الأئمة الآخرين على توثيقه.

ثالثاً: وعلى افتراض أن جريراً حفظه عن يونس - وهو ابن يزيد الأيلي - فيكون هذا هو المخطىء في وصله؛ فإنه وإن كان ثقة محتجّاً به في «الصحيحين»؛ فإن له أوهاماً كما بينه الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص ٤٥٥)؛ فقال:

«وثقه الجمهور مطلقاً، وإنما ضعفوا بعض رواياته؛ حيث تخالف أقرانه؛ أو يحدث من حفظه، فإذا حدث عن كتابه فهو حجة».

وقال في «التقريب»:

«ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ».

قلت: وهذا الحديث مما أخطأ فيه على الزهري - إن لم يكن أخطأ عليه جرير بن حازم كما تقدم - وذلك لأنه خالفه ثقتان احتج بهما الشيخان:

الأول: عُقيل - وهو ابن خالد الأيلي - فقال: عن الزهري مرفوعاً. لم يجاوز به الزهري. وعقيل قال الحافظ:

« ثقة ثبت ».

أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٣/٢/١٦٠/٢٣٨٧)، وعنه أبو داود في «المراسيل» (٢٣٨/٣١٣).

والآخر: معمر ـ وهو ابن راشد البصري ـ فقال: عن الزهري به.

أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥/٣٠٦/٩٠٩٩).

ومعمر قال الحافظ:

«ثقة ثبت فاضل؛ إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة».

قلت: فاتفاق هذين الثقتين على رواية الحديث عن الزهري مرسلاً مما يؤكد للمتأمل وهم جرير أو يونس في وصله عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس.

وإذا تبينت هذا؛ فستعرف أن رواية حبان بن علي عن يونس وعقيل مما لا يصلح للاستشهاد به لمخالفته ـ مع ضعفه في نفسه كما تقدم ـ لرواية الثقتين المذكورين كما هو ظاهر.

وإنه مما يؤكد ما تقدم من التحقيق جزم أبي داود والبيهقي بخطأ الرواية المسندة كما تقدم، وكذلك قال غيرهما؛ مثل أبي حاتم وابنه، فقد ساق هذا الحديث في كتابه «العلل» (١/٣٤٧/١٠٢٤) من الوجهين المسندين ـ أعني طريق جرير وحبان ـ ثم قال:

«فسمعت أبي يقول: مرسل أشبه. لا يحتمل هذا الكلام أن يكون كلام النبي ﷺ».

قلت: ولعل نفي أبي حاتم رحمه الله لهذا الاحتمال إنما هو لمخالفة الحديث لظاهر قوله تعالى:

﴿يا أَيُّها النبيُّ حرض المؤمنينَ على القتالِ إنْ يكنْ منكم عِشْرُونَ صابرونَ يَغْلِبُوا مائتينِ وإنْ يكنْ منكم مائةٌ يَغْلِبُوا ألفاً منَ الذينَ كَفَرُوا بأنهم قومٌ لا يَفْقَهُونَ. الآنَ خَفَّفَ اللهُ عنكم وعَلِمَ أنَّ فيكم ضعفاً فإنْ يكن منكم مائةٌ صابرةٌ يغلبُوا مائتينِ وإنْ يكن منكم ألفٌ يغلبُوا ألفينِ بإذنِ اللهِ واللهُ معَ الصابرينَ﴾.

والشاهد منه التخفيف المذكور فيه، فقد قال ابن كثير في تفسير قوله عز وجل: ﴿.. وعلم أن فيكم ضعفاً﴾:

«فكانوا إذا كانوا على الشطر من عدوهم لم يسغ لهم أن يفروا منهم، وإذا كانوا دون ذلك لم يجب عليهم قتالهم، وجاز لهم أن يتحوزوا عنهم».

وظاهر الحديث أنه لا يجوز لهم التحوز إذا كان عددهم اثني عشر ألفاً؛ مهما كان عدد عدوهم، وهذا خلاف قول ابن عباس - راوي الحديث -:

«إن فر من رجلين فقد فر، وإن فر من ثلاثة لم يفر».

رواه الطحاوي بسند صحيح عنه، وكذا رواه ابن أبي شيبة (١٢/٥٣٧) وزاد: «يعني من الزحف»، وقد روي مرفوعاً ولا يصح، وبيانه في «الضعيفة» (٦١٨٢)

هذا وقد روي الحديث عن أنس بنحوه وفيه زيادات في متنه، وإسناده ضعيف بمرة، وقد خرجته في «الضعيفة» (٦١٨٠).

وجملة القول: إن الحديث لا يصح، فما جاء مخالفاً لهذا في بعض كتاباتي فأنا راجع عنه قائلاً:

﴿ربنا لا تُؤاخذْنا إنْ نَسِينَا أو أخطأْنا﴾.

٩٨٧ - (لا إلهَ إلا الله، ويلٌ للعربِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقتربَ! فُتِحَ اليومَ من رَدْمِ يَأْجُوجَ ومأْجُوجَ مِثْلُ هذه، وحَلَّقَ بإصبعِهِ الإبهامِ والتي تَلِيها، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! أنهلِكُ وفِينا الصالحونَ؟ قال: نَعَم إذا كَثُرَ الخَبَثُ).

أخرجه البخاري (١٣/٩ - ١٠ و ٩١ - ٩٢)، ومسلم (٨/١٦٥ - ١٦٦)، وابن حبان (١٩٠٦ - الموارد) والترمذي أيضاً (٢١٨٨)، وابن أبي شيبة (١٥/٤٢/١٩٠٦١)، وعنه ابن ماجه (٣٩٥٣)، والبيهقي في «السنن» (١٠/٩٣) و«الشعب» (٦/٩٨/٧٥٩٨) و«الدلائل» (٦/٤٠٦)، وأحمد (٦/٤٢٨)، والحميدي (١/١٤٧/٣٠٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/٥١ - ٥٥) عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش زوج النبي ﷺ قالت:

«خرج رسول الله ﷺ يوماً فزعاً محمرّاً وجهه يقول: » فذكره.

(تنبيه) : سقط من إسناد ابن حبان ذكر زينب بنت جحش، ولذلك أورده الهيثمي في «الموارد» ظنّاً منه أن الحديث من مسند أم حبيبة، ولعله لم يتنبه لهذا السَّقَط؛ مع أن ابن حبان قد رواه في مكان آخر من «صحيحه» على الصواب (١ / ٢٧٢ / ٣٢٧ - الإحسان).

٩٨٨ - (لا تَجْنِي نفسٌ على أُخرى).

أخرجه ابن ماجه (٢/١٤٨): ثنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل: ثنا عمرو بن عاصم: ثنا أبو العوام القطان عن محمد بن جحادة عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك مرفوعاً. قال في «الزوائد»:

«إسناده صحيح، محمد بن عبد الله ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال النسائي: لا بأس به. وأبو العوام القطان اسمه عمران بن داور وثقه الجمهور، وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين».

قلت: عمران متكلم فيه من جهة حفظه، وفي «التقريب»:

«صدوق يهم».

فحديثه لا يبلغ درجة الصحيح، بل هو حسن فقط؛ غير أن حديثه هذا صحيح؛ لأن له شاهداً من حديث الأشعث بن سليم عن أبيه عن رجل من بني ثعلبة بن يربوع مرفوعاً بهذا اللفظ.

أخرجه النسائي (٢/٢٥١)، وأحمد (٥/٣٧٧)، وسنده صحيح رجاله رجال الشيخين.

وله شاهد آخر بلفظ:

«ألا لا يجني جان إلا على نفسه...»، وسيأتي إن شاء الله تعالى برقم (١٩٧٤).

وشاهد ثالث وهو:

٩٨٩ - (لا تَجْنِي أُمٌّ على وَلَدٍ، لا تَجْنِي أُمٌّ على ولدٍ).

أخرجه النسائي (٢/٢٥١)، وابن ماجه (٢/١٤٧)، وابن حبان (١٦٨٣)، والحاكم (٢/٦١١ - ٦١٢) وصححه عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن جامع بن شداد عن طارق المحاربي مرفوعاً به.

وهذا سند صحيح، ويزيد هذا ثقة.

والحديث رواه أبو يعلى أيضاً، وأبو نعيم كما في «المنتخب» (٢/٥١٨).

٩٩٠ - (لا تَجْنِي عليهِ، ولا يَجْنِي عليكَ).

أخرجه ابن ماجه (٢/١٤٧ - ١٤٨)، وأحمد (٤/٣٤٤ - ٣٤٥ و ٥/٨١) عن هشيم: أنا يونس بن عبيد عن حصين بن أبي الحر عن الخشخاش العنبري قال:

«أتيت النبي ﷺ ومعي ابن لي، قال: فقال: ابنك هذا؟ قال: قلت: نعم. قال:» فذكره. قال في «الزوائد»:

«إسناده كلهم ثقات؛ إلا أن هشيماً كان يدلس».

قلت: ولكنه قد صرح بسماعه كما في هذه الرواية وهي لأحمد، فالإسناد صحيح، ولفظه على القلب:

«لا يجني عليكَ، ولا تجني عليه».

والحديث رواه أيضاً أبو يعلى، والبغوي، وابن قانع، وابن منده، والطبراني في «الكبير»، وسعيد بن منصور في «سننه» كما في «المنتخب» (٦/١٢٦). وهو في «معجم الطبراني» (٤/٢٥٧/٤١٧٧) باللفظ الأول مع التحديث.

وله شاهد من حديث أبي رمثة، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٢٣٦٢).

٩٩١ - (مَنْ أَحَبَّ الأنصارَ أَحَبَّهُ الله، ومَنْ أَبْغَضَ الأنصارَ أَبْغَضَهُ الله).

أخرجه ابن ماجه (١/٧٠) من حديث البراء بن عازب، وسنده صحيح على شرط الشيخين.

وقد أخرجاه في حديث: «الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن»، وسيأتي بإذن الله (١٩٧٥).

وقد ورد بهذا اللفظ تماماً من حديث أبي هريرة.

أخرجه أحمد (٢/٥٠١ و٥٢٧) عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه.

وهذا إسناد حسن، وقال الهيثمي (١٠/٣٩):

«رواه أبو يعلى وإسناده جيد، ورواه البزار وفيه محمد بن عمرو وهو حسن الحديث، وبقية رجاله رجال (الصحيح)».

وكأنه ذهل عن كونه في «المسند» من هذا الوجه؛ وإلا لعزاه له قبل أولئك.

وورد من حديث الحارث بن زياد مرفوعاً.

أخرجه ابن حبان (٢٢٩١ ـ الموارد).

ومن حديث معاوية بن أبي سفيان.

أخرجه أحمد أيضاً (٤/١٠٠) عن الحكم بن ميناء عن يزيد بن جارية عنه.

وهذا إسناد محتمل للتحسين أو هو حسن لغيره.

وقال الهيثمي :

«رواه أحمد، وأبو يعلى قال مثله، والطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، ورجال أحمد رجال (الصحيح)».

كذا قال! وليس بصحيح؛ فإن يزيد بن جارية هذا لم يرو له من الستة إلا النسائي ووثقه؛ لكن وقع في «كتاب الهيثمي»: «عن زيد بن ثابت» بدل «يزيد بن جارية»؛ فلا أدري الوهم منه أو من بعض النساخ؟ وورد الحديث بلفظ:

«من أحب الأنصار فبحبي أحبهم، ومن أبغض الأنصار فببغضي أبغضهم».

رواه الطبراني من حديث أبي هريرة؛ قال في «مجمع الزوائد» (١٠/٣٩):

«ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير أحمد بن حاتم وهو ثقة، ورواه الطبراني أيضاً عن معاوية بهذا اللفظ، ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير النعمان بن مرة وهو ثقة».

قلت: وهو في «المعجم الصغير» (ص ٢٤١ - ٢٤٤) في حديث طويل عن وائل بن حجر أنه قال لمعاوية: فكيف تصنع بقول رسول الله ﷺ: (فذكره)؟

وفيه ضعف وجهالة.

٩٩٢ - (كانَ إذا بَعَثَ أحداً من أصحابِهِ في بعضِ أمرِهِ قال: بَشِّرُوا ولا تُنَفِّرُوا، ويَسِّرُوا ولا تُعَسِّرُوا).

أخرجه مسلم (٥/١٤١)، وأبو داود (٢/٢٩٣) من طريق أبي أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال: كان رسول الله ﷺ إذا... الحديث، وسيأتي في «يسروا ولا تعسروا...» برقم (١١٥١).

٩٩٣ - (كانَ أَهْلُ الجاهِلِيَّةِ يقولونَ: الطِّيَرَةُ مِنَ الدَّارِ والمرأَةِ والفَرَس).

أخرجه أحمد (٦/١٥٠ و ٢٤٠ و ٢٤٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١/٣٤١) عن قتادة عن أبي حسان قال:

«دخل رجلان من بني عامر على عائشة؛ فأخبراها أن أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: (فذكره) فغضبت، فطارت شقة منها في السماء وشقة في الأرض، وقالت: والذي أنزل الفرقان على محمد ما قالها رسول الله ﷺ قط؛ إنما قال: كان أهل الجاهلية يتطيرون من ذلك».

وفي رواية لأحمد:

«ولكن نبي الله ﷺ كان يقول: كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدار والدابة، ثم قرأت عائشة: ﴿ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب﴾ إلى آخر الآية».

وأخرجها الحاكم (٢/٤٧٩) وقال:

«صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبي .

وهو كما قالا ، بل هو على شرط مسلم ؛ فإن أبا حسان هذا قال الزركشي في «الإجابة» (ص ١٢٨) :

«اسمه مسلم الأجرد، يروي عن ابن عباس وعائشة».

قلت : وهو ثقة من رجال مسلم .

ورواه ابن خزيمة أيضاً كما في «الفتح» (٦/٤٦).

ويشهد له ما أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٥٣٧) : حدثنا محمد بن راشد عن مكحول قيل لعائشة : إن أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : الشؤم في ثلاث : في الدار والمرأة والفرس . فقالت عائشة : لم يحفظ أبو هريرة ؛ لأنه دخل ورسول الله ﷺ يقول : «قاتل الله اليهود يقولون : إن الشؤم في الدار والمرأة والفرس . فسمع آخر الحديث ، ولم يسمع أوله» .

وإسناده حسن لولا الانقطاع بين مكحول وعائشة ؛ لكن لا بأس به في المتابعات والشواهِد إن كان الرجل الساقط من بينهما هو شخص ثالث غير العامريين المتقدمين .

هذا ولعل الخطأ الذي انكرته السيدة عائشة هو من الراوي عن أبي هريرة وليس من أبي هريرة نفسه ؛ فقد روى أحمد (٢ / ٢٨٩) من طريق **أبي معشر** عن محمد بن قيس قال :

«سئل أبو هريرة : سمعت من رسول الله ﷺ : الطيرة في ثلاث : في المسكن والفرس والمرأة؟ قال : كنت إذن أقول على رسول الله ﷺ [ما لم يقل ؛ ولكن سمعت رسول الله ﷺ][1] يقول : أصدق الطيرة الفأل ، والعين حق» .

وأبو معشر فيه ضعف .

---

(١) سقطت من « المسند » واستدركتها من « الإجابة »، وصححت منها كلمة وقعت فيه محرفة .

وقد وجدت لحديث الترجمة شاهداً من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ:

«الطيرة في المرأة والدار والفرس».

أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/ ٣٨١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/ ١٩٢/ ٢) من طرق عن محمد بن جعفر عن عتبة بن مسلم عن حمزة بن عبدالله بن عمر عن أبيه.

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ لكنه شاذ بهذا الاختصار؛ فقد خالفه سليمان بن بلال: حدثني عتبة بن مسلم بلفظ:

«إن كان الشؤم في شيء ففي الفرس. . » الحديث.

أخرجه مسلم (٧/ ٣٤)، والطحاوي.

قلت: فزادا في أوله:

«إن كان الشؤم في شيء».

وهي زيادة من ثقة فيجب قبولها؛ لا سيما وقد جاءت من طريق أخرى عن ابن عمر عند البخاري، ولها شواهد كثيرة منها عن سهل بن سعد وجابر، وقد خرجتها فيما تقدم (٧٩٩).

ومنها عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بلفظ:

«لا طيرة، وإن كانت الطيرة في شيء ففي المرأة. . ».

أخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن أبي كثير عن الحضرمي بن لاحق أن سعيد بن المسيب حدثه قال:

«سألت سعداً عن الطيرة؟ فانتهرني (زاد في رواية: فقال: من حدثك؟ فكرهت أن أحدثه) وقال: سمعت رسول الله ﷺ» فذكره.

وإسناده جيد؛ فقد ذكر له شاهداً من رواية ابن أبي ليلى عن عطية عن أبي سعيد به، وآخر من حديث أنس، وسنده حسن.

ونحوه حديث صخر أو حكيم بن معاوية مرفوعاً بلفظ:

«لا شؤم، وقد يكون اليمن في ثلاثة: في المرأة والفرس والدار».

وهو صحيح الإسناد كما بينته فيما سيأتي (١٩٣٠).

وجملة القول: إن الحديث اختلف الرواة في لفظه؛ فمنهم من رواه كما في الترجمة، ومنهم من زاد عليه في أوله ما يدل على أنه لا طيرة أو شؤم (وهما بمعنى واحد كما قال العلماء)، وعليه الأكثرون، فروايتهم هي الراجحة؛ لأن معهم زيادة علم فيجب قبولها، وقد تأيد ذلك بحديث عائشة الذي فيه أن أهل الجاهلية هم الذين كانوا يقولون ذلك، وقد قال الزركشي في «الإجابة» (ص ١٢٨):

«قال بعض الأئمة: ورواية عائشة في هذا أشبه بالصواب إن شاء الله تعالى (يعني من حديث أبي هريرة)؛ لموافقته نهيه عليه الصلاة والسلام عن الطيرة نهياً عامّاً، وكراهتها وترغيبه في تركها بقوله:

يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب، وهم الذين لا يكتوون (الأصل: لا يكنزون)، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون».

قلت: وقد أشار بقوله: «بعض الأئمة» إلى الإمام الطحاوي رحمه الله تعالى؛ فقد ذهب إلى ترجيح حديث عائشة المذكور في «مشكل الآثار»، ونحوه في «شرح المعاني»، وبه ختم بحثه في هذا الموضوع، وقال في حديث سعد وما في معناه:

«ففي هذا الحديث ما يدل على غير ما دل عليه ما قبله من الحديث (يعني: حديث ابن عمر برواية عتبة بن مسلم وما في معناه عن ابن عمر)، وذلك أن سعداً انتهر سعيداً حين ذكر له الطيرة، وأخبره عن النبي ﷺ أنه قال: لا طيرة. ثم قال: إن تكن الطيرة في شيء ففي المرأة والفرس والدار. فلم يخبر أنها فيهن، وإنما قال: إن تكن في شيء

ففيهن؛ أي: لو كانت تكون في شيء لكانت في هؤلاء، فإذ لم تكن في هؤلاء الثلاث فليست في شيء».

٩٩٤ - (إنَّ التجارَ يُبْعَثُونَ يومَ القيامةِ فُجَّاراً؛ إلا مَنِ اتَّقَىٰ الله وَبَرَّ وصَدَقَ).

أخرجه الترمذي (١/٢٢٨)، والدارمي (٢/٢٤٧)، وابن ماجه (٢/٥)، وابن حبان (١٠٩٥)، والحاكم (٢/٦)، والبيهقي (٥/٢٦٦) وفي «الشعب» (٤/٢١٩) من طريق عبدالله بن عثمان بن خثيم عن **إسماعيل بن عبيد بن رفاعة** عن أبيه عن جده:

«أنه خرج مع النبي ﷺ إلى المصلى، فرأى الناس يتبايعون فقال: يا معشر التجار! فاستجابوا لرسول الله ﷺ، ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه فقال:» فذكره. وقال الترمذي.

«حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي؛ مع أنه قال في ترجمة إسماعيل هذا:

«ما علمت روى عنه سوى عبدالله بن عثمان بن خثيم؛ ولكن صحح هذا الترمذي».

وفي «التقريب»:

«إنه مقبول».

وللحديث شاهد يرتقي به إلى درجة الحسن إن شاء الله. ولفظه:

«إن التجار هم الفجار. قالوا: يا رسول الله! أليس قد أحل الله البيع؟ قال: بلى؛ ولكنهم يحلفون فيأثمون، ويحدثون فيكذبون».

وقد مضى تخريجه برقم (٣٦٦) فراجعه.

وله شاهد آخر أتم من هذا سيأتي في المجلد الثالث رقم (١٤٥٨).

٩٩٥ - (إنَّ أرواحَ المؤمنينَ في أجوافِ طَيْرٍ خُضْرٍ تَعْلُقُ بِشَجَرِ الجنةِ).

رواه ابن ماجه (١٤٤٩)، والحربي في «غريب الحديث» (٥/٢١٠/١)، وابن منده في «المعرفة» (٢/٣٦٣/١)، والطبراني في «الكبير» (١٩/٦٤/١٢٢) عن محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال:

«لما حضر كعباً الوفاة دخلت عليه أم مبشر بنت البراء بن معرور فقالت: يا أبا عبد الرحمن! إن لقيت ابني فأقرئه مني السلام. فقال: يغفر الله لك يا أم مبشر! نحن أشغل من ذلك. فقالت: يا أبا عبد الرحمن! أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: (فذكره)؟ قال: بلى. قالت: فهو ذلك».

قلت: وهذا سند ضعيف، رجاله ثقات، وإنما علته ابن إسحاق فقد كان يدلس، والظاهر أنه تلقاه عن بعض الضعفاء ثم أسقطه، فقد رواه معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال:

«قالت أم مبشر لكعب بن مالك وهو شاكٍ: اقرأ على ابني السلام. تعني: مبشراً. فقال: يغفر الله لك يا أم مبشر! أو لم تسمعي ما قال رسول الله ﷺ: إنما نسمة المسلم طير تعلق في شجر الجنة حتى يرجعها الله عز وجل إلى جسده يوم القيامة؟ قالت: صدقت، فأستغفر الله».

أخرجه أحمد (٣/٤٥٥)، والطبراني (١٩/١١٩).

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وفيه مخالفة لما روى ابن إسحاق؛ فإن قولها: «صدقت، فأستغفر الله» صريح في أن كعباً أقام الحجة عليها؛ بخلاف رواية ابن إسحاق فإنها على العكس من ذلك كما هو

ظاهر. ويؤيد رواية معمر ويؤكدها رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري به.

أخرجه الطبراني (١٢٥)؛ لكنه قال: «الشهداء» مكان «المسلم»، ويأتي بيان ما فيها.

ومتن الحديث دون القصة أخرجه مالك في «الموطأ» (١/٢٤٠/٤٩)، وعنه النسائي (١/٢٩٢)، وابن ماجه (٤٢٧١)، وأحمد (٣/٤٤٥)، والطبراني (١٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/١٥٦)؛ كلهم عن مالك عن الزهري بنحوه.

وتابعه صالح ويونس عن ابن شهاب.

رواه أحمد (٣/٤٥٥).

وتابعه أيضا عمرو بن دينار من طريق سفيان بن عيينة.

رواه أحمد (٦/٣٨٦)، والترمذي (١/٣٠٩) وقال:

«حديث حسن صحيح».

وتابعهم الليث بن سعد.

عند ابن حبان في «صحيحه» (٧٣٤)، والأوزاعي عند الطبراني (١٢٣)، وكلهم قالوا: «المسلم» أو «المؤمن»؛ إلا سفيان فإنه قال: «الشهداء»، فروايته شاذة. والله أعلم.

٩٩٦ - (قاتلَ الله قوماً يُصَوِّرُونَ ما لا يَخْلُقُونَ).

رواه الضياء في «المختارة» (١/٤٣٤) من طريق الطيالسي، وهذا في «المسند» (٦٢٣): ثنا ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران قال: حدثني عمير مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد قال:

«دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة، فرأى صوراً، قال: فدعا بدلو من ماء، فأتيته به، فجعل يمحوها ويقول:» فذكره.

ثم رواه الضياء، وابن أبي شيبة (٨/٤٨٤ و ١٤/٤٩٠)، والطبراني (١/١٣٠/٤٠٧)، والبيهقي في «الشعب» (٥/١٩٠) من طرق عن ابن أبي ذئب به، ثم قال:

«لم نعتمد في رواية هذا الحديث على خالد العمري، بل على رواية أبي داود».

قلت: لكن شيخه ابن مهران ـ وهو المديني مولى بني هاشم ـ مجهول كما قال الحافظ في «التقريب».

ثم رواه (١/٤٣٧ ـ ٤٣٨) من طريق **أحمد بن عبد الرحمن**: نا عمي ابن وهب: حدثني ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد به، وقال:

«أحمد بن عبد الرحمن متكلم فيه، وقد أخرج له مسلم في «صحيحه»، وتقدم هذا الحديث في رواية عمير مولى ابن عباس».

قلت: فالحديث بمجموع الطريقين ثابت إن شاء الله تعالى؛ ولا سيما وفي لعن المصورين وأنهم أشد الناس عذاباً أحاديث كثيرة؛ بعضها في «الصحيحين»، وقد مضى بعضها (٣٦٤).

ثم تبين لي أن أحمد بن عبد الرحمن قد وهم على عمه ابن وهب في إسناده؛ فقد خالفه عند البيهقي بحر بن نصر الثقة؛ فإنه قال: ثنا ابن وهب: أخبرني ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران.. فهذا هو المحفوظ عن ابن أبي ذئب كما رواه الجماعة، فرجع الحديث إلى أنه عن ابن مهران فقط، وقد عرفت أنه مجهول عند الحافظ، ومع ذلك قال في «الفتح» (٣/٤٦٨):

«إسناده جيد».

فلعل ذلك للأحاديث المشار إليها آنفاً. والله أعلم.

شَدُّ الرحالِ إلى القبورِ

٩٩٧ - (إنما تُضْرَبُ أكبادُ المَطِيِّ إلى ثلاثةِ مساجدَ: المسجدِ الحرامِ، ومسجدي هذا، والمسجدِ الأقصى).

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (ق ١/٣٠٦): ثنا محمد بن المنهال: ثنا يزيد بن زريع: ثنا روح عن زيد بن أسلم عن سعيد بن أبي سعيد المقبري:

«أن أبا بصرة جميل بن بصرة لقي أبا هريرة وهو مقبل من (الطور)، فقال: لو لقيتك قبل أن تأتيه لم تأته؛ إني سمعت رسول الله ﷺ يقول:» فذكره.

قلت: وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وهو على شرط الشيخين إن كان محمد بن المنهال هذا هو التميمي الحافظ، وفي طبقته محمد بن المنهال البصري الأنماطي أخو الحجاج، وهو ثقة اتفاقاً، وكلاهما يروي عن يزيد بن زريع، وعنهما أبو يعلى.

وقد أخرجه الطبراني (٢/٣١٠/٢١٥٩) من طريق أخرى صحيحة عن يزيد بن زريع به.

ثم أخرجه هو وأحمد (٦/٧ و٣٩٧) من طريق أخرى صحيحة عن أبي بصرة.

والحديث في «الصحيحين» وغيرهما من طرق عن أبي هريرة بلفظ: «لا تشد الرحال»، وقد خرجتها في «إرواء الغليل» (رقم ٩٥١)، وإنما خرجته هنا لهذه الزيادة التي فيها إنكار أبي بصرة على أبي هريرة رضي الله عنهما سفره إلى الطور، ولها طرق أخرى أوردتها هناك، فلما وقفت على هذه الطريق أحببت أن أقيدها هنا، وقد فاتتني ثم.

وفي هذه الزيادة فائدة هامة؛ وهي أن راوي الحديث - وهو الصحابي الجليل أبو بصرة رضي الله عنه - قد فهم من النبي ﷺ أن النهي يشمل غير المساجد الثلاثة من المواطن الفاضلة كالطور؛ وهو جبل كلم الله عليه موسى تكليماً، ولذلك أنكر على أبي هريرة سفره إليه، وقال: «لو لقيتك قبل أن تأتيه لم تأته»، وأقره على ذلك أبو هريرة ولم

يقل له كما يقول بعض المتأخرين:

«الاستثناء مفرغ، والمعنى: لا يسافر لمسجد للصلاة فيه إلا لهذه الثلاثة»!

بل المراد: لا يسافر إلى موضع من المواضع الفاضلة التي تقصد لذاتها ابتغاء بركتها وفضل العبادة فيها إلا إلى ثلاثة مساجد.

وهذا هو الذي يدل عليه فهم الصحابيين المذكورين، وثبت مثله عن ابن عمر رضي الله عنه؛ كما بينته في كتابي «أحكام الجنائز وبدعها» (ص ٢٢٦)، وهو الذي اختاره جماعة من العلماء: كالقاضي عياض، والإمام الجويني، والقاضي حسين؛ فقالوا:

«يحرم شد الرحل لغير المساجد الثلاثة؛ كقبور الصالحين، والمواضع الفاضلة». ذكره المناوي في «الفيض».

فليس هو رأي ابن تيمية وحده كما يظن بعض الجهلة، وإن كان له فضل الدعوة إليه، والانتصار له بالسنة وأقوال السلف بما لا يعرف له مثيل، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

فهل آن للغافلين أن يعودوا إلى رشدهم، ويتبعوا السلف في عبادتهم، وأن ينتهوا عن اتهام الأبرياء بما ليس فيهم؟

٩٩٨ ـ (أَوْثَقُ عُرَىٰ الإيمانِ المُوَالَاةُ في اللهِ، والمُعَادَاةُ في اللهِ، والحُبُّ في اللهِ، والبُغْضُ في اللهِ).

رواه الطبراني (٣/١٢٥/٢)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣/٥٣/٣٤٦٨) عن حنش عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لأبي ذر:

«أي عرى الإيمان ـ أظنه قال: ـ أوثق؟ قال: الله ورسوله أعلم. قال: الموالاة...».

قلت: وهذا سند ضعيف جدّاً، حنش هذا متروك كما في «التقريب» وغيره، وانظر تعليقي على «المشكاة» (٢/٦٠٩/٤٩).

لكن للحديث شواهد عدة يتقوى بها:

الأول: عن البراء بن عازب؛ يرويه **ليث** عن عمرو بن مرة عن معاوية بن سويد بن مقرن عنه مرفوعاً به دون الموالاة والمعاداة.

أخرجه الطيالسي (٢/٤٨/٢١١٠)، وأحمد (٤/٢٨٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/١٨٧/٢).

ورجاله ثقات؛ غير ليث وهو ابن أبي سليم ضعيف.

الثاني: عن عبد الله بن مسعود، وله عنه طريقان:

الأولى: يرويه الصعق بن حزن قال: حدثني **عقيل الجعدي** عن أبي إسحاق عن سويد بن غفلة عنه.

أخرجه الطيالسي (٣٧٨ - مسنده)، وابن أبي شيبة (١٢/١٨٩/١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٨١/٢)، وفي «الصغير» (ص ١٣٠)، والحاكم (٢/٤٨٠) وقال:

«صحيح الإسناد»، ورده الذهبي بقوله:

«قلت: ليس بصحيح؛ فإن الصعق وإن كان موثقاً؛ فإن شيخه منكر الحديث. قاله البخاري».

والأخرى: من رواية هشام بن عمار: ثنا الوليد بن مسلم: ثني بكير بن معروف عن مقاتل بن حيان عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن ابن مسعود به نحوه.

أخرجه الطبراني (٣/٧٤/٢).

قلت: وهذا إسناد حسن في الشواهد والمتابعات، ورجاله ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر فيها.

فالحديث بمجموع الطرق لا ينزل عن مرتبة الحسن على الأقل. والله أعلم.

٩٩٩ - (إنَّ أعظمَ الذُنُوبِ عندَ اللهِ رجلٌ تزوجَ امرأةً؛ فلما قَضَى حاجَتَهُ منها طَلَّقَها وذَهَبَ بمَهْرِها، ورجلٌ استعملَ رجلاً فَذَهَبَ بأُجْرَتِهِ، وآخرُ يَقْتُلُ دابةً عَبَثاً).

رواه الحاكم (٢/١٨٢) من طريق ابن خزيمة أبي بكر محمد بن إسحاق الإمام المشهور: ثنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث العنبري: ثني أبي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن محمد بن سيرين عن ابن عمر مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح على شرط البخاري»، ووافقه الذهبي.

قلت: وليس كما قالا؛ فإن عبد الوارث بن عبد الصمد ليس من رجال البخاري؛ وإنما هو من رواة مسلم.

ثم إن عبد الرحمن بن عبدالله وإن روى له البخاري؛ فهو متكلم فيه، وقال الذهبي في «الميزان»:

«إنه صالح الحديث، وقد وثق».

وفي «التقريب»:

«صدوق يخطىء».

فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى، وبخاصة أن لغالبه شواهد معروفة؛ فانظر: «ثلاثة أنا خصمهم. . »، وفيه: «ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يؤته أجره». رواه البخاري. وفي سنده ضعف مبين في «الإرواء» (٥/٣٠٨)، وحديث: «من قتل عصفوراً

عبثاً . .». رواه النسائي وغيره بسند ضعيف؛ لكن له شاهد، وهما مخرجان في «غاية المرام» (٤٦و ٤٧).

١٠٠٠ - (إنَّ الله معَ الدائنِ (أي: المَدِين) حتى يَقْضِيَ دَيْنَهُ؛ ما لم يكُنْ فيما يَكْرَهُ الله).

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤٧٦/١/٢)، والدارمي (٢٦٣/٢)، وابن ماجه (٧٥/٢)، والحاكم (٢٣/٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٠٤/٣)، والبيهقي في «السنن» (٣٥٥/٥)، وابن عساكر (١/٣٦/٩) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك: ثنا سعيد بن سفيان مولى الأسلميين عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره، وزادوا إلا الحاكم:

«قال: وكان عبد الله بن جعفر يقول لخازنه: اذهب فخذ لي بدين؛ فإني أكره أن أبيت ليلة إلا والله معي بعد ما سمعت من رسول الله ﷺ» فذكر الحديث. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

وقال البوصيري في «الزوائد»:

«إسناده صحيح».

وقال المنذري (٣٦/٣):

«إسناده حسن».

كذا قالوا! ورجاله رجال «الصحيح»؛ غير سعيد بن سفيان قال الذهبي في «الميزان»:

«لا يكاد يعرف، قواه ابن حبان».

قلت: يعني بذكره إياه في كتابه «الثقات» (٢٦٢/٨)، وذلك من تساهله الذي عرف به، فإنه لا يعرف إلا برواية سعيد بن سفيان هذا.

وقال الحافظ في «التقريب» :

«مقبول». أي عند المتابعة.

ولم أقف له على متابع بهذا المتن أو السند، وإن كان له شواهد؛ فهو لـذلك صحيح المعنى، فانظر الحديث الآتي (١٠٢٩) بلفظ:

«من أخذ ديناً. . . ».

ولعله لذلك قال الحافظ في «الفتح» (٥/٥٤) :

« إسناده حسن » .

انتهى المجلد الثاني من «سلسلة الأحاديث الصحيحة» والحمد لله تعالى، ويليه إن شاء الله المجلد الثالث، وأوله:

١٠٠١ ـ (لا تَتَّخِذُوا المساجدَ طُرُقاً إلا . . . .).

الاستدراكات

١ ـ ٥٠٨ ـ (يا نعايا العرب . .) .

ثم وجدت له شاهداً قوياً موقوفاً، أخرجه الحسين المروزي في «زوائد الزهد» (٣٩٣ / ١١١٤) قال:

أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن محمود بن الربيع عن شداد بن أوس أنه قال حين حضرته الوفاة: فذكره، وتابعه صالح بن كيسان عن الزهري به.

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥ / ٣٣٣ / ٦٨٢٩).

وهٰذا إسناد صحيح، وهو أصح من المرفوع، وقد أشار إلى ذٰلك ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ١٢٤ / ١٨٦٤) عن أبيه. ولعله من الممكن أن يقال: إنه في حكم المرفوع، وبخاصة أن شداداً قاله في حضرة وفاته.

والمرفوع عزاه الحافظ في «المطالب العالية» لأبي يعلى من الطريق المتقدمة هناك عن عم عباد بن تميم به.

وليس هو في «مسند أبي يعلى» المطبوع، ولا عزاه إليه الهيثمي في «مجمعه»، فهو إذن في «مسند أبي يعلى الكبير».

ومن هٰذه الطريق أخرجه البيهقي في «الشعب» (٥ / ٣٣٢ / ٦٨٢٤). ثم رواه (٦٨٢٥) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن جوتي: نا عبدالملك بن عبدالرحمٰن الذِّماري: نا سفيان الثوري عن ابن أبي ذئب عن الزهري به.

وإسحاق هذا من شيوخ الطبراني، وهو منكر الحديث كما قال ابن عدي رحمه الله تعالى.

٢ - ٥٢٨ - (لا تَلعن الريحَ، فإنها مأمورةٌ..).

لقد أشكل على بعض الطلبة تصحيح هٰذا الحديث من الحفاظ المذكورين هناك، مع قول شعبة: «لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث..» فذكرها، وليس هٰذا منها.

وجواباً عليه أقول: إن هٰذا الحصر غير مسلم به عند العلماء؛ لأنه يخالف الواقع، فقد سمع منه حديثين آخرين:

أحدهما: رؤيته ﷺ موسى عليه السلام ليلة المعراج؛ عند البخاري (**٣٣٩٦**) ومسلم (١ / ١٠٥).

والآخر: دعاء الكرب، وهو في «الصحيحين» أيضاً، وصرح فيه بالتحديث في رواية لمسلم (٨ / ٨٥) وأحمد (١ / ٣٣٩). وراجع «تهذيب التهذيب» و«فتح الباري» (١١ / ١٤٥ - ١٤٦).

٣ - ٥٤٨ - (لعن الله العقرب لا تدع مصلياً..).

ثم رأيت الحديث في «مصنف ابن أبي شيبة» المطبوع في الهند (ج ١٠ / ٤١٨ / ٩٨٥٠) مرسلاً كما كنت نقلته عن مخطوطة الظاهرية، لكن محقق المطبوعة زاد في السند بين معكوفتين: [عن علي]. وأحال فيها على تعليق له على الحديث نفسه تقدم (ج ٧ / ٤٠ / ٣٦٠٤)، وذكر هناك أن الزيادة وردت في «الكنز / كتاب الطب» برمز (ش) وغيره عن علي.

فرجعت إلى «الكنز» فوجدته في المجلد العاشر صفحة (١٠٧ حديث ٢٨٥٤٤) عزاه لـ (ش، هب، والمستغفري في «الدعوات» وأبو نعيم في «الطب» عن علي). وفي مكان آخر قريب (١٠٩ / ٢٨٥٤٨) عزاه لـ (طس وابن مردويه وأبو نعيم

في «الطب» عنه). ثم رأيته قد ذكره في «كتاب القصاص» (ج ١٥ / ٤٥ / ٤٠٠١٥) عزاه مختصراً دون القصة لـ (هب) عنه.

وبناء عليه؛ كان لا بد لي من التحقيق في صحة نسبة هٰذه الزيادة إلى ابن أبي شيبة أولاً، ثم صحة ثبوتها عن عبدالرحيم بن سليمان ثانياً، فرأيت الحديث في «كتاب الطب» لأبي نعيم (ق ٩٧ / ٢) و«شعب الإيمان» للبيهقي (٢ / ٥١٨ / ٢٥٧٥) أخرجاه من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة: ثنا عمي أبو بكر: ثنا عبدالرحيم بن سليمان بزيادة: «عن علي».

فانكشف لي أن هٰذه الزيادة لا تصح عنهما؛ لأن محمد بن عثمان بن أبي شيبة ـ وهو ابن أخي أبي بكر عبدالله بن أبي شيبة مؤلف «المصنف» ـ مع كونه من الحفاظ؛ فقد اختلف فيه اختلافاً شديداً، فمن موثّق، وقائل: «لا بأس به»، ومن مكذّب له، وقائل: «كان يضع الحديث»! وله ترجمة مبسطة في «الميزان» و«اللسان» و«سير الأعلام» (١٤ / ٢١ ـ ٢٣)، وقد أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال:

«حافظ، وثقه جزرة، وكذبه عبدالله بن أحمد».

قلت: وهو إلى هٰذا قد خالف الإمام الحافظ الثقة الأجل بقي بن مخلد راوي «المصنف» عن ابن أبي شيبة، ولذٰلك فزيادته عليه منكرة لا تصح، فبقي الحديث عن ابن الحنفية مرسلاً، يتقوى بمسند ابن مسعود المخرج هناك، وبالله تعالى التوفيق.

٤ ـ ٧٠٤ ـ (لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام..).

يلحق بآخر البحث الوارد تحته المتعلق برد السلام على الذمي ما يأتي:

ثم قرأ علي أحد إخواننا من كتاب «أحكام أهل الذمة» لابن قيم الجوزية (١ / ١٩٩ ـ ٢٠٠) ما يوافق تماماً هٰذا الذي قلته من الرد على أهل الكتاب بالشرط المذكور، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

٥ ـ ٧١٧ ـ (كان إذا اعتم سدل . .) .

يلحق بالصفحة (٣٣٥) بعد السطر (١٥) :

وقد خالفهما أبو أسامة فقال : حدثنا عبيدالله بن عمر عن نافع قال :

كان ابن عمر يعتم ويرخيها بين كتفيه .

قال عبيدالله : أخبرنا أشياخنا أنهم رأوا أصحاب النبي ﷺ يعتمون ويرخونها بين أكتافهم .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨ / ٤٢٧ / ٥٠٢٨)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (رقم ٦٢٤٩) بسند صحيح .

٦ ـ ٧٦٤ ـ (إن آل أبي فلان . .) .

يُلحق بآخر التخريج :

ثم وجدت لمحمد بن عبدالواحد متابعاً آخر عند أبي عوانة في «صحيحه» (١ / ٩٦) من طريقين عن أبي العاصي ـ من ولد سعيد بن العاص ـ قال : حدثني عنبسة بن عبدالواحد به .

لكنّ أبا العاصي هٰذا لم أعرفه، ولم يذكره الذهبي في كتابه «المقتنى في الكنى»، إلا أنني أخشى أن تكون هي كنية محمد بن عبدالواحد نفسه، فإن عبدالواحد هو من ولد سعيد بن العاص ؛ فإنه عنبسة بن عبدالواحد بن أمية بن عبدالله ابن سعيد بن العاص الأموي، فإذا كان هو نفسه لم يصلح أن يكون متابعاً كما هو ظاهر، ولكن هل يخرج من الجهالة بإخراج أبي عوانة له في «صحيحه؟» موضع نظر. والله أعلم .

إلا أن الزيادة التي جاء بها ـ وحاول تضعيفها ـ هي صحيحة ؛ لأن لها شاهداً من حديث أبي هريرة، رواه مسلم وغيره، وسيأتي تخريجه في هٰذه السلسلة برقم (٣١٧٧) .

وقـد تغافل عنه الأخ حسان عبدالمنان في تعليقه على ما طبع هو من كتاب «رياض الصـالحين» للنـووي، معللاً إياهـا بالجهـالـة المذكورة؛ مقتبساً إياها من تخريجي المتقدم للحديث دون أن يشير إلى ذلك كما هي عادته، ودون أن يستدرك عليّ ما به تتقوى الزيادة كهٰذا الشاهد؛ لأن همه تكثير سواد الأحاديث الضعيفة وانتقاد من صححها؛ متشبثاً بما قد يبدو له من علة، ومعرضاً عما قد يقويها من المتابعات والشواهد كما هو الشأن في هذه الزيادة. وهٰذا أمر ظاهر جلي في «ضعيفته» التي طبعها في آخر طبعته لـ «الرياض»، فقد ضعف فيها عشرات الأحاديث الصحيحة، بعضها في «الصحيحين» أو أحدهما كهٰذا، والغريب أن الشاهد المذكور هو في طبعته من «الرياض» قبيل هذا الحديث! فهل تعامى عنه قصداً تظاهراً بالتحقيق؛ أم كان ذلك عن سهو منه؟ لقد كان المفروض أن نحسن الظن به، ولكن تصرفه السيىء في «ضعيفته» منعنا من ذلك، فقد رأيته ضعف فيها كثيراً من أحاديث «مسلم» بمثل هٰذا التعامي، فقد انتقد فيها (٥٥٨ / ١١٦) تصحيحي لحديث جابر: «وجنبوه السواد» في «غاية المرام»، فأعله هو ـ محقاً ـ بعنعنة أبي الزبير، ولكنه تعامى أيضاً عن شاهده من حديث أنس الـذي أشـرت إليه هناك، وقلت فيه:

«وهو مخرج في «الأحاديث الصحيحة» (٤٩٦)»!

وانـظر الاستـدراك الآتي (١١ و١٣) فهنـاك ترى أحـاديث أخـرى صحيحـة ضعفها، وبعضها في «صحيح مسلم» أيضاً!

٧ ـ ٨٠٨ ـ (**بعثت في نسم الساعة**).

ثم وقفت على خلافٍ وقع في إسناد الحديث، وذلك على وجهين:

الأول: في اسم راوي الحديث عن أبي جبيرة، فسماه ابن عيينة ـ كما تقدم هناك ـ قيس بن أبي حازم.

وخالفه المسعودي فقال: عن إسماعيل عن الشعبي عن أبي جبيرة.

أخرجه ابن جرير الطبري في «تاريخه» (١ / ٨). لكن المسعودي ـ واسمه عبدالرحمٰن بن عبدالله ـ كان اختلط.

وخالفهما مروان بن معاوية فقال: عن إسماعيل عن شبيل بن عوف عن أبي جبيرة.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢ / ٣٩٠ ـ ٣٩١) من طريق يعقوب ابن حميد: ثنا مروان.. وقال الهيثمي (١٠ / ٣٩٠):

«رواه الطبراني بإسناد حسن».

قلت: وهو كما قال للخلاف المعروف في يعقوب هٰذا. وأشار إلى ذٰلك الحافظ فقال في «التقريب»:

«صدوق، ربما وهم».

قلت: ولكن قد توبع من جمع، فروايته أرجح من رواية اللذين قبله، ولكنهم قد خولفوا جميعاً، وهو الوجه التالي:

والوجه الآخر: أن جمعاً من الثقات قالوا: عن إسماعيل عن شبيل عن أبي جبيرة عن أشياخ من الأنصار قالوا: سمعنا رسول الله ﷺ.. فزاد: الأشياخ.

أخرجه الطبري في «التاريخ» (١ / ٨ ـ ٩) عن يزيد ـ وهو ابن هارون ـ والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢ / ٣٩١ / ٩٧٢) ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤ / ١٦١) عن معتمر بن سليمان، كلاهما عن إسماعيل به.

وتابعه غيرهما، فقال أبو نعيم عقبه:

«رواه أبو حمزة السكري، ومروان بن معاوية (الذي تقدم في الوجه الأول) وغيرهم عن إسماعيل مثله».

قلت: فهٰؤلاء الثقات جعلوا الحديث من مسند الأشياخ من الأنصار من رواية

أبي جبيرة عنه، وليس من مسنده هو نفسه. وهٰذا هو الصحيح لاتفاق الجماعة عليه. وهو للحديث أقوى؛ للخلاف في صحبة أبي جبيرة كما تقدم ذكره هناك.

٨ ـ ٨٣٩ ـ (أتاني جبريل فقال: يا محمد..).

ثم رأيت في «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١ / ٤٤٢ / ١٠٩٤) أنه قال للحافظ أحمد بن صالح المصري الطبري: ما تقول في مالك بن الخير الزبادي؟ قال: «ثقة».

قلت: وهٰذه فائدة عزيزة ـ خلت منها كتب التراجم المعروفة ـ أطلعني عليها الأخ علي الحلبي، تولاه الله وجزاه خيراً.

٩ ـ ٨٦٦ ـ (بئس مطية الرجل زعموا).

ثم وقفت على تخريج الشيخ شعيب لهٰذا الحديث في تعليقه على «مشكل الآثار» (١ / ١٧٣ ـ ١٧٤)؛ تبنى فيه قول الحافظ بأنه منقطع، يعني: بين أبي قلابة وأبي مسعود، وبينه وبين حذيفة، وبين وفاة هٰذين (٦٨) سنة. وبناء على ذلك توقف الشيخ عن قبول تصريح أبي قلابة في إسناد الطحاوي بالتحديث، زاعماً أن التصريح بالتحديث لم يرد في المصادر الأخرى التي وقف هو عليها، ثم ختم كلامه بتوهيمي بإيرادي الحديث في «الصحيحة».

وجوابي عليه من وجوه:

أولاً: بطلان زعمه المذكور؛ لأنه قائم على إنكار الواقع الذي لم يحط به علمه، فقد كنت ذكرت هناك من مصادر الحديث مخطوط «المعرفة» لابن منده؛ مع ذكر المجلد والورقة والوجه! وسقت إسناده مسلسلاً بالتحديث من الوليد بن مسلم إلى أبي قلابة قال: نا أبو عبدالله. فهٰذا مصدر غير «مشكل الطحاوي»، وفيه فائدة مهمة جداً، وهي تصريح الوليد بالتحديث في الإسناد في كل طبقاته، فَأَمِنَّا بذلك تدليسه تدليس التسوية أولاً، وتحققنا من صحة سماع أبي قلابة من أبي عبدالله حذيفة

للحديث ثانياً، ولذٰلك فتغاضي الشيخ شعيب عن هٰذه الحقيقة مما يتنافى مع الأمانة العلمية؛ لما يترتب عليه من قلب الحقائق، وإظهار الحديث الصحيح بمظهر الحديث المعلول!

ثانياً: لا يجوز ـ في نقدي ـ تقديم نفي السماع على إثباته لمخالفته القاعدة المتفق عليها: «المثبت مقدم على النافي»، ولا سيما والنافي ليس عنده إلا تاريخ الوفاة التي لا سند لها إلا أقوال معلقة، والمثبت معه السند الصحيح! وكأنه لذٰلك أشار الحافظ المزي في «تهذيبه» إلى تضعيف الانقطاع المذكور، فقال ـ وقد ذكر رواية أبي قلابة عن حذيفة ـ:

«وقيل: لم يسمع منه».

ويشبه ما فعله الشيخ شعيب بهٰذا الحديث ـ إلى حد كبير ـ ما صنعه أصحابه الحنفية بحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين التي صرح فيها أبو هريرة بأنه كان حاضرها بقوله: صلى بنا النبي ﷺ... كما في البخاري (١٢٢٧) وغيره، فنفوا ذٰلك! متعلقين بقول الزهري المقطوع: إن ذا اليدين استشهد ببدر، وإسلام أبي هريرة كان بعد بدر بأربع سنين، فلم يشهد القصة، فردوا الصحيح بما لم يصح من قول الزهري، انظر «فتح الباري» (٣ / ٩٦ ـ ٩٧).

على أنه لو فرض ثبوت تاريخ وفاة حذيفة وأبي قلابة فذٰلك لا يعني الانقطاع؛ إلا لو ثبت مع ذٰلك تاريخ ولادة أبي قلابة؛ بحيث يقطع أنه لم يدرك حذيفة في وقت التحمل على الأقل، وهيهات! فقد نفى ذٰلك الذهبي ـ وهو من أعلم الناس بالتاريخ ـ فقال في «سير الأعلام» (٤ / ٤٦٨):

«ما علمت متى ولد». والله أعلم.

١٠ ـ ٨٩٥ ـ (أحب الطعام إلى الله ما كثرت عليه الأيدي).

ثم وجدتُ له شاهداً آخر من حديث أنس مرفوعاً بلفظ:

«إن الله يحب كثرة الأيدي على الطعام».

أخرجه الدولابي في «الكنى» (١ / ١٨٨) بسند ضعيف.

ويبدو لي أن الحديث كان مشهوراً عند السلف؛ فقد رواه الأصبهاني في «ترغيبه» (٢ / ٨١٩) عن عطاء مقطوعاً. ورواه البيهقي في «الشعب» (٥ / ٧٦ / ٥٨٣٧) عن الأوزاعي كذٰلك.

١١ - ٩٠٧ - (خيار أئمتكم . .).

هٰذا الحديث قد أخرجه مع الإمام مسلم ابن حبان أيضاً (٧ / ٥٥ / ٤٥٧٠ - الإحسان) وأبو عوانة (٤ / ٤٨٢ - ٤٨٦)، وكلهم أخرجوه من طريق مسلم بن قرظة عن عوف بن مالك رضي الله عنه.

قلت: وهٰذا الحديث مما جنى عليه المشار إليه في الاستدراك رقم (٦)، فأعله فيما علق على ما سماه بـ «رياض الصالحين»! بقوله:

«مسلم بن قرظة مجهول الحال. وانظر الحديث رقم (١٢٩)».

وجهل أن إخراج هٰؤلاء الثلاثة له في «صحاحهم» إنما هو منهم توثيق له؛ أعني مسلماً وابن حبان وأبا عوانة، كما أنه تجاهل إيراد ابن حبان إياه في «الثقات» (٥ / ٣٩٦)، وجزم الذهبي في «الكاشف» بأنه ثقة، ولذٰلك لم يسع شيخه شعيباً الأرناؤوط إلا أن يقول في تعليقه على «الإحسان» (١٠ / ٤٤٩): «إسناده قوي على شرط مسلم». وكيف لا والرجل تابعي مشهور كما قال البزار؟! وذكره يعقوب بن سفيان في الطبقة العليا من تابعي أهل الشام في كتابه «المعرفة» (٢ / ٣٣٣). ونحوه ما في «تاريخ ابن عساكر» (١٦ / ٤٨٢) عن أبي زرعة الدمشقي أنه ذكره في الطبقة التي تلي أصحاب النبي ﷺ وهي العليا.

يضاف إلى ذٰلك أن الإمام أحمد احتج بهٰذا الحديث على عدم جواز الخروج على الأئمة، وذكر أنه جاء من غير وجه. كما رواه عنه الخلال في «السنة» (١ / ٣ /

٦٢٩ تحقيق الزهراني). كل هٰذا قالوه في ابن قرظة وحديثه، والرجل يعله بجهالته! فهل هو الجهل أو التجاهل؛ أم الأمران معاً؟!

ولم يكتف الرجل بتضعيف هٰذا الحديث فقط من أحاديث مسلم، بل هناك أحاديث أخرى ضعفها بمثل هٰذا الجهل والجهالة (!) كما ستأتي الإشارة إلى ذٰلك تحت الاستدراك (١٣)، ولكني أريد هنا أن أبين أن الرقم (١٢٩) الذي ذكره في آخر كلمته الآنفة الذكر إنما يشير به إلى حديث أم سلمة:

«إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون..» الحديث، وفيه: «قالوا: ألا نقاتلهم؟ قال: لا ما أقاموا الصلاة».

رواه مسلم. فقد أعله الرجل بمثل ما أعل الذي قبله من الجهل؛ فقال (٨٩ / ٦):

«في صحته نظر، فإن في إسناده ضبة بن محصن، وفيه جهالة حال».

كذا قال هداه الله، فإنه لا يزال ضالعاً في مخالفة الأئمة، راكباً رأسه، لا يلوي على شيء من العلم، فإن هٰذا الحديث يقال فيه مثل ما قلنا في الذي قبله وزيادة، فقد قال الحافظ ابن خلفون الأندلسي في ضبة هٰذا:

«ثقة مشهور».

وقال الذهبي:

«ثقة».

وقال الحافظ: «صدوق».

وصحح حديثه هٰذا الترمذي، ولم يضعفه أحد إلا هٰذا المتأخر، بل يزيده قوة أن له شاهدين؛ أحدهما حديث عوف هٰذا؛ والآخر حديث أبي هريرة نحوه رواه ابن حبان وغيره بسند صحيح، وسيأتي تخريجه برقم (٣٠٠٧)، وتحته الرد على هٰذا المتأخر. والله المستعان على فساد أهل هٰذا الزمان، وإعجاب كل ذي رأي برأيه،

فوالله الذي لا إله إلا هو لولا أن كثيراً من الناس يغترون بكل ما يطبع وينشر من أي شخص كان ـ يحسبون السراب ماء، والعظم لحماً، وإنما هو كما قيل قديماً: عظم على وضم ـ لما سودت سطراً واحداً في الرد على هٰذا وأمثاله كذاك السقاف الآتي بيان بعض ويلاتـه، ونحوه من الأغرار الذين ليس لهم سابقة في هٰذا العلم وغيره، ولم يتأدبوا بقوله ﷺ: «ليس منا . . من لم يعرف لعالمنا حقه»، ولا هم يقبلون نصيحة العلماء، قال العلامة الشاطبي رحمه الله في كتابه «الاعتصام» ـ وهو في صدد بيان علامات أهل الأهواء والبدع (٣ / ٩٩) ـ:

«والعالم (تأملوا لم يقل: طالب العلم!) إذا لم يشهد له العلماء فهو في الحكم باق على الأصل من عدم العلم حتى يشهد فيه غيره، ويعلم هو من نفسه ما شهد له به، وإلا فهـو على يقين من عدم العلم أو على شك، فاختيار الإقـدام في هاتين الحالتين على الإحجام لا يكون إلا باتباع الهوى، إذ كان ينبغي له أن يستفتي في نفسه غيره، ولم يفعل، وكان من حقه أن لا يقدم إلا أن يقدمه غيره، ولم يفعل».

هٰذه نصيحة الإمام الشاطبي إلى (العالم) الذي بإمكانه أن يتقدم إلى الناس بشيء من العلم، ينصحه بأن لا يتقدم حتى يشهد له العلماء خشية أن يكون من أهل الأهواء، فماذا كان ينصح يا ترى لو رأى بعض هؤلاء المتعلقين بهٰذا العلم في زمننا هٰذا؟! لا شك أنه كان يقول له: «ليس هٰذا عشك فادرجي»، فهل من معتبر؟! وإني والله لأخشى على هٰذا البعض أن يشملهم قوله ﷺ: «يُنزع عقول أهل ذلك الزمان، ويُخلف لها هباء من الناس، يحسب أكثرهم أنهم على شيء، وليسوا على شيء»[1]. والله المستعان.

١٢ ـ ٩٢٥ ـ (ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء).

أقـول: هٰذا الحديث مع صحته كما تقدم هناك وتلقي الأمة له بالقبول على

---

(١) مخرج فيما سيأتي برقم (١٦٨٢) من (المجلد الرابع).

اختلاف مشاربهم، فقد تجرأ المدعو بـ (حسن السقاف) على إنكاره بكل صفاقة، مخالفاً بذلك سبيل المؤمنين، فصرح في تعليقه على «دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي فزعم (ص ٦٢): أنه حديث ضعيف! ثم غلا فصرح (ص ٦٤) بأنه حديث باطل!! ثم أخذ يرد عليّ تصحيحي إياه لشواهده؛ متحاملاً متجاهلاً لتصحيح من صححه من الحفاظ، مشككاً فيما نقلته عن بعض المخطوطات التي لم ترها عيناه، وما حمله على ذلك إلا جهمية عارمة طغت على قلبه، فلم يعد يفقه ما يقوله العلماء من المتقدمين أو المتأخرين، فذكرت هناك من المصححين: الترمذي والحاكم والذهبي والخِرقي والمنذري والعراقي وابن ناصر الدين الدمشقي، وأضيف الآن إليهم الحافظ ابن حجر في كتابه الذي طبع حديثاً «الإمتاع» (ص ٦٢ ـ ٦٣) حتى قال في معناه شعراً:

إن من يرحم من في الأرض قد ... آن أن يرحمه من في السما

فارحم الخلق جميعاً إنما ... يرحم الرحمٰن فينا الرحما

ومن المتأخرين الذين صححوا هٰذا الحديث الشيخان الغماريان: أحمد الغماري في كتابه «فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب» (١ / ٤٥٩) وقال:

«وقد رويناه من طرق متعددة».

ونقل تصحيح الترمذي والحاكم وأقرهما.

والغماري الآخر الشيخ عبدالله الذي صحح الحديث في كتابه الذي أسماه «الكنز الثمين»، فإنه أورده فيه برقم (١٨٦٧)، وقد ذكر في مقدمته أن كل ما فيه صحيح، وهو أخو الشيخ أحمد الغماري، وهو أصغر منه سنًّا وعلماً، وهما ممن يُجِلُّهُما السقاف ويقلدهما تقليداً أعمى، وإذا ذكر أحدهما قال فيه: «سيدي»!

فما عسى أن يقول المسلم المنصف في مثل هٰذا الرجل الذي يخالف أولئك الحفاظ ويسلك غير سبيلهم، بل ويخالف شيخه وسيده ـ على حد تعبيره ـ عبدالله الغماري؟! لا شك أنه ﴿في ضلال مبين﴾.

هٰذا **أولاً**.

وثانياً: هٰذا الحديث فيه جملتان مباركتان:

الأولى: «ارحموا من في الأرض»، وشواهده كثيرة جداً عن جمع من الصحابة؛ استوعبهم الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في مجلسه المشار إليه هناك عند تخريج الحديث، وقد طبع أخيراً بتحقيق الأخ الفاضل أبي عبدالله محمود بن محمد الحداد، فراجع فهرس أحاديثه تجد أسماءهم والإشارة إلى مواضع أحاديثهم منه، وبعضها مما اتفق عليه الشيخان، من ذٰلك أسامة بن زيد، وهو مخرج في «أحاكم الجنائز» (١٦٣ ـ ١٦٤) بلفظ:

«إنما يرحم الله من عباده الرحماء».

والجملة الأخرى: «يرحمكم من في السماء».

وهي صحيحة كما تقدم، وقد بسط الكلام عليها الأخ الفاضل المشار إليه آنفاً، وهي التي أقامت ذاك المبطل وأقعدته، بل وقصمت ظهره؛ لأن حرف «في» فيها هو بمعناه في الجملة الأولى بداهة؛ أي: «على»، لا يجادل في ذٰلك إلا معاند، فهي تؤكد أن هٰذا الحرف هو بهٰذا المعنى نفسه في قوله تعالى: ﴿أأمنتم من في السماء﴾؛ أي: على السماء؛ أي: فوق العرش، وبذٰلك فسرها علماء السلف والخلف ـ ومنهم ابن عبدالبر في «التمهيد»، والبيهقي في كتابيه: «الأسماء» و«الاعتقاد» ـ وذاك المبطل يعلم هٰذه الحقيقة ولكنه يكابر، ويبطل الحديث الصحيح ليسمي هٰذا التفسير تأويلاً، ويسمي تعطيله لمعنى الآية الكريمة تفسيراً على قاعدة: (رمتني بدائها وانسلت)، فيقول (ص ٦٥): «أي صاحب العظمة والرفعة والكبرياء وهو الله تعالى..». ويؤكد هذا التعطيل في مكان آخر (ص ١٣٩)، ويضيف إليه فيقول ـ فض فوه ـ:

«والآية مؤولة عند المجسمة بـ (من على السماء)..»!

فيا ويله ما أجرأه على نبز السلف بـ «المجسمة»! وفيهم من يتظاهر بتبجيله؛ وإن كنت أعلم أنه لا مبجَّل عنده إلا هواه، وإلا فقل لي بربك كيف يرمي بالتجسيم من فسر الآية بما سبق أن عزوته للسلف؛ ومنهم الإمام البيهقي في كتابيه المذكورين آنفاً[1]، وهما من الكتب التي يحض هٰذا الهالك على قراءتها في تعليقه (ص ٧٨)؟! وهل أدل على اتباعه لهواه من مخالفته للعلماء الذين صححوا حديث الرحمة هٰذا، ومنهم شيخاه الغماريان؟! وكذٰلك تضعيفه لكثير من الأحاديث الصحيحة الأخرى كحديث الجارية؛ وقول النبي ﷺ: «أين الله؟». رواه مسلم، وصححه جمع كما فصلت القول في ذٰلك فيما يأتي برقم (٣١٦١)، وكحديث اختصام الملأ الأعلى، وقد صححه البخاري والترمذي وأبو زرعة والضياء، وهو غير حديث: «رأيت ربي جعداً أمرد..» فإنه منكر، وحديث: «رأيت ربي بمنى عند النفر على جمل..»، فإنه موضوع كما هو مبين في «الضعيفة» (٦٣٣٠)، وقد لبَّس (السقاف) بهٰذا على القراء فأوهمهم أن الذهبي أنكر حديث الاختصام، وإنما أراد هٰذا، فارجع إلى الرقم المذكور لترى العجب من تدليس هٰذا الرجل وتضليله للقراء. وقد وجدت لحديث الاختصام طريقاً أخرى ـ بل شاهداً صحيحاً ـ فخرجته في «الصحيحة» (٣١٦٩).

وإن مما يجب التنبيه عليه بهٰذه المناسبة أن الرجل كما يضعف الأحاديث الصحيحة؛ فهو على العكس من ذٰلك يقوي الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ويحتج بها معطلاً بها معاني الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة، فهو مثلاً يبطل دلالة الحديث المتواتر في النزول الإلهي، وقوله تعالى فيه: «من يدعوني فأستجيب له..» بحديث تفرد بروايته حفص بن غياث لم يذكر فيه النزول ولا قوله تعالى المذكور، بل رواه بلفظ: «ثم يأمر منادياً ينادي يقول: هل من داع..»، وهٰذا خطأ يقيناً؛ لمخالفة حفص لستة من الثقات رووه باللفظ الأول، وهو المحفوظ في

(١) وقد نقلت عبارته تحت الحديث (٦٣٣٢ ـ الضعيفة)، ونقلت هناك عن ابن الجوزي أنه فسر الآية كما فسرها البيهقي؛ فهل هو مجسم أيضاً؟!.

«الصحيحين» وغيرهما، وهو متواتر كما ذكر ابن عبدالبر في «التمهيد»، وقد بسطت القول في هٰذا وسميت المخالفين لحفص في «الضعيفة» (٣٨٩٧)، ورددت على هٰذا المبطل ما زعمه من صحة حديث حفص بما لا يتسع المجال لذكره هنا.

وكذٰلك احتج بحديث موضوع من أحاديث الإباضية فيه!: «.. ولا تضربوا لله الأمثال، ولا تصفوه بالزوال، فإنه بكل مكان». وقد بينت بطلانه، وكشفت عواره في «الضعيفة» (٥٣٣٢)، والغريب العجيب من هٰذا الأفين أنه نقل الحديث من كتاب «مسند الربيع بن حبيب»، وهو الكتاب الوحيد من تأليف الإباضية، ركن إليه المذكور من باب القاعدة اليهودية: «الغاية تبرر الوسيلة»؛ لأن فيه رد حديث النزول الذي اصطلح علماء الكلام على تفسير «النزول» بالزوال تحريفاً للكلم عن مواضعه، وتنفيراً من الإيمان بالنزول الإلهي، وأعجب من ذٰلك أن قوله فيه: «فإنه بكل مكان» مما يكفر الأفين به (ص ١٢٧) من تعليقه على «ابن الجوزي»، ومع ذٰلك روى هٰذا الحديث الإباضي الموضوع ليعطل به حديث النزول المتواتر، أليس ذٰلك من أكبر الأدلة على أنه ينطلق من تلك القاعدة اليهودية، ومنها يندفع لإبطال الأحاديث الصحيحة؟! والأمثلة على ذٰلك كثيرة وكثيرة جداً، فحسبنا الآن حديث الرحمة هٰذا وما ذكر معه. والله المستعان.

١٣ - ٩٣٧ - (عن العرباض بن سارية في الموعظة).

كنت خرجته هناك من الطريق المشهور في السنن وغيرها من رواية عبدالرحمٰن ابن عمرو السلمي عنه، وصححته لرواية جمع من الثقات عنه، مع توثيق ابن حبان إياه، وتصحيح من صحح حديثه هٰذا كالترمذي وابن حبان والحاكم وأبي نعيم والضياء المقدسي.

فأزيد هنا فأقول:

وصححه أيضاً جمع آخر من الحفاظ كالبزار والهروي وأبي العباس الدغولي

والذهبي، وقال في السلمي هٰذا: «صدوق»، وابن القيم في «إعلامه» وغيرهم.

ويلحق بهٰؤلاء المصححين كل من احتج به أو شرحه، وهم جمع غفير لا يمكن حصرهم، منهم الخطيب في «الفقه والمتفقه»، والخطابي في «معالمه»، وابن تيمية في «فتاويه»، والشاطبي في «اعتصامه»، وغيرهم كثير وكثير جداً.

يضاف إلى إجماع هٰؤلاء الحفاظ والأئمة على تصحيحه أنه قد جاء من وجوه أخر كما قال الشاطبي وابن رجب الحنبلي، وقد كنت خرجت الكثير الطيب منها؛ في «الإرواء» (٨ / ١٠٧ ـ ١٠٨) و«ظلال الجنة» (١ / ١٧ ـ ٢٠)، فأرى من الضروري أن ألخص الكلام عليها هنا للسبب الآتي بيانه.

تلك هي الطريق الأولى وقد عرفت صحتها.

الطريق الثانية: عن يحيى بن أبي المطاع قال: سمعت العرباض بن سارية.

أخرجه ابن ماجه وابن أبي عاصم وابن نصر والحاكم والطبراني. وإسناده صحيح متصل.

الثالثة: من طريقين عن أرطأة بن المنذر عن المهاصِر بن حبيب عنه.

أخرجه ابن أبي عاصم والطبراني في «الكبير» و«مسند الشاميين». وإسناده صحيح لا علة فيه.

الرابعة: عن جبير بن نفير عنه.

الخامسة: من طريقين عن خالد بن معدان عن ابن أبي بلال عن العرباض.

أخرجه أحمد والطبراني بسند حسن في الشواهد، وابن أبي بلال ـ اسمه عبدالله ـ وثقه ابن حبان، وحسن إسناده الحافظ في حديث آخر له.

وللحديث شاهد عن رجل أنصاري من أصحاب النبي ﷺ بسند حسن عنه، مخرج في «الإرواء» (٨ / ١٠٨).

لقد أفضت في ذكر هٰذه الطرق تأكيداً لصحة الحديث، ورداً على رجل طلع علينا أخيراً بطبعةٍ جديدة لكتاب النووي «رياض الصالحين» منمقة مزخرفة يعجبك مظهرها، ولكنها قبيحة جداً في مخبرها، ويكفي القارىء دلالة على ذٰلك أنه حذف منه قرابة (١٣٠) حديثاً زاعماً أنها كلها ضعيفة، وبعضها في «صحيح البخاري» و«مسلم»، ونقدها كلها نقداً خالف فيه أصول علم الحديث وقواعده المعروفة عند العلماء[1]، وجعلها في آخر طبعته، ثم أتبعها بأرقام يشير بها إلى أحاديث أخرى ضعفها في التعليق عليها، وهٰذه كلها صحيحة، وعددها (١٥) حديثاً، وبعضها في «الصحيحين» أو أحدهما، وإليك أرقامها في طبعته مع الرمز لما كان منها فيهما:

(١٠٥ ـ وهو حديث العرباض هٰذا، ١٢٩ ـ م، والرد عليه في «الصحيحة» (٣٠٠٧)، ٢٠٧ (انظر الصحيحة ١٧٣)، ٢١٧ ـ مروا أولادكم بالصلاة (مخرج في الإرواء ٢٤٧)، ٢٤١ ـ خ (الصحيحة ٧٦٤)، ٢٤٣ (الصحيحة ٩١٩)، ٢٧٣ ـ م، ٥٠١ ـ م، ٥٠٩ ـ م، والرد عليه في «الصحيحة» (٣١٧٦)، ٩٥٧ ـ م، وهو في فضل صوم يوم عرفة، ص ٤٠٥ ـ م (الصحيحة ٥٤٥)، ١٢٦٢ (الصحيحة ١٢٤٣)، ص ٤٤١، ص ٤٥٠ (الصحيحة ٢٤٣٥)، ١٤٣١ (الصحيحة ١٢٨).

وأما أحاديث «ضعيفته» البالغ عددها (١٣٠) فهي على قسمين: أحدهما مما كنت نبهت على ضعفه في مقدمة طبعتنا لـ «الرياض»، وتبناه هو وتوسع في تخريجه والكشف عن علله، وهو في ذٰلك عالة على كتبي مثل: «الإرواء» والسلسلتين وغيرها دون أن يصرح بذٰلك إلا نادراً لتقوية موقفه فقط! وذٰلك مِن تشبعه بما لم يعط، وذٰلك ما يظهر لكل من يتنبه لبعض عباراته، ولمن قابل تخريجه بتخريجاتي، ولا أدل على ذٰلك من وقوعه في الخطأ الذي كنت وقعت فيه بسبب أو آخر، فقد نقل من

---

(١) ذكرت فيما تقدم بعض الأحاديث الصحيحة مما ضعفه بجهل بالغ، فانظر الاستدراك (٦ و١١).

«الصحيحة» (٢٦٦) ـ دون عزو طبعاً ـ تخريج الحديث وفيه: «.. وأحمد (١ / ١٥٣)»، وهٰذا خطأ! والصواب: «وعبدالله بن أحمد..» كما هو مصحح عندي في نسختي، أضف إلى ذٰلك أنه كتم عن قرائه تحسين الترمذي إياه وتصحيح الحاكم والذهبي، وموافقتي للترمذي.

وأغرب من ذٰلك وأسوأ أنه قلدني (ص ٥١٨ / ٢٥) في تضعيف الحديث رقم (١٦٨١ ـ الضعيفة)، ووافقه على ذٰلك شيخه شعيب، وأنا قد رجعت عنه فنقلته إلى «الصحيحة» (٢٨٢٧ و٢٨٢٨)؛ لشواهد وقفت عليها، فما أشبههما بالجن الذين قال الله فيهم: ﴿أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب..﴾ الآية! فلو أن الرجل يريد الإصلاح والنصح لحاول إنقاذ ما يمكن من الأحاديث الضعيفة السند بتتبع الطرق والشواهد لتقويتها لو كان أهلاً لذٰلك، وإلا فإن تضعيف الأحاديث الصحيحة لا يعجز عنه الملاحدة فضلاً عن المنافقين وأهل الأهواء أمثال أبي ريا وأذنابه.

وبالجملة؛ ففي هٰذا القسم أحاديث ضعيفة فعلاً، مما كنت أشرت إلى ضعفها في المقدمة كما سبق، وفصلت الكلام على ضعفها في بعض مؤلفاتي المشار إليها آنفاً، فأخذ الرجل منها خلاصتها، وقدمها إلى القراء على أنها من جهده وتحقيقه!!

وأما القسم الآخر؛ فهو مما اشتط فيه عن القواعد العلمية، واتبع فيه هواه، فبلغ عدد الأحاديث الصحيحة التي جنى عليها وضعّفها نحو (٦٠) حديثاً، بعضها في (الصحيح) أيضاً كالأحاديث (٦٨، ١١٦، ١٢٣، ١٢٧ بترقيم ضعيفته). ومنها حديث الزهد (رقم ٢٠) تعامى فيه عن طرقه وشواهده، وأحال فيها إلى «الصحيحة»! وقد سبق الرد على مقلّده في المقدمة (ص ١٣ ـ ١٧)؛ فارجع إليها لزاماً. وبسط القول في بيان عوار كلامه في تضعيفه إياها كلها يحتاج إلى تأليف كتاب خاص، وذٰلك مما لا يتسع له وقتي، فعسى أن يقوم بذٰلك بعض إخواننا الأقوياء في هٰذا العلم كالأخ علي الحلبي، وسمير الزهيري، وأبي إسحاق الحويني ونحوهم جزاهم الله

خيراً.

ولكن لا بد من تقديم بعض النماذج لتأكيد جنايته على السنة الصحيحة التي شملت أيضاً الأحاديث المتقدمة في هٰذا المجلد، وهٰذه أرقامها (٥٤٥ ـ م و٥٦٣ و٥٦٩ و٥٨٠ و٥٩٦ و٦٢٩ و٦٨٦ و٧١٨ و٧٦٤ ـ خ و٩٠٨ و٩١٩ و٩٢٢ و٩٢٧ و٩٣٨ و٩٤٣ و٩٤٦ و٩٥٤).

فالحديث (٥٦٩) طعن فيه ـ هداه الله ـ بأن فيه انقطاعاً بين زرارة بن أوفي وعبدالله بن سلام مع أنه صرح بسماعه منه؛ ولكنه شكك فيه بقوله (ص ٥٢٨):

«ما أراه يصح والله أعلم، ولا أدري الوهم ممن هو؟ أمن ابن أبي شيبة أم أبي أسامة؟!».

يقول هٰذا وهو يعلم أن ابن أبي شيبة هو الثقة الحافظ صاحب كتاب «المصنف». وأبو أسامة هو حماد بن أسامة الثقة الثبت، وقد احتج البخاري في «تاريخه» (٢ / ١ / ٤٣٩) برواية ابن أبي شيبة هٰذه لإثبات سماع زرارة من ابن سلام، ودعمها برواية أخرى فقال: وقال سليمان عن حماد قال: ثنا زرارة قال: نا عبدالله بن سلام. وهٰذا إسناد صحيح متصل. فسليمان هو ابن حرب، وحماد هو ابن زيد، وكلاهما ثقة من رجال الشيخين. ثم روى البخاري بسند صحيح عن زرارة: حدثني تميم الداري. وتميم توفي قبل ابن سلام بثلاث سنين، فأين الوهم أيها الغارق في الوهم والإيهام؟! فلا جرم أن أجمع العلماء على تصحيح هٰذا الحديث، فصرح بتصحيحه الترمذي والبغوي والحاكم والذهبي، وأقرهم المنذري والنووي والحافظ، وقد كتم هٰذا عن قرائه ليوهمهم أن لا معارض له! بل إنه فعل ذٰلك في كل الأحاديث التي ضعفها، ومن ذٰلك حديث «ضعيفته» (٩٣ ـ ما من أحد يسلم علي..)، لما نقل عن ابن القيم في «جلاء الأفهام» (ص ١٩) إعلال ابن تيمية إياه لم يذكر أن ابن القيم قال: «وقد صح إسناد هٰذا الحديث»، وهٰذا خلاف ما عليه أهل السنة، أنهم حين ردهم على أهل البدعة يذكرون ما لهم وما عليهم، ثم يبينون الصواب من ذٰلك كما

قال ابن تيمية رحمه الله في كتبه، على أن ابن تيمية قد صحح هٰذا الحديث في بعض ردوده على خصومه، واحتج به الإمام أحمد وغيره في جواز زيارة قبره ﷺ، وليس هٰذا مجال بيان ذٰلك.

وأما الحديث (٩٥٤) فجاء فيه بإفك له قرنان كما يقال في بعض اللغات، فزعم (ص ٥١٥) أن راويه ابن عقيل «ضعيف، كلهم ضعفوه إلا ابن عبدالبر. انظر (التهذيب)»!

فإذا رجع القارىء إلى «التهذيب» وجد فيه أنه احتج به الأئمة: أحمد وابن راهـويه والحميدي. فهل هٰؤلاء ليسوا بأئمة عنده أم الأمر كما قيل: «حبك الشيء يعمي ويصم»؟!

ثم إنه تعامى عن قول الحافظ العجلي في «ثقاته» (٢٧٧ / ٨٨٠ - ترتيب):

«تابعي ثقة، جائز الحديث».

وعن قول ابن القطان بعد أن ذكر الخلاف فيه:

«حسن الحديث».

فلم يأخذ بقوله هٰذا وهو الصواب، بينما اعتمد عليه في تضعيفه لحديث العرباض وهو مخطىء!! لم يسبقه إليه أحد!

كما تجاهل قول الحافظ الذهبي في «المغني»:

«حسن الحديث، احتج به أحمد وإسحاق».

وقول الحافظ في «التقريب»:

«صدوق».

وبعد؛ فإن مجال القول فيما صنع الرجل في «رياض النووي» وما حطم من صحاح أحاديثه، ومن أحاديث «الصحيحة» لواسع جداً، فلنقتصر على ما تقدم من

الأمثلة والبينات، فإنها تدل دلالة قاطعة لدى كل منصف لا يحابي ولا يداري على أن الـرجـل غير موثوق بعلمه، ولا هو مؤتمن في نقله، بل هو مغرور بنفسه، لا يبالي بمخالفته للقواعد العلمية، ولا بأقوال الأئمة الحفاظ النقاد، بل إن لسان حاله يقول: هم رجال ونحن رجال! وقد سمعنا ذٰلك مراراً من بعض الجهال.

وإن من غروره بنفسه وعجبه بعلمه أنه تمنى في مقدمة «ضعيفته» أن أرجع أنا إلى موافقته في تضعيفاته! كما رجع شيخه شعيب حيث وافقه في نحو مائة حديث منها فيما ذكر هو عقبها، وأظنه كان مبالغاً في ذٰلك، لأني رأيت الشيخ في بعض تعليقاته يخالف بعض ما نسبه إليه، أقول هٰذا بياناً للواقع لا تبرئة للشيخ، فإننا نعرف منه إنكاره لبعض الأحاديث الصحيحة كحديث: «إذا وقع الذباب» ونحوه، فالرجل يريدني أن أكون مثله في تحطيم السنة الصحيحة، وأنا بفضل الله الناصر لها، والذاب عنها جهل الجاهلين، وانتحال المبطلين.

هٰذا، وإن ممـا شجعني على الـرد عليه في هٰذا الاستدراك ـ علاوة على ما لا بد منـه من بيان الحق، وتبصير من قد يغتـر بكثرة كلامه ونُقوله المبتورة ـ أنه تكشف لي إعجابه برأيه وإصراره على خطئه، وبطره الحق في نقاش جرى بيني وبينه في أول ليلة من رمضان المبارك لهٰذه السنة (١٤١٢) حول تضعيفه لحديث العرباض، بحضور بعض الأفاضل، فقد وجهت إليه بعض الأسئلة، تبين لنا من أجوبته عليها أنه ليس على معرفة بهٰذا العلم ومتعلقاته، إلى درجة أنه لا يتبنى قول العلماء: «المثبت مقدم على النافي» ونحوه من القواعد العلمية! ولهٰذا فهو يقدم الجرح مطلقاً على التعديل، والتجهيل على التوثيق، والتضعيف على التصحيح، بل وجهله على علم غيره! فلا يقبل خبر أحدهم بأن للحديث الضعيف سنداً آخر يقويه، ولا حكمه بثبوته حتى يقف هو عليه ويرتضيه، ولذٰلك فهو يكتمه ويطويه، إلى غير ذٰلك مما لا يتيسر لي الآن أن أحصيه.

أقول هٰذا تحذيراً للقراء من جنايته على السنة، ونصحاً له على أنه أخ لنا في

الدين، ولعله يصحح موقفه منها على ضوء ما تقدم من البيان، ومستعيناً بأقوال العلماء الـذين سبقونا في هٰذا الشأن، وملتزماً لقواعدهم، وبخاصة من شهد لهم القاصي والداني بنبوغهم في هٰذا الميدان من المتقدمين والمتأخرين، كابن تيمية وابن قيم الجـوزية وابن كثير والـذهبي والعسقلاني وغيرهم، فإذا فعل ذٰلك انتُفع بعلمه مع الإخلاص لله فيه.

ومع هٰذا كله فلا أجد في نفسي حرجاً من الاعتراف بأن الرجل كان في نقاشه معي أديباً لطيفاً، ومصرحاً في أوله بما كان الأولى به أن يُعلنه في مقدمة «ضعيفته»؛ ليكون أقرب إلى الإخلاص لله، وأبعد عن المحاباة والمداراة، فقد قال بعد توطئة وتودد:

«وأنا ما تعلمت هٰذا العلم ـ إن كان عندي قليل من العلم ـ فما تعلمته إلا بك، فأنت الذي فتحت لنا هٰذا الباب في كتبك، ووالله لولا كتبك واستفادتنا منها ومطالعتنا لها ما توصلنا إلى ما توصلنا إليه الآن. حتى الشيخ شعيب كان عندي قبل فترة وشهد بهٰذا، وقال: إنه استفاد من كتبك كثيراً».

هٰكذا قال. وأرجو أن تكون هٰذه الكلمة خرجت من قلبه، لنرى آثارها الطيبة برجوعه قريباً إلى الصواب إن شاء الله تعالى.

١٤ ـ ٩٥٩ ـ (أمتي أمة مرحومة).

كنت خرجته ثمة من رواية جمع عن المسعودي عن سعيد عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه، وأعللته باختلاط المسعودي.

ثم رأيت الـروياني قد أخرج الحديث في «مسنده» (٢٣ / ٣ / ٢) قال: نا محمد بن معمر: نا معاذ بن معاذ: نا المسعودي به.

فأقول هٰذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير المسعودي، وهو ثقة هنا، قال الحافظ:

«صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه بـ (بغداد) فبعد الاختلاط».

قلت: ومعاذ بن معاذ، وهو العنبري البصري، فيكون سمع منه قبل الاختلاط، وقد صرح بذلك الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» (ص ٤٠٢)، وتبعه ابن الكيال (٢٩٣ ـ ٢٩٥)، فعليه فقد زالت العلة، وصح الإسناد والحمد لله، وهذا من فضله تعالى وتوفيقه إياي في خدمة السنة والذب عنها.

أقول هذا لأنني وقفت في هذه الأيام على رسالة صغيرة لمؤلف مجهول في هذا العلم الشريف؛ سماها «المنهج الصحيح في الحكم على الحديث النبوي الشريف» بقلم عادل مرشد؛ ذكر في مقدمتها أنه من تلامذة الشيخ شعيب الأرناؤوط، تبين لي منها أنه لا يعرف من هذا العلم إلا التقليد والنقل من هنا وهناك على جهل أيضاً بعلم المصطلح كقوله (ص ٢٤):

«وتدرك العلة بتفرد الراوي».

فهذا خطأ؛ لأن الراوي إذا كان ثقة وتفرد بحديث؛ فهو صحيح ما لم يخالف من هو أوثق منه أو أكثر عدداً، فالعلة تدرك بالمخالفة وليس بالتفرد.

ولا أريد الآن الرد عليه وعلى ما في رُسَيْلته من الأخطاء، لأن الوقت أضيق من أن يتسع للرد على مثلها، وإن كان قد تبين لي منها أن تأليفه إياها إنما كان بباعث حقد دفين، فقد اختار أربعة أحاديث صحيحة مما كنت صححته في بعض كتبي، فضعفها هو كلها، أحدها مما صححه جمع كمسلم وابن حبان وغيرهما، وهو قوله ﷺ:

«خلق الله التربة يوم السبت..» الحديث، أعله بزعم مخالفته للقرآن، وهو زعم كنت رددته؛ بل بينت بطلانه في غير ما كتاب من كتبي مثل: «مختصر العلو» (١١١ ـ ١١٢)، وهذه السلسلة (١٨٣٣)، والتعليق على «المشكاة» (٥٧٣٥)، ولم يأت المشار إليه في تأييد زعمه بشيء جديد، وإنما هو يجتر ما قاله غيره مما قد رددته

هناك، دون أن يدلي ولو بكلمة واحدة للرد علي متجاهلاً ذلك كله، وليس ذلك من شأن من يريد الحق، وهو في ذلك كله قد قلد شيخه في تعليقه على «صحيح ابن حبان» (١٤ / ٣٠ ـ ٣٢)، وهو قد رأى يقيناً ردي المشار إليه في كتبي، فإنه كثير الاستفادة منها كما تقدم (ص ٧٢٤)، فاكتفى فيه بحكاية الأقوال المردود عليها، دون الجواب عن ردي على مذهب من قال: «عنزة ولو طارت»، ومن أراد الوقوف على الحقيقة فليرجع إلى المواضع المشار إليها من كتبي.

ولذلك فقد أنصف الأستاذ رضاء الله المباركفوري في تعليقه على كتاب «العظمة» لأبي الشيخ (٤ / ١٣٥٨ ـ ١٣٦٠)، فحكى أقوال الذين أعلوه بالمخالفة، وردي لها، ثم أعاد شيئاً من ذلك في مكان آخر (ص ١٣٧٧)، ثم انتهى إلى موافقته إياي على صحة الحديث، وأنه لا حجة عند من أعلوه بالمخالفة، فجزاه الله خيراً.

فإذن لا داعي لإعادة ردي المشار إليه آنفاً، ولكن لا بد لي من أن أقدم طريقاً أخرى للحديث هي نص فيما ذهبنا إليه، وهو ما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٦ / ٤٢٧ / ١١٣٩٢) من طريق الأخضر بن عجلان عن ابن جريج المكي عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً:

«يا أبا هريرة! إن الله خلق السماوات والأرضين وما بينهما في ستة أيام، ثم استوى على العرش يوم السابع، وخلق التربة يوم السبت. .» الحديث. ورجاله ثقات. فقد جمع هذا النص بين الأيام المذكورة في القرآن والأيام السبعة المذكورة في الحديث الذي بين فيه ما جرى على الأرض من تطوير في الخلق، وهو ما كنا حملنا عليه الحديث الصحيح في رد ما أعلوه به، فالحمد لله على توفيقه، ونسأله المزيد منه بفضله وكرمه.

(تنبيه): لقد شارك شعيباً في تضعيف هذا الحديث الصحيح تلميذه الآخر المدعو (حسان عبدالمنان) في «ضعيفته» التي سبقت الإشارة إليها في بعض

الاستدراكات المتقدمة، وكأنه شعر مما حكاه من التعليل الذي ذكره شيخه وغيره وليس فيه ما تقوم به الحجة، فأراد هو أن يتظاهر بما لم تستطعه الأوائل! فقال (ص ٢٦٦) في أحد رواته إسماعيل بن أمية:

«لم يصرح بالتحديث».

قلت: وإسماعيل هٰذا ثقة ثبت كما قال الحافظ، وقد احتج به الشيخان، ولم يتهم بتدليس.

ومن هنا يتجلى خطورة ما عليه الشيخ شعيب من تشبثه في تضعيف الأحاديث الصحيحة بأوهى العلل، وتشجيعه للطلاب الذين يتمرنون على يديه في تخريج الأحاديث على تقليده في ذٰلك، وابتكار العلل التي لا حقيقة لها في التضعيف. والله المستعان.

ومعذرة إلى القراء فقد جرني البحث إلى الابتعاد عما كنت أريد الكتابة فيه، ألا وهو حديث هٰذا الاستدراك، فإنه من الأحاديث الأربعة الصحيحة التي ضعفها المومى إليه في رسيلته! (ص ٣٦ - ٣٧) بزعم أنه يخالف الأحاديث الصحيحة من رواية غير واحد من أصحابه ﷺ أنه يخرج ناس من أمته من النار بالشفاعة!

قلت: فأكد بزعمه جهله بطريقة التوفيق بين الأحاديث التي يظهر لبعضهم التعارض بينها؛ والحقيقة أنه لا تعارض عند التأمل والابتعاد عن التظاهر بالتحقيق المزيف كما هو الواقع في هٰذا الحديث الصحيح، فإنه ليس المراد به كل فرد من أفراد الأمة، وإنما من كان منهم قد صارت ذنوبه مكفرة بما أصابه من البلايا في حياته؛ كما قال البيهقي في «شعب الإيمان» (١ / ٣٤٢):

«وحديث الشفاعة يكون فيمن لم تَصِر ذنوبه مكفرة في حياته».

قلت: فالحديث إذن من باب إطلاق الكل وإرادة البعض؛ أطلق «الأمة» وأراد بعضها؛ وهم الذين كفرت ذنوبهم بالبلايا ونحوها مما ذكر في الحديث، وما أكثر

المكفرات في الأحاديث الصحيحة والحمد لله، وفي ذلك ألف الحافظ ابن حجر كتابه المعروف في المكفرات.

والباب المشار إليه واسع جداً في الشرع، من كان على معرفة به لم يتعرض لمثل هٰذا الجهل الذي وقع فيه هٰذا المغرور، من ذٰلك قوله تعالى: ﴿وقرآن الفجر﴾؛ أي: صلاة الفجر، وقوله: ﴿فاقرؤوا ما تيسر من القرآن﴾؛ أي: صَلِّ ما تيسر من صلاة الليل، ونحو ذٰلك وهو كثير.

ومن هٰذا القبيل الحديث المتقدم (٧٦٤ ـ إن آل أبي فلان ليسوا بأوليائي . .) الحديث؛ فإنه ليس على إطلاقه. قال الداودي:

«المراد بهٰذا النفي من لم يسلم منهم».

قال الحافظ عقبه في «الفتح» (١٠ / ٤٢٠):

«أي فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض، والمنفي على هٰذا المجموع لا الجميع».

وقد يستنكر بعض القراء وصفي لهٰذا المؤلف بـ «المغرور»، فأقول: إن لم يكن هٰذا وأمثاله مغروراً فليس في الدنيا من يستحق هٰذا الوصف، فاسمعوا كيف يقول بعد تخريج هٰذا الحديث (ص ٣٦):

«صحح إسناده الحاكم ووافقه الذهبي، وحسن سنده ابن حجر، وصححه الشيخ ناصر الدين الألباني في «الصحيحة» (٩٥٩) لطرقه! وهٰذا الحديث مع أن أكثر أسانيده لا تصح[1] منكر المتن؛ لأنه يخالف الأحاديث الصحيحة. . .» إلخ ما تقدم عنه.

فلنفترض أيها القراء! أن الشيخ الألباني لا علم عنده في رأي هٰذا المغرور،

---

(١) فيه إشارة إلى أن بعض أسانيده صحيح، فهو موافق للذين ذكر عنهم تصحيحه، لكنه تعالى عليهم بإدعاء نكارته! فما أجهله!

فهل الأمر كذٰلك عنده بالنسبة للحافظ ابن حجر والذهبي والحاكم؟! فإن لم يكن كذٰلك، فكيف يستعلي عليهم وينسبهم بلسان الحال ـ ولسان الحال أنطق من لسان المقال في بعض الأحوال ـ إلى أنهم جهلوا ما علمه هو من النكارة؟!

ثم ليتأمل القراء في قوله عني: إنني صححت الحديث بطرقه، فإنه إذا رجع إلى تخريجي هناك فسيجد أنني خرجت الحديث أولاً من طريق المسعودي عن سعيد ابن أبي بردة... ثم من طرق كثيرة عن أبي بردة به. فإذن الطرق مدارها على أبي بردة وحده.

وعليه؛ فقوله بأنني صححت الحديث لطرقه، كذب إن كان يدري معنى قول العلماء في الحديث: «صحيح لطرقه»؛ فإنه بمعنى قولهم: «صحيح لغيره».

ومن الواضح جداً أن تصحيحي لغيره، لأنني لم أذكر طريقاً لغير أبي بردة، وتأكيداً لهٰذا المعنى أضفت في هٰذه الطبعة الجديدة: «فهو إسناد صحيح جداً»؛ لأن أبا بردة ثقة محتج به في «الصحيحين»، فهل كان كذبه هٰذا عمداً تمويهاً على القراء وتضعيفاً للثقة بصحة الحديث؛ أو أنه لا يدري معنى ما قال؟! فما أحسن ما قيل في مثل هٰذه المناسبة:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة ... وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

ثم وجدت لأبي بردة متابعاً قوياً، أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ١٠٠ / ٩٦٨) من طريق البختري بن المختار قال: سمعت أبا بكر وأبا بردة يحدثان عن أبيهما ـ يعني أبا موسى الأشعري ـ عن رسول الله ﷺ به.

قلت: وهٰذا إسناد جيد، أبو بكر ثقة كأخيه أبي بردة، والبختري بن المختار وثقه وكيع وابن المديني، وهو من رجال مسلم، وقال الذهبي والحافظ العسقلاني: «صدوق».

هٰذا؛ وقد بقي شيء كدت أن أنساه، وهو قول المغرور عقب ما تقدم نقله عنه

من إعلاله الحديث بحديث الشفاعة:

«قال الإمام البخاري في «التاريخ الصغير» بعد أن أورد طرق هٰذا الحديث وأبان عن عللها: والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة.. أكثر وأبين».

فأقول: هٰذا حق لا شك فيه عند أهل العلم، أما أنه أكثر فهو المعروف في كتب السنة، وقد كنت خرجت طائفة منها في «ظلال الجنة» (٢ / ٤٠١ ـ ٤٠٤).

وأما أنه أبين؛ فيكفي للدلالة عليه أن المذكور إنما أشكل عليه حديث الترجمة ولم يتبين وجهه؛ بخلاف حديث الشفاعة فتبناه، وضرب به حديث الترجمة، مع أنه لا تعارض بينهما كما تقدم بيانه.

لكن قول المذكور عن البخاري أنه أبان عن علل طرق الحديث التي أوردها؛ فهو كذب على البخاري! فإنه لم يزد البخاري في «الصغير» على أن خرج الحديث باللفظ المختصر الذي كنت خرجته هناك في آخر التخريج من طريق أبي بردة عن عبدالله بن يزيد، فقد خرجه البخاري في «الصغير» (ص ١١٨ ـ هندية) من طريق أربعة عن أبي بردة، قال في ثلاث منها: «عن رجل من الأنصار» لم يسمه، وزاد في الثانية منها: «عن أبيه». وقال في الرابعة: «عن عبدالله بن يزيد سمعت النبي ﷺ»، فسماه وصرح بسماعه إياه من النبي ﷺ، وقد كنت خرجته هناك كشاهد لحديث أبي موسى.

وعبدالله بن يزيد هو الأنصاري الخطمي، له ولأبيه صحبة.

ثم عقب البخاري على هٰذه الطرق الأربعة بقوله:

«ويروى عن طلحة بن يحيى و.. وسعيد بن أبي بردة و.. والبختري بن المختار. وعن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ، وفي أسانيدها نظر، والأول أشبه، والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة.. أكثر وأبين».

قلت: فأنت ترى أن البخاري لم يبين علة هٰذه الطرق التي أشار إليها، وإنما

اقتصر على قوله: «في أسانيدها نظر». فأين البيان المزعوم؟!

والحقيقـة أن في أكثر الطرق التي أشار البخاري إليها بتسميته لرواتها الذين دارت الـطرق عليهم، وعددهم أحد عشر راوياً، أكثرهم ضعفاء، ولذٰلك حذفتهم مشيراً إلى ذٰلك بالنقط (. . .) وأبقيت الثلاثة الذين تراهم؛ لأنهم ثقات محتج بهم كما تقدم؛ إلا طلحة بن يحيى فلم يسبق له ذكر، وهو ثقة من رجال مسلم فيه كلام يسير، أشار إليه الحافظ بقوله:

«صدوق يخطىء».

وقد أخرج حديثه وحديث الآخرين الذين سردهم البخاري آنفاً في «التاريخ الكبير» (١ / ١ / ٣٧ ـ ٣٩)، ولكنه لم يسق ألفاظ جميعهم، وختم ذٰلك بقوله:

«ألفاظهم مختلفة إلا أن المعنى قريب».

قلت: وليس بخاف على الخبير بهٰذا العلم وما ذكره العلماء في باب الشواهد والمتابعات أن اتفاق مثل هٰذا العدد الغفير على رواية هٰذا الحديث عن أبي بردة عن أبي موسى يجعل الحديث صحيحاً، بل ومتواتراً عن أبي بردة، حتى ولو فرضنا أنهم جميعاً ضعفاء، فكيف وفيهم أولئك الثقات الثلاثة؟!

وجملة القول: إن الرجل قد أساء جداً في اعتباره هٰذا الحديث الصحيح سنداً مثالاً لما ينتقد متناً، لأنه قد دل بذٰلك على جهل بالغ بطرق التوفيق بين الأحاديث، كما أساء في ذكره حديث خلق التربة مثالاً آخر لما ذكر، وإن كان مسبوقاً إليه، فإنه مقلد لا يميز الخطأ من الصواب.

ثم إنـه لم يقف جهله وتعديه على الأحاديث الصحيحة إلى هٰذا الحد؛ بل ضعف حديثين آخرين بدعوى الشذوذ، أحدهما: حديث وائل في تحريك الإصبع في التشهد، مع أنني كنت رددت على من سبقه إلى ذٰلك من بعض من يماثله في الجهل بهٰذا العلم في «تمام المنة»، ثم رددت عليه خاصة فيما زعم من تفرد زائدة بن

قدامة به، مثبتاً بطلان زعمه لبعض التخريجات التي أيد بها زعمه! وذٰلك فيما سيأتي من هٰذه السلسلة ـ إن شاء الله ـ المجلد السابع (رقم ٣١٨١).

والآخر سأتكلم عليه ـ إن شاء الله تعالى ـ في الطبعة الجديدة للمجلد الأول من هٰذه السلسلة رقم (٦٠).

١٥ ـ ٩٦٣ ـ (لا يزال هٰذا الدين قائماً..).

يضاف في آخر (ص ٦٥٣) بعد قوله: «والله سبحانه وتعالى أعلم» ما يأتي:

ثم بدا لي احتمال آخر؛ وهو أن قوله: «عن أبي خليفة» محرف من «ثني أبي خليفة»، فقد رأيت في «تهذيب الحافظ» (٨ / ٣٠١) أن فطر بن خليفة روى عن أبيه، وكذٰلك ذكر في ترجمة خليفة نفسه أنه روى عنه ابنه فطر، فإن صح هٰذا فيكون صواب الرواية: «عن فطر بن خليفة: ثني أبي خليفة..»، لكن يشكل على هٰذا أن الحافظ ذكر في ترجمة أبي خالد الوالبي أنه روى عنه فطر بن خليفة، وليس أبوه خليفة! وهٰكذا في «الجرح والتعديل»، فالأمر بعد يحتاج إلى مزيد من التحقيق، فمن وجده فليتفضل به ونحن له من الشاكرين.

١٦ ـ ٩٨٠ ـ (لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام..).

(فائدة هامة): واعلم أن قوله ﷺ في هٰذا الحديث: «إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم» ينبغي أن يفسر باللفظ الآتي في الحديث الذي بعده: «.. إلا وقبله يوم، أو بعده يوم»، وهو متفق عليه، وبالروايات الأخرى المذكورة تحته، فإنها تدل على أن يوم الجمعة لا يصام وحده، ويؤكد ذٰلك الشاهد المذكور هناك بلفظ: «لا تصوموا يوم الجمعة مفرداً»، ومعناه في «صحيح البخاري» من حديث جابر (١٩٨٤)، فقول الحافظ في «الفتح» (٤ / ٢٣٤):

«ويؤخذ من الاستثناء جواز صيامه لمن اتفق وقوعه في أيام له عادة يصومها؛ كمن يصوم أيام البيض، أو من له عادة بصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة»!

فأقول: لا يخفى على الفقيه البصير أن الاستثناء المذكور فيه مخالفتان:

الأولى: الإعراض عن الروايات المفسرة والمقيدة بجواز صيامه مقروناً بيوم قبله أو بعده.

والأخرى: النهي المطلق عن إفراد صوم يوم الجمعة، ومن المعلوم أن المطلق يجري على إطلاقه ما لم يأت ما يقيده، فإذا قيد بقيد لم يجز تعدّيه، ولا يصلح تقييد النهي هنا بما جاء من الفضل في صوم يوم معين ـ كعرفة أو عاشوراء أو أيام البيض ـ لمخالفته لقاعدة: الحاظر مقدم على المبيح، مثل صيام يوم الإثنين أو الخميس إذا اتفق مع يوم عيد الفطر أو أحد أيام الأضحى، فإنه لا يصام، لا لنهي خاص بهٰذه الصورة وإنما تطبيقاً للقاعدة المذكورة، وما نحن بصدده هو من هٰذا القبيل.

كتبت هٰذا ـ بياناً وأداءً للأمانة العلمية ـ بمناسبة أن الحكومة السعودية أعلنت أن يوم عرفة سيكون يوم الجمعة في موسم سنة (١٤١١هـ)، فاضطرب الناس في صيامه، وتواردت عليّ الأسئلة من كل البلاد، وبخاصة من بعض طلاب العلم في الجزائر، فكنت أجيبهم بخلاصة ما تقدم، فراجعني في ذٰلك بعضهم بكلام الحافظ، ففصلت له القول تفصيلاً على هٰذا النحو، وذكرته ببعض الروايات التي ذكرها الحافظ نفسه، وأحدها بلفظ: «. . يوم الجمعة وحده، إلا في أيام معه». وفي شاهد له بلفظ: «إلا في أيام هو أحدها». فالجواز الذي ذكره الحافظ يخالف القاعدة والقيد المذكورين.

وبهٰذه المناسبة أقول: إن هناك حديثاً آخر يشبه هٰذا الحديث من حيث الاشتراك في النهي مع استثناء فيه، وهو قوله ﷺ: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم . .»، وهو حديث صحيح يقيناً، ومخرج في «الإرواء» (رقم ٩٦٠)، فأشكل هٰذا على كثير من الناس قديماً وحديثاً، وقد لقيتُ مقاومة شديدة من بعض الخاصة، فضلاً عن العامة، وتخريجه عندي كحديث الجمعة، فلا يجوز أن نضيف إليه قيداً آخر غير قيد «الفرضية» كقول بعضهم: «إلا لمن كانت له عادة من صيام، أو

مفرداً»؛ فإنه يشبه الاستدراك على الشارع الحكيم، ولا يخفى قبحه.

وقد جرت بيني وبين كثير من المشايخ والدكاترة والطلبة مناقشات عديدة حول هٰذا القول، فكنت أذكرهم بالقاعدة السابقة وبالمثال السابق، وهو صوم يوم الاثنين أو الخميس إذا وافق يوم عيد، فيقولون يوم العيد منهي عن صيامه، فأبين لهم أن موقفكم هٰذا هو تجاوب منكم مع القاعدة، فلماذا لا تتجاوبون معها في هٰذا الحديث الناهي عن صوم يوم السبت؟! فلا يُحيرون جواباً؛ إلا قليلاً منهم فقد أنصفوا جزاهم الله خيراً، وكنت أحياناً أطمئنهم وأبشرهم بأنه ليس معنى ترك صيام يوم السبت في يوم عرفة أو عاشوراء مثلاً أنه من باب الزهد في فضائل الأعمال، بل هو من تمام الإيمان والتجاوب مع قوله عليه الصلاة والسلام:

«إنك لن تدع شيئاً لله عز وجل إلا بدلك الله به ما هو خير لك منه». وهو مخرج في «الضعيفة» بسند صحيح تحت الحديث (رقم ٥).

هٰذا؛ وقد كان بعض المناقشين عارض حديث السبت بحديث الجمعة هٰذا، فتأملت في ذٰلك، فبدا لي أن لا تعارض والحمد لله، وذٰلك بأن نقول: من صام يوم الجمعة دون الخميس فعليه أن يصوم السبت، وهٰذا فرض عليه لينجو من إثم مخالفته الإفراد ليوم الجمعة، فهو في هٰذه الحالة داخل في عموم قوله ﷺ في حديث السبت: «إلا فيما افترض عليكم».

ولكن هٰذا إنما هو لمن صام الجمعة وهو غافل عن النهي عن إفراده، ولم يكن صام الخميس معه كما ذكرنا، أما من كان على علم بالنهي؛ فليس له أن يصومه؛ لأنه في هٰذه الحالة يصوم ما لا يجب أو يفرض عليه، فلا يدخل ـ والحالة هٰذه ـ تحت العموم المذكور، ومنه يعرف الجواب عما إذا اتفق يوم الجمعة مع يوم فضيل، فلا يجوز إفراده كما تقدم، كما لو وافق ذٰلك يوم السبت؛ لأنه ليس ذٰلك فرضاً عليه.

وأما حديث: «كان ﷺ يكثر صيام يوم السبت»، فقد تبين أنه لا يصح من قبل

إسناده، وقد توليت بيان ذٰلك في «الضعيفة» برقم (١٠٩٩) من المجلد الثالث، فليراجعه من شاء الوقوف على الحقيقة.

واعلم أن هٰذا الحديث مع تصحيح من تقدم ذكرهم من الأئمة والحفاظ هناك ـ وهم الإمام مسلم وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي، ومن أقر تصحيحهم كالبيهقي في «سننه»، والنووي في «رياضه»، والعسقلاني في «فتحه» (٤ / ٢٣٣٠) و«تلخيصه» (٤ / ٢١٥) وغيرهم كثير ممن احتج به على بدعية صلاة الرغائب كما يأتي ـ مع ذٰلك كله فقد خالفهم المدعو (حسان عبد المنان) كعادته ـ فأورده في «ضعيفته» التي سبق الكلام عليها، وبيان بعض الطامات والمخالفات التي فيها تحت الاستدراك (١٣) ـ متشبثاً بإعلال أبي حاتم وأبي زرعة إياه بدعوى أن حسيناً الجعفي وهم في ذكر أبي هريرة في روايته عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عنه، وإنما هو عن ابن سيرين مرسل ليس فيه أبو هريرة. رواه أيوب وهشام وغيرهما كذا مرسل.

كذا وقع في «علل ابن أبي حاتم»: «وهشام»، وأظنه خطأ؛ لأن رواية هشام مسندة عن أبي هريرة عند مسلم وغيره ممن خرج حديثه كما تقدم، وكذٰلك ذكرها المزي كما عرفت.

ومهما يكن من أمر؛ فتوهيم حسين في إسناده عن أبي هريرة مما لا وجه له؛ لأنه لم يتفرد به، فقد وصله أيضاً عاصم بن سليمان الأحول عن ابن سيرين؛ لكنه قال: «عن أبي الدردا . وهٰذا اختلاف شكلي لا يضر؛ لأنه انتقال من صحابي إلى آخر، وكلهم عدول، مع احتمال أن يكون ابن سيرين تلقاه عنهما كليهما، فكان يرويه تارة عن هٰذا وتارة عن هٰذا، وليس ذٰلك بكثير على مثل ابن سيرين الثقة الثبت.

أخرجه أحمد (٦ / ٤٤٤) قال: ثنا أسود بن عامر: ثنا إسرائيل عن عاصم به.

ومن طريق الأسود أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٢ / ١٤١ ـ ١٤٢).

وهٰذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وذكره الحافظ المزي في «تحفته» (٨ / ٢٣٢ / ١٠٩٦٢) من رواية النسائي فقط، وقال عقبها:

«وتابعه معمر عن أيوب عن ابن سيرين».

وهٰذا ظاهر في أنه يعني أن أيوب قد تابع عاصماً في روايته عن ابن سيرين مسنداً عن أبي الدرداء، فاحفظ هٰذا لما يأتي.

ثم أشار الحافظ إلى رواية هشام المسندة عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ثم قال:

«وروي عن هشام عن ابن سيرين عن بعض أصحاب النبي ﷺ».

وقال:

«وروي عن أيوب وابن عون ويونس بن عبيد عن محمد بن سيرين أن النبي ﷺ قال لأبي الدرداء».

قلت: يعني: أنهم أرسلوه لم يذكروا أبا هريرة، ورواية أيوب هٰذا إنما يرويها عنه معمر، وعنه عبدالرزاق في «المصنف» (٤ / ٢٧٩ / ٧٨٠٣)، وعنه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦ / ٢٦٧ - ٢٦٨)، وهي من رواية إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبدالرزاق، وفيها كلام معروف؛ لأن الدبري سمع من عبدالرزاق وهو ابن سبع سنين، وهي على خلاف رواية معمر الأولى عن أيوب المتابعة لرواية عاصم عن ابن سيرين المسندة كما تقدم عن المزي؛ فتذكر.

وأما رواية ابن عون فهي المتقدمة هناك تحت الحديث من رواية ابن سعد بسند صحيح عن ابن سيرين مرسلاً، وفيه سبب الحديث.

وأما رواية يونس بن عبيد فلم أقف على من وصلها[1]، وكذا رواية معمر الأولى.

---

(١) نعم وصله عنه ابن عدي (٤ / ٣٣٥) عن طريق عباد بن كثير عنه عن الحسن عن أبي الدرداء مرفوعاً. فأسنده! لكن عباداً هٰذا - وهو الثقفي - متروك باعتراف الجاني!

وعلى هٰذا التحقيق فإني أقول: إذا أسقطنا هاتين الروايتين من عين الاعتبار ـ لجهلنا بحال الإسناد إليهما ـ فإنه يبقى لدينا روايتان معروفتان لكل من المسند والمرسل، وإذا تذكرنا أن روايتي المسند صحيحتان، وروايتي المرسل إحداهما فقط صحيحة، والأخرى ضعيفة ـ وهي رواية أيوب المعلولة بالدبري ـ يترجح بوضوح لا خفاء فيه أن الحديث مسند عن أبي هريرة وأبي الدرداء، بل أستطيع أن أقول بأرجحية المسند حتى لو فرضنا صحة رواية أيوب المرسلة أيضاً؛ لأن المسند معه زيادة من ثقتين، وهي مقبولة في مثل هٰذه الحالة اتفاقاً.

فلننظر الآن ماذا فعل هٰذا الجاني على السنة ـ المضعف للأحاديث الصحيحة ـ من قلب للحقائق وكتم للعلم؛ ليظهر نفسه أنه محقق غير مقلد في هٰذا العلم الجليل:

أولاً: كتم رواية معمر الأولى عن أيوب التي ذكرها المزي!

ثانياً: كتم ضعف روايته الأخرى عن أيوب، وهو يعلم أنها من رواية الدبري عنه، وهو يضعف عادة من هو أوثق منه بكثير إذا روى ما لا يهوى!

ثالثاً: تجاهل صحة إسناد الرواية المسندة عن أبي الدرداء فنسبها للنسائي وكفى!

رابعاً: تغافل عن تصحيح من ذكرنا لرواية أبي هريرة، وعن احتجاج من احتج به من العلماء ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ المستلزم لصحة المحتج به كما لا يخفى، فقال الإمام النووي في «شرح مسلم»:

«واحتج به العلماء على كراهة هٰذه الصلاة المبتدعة التي تسمى الرغائب، قاتل الله واضعها ومخترعها، فإنها بدعة منكرة. . » إلخ كلامه الطيب، ونقله عنه الصنعاني والشوكاني وغيرهما وأقروه.

وإن مما يلفت النظر ويسترعي انتباه الباحث أن الرجل في جل الأحاديث التي ضعفها يختم كلامه بذكر موافقة الشيخ شعيب إياه على التضعيف، وقد رابني ذٰلك

منه لكثرة ما رأيت في تعليقات الشيخ خلاف ما ينسب إليه ـ وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في بعض الاستدراكات المتقدمة ـ ومن ذٰلك هٰذا الحديث، فقد علق الشيخ عليه في «. . صحيح ابن حبان» بقوله (٨ / ٣٧٧).

«إسناده صحيح رجاله ثقات. . ».

ثم خرجه برواية مسلم وابن خزيمة وتصحيح الحاكم وموافقة الذهبي، فلا أدري هل تراجع الشيخ عن تصحيحه مسايرة منه لتلميذه؛ أم أن هٰذا قال على شيخه ما لم يقل تقوية لموقفه؟! ذٰلك ما ستكشف عنه الأيام القادمة إن شاء الله تعالى[1].

وإن من المفارقات العجيبة والأوهام الظاهرة ـ التي لا يقع في مثلها إلا من كان مبتدئاً في هٰذه الصناعة ـ نسبة الشيخ شعيب لحديث ابن سيرين المرسل لرواية البخاري عن أبي جحيفة! فقد ذكر الذهبي هٰذا المرسل في «السير» (١ / ٥٤٣)، فقال الشيخ في تخريجه:

«أخرجه أحمد (٦ / ٤٤٤). . وابن سعد (٤ / ١ / ٦١) مطولاً، والبخاري نحوه في «الصوم». . عن أبي جحيفة. . »، وساق لفظه المطول، وليس فيه ولا كلمة مما في المرسل! ومن جهة أخرى أوهم أن الحديث عند أحمد مرسل أيضاً كما هو عند ابن سعد، وإنما هو مسند عن أبي هريرة! ومثل هٰذا التخريج الواهي يجعلني أعتقد أن كثيراً من التخريجات التي نراها منسوبة للشيخ شعيب ليست له، وإنما هي بقلم بعض من يتدرب تحت يده ممن لا علم عندهم كحسان هذا، ومثله المعلق على «الإحسان»، ففي تعليقاته عليه أوهام كثيرة ـ تبينت لي أثناء تحقيقي لكتاب «موارد الظمآن»، وهو وشيك الانتهاء إن شاء الله ـ استبعدت أن تقع من الشيخ شعيب؛ لأنها أوهام مكشوفة!

ثم رأيت الحديث في «مصنف ابن أبي شيبة» (٣ / ٤٥) من رواية سفيان عن

---

(١) وبعد كتابة هٰذا بأيام هتف إليّ من أظن به الصدق والمعرفة فيما هتف أن الشيخ استُدرج إلى الموافقة! ولله في خلقه شؤون.

عاصم عن ابن سيرين قال:

«لا تخصـوا. . ». فذكر الحديث موقوفاً على ابن سيرين كما ترى، وإسناده صحيح؛ ولكنه لا يعل به المرفوع مسنداً ومرسلاً؛ لما سبق ذكره أن زيادة الثقة مقبولة.

فأحببت أن أذكر هٰذا خشية أن يعثر عليه جاهل آخر بهٰذا العلم فيعل الحديث بهٰذا الموقوف كما أعله حسان بالإرسال!

وحقيقة الأمر؛ أنه لا غرابة في ورود الحديث على وجوه مختلفة؛ تارة مسنداً، وتارة مرسلاً، وتارة موقوفاً، والراوي واحد كابن سيرين هنا، وذٰلك لأنه قد ينشط الراوي أحياناً فيسنده، وقد يرسله تارة اختصاراً، وقد لا ينشط فيذكره موقوفاً، وقد يكون السبب شعوره بأن الحديث معروف بالرفع فلا يرى ضرورة للتصريح برفعه، والعبرة في هٰذه الحـالة المصير إلى الترجيح المسوغ للبت بأنه مرفوع مسند، أو مرفوع مرسل، أو موقوف، فإذا ترجح الأول لم ينافِه ما دونه لما ذكرت. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وإن مما يؤكد صحة الحديث وشهرته عند السلف ما رواه ابن أبي شيبة عن إبراهيم ـ وهو ابن يزيد النخعي ـ قال:

«كانوا يكرهون أن يخصوا يوم الجمعة والليلة كذٰلك بالصلاة».

ورجاله ثقات.

هٰذا؛ وبمنـاسبة ما ابتلينا به من كثرة الشباب وغيرهم الذين يكتبون في هٰذا العلم ـ وهم عنـه غرباء مفلسون، كما يقطع بذٰلك كل منصف وقف على النماذج الكثيرة من الأوهام؛ بل والجهالات المتقدمة في هٰذه الاستدراكات، وفي المقدمة أيضـاً في هٰذا المجلد وغيره[1] ـ فإني أرى لزامـاً علي أن أذكـر ـ ﴿والـذكرى تنفع المؤمنين﴾ ـ فأقول:

إني أنصـح أولئـك الكـاتبين والنـاقـدين أن لا يتسـرعـوا بالكتـابة ـ إن كانوا

(١) انظر مقدمة (المجلد الأول) من «السلسلة الضعيفة» الطبعة الجديدة، وقد صدرت حديثاً.

مخلصين ـ لمجرد أنهم ظنوا أنهم صاروا أهلاً لذٰلك، بل عليهم أن يتريثوا ويتمرسوا فيه زمنـاً طويلاً؛ حتى يشعروا في قرارة نفوسهم أنهم صاروا علماء فيه، وذٰلك بأن يقابلوا نتائج كتاباتهم وتحقيقاتهم بأحكام من سبقنا من الحفاظ والنقاد في هٰذا العلم، فإذا غلب عليها موافقتهم كان ذٰلك مؤشراً قد سلكوا سبيل المعرفة بهٰذا العلم.

هٰذا أولاً.

وثانياً: أن يشهد لهم بذٰلك بعض أهل العلم الصالحين المعاصرين بعد أن يطلعـوا على شيء من كتـابـاتهم وتحقيقـاتهم، ذاكرين نصيحة الشاطبي المتقدمة (ص ٧١٣)، فإنها صريحة في أنه من اتباع الهوى أن يشهد المرء لنفسه بأنه عالم! وأنا أقرب هٰذا لكل مخلص من طلاب العلم بلفت نظره إلى مثل قوله تعالى: ﴿فاسألوا أهـل الـذكـر إن كنتم لا تعلمون﴾، فإنه يدل بفحوى الخطاب على أن المجتمع الإسلامي من حيث العلم والجهل قسمان: أهل الذكر ـ وهم العلماء بالقرآن والسنة وهم الأقلون ـ والـذين لا يعلمـون وهم الأكثرون، بنص القرآن وبحكم المشاهدة والـواقـع، فإذا علم هٰذا؛ فلينـظر أولئـك المشار إليهم هل هم من الأقلين أم من الأكثرين؟ وفي ظني أنهم سوف لا يجدون أنفسهم ـ إذا كانوا من المتقين ـ إلا من الأكثـرين، وحينئـذ عليهم أن يعـودوا إلى رشدهم، ويتوبوا إلى ربهم من حشرهم أنفسهم في زمرة أهل الذكر، فإذا بدا لهم أنهم من هؤلاء؛ فعليهم أن يحتاطوا لدينهم وأن يسألوا أهل الذكر حقاً، فإن شهدوا لهم بذٰلك حمدوا الله وسألوه المزيد من علمه، وإلا فهم من المغـرورين المعجبين بأنفسهم، الهالكين بشهادة نبيهم ﷺ القائل: «ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوىً متّبع، وإعجاب المرء بنفسه»[1]. كيف لا وهو القائل: «لو لم تذنبوا لخشيت عليكم ما هو أشد من ذٰلك؛ العُجْبَ العُجبَ»؟! ﴿إن في ذٰلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾.

(١) سيأتي تخريجه برقم (١٨٠٢)، والذي بعده مضى برقم (٦٥٨)، ومن أراد الوقوف على آفات العجب ومصائبه وعلته وعلاجه فليرجع إلى كتاب «الإحياء» للغزالي، فإنه نافع في بابه.

الفهارس



١ ـ المواضيــع والفوائــد

ابن أبي حبيب بسنده الصحيح . . ومع ذلك ضعَّفه الشيخ ! والإشارة إلى سبط له شجعه على تضعيف حديث آخر كنت صححته ! وبيان الفرق بينهما في الرد علي من الناحية الأخلاقية !

١٠ تجرؤ أحد الطلبة على تضعيف الحديث الآتي (٦١٣ ـ لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه . . .) بدعوى أن الشاهد الذي كنت قويته فيه مجهول! لأنه لم يجد من صرح بتوثيقه، وتغاضى عن من قوى حديثه كالضياء والعراقي والهيثمي !

١١ حديث : (٦١٩ ـ ثلاث لا ترد: الوسائد . .) الحديث، أنكر عليّ شاب مصري في الثانية والعشرين من عمره! تقويتي لهذا الحديث، مع أنه يثني علي كثيراً ويذكر أنه تثقف على كتبي ، ويتمنى أن يتتلمذ علي ! فجزم بضعف هذا الحديث بزعم أن فيه من لم يوثقه غير العجلي وابن حبان، وأنهما متساهلان! ولم يعلم أن هذا التساهل الذي طالما نبهت أنا عليه في كتبي ـ ليس على إطلاقه . وأنه وثقه ابن حجر والذهبي ، وشيء من ترجمة راويه تدل على فضله!

١٢ مثال لأحد المعلقين تعقبني لأنني خطأت عمران القطان لمخالفته لثقتين في إسناد الحديث الآتي (٧٥٩)، مع اعتراف الناقد أن عمران هذا حسن الحديث فقط! فهل يجهل تعريف الحديث الشاذ؛ أم هو التجاهل لحاجة في نفس يعقوب الله أعلم بها؟!

١٣ كتيب صغير بعنوان «بذل الجهد في تحقيق حديثي السوق والزهد» ذهب فيه إلى تضعيف الحديثين المشار إليهما . وسيأتي حديث الزهد في هذا المجلد (٩٤٤)، وبيان أنه صحيح أو حسن لغيره على الأقل : فتجاهل المؤلف هذه الحقيقة، وأخذ يتكلم على مفردات طرقه ويبين ضعفها، موهماً القراء أنني لم أفعل ذلك! بل إن أكثره قد نقله من بحثي هناك دون عزو!

١٥ موقفه من الطريق المرسل بإسناد جيد، وزعمه أن فيه اضطراباً بروايات حوّشها من هنا وهناك دون تخريج أو تحقيق في أسانيدها!!! ويبدو أن بعضهم اغتر بتحويشه هذا، فزعم محقق «رياض الصالحين» حسان عبد المنان (ص ٥١٦) أن المتابعات والشواهد ـ ومنها هذا المرسل ـ لا تزيد الحديث إلا ضعفاً! ولعله

الصفحة	الموضوع
	المرفوع، وتحقيق أن الصواب خلافه.
٤٥	سبب ورود حديث: (ما أنزل الله داء..)، والحض على ألبان البقر.
٤٨	فضل الرفق وصلة الرحم وحسن الخلق وحسن الجوار.
٤٩	حديث قدسي في صلة الرحم وفضل الواصل، وتحقيق صحته خلافاً لإمام المحدثين، وذكر شاهد قوي له فات الهيثمي إيراده في «المجمع»!
٥٢	عيادته ﷺ رجلاً أعمى، وتسميته إياه بصيراً، وتحقيق أن الحديث في ذلك موصول، والرد على من رجح إرساله.
٥٤	فضل المسلم المسدد وحسن خلقه، وتحقيق أنه من صحيح حديث ابن لهيعة، والرد على المنذري والهيثمي في إعلالهما إياه به، وذكر بعض الشواهد له.
٥٥	الحض على الرفق وما فيه من الفضل.
٥٦	فضل المصافحة عند التلاقي.
٥٨	هل هو ميمون بن موسى أم ابن عجلان؟
٥٩	يعقوب بن محمد بن الطحلاء وثقه جمع من الأئمة، ولم يقف عليه الهيثمي! ثم تبين أن الاسم خطأ من الناشر!
٦٠	الوليد بن أبي الوليد المدني وثقه أبو زرعة، ولم يقف عليه الحافظ ابن حجر!
٦١	أول من جاء بالمصافحة، وذكر حديث أنس، وبيان ما وقع في رواية البخاري من الإدراج الذي لم يتنبه له الحافظ!
٦٢	النهي عن لعن الريح، وأن من لعن شيئاً ليس له بأهل رجعت اللعنة عليه.
٦٣	حديث: (إني لا أصافح النساء)، وبيان أنه ﷺ قال ذلك لمن طلبت منه المصافحة، وأنه لم يصافح في البيعة امرأة.
٦٥	التنبيه على ضعف الأحاديث التي فيها مصافحة النساء من فوق ثوبه ﷺ، والجواب عن احتجاج البعض على جواز مصافحة النساء بحديث أم عطية: «... فقبضت امرأة يدها...»، وبيان المراد بالقبض هنا من كلام الحافظ ابن

الصفحة	الموضوع
١٢٧	الرد على غمز الكوثري إياه، وبيان ما في كلامه من الخطأ، واختلاف الرواة في لفظة: «ساقه»، هل هي هكذا؛ أم بلفظ: «ساق» على التنكير؟ وأن هذا أصح رواية، وأنهما متفقان دراية.
١٢٨	لا يلزم من إثبات الصفات شيء من التشبيه أصلاً.
١٢٩	شاهد للحديث موقوف، وآخر مرفوع.
١٣٠	قراءة (تبارك)، (ألم) قبل أن ينام.
١٣١	فضل ﴿قل يا أيها الكافرون﴾، وتقوية حديثه بالطرق والشواهد.
١٣٣	نزل القرآن على سبعة أحرف: زجر وأمر.. إلخ.
١٣٥	فضل سورة (البقرة).
١٣٧	حديث في ولاة الجور، وأنه لا طاعة لمن عصى الله.
١٣٨	رجال يطفئون السنة، ويعملون بالبدعة...
١٣٨	أول هلاك بني إسرائيل تكليف امرأة الفقير زوجها من الثياب بما لا يطيق!
١٣٩	حديث: (فتنة أمتي المال) ، والرد على من أعله.
١٤٠	الإكثار من الدعاء في الرخاء سبب لاستجابته عند الشدائد.
١٤١	من شروط استجابة الدعاء حضور القلب.
١٤٢	الدعاء ببطون الأكف لا بظهورها.
١٤٤	مسح الوجه بعد الدعاء لا يصح فيه حديث، وإنكار ابن عبد السلام إياه.
١٤٥	حديث: (ثلاث دعوات مستجابات)، وبيان أنه حسن لغيره؛ خلافاً لما جاء في تعليقي على «الكلم الطيب».
١٤٧	قراءة القرآن بالليل والنهار سبب لعدم نسيانه.
١٤٨	حديث المجددين على رأس كل مائة سنة.
١٤٩	الأمر بإخراج الأبكار وغيرهن إلى مصلى العيد.

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع



فهـرس الاستدراكات

٧٠٧ ٧ ـ ٨٠٨ ـ (بعثت في نسم الساعة).
خلاف وقع في اسم الراوي له عن أبي جبيرة مرفوعاً. وبعضهم قال عنه عن أشياخ من الأنصار، وبيانه أنه الصحيح، وأنه أقوى للحديث.

٧٠٩ ٨ ـ ٨٣٩ ـ (أتاني جبريل فقال: يا محمد..).
توثيق الحافظ أحمد بن صالح لمالك بن الخير الزبادي، وبيان أنها فائدة عزيزة.

٧٠٩ ٩ ـ ٨٦٦ ـ (بئس مطية الرجل زعموا).
تأكيد صحة الحديث واتصال سنده، والرد على الشيخ شعيب في توهيمه إياي تقليداً منه لمن ادعى الانقطاع؛ وإيثاراً لتاريخ الوفاة على تصريح الراوي بالسماع؛ متجاهلاً مصدراً آخر فيه التصريح بالسماع لأنه وقف عليه بواسطتي في كتابي هذا!!

٧١٠ ١٠ ـ ٨٩٥ ـ (أحب الطعام إلى الله ما كثرت عليه الأيدي).
تخريج شاهد له من حديث أنس، وأثرين يدلان على شهرة الحديث عند السلف.

٧١١ ١١ ـ ٩٠٧ ـ (خيار أئمتكم..).
رواه أبو عوانة أيضاً وابن حبان في «صحيحيهما» كما رواه مسلم، ومع ذلك ضعفه المسمى بـ (حسان) بزعمه أن تابعيه مجهول الحال، وهو ثقة عند هؤلاء الأئمة الثلاثة الذين صححوا حديثه، والذهبي الذي صرح بتوثيقه، والإمام أحمد الذي احتج به، والحفاظ الذين ترجموه بأنه تابعي مشهور.

٧١٢ حديث آخر صححه مسلم وغيره، ضعفه المومى إليه بتجهيله لتابعيه مع أنه «ثقة مشهور»، وله شاهدان!!

٧١٣ ١٢ ـ ٩٢٥ ـ (... ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء).
الرد على الملقب بـ (السقاف) لطعنه في هذا الحديث الصحيح وتصريحه بأنه حديث باطل! مع تصحيح الأئمة له: كالمنذري والذهبي والعراقي والعسقلاني، وغيرهم ممن بعدهم كشيخه الغماري! وبيان أن سبب إبطاله إياه مخالفته الصريحة لعقيدته النافية لعلوه تعالى على خلقه، وكونه مبيناً أن معنى

آية ﴿أأمنتم من في السماء﴾: من على السماء، وهو مما ينكره هذا الأفين، ويتهم السلف الذين فسروها بذلك بأنهم مجسمة! وهو يعلم أن ممن فسرها بذلك البيهقي وابن الجوزي نفسه!!

٧١٦ تضعيف الأفين للسبب المذكور حديث الجارية: «أين الله؟». قالت: في السماء، وحديث: (اختصام الملأ الأعلى) ضعفه أيضاً مع تصحيح البخاري إياه وكتمه ذلك على القراء، وإيهامه القراء أن الذهبي أنكره، وإنما أنكر غيره مما هو حري بالإنكار، إلى غير ذلك من أضاليله ومخازيه.

٧١٦ التنبيه على أن الرجل كما يضعف الأحاديث الصحيحة انتصاراً لضلاله وبدعته، فهو أيضاً يصحح الأحاديث الضعيفة والمنكرة ليضرب بها الأحاديث الصحيحة بالتأويل الباطل؛ كما فعل بالحديث المتواتر: «ينزل الله كل ليلة..»، حيث أبطله بحديث منكر. وليس هذا فقط؛ بل احتج بموضوع من أحاديث الإباضية؛ لأن فيه ما وافق هواه؛ مع أن فيه إثبات المكان لله تعالى مع أنه يتظاهر بنفيه!

٧١٧ ١٣ - ٩٣٧ - (عن العرباض بن سارية في الموعظة).
الرد على الجاني على نفسه وعلى سنة نبيه بتضعيفه عشرات الأحاديث الصحيحة - تقدم بيان بعضها - وهذا منها، وقد صححه تسعة من الحفاظ، واحتج به جمع لا حصر لهم من الأئمة، وتجاهل أن له طرقاً أخرى صحيحة.
ونبذة يسيرة عن سطوه على كتاب الإمام النووي: «الرياض» وتلاعبه به، وأفرز منه (١٣٠) حديثاً في فصل خاص عقده في آخره ضعفها كلها وخرجها متظاهراً بالنقد العلمي! ثم أشار في آخره إلى (١٥) حديثاً تقدمت في «رياضه» ضعفها هناك دون أي تخريج، وكلها صحيحة وبعضها في «الصحيحين» أو أحدهما!

٧١٩ تقسيم أحاديثه الضعيفة إلى قسمين، وأكثرها صحيح كما تقدم، وبيان أنه كان اعتمد في تخريجها وذكر طرقها على كتبي، وقد يكون فيها خطأ زل به القلم فيقع هو فيه تقليداً. وقد أكون ضعفت حديثاً؛ لأنني لم أكن وقفت على شواهده؛ فيقلدني هو وشيخه في تضعيفه وقد رجعت عنه!!

٧٢٠ الكلام على القسم الثاني مما ضعفه وهو صحيح كثير، وبيانها يحتاج إلى تأليف كتاب خاص، والإشارة إلى أرقام الأحاديث الصحيحة المتقدمة في هذا المجلد فقط وعددها (١٧)! ومناقشته في بعضها، وبيان أنه لا يخجل من توهيم كبار الحفاظ كابن أبي شيبة وغيره لإثبات قوله: «ما أراه يصح والله أعلم»!! هذا مع تصحيح سبعة من الحفاظ لهذا الذي أعله برأيه الفج! وحديث آخر نقل فيه عن ابن القيم أن ابن تيمية ضعفه، مع أن ابن القيم كان قد صححه قبل!! فضلاً عن أنه لم يبحث في كتب ابن تيمية ليجد تقويته إياه واحتجاج أحمد به.

٧٢٢ حديث ثالث ذكر أن أحد رواته ضعيف عند الكل إلا ابن عبد البر. وكذب، فقد احتج به جمع منهم أحمد، ووثقه اخرون!!

٧٢٣ رأي المؤلف فيه بعد نقاش جرى بينهما حول حديث العرباض بحضور بعض الأفاضل، ظهر فيه جهله بهذا العلم وغيره، وأنه ينطلق في تضعيفه للأحاديث الصحيحة من قواعد غير علمية وضعها لنفسه، فهو يضعف (على كيفه!).

٧٢٤ ١٤ ـ ٩٥٩ ـ (أمتي أمة مرحومة..).

تأكيد صحة الحديث برواية من سمع الحديث من المسعودي قبل اختلاطه، إضافة إلى أنه قد توبع، والرد على متعالم جديد ضعف أربعة أحاديث صحيحة بدعوى الشذوذ أو المخالفة للقرآن والأحاديث الصحيحة، ومناقشته في بعضها وبيان جهله، وأنه مقلد لا علم عنده! منها حديث: «خلق الله التربة يوم السبت..»، وذكر طريق أخرى صريحة في إبطال دعواه ودعوى شيخه ومقلده الشيخ شعيب وتلميذه الآخر (حسان)؛ الذي اختلق للحديث علة لا أصل لها إلا في مخه!

٧٢٧ عودة إلى حديث الترجمة، وبيان أنه لا مخالفة فيه لحديث الشفاعة كما زعم المتعالم، وإنما هو عام مخصص، وذكر نص البيهقي في ذلك، وأن الحديث من باب إطلاق الكل وإرادة البعض، وذكر بعض الآيات المشابهة للحديث في هذا الباب مع حديث آخر، وما قاله الحافظ فيه. وبيان غرور المتعالم بتجاهله تصحيح الحاكم والذهبي والحافظ للحديث، وكذبه علي!

٧٢٩ ذكر متابع ثقة لأبي بردة يزيد الحديث قوة على قوة، وبيان كذب المذكور على البخاري أيضاً! ليدعم به جهله، والإشارة إلى حديثين آخرين صحيحين ضعفهما، أحدهما تحريك الإصبع في التشهد، والإحالة في الرد عليه مفصلاً فيما يأتي من السلسلة.

٧٣٢ فائدة هامة في أن يوم الجمعة لا يصام وحده ولو وافق يوماً فضيلاً كيوم عرفة ونحوه خلافاً للحافظ، ولفت النظر إلى حديث النهي عن صوم يوم السبت، وبيان أنه لا ينبغي أن يقيد بما ليس فيه، وتقريب ذلك بالنهي عن صوم يوم العيد ولو كان يوم اثنين أو خميس أو ضُم إليه يوم بعده أو قبله! والتوفيق بين حديث الترجمة المبيح لصيام السبت لمن صام الجمعة وحده وحديث النهي عن صوم السبت؛ في تحقيق لا تراه في مكان آخر، وبيان فضل من ترك صيامه لله. والرد على (حسان) في تضعيفه لحديث الترجمة مع تصحيح خمسة من الحفاظ له، واحتجاج آخرين به، وبيان وهاء ما تشبث به، وأنه يذكر ما له، ويكتم ما عليه من الروايات، وذكر أربعة نماذج منها.

٧٣٧ من المفارقات العجيبة أن التلميذ الذي ضعف الحديث وينسب إلى شيخه شعيب موافقته على ذلك، إذا بهذا يصرح في تعليق له بصحته! ويزيد على ذلك في تعليق آخر له أن نسبه إلى البخاري عن أبي جحيفة! وليس فيه حرف واحد منه! وذكر وهم آخر له! يدل على أن التعليق الذي نسبه إلى نفسه ليس له!!

٧٣٩ نصيحة المؤلف إلى الذين يكتبون في هذا العلم وهم عنه غرباء.



٢ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

(ب)

(ت)

الحديث	الرقم

(ي)

٣ ـ فهرس الأبواب الفقهية للفهرس الرابع

١ ـ الأخلاق .
٢ ـ الأدب والاستئذان والصلة .
٣ ـ الأذان والصلاة .
٤ ـ الأضاحي والذبائح والأطعمة والأشربة .
٥ ـ الإيمان والتوحيد والدِّين والقدر .
٦ ـ البيوع والكسب والأيْمان والزهد .
٧ ـ الحج والعمرة .
٨ ـ الحدود والمعاملات والأحكام .
٩ ـ الخلافة والبيعة والطاعة والإمارة .
١٠ ـ الزكاة والصدقة .
١١ ـ الزواج وتربية الأولاد وتحسين الأسماء .
١٢ ـ السفر والجهاد والغزو والرفق بالحيوان .
١٣ ـ السيرة النبوية .
١٤ ـ الصيام .
١٥ ـ الطب والعيادة .
١٦ ـ الطهارة والوضوء .
١٧ ـ العلم والسنة .
١٨ ـ الفتن والساعة والجنة والنار .
١٩ ـ فضائل القرآن والأدعية والأذكار والرقى .
٢٠ ـ اللباس والزينة والصور .
٢١ ـ المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات .
٢٢ ـ المرض والجنائز والقبور .
٢٣ ـ المناقب والمثالب .
٢٤ ـ المواعظ والرقائق والتوبة .



٤ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الأبواب الفقهية

الأبواب مرتبة على الحروف الهجائية

١ ـ الأخلاق

٢ ـ الأدب والاستئذان والصلة

٣ ـ الأذان والصلاة

الأضاحي والذبائح والأطعمة والأشربة

٥ ـ الإيمان والتوحيد والدِّين والقَدَر

٦ ـ البيوع والكسب والأيمان والزهد

٧ ـ الحج والعمرة

٨ ـ الحدود والمعاملات والأحكام

٩ - الخلافة والبيعة والطاعة والإمارة

١٠ - الزكاة والصدقة

١١ ـ الزواج وتربية الأولاد وتحسين الأسماء

١٢ ـ السفر والجهاد والغزو والرفق بالحيوان

١٣ ـ السيرة النبوية

١٤ ـ الصيام

١٥ ـ الطب والعيادة

١٦ ـ الطهارة والوضوء

١٧ ـ العلم والسنة

١٨ ـ الفتن والساعة والجنة والنار

١٩ ـ فضائل القرآن والأدعية والأذكار والرقى

٢٠ ـ اللباس والزينة والصور

٢١ ـ المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات

٢٢ ـ المرض والجنائز والقبور

٢٣ ـ المناقب والمثالب

٢٤ ـ المواعظ والرقائق والتوبة



٥ ـ الأحاديث الضعيفة



٦ ـ الآثار الموقوفة



٧ ـ غريب الحديث

٨ - الرواة المترجم لهم

(س)

(غ)

(ف)